

في
علم الاجتماع الاقتصادي

تأليف

الدكتور السيد محمد بروي

دار المعرفة الجامعية
بجامعة الكويت - الكويت
ت ١٦٢١ - ١٦٣٠

فی
علم الاجتماع الاقتصادي

تأليف

الدكتور السيد محمد بدوي

دار المعرفة الجامعية
ب. من مونتيفيدو - الإسكندرية
ع : ١٦٣ - ٢٨٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم الكتاب

هذا الكتاب الذى أقامه لدارسى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية بصفة خاصة ، وللمثقفين ومحبي الثقافة بصفة عامة ، أرى فيما أعتقد - وبدون زهر أو ادعاء - أنه كتاب غير مسبوق فى اللغة العربية .

تقد كتب عدد كبير من علماء الاجتماع العرب ، ومن المشتغلين بالعلوم الاجتماعية فى فروع شتى من علم الاجتماع : كتبوا فى الاجتماع العائلى ، والريفى ، والحضرى ، والصناعى الخ . . . وكتبوا فى النظرية الاجتماعية ومناهج البحث . وكتبوا عن العادات والتقاليد ، وأنماط الحضارة ، والأب السبعى . ولكن أحدا منهم لم يكتب مؤلفا شاملا فى موضوع الاجتماع الاقتصادى .

وربما كانت أسباب ذلك أنهم اعتبروا الكتابة فى هذا الموضوع أكثر اتصالا بتخصص رجال الاقتصاد . وإن الكتب والبحوث والمؤلفات فى الاقتصاد بفروعه المختلفة قد ملأت المكتبات منذ وقت سابق على ظهور علم الاجتماع نفسه ، وإن البحث فى الظواهر الاقتصادية قد اكتسب الصفة العلمية ، ووطد الاقتصاد أقدامه كعلم موضوعى ، فى وقت كان علم الاجتماع مازال يحبو ويتحسس طريقه بين العلوم الموضوعية .

ولكن على الرغم مما فى ذلك من حقيقة ، إلا أن علم الاجتماع بنا يتطلع - بعد أن أرسى دعائم منهجه - إلى إعادة النظر فى نتائج بعض الدراسات ذات الصلة الوثيقة به ومنها الاقتصاد . ذلك أنه اعتبر أن النشاط الاقتصادى ، كأي نشاط آخر ، أحد الظواهر الاجتماعية التى لا يمكن فهمها وتفسيرها تفسيراً كاملاً إلا فى ضوء التفاعل والتأثير المتبادل بين بعضها وبعض .

ومنذ أن قال دوركيم ، مؤسس المدرسة الاجتماعية الفرنسية . بأن .
الظواهر الاقتصادية لا تخرج عن كونها تصورات فكرية . وأن مفهوم « القيمة »
وبغيره من المفاهيم الاقتصادية تتأثر بالاتجاهات الفكرية والمعتقدات السائدة
فى المجتمع . منذ ذلك الوقت بدأ علم الاجتماع الاقتصادى يشق طريقه نحو
أسلوب جديد فى معالجة الظواهر الاقتصادية ، وتفسيرها فى ضوء المنهج
الاجتماعى ، وهو المنهج الذى لا يدرس أى ظاهرة على حدة ، بل يحاول أن
يدمجها فى « الكل الاجتماعى » . ويوضح علاقاتها المختلفة بعناصر « البناء
الاجتماعى » .

وفى ضوء هذا المنهج أخذنا فى اعداد مواد هذا الكتاب . فلم نعالج
الظواهر الاقتصادية فى ذاتها . كما تعالجها عادة كتب « الاقتصاد السياسى »
الذى يدرسها الطلاب فى كليات الاقتصاد والحقوق ، بل جاورلنا أن نعالجها من
حيث صلتها الوثيقة بدرجة الحضارة التى ظهرت فيها ونوعها ، ومن حيث
ارتباطها الوثيق بالعادات الاجتماعية والمعتقدات وأسس النظام الاجتماعى
السائد بوجه عام .

وقسمنا الكتاب الى خمسة ابواب : جعلنا الباب الأول منها بمثابة مدخل
للموضوع حيث وضعنا ، فى فصلين ، أثر المنهج الاجتماعى فى دراسة الظواهر
الاقتصادية ، ثم موقف المدارس الاقتصادية من حيث تطبيق المنهج الاجتماعى .

وفى الباب الثانى . ويشتمل على ثلاثة فصول (من الثالث الى الخامس) .
تكلمنا عن الانتاج وعوامله المادية والبشرية - واهتمنا - بصفة اساسية -
بالتفاعل بين الانسان والبيئة ، فكرسنا الفصل الرابع لنوضح مضمون هذا
التفاعل ، والفصل الخامس لدراسة السكان وحركاتهم وأثر ذلك فى التنظيم
الاقتصادى .

اما الباب الثالث . ويشتمل على سبعة فصول (من السادس الى

الثاني عشر) ، فقد عالجتا فيه نظام الملكية على اعتبار انه أحد النظم الاقتصادية الأساسية • وركزنا دراستنا على توضيح علاقات هذا النظام بعناصر البناء الاجتماعي وعلى الأخص بالمعتقدات السائدة في المجتمع • وتبيننا ، في تسلسل تاريخي ، سمات الملكية في المجتمعات البدائية ، ثم في الحضارتين اليونانية والرومانية ، ثم بعد ظهور المسيحية • وافرنا فصلا أساسيا هاما (هو الفصل العاشر) للكلام عن النظام الاقتصادي الاسلامي ، موضحين رأي الدين الحنيف في سياسة المال وشروط التملك ، وامس العدالة الاجتماعية وحكمة التشريع الاسلامي في تحريم الربا • وتابنا المسيرة التاريخية بتحليل نظام الإقطاع في العصور الوسطى ، ثم بدء حركة الاستعمار وظهور قوة المال في القرن السادس عشر •

وخرسنا الباب الرابع ، وهو يشتمل على خمسة فصول (من الثالث عشر الى الثامن عشر) ، لدراسة النظم الاقتصادية في العصر الحديث ، واهتمنا فيه ، بصفة خاصة ، بنشأة المذاهب الاشتراكية ، ونقد الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي ، وبمناقشة آراء بعض المفكرين في تحديد الملكية او اطلاقها •

اما الباب الخامس والأخير ، ويشتمل على أربعة فصول (من التاسع عشر الى الثاني والعشرين) ، فقد كررناه لدراسة اجتماعيات العمل • فوضحنا وجه الاختلاف بين هذه الدراسة وبين ما عرف باسم « علم الاجتماع الصناعي » ، وذلك من خلال التحليل الاجتماعي لظاهرة « العمل » • كما شرحنا الأسس الاجتماعية لظاهرة تقسيم العمل ، والعوامل الانسانية التي ابرزها علماء الاجتماع في دراستهم للصناعة ووسائل تحقيق الكفاية الانتاجية •

وكل ما ارجوه هو ان يفتح هذا الكتاب الباب على مصراعيه لن يأتون

بعدي من الباحثين في هذا المجال ، وأن يستكملوا ما قد يكون قد اعتوره من
وجوه النقص أو يضيفوا اليه إضافات جديدة •

والله أسأل أن يوفقنا جميعا لخدمة العلم وتنشيط الشباب الذين يقع على
عاتقهم العبء الأكبر في تحقيق التقدم وإعادة مجد الأمة العربية •

السيد محمد بدوي.

الباب الأول

المنهج الاجتماعى ودراسة الظواهر الاقتصادية

الفصل الأول : اثر المنهج الاجتماعى فى دراسة الظواهر الاقتصادية .

الفصل الثانى : المدارس الاقتصادية والدراسات الرائدة فى تطبيق المنهج الاجتماعى .

الفصل الأول

أثر المنهج الاجتماعي

فى دراسة النظم الاقتصادية

عكف علماء الاجتماع منذ أواخر القرن الماضى ، وأوائل هذا القرن على دراسة الظواهر الاجتماعية بروح علمية حقيقية - وخلصوا من ذلك الى أن هذه الظواهر سواء أكانت أخلاقية ، أم دينية ، أم سياسية أم اقتصادية ، يرتبط بعضها ببعض بعلاقات وثيقة ، وأن من الممكن الكشف عن هذه العلاقات عن طريق « الملاحظة » ، « المقارنة » ، و « التحليل العلمى » - وذلك بشرط أن يتجه الباحث ، فى بحثه لتلك الظواهر المترابطة اتجاهاً منهجياً ، وأن ينظر الى موضوعات بحثه من وجهة النظر الجمعية ، لا من وجهة النظر الفردية : فالظاهرة الاجتماعية لا تفسرها الا ظاهرة اجتماعية أخرى (١) -

ويجب أيضاً عند البحث فى طبيعة أى نظام اجتماعى سواء أكان اقتصادياً أم سياسياً ، أم دينياً الخ - أن ندخل فى اعتبارنا شكل المجتمع الذى نبحثه من حيث توزيع السكان ، وتأثير البيئة التى يعيشون فيها على نشاطهم وعلى أنواع العمل التى يقومون بها - وهذا البحث يدخل فى نطاق فرع هام من الدراسة الاجتماعية يطلق عليه اسم « المورفولوجيا الاجتماعية » (أى علم اشكال المجتمع) (٢) . وفى أمريكا يطلق اسم « الايكولوجيا الانسانية » Human Ecology على دراسة مشابهة تهتم أساساً بدراسة التأثيرات المتبادلة بين الإنسان والبيئة التى يعيش فيها -

(١) هذه إحدى القواعد المنهجية الهامة التى وضعها دوركايم فى كتابه الشهير « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » - انظر للترجمة العربية الدكتور محمود تالس . والدكتور السيد محمد بدوى - دار النهضة العربية - القاهرة -

Maurice Halbwachs, Morphologie Sociale.

(٢) انظر -

ونحن اذا اتبعنا النظر فى بعض الدراسات كالتشريع ، وتاريخ الأديان ، والاقتصاد السياسى . وجدنا أن هذه العلوم كانت قائمة فعلا قبل نشأة علم الاجتماع ، وأن كثيرا من العلماء قد خاضوا البحث فيها وكونوا فيها آراء مختلفة .

فلما جاء علم الاجتماع ، ووضع طريقته ومنهجه التكاملى ، وجد أن النتائج التى توصل إليها من سبق من الباحثين فى تلك الدراسات ، نتائج جزئية . وأن هذه الدراسات يمكن أن تؤدى الى نتائج اكمل واشمل ، والى تقدم ملحوظ فى العلوم المختلفة . لو صرفنا النظر عن بحث كل منها على حدة . كما لو كان قائما بذاته ، ونظرنا إليها فى مجموعها وحددنا العلاقات الوثيقة التى تربط بعضها ببعض .

وهذا هو ما سعى علماء الاجتماع الى تحقيقه . فالاقتصاد والأخلاق . والمنشآت وغيرها من ضروب السلوك الاجتماعى ، كلها فى نظريهم ظواهر اجتماعية ، ولا تؤدى دراستها منفصلة الا الى نتائج ناقصة ومبتورة ، إذ أن الارتباط بينها وثيق . وما يؤثر فى احدى هذه الظواهر من عوامل داخلية او خارجية لابد وأن ينعكس أثره على الظواهر الأخرى . (مثال ذلك اضطراب الحالة الاقتصادية اثناء الحروب ، فإن ذلك يؤثر فى سلوك الناس ، وفى معاييرهم الخلقية ، فيغضون النظر عن بعض التصرفات المعينة كالتعامل فى السوق السوداء) .

فما هو الآن الأثر الذى أحدثته وجهة النظر الاجتماعية هذه فى دراسة النظم الاقتصادية ؟ هذا ما نريد أن نوضحه الآن يشء من التفصيل

يفخر علماء الاقتصاد بأن هذا العلم هو اقدم العلوم الاجتماعية وأقدم قديما . فقد تكونت مبادئه منذ أن مارس الإنسان الزراعة والتجارة . وأصبح من الضرورى بحث الوسائل التى تؤدى الى رفاهية المجتمع . ثم انطلق هذا

العلم بخطوات سريعة مبعثها تقويم الحضارة نفسها - وما لبث أن حدد المبادئ المختلفة التي يسير عليها الاقتصاد العام ، وكشف عن القوانين الطبيعية للظواهر الاقتصادية - ولم يقتصر الأمر على العبارات والمصغى بل تعداها مريعا الى الاحصاءات والرسوم البيانية ، لأن لغة الأرقام ، كما يقولون ، هى أبلى بيان

فاذا كان الأمر على هذا النحو ، فكيف يسمح رجال الاقتصاد وقد بلغ علمهم هذا المبلغ من التقدم ، فضلا عن أنه كان أول العلوم الاجتماعية من حيث النشأة - كيف يسمحون لعلم الاجتماع ، وهو علم حديث النشأة بأن يتدخل فى نطاق بحثهم . ويدعى توجيهها فى اتجاه جديد يحقق الترابط بين الظواهر المختلفة ؟

كان لنشأة تيار المقاومة شديدا من ناحية رجال الاقتصاد ، ولكن هذه المقاومة لا تمنع من تأكيد تلك الحقيقة الهامة ، وهى أن هناك علاقات وثيقة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع ، وأن تحديد هذه العلاقات يؤدى بنا الى نتائج تختلف باختلاف اشكال المجتمعات التي نبحثها .

وتظهر الصلة الوثيقة بين العلمين عند النظر فى التعاريف المتداولة للاقتصاد السياسى .

تعريف الاقتصاد :

فالترريف القديم للاقتصاد هو أنه « علم الثروة » (١) Science de richesse وهو أكثر التعاريف تبسيطا وشيوعا . ولكن الحقيقة أن الاقتصاد لا يبحث فى الثروة فى ذاتها ، كما تبحث الطبيعة مثلا فى قوانين الجاذبية أو

(١) انظر :

Jacques Wolff, Sociologie Economique. Edition Cujas
Paris. 1971 p. 15.

الكبرياء ، وإنما يبحث في الثروة من ناحية علاقتها بالانتماء وضرورتها لسد حاجاته المختلفة - فالإنسان وحاجاته ، إذن ، عامل هام لا يصح إغفاله عند النظر في حقيقة موضوع الاقتصاد السياسي - وعندئذ يكون هذا الموضوع ، في الحقيقة ، هو « البحث في الجهود التي يبذلها الإنسان ، بوصفه عضواً مجتمع بشرى ، لشباع حاجاته المادية » - ويطلق على هذه الجهود اسم « النشاط الاقتصادي » ، وهو أحد وجوه « النشاط الاجتماعي » بوجه عام -

ونستطيع أن نلاحظ أن مفهوم الثروة في دراسة الاقتصاد كان مسيطراً على فكر « آدم سميث » ، عندما أطلق على مؤلفه الذي وضع أسس الاقتصاد الكلاسيكي اسم « ثروة الأمم » Wealth of Nations (١٧٧٦) - وقد أراد آدم سميث أن يبين جميع العلاقات الاقتصادية ، وهي علاقات مركبة ومتشابهة على فكرة الفريزة للمتصلة في الإنسان ، وهي الفريزة التي تجعل منه « رجلاً اقتصادياً Homo oeconomicus » ، يتجه في سلوكه دائماً نحو البحث عن الصالح الشخصي أو المنفعة الشخصية -

وكانت هذه ، في الحقيقة ، هي الروح السائدة في جميع فواحي المعرفة عند مفكرى ذلك القرن العقلاني (أي القرن الثامن عشر) - فحاول « كوندريك Condillac » في محيط الفلسفة أن يبين العقل البشري بأكمله على الحس وحده - وحاول « روسو » أن يقيم فكرة الحكومة الشرعية مبتدئاً بما سماه « حالة الطبيعة » ، ورغبة الناس في تنظيم علاقاتهم على أساس « العقد الاجتماعي » - ولم يشذ مفكر الاقتصاد عن هذا الاتجاه فحاولت مدرسة الفيزيوقراطيين في فرنسا أن تقيم دعائم الحياة الاقتصادية بأكملها على ما أسمته « بالنظام الطبيعي » ، أي بالاعتماد على الثروة الطبيعية للأرض - وهي الزراعة - وفي إنجلترا ظهرت آراء آدم سميث التي تقوم على التبسيط المتناهي لسلوك الإنسان على نحو ما ذكرناه -

وقد انتقد رجال الاقتصاد ، في العصر الحديث ، هذا المنهج الذي يقوم

على فروض وهمية ، وافكار جزئية مبسطة تخل بطبيعة الاجتماعية المركبة ، ثم جاء علماء الاجتماع فأشاروا الى عيب اساسى فى ذلك المنهج التقليدى فى دراسة الاقتصاد ، وهو اغفاله لدراسة الاختلافات فى النظم الاقتصادية حسب اختلاف الزمان والمكان . فقد كان رجال الاقتصاد التقليدى لا يدرسون الا النظام الاقتصادى البورجوازى بالرغم من ان هناك نظما اخرى نشأت وتوطدت قبل هذا النظام ويعدده . ويتعين على عالم الاجتماع ان يدرسها ، ويعرف ظروف نشأتها والعوامل التى اثرت فيها .

وعندما ظهر ان التعريف الذى ذكرناه لا يعبر عن « الديناميكية » والحركة فى مفهوم النشاط الاقتصادى اقترح بعضهم تعريف الاقتصاد بانه « علم الاثراء » بدلا من « علم الثروة » ، وذلك للدلالة على الجهود التى تبذل من اجل زيادة الانتاج والتنمية ، وهى عمليات تؤدي الى اثراء المجتمعات . وبهذا المعنى يصبح الاقتصاد « علم تكوين الثروات » . ثم اتسع مجاله حتى اصبح « علم تكوين الثروات ، وتوزيعها واستهلاكها » . واصبح موضوعه يتمثل فى حركة دائرية تتجدد على الدوام من الانتاج Production الى التوزيع Distribution الى الاستهلاك Consommation »

واخيرا فقد كان من المنطقي ان يخطو للاقتصاد خطوة اخرى ويهتم بمعرفة امثل الطرق للحصول على الثروة ، وافضل الوسائل التى تؤدي الى تحقيق الرفاهية المادية . وهذا الاهتمام يوصلنا الى تعريف آخر للاقتصاد وهو انه : « العلم الذى يهتم بدراسة تلك الجزء من النشاط الفردى والاجتماعى الذى نكرسه للوصول الى احسن الظروف المادية لتحقيق الرفاهية » .

وهكذا تتعدو الثروة (التى اهتم بها التعريف القديم) وسيلة لتحقيق الرفاهية او لتحقيق حياة افضل للفرد والمجتمع وتبدو الصلة اكثر وضوحا بين مجال الاقتصاد ومجال الاجتماع -

مناقشة التعاريف السابقة :

ولكن هل يمكن للتعاريف التي أوردها أن ترسم لنا الحدود النهائية لموضوع الاقتصاد ؟ وهل يمكن أن نقول ، على وجه الإطلاق ، أن كل ما هو اقتصادي يتعلق بالمعطيات المادية للحياة لا أكثر ؟

إن الكلام عن المعطيات المادية ينطوي ضمناً على الاعتراف بوجودين متمايزين من شواغل الحياة : نمط يتصل بمقتطلبات « الجسد » ونمط يتصل بمقتطلبات « الروح » .

وتعود بنا الذاكرة إلى ما جاء في فلسفة حكماء اليونان من أن الأفراد الذين وهبوا قدرات عقلية ممتازة يجب أن تتاح لهم الفرصة الكاملة للتفرغ لشئون العقل ، وحينئذ يجب أن يتحرروا من الشواغل التي تتصل بالأعياء المادية ومقتطلبات الجسد ، فهذه يجب أن تترك للعبيد وللخدم الذين يناط بهم « ترتيب المنزل » ، والقيام بجميع الأعياء المادية وإداء الأعمال اليدوية اللازمة للمعيشة .

فهل ، بناء على هذه التفرقة ، يصبح النشاط الاقتصادي هو النشاط الذي يلي « بالمجراتب المادية الخسيسة » ، الضرورية لحياة الجسد ؟
في الحقيقة إن الأمر لا يصل إلى هذا الحد إذا كنا نفرق ، من ناحية أخرى ، بين نوعين من الثروة : « الثروة المادية » و « الثروة غير المادية » ، أو المعنوية .

فإذا كنا نميز بوضوح بين الحاجات المادية للفرد (كالحاجة للطعام والسكن) وبين حاجاته المعنوية (كالحاجة للثقافة والتعليم) ، فليس معنى هذا أن نختص الأولى بصفة « الاقتصادية » ونسلب هذه الصفة من الثانية إذ أننا لو فعلنا ذلك لكان تصرفنا مجرداً من كل منطق .

فمن الذي ينكر أن الثروة المعنوية كالثقافة والتعليم تسهم أسهاماً كبيراً في

فى تحقيق للرفاهية المادية ؟ ان أى نشاط يمكن أن يوصف بأنه اقتصادى بحسب
الغرض أو الهدف الذى يهدف اليه صاحبه . فإذا كنت تتقن لتشييع هواية
خاصة فإن هذا النشاط يمكن أن يكون غير اقتصادى - أما اذا كان هدفك
من الثقافة هو تحسين مركزك فى العمل والاسهام فى زيادة الانتاج ، فلا شك
أن الثقافة ، فى هذه الحالة ، تصبح نشاطا اقتصاديا ، أو على الأقل نشاطا
يخدم الاقتصاد .

فانتاج الثروة المادية يعتمد ، فى كثير من الحالات ، على الاهتمام بزيادة
الثروة المعنوية أو الفكرية - اذ أن تحسين نوع الانتاج ، وتطوير للوسائل
التقنية تتوقف ، فى نهاية الأمر ، على تراكم المعارف الانسانية ، وتقدم البحث
العلمى - وقد قيل فى ذلك ان الاستثمارات العقلية أهم بكثير من استثمار
رؤوس الأموال ، اذ ان الدولة التى لا تهتم بالبحث العلمى ، ولا تتوفر لديها
المعول المقادرة على الابداع والاختراع ، تجد غيرها من الدول قد تفوق عليها
اقتصاديا ، وانتزع منها السيطرة على أسواق تصريف الانتاج .

مجال علم الاجتماع الاقتصادى :

بعد ان ناقشنا مفهوم الاقتصاد ، نحاول الآن ان نوضح مجال علم
الاجتماع الاقتصادى . مما يزيد فى معرفتنا بالروابط الوثيقة بين مجالى
الاقتصاد والاجتماع .

ان الاجتماع الاقتصادى يستطيع ان يساعدنا على معرفة أى النظم أو
أى التطبيقات الاقتصادية يمكن أن تلائم هذا المجتمع أو ذاك ، وما الذى يجب
الاحتفاظ به ، وما الذى يجب استيماده من ومماثل النشاط أو الاستغلال
الاقتصادى .

فقد تحول العقيدة الدينية مثلا دون استغلال أنواع خاصة من الحاصلات
مثل تقليم الخمر من الكروم فى البلاد التى تتمسك بتطبيق احكام الشريعة

الاسلامية - كما ان وسائل استثمار رؤوس الأموال ايضا قد تحددها قواعد
دينية مثل تحريم الربا -

فاذا كان التحليل الاقتصادي المصرف يعين لنا الوسائل التي يصح ان
يتصرف بمقتضاها الأفراد في المسائل الاقتصادية ، فان الاجتماع الاقتصادي
هو الذي يفسر لنا لماذا اختار المجتمع هذه الوسيلة دون تلك ، ولماذا فضل
سلوكا معينا على ما عداه - فهناك نظم اجتماعية تتحكم في التصرف الاقتصادي
مثل النظم الخاصة بالملكية -

وعلى هذا النحو يمكن القول ان مجال الاجتماع الاقتصادي يتحدد في :

(١) سوسيولوجية التنظيم الاقتصادي :

فالأفراد الذين يعيشون في جماعة ، على بقعة معينة من الأرض يواجهون
دائما مسألة أساسية وهي : كيف يمكنهم استقلال الثروات الطبيعية التي في
حوزتهم أحسن استقلال ؟ وبالتالي كيف ينظمون انفسهم وكيف ينظمون العلاقات
فيما بينهم لتحقيق هذا الهدف ؟

هناك ، بطبيعة الحال ، أنماط عديدة لتنظيم هذه العلاقات ، كما ان هناك
وسائل عديدة لتحقيق الانتاج والتوزيع المستحالة -

حينئذ نجد ان علم الاجتماع الاقتصادي بالذات هو الذي يفسر لنا نوع
التنظيم الاقتصادي الذي ارتضاه المجتمع ، ووجده ملائما للمعتقدات السائدة
فيه . ودرجة تطوره الحضارى - كما انه يفسر لنا التغيرات التي قد تحدث في
هذا التنظيم نتيجة لتغيرات تطرأ على البناء الاجتماعي -

(ب) سوسيولوجية القرار الاقتصادي :

ان الأفراد الذين يكونون المجتمع لابد لهم من اتخاذ قرارات بشأن الانتاج

والتوزيع والاستهلاك . ولكن هؤلاء الأفراد مختلفون فيما بينهم ، فمن الذى يفرض القرار ؟ هنا يجب أن نميز بين ثلاث مستويات :

١ - مستوى السلطة الحاكمة التى يجب أن نعرف فيها من الذى يقرر ، وكيف يقرر . وهذا يقتضى معرفة نظام اختيار البيانات المختلفة للحكم ، ومن الذى يشترك منها فى اتخاذ القرار .

٢ - مستوى المشروع أو وحدة الانتاج ، وهنا أيضا يجب أن نعرف من الذى يختص باتخاذ القرار . وهذا يقتضى معرفة نظام اختيار المديرين ورؤساء العمل ، وما هو تأثير (الفصل) أو النمج بين ملكية العمل وإدارة المشروع .

٣ - مستوى الأفراد ، وهنا يجب أن نعرف كيف يختار الفرد مهنته ، وكيف يتدرب عليها ، ولماذا يختار وسيلة معينة للانتاج دون أخرى . هذا بالنسبة للانتاج .

أما بالنسبة للاستهلاك فيجب أن نهتم بمعرفة طرق انفاق الدخل ، وأنواع الطموح الموجودة عند الأفراد الذين ينتمون إلى طبقة معينة ، وتأثير الطبقات الأخرى الخ . . .

(ج) سسيولوجية المعرفة الاقتصادية :

أن الأفراد لا ينظمون أنفسهم ، ولا ينشئون قراراتهم بطريقة لا شعورية ، بل يحاولون معرفة نظامهم الاقتصادى وكيف يعمل ، وذلك بهدف تحسينه أو تبديله . فالمعرفة الاقتصادية لها الآن دور هام فى الانتاج .

وهنا يتدخل علم الاجتماع لتوضيح القابض أو المعايير التى تراعى عند اختيار من يعملون فى مجال الاقتصاد ، كما يوضح أدوارهم من حيث الاقتصاد على الاستشارة أو الاشتراك فى اتخاذ القرار .

وكذلك فإن علم الاجتماع يهتم بمعرفة وسيلة انتقال المعرفة الاقتصادية
مما يؤثر على درجة نمو المجتمع في المستقبل (١) .

العلاقات الوثيقة بين الاجتماع والاقتصاد :

والآن بعد تحديد مجال علم الاجتماع الاقتصادي نستطيع أن ننصرف الى
توضيح العلاقات الوثيقة بين الاجتماع والاقتصاد .

ان هذه العلاقات تختلف في حالة ما اذا كنا نعتبر كلا من العلمين مستقلا
عن الآخر أو مرتبطا به .

(١) ففي حالة استقلال كل من العلمين عن الآخر ، يصبح مجال الاقتصاد
محصورا في أضيق نطاق ، وتكون العلاقات بينه وبين العلوم الانسانية الأخرى
منعدمة أو ثانوية . وفي حالة وجود علاقات فانها ستكون علاقة تبعية أحد
العلمين للآخر ، وكل من العلمين بطبيعة الحال يرفض علاقات التبعية .

(ب) أما في حالة الاعتراف بوجود الروابط بين العلمين ، فإن هذا معناه
أن الاقتصاد والاجتماع يهتم كل منهما ، بطريقة الخاصة بدراسة العلاقات
المتبادلة بين الأفراد والجماعات . فهناك إذن أرض مشتركة بين الاثنين . وهذا
يقضى تعاون الباحثين في هذه المجالات المشتركة .

هذا التعاون قد يوضح لنا ، من خلال البحث المشترك ، ان ظاهرة
اقتصادية تحتاج في تفسيرها الى دراسة ظاهرة اجتماعية أو العكس . أو قد
يتضح لنا ان كلتا الظاهرتين ، الاقتصادية والاجتماعية ، تحتاجان لتفسيرهما
الى الاستعانة بعلم آخر كعلم النفس .

١ - اضافة العوامل الاجتماعية الى العوامل الاقتصادية :

فكل نظرية اقتصادية لها ، في الغالب ، طابع التجريد والعمومية .

Jacques Wolff, op. cit.

(١) انظر :

واضافة العوامل الاجتماعية لها قد يخفف من هذا الطابع ويمبغها بصيغة النسبية . وحينئذ نستطيع ان ننظر الى فاعلية نظام اقتصادى بالنسبة للزمان أو المكان . فنجد ان ما قد يمنع من النظم والأساليب الاقتصادية في زمان أو مكان معين قد لا تتحتم صلاحيته بالنسبة لزمان أو مكان آخر . وكذلك يمكن ان تبين بوضوح ان البناء الاجتماعي الخاص بكل مجتمع يؤثر على أداء الوظائف الاقتصادية ، وهذا معناه ان القوانين الاقتصادية ليست مطلقة وانما تنطبق فقط على بعض الأنبية الاجتماعية دون غيرها . كما يمكن ان يتضح لنا ان العوامل الاجتماعية ضرورية لتفسير النمو الاقتصادي ، فمن هذه العوامل ما قد يكون معوقا للنمو (كاحتقار الجراف اليدوية في بعض المجتمعات) .

واضافة العوامل الاجتماعية يوصلنا كذلك الى تحديد المؤثرات التي تؤثر في اتجاه الاستهلاك ونوعيته عند الطبقات المختلفة ، وذلك بدلا من النظر الى الاستهلاك بشكل عام في المجتمع بأكمله .

على اننا في جميع هذه الحالات نضع الظواهر الاجتماعية بجانب الظواهر الاقتصادية بقصد التوضيح دون ان ندمجها فيها او نبين تفاعلها .

٢ - الظواهر الاجتماعية أساس التحليل الاقتصادي :

هذه النظرة تختلف عن سابقتها اذ ان العوامل الاجتماعية تستخدم لتجديد الاسس التي يقوم عليها التحليل الاقتصادي ، وتسهم في اثراء وتنوع السلوك والدوافع عند الانسان الاقتصادي . (١) .

وقد تمكن بعض العلماء باتباعهم لهذا المنهج من توضيح أهمية سلوك

(١) مصطلح الانسان الاقتصادي Homo economicus يطلق على صورة تجريدية للانسان تقوم على افتراض ان الدوافع المادية هي الدوافع المسيطرة في التحكك ومدها في سلوك الانسان . وهذا الذم هو أساس اقتصاد تقليدي عند ام سميت وريكاردو ويريمما .

الجماعات في اطار نرخاء واطرار الأزمات . وكذلك في صراعها وتنافسها
لتوزيع للنخل القومي .

ولكن اذا كان الغرض هو اثراء التحليل الاقتصادي ، واعطاء تفسير
افضل للحقيقة الاقتصادية ، فهل تدل هذه المحاولة ، حقا ، على أن هذا
التفسير قد اكتسب الصبغة الاجتماعية ؟ ان التحليل الاقتصادي ، في انتقاله
من دراسة الأفراد الى دراسة الجماعات الكبيرة ، لا يعنى بالضرورة أنه قد
اصبح تحليلا اجتماعيا . وذلك لأن التحليل الاجتماعي لا يقتصر على جزء من
الحياة الاجتماعية ، بل لابد ان دراسة علاقة هذا الجزء بالأجزاء الأخرى
المكونة للكل الاجتماعي أو البناء الاجتماعي .

وإن فلان من دراسة ، التفاعل المتبادل ، بين الاقتصادي والاجتماعي
حتى يمكن القول بأن التحليل قد اكتسب الصبغة الاجتماعية .

٢ - الدمج بين الاقتصاد والاجتماع :

ولتحقيق هذا الدراسة المتضمنة للتفاعل فكر بعض الباحثين في ادماج
الاقتصاد في مخطط عام للتفسير الاجتماعي . وايجاد مكان له في هذا
المخطط . ولكن الجهود التي بذلت لحسن الاقادة من هذا الدمج وقفت أمام
سؤال هام : ما هو العبر الذي يجب أن نعطي للظواهر الاقتصادية في تفسيرنا
العام للمجتمعات ؟ أو بمعنى آخر ائق : هل تلعب الظواهر الاقتصادية دورا
رئيسيا ، أو ليس لها الدور الأساسي في أداء المجتمعات لوظائفها ؟ وهل هذه
الظواهر هي العامل الوحيد أو المحرك الأساسي الذي يؤخذ في الاعتبار عند
دراسة تطور المجتمعات ؟

في محاولة الاجابة على هذه الأسئلة تبلور أمامنا نمطان أساسيان
لعملية الامماج . -أ- كل منهما بنظرة خاصة للمكان الذي يجب أن يعطى
للظواهر الاقتصادية .

(أ) النمط الأول هو النمط الكلاسيكي :

فبالنسبة لانصار هذا النمط تتكون الظواهر الاقتصادية بطريقة غاية في البساطة . على نحو ما ذكرنا من قبل . فالمجتمع يتألف من أفراد ينضم بعضهم الى بعض . ويبحث كل واحد عن منفعة الخاصة بطريقة عقلانية . وأن « الفردية » ، و « المنفعة » ، و « العقلانية » هي الفروض الأساسية في قيام أى نظام اقتصادى : إذ يدخل الأفراد في علاقات ، ويتصل بعضهم ببعض عن طريق السوق . وذلك ليحقق كل منهم منفعة الى الحد الأقصى ، وحينئذ ينشأ النظام الاقتصادى ويخضع من حين لآخر لعملية تنسيق تلقائية بين المصالح .

أما النظام السياسى والاجتماعى فليس لهما في هذه الحالة الا وظيفة واحدة : وهى الا يمرقلا النظام الاقتصادى ، بل يقدمان له كل تسهيل ممكن . ومثل هذا التصور ، في الواقع ، يحصر وظيفة الاجتماع في اضيق حدود ممكنة ، بل نكاد نقول انه يلقيها تماما - إذ أن النتائج الأساسية يمكن الحصول عليها من دراسة العمليات الاقتصادية وحدها

(ب) أما النمط الثانى فهو نمط التصور الماركسى :

فالماركسية تقدم لنا شكلا آخر من اشكال العلاقات تحتل فيها العوامل الاقتصادية والتكنولوجية الدور الرئيسى . فالتمييز المشهور بين ما يطلق عليه اسم « البناء الاسفل » Infra-structure و « البناء الأعلى » Super-structure والتأثير المتحكم للاول في الثانى . والأهمية الكبرى التى تعطى لظروف الانتاج . كل هذه العوامل تؤدى في النهاية الى تحديد العلاقات بين الاقتصاد والاجتماع على اساس سيطرة النظرة الاقتصادية أو على الأقل اولويتها على النظرة الاجتماعية .

وإذا كان التصور الماركسى لا يعترف بفصل العلمين . فإنه يرى اهما

فى علم انسانى واحد تكون قاعدته اقتصادىة ، وترتفع فوق هذه القاعدة مظاهر
الحياة الاجتماعىة (أو البناء الأعلى) . وقد أدخل بعد ذلك ، بعض التعديل
على هذه النظرة . بحيث أصبحت تسمح بالتفاعل المتبادل بين الظواهر
الاجتماعىة والظواهر الاقتصادىة (١) .

(١) أنظر كتابنا : نظريات ومذاهب اجتماعىة . دار المعارف ١٩٦٩ .
ص ٢٠٢ وما بعدها .

الفصل الثانى

المدارس الاقتصادية

والدراسات الرائدة فى تطبيق

المنهج الاجتماعى

يتضح مما ذكرناه فى الفصل السابق أن طريقة البحث فى علم الاجتماع الاقتصادى يجب أن تكون طريقة « تركيبية » *Synthetique* « طريقة تحليلية » *analytique* .

والطريقة التركيبية هى التى تعتبر النظام الاقتصادى جزءا من كل متكامل هو « البناء الاجتماعى » ، وتحاول ربط هذا النظام أو النسق الاقتصادى بالانسياق الأخرى الداخلة فى تركيب البناء الاجتماعى ، كالنسق الأيكولوجى ، والنسق الدينى ، والنسق السياسى ... الخ .

ويمكن تقسيم المدارس الاقتصادية الى أربع مدارس رئيسية وهى :

- ١ - مدرسة الاقتصاد الكلاسيكى .
- ٢ - مدرسة الاقتصاد البحت (أو العلمى) .
- ٣ - مدرسة الاقتصاد الوطنى .
- ٤ - مدرسة الاقتصاد الاجتماعى .
- ٥ - المدرسة الكلاسيكية (أو مذهب الاقتصاد الحر) :

نشأت هذه المدرسة فى انجلترا ، وكان على رأسها « آدم سميث » ، وتقوم مبادئها على أساس التبادل الحر . والمسألة فى نظر انصار هذا المذهب

لا تعدى الكشف عن القوانين الطبيعية التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والتي يمكن تطبيقها ، دون استثناء ، على جميع المجتمعات بغض النظر عن اختلافات الزمان والمكان ، إذ أنهم يعتبرون أن طبيعة الإنسان واحدة لا تتغير باختلاف ظروف البيئة المحيطة (١) .

وأهم المسائل التي تدخل في موضوع الاقتصاد ، في نظر هذه المدرسة ، تنحصر في عمليات ثلاثة كبرى هي : **الإنتاج ، والتبادل ، والاستهلاك** . وإذا تساءلنا عن « البواعث » المختلفة التي يضعها الإنسان نصب عينيه حين يباشر هذه العمليات ، نجد أن انصار المذهب الكلاسيكي لا يتكفون عنه في الرد على هذا السؤال :

فهو يقولون بأن هناك « باعثا واحدا » يكفى لتفسير كل العمليات الاقتصادية وتبريرها . وهذا الباعث هو « النفعة الشخصية » أو المصلحة الذاتية . فالناس يتبادلون المصالح ، ولكن يحاول كل منهم أن يحصل ، بكل وسيلة ممكنة ، على أعظم جانب من الكسب مع بذل أقل ما يمكن من الجهد والتكاليف .

حاول انصار هذه المدرسة أن يبينوا جميع العلاقات الاقتصادية ، وهي علاقات مركبة ومعقدة أشد التعقيد ، على « غريزة الأنانية » المتصلة في الإنسان . (٢) وهي الغريزة التي نجمل منه « رجلا اقتصاديا Homo oeconomicus » . يتجه في سلوكه دائما نحو البحث عن المصالح الشخصي . وقد وضع « ستيوارت ميل » في كتابه « منطق العلوم الأخلاقية » أن

(١) انظر نقد هذا المفرض بأن طبيعة الإنسان واحدة في كتاب . ليلى ببول . الأخلاق وعلم الماديات الأخلاقية (الترجمة العربية للدكتور محمود القسـم)

(٢) استمدت هذه المدرسة نظرتها عن الأنانية المتصلة في الإنسان من مذهب الفيلسوف الإنجليزي « هوبز » . انظر كتابنا « مبادئ علم الاجتماع » دار المعارف ١٩٦٨ - ص ١٦٠ وما بعدها .

الاقتصاد الكلاسيكى يبنى نظرياته كلها على مبدأ واحد ، وهو النظر الى الانسان من ناحية غرائزه المادية فقط . فلا يهتم بظواهر الحياة الاجتماعية الا فيما يتعلق بالبحث عن الثروة فقط ، ويعمل كل الدوافع والميول الانسانية الاخرى اللهم الا تلك التى قد تكون عقبة فى سبيل الحصول على الثروة ، مثل كراهية العمل أو الجرى وراء الميزات المباشرة التى تستنفد المال دون أن تعوضه . وفيما عدا ذلك فان الاقتصاد الكلاسيكى لا ينظر الى الانسان الا على اعتبار أن شغلها الشاغل هو الحصول على الثروة واستهلاكها . وبناء على ذلك ، يأخذ على عاتقه أن يبين الطرق التى يسلكها النشاط الانسانى حين يسيطر عليه هذا الدافع القوى ، مع اتخاذ الحيطة للمقاومة الدائمة التى تأتى من ناحية النزوعين اللذين اشرنا اليهما (وهما كراهية العمل والجرى وراء الميزات) .

وعلى ذلك فالاقتصاد الكلاسيكى يبحث فى القوانين التى تنظم عمليات الانتاج والتبادل والاستهلاك على فرض أن طبيعة الانسان تدفعه فى كل لحظة الى انتهاز الفرصة التى تمكنه من الحصول على ثروة اكبر ، ما لم يكن له نزوع الى احد العاملين المضادين السابق ذكرهما .

وسنرى عندما نتكلم عن النظرية الاجتماعية ان هذا التبسيط التام لا يقوم على الواقع ، بل انه افتراضى محض 'Hypothétique' ، وتجريدى صرف 'abstrait' ، اذ انه لا يعبر عن الطبيعة الانسانية الشنيعة التعقيد . فما من عمل يقزم به الانسان الا ويكوّن تحت تأثير مباشر ، أو غير مباشر ، لدوافع اخرى غير دافع المصلحة المادية الشخصية . ولكن الاقتصاد ، كما يراه انصار المذهب الكلاسيكى ، يتفلسف من كل هذه الدوافع ويعالج مسائله على مبدأ أن الثروة هى الغاية الاساسية ، بل الغاية الوحيدة للانسان .

ونحن لا ننكر ان هذا الدافع فى الحقيقة ، دافع قوى . وانه يسيطر علينا فى حالات كثيرة . ولذلك لا يمكننا ان نرفض كل النتائج التى يأتينا بها

الاقتصاد الكلاسيكي ، ولكننا نقول فقط ان قيمتها محدودة . ويتحتم علينا ان نصحح دائما هذه النتائج بما نحصل عليه من تقديرنا للدوافع المختلفة التي تسيطر على حياة الفرد تحت تأثير الحياة الاجتماعية المتشعبة .

٢ - مدرسة الاقتصاد البحت أو العلمي :

أراد انصار هذه المدرسة أن يبنوا قواعد علم الاقتصاد على أسس رياضية بحتة . واتبعوا لذلك طريقتين : التجريد *abstraction* . والقياس *déduction* . وذهبوا في ذلك الى حد اعتقادهم انه لا يوجد غير هاتين الطريقتين لتحقيق الطابع العلمي لعلم الاقتصاد . وقد دافع عن هذه النظرية بطرق مختلفة «بودان» Bodin و «يوسكيه» Bousquet . و «روي» Rueff .

ونلاحظ ان هناك فروقا أساسية بين هذا المذهب والمذهب الكلاسيكي . فالمذهب الكلاسيكي يغلب عليه طابع التفاضل اذ يعيد الى تحليل الظواهر ليستنتج منها مبادئ تتشعب مع مبدأ الحرية *laissez - faire* . وتبهرره . ولكن انصار الاقتصاد البحت لا يعمدون لمثل هذه الطريقة اذ يرون انه لو وضع نظام حسابي دقيق وتحقيق شروط التوازن في السوق التجارية ، يجب فرض بعض الفروض *hypothèses* . والاعتماد على بعض المسلمات *Postulats* التي قد لا تكون دائما مثالية كما انها قد لا تتفق بالضرورة مع الحقيقة الواقعية . ولذلك فلننا نجد كثيرا من الصعوبة في تحديد موقفهم . ولا نستطيع ان نجد صفة تلائم مذهبهم . فلا هو بالمقائل ولا هو بالواقعي (١) . ذلك لأن المبادئ التي يضعها ويسلم بها قبل البحث تمنعه من الاتصال بالحقيقة الواقعية .

وقد نقد علماء الاجتماع هذا المذهب نقدا مرا . وبينوا ان العالم الاقتصادي

(١) راجع مقال الذي كتبه شارل ريست *Rist* . وعرض فيه لهذا المذهب وعشوانه .
• نظرية التفاضل في الاقتصاد ونظرية الاقتصاد العلمي . وهو ضمن كتابات أخرى للمؤلف بعنوان :

Essai sur quelques problèmes économiques et monétaires.

حين يريد أن يقوم بدراسة الانتاج أو توزيع الثروة مثلا لا يستطيع أن يبنى أحكامه على حقائق مجردة حتى ولو اتخذت هذه الحقائق شكلا رياضيا . فان هذه المجردات لا تصل بنا الى تكوين علم وسمى للحقائق الاقتصادية . ولقد وضع « سيمياند » Simiand ، وهو عالم لاجتماع فرنسي تخصص في دراسة الظواهر الاقتصادية ، هذه الحقيقة بقوله (١) : « افنا لو اردنا أن ندرس حالة السوق حين يستثمر احد البنوك مثلا رؤوس أموال جديدة ، أو حين تقدم شركة من الشركات للزيائن ، أو حين يقوم نزاع بين العامل وصاحب العمل على تحديد الأجر ، في أى حالة من هذه الحالات اذا ملكنا طريق الاستنتاج فانه يؤدي بنا الى مسالك متشعبة . فكيف نختر احد هذه المسالك دون الآخر ؟ وكيف نأمن أنه يؤدي بنا الى حقائق تطابق الواقع ؟ » .

ونلاحظ أيضا أن الاقتصاد البحت لا يهتم كثيرا بعامل الزمن ، وذلك رغبة في تبسيط وسائل البحث واكتشاف نقط ثابتة وسط هذا العالم المتغير . ولكن الحياة حركة ، ولا يكون للاقتصاد قيمة الا اذا ساير هذه الحركة المستمرة ، والواقع أن أهم الدراسات الاقتصادية هي التي تقوم على تتبع الحركات والتطورات المختلفة التي تطرأ على المجتمع نتيجة لتغيرات تحدث في تسعير العلاقات الاجتماعية .

٣ - مدرسة الاقتصاد الوطني :

قلنا ان الاقتصاد الكلاسيكي لم يعترف بالفروق الطبيعية بين الأمم المختلفة ، وبما تفرضه أطوار التاريخ من تغير في النظم الاقتصادية . وقد حاول انصار المذهب الاقتصادي الوطني تلافى هذا النقص ، فاقاموا نظريتهم على مراعاة ظروف البيئة ، وطبيعة الأرض ، وطرق معيشة السكان ، كما أنهم لم يغفلوا عوامل التطور التاريخي .

(١) انظر كتابه . الطريقة الوضعية في العلوم الاقتصادية

La méthode positive en Sciences économiques

ومن الطبيعي أن تقوم تعاليم هذه المدرسة على رفض النظريات التي تقوم على مبدأ الفردية ، ورفض النتائج العامة أو الشمولية التي تأخذ بها مدرسة الاقتصاد الحر (الكلاسيكي) . فكانت تعاليمها بمثابة القنطرة التي تقرب بين وجهة النظر الاقتصادية الichte ، ووجهة النظر الاجتماعية . وقد رأينا أن تعاليم المدرسة الكلاسيكية لا تتفق مطلقاً مع مبادئ الاجتماع وخاصة « فكرة النسبية » ، إذ أن ما يصلح من النظم لاجتماع معين لا يمكن أخذه وتطبيقه على المجتمعات جميعها دون تمييز .

وقد وضع « ليست List » عالم الاقتصاد الألماني هذه الفكرة (٢) ووضع في المكان الأول المصالح الخاصة للجماعة ، والمعامل التي تستعين بها للاحتفاظ بقوتها الانتاجية . وجاء بعده « كارل بوشر Bücher » فعرف الاقتصاد الوطني (٣) بأنه : « دراسة لمجموعة الظواهر والأساليب التي يستخدمها شعب معين لاشباع حاجاته » . ويظهر في هذا التعريف الفرق واضحاً بين ما يدعيه الاقتصاد الكلاسيكي من تطبيق شامل لمبادئه وبين دراسة النظم الخاصة بشعب معين . ولا تكفى في هذه الدراسة الطريقة الاستاتيكية أي دراسة ما هو كائن بالفعل ، بل يجب أن تتعداها وأن تجمع بين الطريقة الديناميكية والتكوينية génétique — أي دراسة الظواهر في نشأتها وتطورها .

وقد كان أكبر خطأ وقع فيه آدم سميث وانصاره هو اهمال هذه الناحية ، فبنوا نظرياتهم على فكرة التبادل ، على حين أن الدراسة التاريخية تبين لنا أن الاقتصاد ظل مدة طويلة ، أثناء تطوره ، لا يعرف فكرة التبادل .

(٢) انظر كتابه المترجم للفرنسية بعنوان : « منهج الاقتصاد الوطني »

Système d'économie Nationale

(٣) وذلك في كتابه : تكوين الاقتصاد الوطني .

Die Entstehung der Volkswirtschaft

وعلى ذلك فالطريقة الصحيحة ، التى تؤدى بنا الى نتائج يقينية ، تحتم علينا أن نتبع المظاهر الاقتصادية فى تطورها ونفرد بين المراحل المختلفة - ولا يعنى ذلك أن نسير خطوة بخطوة مع مراحل التاريخ ، وانما يكفى فقط تحديد « أنماط » متميزة للتطور الاقتصادى - وهذا التحديد - اذا اردنا أن يكون متمشيا مع التطور الداخلى والمضى للمجتمع - يجب أن يقوم على نبذا العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك . وقد توصل « بوش » باتباع هذا المنهج الى تحديد مراحل اقتصادية ثلاثة :-

(أ) مرحلة الاقتصاد العائلى : Hauswirtschaft

وفى هذه المرحلة تستهلك الأشياء داخل نطاق الوحدة التى تنتجها - والتبادل غير معروف فى هذه الوحدة ، كما أن تقسيم العمل بالمعنى الذى نعرفه اليوم لا يوجد اللهم الا فى حالات خاصة - ولا تعرف ، طبعا ، فى هذه المرحلة الأجور ولا الأثمان ولا التبادل التجارى ، وكل ما فى الأمر أن للوحدة الاجتماعية (وهى الأسرة) تنظم الإنتاج على قدر الاستهلاك .

(ب) مرحلة الاقتصاد الحضرى (نسبة الى المدينة) : Stadtwirtschaft

وفى هذه المرحلة تنتقل الأشياء دون وسيط من الوحدة المنتجة الى الوحدة المستهلكة - فقد كانت المدينة فى العصور الوسطى (ويطلق عليها باللاتينية اسم Burg) عبارة عن مجموعة من المباني تحاط بأسوار وتحصينات مختلفة ويعيش سكان المدينة داخل هذه الأسوار - وقد أدى عدد السكان المتزايد داخل هذا النطاق الى عدم كفاية انتاجهم الداخلى لسد حاجاتهم ، فاضطرت المدينة لفتح أبوابها فى يوم من أيام الأسبوع حيث تقام الأسواق التى يأتى اليها الفلاحون من الجهات المجاورة - ومع وجود هذه الأسواق فى بعض المناسبات فإن المبدأ الأساسى يقوم على أساس الإنتاج المحلى ، وعلى عدم وجود وسيط بين المنتج والمستهلك .

وهكذا نرى أن الانتاج قد تطور من الاكتفاء بسد الحاجات الشخصية ،
الى الانتاج للغير أو للزيائن - وقد أدى ذلك الى تعدد المهن واختلافها للنهوض
بحاجات المدينة وتوفير أسباب الرخاء لها .

ويمكن القول أن هذه المرحلة كسابقتها لم تعرف رؤوس الأموال ولا
المشروعات الاقتصادية بالمعنى الذى نعرفه اليوم . وإنما ظهر فيها فقط نوعان
من الظواهر الاقتصادية هما : الدخل العقارى ، وأجور العمال

(ج) مرحلة الاقتصاد الأهلى : National

وفى هذه المرحلة تنتقل الأشياء من الانتاج الى الاستهلاك عن طريق
مجموعة من الوسائط .

اذ أدى التطور السياسى فى أوروبا ، واتحاد القطاعات المختلفة تحت
لواء حكومة واحدة الى توسيع دائرة الحياة الاقتصادية ، وجعلها شاملة
للدولة كلها . ومن البديهي أن اقتصاد كل دولة يجب أن ينظم حسب ظروفها
الخاصة ، ومناخها ، وطبيعة أرضها وحياة السكان فيها . كسأ أن الدول
المختلفة كثيرا ما ترى نفسها فى حاجة الى التصدير والاستيراد ، وقد نشأ عن
ذلك أنواع من الوسائط المختلفة .

٤ - مدرسة الاقتصاد الاجتماعى :

يهتم انصار هذه المدرسة بربط الاقتصاد بالحالة الاجتماعية العامة .
ومن أشهر العلماء الذين عبروا عن هذا الاتجاه عالم الاقتصاد الفرنسى
« سيسموندى Sismondi » ، وقد نشر آراءه ، فى هذا الموضوع فى كتاب بعنوان
« المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسى » (١) . وأراد ، بنشر هذا الكتاب ،
محااربة الآراء الكلاسيكية التى يضمها اصحابها فى جو تجريدى صرف .
ويريدون تطبيقها فى جميع الحالات دون النظر الى مقتضيات كل عصر . وكل

حالة اجتماعية • كما أراد أن يقيم على انتقاضها الأسس الصليبية للاقتصاد
الاجتماعي • وقد التفت حوله كثير من علماء الاجتماع ، وعلى الأخص علماء
المدرسة الفرنسية بزعامة لوركيه ، واستعانوا بكثير من أرائه في أبحاثهم •

وعبر أيضا عن وجهة النظر الاجتماعية هذه ، كثير من أساتذة الاقتصاد
من غير علماء الاجتماع • ونفص بالذكر منهم « شارل جيد Gide » الذي
اضطلع برئاسة تحرير « مجلة الاقتصاد السياسي » (١) ، ليصارب على
مفلساتها المبادئ والنظريات المحدودة الأفق التي كانت تنشر في « جريدة
الاقتصاديين » لسان خال المدرسة الكلاسيكية • ووضع الى جانب ذلك مؤلفين
ضخمين في الاقتصاد (٢) يدين لهما الكثيرون من الطلبة في مقفل بلدان
المعالم بأرائهم في المسائل الاقتصادية • والتفت حول « جيد » أيضا عدد من
الاتباع وكونوا مدرسة أطلقوا عليها اسم « المدرسة الجديدة للاقتصاد » •

كذلك يعتبر « فرنسوا سيمييان Simian » من أشهر العلماء الذين وضعوا
أسس الدراسة الاجتماعية للظواهر الاقتصادية ، وذلك في كتابه « المنهج
الوضعي في علم الاقتصاد » (٣) فقد بين بوضوح ، في هذا الكتاب كيف تقوم
النظريات الاقتصادية الكلاسيكية على أسس مصطنعة لا تمت للواقع بأية صلة ،
وكيف تبدأ بفروض تعسفية ، وتنتهي الى نتائج ناقصة •

أما من حيث الفروض التعسفية : فإن دافع المصلحة أو المنفعة الشخصية
ليس وحده الدافع الذي يتحكم في الحياة الاقتصادية • إذ أن هناك دوافع أخرى
تتدخل في الحياة الاقتصادية كالحاجة للنشاط في ذاته ، والعمل على

-
- | | |
|--|-------------------------|
| La Revue d'Economie Politique. | (١) |
| Traité d'Economie Politique | (٢) هذان الكتابان هما : |
| Principes d'Economie Politique. | |
| La méthode Positive en Science économique. | (٣) |

« ارضاء الضعير » ، والحرص على « الكرامة والشرف » ، والرغبة في « التباهي والتفاخر » ، وكل هذه دوافع أخلاقية واجتماعية تؤثر في أشكال العلاقات الاقتصادية عند الأفراد والجماعات .

كما أن علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية من أمثال « مالينوسكى » ، رآه
دراسته عن قبائل « التروبرياندا » في المحيط الهادى (١) و « ريموند فيرث »
في دراسته عن مجتمع « التيكوبيا Tikopia » (٢) اللذين يعيش في إحدى
الجزر البعيدة الواقعة على أطراف جزر سولومون ، و « مارسيل موس » ، في
دراسته عن نظام الهدايا الملزمة » (٣) - كل هؤلاء العلماء وغيرهم ، ممن ستعرض
لهم بالتفصيل فيما بعد ، قد اهتموا بدراسة النظم الاقتصادية في المجتمعات
البدائية ، وثبتوا ، بما لا يدع مجالاً للشك ، أن هذه النظم لا تقوم على
اعتبارات النفعة الشخصية بقدر ما تقوم على اعتبارات تتصل بالعقيدة ،
والإيمان بالسحر ، والرغبة في المشاركة الجماعية .

« فكثير من مظاهر الحياة الاقتصادية ، في المجتمعات البدائية ، تصطبغ
بصبغة دينية أو سحرية ، أى أنها أعمال ومناشط يدخلها كثير من العناصر
الغيبية المتصلة بالآلهة والأرواح والطواطم » ويعرف عدد من شعوب أفريقيا ،
وبخاصة الشعوب النيلية ، ما يسمى بنظام « شيخ الأرض » ، وهو من الرؤساء
الدينيين الذين يتمتعون بقوة روحية خارقة ، وبمكانة دينية عالية ، ويشرف
على توزيع الأرض في كل موسم زراعى بين العائلات المختلفة التى يحق لها
زراعة تلك الأرض ، كما أنه يقوم بالصلوات والأدعية والطقوس قبل الم شروع

Malinowski, Argonauts of Western Pacific 1950. (١)

Firth (R.), Social change in Tikopia 1959. (٢)

Mouss (M.), «Essai sur le Don». Année Soc. Vol 1, 1923-4 (٣)

فى زراعة الأرض حتى يضمن نجاح المحصول وابعاد الآفات عن الزراعة .
وتعتقد هذه الشعوب أن زراعة الأرض بدون الرجوع الى هذا « الشيخ » ،
يبدون القيام بهذه المراسيم والطقوس ، سوف يصيب الزرع والمحصول
بالتلف .

وليس من شك فى أن مثل هذا التفكير الفئسي ، والممارسات الدينية
والمسحورية غريب تماما عن الفكر الاقتصادى الحديث ، وعن الممارسات والعمليات
الاقتصادية الحديثة . ولابد للباحث الاجتماعى أو الأنثروبولوجى من أن
ياخذها فى اعتباره حين يريد دراسة النظم الاقتصادية ويفهمها فهما
كاملا . (١)

ولم تعبر النظريات الاقتصادية الكلاسيكية ، فى الواقع ، الا عن ملاحظات
لوسط معين ، هو الوسط الذى عاش فيه رجال الاقتصاد فى ذلك الوقت .
وإذا نظرنا الى قانون العرض والطلب ، وهو أحد الدعائم التى تقوم عليها
تلك النظريات ، وجدنا أن هذا القانون يتطلب لسريانه سريانا حقيقيا وجود نظام
الملكية الفردية المطلق ، والحرية المطلقة فى تنازل المالك عما يملك ، ونظام
التعاقد الحر وخصوصا فيما يتعلق بالتبادل . فإذا وجد نظام اجتماعى آخر
يسمح بتدخل الدولة ، وبالححد من الملكية ، وتوجيه الاقتصاد ، استحال سريان
هذا القانون ، وأصبح دوره فى الاقتصاد ضئيلا لا يعول عليه . إذ أن هذا
القانون يفترض ، فى الواقع ، سوقا حرة تماما ، وهذا الشرط قلما يتحقق
كليا .

أما من حيث النتائج التى تستتبع من مبادئ الاقتصاد الكلاسيكى ،
فنجد أنه فى كثير من الأحيان ، قد يؤدى المبدأ الواحد الى تطبيقات مختلفة .

(١) د . محمد أبو زيد - البناء الاجتماعى (الجزء الثالث) دار الكتب العربى ١٩٦٧ :
ص ١٢٧ - ١٢٨ .

فبدأ المصلحة الشخصية مثلا ، قد يدفع صاحب رأس المال إلى استثمار ماله عن طريق المخاطرة في مشروعات جديدة قد تحقق ربحا وقيرا ، كما يدفعه إلى استثمار هذا المال في مشروع مضمون ولكنه يحقق ربحا ضئيلا . وقد يدفع هذا المبدأ نفسه للتاجر إلى البحث عن الربح عن طريق الاتفاق ببذخ على الدعاية أو لتحصين تجارته ، كما قد يدفعه إلى الاكتفاء بربح متواضع لا يكلفه الا تضحيات طفيفة .

كل هذه الملاحظات ووجه النقد التي ونجته إلى المذاهب الاقتصادية القديمة ، كانت نقطة البدء في معالجة الظواهر الاقتصادية بطريقة جديدة ، هي الطريقة التركيبية التي استخدمها علم الاجتماع . وهذه الطريقة تبدأ بملاحظة الظواهر الاقتصادية ، ثم محاولة تفسيرها بالرجوع إلى الوسط الاجتماعي الذي ظهرت فيه ، وربطها بالظواهر الأخرى .

الظواهر الاقتصادية ظواهر اجتماعية :

وتطبيق المنهج الاجتماعي على دراسة المسائل الاقتصادية يعني أن علماء الاجتماع وأنصارهم من رجال الاقتصاد الاجتماعي قد نظروا إلى الظواهر الاقتصادية على أنها جزء من النشاط الاجتماعي ، ولذلك يجب لدراستها أن ندمعها في الإطار العام للحياة الاجتماعية ، ونحاول أن نجد ما بينها وبين ظواهر المجتمع الأخرى من علاقات .

١ - فالظواهر الاقتصادية لا تنشأ الا بنشأة المجتمعات ، وقد أغفلت المدارس الاقتصادية هذه الحقيقة ، واعتمدت على المسلمات الغربية التي سادت في القرن الثامن عشر . فافتترض الإنسان كائنا وحيدا مزودا بمجموعة من الغرائز المتصلة فيه ، وأهمها البحث عن المنفعة الشخصية ، والرغبة في الحصول على أكبر ربح ، والحرص على امتلاك الأشياء ، والسعى إلى مياستها بغيرها من السلع التي يحتاج إليها الخ .

ولكن الحقيقة ، كما لاحظ « مورتيه » Maurier ، أن فكرة الاقتصاد لم توجد قط لدى الفرد الوحيد ، وذلك لأن الفرد الوحيد لم يوجد أبدا ، بل وليس في استطاعتنا أن نتصور كيف كانت حالة الإنسان في حالة العزلة التامة (١) . فأي نشاط اقتصادي مهما كانت ثقافته يفترض وسطا اجتماعيا معينا . وما علينا إلا أن نستحضر في أذهاننا المعلومات المختلفة ، والنظم والعادات الاجتماعية التي يرتكز إليها نشاط التاجر أو العامل حين يهتم بالسمي لكسب معاشه . فمن الواضح أن كلا منهما لم يتدع الصيغ التي تتشكل بها وجوده . نشاطه ، ولم يخترع أي فرد نظام للقروض ، والفائدة ، والأجور ، والتبادل ، والبيع بواسطة النقود . والنظم الاقتصادية لابد لها ، على الخصوص ، من أن تخضع للقواعد التشريعية ، ومن أن تنسجم مع نظام سياسي معين ، وطريقة معينة للإنتاج والاستهلاك . ومعنى ذلك أنها ذات صلة وثيقة بنظام اجتماعي معين ، وتتأثر كثيرا بالعادات والفكر الجمعي والمعتقدات السائدة في المجتمع .

٢ - ومن جهة أخرى فإن « الفرائز » التي نفترض وجودها كقاعدة للحياة الاجتماعية ليست ، في الحقيقة ، إلا نتيجة للحياة الاجتماعية . وقد أثبتت الدراسات الأنثروبولوجية أن السعي وراء المنفعة الخاصة لا يوجد عند الجماعات البدائية وذلك لمسيبين أولهما أن شخصية الفرد البدائي تقضي في شخصية ، وثانيهما أن فكرة المنفعة الخاصة تفترض عقلية تنظر إلى القيمة من وجهة النظر الموضوعية ، على أن عقلية البدائي تتحكم فيها القيم الروحية ، بحيث يكون البدائي دائما على استعداد للتضحية بانفس شيء لديه في سبيل رضا الآلهة أو القائمين بشئون العقيدة من السحرة أو الكهنة . ويمكن القول كذلك أن السعي وراء المنفعة الذاتية يفترض القدرة على التدبير وحساب

المستقبل ، وهى صفات لا تظهر الا فى مرحلة معينة من تطور الذكاء الانسانى .
 فالنفعية الفردية Utilitarisme ليست اذن غريزة متأصلة فى الانسان ،
 ولكنها نشأت فى غضون التاريخ كنتيجة لنظام اقتصادى معين ، وهو النظام
 الرأسمالى . وليس من الصدفة ان ينشأ المذهب النفعى فى الاقتصاد وفى
 الفلسفة فى المجتمعات الأنجلوسكسونية ، اذ ان هذه المجتمعات هى التى شهدت
 مولد النظام الرأسمالى ونموه فى القرن التاسع عشر (١) .

اما فيما يتعلق بغريزة المسمى وراء الرئخ فهذا ما يقوله « ثرنفالد » فى
 كتابه : « الاقتصاد البدائى » (٢) . « ان من الصفات البارزة التى يتميز بها
 الاقتصاد البدائى عدم وجود أى رغبة فى تحقيق ربح مادى سواء اكان ذلك فى
 الانتاج ان فى التبادل . فالاقتصاد البدائى غرضه الأساسى توطيد الأواصر
 بين القبائل وكسب النفوذ . وبعض القبائل البدائية لا تعرف معنى الملكية
 الفردية ، كما ان لغاتها لا يظهر فيها التمييز بين « لى » و « لك » (أى ما يخصنى
 وما يخصك) .

اما عن غريزة التبادل التى عدما آدم سميث غريزة متأصلة فى الانسان ،
 فانها تقترض وجود نظام التبادل فى جميع المجتمعات . ولكن الاقتصاد
 البدائى « اقتصاد مقفل » بحيث يتجه الانتاج لا الى التبادل بل الى الاستهلاك
 مباشرة .

٣ - وتلاحظ ان الظواهر الاقتصادية ، شأنها فى ذلك شأن الظواهر
 الاجتماعية الأخرى ، تتمدد داخل اطار من النظم الثابتة التى سبق للمجتمع
 تكوينها والتمسك بها ، كما انها تفرض نفسها على الافراد بقوة « فالوسائل

(١) انظر فى شرح مذهب النفعية واسسه الفلسفية . وكذلك فيما يتعلق باراء الثلاثة
 النعمين : كتاب الدكتور تولىق الطويل « مذهب النفع فى الاخلاق » .
 (٢) Thurnwald, L'économie Primitive, trad. fr. 1937 p. 20.

التقنية ، « وإشكال الملكية ، والتبادل ، ونظام النقود ، والقروض الخ ... كل هذه نظم كونها المجتمع ورثتها الحاضر عن الماضي ، ولا يسع المرء الآن يخضع لها حين يمارس نشاطه الاقتصادي . وإذا لم يجبره القانون على ذلك أجبره العرف ، وقوة العرف ملزمة كقوة القانون . فقد كان الصانع في الزمن القديم يضطر الى صنع أشياء ذات صفات خاصة يحتاج اليها المجتمع الذي عاش فيه ، والصانع اليوم يخضع كذلك لمجموعة من القيود والالتزامات . وإذا حاول الفرد في معاملاته الاقتصادية ، أن يخرج أو يتمرد على النظام السائد في مجتمعه باءت محاولاته بالفشل . فإذا ساد مثلا نظام الدفع المزجل أو على أقساط (كما هو الحال في المجتمع الأمريكي) ، تعين على التاجر الأخذ به والاكسبت تجارتها .

ونظرا لوجود الترابط بين الظاهرة الاقتصادية والظواهر الاجتماعية الأخرى ، نجد أن بعض رجال الاقتصاد قد اعترفوا باستحالة الفصل بين الاقتصاد وبين النظام الاجتماعي في مجموعه . « وأول من وضع هذا الترابط « جان باتست ساي Say » ، (١) وأتم بدراسة « تأثير النظم والقوانين واللوائح على الحياة الاقتصادية في المجتمعات المختلفة ، وتأثير نوع الحياة الاجتماعية على الانتاج ، والانتاج على حياة المجتمع » . وأكد « سيسموندي Sismondi كذلك أن الاقتصاد السياسي علم « يظهر فيه ارتباط عناصر متعددة ، فلا يصح أن نزل فيه عنصرا واحدا بالنظر اليه » (٢) وعبر « روشر Roscher » عن الرأي نفسه حين كتب « أن الحياة الاجتماعية تكون كلا تتصل أجزاءه اتصالا وثيقا فيما بينها ، فلكي نفهم جزءا من هذه الأجزاء فهما علميا ، يجب أن نعرف المجموع » (٣) .

Cours d'économie Politique T. VI. p. 283.

(١) انظر كتابه :

Nouveaux Principes d'économie Politique.

(٢) انظر كتابه :

Principes d'économie Politique.

(٣) انظر كتابه :

وقد انتازت المذاهب الاقتصادية الألمانية بفهم هذه الحقيقة ، وظهرت بوضوح في المسائل التي عالجهما أمثال « ليست List » ، و « شيفل Schaeffle » ، و « شمولر Schmoller » ، و « فاجنر Wagner » ثم ما لبثت هذه النظرة أن تسربت إلى المدرسة الإنجليزية عن طريق كتابات « كليف ليزلي Cliffe Leslie » ، واعترف « كيرنس Cairnes » بعده بضرورة المام رجل الاقتصاد بجميع الأسباب التي تؤثر في الحياة الاقتصادية ، ثم جاء « جيفونز Jevons » فنادى بصراحة بضرورة « انشاء دراسة جديدة يطلق عليها اسم علم الاجتماع الاقتصادي » (١) .

٤ - والظواهر الاقتصادية ليست - كما يظن البعض - مادية صرفة ، بل انها تتضمن أنواعا من التصورات Representations التي تعبر عن روح الجماعات ومعتقداتها وتقاليدها . ومن أهم هذه التصورات فكرة « القيمة Value » ، فلكي نفهم معنى القيمة كاصطلاح اقتصادي (إذ أن هناك قيما أخرى كالقيمة الأخلاقية والقيمة الجمالية) ، يجب أن تتمثلها داخل إطار التصورات المجتمعية بأكملها . وعلى هذا الأساس استطاع « دوركيم » (٢) أن يبين أن القيم الاقتصادية ليست الا تصورات فكرية ، أو تعبيرات عن الرأي العام « choses d'opinion » فهو يقول : « أن الأشياء تستمد في الحقيقة قيمتها ، لا من خصائصها الموضوعية فحسب ، بل أيضا من الفكرة التي يكونها المجتمع بشأن هذه القيمة » . وقد اضطر رجال الاقتصاد حين أخفقت تنبؤاتهم بالنسبة لبعض المسائل الاقتصادية إلى الاستعانة بهذا المبدأ ، وأعادوا وضع نظرياتهم على أساس الاعتراف بقيمة التيارات الاجتماعية ، واتجاهات الرأي العام ، وتأثيرها في مجرى النشاط الاقتصادي . فلو تمكنت من الرأي العام عقيدة معينة سواء كانت أخلاقية أم دينية فأنها تؤثر في قيمة بعض الأشياء من الناحية الاقتصادية

Jevons, Theory of Political Economics.

(١) انظر :

Communication à la soc. d'économie

(٢) انظر بمذه بعنوان :

مثال ذلك : الأفراد في مجتمع اسلامي بمبدأ تحريم شرب الخمر أو اكل لحم الخنزير ، فان ذلك يؤدي الى فقدان هذه الأشياء لقيمتها في هذا المجتمع حتى ولو كانت جودتها قد بلغت حدا كبيرا .

كما ان حركة الرأي العام واختلاف التوقع بين حين وآخر هي التي تعطي لنوع القماش او الحلوى او الأثاث قيمة تزيد على قيمة أنواع أخرى لم تعمد اليها . ويظهر أيضا تأثير الرأي العام والشعور الجمعي في نوع آخر من العلاقات الاقتصادية وهو تحديد الأجور . فالأجر يتبع دائما قاعدة أساسية تتعلق بالحد الأدنى للحاجات الضرورية التي تلزم الانسان في معيشته . ولكن الحد الأدنى ليس ثابتا اذ يختلف باختلاف البيئة ودرجة ثقافة الشعب وبقية .

العوامل النفسية والخلقية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي :

في ضوء ما تقدم نستطيع أن نقول ان الانسان يتمتع من الخلوقات الحية الأخرى بان حاجاته كثيرة وشديدة التعقيد ، اذ تتحكم فيها عوامل خارجية وداخلية لها اتصال اما بالناحية الجسمانية او الناحية النفسية . كما ان احتمال تنقل الانسان في اوساط طبيعية مختلفة ، وتغير حالته النفسية باستمرار ، واختلاف القيم الأخلاقية التي يضح لها تحت تأثير المجتمع الذي يعيش فيه ، كل ذلك من شأنه أن يزيد في تعقد الحاجات الانسانية ، وتعدد الوسائل للوصول اليها .

واذا اردنا أن نبحث عن أهم الاشكال التي تنحصر فيها الحاجات الانسانية ، نستطيع أن نميز :

١ - الحاجات التي تتصل بغيرية البقاء وهذه تختلف في أهميتها بحسب ضرورتها المطلقة او النسبية لحفظ الانسان .

٢ - الحاجات التي تتصل بغذاء الفكر أو الثقافة ، وهذه قد تتخذ

شكلا فرديا يلائم مزاج الانسان الخاص ، او قد تتطبع بطابع المجتمع ، فيجد المرء نفسه مساقا الى اعتناق الآراء والمذاهب السائدة فى المجتمع الذى يعيش فيه .

وتتصل بهذه الحاجات دوافع تدفع الانسان للحصول عليها . قالادافع الذى يدفع لسد الحاجات الضرورية هو « حب البقاء » ، ولكن يخطئ من يعتقد ان هذه للفرصة تهبط فقط الى تحقيق المنفعة الشخصية ، اذ كثيرا ما تتحكم فى تحديد اعمالنا عناصر اخرى غير هذه المنفعة . وقد بينا ان من اهم اخطاء الاقتصاد الكلاسيكى اعتقاده ان الطبيعة الاقتصادية هى التى تسيطر وحدها على النشاط الانسانى . فالطبيعة الاقتصادية لا تخرج فى الواقع عن كونها احد العناصر المكونة للطبيعة الانسانية . وهناك قوى اخرى بيئية واخلاقية ووطنية لها تأثير كبير فى تكيف النشاط الانسانى وتوجيهه .

وقد استطاع عالم الاقتصاد الالماني « فاجنر » ان يميز فى كتابه « أسس الاقتصاد السياسى » ، خمسة بواعث تؤثر فى النشاط الاقتصادى ، يدخل فى اربعة منها عنصر الانانية ، وهذه البواعث هى :

١ - السعى وراء المنفعة الاقتصادية الشخصية والخوف من العسر

٢ - السعى وراء الحصول على مكافأة ، والخوف من العقوبة .

٣ - السعى وراء الشرف والخوف من العار .

٤ - حب النشاط والخوف من الخمول .

(٥) السعى وراء ارضاء الضمير والخوف من تانيبه (وهذا الباعث

الأخير يتجرد من عنصر الانانية) .

وتغفلت هذه البواعث فى كل اعمالنا بنسب متفاوتة . ولكن يمكن ان يقال.

بصفة عامة ، إن الباعث الأول هو المتقلب في كثير من الحالات ، ومع ذلك فإن الإنسان لا يبحث عن حقيقة الشخصية الا ويرى نفسه مضطرا لأن يقدم الغير بطريق غير مباشر سواء اكان ذلك الغير هو الأسرة او القبيلة او الدولة فالإنسانية المصرفة إذن لا وجود لها -

أما الباعث الثاني فإنه يظهر بوضوح في النظم الدكتاتورية حيث تحقق القوة الحاكمة النشاط الاقتصادي بما تعد به من مكافآت للمجدين ، وعقوبات للمخالفين . وتبرر هذه النظم ما تفرضه من تقييد للحريات بأن الحد من الحرية شرط اساسي لتحقيق المساواة -

ويعمل الباعث الثالث في كثير من الأحيان بالتضامن مع الباعث الثاني ، ولكنه أحيانا أخرى يصل محله حين يتجه من الطبيعية ، فيكون باعثا على الاحسان وعمل الخير .

أما الباعث الرابع وهو حب النشاط ذاته ليس نادرا بقدر ما نتصور ، اذ يظهر بوضوح في الانتاج المجرى عن النفعية المادية كالانتاج العلمى أو الفنى حيث يجد الإنسان نفسه مدفوعا إلى العمل بفعل النشاط الداخلى وحده لأنه يجد في عمله هذا لذة - ولكن لسوء الحظ فإن انتشار الآلات ، وتقسيم العمل المتزايد قد قلل كثيرا من قيمة هذا الباعث ، وأصبح الإنسان في معظم الحالات ، عمالا ليا رتيا ولا يجد في عمله هذا أى لذة تدفعه إلى النشاط الخلاق .

أما أكثر البواعث المنكورة ندرة فهو الأخير ، أى الباعث الأخلاقى الصرف . ونلاحظ أولا أن من الصعب اكتشافه وسط البواعث الأخرى خصوصا إذا اصطبح بالصيغة الدينية : فقد يعمل الإنسان بدافع أخلاقى فى الظاهر ، ولكنه يريد أن يضمن لنفسه الجنة فى الآخرة ، أو يريد أن يخلد نكره بعد

وفاته • ومهما يكن أصل هذا الدافع فمما لا شك فيه أننا نستطيع أن ننميه بالتربية • وبالاقلال من التشجيع على العمل بواسطة المكافآت المادية •

وهكذا نجد أن أهمية هذه البواعث تختلف باختلاف الظروف ، ولكنها تسهل ، أن كثيرا أو قليلا ، في تحديد النشاط الاقتصادي • ويجب أن يضعها الدارس لهذا النشاط نصب عينيه حين يقوم على دراسة المسائل الاقتصادية سواء من الناحية النظرية أو العملية •

الباب الثاني

الانتاج وعوامله المادية والبشرية

الفصل الثالث : تطور أشكال الانتاج

الفصل الرابع : المورفولوجيا الاجتماعية والايكولوجيا الانسانية

الفصل الخامس : العناصر البشرية في الانتاج - دراسة للمكان

الفصل الثالث

تطور أشكال الإنتاج

١ - عوامل الإنتاج :

الطبيعة - رأس المال - الأرض *

استطاع رجال الاقتصاد على وجود ثلاثة عوامل أساسية للإنتاج : الطبيعة، ورأس المال ، والأرض * والطبيعة والأرض عاملان ضروريان في الإنتاج ، ولكن هذين العاملين لا تظهر أهميتهما إلا بالاستغلال * والعمل هو وسيلة هذا الاستغلال كما أنه يحقق لنا تحويل المواد الخام التي تنتجها الأرض الى أدوات وسلع يستخدمها الإنسان في أغراضه المختلفة * وكذلك فإن العمل هو الذي أوجد لنا وسائل النقل التي أخذت تزداد وتحسن على الدوام فأتاحت بذلك انتقال السلع والبضائع في سهولة ويسر الى الجهات التي تحتاج انيها ، وانتعشت الحركة التجارية وحركة التبادل بين المجتمعات المختلفة *

على أن العمل لا يقوم بوظيفته في الحياة الاقتصادية الا بوجود الأدوات اللازمة . وهذه الأدوات مضافة الى الأموال اللازمة لدفع أجور العمال تكون ما نطلق عليه رأس المال * وإذا استثنينا الفترة التي كان الإنسان يحصل فيها على أدواته باستخدام فروع الأشجار أو نحت الأحجار ، فإن الثروة في جميع الأزمنة . لم يتيسر الحصول عليها الا بمساعدة ثروة أخرى كانت موجودة من قبل * ويقول لنا « شارل جيد » في هذا الصدد ، ان « روبنسن كروزو » لم يكن ليستطيع التغلب على مصاعبه في جزيرته الناشئة بدون ما كان يملكه من أدوات وأسلحة وملابس كانت موجودة في حطام سفينته *

وتزود الطبيعة الانسان بالجمال اللازم لنشاطه الانتاجي حين تمنحه
الارض الخصبة للفلاحة والزراعة ، كما تزوده بالمواد الأولية لنشاطه الصناعي
من اخشاب ومعادن . واخيرا فان عناصر الطبيعة تساعد الانسان في هذا
النشاط بعد ان استطاع بذكائه ان يسخرها لارادته ، فاستخدم الرياح لدفع
سفنه الشراعية ، وادارة الطواحين ، كما استخدم - في مرحلة متقدمة - قوة
الماء لتوليد الكهرباء اللازمة لادارة المصانع . ويعد ان كان الانسان في بادئ
امره يقتصر على استخدام ما تمنحه له الطبيعة دون كبير عناء ، اخذ مجهوده
يزداد على الدوام لاستغلالها على نطاق واسع ، فارتفعت بذلك قيمة العمل .
وقيمة رأس المال .

على ان الاستغلال المتزايد قد يضعف من الثروة الطبيعية او يقلل منها .
فالاقراط في استغلال الارض يقلل من خصوبتها ، وقطع الاخشاب اذا زاد عن
حدده يعرض للفسادات للتلف . والاقراط في استخراج المعادن من المناجم
والبتترول من الابار يسرع بها الى النضوب . كما ان التهافت على صيد حيوان
معين يجعله عرضة للانقراض كما حدث بالنسبة للوعل في امريكا الشمالية .
وفي مثل هذه الحالات يتحتم العمل للاستغلال ولكن لاعادة الثروة الضائعة :
فتركس الجهود لاعادة الغابات الى حالتها الطبيعية ، او الخصوبة الى الارض .
ومن امثلة هذه الجهود ما يقوم به سكان جزر الهند الشرقية من زراعة اشجار
المطاط لتعويض ما استنفذ منها ، وما يقوم به سكان كندا من الاكثار من الثعالب
بعد ان زاد الطلب على استخدام فرائها ، وما يحدث في افريقيا للاكثار من
النعام لاستخدام ريشه .

ومعنى ذلك ان الطبيعة والعمل ورأس المال يجب ان يكون التعاون بينها
وثيقا . وكلما زاد هذا التعاون وتضافرت الجهود على تنسيقه ارتفعت قيمة
الانتاج .

ويستخدم رأس المال بطريقتين : فهو إما أن يستخدم مرة واحدة ، لأنه يتحول حال استخدامه الى شيء آخر ، كالحب الذي نثثره ، أو البيض الذي نعهده للفقس ، أو المال الذي ندفعه ثمناً لأرض أو ميان ، أو أجور خدمات ، وإما أن يستخدم فى سلسلة من العمليات الانتاجية أو عمليات النقل ، ومن أمثلة ذلك الطواحين ، والمصانع ، والسكك الحديدية . وفى هذه الحالة لا يحتفظ رأس المال بقيمته الا بالعمل المتواصل ، واستخدام وسائل الصيانة والحفظ .

وقد مر التنظيم الاقتصادى بمراحل مختلفة ، واختلفت نماذج الحياة الاقتصادية باختلاف درجة الحضارة . وأتفق العلماء على أن المرحلة الأولى هى مرحلة الصيد . وتبعها مرحلة الرعى ، ثم مرحلة الزراعة البدائية ، ثم مرحلة الزراعة الراقية التى استخدم فيها الانسان الوسائل الصناعية . ونستطيع أن نضيف الى هذه المراحل مرحلة الصناعة الحديثة التى بدأت على اثر استخدام قوة البخار ، ومرحلة التجارة العالمية التى ترتبت على ما أطلق عليه اسم « الانتاج الضخم » Mass Production

٢ - الاقتصاد البدائى :

تميز الانسان فى جميع عصور التاريخ ، بل فيما قبل التاريخ ، بممارسته للنشاط الاقتصادى ولو بطريقة بدائية بسيطة . ومن صفات الانسان الأساسية مقدرته على تشكيل الأشياء وصنعها واستخدام بعض الأدوات . وهذه القدرة تتنوع بتقوع حاجات الانسان ، وباختلاف الظروف الطبيعية والبيئية التى يعيش فيها . ولا تقتصر على نوع معين من انواع النشاط الصناعى الفريزى الذى يظهر لدى الحيوانات والحشرات ، فى صورة واحدة ، كنسج العنكبوت ، وعش الطائر ، وخلايا النحل . اذ يستخدم الانسان فى نشاطه الانتاجى قوة عقله ونكائه الى جانب استخدامه لمقدرته اليدوية ، فيؤدى استخدام الذكاء الى استنباط الآلة التى تضاعف من قدرته الانتاجية . ولذلك

فان « الانسان الاقتصادى Homo oconomus » يرتبط ارتباطا وثيقا
« بالانسان العاقل Homo Sapiens » و « بالانسان الصانع Homo Faber »

وقد انصرف نشاط الانسان الأول لكى يشبع حاجاته المادية الى استغلال
ما تحت يده من موارء الطبيعة . فكان القنص وصيد الأسماك وجمع الثمار
اول مراحل النشاط الاقتصادى (١) . ثم احتاج الإنسان فى عمليات القنص
وفى الدفاع عن نفسه ضد الحيوانات المفترسة أو ضد القبائل المعادية الى صنع
بعض الأدوات والأسلحة . فأتجه نشاطه الصناعى الأول نحو هذه الغاية .
وظهرت الحراة والآلات ذات الحد القاطع . ومن الأشياء التى يادر انسان
ما قبل التاريخ الى انتاجها كذلك ، صنع الملابس من جلود الحيوانات . ثم
ادى اكتشافه لطريقة ايقاد النار الى نوع من الاستقرار . والى تثبيت أقدام
صناعته الناشئة ومعرفة تقدمها فظهرت صناعة الأدوات الخزفية . وأعتبتها
صناعة السبائك المعدنية .

واذا كان التخصص لم يعرف بصورته الكاملة عند الشعوب البدائية .
حيث يتعين فى حالة الضرورة أن يعرف كل فرد فى القبيلة صنع الأدوات التى
تعد لازمة لحياته اليومية . الا أن هذه الشعوب - حين وصلت الى درجة معينة
من التطور - قد حققت فى الوقت نفسه بعض صور التخصص : ففى قبائل
« الشيلوك » حدادون وبناءون للقوارب . وفى بولينزيا متخصصون فى الرسم .
وأعمال الحفر والنقش . ويجزل زعماء القبيلة العطاء لهؤلاء الصناع
ويستميلونهم بشتى الوسائل حتى لا يحدث لهم ما يعكر صفوهم وينفعهم .

(١) يقر أوليفيه لوروا Le roy أن الصيد والقنص وجمع الثمار وجدت فى وقت واحد تقريبا ، وأن شهر أهدفا شهرا واحدا حسب ظروف البيئة الجغرافية والاستعدادات الطبيعية للجماعات البدائية . انظر :
L'activité économique primitive d'après Charles Gide, 1925.

ترك العمل . ولذا يمكن القول ان هؤلاء الصناع يكونون طبقة خاصة تتمتع بامتيازات ومكانة خاصة . على ان هناك من الحرف ما يعد عند بعض القبائل حرفا مهنية ، ويوضع أصحابها في طبقة « الليوثيين Parias » : فاصحاب حرفة الحدادة يوضعون في هذا الوضع المهيمن عند قبائل « المساي Massai » في افريقيا الشرقية ، ويتخذون مساكنهم خارج المدينة ، ويتعرضون لأنواع الاهانة . ولا يصرح لهم بالزواج من امرأة كريمة ، وفي جهات أخرى من افريقيا الشرقية وكذلك في الهند ، يعامل « اللياغون » المعاملة نفسها . وفي ذلك ما يدفعنا الى الاعتقاد بان الحرف والمهن ترتبط لدى هذه الشعوب بتصورات جماعية تتعلق بتنظيم الطبقات وتدرجها في مراتب مختلفة .

ويقسم العمل عند القبائل للبدائية يحصب الجنس ، فينصرف الرجال بصفة عامة الى الصيد واقتناص الغريسة ، بينما يتولى النساء الأعمال المتصلة بالغذاء والنياش . وكذلك الحال فيما يتعلق بالصناعة ، إذ نلاحظ ان هناك حرفا خاصا بالرجال ، وأخرى يتولاها النساء . والغريب ان هذا التقسيم قد لا يتصل بالقدرات والمواهب . ولا بما يتصف به كل جنس من صفات خاصة : ولا يمكن ارجاعه الا لجرد الاصطلاح والعرف . فصناعة الجلود وبغيرها ليست من الحرف التي تلائم المرأة ، ومع ذلك فانها الحرفة التي يتخصص فيها النساء عند معظم قبائل الهنود في أمريكا الشمالية . وعلى العكس من ذلك نجد ان هذه الحرفة تقسها ، يمارسها الرجال في الجنوب الغربي من هذه القارة . وعند قبائل « الهوي » في الأريزونا يقوم الرجال بالفزل والنسيج ، بينما تترك هذه الحرفة للنساء في القبائل المجاورة . وبالعزم من هذا التباين الذي لا يستند الى قاعدة في توزيع العمل ، فانتا نلاحظ على وجه العموم ، ان أعمال الحفر وصناعة المعادن والأسلحة ، من الحرف التي يقوم بها الرجال ، على حين ان صناعة الخزف تعد من الحرف النسائية .

وقد قيل بوجه عام ، ان استخدام الأحجار وصنعها يعتبر مرحلة هامة

مرت بها جميع الشعوب البدائية . ولكن ظهر أخيرا ، بعد الدراسات
الأنثروبولوجية ، لعدد من الشعوب البدائية أن هذه المرحلة لم تكن ضرورية
بالنسبة لجميع الشعوب - فقبائل « الشاكو » التي تقطن سفح جبال الأنديز
(بأمريكا الجنوبية) لم تعرف صناعة الأحجار ، واستعاضت عنها بالعظام ،
والقواقع ، وأسنان الحيوانات ، والأخشاب الصلبة ، وذلك لصعوبة الحصول
على الصخور في تلك المنطقة . ولأسباب مماثلة يصنع سكان جزر المحيط
المهادي معظم أدواتهم من القواقع .

وكما أن بعض الصناعات لم تظهر في بعض المناطق لأسباب جغرافية ،
فكذلك نجد أن بعض الصناعات قد نمت وازدهرت لما تهيؤه البيئة من مواد
أولية . ففي « بيرو » حيث تكثر الأغنام ازدهرت صناعة النسيج ، وتخصص
فيها طبقة من الصناع المهرة معظم أفرادها من النساء . وعند قبائل « كولومبيا »
التي تكثر فيها الأخشاب الثمينة ازدهرت صناعة حفر الأخشاب ونقشها .

الزراعة البدائية :

حين استخدم الإنسان النار في طهي بعض الخضروات ، وجعلها
صالحة للأكل ، وجد في ذلك ما شجعه على الابتكار من هذه النباتات بطريق
الزراعة .

ويقال أن الزراعة البدائية كانت التطور الطبيعي لعملية جمع الثمار .
ونذلك بعد أن حاول الإنسان استنبات نبات جديد يخرسه للدرنات في الأرض .
كما يقال أيضا أن استئناس الحيوان قد تم على أيدي القناصة الرحل الذين
كانوا يتبعون جحافل الماشية المتوحشة في هجرتها من مكان إلى آخر . ولكن
مما لا شك فيه أن مرحلة الزراعة قد جاءت في ترقيتها بعد مرحلة جمع الثمار ،
ومرحلة الصيد . وبدأ يظهر الزراعة عهد جديد في حياة الإنسان ، إذ تم له

الاستقرار واخذ يتدرج مريعا فى مدارج الحضارة . وتعددت اختراعاته وعلى
الاخص فيما يتعلق باستخدام المعادن (١) -

وقد استطاع بعض علماء الانثولوجيا ايجاد صلة بين معتقدات الشعوب
والقبائل البدائية ، وبين رغبتها فى الاحتفاظ بمصادر ثروتها مما يدل على
شعورها بوجوب الحيطة للمستقبل . وتتخلص هذه المعتقدات فيما اصطلح على
تسميته « بالنظام الطموطى » Totémisme اذ تتخذ كل عشيرة clan نوعا
من الحيوان او النبات شعارا مقدسا لها ، وتنظر اليه على انه جدها الاكبر
الذى انحدرت عنه . ويطلق على هذا الحيوان او النبات اسم « الطوطم »
Totem ويحيطه جميع افراد العشيرة بمظاهر الرعاية والاجلال ، واهمها
الاحتفاظ به وحمايته من التلف مما يؤدى الى تكاثره . ولما كانت القبيلة تنقسم
الى عدد من العشائر التى يعتنى كل منها طوطما خاصا به ، فان ذلك قد ادى
الى الاحتفاظ بأنواع مختلفة من الحيوانات والنباتات التى تتبادلها العشائر
فيما بينها (٢) *

وقد لوحظ ايضا - خارج نطاق هذه المعتقدات - ان سكان جزر « اندمان
Andaman الواقعة فى خليج البنغال بين الهند والهند الصينية يمتنعون فى
خلال فصل الأمطار عن استهلاك أنواع معينة من النباتات » . ولاحظ « جولن
فايزر » عند قبائل الهنود الحمر فى أمريكا الشمالية وجود بعض القواعد التى
تحمى الاعتداء على الحيوانات الرضيعة أو الصغيرة فى السن بحيث تنظم
مواسم الصيد فى الفصول التى تكثر فيها الحيوانات . وما كانت هذه
الجماعات البدائية لتستطيع ان تصمد وأن تحتفظ بكيانها ضد عواذى الطبيعة
بدون اتخاذ هذه الوسائل التى تدل على الحيطة ويعد النظر - (٣)

Sir Thomas Holland, The Advancement of Science (١)

Spencer and Gillen, Northern tribes of Central Australia. (٢)

Leroy, Economic Primitive. (٣)

٣ - الإقتصاد العائلى أو المنزلى :

حينما استقرت الجماعات الانسانية فى شكل أسر كبيرة يسيطر عليها عامل الأسرة Pater Familias ، وذلك فى المرحلة التى ساد فيها الرعى والزراعة . ظهرت مرحلة الإقتصاد العائلى أو المنزلى . وفى هـذِهِ المرحلة كانت كل أسرة تنتج ما تحتاج اليه فى الاستهلاك ، وينظم هذا الانتاج على أساس نوع أولى من أنواع تقسيم العمل . إذ كانت الأسرة تضم عددا كبيرا من الأفراد وتنظم الأجداد والأبناء والأحفاد وزوجات الأولاد والخدم والأرقاء والموالى ومن يقيّناهم عامل الأسرة يخلطهم فى حمايته . ويميش هؤلاء جميعا فى منزل كبير أو مجموعة من المنازل المتقاربة تحيط بها مساحة من الأرض وهذه الأرض ملكا لأفراد الأسرة جميعا ، ولا تنتقل ملكيتها الى فرد معين . وتوزع الأعمال الضرورية لحياة هذه الأسرة الكبيرة على جميع الأفراد القادرين على العمل : فمنهم من يزرع الأرض . ومنهم من يرعى الماشية ، ومنهم من يطحن الغلال ومنهم من يصنع الخبز وأنواع الطعام الأخرى . ومنهم من ينسج الخيوط اللازمة لصنع الملابس وهكذا . .

وتنزل لنا هوميروس فى ملحمة الخالدة « الأوديسا » أن « أوليس Ulyse » بطل هذه الملحمة كان يفخر بأنه يحرث الأرض ويحصد الغلال ، وأنه لکن يؤكد شخصيته لزوجته « بنيلوب Pénélope » ، وذلك بعد فراق طويل ، أخذت يسرا عليها كيف كان يمشى منزله بنفسه ويصنع أريكته . ولم يكن يترفع عن هذا العمل اليدوى أى فرد مهما علت خكائته : إذ نجد فى « الأوديسا » أيضا أن « نوزيكا Nausicaa » ابنة الملك « المينوس Alicinoos » كانت تذهب الى النهر مع نساء المنزل لفصل الملابس .

وحينما تقدم فيما بعد نظام تقسيم العمل ، أدى ذلك الى تعدد الحرف ، والى ازدياد التخصص ، فأصبح العمال يعرضون عملهم خارج نطاق الأسرة ،

كما ظهرت حركة المقايضة وشراء السلع • وأدى استخدام المعادن وتقويمها بقيمة
يمطرح عليها جميع الأفراد - وهى النقود - الى تسهيل عمليات البيع والشراء •
وتعتبر النقود قيمة اصطلاحية يتفق عليها كوسيلة للتعامل • وقد اتخذت
فى طورها اشكال مختلفة • وكانت فى بدايتها تتكون من معادن لها قيمة
حقيقية كالذهب أو الفضة • أما اليوم فإن معظم النقود لا تمثل الا قيمة رمزية ،
وهى فى غالبيتها حكوك من الورق ترتبط قيمتها بقيمة ما تنتجه الدولة ، ويمكن
ما تحققه من توازن فى علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى •

وقبل ان تستخدم النقود كوسيلة لتقييم الأشياء ، كانت الجماعات
والأفراد تستخدم نوعا من السلع تقيس به قيمة الأشياء الأخرى • مثال ذلك
تقييم السلع بالفراء فى المناطق الباردة التى يكثر فيها صيد الحيوانات ذوات
الفراء الثمين ، أو تقييمها بطن الفيل فى المناطق الحارة ، أو بالماشية فى البلاد
التي تعيش على الرعى • ويلاحظ أن كلمة « Fee » الانجليزية ومعناها
« مصاريف » مشتقة من الأصل الألمانى Vieh ومعناها « ماشية » • كما ان
كلمة Pécuniaire الفرنسية ومعناها « الوسائل النقدية » مشتقة من Pecus
اللاتينية ومعناها كذلك « ماشية » • ولا زالت بعض قبائل جنوب السودان
كالنوير تتعامل بالماشية ، فيدفع الفرد عددا من رؤوس الأبقار ثمنا لمروسته •
وبينما كانت قبائل الهنود الحمر تتخذ قديما الحراب والأسهم كتقد عام ، فإنها
استبدلت فيما بعد الحصان بهذه الوسيلة ، وذلك منذ اليوم الذى استطاعت
فيه استئناس هذا الحيوان • كما اتخذت القواقع وأنواع الحمار كوسيلة للتعامل ،
وكانت فى الأصل تستخدم للزينة ، وذلك عند سكان جزر ميلانيزيا •

وقد ظهرت النقود بشكلها الذى نعرفه اليوم فى عصور متأخرة ، وفى
مستوى حضارى متقدم • ويقال أن البابليين قد استخدموا قطعاً من الفضة
ذات وزن محدد ، وكان يدفعون عدداً من هذه القطع التى تسمى « شكل
Shekels » فى شراء رأس من الماشية • وحوالى عام ٧٠٠ قبل الميلاد أخذ

ملوك ايبدا في آسيا الغربية يضربون النقود وذلك بحفر الرمز الملكي عليها
وبذلك اوجدوا اول قطع نقدية .

ومن العجيب أن اول من استخدم النقود الورقية هم الصينيون ، وكان
ذلك حوالي القرن التاسع . وقد لاحظ « ماركو بولو » في رحلاته أن هذه النقود
كانت تتداول في يسر وسهولة في أنحاء الصين . وكانت هذه النقود تصنع
من لب اشجار التوت ، وتختلف في أحجامها وقيمتها . كما أن القولتين كانت
تنزل بمن يحاول تزيفها أشد انواع العقوبة .

وعلى الرغم من أن مرحلة الاقتصاد العائلي قد اقسحت المجال امام مراحل
أخرى خطأ فيها الاقتصاد سريعا نحو التبادل العالي الذي نراه اليوم ، الا أننا
ما زلنا نشاهد آثار هذا النظام العائلي بين الأسر التي تقطن الريف أو التي
تعيش متطوية على نفسها في أماكن نائية عن الحضارة . ولكن الأسرة لا تقوم ،
في هذه الحالة ، بإنتاج جميع الحاجات ، بل قد تحتاج إليها ، بل يقتصر اكتفاؤها
الذاتي على محيط الحاجات الغذائية وبعض حاجات اللبس ، فتقوم بطحن
الغلال ، وصنع الخبز وبعض مستخرجات الألبان ، وتقديد اللحوم ، كما تقوم
ايضا بغزل بعض الملابس الصوفية . وقد تعرض للبيع ما يفيض على حاجتها
من هذه المواد .

وقد تميزت حركة الانتقال من الاقتصاد العائلي — كما قلنا — بظهور فئة
من العمال يؤجرون عملهم ، ويعرضون خدماتهم على أسرة أخرى غير تلك التي
ينتمون إليها . واقتصر ذلك في بادئ الامر على أوقات الحاجة الماسة ، كان
تكون إحدى الأسر منهكة في بناء منزل أو اعداد أرض جديدة للزراعة . ثم
انتشرت هذه الظاهرة وعت يعد نظام تقسيم العمل (١) .

(١) يروي لنا « هيزيود » Hésiode أحد شعراء الإغريق القدامى أن هذا النظام
قد وجد في أيامه . وقد وصف في كتابه « الأعمال والأيام » les Travaux et les Jours
حياة عمال الزراعة البحار وكان يطلق عليهم اسم « Les Thèles »

وتدل الابحاث التي اجريت لدراسة النظم الاقتصادية في العصور الوسطى على انتشار نظام العمل للأجور ، حيث كان العمال يعملون في منازل من يؤجرونهم^(١) ويرى لنا أحد السادة في القرن السادس عشر أن « حائك الملابس » قد حضر الى منزله وبقي فيه عدة أيام لحياكة ملابس وملابس اتباعه - ولا تزال من الظاهرة قائمة الى يومنا هذا بالنسبة لتعليم الموسيقى ، وحياكة ملابس السيدات ، وغسيل الملابس .

٤ - حانوت الصناعة ونظام المصنع :

حينما مال نظام الاقتصاد العائلي الى الانتشار حل محله نظام آخر يهدف الى الانتاج لجمهور المستهلكين ايا كانوا . فنشأ بذلك حانوت الصناعة او المشغل L'atelier (١) . وترجع هذه النشأة الى العصور القديمة حيث تدلنا النصوص التاريخية على وجود هذه الحوانيت في ايام الاغريق والرومان والفينيقيين والقرطاجنيين مما يدفعنا الى القول بانها قد عاصرت نظام الاقتصاد العائلي ثم حلت محله شيئا فشيئا . وقد كانت هذه الحوانيت تضم احيانا عددا كبيرا من العمال فيروى لنا التاريخ أن والده ديموسثين Démonstène اشهر خطباء اليونان كان يستخدم اثني وثلاثين عاملا في حانوت صناعة الأسلحة ، وعشرين عاملا في حانوت صناعة الأثاث . وكانت أدوات العمل ، بطبيعة الحال ، بسيطة للغاية ، وكانت كلها تستخدم باليد وتحتاج في استخدامها لمهارة فائقة . ولم يكن صاحب العمل يستخدم في عمله رأس مال كبير بل كان يتتبع في نطاق موارده المجدودة ، ويعتمد في كثير من الأحيان ، في انتاجه ، على ما يقدمه له للزيائن من عربون او مقدم للثمن للسلع التي يطلبونها .

(١) فضلنا هذه الترجمة للتمييز بين كلمة **Atelier** وكلمتي **Fabrique** و **Usine** وترجم كلمة **Atelier** لحياتنا « بالرسم » لتدل على المكان الذي يرسم فيه الفنان لروحاته .

• وقد كان من اثر هذا النظام ان استقر الصانع في مكان واحد بعد ان كانوا من قبل يتجولون لعرض خدماتهم على المنازل • واصبح الصانع ينتظر المستهلك في حانوته بعد ان كان يذهب للبحث عنه في كل مكان - ثم تكون للصانع Artisans ولنظام الصناعة Artisanat تقاليد ، وانضمت طوائفهم تحت لواء نظام النقابات Corporations الذي اشتهر طوال العصور الوسطى • واصبحت الحرف تتوارث ابا عن جد ، ولا ينتمي الفرد إلى حرفة ما إلا بعد ان يمر بسلسلة من مراحل التدرج ، ثممنحه النقابة بعد ان يتم تدريبه وصلته ، وبعد ان يقدم إحدى روائع انتاجه Masterpiece « شهادة بأنه أصبح في عداد اصحاب المهنة ، ويحق له بعد ذلك ان يستقل بالعمل • وتتم مراسم هذا « التشيخ » ، ويحمل الصانع لقب « اسكى » او « معلم » في حفل يتخذ صيغة الحفلات الدينية، وتؤدي فيه شعائر خاصة • (١) ولازالت آثار هذا النظام باقية في بعض الألقاب الجامعية مثل لقب « استاذ Master » (وهو قريب في اشتقاقه من لقب اسكى) ، ويمنح هذا اللقب بعد دراسات تخصصية يقوم بها الباحث بعد المرحلة الجامعية الأولى •

ولأنزال نظام الصانع قائما حتى اليوم الى جانب المصانع الكبرى التي تستخدم للوسائل الآلية في الصناعة وفي الانتاج الكبير - ويتميز العمل الذي يقوم به الصانع بالأتقان والابتكار ، ولذلك يلجأ إليه محبو الفن والملاحون باقتناء التحف النادرة • وقد يمضي الصانع في اخراج قطعة واحدة مدة طويلة من الزمن ، ويعكف على اتمامها في أناة وضجر ، وهو شغوف بعمله مقبل عليه بروح الفنان حتى يخرج قطعه في أروع مظهر ، فتتلاقفها أيدي المحبين بجمال صنعها ، ويرتفع ثمنها كلما تقادم بها العهد ، لأنها تصبح تحفة نادرة (٢) •

(١) انظر كتاب احمد أمين « القوة والمملكة في الاسلام » - سلسلة اقرأ •

(٢) من أمثلة القطع النادرة « الكمان » الذي قام بصنعها الفنان المشهور « سترايفناريوس » •

الفصل الرابع

المورفولوجيا الاجتماعية والايكولوجيا الانسانية

يعتبر المظهر الخارجى للمعادن ، وترتيب الطبقات الجيولوجية ، واشكال الكائنات الحية ، وترتيب الاعضاء والانسجة ، امثلة للدراسة المورفولوجية فى محيط الظواهر الطبيعية والحيوية .

وفى علم الاجتماع نتكلم ايضا عن الظواهر المورفولوجية ، حين نهتم بدراسة « شكل المجتمع » او « تركيب المجتمع » . ولذا فانه يجب ان نحدد أولا ماذا نعنى بهذين المصطلحين :

هناك مثلاً نمط توزيع السكان على سطح الأرض ، وهذه ظاهرة مادية يجب ان تتعلق بالمساحة التى تنهيا لهم كما تتعلق بالظروف المحلية . ولا شك ان الإشكال الذى تتخذه الجماعة يعكس اشكال الطبيعة المائية . فهناك سكان متجمعون فى جزيرة ، او موزعون حول بحيرة ، او منتشرون فى واد . ويمكن تشبيه تكس سكان المدينة بتكس كتلة من المواد تتجنب عناصرها نحو نواة مركزية ولها محيط يقل وضوحها كلما ابتعدنا عن المركز .

وهناك ايضا تركيب السكان من حيث الجنس والعمر . فاختلافات الجنس تشبه : كما يقول علماء الحياة - الاختلافات بين نسيجين حيين ، متعاوضين ومتكاملين فى نفس الوقت . والاعمار تمثل الاقدار المتتامة لعمد ختلايا عظم او جسد . ويجب ان نأخذ فى الاعتبار ، علاوة على ذلك ، خلافة المجتمعات بالأرض . فالمجتمع البشرى ليس على اتصال فقط بالمادة ، وانما يتصل ايضا بكل حية واخرى مادية . وعلى هذا النحو نستطيع ان نقول ان المجتمعات ،

مثل الأشياء المحسوسة الأخرى ، لها مساحة وحجم وشكل وكثافة - وهذه
الأجسام الكبيرة المتجمعة يمكن أن تنمو وتتناقض : فبالوت تخسر ، دون انتطام ،
جزءاً من وحدتها التي تكونها وتعوضها عن طريق الولادة •

ونضيف الى ذلك ان هذه الكتل الكبيرة (اى المجتمعات) تستطيع
التحرك مدفوعة بعاملين اساسيين : اولهما طبيعة الأرض ، وثانيهما طبيعة
الكائنات الحية نفسها • فهي تنتقل أحياناً في شكل قبائل رعوية ، أو جيوش
غازية ، أو تتحرك بعض أجزائها في شكل تيارات الهجرة الداخلية أو
الخارجية • وهذه التحركات تعتبر ، بكل تأكيد ، ظواهر بنائية أو مورفولوجية •

يمكن القول ان « المورفولوجيا الاجتماعية » اصطلاح يطلق للدلالة
على الدراسة التي تهتم بأشكال المجتمعات ، وبنائها المادي ، وعدد الوحدات
الأولية الداخلة في تكوينها ، وكيفية توزيعها على سطح المكان الذي تعيش
فيه • كما تدرس كذلك توزيع السكان : جه عام ، وأثر الهجرة الداخلية
والخارجية فيه ، وطبيعة وسائل النقل وأهميتها ، وأشكال المجموعات
السكنية •

فالحياة الاجتماعية تقوم على أساس هام هو الحياة المادية ، والأفراد
الذين يتألف منهم المجتمع يتوزعون بطريقة خاصة على سطح البقعة التي
يعيشون فيها ، وتتأثر حياتهم ، وطرق معيشتهم بطبيعة الأرض ونوع الانتاج •
وهذه العوامل الجغرافية التي تقصل بالبيئة والانتاج وتوزيع السكان ، لها
أهمية خاصة في دراسة الحياة الاجتماعية • ودراسة المجتمع من هذه
الناحية ، أى من ناحية تأثيره ، وتكيف نظمته بالبيئة الطبيعية ، تشبه الى حد
كبير دراسة « التشريح » بالنسبة للإنسان • فهي توضح لنا العوامل المادية التي
تؤثر في حياة المجتمع من توزيع للأنهار ، والطرق ، ومراكز الاستغلال
الاقتصادي الخ ... كما يوضح لنا التشريح العوامل التي تؤثر في حياة
الإنسان ، من توزيع للمشاريين والأجهزة والمقرى العصبية •

ويرى « هالفبراش » (1) أن كلمة « مورفولوجيا » أدق في التعبير عن جميع هذه الدراسات من كلمة « ديموغرافيا » ، لأنها أولا تتضمن معنى العلم (Logy) ولا تقتصر على الوصف وحده (Graphy) ، وثانيا لأنها تؤكد أن الإهتمام في الدراسة يجب ألا ينصب على الأعداد وحدها ، بل على شكل المجتمع المادى وظواهر المكانية ، وعلى النشاط الاجتماعى الذى ينشأ من تفاعل السكان مع البيئة .

وقد شعر عدد من المفكرين القدامى بأهمية الدراسة المورفولوجية للمجتمعات قبل أن تصبح موضوعا لعلم مستقل . فمن الحقائق المعترف بها منذ مدة طويلة أن العوامل المادية والجغرافية تؤثر على السكان ، وأنها تدفعهم إلى أنواع خاصة من النشاط ، وتحدد جزءا كبيرا من تصرفاتهم وسلوكهم . وكما أننا لا نستطيع أن نفهم طبيعة أى نوع من أنواع الأسماك وتكوينه إلا إذا درسنا الوسط المائى الذى يعيش فيه ، فكذلك لا يمكن تفسير المميزات الخاصة بحياة المجتمعات ، ونشاطها ، وعقائدها ، وتقاليدها ، إلا بوضعها داخل إطار الوسط المائى ، ودراسة التفاعل الذى ينشأ عن اتصال الإنسان بالوسط الطبيعى الذى يعيش فيه .

وقد قام يمثل هذه المحاولة « منتسكيو » فى كتابه « روح القوانين » . إذ حاول أن يدرس تأثير النظم والقوانين الاجتماعية بالبيئة ، ويدرس علاقة نظم الحكم ، فى المجتمعات المختلفة ، بالمناخ وطبيعة الأرض من حيث سهولتها ووعورتها ، أو من حيث خصوبتها وجديدها (2) فالأرض ليست فقط المجال الطبيعى لحركات السكان ، بل أن ما تقدمه لهم من غذاء ، وما يسود فى جوها من مناخ خاص ، كل ذلك يؤثر على نشاطهم تأثيرا لا نستطيع أن ننكره .

(1) انظر كتابه : Morphologie Sociale

(2) انظر كتابنا : مبادئ علم الاجتماع . دار المعارف ١٩٧٠ الفصل السادس . ص ٨٥ وما بعدها .

• وقد حاول الفيلسوف الفرنسي « تين Taine » تطبيق هذا المنهج في دراسته لتأثير البيئة على اتجاه الفنون والفكرات الأدبية في المجتمعات المختلفة . وإبرز لنا هذه الدراسة الطريفة في كتابه « فلسفة الفن » . وتأثر الدكتور طه حسين بإراء هذا الفيلسوف ، وأراد أن ينسج على عنوالها في معالجته للشعر الجاهلي وتطور الحياة العقلية في الجزيرة العربية .

واشتهرت مدرسة « لوبلي Le Play » بدراسة النظم الاجتماعية في ضوء تأثير البيئة ، وأعطت لذلك أمثلة عديدة : منها دراسة نظام الأسرة عند قبائل الرعاة الرحل في هضاب آسيا الوسطى . فهذه القبائل تعتمد على بعض الأراضي الخصبة التي تنبت الحشائش في الربيع لرعى الماشية . كما أنها تضطر للرحيل من هذه البقاع حين يجف المرعى وينضب الماء . ومعيشتهم في هذه البيئة تضطرهم لأنواع خاصة من التعاون ، ومن النظر إلى المرعى على أنه ملك مشاع يشترك الجميع في الانتفاع به . وكان تأثير ذلك في نظام الأسرة ، وجود الأمرة « البياطيركية » (أي الأبوية) التي تقسم على سلطة « عاهل الأسرة » ، Pater Familias ، وعلى الملكية الجماعية .

وعلى العكس من ذلك فإن طبيعة بلد كالنرويج ، تكثر فيه الفجوات المسماة « بالفيورد Fjords » ، قد دفعت الأفراد إلى حياة العزلة ، وولدت الميل إلى حياة الفردية Individualisme وإلى نظام الأسرة المحدودة التي تشتهر بها المجتمعات الأنجلوسكسونية .

ولما كان حجم المجتمع ودرجة ما يبلغه من التركيب أو التعقيد يؤثر في تكيف النظم الاجتماعية ، وتوجيهها وجهة خاصة ، فقد أهتم « دوركيم » ، ومدرسته الاجتماعية اهتماما عظيما بالمورفولوجيا الاجتماعية ، وجعل منها أساس دراسته لظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي . وعرف المورفولوجيا الاجتماعية بأنها « الدراسة التي تنصب على الأشكال المادية للمجتمعات » .

أى التى تهتم بدراسة المجتمعات من حيث عدد الوحدات الداخلية فى تكوينها ،
وطبيعة الرابطة ، أو درجة الاندماج بين هذه الوحدات ، وطريقة توزيع السكان
على سطح البقعة التى يعيشون فيها . وإذا كان دوركيم قد أوضح ، فى منهجه
الاجتماعى ، بدراسة الظواهر الاجتماعية « على أنها أشياء » (١) فمن الطبيعى
أن يوجه أهمية خاصة لكل ما يتصل بالصفات الطبيعية فى دراسة المجتمعات :
أى المساحة ، والعدد ، وكثافة السكان وحركاتهم .

وفى دراسة لظاهرة « تقسيم العمل » (٢) تسأل دوركيم إذا كانت هذه
الظاهرة قد اقتبست فى مجتمعاتنا بسبب المزايا التى كنا نتوقعها من اقتباسها ،
وعل كان يتمنى لنا معرفة هذه المزايا قبل أن نجربها ؟ وحين اقتنع بعدم جدوى
البحث فى هذا الاتجاه ، اتجه اتجاهها آخر ، ونظر فى بناء الجماعات وتغييراتها ،
وبدا بأكثر الظواهر وضوحا وبساطة فقال : « لنقرض أبى هناك عدة عشائر
أو قبائل معزولة بعضها عن بعض ، ثم تأخذ فى التقارب وتكون مجتمعا واحدا ،
ولكنه مكون من عدة قطاعات مستقلة تسمى ، حينئذ تظهر تيارات تصل بين
قطاع وآخر وتنتشر خلال المجموع مادامت هذه الأجزاء تكون جسما واحدا .
وفى النهاية يختفى كل أثر للانفصال وتندمج الأجزاء كلها فى وحدة . هذه
كلها مجرد تغييرات فى البناء أو التركيب المادى ، فما هى النتائج المترتبة
عليها ؟

لقد كانت العبوة حتى الآن فى سبيل تقسيم العمل مرتجلة : هل مجتمع
مكون من عدد صغير من الناس يكون تنوع الاستعدادات الطبيعية محدودا ،
وفى الوقت نفسه فإن تنوع الأنواع والحلجات أن يكون كبيرا بالقدر الذى

(١) انظر كتابه : تراعى المنهج فى علم الاجتماع - الترجمة العربية للمكتور محمود
قاسم والمكتور السيد محمد بدوى مكتبة النهضة العربية القاهرة - المجلد الأول والثانى .
Dur kheim, De la division du Travail Social, Paris 1893. (٢)

يسمح بوجود طلب كاف لأنواع مختلفة من الانتاج • ولكن بمجرد أن تندمج جماعاتان أو أكثر فى وحدة واحدة ، بحيث يزداد عدد الوحدات الإنسانية التى يتم الاتصال فيما بينها ، فإن ذلك يسمح فى الوقت نفسه باتساع نطاق الاختيار والانتقاء ، كما يسمح بازدياد التخصص • وإلى جانب هذه الأنواع الخاصة من الانتاج والخدمات المتنوعة ، مستشأ طلبات وزائن من نوع خاص أيضا • إذ أن المجتمع إذا ازدادت درجة تركيبه ووجدت فيه عناصر من مناطق وأجواء مختلفة ، بل وربما من اجناس متنوعة – وهى على أية حال انتزعت من بيئات ليس لها نفس الماضى أو نفس نوع الحياة – فى مثل هذا المجتمع لابد أن تتولد حاجات كثيرة فى عددها ، وفى درجة تنوعها • ولا يكتفى جمهور المستهلكين بما يوجد تحت تصرفهم بالفعل من انتاج متنوع ، بل انهم يجبرون الصناعة أو التجارة على أن تستخدم نواحي أكثر تشعبا من ناحية التخصص ، وذلك لارضاء نزواتهم ومطالبهم المصعبة •

وبالإضافة الى ذلك فإن المجتمع الذى تتقارب أجزاؤه على هذا النحو يتركز فيه السكان فى مساحة أكثر تعديدا ، وتبعاً لذلك فإن الناس يمرون باستمرار من وسط لآخر • وكلما اتسع أفق هذا التغير لازدادت الخبرة والأنواع : كما أن المنافسة والتقليد ، والفضول ، تشجع تيارات من الاستهلاك والانتاج كما تساعد على اظهار أنواع من الخدمات العامة والخاصة الجديدة التى سرعان ما يعادها الناس •

وهكذا نرى أن الأصل فى مثل هذا التطور الذى لا يظهر فقط فى الناحية الاقتصادية ، بل فى القانون ، والإدارة ، والفن ، والعلم ، بل ويتصل بالنواحي البعيدة للعمق فى المجتمع – هذا الأصل يرجع الى مجرد تغيرات بسيطة فى الشكل : حجم اكبر ، أجزاء أكثر عددا ، اندماج أوثق ، تعدد اكبر فى الوحدات ، تكاليف متزايدة فى المجتمع •

هل يدفعنا انن اذا قلنا ان نموذج المجتمع يمكن تحديده بدرجة كافية
اذا رجعنا الى مظهره المورفولوجي ؟

وقد وضع « مارميل موس Mauss » أيضا ، وهو احد علماء المدرسة
الفرنسية ، أهمية الدراسة المورفولوجية في البحث الذي كتبه عن حياة
الاسكيمو (١) - واثبت لنا ان توزيع السكان بشكل خاص تيعا لتأثير البيئة ،
يفسر الحالات المختلفة والتغيرات التي تحدث في نظمهم الاجتماعية ، وفي
طريقة معيشتهم .

فالاسكيمو يعيشون في الشتاء في منازل على هيئة سراديب طويلة .
ويضم المنزل الواحد عددا كبيرا من الأسر يتراوح بين ستة وسبعة ، وقد يبلغ
أحيانا عشرة أسر . وكل أسرة لها مكانها الخاص من هذا المسكن المشترك ،
او جزء من مكان مفصول بحاجز عن الآخرين . وتقرب المنازل نفسها بعضها
من بعض ، وتكون وحدة متراسة . ومعنى ذلك ان السكان يتركزون في
الشتاء في بقعة محدودة من الأرض .

اما في الصيف فانهم ينتشرون في خيام لا تقسم كل واحدة منها الا أسرة
واحدة . وتتوزع هذه الخيام على مساحات كبيرة من الأرض وتنتشر في كل
مكان ، ومعنى ذلك ان السكان يتبعثرون في كل مكان . ويعقب حياة السكون
والتركز في الشتاء حياة الحركة والانتشار في الصيف .

هذا التعاقب في انطواء القبيلة على نفسها في الشتاء ، وانتشارها في
مساحات واسعة في الصيف ، يظهر أثره في حياة الاسكيمو الاجتماعية ،
وبصفة خاصة في حياتهم الدينية . فللاسكيمو ديانة في الصيف وديانة في

(١) Marcel Mauss, Essai sur les variations saisonnières
des Sociétés Eskimos. Année Sociologique T. IX.

الشتاء ، بل اننا نمنطيع القول ان حياتهم الدينية لا تتجلى بأوضح مظاهرها الا في الشتاء . فالحياة الدينية في الصيف تتخذ مظهرا فريدا بحتا ، وتقتصر على بعض الشعائر الخاصة بال ميلاد والوفاة ، ومراعاة الامتناع عن بعض الحرمات .

اما في الشتاء فان القبيلة كلها تعيش في حالة روحانية دائمة . وهذه الحياة هي مصدر الاساطير والقصص الدينية التي تنتقل من جيل الى آخر . وتتابع الحفلات الدينية العامة والادعية لابعاد شبح المجاعة ، بحيث يمكن القول ان فصل الشتاء عند الاسكيمو يكون بمثابة عيد ديني متصل .

هذا التعاقب في حياة الاسكيمو يظهر بشكل واضح نظرا لاختلاف فصلي الشتاء والصيف عندهم اختلافا بينا . ويمكن ملاحظة ما يشبه ذلك عند مجتمعات الهنود الحمر في أمريكا خصوصا في منطقة الشمال الغربي ، وفي أماكن أخرى بين قبائل الرعاة .

ولكن ألا يوجد شيء مشابه حتى في مجتمعاتنا الحالية ؟ ألا يكفي في ذلك ان نتذكر سهرات الشتاء في الريف ؟ كما ان المدينة في نفس الفصل ، تزداد فيها العلاقات الاجتماعية ، أما في الصيف فان للناس يسافرون ويتفرقون ، فتضعف للروابط والاتصالات بينهم .

وينفى النظر عن الفصول وتعاقبها فالأمر تزداد قريبا احداها من الأخرى في نظام القرى ، وهي قائمة على الصلة الوثيقة والتراحم القوي . ويحدث العكس في أوساط المدن الكبيرة حيث تكون الأسر والجماعات متفرقة ومتشعبة . وحتى عندما يرتبطون برباط القرابة أو الصداقة أو الأصل أو المهنة فان ما يفرق بعضهم عن بعض لا يرجع الى عامل اتساع المكان بقدر ما يرجع الى عدم شعور الفرد بالكتلة البشرية التي تحيط به . وهو اذا حاول ان يقتحم طريقه خلال الجموع السائرة في الشوارع فانها تحاول ان تجذبه الى اتجاه غير الذي يريده .

ولا تختلف المدينة والقرية في البناء المادى ، وتوزيع السكان وانتسابهم
الى جماعات فرعية ، فالعقائد الدينية ليست سواء ، وكذلك الخبرة العملية ،
وكذلك كثير من الأعمال والمهن والمعدات والقوانين ، وانتقال الثروة ، وطريقة
الاشتراك فى الحياة العامة • ولو فرضنا أن الريف لا يستطيع تقنية سكانه
الا نصف العام فقط ، وأن هؤلاء السكان يجب أن ينتقلوا ، فى النصف الآخر
من السنة الى المراكز الصناعية ، اذا افترضنا حدوث ذلك ، فلا بد أن يمر هؤلاء
السكان بنفس التغيرات التى عند الاسكيمو ، وهم فى حالة تقاربهم أو تبعثرهم
لابد أن يخضعوا لتغيرات حضارية جد مختلفة •

وهكذا نرى أن دراسة المورفولوجيا ، أى الأشكال المادية للمجتمعات ،
وخصائص بيئتها ، وتوزيعات المساكن والسكان فيها ، كل ذلك يمهّد أمامنا
الطريق لفهم نظمها وتصوراتها الجماعية • ونحن اذا وجهنا عناية خاصة لهذه
الأشكال المادية فانما نبغى من وراء ذلك الكشف عن الأسس التى تقوم عليها
الحياة الاجتماعية •

الإيكولوجيا الانسانية : Human Ecology

هناك دراسة قوية من الدراسة المورفولوجية للمجتمعات ، يطلق عليها
علماء الاجتماع فى أمريكا اسم « الإيكولوجيا الانسانية » ويقصنون بها ،
عموما ، دراسة الإنسان وبيئته والعلاقات التى توجد بينهما •

ولا يقتصر اثر البيئة والسكن على محيط الحياة الانسانية وحدها ، بل
أن هذا الأثر واضح كذلك فى حياة الكائنات الأخرى من حيوان ونبات • وقبل
أن يبدأ علماء الاجتماع أبحاثهم فى هذا المجال بمدة طويلة ، اهتم علماء النبات
بدراسة تأثير البيئة الطبيعية على حياة النباتات ، وتنتج عن بحوثهم هذه ، فرع
خاص من الدراسة أطلق عليه اسم « الإيكولوجيا » •

• ثم استعاضَ علاناً الاجتماع هذا للتعبير من علماء النبات - وكان « بارك Park » الذى يلقب « بايى الايكولوجيا الانسانية » هو اول من استخدم هذا التعبير فى محيط الدراسات الاجتماعية ، وسرعان ما انتشر استخدامه بين العلماء المهتمين بدراسة الظواهر الحضرية -

وقد ادى استخدام المنهج الايكولوجى ، كما يقول « ماك كنزى Mac Kenzie » ، احد علماء هذه المدرسة ، الى نتائج قيمة فى البحوث الاجتماعية ، وخاصة فى الاجتماع الحضرى - فما معنى هذا المنهج ؟

ذهب بعض العلماء فى تطبيقهم لهذا المنهج الى حد الغلو والافراط فى التشبيه بين ايكولوجيا النبات ، والايكولوجيا الانسانية - ولم يلتفتوا الى ان الاختلافات بين الميدانين اكبر واعمق مما يفتو بينهما من وجوه الشبه السطحية ، وفادىم كذلك ان الانسان يعيش على الأرض ، بينما النبات يعيش فى الأرض - وهذا الفرق الاسامى وحده يكفى لظهور خطر المقارنة بين عالم النبات وعالم الانسان ، لأن الحركة والتنقل الاختيارى من اهم المميزات الانسانية - فالنبات لا يختار البيئة التى يعيش وينمو فيها ، بينما الانسان يمكنه ان ينتقل من بيئة الى اخرى بمحض رغبته ، بل يمكنه ايضا ان يغير من صفات البيئة التى يعيش فيها - وبهذا المعنى يمكن القول ، الى حد كبير ، ان البيئة الانسانية من صنع الانسان نفسه -

كل هذا يوضح ان الايكولوجيا الانسانية يجب ان تكون دراسة اجتماعية ، تعتمد على اسلوب البحث الاجتماعى ، ولا صلة لها بايكولوجيا النبات الا من حيث التسمية فقط -

ونظرا لأن الدراسة حديثة فى مجال العلوم الاجتماعية ، فلم يحدث بعد اتفاق تام بين العلماء على تحديد مجالها « Scope » ، وان كان معظمهم ينظر اليها على انها تركيب « Synthesis » بين العلوم الطبيعية والعلوم

الاجتماعية مع ميل نحو الجغرافيا - فيقول « بيوس Bews - وهو من اشهر علماء المدرسة الايكولوجية - ان الدراسة الايكولوجية محاولة للمزج بين العلوم الطبيعية والاجتماعية بغرض الوصول الى هدف اساسي ، وهو فهم الانسان من جميع نواحيه - ويرى « جيست » و « هالبرت » انها « دراسة التوزيع المكاني للأفراد وللنظم في المدينة ، والعمليات التي تسهل في تحديد انماط هذا التوزيع » (١) .

وهناك اتجاه آخر يميل الى جعل « الايكولوجيا » جزءا من علوم معينة . فمن الجغرافيين ، ورجال الانتوغرافيا ، وعلماء السكان ، ورجال الاقتصاد من يستخدمونها لدراسة بعض المسائل التي تسهل في اختصاصهم . فنجد مثلا ان « بارور Barrows (٢) » قد مزج بين الدراسة الايكولوجية ، والدراسة الجغرافية . وذلك في مقاله الذي نشره في مجلة جمعية الجغرافيين الامريكيين بعنوان « الجغرافيا بوصفها ايكولوجيا انسانية » (١٩٢٢) على حين ان « ريدفيلد Redfield » قد استعان بالدراسة الايكولوجية في تحديد « المظاهر الاقليمية للحضارة » (١٩٢٠) (٣) ، اما « دورن Dorn » وهو من علماء السكان ، فقد استخدمها في معرفة « اثر الهجرة على نمو المدن » (١٩٢٨) (٤) ، واستطاع « بارثولوميو Bartholomew » ، وهو من رجال الاقتصاد ، باستخدامه للمنهج الايكولوجي ، (اي التفاعل بين الانسان والبيئة) ، ان يدرس « وسائل استخدام الاراضى في محيط المدينة » (١٩٢٢) (٥) .

-
- Gist and Halbert, Urban Society ; New York, 1950. p. 95. (١)
Barrows, Geography as Human Ecology, 1923. (٢)
Redfield, Regional Aspects of Culture 1930. (٣)
Dorn, Migration and the Growth of the City, 1938. (٤)
Bartholomew, Urban Land Uses, 1932. (٥)

وإذا انتقلنا الى علماء الاجتماع أنفسهم نجد انهم لم يتفقوا تماما على تحديد مجال هذه الدراسة : فبعضهم يرى انها لا تختلف عن دراسة المناطق الطبيعية في الكرة الأرضية ، ومن هؤلاء « ماكيفر » ، ومنهم من يرى انها دراسة الانسان بوصفه كائنات يعيش في منطقة معينة ، ومن هؤلاء « فانس Vance » (١) ويرى « ليندبرج Lindberg » انها دراسة كل ما يحيط بالانسان ، وانها تمير عن نظرة شاملة تركيبية للمعلوم الاجتماعية . اما « كون Quinn » فيرى انها علم خاص ذو موضوع محدد ، وهو دراسة أوجه النشاط المتبادل بين الناس . Interactions ، ويقصد به على الخصوص النشاط « ما دون الاجتماعي Sub-Social » ، وهو النشاط الذي يتصل بالأمور الحيوية أكثر من اتصاله بالنواحي الثقافية والحضارية .

على أن المدرسة الايكولوجية قد ارتضت أخيرا التعريف الذي قدمه « ماك كنزي » ، أحد علمائها البارزين . وهو يقول ان « الايكولوجيا الانسانية تدرس الظواهر المكانية التي تنتج عن العلاقات المتبادلة ، والاختلاط بين الناس . وغرضها الكشف عن العوامل التي تفسر الاختلاف في طريقة استغلال الانسان للبيئة ، وفي توزيع السكان في البقاع المختلفة ، وفي النظم التي يخضعون لها علاقاتهم » .

وقد اهتم ماك كنزي ، على الخصوص ، ببيان الفرق بين ثلاثة انواع من الدراسات : الجغرافيا البشرية ، والايكولوجيا الانسانية ، والديموغرافيا (أو دراسة السكان) (٢) فالجغرافيا تهتم على الخصوص بدراسة « المكان » ، على حين أن الايكولوجيا تهتم بدراسة « النشاط » والتحديد في الجغرافيا يكون

(١) Vance, What is Human Ecology ? 1932.

(٢) Mac Kenzie, «The Field and Problems of Demography, Human Geography and Human Ecology» in The Field and Methods of Sociology. New York 1934.

ببيان المواضيع على سطح الأرض ، أما فى الايكولوجيا فيكون بيان وضع جماعة فى مكان معين ، مع الاهتمام بما ينشأ بين أفرادها من علاقات ونظم .
أما مجرد دراسة الجماعات على أنها تجمعات من السكان ، فهو ما نسميه بالديموغرافيا .

ونستخلص من هذه التفرقة أن دراسة جماعات السكان مع الاهتمام ببيئتها الطبيعية هى موضع الجغرافيا البشرية . أما دراسة « العلاقات » التى تنتج عن « تعاون » الجماعات الانسانية ، والتأثيرات المتبادلة بين الانسان والبيئة فهذا هو موضع الايكولوجيا .

وقد كان المركز الأساسى للدراسات الايكولوجية ، هو جامعة شيكاغو .
وأول من أسس هذه الدراسة ، فى تلك الجامعة هما العالمان « بارك » ، و « بيرجس » (١) .

ويميز بارك بين المجتمع كوحدة من التعاون الحيوى أو العضوى بين الأفراد Symbiotic Society ، وبين المجتمع كوحدة ثقافية Cultural Society .
والإيكولوجيا تهتم بالمظهر الأول الذى يعد أساسا أو قاعدة للمظهر الثانى .

ونستطيع أن نستخلص من الدراسات التى نكرناها فيما تقدم رأيا يكاد الإجماع ينغد عليه . وهو أن موضوع الإيكولوجيا دراسة العلاقات والتأثيرات المتبادلة Inter-relations بين الانسان والبيئة .

(١) Park and Burgess, Introduction to the Science of Sociology, Chicago 1921.

الفصل الخامس

العناصر البشرية فى الانتاج

دراسة السكان

اطلق على الدراسات الخاصة بالسكان فى يادى عهدنا اسم « احصائيات السكان » . ثم عم بعد ذلك استعمال كلمة « الديموجرافيا » للدلالة على الأبحاث الخاصة بالسكان من حيث تعددهم ، وتوزيعهم على سطح البقعة التى يعيشون فيها ، وتقسيمهم الى فئات مختلفة من حيث السن والجنس ، كما يشمل ذلك أيضا دراسة المواليد وتفاوت نسبها بين حين وآخر ، ودراسة الزواج وأخيرا دراسة الوفيات .

ويقال ان كلمة « ديموجرافيا » قد استعملت لأول مرة حوالى سنة ١٨٥٠ . ويمكن تعريف « الديموجرافيا » بأنها « العلم الذى يدرس عن طريق الإحصاء الحياة الانسانية من حيث أطوارها الهامة الثلاثة وهى الولادة ، والزواج ، والموت ، كما يبحث فى العلاقات التى تنشأ عن هذه الظواهر ، ويصور الحالة العامة للسكان على أنها نتيجة لتلك الدراسة التفصيلية » (١) .

وتهتم الديموجرافيا كذلك بدراسة العوامل التى تساعد على استقرار السكان وكثافتهم أو تخلخلهم فى مناطق معينة ، وتبحث عن الأسباب المادية والاجتماعية لمثل هذه التغيرات .

وإذا تأملنا المجتمعات الانسانية وجدنا أنها لا تتصل بالطبيعة المادية

(١) هذا التعريف هو تعريف لافاسور Lavesseur فى الموسوعة الكبرى
La Grande Encyclopédie

فحسب ، بل انها هى ذاتها حقائق ذات طبيعة مادية : وهى فى حياتها وتطوراتها تخضع لقوانين منتظمة تنبئ فى انتظامها انتظام القوانين الطبيعية . والجماعات الانسانية ، التى يمكن النظر اليها على انها اجسام او كائنات ذات وحدة وصفات مميزة ، عرضة للامتصاص او التضائل : فهى تقف بالموت عددا من اعضائها يؤثر فى حجمها ان لم تستطع ان تعوضه بعدد من المواليد . وعلى هذا الاساس يمكن دراستها دراسة عندية وتطبيق الوسائل العلمية فى هذه الدراسة .

واذا كان علماء السكان والمهتمون بدراسة « المورفولوجيا الاجتماعية » يعترفون بان المجتمعات تختلف قيما بينها من حيث المعتقدات والتقاليد والعرف والنظم الاجتماعية ، الا انهم يؤكدون - مع ذلك - ان الجماعات المختلفة كثيرا ما تشترك او يظهر عليها اعراض تغيرات واحدة تتصل بحركة المواليد والوفيات او تتصل بنسبة الزيادة العامة فى عدد السكان . وكما ان تيارات الفكر تنتقل من مكان الى آخر حتى تم اجزاء كبيرة من سطح الارض ، فكذلك تم العالم من حين الى آخر حركات « ديموجرافية » كبيرة تسمح لنا بتكوين رأى شامل عن سكان قارة بأكملها ، بل وتسمح لنا احيانا بتكوين فكرة عامة عن حركة السكان فى العالم بأسره باعتباره وحدة متكاملة .

ولكن هذا التجاوب بين حركات السكان فى العالم بأجمعه لا ينفى ، بطبيعة الحال ، ان يكون لكل مجتمع ، بل لكل طائفة من طوائف مجتمع بعينه ، وأن يكون للمدن الكبيرة ، وللمجموعات القروية صفات مميزة من حيث سكانها، واشكال تجمعهم ، ودرجة تكاثرهم ، وحركة الحل والترحال فيما بينهم . ونريد ان نخلص من ذلك الى حقيقة هامة يجب ان نضعها دائما نصب أعيننا فى دراسة السكان بوجه خاص ، والمورفولوجيا الاجتماعية بوجه عام ، وهذه الحقيقة هى أن العنصر الأول او الخلية الحقيقية للنوع البشرى لا تتمثل فى الفرد بل فى الجماعة .

أثر العوامل البيولوجية والاجتماعية فى دراسة السكان :

ولا شك أن النظر الى الاعتبارات البيولوجية ، وتحديد الدور الذى تلعبه فى دراسة السكان سيزيد فى وضوح هذه الحقيقة . فالإنسان باعتباره كائنا حيا يخضع لقوانين الحياة من الناحية « الفيزيولوجية » - وفى جميع المسائل التى تتعرض لها فى دراسة السكان من حيث توزيع الجنسين ، وتوزيع الأعمار ، ونسبة المواليد ، والزواج ، والوفيات ، سنجد أنه لا بد من النظر بعين الاعتبار الى التطور العضوى للفرد .

فالزواج ولو أنه نظام اجتماعى إلا أنه يقوم على علاقة بيولوجية . ولا يستطيع أى مجتمع أن يجدد من عناصره ، وأن يستعويض عن الأموات بالأحياء إلا فى نطاق القوانين البيولوجية التى تنظم الحمل والولادة . كما أنه ليس فى قدرته أن يحتفظ بالتوازن بين الجنسين من الذكور والإناث إذا لم تكن الطبيعة (أى قوانين الحياة) قد ربت ذلك وجعلت نسبة المواليد من الذكور تزيد قليلا على نسبة المواليد من الإناث . ثم أليست الحاجات العضوية هى التى تفسر لنا فى غالب الأحيان حركات الهجرة ؟ ليس اختلاف الصفات المميزة للسكان فى المدن عنها فى الريف يرجع الى حد كبير . الى اختلاف الظروف الطبيعية التى يعيش فيها كل فريق ؟

هذه الاعتبارات وغيرها أدت الى القول بأن دراسة السكان والظواهر المورفولوجية ليست فى نهاية الأمر إلا خلاصة النتائج التى تستمد من دراسة مجموعة معقدة من الظواهر العضوية البحتة .

ولكن هذا الرأى فيه كثير من الغلو ، إذ أن القائلين به ينسون أن الظواهر العضوية التى تحدث داخل نطاق الجماعات تخضع الى حد كبير - من حيث تنظيها - لمعتقدات هذه الجماعات ونظمها وبنائها الاجتماعى . فالزواج مثلا . وأن كانت نتائجه لا تظهر - من ناحية السكان - إلا بتأثير العلاقات

الجنسية ، الا انه يخضع لمجموعة من الشروط الدينية ، فمن المجتمعات ما لا يسمح بالزواج من افراد يعتقدون عقيدة اخرى . كما قد يخضع لشروط اخرى قانونية تتصل بالسن او الاهلية او الكفاءة . وهذه كلها نظم يحددها المجتمع وتؤثر في نهاية الامر على النتائج البيولوجية التي تنتج عن الزواج ، اى انها تكيف حركة السكان ، في هذا الاتجاه او ذاك .

والمواليد كذلك تنتج عن وظيفة بيولوجية ، هي القابلية للنسل . ولكن هذه القابلية قد تتكيف وتتحدد بتدخل الارادة الانسانية . وهذه الارادة ذاتها تخضع لمعامل اجتماعية ، قد تكون اقتصادية ، وقد تكون مما يتصل بتيارات المراه العام السائدة في حقبة معينة من الزمن . ويطلق علماء الاجتماع على هذه العوامل اسم « التصورات الجمعية » *Représentations Collectives* وما يؤيد اثر هذه العوامل الاجتماعية ان نسبة المواليد بين الطبقات الغنية في مجتمع معين تختلف عن نسبتها بين الطبقات المتوسطة او الفقيرة .

ولا ينكر احد ايضا ان اللوفاة ظاهرة بيولوجية ، فهي تحدث من استهلاك الغند والانسجة بسبب الجهود العنيفة التي تبذلها ، وكفاحنا لضمان العيش ، وما قد نتعرض له من الاخطار المهنية او الحوادث المارضة . ومع ذلك فحركة اللوقيات في ذاتها ، وما يتبعها من تحديد متوسط السن في مجتمع معين تتوقف على شروط اجتماعية . ومحاولتنا تحديد متوسط السن لانسان مجرد ، بدون النظر فيما اذا كان متزوجا او اعزبا ، ويدون النظر الى البيئة التي يعيش فيها والمهنة التي يحترفها وهم لا طائل تحته . ومن الاكيد اننا نموت دائما بمرض ما ، كما ان الشيخوخة نفسها حالة مرضية . ولكن ليست الامراض ، في كثير من الاجيان ، ذات صلة وثيقة ببعض الظروف الاجتماعية ؟ فلننظر الى مرض السل مثلا : هذا المرض ينتج عن ميكروب ، ولكن الاحصائيات تدل دلالة واضحة على انتشاره في بعض البيئات الخاصة ، وفي محيط العمال الذين يشتغلون في صناعات معينة . وفي الاماكن التي تزدحم بعدد كبير من السكان . وهذه

كلها عوامل اجتماعية - فتنسبة الوفيات تتغير اذئ تبعاً للبيئة وتبعاً للمهن المختلفة - كما أن العمل على خفض هذه النسبة لا يكون الا بوسائل جماعية - فالكفاح ضد الامراض بوسائل الطب والجراحة والوقاية لا يؤتى ثماره المرجوة الا عن طريق التنظيم والتشريع الاجتماعى - ومن هنا نرى أن تحسن الصحة العامة ، وما يؤدى اليه من ارتفاع متوسط سن الفرد فى المجتمع ، يتوقف الى حد كبير على اثر العوامل الاجتماعية -

واذا نظرنا الى الهجرة من مكان الى آخر أو من بلد الى آخر وجدنا انها لا تحدث بدافع الهرب من الجوع أو الفاقة فحسب ، بل انها تمثل حركات جماعية يدخل فيها كثير من العوامل الميكولوجية - فاللبؤس وحده قد لا يدفع الى الهجرة ، لأن البائس عندما يفكر فى الهرب من بؤسه عن طريق الهجرة ، يفكر كذلك فى مخاطر المجهول ، وما قد يصادفه من حظ عاثر فى مهجره ، وقد يستقر بعد المفاضلة بين الأمرين على البقاء فى وطنه - وعلى ذلك فالهجرة لا تخضع لبواعث فردية بحتة ، بل انها فى الحقيقة ، حركات جماعية ما تكاد تبدأ حتى تولد فى النفوس حالة عقلية خاصة ونزوعاً عاماً يفرض نفسه على مجموعة المهاجرين ، ويتميز تميزاً واضحاً عن حالات النزوع الفردى - ولا يلبث تصور الآفاق الجديدة أن يثير فيهم نوعاً جديداً من الجائنية يأسر نفوسهم ، ويتحكم فى عواطفهم تحكما لا يشعر به الفرد لو كان وحيداً -

وخلاصة القول أننا اذا تخيلنا مجموعة من الناس يعيشون متفرقين ويتحقق بينهم نوع من الاتصال الجنى بين حين وآخر ، ويموت منهم فى نهاية اجله من يموت ، اذا تخيلنا مجموعة كهذه وقمنا عليها بدراسة احصائية وجدنا بالتأكيد أن نسبة المواليد والوفيات وحالات الاتصال الجنى تختلف تسام الاختلاف عما تكون عليه فى مجتمعات كمجتمعاتنا تخضع لنظم مقررة - وقد قيل عن قلة عدد الهنود الحمر عند غزو البيض لأمريكا ، أن السبب فى هذا القلة ظروف البيئة التى كانوا يعيشون فيها وقضاؤهم معظم أوقاتهم فى الصيد

والاقتحام للفريسة وتأمين حياتهم انسانية مما كان لا يسمح بوقت كاف يركنون فيه الى أزواجهم . وسواء اكان هذا التعامل صحيحا أم غير صحيح فانه يدل ، على كل حال ، على تحكم البيئة وظروف للحياة الاجتماعية فى قوانين الحياة البيولوجية .

ولا شك ان اختلافا كبيرا لابد أن يطرا على نسب المواليد والوفيات فى مجتمعاتنا الحالية اذا تحللت من جميع القيود والنظم الاجتماعية وعاشت عيشة حيوانية صرفة .

هناك انن ، وبعد كل هذه الأمثلة والشواهد ، نظرة جديدة ودراسة جوهرية يخضع لها النوع البشرى ، لا بوصفه كائنات حية ، بل بوصفه مجتمعات لها نظمها ومعتقداتها وبنائها الاجتماعى . وهذه الدراسة التى تدرس المجتمعات الانسانية فى أشكالها المادية ، وتدرس تفاعل السكان مع البيئة ومع الظروف الاجتماعية المحيطة ، هى موضوع « المورفولوجيا الاجتماعية » . اما اذا اقتصرنا هذه الدراسة على السكان وحركاتهم فانها تسمى « الديموجرافيا » .

احصاءات السكان :

ان اهم المناهج التى تقوم عليها الدراسات السكانية هى المنهج الاحصائى وقد كان الاحصاء فى بادئ امره أى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر دراسة وصفية Descriptive للنواحي الجغرافية والسياسية والاقتصادية فى اقليم معين ، وكان الغرض من هذا الوصف التفصيلى مساعدة الحكومات الأوربية على معرفة بعض البيانات المتعلقة بمواردها وامكانياتها وحركة السكان فيها . وكانت خليطا أو حشدا من المعلومات عن حالة دولة معينة : فكنا نجد فيها عدد السكان وتوزيعهم ، وبيان التقسيمات السياسية ، وحالة الانتاج ومستوى المعيشة ، ووصف العادات والنظم ، ولم تكن معظم هذه البيانات

بطبيعة الحال تتخذ شكلا عدديا . ويقال ان العالم الألماني « جوتفريد آخنفال Achenwall ، (١٧١٩ - ١٧٧٢) هو اول من استخدم كلمة « احصاء Statistik » ، ولكنه لم يقعد في دراساته هذه الناحية الوصفية .

ولكن قبل ذلك بقليل أى فى أواخر القرن السابع عشر ، قام بعض علماء الرياضة الانجليز من ناحيتهم بدراسة العلاقة بين المواليد من الذكور والاناث مستعينين فى ذلك بسجلات المواليد والوفيات ، ونذكر من هؤلاء على الخصوص « جرونت Graunt » ، وقام « بيتى Petty » كذلك بعمل جداول احصائية عن حالة للوفيات . وقد كانت هذه المحاولات النواة التى استفادت منها فيما بعد شركات التأمين على الحياة التى انتشرت فى هولندا وانجلترا .

ثم أخذ الاحصاء يتجه شيئا فشيئا نحو الدراسة العددية خصوصا بعد ان ظهر كتاب « جاك برنولى Bernoulli » عن « حساب الاحتمالات Calcul des Probabilités » ، (١٧١٢) . وما لبث علماء الألمان أن نبذوا طريقتهم الوصفية الأدبية ووجهوا جهودهم نحو الدراسة القائمة على البيانات العددية ، ويعد « سوسميلش Susmilch » (١٧٠٧ - ١٧٦٧) من أشهر علماء الاحصاء فى القرن الثامن عشر .

وبذا نستطيع القول ان الاحصاء قد تكون من النقاء تيارين : أحدهما ذو صفة أدبية يتجمل بالوصف الجغرافى أو التاريخى أو الاقتصادى ويقترب الى حد ما من الدراسات التى تدخل اليوم فى محيط علم الاجتماع ، والآخر يحاول تطبيق المنهج الرياضى على الظواهر الانسانية ويتناول أن يبين درجة الاحتمال فى التنبؤ ببعض الظواهر . وقد كان هذا هو موقف عالم الفلك البلجيكي « كيتيليه Quetelet » (١٧٩٦ - ١٨٨٤) انذى انشأ نظرية عن « النموذج المتوسط للإنسان L'homme moyen » وحاول أن يثبت فيها أن المتوسطات المأخوذة من الاحصاءات والتى تتصل بجميع الظواهر الطبيعية

(كالطول والوزن والسن) أو الاجتماعية (كالزواج وعدد الأولاد أو الميل الى
التدين) ، كل هذه المتوسطات تعبر عن النموذج « العاى » ، أو المتوسط
للإنسان . ولا يتعد عنها بعض الناس إلا بسبب حالات شاذة .

ثم أخذت الدراسة الاحصائية بعد ذلك تتقدم بخطى حثيثة وتقتصر على
جمع البيانات ذات الصبغة الاجتماعية وتقييمها فى شكل جداول عديدة أو رسوم
بيانية ، هذا فيما يتعلق بمحيط علم الاجتماع . وفى مجال العلوم الأخرى
كالبيولوجيا ، والعلوم الفلكية والطبيعية والكيميائية قدم الإحصاء كذلك خدمات
جليلة حتى يمكن القول اليوم أن هناك إحصاء فلكى ، وإحصاء أنثروبولوجى ،
إحصاء ميكولوجى ... الخ .

تعريف الإحصاء :

عرف « بنيني Benini » الإحصاء (١) بأنه « شكل من أشكال الملاحظة
والاستقراء يتلأم مع الدراسة العددية للظواهر التى توجد فى حالة تعدد أو
تجمع وهذه الظواهر تحتل التغير ولكنها لا تخضع فى تغيرها لقاعدة يمكن
تحديدتها تحديدا صارما » .

وقد انتقد « سيمياند Simiand » عالم الإحصاء الفرنسى هذا التعريف
مبينا بعض النقص فيه (٢) فقول بنيني أن الإحصاء دراسة للظواهر فى تعددها
لا يحتم أن تكون كل دراسة عددية دراسة احصائية . فحساب عدد الكيلومترات
بين محطة معينة من محطات سكة الحديد وبين المحطات الأخرى لا يمكن أن
نعدها دراسة احصائية ، كما أن حساب عدد أيام الأرياء مثلا التى توجد

(١) وذلك فى كتابه :

Principii di statistici metodologica, Florence 1901.

(٢) وذلك فى بحثه الذى قدمه لجمعية الإحصاء بباريس بعنوان :
Statistique et Expérience, Remarques de Méthode, 1921.

خلال شهر معين لا تعد دراسة احصائية . وذلك لأن هذه البيانات العددية لا تتصل بمجموعة من الظواهر ذات الوحدة الحقيقية ، او بمعنى آخر لأنها لا تعبر عن مجموعات لها كيان اجتماعى حقيقى .

وعلى عكس ذلك فان عدد الأشخاص الذين يمرون على أحد الكبارى ، فى مدينة معينة فى اليوم يمكن أن يكون له دلالة احصائية لأنه يعبر عن حقيقة اجتماعية نطلق عليها اسم « حركة المرور » ، كما انه يفسر يواعث وأنواع من النزوع يمكن معرفتها . وهذا المثال بالذات يشرح عن نطاق الاحصاء اذا اقتصرنا فى تعدادنا على عدد المزب مثل الذين يمرون فوق الكبرى ، فلا شك ان الأسباب التى دفعت هؤلاء الأفراد الى المرور فوقه لا صلة بين بعضها وبعض ولما نتحكم فيها المصدفة البحتة وعلى ذلك لا يمكن لهذا التعداد أن يوصلنا الى حقيقة متماسكة مترابطة .

ويقول « بنينى » كذلك أن الظواهر التى يدرسها الاحصاء ، تحتل التغير ، ولكنها لا تخضع فى تغيرها لقاعدة صارمة . ومن الاكيد أن البيانات الاحصائية ، اذا قورنت بوسائل الملاحظة والتجربة التى تستخدم فى العلوم الطبيعية ، فانها تبدو لنا دون درجة اليقين بكثير ، ويظهر طابع الاحتمال فيها على وجه الخصوص اذا نظرنا الى فرد فى مجموعة او الى حالة معينة من مجموعة حالات اجرى عليها الاحصاء . ولكن عدم اليقين فى الاحصاء لا يتصل الا بالحالات الفردية بالذات ، والفرق بين التجربة الطبيعية والملاحظة الاحصائية هو ان الأولى تنصب على حالات فردية ولذا تبلغ فى نتائجها مبلغ اليقين وتسمح لنا باستنباط النتيجة نفسها بالنسبة لأى ظاهرة أخرى فردية تخضع للشروط نفسها التى اجريت فيها التجربة الأولى . فاذا اردنا معرفة معدل التمدد لقضبان من الحديد ، يكفى اجراء تجربة واحدة دقيقة لاستنباط منها نتيجة تنطبق على جميع القضبان الماثلة .

ولكن الأمر يختلف تماما في حالة قيامنا باحصاء لتوسط عمر الفرد بين مجموعة من السكان : فالنتيجة التي نصل اليها تصدق بالنسبة للمجموعة بأسرها ، ولكن لا تسمح لنا بأن نستخرج منها كم من العمر يعيش زيد أو عمرو . ويرجع ذلك الى أنها نتيجة تعبر عن « المتوسط » أو عما نسميه أحيانا « بالقيمة النموذجية Valeur Typique » .

ولنا أن نتساءل الآن : هل هذه المتوسطات قيم خرافية لاتعبر عن حقيقة ما ؟
يرد على هذا السؤال « سيميان » حين يبين أن موضوع الاحصاء هو « بيان الصفات الجمعية أو الاجتماعية » وقد لا تتحقق هذه الصفات في فرد بعينه اذا أخذ على حدة ، ولكن ذلك لا ينفي أنها تعبر عن حقيقة في مجموعها » .
وبليل ذلك أن هذه الصفات تظل قائمة ، وتتشابه في المجموعات التي يتحقق فيها بناء اجتماعي واحد ، بالرغم من زوال الأفراد وتجديدهم لمدة طويلة .

ومجمل القول ان الملاحظة الاحصائية وسيلة من وسائل البحث التي لا تتعارض مع المنهج التجريبي ، بل انها على العكس نوع من انواع الطريقة التجريبية يطبق على انواع خاصة من الظواهر . وهذه الظواهر يمكن معرفة خواصها من ناحية الكم بملاحظتها في عدد معين ، قل أو كثر ، من الحالات الفردية ، على أن ذلك لا يعنى انها تتحقق برمتها في أى من الأفراد الذين كانوا موضوع الملاحظة .

موضوعات البحث في مسائل السكان :

ان الظواهر التي تسخل تحت موضوع السكان عديدة ومركبة ويمكن تقسيم هذه الدراسة الى عدة مسائل وفروع : فهناك أولا دراسة السكان بوصفهم مجموعة أو كتلة من الكائنات البشرية تنتشر على سطح الجزء من الكرة الأرضية الذي تتوافر فيه امكانيات الحياة الانسانية . ويمكن بعد ذلك دراسة توزيع هذه الكتلة على القارات ثم دراسة توزيعها داخل الوحدات الإقليمية

التي نطلق عليها اسم النول ، كما يمكن دراستها من ناحية التشابه العنصرى
او وحدة اللغة . وهذه الدراسة تعيننا على تحديد حجم السكان فى مجموعة
او فى اجزائه ، وتساعدنا على تتبع التغيرات التى مرت بعددهم من عمر
الى آخر .

وهناك بعد ذلك دراسة ظاهرة اساسية تتحكم فى التطور الديموجرافى
باسره : وهى النسبة بين الذكور والاناث ، والنسبة بين عدد المواليد من كل
جنس سويا . وهذه الدراسة تؤدى بنا الى تصيد العوامل التى تتحكم فى
تجدد الاجيال وترشدنا الى الاتجاهات التى يمر بها المجتمع فى توسعه
وتضخمه . ويطلق على هذه الدراسة احيانا اسم « الحركة الطبيعية للسكان ،
ويدخل فيها دراسة طبقات السن وتوزيع كل طبقة بالنسبة للآخرى ، ودراسة
المواليد (شرعيين او غير شرعيين) ، ودراسة الزواج والطلاق ، ودراسة
الوفيات . وبالنظر الى هذه العناصر نظرة شاملة وتحديد زيادة المواليد على
الوفيات (او بالعكس) ، نستطيع ان نحدد القوة الحيوية للمجتمع ، أى نحدد
امكانيات زيادته واتساعه أو بقاءه على حاله ، أو احتمال تناقصه واضمحلاله .

وتأتى بعد ذلك دراسة الحركة المتبادلة للسكان ، أى انتقالهم عن طريق
الهجرة الداخلية والخارجية . ويستدعى ذلك الكلام عن كثافة السكان فى
مختلف الاقطار اذ ان هذه الكثافة هى السبب ، وحيانا قد تكون النتيجة ،
لحركات الهجرة .

وأخيرا يأتى بعد هذه الدراسات وفروعها النظر فى وضع سياسة
للسكان : وتقوم هذه السياسة على تحديد الحد الأمثل للسكان فى قطر معين
Optimum Population . وعلى النظر فى علاج زيادة السكان الى حد
يهدد بالمجاعة ، أو قلتهم الى حد يهدد بالاضمحلال ، وعلى وضع القواعد التى
تكفل الرقابة على حركة السكان وتنظم تبادلهم بين اقليم وآخر .

هذه بالأجمال أهم الدراسات التي تدخل تحت موضوع السكان ، وستحاول فيما يلي أن نعرض لأهم نواحي البحث فيها : ونريد أن نؤكد قبل ذلك أن دراسة ظواهر السكان لابد لها من ملاحظات دقيقة وقياسات عديدة ، وهذه العوامل لا يمكن أن تحقق الغرض المطلوب إلا إذا كان المجتمع الذي يرقم باستخدامها قد بلغ درجة متقدمة من التنظيم الإداري . ولأزال حتى اليوم جزء هام من العالم لا نعرف عن عدد سكانه وأحوالهم إلا النذر اليسير ، بل قد يكون ما نعرفه عنه يتضمن معلومات خاطئة ، وما ذلك إلا لأن التنظيم الإداري فيه لا يساعد على إجراء عمليات التعداد الدقيقة .

لمحة عن تاريخ تعداد السكان :

عثر المؤرخون وعلماء الآثار على وثائق تثبت وجود عملية تعداد السكان منذ أحقاب سحيقة في بعض بلدان العالم القديم . فقد عرف الفراعنة نظام احصاء السكان ، واهتموا بإحصاء الأراضي والفلات لجمع الضرائب ، وكانوا يحصون السكان بطريق غير مباشر بالنسبة لإعداد الحاصلات التي جمعت . ومن الأسباب التي جعلتهم يهتمون بالاحصاء - غير جمع الضرائب - العمليات الحربية والعمليات الانتشائية الكبيرة كبناء الأهرام والمعابد . وينكر « برستيد Breasted » في كتابه *Ancient Records of Egypt* أن قوائم تسجيل السكان عرفت في مصر قبل ميلاد المسيح بعشرين قرناً . وقد عثر ، على أثر يعد أقدم ما عرف في التاريخ عن تعداد السكان ، ويرجع إلى القرن الخامس عشر قبل الميلاد . وهذا التعداد مكتوب على قاعدة تمثل « اللكتب » المقام في معبد آمون بالكرك . ولسوء الحظ فإن هذا الأثر اللقيم قد أصابه كسر في المكان الذي كتب فيه عدد السكان في ذلك الوقت ، فتعذرت قراءة الرقم .

ونحن اليوم ما يدل على أن إجراء التعداد في الصين يرجع إلى ٢٠٠٠ سنة قبل ميلاد المسيح وكان الغرض منه جباية الأموال والحاصل . ويستدل

من بعض أَيْلَت " العها ، القديم ، على أن ملوك بني إسرائيل قد قاموا بمحاولات
لتعداد السكان ، وكان غرضهم ، بوجه خاص ، الوصول إلى معرفة عدد
الرجال القادرين على حمل السلاح ، وكان التعداد في روما يتخذ صبغة جدية
عند النظر في تقسيم المواطنين إلى طبقات حربية وفي توزيعهم على المجموعات
المئوية Les Centuries (١) .

وكان تعداد السكان في العصور الوسطى يقوم على احصاء عدد الأضواء
Les Feux وهذه الأضواء تدل على عدد المنازل ثم يحسب بعد ذلك عدد
السكان على أساس متوسط عدد أفراد الأسرة في كل منزل) . وقد أراد
" وليام الفاتح " في سنة ١٠٨٥ معرفة تقسيمات الأراضي في إنجلترا وعدد من
يفطنون في كل تقسيم فأمر بإجراء التعداد المعروف باسم Domestay Book
ويعد بمثابة بيان لعدد الملكيات الزراعية ومواقعها ومساحاتها مما يفيد في
تقدير الضرائب عليها ، كما يستدل منه في الوقت نفسه على عدد السكان .

وقد أجريت محاولات في فرنسا منذ القرن السابع عشر لتقدير العدد
الاجمالي للسكان فأمر لويس الرابع عشر حكام الأقاليم بكتابة منكرات وصفية
عن أقاليمهم تفتقر على بيانات خاصة بعدد السكان . ولكن معظم هذه
البيانات اقتصرت على تقدير احتمالي أساسه احصاء عدد الأضواء كما قدمنا .

ولم تبدأ عمليات التعداد التي يمكن الاطمئنان إلى جديتها إلا في القرن
الثامن عشر حيث نستطيع العثور على بيانات لحصائية كاملة يمكن مقارنتها
وبراستها الوصول إلى معلومات تكاد تكون يقينية عن السكان في ذلك العصر .

(١) مثل التقسيم السيلاري في روما القديمة منه طريقة يقوم على تقسيم المواطنين إلى
مجموعات تشترك مجموعة مائة مواطن ويطلق عليها اسم Centuria وقد أصبحت هذه
المجموعة بعد ذلك وحدة حربية لها رئيس يطلق عليه اسم Centurion .

وقد بدأت عمليات تسجيل المواليد تتخذ شكلا دقيقا ومنظما خلال هذا القرن .
فاعتمد عليها الباحثون كثيرا في تقديرهم لعدد السكان .

ويقال ان السويد هي أول من قامت بنشر نتائج التعداد في فترات منتظمة منذ ١٧٤٩ . وتلتها النرويج منذ ١٧٦٠ والدانيمارك منذ ١٧٦٩ . ولم يبدأ أول تعداد عام في الولايات المتحدة الأمريكية الا في ١٧٩٠ . أما بلدان أوروبا الأخرى فبدأت عمليات التعداد فيها في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ، فبدأت فرنسا وانجلترا في ١٨٠١ ، وبروسيا في ١٨١٠ ثم تلتها بلدان أوروبا الوسطى بين سنتي ١٨١٥ - ١٨٢٠ .

التعداد في العصر الحديث : وأصبح التعداد في العصر الحديث يجري بطريقة منتظمة في البلاد الأوربية كل خمس سنوات . وقد اختارت معظم الدول السنوات التي تبدأ بالرقم (١) ثم بالرقم (٦) على التوالي . أما في مصر فيجري التعداد كل عشر سنوات ، في الأعوام التي تبدأ بالرقم (٧) .

ولا تقتصر عملية التعداد في العصر الحديث على معرفة عدد السكان الإجمالي في دولة معينة ، بل انها تمدنا بالبيانات الإحصائية اللازمة عن توزيعهم بحسب الجنس (ذكور وإناث) وبحسب السن ، والحالة الاجتماعية (الزواج أو العزوبة أو حالة الطلاق أو الترميل) ، ودرجة التعليم والحرفة ، والجنسية الخ ... ولذلك فإن عملية التعداد تتطلب كما قلنا تنظيما دقيقا واعتمادات مالية كبيرة لاتمامها . وكلما وضعت عملية التعداد في يد الإدارة المركزية بدون أن تترك للهيئات الأهلية التي يشيع فيها الإهمال والجهل بالوسائل العلمية للبيقة ، كان ذلك أكثر ضمانا للوصول الى النتائج الصحيحة .

وأهم ما يعوق الوصول الى النتائج الصحيحة في عمليات التعداد اننى تجرى على نطاق واسع هو التطبيق الخاطيء للتعليمات الواردة في استمارات

الاحصاء . فقد يكون موظفو الاحصاء من الجهل أو قلة الاكتراث بحيث لا يربطون العناية اللازمة الى عملهم الاحصائي ، ولذا يحسن أن تراقب أعمالهم وترجع كلما كان ذلك ممكنا . ولا يهملنا ، نظرا لما تتطلب هذه العمليات من الدقة والصرامة ، أن تكون المعلومات التي تصلنا عن مقدار السكان في كثير من البلدان تحمل طابع التقدير أكثر مما تحمل طابع اليقين . وعلى ذلك يستحيل علينا أحيانا ، عند مقارنة تعدادين متتاليين في قطر معين أن نصل الى معلومات أكيدة عن الزيادة الحقيقية للسكان في ذلك القطر . والصين من البلاد التي كنا لا نعرف الى وقت قريب عن عدد سكانها إلا معلومات غير محدودة ، وذلك بسبب الاضطرابات السياسية والحروب التي كانت تسودها وتشيع فيها الفوضى واختلال الإدارة . أما في الهند ، وهي تمثل أيضا كتلة كبيرة من السكان ، فإن الاحصاء يجري فيها بانتظام كل عشر سنوات وذلك منذ ١٨٨١ . ويسير حسب طريقة علمية منظمة . ويمكن الاطمئنان الى نتائج هذه الاحصاءات بالرغم من الأمية المتفشية في السكان (فقد كان عدد المتعلمين في ١٩٢١ . ٢٨ مليوناً من مجموع السكان الذي بلغ ٢٥٠ مليوناً) . وذلك فيما يتعلق بالبيانات العددية . أما البيانات الأخرى الخاصة بالسكن والحرفة ومستوى المعيشة فما زالت مما لا نطمئن اليه كثيرا .

تقديرات السكان في العالم :

لم تكن نستطيع منذ أربعين أو خمسين سنة مضت أن نتتبع نمو السكان ولكن ذلك أصبح اليوم ممكنا بفضل الوسائل الدقيقة والمعلومات الميقيّة التي ثبتت بعد تمحيص ونقد . وليست مسألة دراسة السكان في العالم مسألة حسابية محضة . بل انها تتطلب دراسة العلاقات الوثيقة القائمة بين القارات الست . وصحيح أن القارات ظلت مدة طويلة مستقلة بعضها عن بعض الى حد كبير ، وأن العالم الذي كان يعرفه القدماء كان عالما محدودا محصورا .

وحتى بعد اكتشاف امريكا بعدة طويلة ، لم يكن هناك اتصال جماعى على نطاق واسع بين العالم الجديد والعالم القديم ، وكانت جموع السكان فى كل من المالمين تجعل وجود الأخرى - بل ان هناك مناطق فى العالم القديم وفى افريقيا بالذات ظلت مدة طويلة مجهولة ، ولم يتوغل « ستانلى » فى غابات الكونغو الكثيفة الا فى سنة ١٨٧٧ . وقبل ذلك التاريخ كنا تجعل بطبيعة الحال كل شيء عن القبائل التى كانت تسكن هذه المناطق الشاسعة . هذه الكتل البشرية التى كانت تسكن فى بقاع مختلفة من سطح الأرض كانت اذن تواصل حياتها فى عزلة عن بعضها البعض ، ولم تكن بينها هذه الصلات التى تجعل من سكان العالم اليوم وحدة حقيقية .

ومع ذلك فقد اثبتت بحوث علماء الأجناس وعلماء الانثروبولوجيا وعلماء اللغة ان هذه العزلة لم تكن تامة ، وان جهلنا ببعض الشعوب لا يعنى انقطاعها انقطاعا تاما عن اجزاء العالم الأخرى . فقد حفلت العصور التاريخية بل وعمورا ما قبل التاريخ بكثير من حركات الهجرة والاختلاط بين سكان العالم . واحديث هذه التحركات اثارا ثقافية ولغوية فوق ما أحدثته من امتزاج الأجناس . بل ان امريكا نفسها - كما اثبت بعض العلماء - لم تقل من اثار هذه الحركات . فقد اثبت « ريفيه Rivet » ان هناك صفات مشتركة بين لغة سكان استراليا وجزر ميلانيزيا بالذات وبين لغة القبائل التى كانت تسكن سواحل كاليفورنيا .

ولكن اذا كانت هذه الاتصالات وغيرها قد تم عن طريق الهجرة وعن طريق الغزو وعن طريق التجارة فان الكلام عن العالم كوحدة لم يصبح امرا مقروا ومعترفا به الا فى خلال القرنين او الثلاثة قرون الأخيرة .

وفى بداية القرن العشرين كان موضوع دراسة السكان فى العالم من اهم السائل التى اهتم بها الباحثون . واذا اعتمدنا على تفسيرات « سوندرج Sundbaerg » بالنسبة لأوربا . وعلى تفسيرات « سويان Supan » بالنسبة

آسيا ، وعلى تقديرات « جوراشيك Juraschek » بالنسبة للقارات الأخرى
فإننا نصل إلى أن عدد سكان العالم في سنة ١٩٠٠ قد بلغ مليار ٥٥١ مليون .
ويلغ تقدير المعهد الدولي لعدد سكان العالم في سنة ١٩٢٩ مليار .
٨٢٠ مليون .

والجدول الآتي يبين عدد سكان العالم كل خمسين سنة خلال الثلاثة
قرون الأخيرة ، وقد أوردته « ويلكوكس » على أنه خلاصة للآراء المختلفة ويعبر
عن أكثر الأرقام احتمالا وأقربها إلى الحقيقة . وقد أضيف إلى هذه التقديرات
تقدير سنة ١٩٢٢ وهو مأخوذ عن النشرة الإحصائية لجمعية الأمم (١) . أما
الأرقام الخاصة بسنة ١٩٥٠ فقد حسبت على أساس نسبة الزيادة بين سنتي
١٩٠٠ ، ١٩٢٢ :

ومن هذا الجدول يظهر أن عدد السكان قد زاد إلى أربعة أمثال ما كان
عليه منذ ثلاثة قرون . وقد كان معدل الزيادة يرتفع على السدوام حتى سنة
١٩٠٠ . ونلاحظ ذلك جيدا إذا نظرنا إلى الفترات التي تضاعف فيها عدد
السكان . فقد تضاعف من ١٦٥٠ إلى ١٨٢٥ أي في خلال ١٧٥ سنة ثم تضاعف
ثانية من ١٨٠٠ إلى ١٩١٠ أي في خلال ١١٠ سنة ، ثم تضاعف لثالث مرة من
١٨٥٠ إلى ١٩٥٠ أي في خلال ١٠٠ سنة فقط .

ولكن يبدو أن معدل الزيادة قد مال بعد ذلك إلى الاستقرار وأنه قد بلغ
اقتصاد من ١٨٥٠ إلى ١٩٠٠ . بل إن هناك ما يبعث إلى الاعتقاد بأن نسبة
الزيادة في عدد السكان آخذة الآن في الهبوط .

مشكلة السكان في العالم :

سنل الدوس هتسلى ، عن أهم مشكلة يواجهها عالم اليوم فقال إن
العالم يواجه مشنتين رئيسيتين لا مشكلة واحدة ، أولاهما المشكلة السياسية

Annuaire Statistique de la Société des Nations (1932). (١)

السلات	١٦٥٠	١٧٠٠	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٥٠	١٩٠٠	١٩٣٣	١٩٥٠
آسيا	٢٥٠	٣١٨٦	١٠٦	٥٢٠	٦٧١	٨٥٩	١٠٠٥	١٠٨٩
أوروبا	١٠٠	١١٨٥	١٤٦	١٨٧	٣٦٦	٤٠١	٥٤٤٧	٦٣٦
البريقا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٤١	١٤٣٤	١٤٥
أمريكا الشمالية	٧	٦٧	٦٣	١٥٤	٢٩	١٠٦	١٧٠٤	١٩٦
أمريكا الجنوبية	١	٦٤	٦١	٩٢	٢٠	٢٨	٨٥	١١٣٥
أستراليا والاقيانوس	٢	٦	٢	٢٠	٢	٦	٩٣	١٣١
المجموع	٤٦٥	٥٥٢	٦٦٠	٨٢٨	١٠٩٨	١٥٥١	١٩٥٨	٢١٨٠

وثانيتهما المشكلة الخاصة بتضخم عدد السكان • ولما طلب اليه ان يقدم واحدة على الأخرى قال ان المشكلة السياسية يمكن حلها عن طريق المؤتمرات ، ولكن مشكلة تزايد السكان اعقد من هذا بكثير • فحتى لو افترضنا ان المشكلة السياسية قد حلت بالفعل ، فان اضطراب ازدياد السكان سيقتضى حتما الى بحث المشكلة السياسية من جديد •

والواقع ان مشكلة تضخم عدد السكان مشكلة قديمة • اذ يروى لنا التاريخ ان أحد أباطرة الصين في القرن الرابع قبل الميلاد راعه تزايد للناس في أيامه ، فأمر وزراءه بأن يشيروا عليه بحل لهذه المشكلة • ولا يعرف أحد ماذا أشاروا عليه به في ذلك الحين • وقد عرف العرب أيضا واد الأطفال في جامعتهم ، الى ان جاء الاسلام ونزلت الآية الكريمة بتحريمه في سورة الاسراء : « ولا تقتلوا أولادكم خشية اطلاق نحن نرثهم واياكم ان قلتم كان خطا كبيرا » •

وقدم المشكلة يرجع في الواقع الى العلاقة الوثيقة بين الانتاج الاقتصادى من جهة وبين عدد السكان من جهة أخرى ، ناذا كان الانتاج الاقتصادى في مكان ما كافيا لسكانه ، كان ثمة توازن بين الاثنين ، وان زاد عن حاجة الناس ارتفع مستوى معيشتهم ، أما ان قل الانتاج عن حاجة الناس فهنا يقول الاقتصاديون انه يوجد تضخم في عدد السكان وحل المشكلة يتلخص في زيادة الانتاج الاقتصادى في تلك المنطقة •

هذا هو المفهوم القديم للمشكلة • أما المشكلة في مظهرها الحديث فهي غير ذلك تماما ، كما يتضح من كتاب « ألفريد سوقي » في هذا الموضوع •

وتظهر لنا الاحصاءات المعاصرة ان سكان العالم يتزايدون اليوم بنسبة ١.٧٪ في العام • ومعنى هذا أننا لو بدأنا برجل وزوجته في عصر المسيح ، لبلغت نريتهم اليوم – حسب نسبة التزايد هذه – زهاء مائة وثلاثين مليون

نسمة - والواقع أن معدل الزيادة السنوية في بعض البلاد اليوم تزيد على نسبة ٧٪ هذه - فهي في مصر مثلا ٢٦٪ بينما تتراوح في شمال افريقيا العربي بين ٢.٥٪ و ٢٪ وتعني زيادة ٢.٥٪ في السنة أن عدد السكان يتضاعف مرتين في مدى ٢٨ سنة ، ويتضاعف اثني عشرة مرة في بحر مائة سنة .

ورب من يسأل عن سبب هذا التزايد الجديد السريع في عدد السكان ، إذ من الواضح أن درجة التزايد الراهنة لم تكن موجودة من قبل . فلو أن كل رجل وامرأة عاشا في العصر الروماني أيام المسيح قد أنجبا مائة وثلاثين مليون نسمة اليوم ، لما اتسعت الأرض لسلالات هؤلاء الأسلاف . لذلك يجب أن نفرق هنا - للاجابة على هذا السؤال - بين نسبتين مهمتين : نسبة المواليد من جهة ، ونسبة الزيادة من جهة أخرى . فنسبة المواليد كانت ولاتزال في معظم اتحاء العالم الفقيرة ثابتة على ٤.٥٪ في السنة . غير أن هذه النسبة العالمية من المواليد كانت تعدها في الماضي عوامل كثيرة أهمها وفيات الأطفال إذ كانت امراض الأطفال تقضى على عدد كبير من المواليد قبل أن يصلوا الى سن الرشد - ولهذا فقد كانت الزيادة قليلة حتى أنها لم تزد أيام الرومان على ١.٥٪ فقط من مجموع السكان في العالم . أما اليوم فقد استطاع الطب الحديث أن يقضى على امراض أخرى كانت تحصد الأرواح حصدا ، كالمalaria والطاعون والتيفوس وغيرها . وهكذا فإن نسبة الزيادة في السكان أخذت ترتفع . فمع أن نسبة المواليد لاتزال على ما كانت عليه إلا أن نسبة من يعيشون من هؤلاء أصبحت - نتيجة للتطعيم والتعقيم وتقديم الطب - نسبة عالية جدا ، وهذا هو الجديد في المشكلة التي نحن بصددنا .

نظرية مالتوس في الميزان :

ونقد كان مالتوس أول من فكر في مشكلة تضخم عدد السكان تفكيراً صحيحاً على أسس علمية سليمة . وعاش مالتوس بين عامي ١٧٦٦ ، ١٨٣٤

واشتهر بنظرية اقتصادية تقول (١) : « نستطيع أن نؤكد ، أن عدد السكان ، إذا لم تقف في سبيله أية عقبة ، فإنه يتضاعف كل خمس وعشرين سنة ، وزيادة السكان من فترة الى فترة تسير وفق متوالية هندسية . كما أن لدينا ما يدفعنا الى القول ، حسب ما نراه من حالة العالم الحاضر ، بأن الموارد الغذائية في أكثر الظروف ملائمة للصناعة لا يمكن أن تزيد الا وفق متوالية حسابية . فإذا نظرنا الى سطح الأرض وجدنا أن عدد السكان في العالم قد بلغ ألف مليون . فالنوع البشرى يزايد بنسبة ١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٣٢ الخ على حين أن الموارد لا تزداد الا بنسبة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، الخ ومعنى ذلك أنه في نهاية قرن من الزمان ستكون نسبة السكان الى الموارد كنسبة ٨ الى ٤ ، وفي نهاية قرنين ستكون هذه النسبة ١٢٨ الى ٨ . وهذه الحال تؤدي حتما الى هلاك عدد كبير من السكان جوعا » .

هذه هي خلاصة نظرية مالتوس التي طالما أثيرت وكانت موضعاً للنقاش والجدل . ومن الغريب أن عددا كبيرا من الباحثين قد اقتصروا ، في عرضهم للنظرية ، على ذكر هذه الأرقام وتلك النسب التي لا تحتل من المؤلف الكبير الا العشر صفحات الأولى . ولو أنهم قد عنوا بقراءة باقى الكتاب لتبين لهم أن تلك لم تكن الا وسيلة اتخذها « مالتوس » لعرض آرائه . فلم يكن « مالتوس » يعنى حقيقة أن عدد السكان في العالم سيبلغ حسب متواليته الهندسية ، ٤ مليار ، بعد مضي قرن إذ أن ذلك معناه هلاك السكان جميعا قبل أن يمضي عليهم نصف قرن .

والحقيقة أن « مالتوس » كان من أشد الناس اقتناعا بأن عدد السكان سوف لا يزيد بالدرجة التي يستحيل معها غذاؤهم . وقد كرس الجزء الأكبر من

(١) وذلك في مؤلفه المشهور :

Essai sur le principe de la Population, 1er éd. 1789.

كتابيه لدراسة العقبات التي تحول دون طغيان السكان على الموارد الغذائية وقسم هذه العقبات الى قسمين : عقبات تمارسها الطبيعة كرد فعل تلقائي ، وهى عقبات مدمرة Destructive (كالحروب ، والمجاعات ، والأوبئة ، والزلازل ، والبراكين) ، وعقبات يمارسها الانسان اذا أحس بأن الخطر يهدده وهى عقبات وقائية Preventive . وأهمها التعطف وتنظيم المعاشرة الزوجية وعدم الزواج أو تأخيرها اذا كان الرجل فى حالة لا يستطيع معها ان يعمل زوجة وطفالا .

ومن البديهي ان « مالتوس » قد نصح الناس بحرارة ان يمارسوا الوسائل الوقائية فى الحد من عدد السكان ، قبل ان تتدخل الوسائل المدمرة . وعلى كل حال فان السكان سيعودون حتما ، بطريقة او بآخرى ، الى المستوى الذى يتناسب مع موارد الغذاء فى العصر الذى يعيشون فيه .

وجه النقد فى هذه النظرية : من ذلك نرى أنه من الخطا ان نحاول مهاجمة نظرية « مالتوس » ونحاول التدليل على فسادها بالاعتراض عليه بأن السكان فى الحقيقة لم يزدادوا ، حسب ادعائه ، وفق متوالية هندسية . فلم يكن ذلك الا فرضا بسطه « مالتوس » فى حالة عدم تدخل أية وسيلة للحد من تزايد السكان . وقد تأثر فيه بملاحظات علماء الحياة عن تكاثر النباتات والحيوانات بسرعة فائقة .

ولكن نقد هذه النظرية يجب ان ينصب فى الواقع على ما ادعاه من ان الموارد الغذائية لا تتزايد الا وفق متوالية حسابية . فقد كان من الواجب على « مالتوس » ان يفرق بين الموارد التى تحققت بالفعل فى عصره ، وبين الموارد التى يمكن ان تتحقق اذا تغيرت ظروف الانتاج . اذ نلاحظ مثلا ان عدد سكان أمريكا كان ضئيلا جدا فى الوقت الذى دخلها فيه المستعمرون البيض . ومن المحتمل ان هذا العدد هو كل ما كان يمكن ان تستوعبه هذه القارة لو ظل السكان يعيشون على قنص الحيوانات . ولكن ما ان بدأت زراعة الأرض واستغلالها

بالبطرق الحديثة حتى أخذ عدد السكان يتزايد بسرعة فائقة ، بل أن هذا العدد أخذ يتضاعف في أقل من الخمس والعشرين سنة التي نذكرها « مالتوس » .

لا يصح إذن أن تكون نظرتنا الى الموارد والى الانتاج نظرة مطلقة ، بل يجب أن نخضع هذه النظرة الى ما يمكن تحقيقه من الوسائل الفنية (التكنولوجيا) .

ويظهر أن هذه الحقيقة لم تغب تماما عن ذهن « مالتوس » ، إذ أنه ذكر في آخر كتابه : « لا يبعد أن يحدث في إنجلترا مثلا حين تتجه الصناعة اتجاها جديدا أن يزداد السكان في خلال بضعة قرون الى ضعف أو الى ثلاثة أمثال عددهم ولا يبعد أن يكون نصيب كل فرد مع ذلك من الغذاء والكساء أو غير بكثير من نصيبه اليوم : » وكم كان يدهش مالتوس إذا عرف أن عدد السكان في إنجلترا قد تضاعف في خمسين سنة فقط على أثر الانقلاب الصناعى ، وأن مستوى المعيشة بالنسبة للطبقات العاملة مستمر . كذلك لأن التقدم الصناعى والتجارى والمالى لإنجلترا قد وسع حدود مواردها الى اقصى حد .

وقد كانت الصناعة ، فى أيام « مالتوس » فى مركز ثانوى بالنسبة للزراعة . وكان الرأى السائد أن الانسان يحصل على غذائه بزراعة الأرض . ولا يمكن بطبيعة الحال زيادة الانتاج الزراعى الا الى حد محدود ، وإذا ما بلغنا الحد الأقصى فإن الغلة لا تزيد بنسبة الجهود التى تبذل فى الأرض . وهذا هو ما يطلق عليه علماء الاقتصاد اسم « قانون الغلة المتناقصة » ، وهو ما دفع « مالتوس » الى الاعتقاد بأن السكان لابد فى هذه الحالة أن يتقوتوا فى عددهم على نسبة الموارد .

ولكن الامر ليس كذلك بالنسبة للصناعة . فالتقدم الذى تم فى ناحية واحدة من نواحي الصناعة وهى التى تتصل بطرق المواصلات ، اتاح للناس الانتقال بسهولة ويسر لاستغلال أراض جديدة لم يكن فى استطاعتهم الوصول

اليها من قبل ٠ كما أن السكك الحديدية والبواخر العميمة الخ ٠٠٠ يسرت انتقال المواد الغذائية والمناسية من الجهات كثيرة الانتاج الى الاماكن الصناعية التي يزحم فيها السكان ٠ ويمكن للصناعة الآن بفضل الوسائل الحديثة وتقسيم العمل والتخصص الا تقف عند حد في انتاجها ، بحيث يفرز هذا الانتاج لا بنسبة ٢ . ٢ . ٤ فحسب بل بنسبة ١٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠٠ ٠ وهذا الانتاج الضخم في الصناعة هو الذي يفسر لنا زيادة السكان خلال القرن التاسع عشر بسرعة فائقة في المناطق الصناعية ٠ وقد تمكن هؤلاء السكان ، دون أن يزرعوا الأرض ، من الحصول على حاجتهم عن طريق مبادلة المصنوعات بالموارد الغذائية ٠

وجاء بعد ذلك علماء وافقوا مالتوس على نظريته من حيث التكاثر ، ولكنهم اختلفوا معه حول بعض استنتاجاته العامة ٠ فقالوا انه من العمق ترك الحبل على غاربه والسماح لهذه العوامل أن تأخذ مجراها وتقم دورتها الكاملة دون أن نحاول التأثير عليها والتدخل في مجرياتها بحيث ينقذ الناس من الوقوع في هوة الجوع والموت والحرب ٠

ولهذا نادى مؤيدو مالتوس المعاصرون بضرورة تحديد النسل ، وجعل أي زيادة في السكان مشروطا بزيادة مماثل له في المجال الاقتصادي ٠ ولا شك أن موضوع تحديد النسل موضوع شائك له جذور عميقة في العواطف الانسانية البدائية والشاعر الدينية ، ولهذا لم يفتقر انصار مالتوس (١) ، عندما قدموا اقتراحهم هذا ، الى من هاجمهم مهاجمة مقذعة ، ومن رماهم بالكفر ومحاولة الدخول في مشيئة الخالق ٠ وليس من العادة أن يتفق الشيوعيون مع الكاثوليك على شيء ٠ ولكنهم متفقون في موضوع تحريم تحديد النسل ومهاجمة انصار

(١) يطلق على هؤلاء اسم دعاة المالتوسية الحديثة Néo-Malthusianisme

مالتوس والتقييد بأرائهم - وإن كانت الأسباب والعوامل التي أوجدت هذا الاتجاه المشترك تختلف اختلافا تاما في جوهرها عند الاثنين .

ومهما يكن الأمر ، فقد انشغل الناس بعد مالتوس انشغالا كليا بالثورة الصناعية التي كانت آنذاك جارية على قدم وساق . وظن البعض أن المجتمع الصناعي الجديد سيزيد الانتاج الاقتصادي ، وأن الآلات الجديدة ستستغل الثروة والموارد الطبيعية فيوفر الطعام للجميع مهما زاد المجتمع في تعداده . وابقن الكثيرون أن القدرة الصناعية الجديدة قد أوجدت حلا جديدا لتلك الدورة المشؤمة التي كشفها مالتوس ، وذلك بزيادة القدرة على انتاج الطعام بدلا من التقليل من عدد الناس .

وقد انقضى الآن أكثر من مائة وخمسين عاما على مالتوس ، نظريته . فجدير بنا أن نقف لننتطح الى ما طرا على العالم في هذه الفترة . إن مالتوس قد انقطعت فعلا في غرب أوروبا . غير أن هذا الانقطاع لا يعود الى السبب البسيط الذي راه البعض أبان الثورة الصناعية بل يرجع الى - ١٠١ - أسباب متشابهة . هناك بالطبع القدرة الصناعية التي قد سرت فعلا اطعام عدد كبير من الناس . ثم هناك قلة عدد المواليد . فبينما نجد أن متوسط نسبة تزايد الناس في العالم هي ١٪ في السنة . إلا أن الزيادة في غرب أوروبا لا تتعدى ١٪ فقط يضاف الى ذلك أن البلاد الصناعية هذه قد استغلت لصلعتها محاسن طبيعية كثيرة في مناطق شاسعة من العالم . وأخيرا نجد عامل الهجرة ، فقد هاجرت من أوروبا أعداد كبيرة من الناس لاستيطان بلاد جديدة مثل كندا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا . والمهم في كل ما تقدم أن ازدياد الانتاج في غرب أوروبا قد انسجم انسجاما تاما مع الازدياد في عدد السكان بل انه زاد عليه فعلا . الأمر الذي عمل على رفع مستوى المعيشة بوجه عام بين شعوب هذه المنطقة .

العلاقة بين الحالة الاقتصادية ومشكلات السكان :

وانتطاع دورة مالتوس فى غرب أوروبا لا يساعد على حل المشكلة الأساسية التى نحن بصددنا ، بل انه يعمل على زيادتها تعقيدا . ذلك لأنه يدخل عامل السياسة فى مشكلة اجتماعية اقتصادية تتلخص فى أن سكان العالم - لاسيما سكان البلاد الفقيرة - يتوالدون بالنسبة الطبيعية وهى ٥ر٤٪ فى السنة، فى الوقت الذى يعمل الطب الحديث على المحافظة على حياة الأطفال ويمد فى عمر البالغين . ولهذا فإن تعداد السكان فى البلاد الفقيرة يقفز لليوم قفزات عظيمة . ويبلغ سكان العالم اليوم حوالى ثلاثة آلاف مليون نسمة ويتوقع الاختصاصيون أن يتضاعف هذا الرقم من الآن حتى آخر القرن فيصبح ستة آلاف مليون . أما بعد مائة سنة فيتوقعون أن يصبح مائة وسبعين ألف مليون . وليست المائة سنة بالمدة الطويلة فى حياة الانسانية . ولهذا إذا سار الحال على هذا المنوال بضعة قرون من الزمان فقد يبلغ الأمر حدا لا يصبح فيه مكان على الأرض لجميع الناس الموجودين آنذاك .

ويمكننا أن نقسم العالم اليوم من حيث مشكلة السكان الى ثلاث مجموعات : اولاهما البلاد المتقدمة اقتصاديا ، وثانيتهما البلاد المتأخرة اقتصاديا ، وثالثتها البلاد الشيوعية . ولنبدأ باستعراض الحالة بشكل عام فى بلاد المجموعة الأولى .

ان اية زيادة فى عدد السكان تعنى أن جزءا من الدخل القومى يجب أن يخصص للاستثمار . ويعتمد مقدار هذا الجزء بالطبع على مقدار الزيادة فى السكان ومقدار الدخل القومى . واقرب مثال على ذلك العائلة التى يزداد أفرادها واحدا أو اثنين فإن جزءا من دخلها لايد وأن يخصص للانفاق على الطفل أو الطفلين دون أن يعمل ذلك على رفع مستوى معيشة الأسرة . وتجنبى زيادة ١٪ فى السكان سنويا فى البلاد المتقدمة أن نسبة ٥٪ من الدخل للقومى يجب أن تنفق على الاستثمار من أجل الإبقاء على نفس المستوى المعيشى . أما

إذا ارتدت الأمة زيادة سكانها بنفس هذه النسبة وتحسين مستوى معيشتها
فى أن واحد ، فهذا يتطلب قدرا عن الاستثمار يزيد بالطبع على ٥٪ .

وتستطيع بلاد غربى أوروبا أن تجابه زيادة أكثر من الزيادة التى تواجهها
الآن . وقد يتوقع البعض أن تولد هذه القدرة الاقتصادية زيادة فى عدد الناس
ولكن ظهر أن الحقيقة هى عكس ذلك تماما ، فقد اتضح أن القدرة الاقتصادية
تجعل الناس يهتمون بمستواهم المعيشى ورفعه أكثر من اهتمامهم بالتوالد .
وكثيرا ما تكفى العائلة - فى مثل هذه الظروف - بطفل أو اثنين حتى ينصرف
جميع أفرادها بعد ذلك الى الاستمتاع بمرحى الحياة . وهناك أيضا عامل آخر
يعمل على الحد من عدد الأطفال ، هو مقدار ثقافة الوالدين . فكلما زادت ثقافة
الآباء والأمهات فأنهم يأخذون فى تقدير واجباتهم نحو أولادهم ، وعادة ما يرون
أنهم لن يستطيعوا أن يقوموا بجميع هذه الواجبات خير قيام إذا زاد عدد الأطفال
عن حد معين . فتربية الطفل تقتضى من والديه الاهتمام به من ناحية صحة الجسم
والتكوين النفسى والتثقيف العقلى والروحى . ولهذا يقتصر الآباء المثقفون على
عدد محدود من الأطفال يستطيعون أن يؤدوا نحوه واجباتهم أداء ترضى عنه
ضمانهم . وهكذا فإن اضمن وسيلة للاقلال من التوالد فى مجتمع ما هى تعليم
الوالدين ، ولأسيما الأم . وهنا تبرز نقطة هامة أخرى لعلها نتيجة مباشرة
لما أسلفناه - تلك هى ازدياد أهمية الطفل فى العائلة المثقفة - فكل هذه الأسباب
تجعل للطفل قيمة فى العائلة الصغيرة المثقفة أكبر مما يحظى به فى العائلة
الكبيرة الفقيرة . وما ينطبق هنا على العائلة ينطبق أيضا على المجتمع .

ويخطئ من يظن أن المجتمع فى غرب أوروبا لا يواجه أية مشكلة خاصة
بالسكان . فهو يزيد كما أسلفنا بمعدل ٧٪ فى السنة . ولكن هذه الزيادة ،
لتي هى أقل زيادة فى العالم ، لم تأت نتيجة زيادة المواليد ، بل جاءت نتيجة
طول العمر وارتفاع حده الأقصى بين الأفراد واجتماع هاتين الظاهرتين - أى
قلة المواليد وطول العمر عند الأفراد - توجد مجتمعاً فيه نسبة المصنفين عالية

جدا • فهو كما يقولون مجتمع أخذ في الازدهار ، وبالتالي فهو مجتمع ثقل فيه القدرة على الانتاج لوجود أعداد كبيرة فيه لا تنتج مطلقا وتشكل في الوقت ذاته عبئا اضافيا على كامل العاملين يتوجب عليهم اعاليتها والإنفاق عليها • ولو شاملنا هنا عن الغاية التي تسعى لتحقيقها الأمة • لقلنا ان غايتها رفع مستوى الشعب وجعل البلاد قوية مهابة لها احترامها على الصعيد الدولي • ولكن عدد السكان الذي يناسب أفضل مستوى معيشي أقل عدد ممكن ، في حين ان عدد السكان الذي يناسب أقوى نفوذ في المجال الدولي هو أكثر عدد ممكن • ويشكل هذا التعارض إحدى مشكلات المجتمع الأوروبي في الوقت الحاضر •

وننتقل الآن الى المجموعة الثانية من بلاد العالم ، وهي البلاد المتخلفة اقتصاديا • ان الزيادة في عدد السكان تستلزم كما ذكرنا سابقا تخصيص جزء من الدخل القومي للإنفاق عليها ، ومقدار هذا الجزء يتوقف على مقدار الزيادة ومقدار الدخل القومي • وهنا نجد ان الزيادة في السكان عالية جدا والدخل القومي منخفض جدا • ولهذا فان البلاد الفقيرة تحتاج الى تخصيص ٦٠٪ من دخلها القومي لمواجهة الزيادة الجارية مع الإبقاء على نفس المستوى المعيشي المنخفض اصلا • ولما كان الدخل القومي في هذه البلاد لا يكاد يكفي للوازم الضرورية لحياة السكان الأصليين قبل الزيادة ، فان اقتطاع ٦٠٪ منه مستحيل • ونعود الآن الى تشبيه سابق فنقول ان حالة المجتمع حالة للعائلة • وهي ، في مجال دول هذه المجموعة ، تشبه حالة عائلة فقيرة تتكون من رجل وزوجته ولهما دخل لا يكاد يكفي لمعيشتهما • ولكن العائلة رغم ذلك تأخذ في التكاثر السريع ، فتتجب خلال بضع سنوات خمسة أطفال أو ستة ، والنية معقودة على الاستمرار في انجاب الأطفال دون توقف • يحق لنا ان نتساءل عما يحدث في مثل هذه الحالة • ان أهم ما يحدث هو ان نظيرة العائلة للأطفال تتغير ، فيصبح الطفل مصدر رزق للعائلة اذ يخرج للعمل وهو في سن الحداثة ، وبذلك

يكفى أهله عبء الاتفاق عليه • غير أن أهم ظواهر هذا الموقف هو أن الطفل لا ينال حقه من التربية والتعليم •

والاحصائية التالية ، لها أهمية كبرى لأنها تظهر توزيع الثروة بين سكان العالم •

عدد السكان بالنسبة الى مكان العالم	الدخل القومي بالنسبة الى الدخل العالمى	
١٢,٦٪	٥,٣٪	الشعوب المتقدمة اقتصاديا
١٥,٩٪	٢,٠-٢,٤٪	الاتحاد السوفيتى ودول الدرجة الثانية الأوروبية
٦,٩٪	٤,٢٪	امريكا اللاتينية
١٢,٦٪	٢,٠-٢,١٪	افريقيا واسيا
١٠٠٪	١٠٠٪	

يظهر من هذه الاحصائية أن زهاء ١٤٪ من سكان العالم يملكون أكثر من ٥٥٪ من الدخل العالمى ، بينما يملك ٦٤٪ من الناس ٢٠٪ فقط من الدخل العالمى (١) •

ويتساءل « سوفى Sauvy » هنا عن الطرق المفتوحة الآن أمام الشعوب الفقيرة فى وضعها الراهن ، فيقول أن هناك طريقتين : طريق اقتصادى وآخر اجتماعى ، أما الطريق الاقتصادى فهو التصنيع واجتذاب رؤوس الأموال من الخارج وإخخال الطرق الحديثة فى الزراعة وتشجيع الاستثمار بكل معانيه • ولكن هذا الطريق يتطلب رؤوس الأموال وهى ليست متوفرة إلا عند الشعوب المتقدمة اقتصاديا • غير أن هذه الشعوب قلما تعطى أموالها دون أن تكون لها

(١) اقتبسنا هذه الاحصائية من كتاب عالم السكان المشهور « الفريد سوفى » •

مارب سياسية من وراء ذلك . لنلك فقد تقرر الدولة الفقيرة ان تدخل فى دائرة نفوذ دولة كبيرة وتحصل على اكبر قدر ممكن من المساعدة ، وهذا ما فعلته تركيا والمانيا الشرقية . او قد تقف موقف الحياد وتحصل على المساعدة من الجانبين ولعل افضل سياسة تستطيع ان تنتهجها الشعوب الفقيرة هى المتوسط لايقاف سباق التسلح بين الاتحاد السوفييتى والدول الغربية (١) . فهذا السباق هو الذى يستنزف الفائض من اموال من لديهم القدرة على اعطاء المساعدة . ولو وقفت سياسة التسلح هذه ، لاتجهت تلك الاموال او اتجه على الأقل جزء كبير منها الى البلاد الفقيرة . ولا شك ان ادخال الآلات واقامة المصانع امور هامة ، اتما الاهم منها هو رفع مستوى التعليم بين الناس ولهذا فان تقديم المساعدات للبلاد الفقيرة يجب ان يشمل تعليم طبقة من الناس تستطيع ان تطبق وتنفع من اى استثمار مالى او صناعى فى بلادها . ولو جرى الخيار بين رؤوس الاموال او تعليم الرجال ، لما كان هناك مجال للتريد - فالرجال المتعلمون اهم بكثير من رؤوس الاموال . ولنضرب مثلا على ذلك ما حدث فى المانيا بعد الحرب الاخيرة فقد كانت البلاد فى اقصى حالات الدمار والفقر ، وكان ينقصها كل شئ الا الرجال المتعلمون وقد عوضها وجودهم عن كل شئ اخر ، وما لبثت تلك البلاد ان عادت اليها حيويتها وعاد اليها نشاطها فى بحر سنوات قليلة .

اما الحل الآخر الذى تستطيع الشعوب الفقيرة ان تأخذ به فهو العمل الاجتماعى ، ونعنى بذلك تحديد التسلل . والواقع ان الحل الاول ، وهو العمل الاقتصادى ، يساعد على ايجاد الحل الثانى . فتحديد العمل قد بدأ اول امره بين افراد المجتمع الميسرين او المثقفين . وقد ذكرنا سابقا اننا اذا رفعنا من المستوى المعيشى ، اصبح الناس اكثر اهتماما بتحديد عدد اطفالهم . وطالما نحن

(١) هذه السياسة هى التى تنتهجها الان دول العالم الثالث ، وتعرف بسياسة الحياد التبعيى .

فى صعد الحديث عن البلاد الفقيرة فلا بد أن نتعرض للحديث عن الهند. حيث يبلغ المستوى المعيشى أثناء بين جميع شعوب العالم *

.. يبلغ تعداد الهند ٤٠٠ مليون نسمة ، وكثافة سكتها ٢١٠ أشخاص لكل ميل مربع ، وهى اكبر من كثافة السكان فى فرنسا بنسبة ٥٠٪ أما التوالد فيجرى على اعلى نسبة له وهى ٤٥٪ فى العالم . وقد استطاع الطب أن يقضى على الملاريا والسل اللذين كانا يحصدان الأرواح حصدا . والخطر الآن ليس فى حدوث مجاعة تقضى على بضعة ملايين من الناس ، بل فى وجود شعب يتكاثر ويتكاثر فينخفض مستوى معيشته المنخفض أصلا أكثر فأكثر ويسمى الشعب فى فقر مدقع يعيش على مستوى قريب جدا من مستوى المجاعة . ما الذى تصنعه حكومة الهند لمجابهة هذه الحالة ؟ أنها ترفض الاستدانة من الخارج الى الحد الذى يرهق ميزانيتها - ولهذا لم يبق أمامها الا الحل الاجتماعى وهو تحديد النسل . وفى عام ١٩٥٨ قرر وزير الصحة أن يوزع بالمجان جميع المستلزمات الطبية لمنع الحمل عند النساء . ونادى بعض كبار الموظفين ببناء عدة مصانع فى الهند لانتاج موانع الحمل هذه ، وأعلنت بعض المقاطعات انها تمنح جائزة مالية لكل امرأة لا تنجب اطفالا . والهند تستطيع أن تقوم بسياسة مثل هذه لأنها دولة مستقلة ، ولو قامت بها الحكومة البريطانية مثلا لكانت حكمها للهند لكان من المحتمل جدا أن يتهم الناس ، ولا سيما الهنود أنفسهم ، مثل هذه السياسة بأن لها مآرب استعمارية أو عنصرية . وليست الهند وحدها هى التى تواجه مشكلة كثافة السكان هذه . فاليابان مثلا قد بلغت فيها كثافة السكان قبل الحرب حدا عاليا جدا وهو ٥١٨ نسمة للميل المربع . وحاولت اليابان لحل مشكلتها هذه أن تجعل من بلادها مركزا لامبراطورية مترامية الأطراف. تأنيتها بالخيرات والواد الخام . وخاضت اليابان غمار الحرب لتثبت دعائم هذه السياسة فلم تنجح ، وانهارت بهزيمتها تلك الاحمال التى كانت تعلقها على ذلك الحل الاستعمارى لمشكلة سكانها . وهكذا لم يبق أمام اليابان بد من

تحديد النسل ، فاصدرت الحكومة فى عام ١٩٤٨ قانونا سمته بقانون « تحسين النسل » تسمح بمقتضاه لى طبيب بان يجرى عملية التعقيم على اى شخص . يبقى ذلك وتبيح عمليات الاجهاض ، وتشجع منع الحمل ، وتنتشر بين النساء المعلومات اللازمة لتحقيق هذا الهدف . وكانت نتيجة ذلك ان انخفضت نسبة المزايد فى اليابان من ٢٧٪ فى السنة حتى بلغت ١٧٪ فى عام ١٩٥٧ ، وهو انخفاض لم يشاهد العالم انخفاضا اسرع منه .

وهكذا نجد ان سياسة تحديد النسل تفرض نفسها فرضا على كل دولة تعاني من مشكلة تضخم عدد السكان . ولعل ابرز مثال على ذلك ما حدث فى الصين منذ سنوات ، اذ طبقت الصين سياسة تحديد النسل ، بالرغم من تعاليم ماركس التى ترفض مبدأ تحديد النسل ، وجدير بنا هنا ان نتظر بشئ من التفصيل فى موقف الدول الشيوعية من هذه المشكلة عموما .

لقد لخص المندوب السوفيتى موقف بلاده من هذه المشكلة عندما قال فى لجنة السكان التابعة للأمم المتحدة : « اننا لنعترى عمل تقويمه هذه اللجنة بقصد الحد من الزواج او التقليل من عدد الأطفال بعد الزواج ، عملا همجيا متوحشا . ان مشكلة تضخم السكان هى ثمرة النظام الراسمالى ، اما النظام الاشتراكى الصالح فانه قادر على مجابهة أية زيادة فى السكان مجابهة ناجحة، اذ يجب تحويل الاقتصاد لمواجهة حاجات الناس وليس تحويل عدد الناس لمواجهة حاجات الاقتصاد » .

وموقف الاتحاد السوفيتى هذا موقف واضح اذا ادركنا الاسباب الاجتماعية والجغرافية التى يركز عليها . فقد قتل من الروس فى الحرب ما يتراوح بين ١٢ مليون و ١٤ مليون نسمة ، فى الوقت الذى توجد فيها مناطق شاسعة لاتزال غير مأهولة بالسكان وفيها امكانيات كثيرة لم يجر استغلالها بعد . ولهذا فان روسيا ليست لديها فى الحقيقة مشكلة تضخم السكان بالمعنى الصحيح . اما الموقف فى الصين الشيوعية فهو موقف مختلف .

فالمصين تمنأى فعلا من مشكلة التضخم . وقد أعلن شوان لاي : « من أجل حماية النساء والأطفال ، ومن أجل التنشئة والتعليم للجيل الصاعد ، ومن أجل صحة الأمة وازدهارها ، فأننا ندعو ونشجع تحديد النسل وتقليل الزيادة فى السكان » . وقد حولنا وزير الصحة مهمة ايجاد مشروع شامل يرمى الى منه الحمل بالطرق الوقائية المعروفة لدى الأطباء » .

وقد صدر مؤخرا فى الصين قانون يحرم الزواج قبل سن العشرين للرجل وسن الثامنة عشرة للمرأة . ويتلقى المقبلون على الزواج دروسا نظرية فى طرق منع الحمل .

ولد قال مندوب الصين عام ١٩٥٧ فى مؤتمر الاحصائيات فى ستوكهولم: ان عدد الولادات فى الصين يجب أن تقل بمقدار ٥٠٪ خلال السنوات العشر القادمة . ولو تحقق هذا فعلا ، فإنه سيكون أسرع وأعظم انخفاض يشاهده العالم فى تاريخه . ومهما تكن النتيجة ، فأننا نجد أن ماوتسى تونغ يستجيب لنداء مالتوس أكثر من استجابته لنداء كارل ماركس فى هذا الموضوع .

ويرفض سوفى فى كتابه أن يأخذ موقفا متفائلا أو متشائما فى عرضه للمشكلة . غير أن النتيجة النهائية التى يخلص اليها تدل بوضوح على إيمانه بإمكانية مواجهتها ، وأن أصر على أن العالم لن يستطيع أن يفعل ذلك عن طريق حل اقتصادى بحت أو اجتماعى خالص وإنما عن طريق الحلين معا .

السكان من حيث الجنس (تكور واناث) :

إذا نظرنا الى النوع البشرى فى جملته أمكن تقسيمه الى فئتين كبيرتين: فئة الذكور وفئة الاناث . والتفرقة بين الجنسين تظهر منذ الولادة وتقويها النظم الاجتماعية كالتفرقة فى التسمية والملبس واختلاف التعليم أحيانا واضطلاع الرجال بأعباء خاصة كالخدمة العسكرية ويأنواع خاصة من العمل . ومع ميل بعض الدول الحديثة الى التخفيف من هذه الفروق إلا أن هناك حاجة

اساسية تحتم وجود الاختلاف بين الرجل والمرأة : وهذه الحاجة هي ان كلا منهما مكمل للآخر وخصوصا فيما يتصل بالتواصل وحفظ النوع .

ولقد اراد احد علماء التاريخ الطبيعى ان يعرف نسبة الذكور والاناث فى نوع من الحشرات فجمع منها عددا كان يطير فى مجموعة وبعد فحصها وجد ان ٩٠٪ من المجموعة من الذكور ، وذلك لأن اناث هذا النوع من الحشرات تختبئ بين الأحجار وفى الأعشاش الفطرية . هذه الصعوبة فى احصاء نسبة الذكور والاناث فى بعض أنواع الحيوان تقابلها صعوبات أخرى فيما يتصل بالنوع الإنسانى . فنحن نلجأ لمعرفة هذه النسبة الى المعلومات التى نجمعها من رب الأسرة أو من محل محله ، وهو كثيرا ما يغفل عن ذكر الأعداد الحقيقية من اهمال أو عن قصد . فقد ينسى الأطفال حديثي السن وفى ذلك ما يؤدى الى الخطأ فى عند أفراد كل جنس . وقد تمنع التقاليد وبعض المعتقدات الدينية من ذكر عدد الاناث . وتدل الاحصاءات التى تمت فى الهند على أن عددا كبيرا من النساء قد أسقط عددا من الاحصاء ، ويكاد الأمر يكون بالمثل فى اليابان . وفى البلاد العربية كم ضج موظفو الاحصاء بالشكوى من التكتم على الاناث وعدم ذكر أسمائهن وأعمارهن وذلك بدافع التشبث ببعض التقاليد التى تجعل من العيب ذكر عدد النساء بله أسمائهن وأسمائهن . ومثل هذه الصعوبات كثيرة ومتعددة مما يجعل العلماء يتشككون كثيرا فى أى الجنسين يفوق الآخر عددا اذا نظر الى سكان العالم بأسره

نسبة النساء الى الرجال : ولم يكن قد تم حتى سنة ١٩٠٠ أى احصاء شامل يبين نسبة النساء الى الرجال فى جميع القارات . وإنما كانت لدينا فقط بعض دراسات جزئية أهمها دراسة « كارل بوشر Bucher » فى سنة ١٨٩٢ ، وقد استخلص منها أن نسبة النساء فى العالم هى ٩٨٨ لكل ألف رجل . ولكن نظرا للأسباب التى أورناها والتي أدت الى اغفال عدد كبير من النساء

خصوصا فى مناطق اسيا المزدحمة بالسكان ، يمكن القول ان النسبة كانت متساوية تقريبا فى مطلع هذا القرن .

والجدول الآتى يبين نسبة النساء لكل ألف رجل فى القارات المختلفة .

القارات	عدد للنساء لكل ١٠٠٠ رجل
أوريسا	١٠٢٤
أمريكا	٩٧٣
اسيا	٩٥٨
أسترااليا	٨٥٠
أفريقيا	٩٦٨
المتوسط	٩٨٨

وبالرغم من أن عدد النساء أكثر من عدد الرجال فى أوريسا عموما ، إلا أن هذه النسبة تختلف بمسب البلاد المختلفة . ففى دول الشمال (النرويج ، السويد ، إنجلترا ، الدانمرك) يفوق النساء عدد الرجال وكذلك فى فرنسا ، أما فى دول البلقان فإن عدد الرجال يفوق عدد النساء . ولا يرجع ذلك الى اختلاف عدد المواليد الذكور أو الإناث فسيظهر فيما بعد أن المواليد ... ذكور دائما وفى جميع أقاليم العالم تقريبا أكثر من الإناث . وإنما الاختلاف فى النسب من بلد الى آخر يرجع الى اختلاف نسبة الوفيات من كل جنس . فعدد المواليد الذكور فى فرنسا يفوق دائما عدد الإناث ، ولكن بعد مضي ٤ أو ٥ سنوات يصبح الإناث أكثر من الذكور ، وذلك لارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال الذكور عنها بين الإناث .

نسبة الذكور والإناث عند الولادة : اهتم الناس منذ أقدم العصور بمعرفة جنس مواليدهم وحاولوا أن يتكهنوا بالأسباب أو العوامل التى تؤدى الى ميلاد الذكر أو الأنثى . ولم يكن تساؤلهم ولا تشوقهم بدافع الرغبة فى استطلاع الغيب

فحسب ، بل كان يكمن وراء دوافع اجتماعية ، ولم يكن حظ الذكر أو الأنثى واحداً في الحضارات والعصور المختلفة . فقد كان بعض القبائل القديمة ومنها القبائل العربية تجمد ميلاد الذكر وتستقبل ميلاد الأنثى بالخزى والعار (وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مصوداً وهو كظيم) . وما زالت إلى الآن بعض آثار هذا التفضيل ، منها أن الذكور يزيدون من قوة الأسرة وعصبيتها أما الإناث فانهن مبعث قلق للوالدين . من حيث الرعاية والتنشئة . وإذا أضفنا إلى هذه الأسباب العامة بعض الرغبات الفردية بالنسبة للمولود الأول أو من يليه ، أدركنا مدى الاهتمام الذى يوجه إلى هذه المسألة ، ومدى انتشار الخرافات والعمليات السحرية التى يدعى ناشروها ومعتنقوها أنها تؤثر فى نوع المولود . ويمكن أن ينفرد لهذه الدراسة فى عصور مختلفة أو فى مجتمعات متعددة أن يخرج بقائمة أو بقوائم طريفة لهذه المعتقدات . ونذكر على سبيل المثال أن أحد أطبيبي العصور الوسطى كان يصف لمن تريد المولود الذكر حساء من أعاء الأرنب تشريه ، ثم تضع حول وسطها حزاماً من وبر الماعز مشبعاً بلبن « أتان » . وهناك « وصفات » أخرى منها أن يتخذ أحد الزوجين أو كلاهما وضعا خاصا أثناء المعاشرة الزوجية ، أو يتخيل صورة خاصة ، أو يدخل مفعده بالقدم اليمنى قبل اليسرى أو العكس ، أو يجتمع بزوجه فى وجه معين من أوجه القمر الخ . . . ومن الناس من يعتقد أن جنس المولود يتفق مع جنس المتفوق فى حبه من الزوجين ، ومنهم من يعتقد أنه يتأثر بدرجة الحرارة أو بالغذاء الذى تتناوله الأم أثناء حملها ، أو بسن الزوجين الخ . . . وسنقتصر بعد قليل بعض هذه المؤثرات لقرئ مقدار حظها من القيمة العلمية .

وقد يظهر لنا اليوم أن من البدهة أن يكون هناك توازن بين عدد الذكور وعدد الإناث ، ولكن كم من البحوث أجريت لتعزيز هذه الحقيقة . وأول البحوث التى يمكن الاعتماد عليها هى بحوث « جرونت Graunt » العالم الانجليزى . أما المعلومات التى جاءت قبل ذلك فقد كانت مليئة بالأخطاء ، مثال ذلك أن أحد

الاطباء الاسبان فى القرن السابع عشر ادعى ان ولادة المولود الذكر يقابلها ولادة ١٦ او ٧ من الاناث وجاء فى أحد كتب الرحلات التى استعانت بها شركة الهند عند تكرينها ان عدد الاناث فى الهند يقدر بعشرة امثال عدد الذكور . وجاء فى كتابات « منتسكيو » ان السبب الرئيسى فى نظام تعدد الزوجات عند الشعوب الشرقية ان المواليد من الاناث اكثر من الذكور . وقد اثبتت الاحصاءات الحديثة ان ذلك غير صحيح . والجدول الآتى يبين نسبة المواليد للذكور لكل ١٠٠ من النساء فى عدد من الدول المختلفة (١) .

عدد الذكور لكل ١٠٠ من النساء	البلاد
١٠٦	النرويج
١٠٥	الدانمرك
١٠٣	انجلترا
١٠٤	فرنسا
١١٠	اسبانيا
١٠٥	ايطاليا
١١٧	اليونان
١٠٨	الهند
١٠٥	اليابان
١٠٦	امريكا الشمالية

مواليد الذكور اكثر عددا من مواليد الاناث : وهذا الجدول يثبت اثباتا قاطعا ان نسبة المواليد من الذكور اكبر من نسبة المواليد من الاناث ، وذلك فى جميع الاوقات وبالنسبة للانحاء المختلفة من سطح الأرض .

(١) هذه الانصائية مقتبسة عن كورادو جينى عالم السكان الايطالى انعامر .

وقد ظلت هذه الحقيقة مدة طويلة موضع شك . فاعتقد « جرونت » ذاته انها تصق على انجلترا ، ولكن نسبة الاناث في البلاد الأخرى قد تتفوق على نسبة الذكور . كما اعتقد كثير من العلماء ان الشرق يتميز بكثرة عدد مواليد من الاناث ، (١) ومن هؤلاء في العصر الحديث « نيبور » Niebuhr ، « جومار » Jamard ، « بروس » Bruce ، « فورستر » Forster ، « وكوك » Cook . — ولـ الاحصاءات التي تمت منذ سنة ١٨٨٠ في اليابان ، وفي اواسط روسيا الآسيوية ، وفي الهند ، لم تؤيد هذا الرأي الخاطئ ، كما ان الاحصاءات التي قام بها عالم الاجتماع الايطالي المعاصر « جيني » Gini ، على السكان الملونين في بعض مناطق امريكا واستراليا واقريقيا اثبتت ان نسبة المواليد من الذكور الى الاناث تماثل نسبتها عند البيض من سكان هذه المناطق .

فتفوق عدد المواليد من الذكور اذن ظاهرة عالية قررتها البيانات الاحصائية . ولا يقتصر الأمر على ذلك بل ان نسبة الزيادة تكاد لا تختلف الا قليلا بين بلاد تنتمي الى اقليم مناخي واحد . كما ان لكل اقليم نسبة واحدة بين عدد الذكور والاناث تكاد لا تتغير بتغير العصور . وهناك ظاهرة أخرى عامة وان كانت غريبة لا يستطيع العلم تفسيرها وهي ان المواليد من الذكور اقل عددا من الاناث فمن الأطفال غير الشرعيين منهم في الأطفال الشرعيين .

وليات الذكور أكثر من وليات الاناث في سن الطفولة :

وقد اثبتت الدراسة الاحصائية كذلك ان عدد من يموتون من الذكور أكثر من عدد الاناث في سن الطفولة . ولذلك تكاد تتماثل النسبة بين الجنسين في سن المباشرة . ولما كان الذكور أكثر تعرضا للمخاطر في أعمالهم ولتحمل

(١) صرح بهذا الرأي في القرنين السابع عشر والثامن عشر :

Jean Bodin, *Theatrum Naturae*.
Schmidt, *Biblischer Mathematicus*
Montesquieu, *L'Esprit des Loix*.

المسؤوليات في معيشتهم ، فانهم بذلك يصبحون أكثر تعرضا لأسباب الوفاة خلال حياتهم ، مما يؤدي بطبيعة الحال الى تفوق عدد الاناث في وقت من الأوقات وبالنسبة لمن معينة . وكذلك فان نسبة من يولدون أمواتا «Les Mortis nés» أكبر في الذكور منها في الاناث .

ومقارنة هذه الظواهر بمثيلاتها عند الحيوان نجد أنها عند الحيوان ليست عامة ، أي أنها لا تسير حسب نسبة واحدة بالنسبة للعصائل المختلفة من الحيوان . فقد لوحظ أن نسبة الذكور بين مواليد الخيل أقل من الاناث فهي بين ٩٥ ، ٩٩ ذكر لكل ١٠٠ أنثى ، وكذلك الحال بين الأبقار . أما عند الكلاب فقد ظهر أن النسبة عكسية ، أي أن الذكور أكثر عددا من الاناث (١١٠ ذكر لكل ١٠٠ أنثى) ، وكذلك الحال عند الأرانب . ولكن هذه البيانات التي اقتصر فيها على ملاحظة عدد صغير من الحالات ، وعلى ملاحظة الحيوانات في حالتها الأولية لا في حالتها الطبيعية تمنعنا من الحزم بصحتها واستخلاص نتائج نهائية منها .

البحث عن العوامل التي تؤثر في جنس المولود :

(أ) هل لطبيعة الجو أثر ؟ لم يستطع الباحثون أن يقرروا أثرا معينا للمناخ على جنس المولود . ولكن لوحظ بعض الارتباط بين الجنس ودرجة الارتفاع عن سطح البحر ، ومع ذلك ليس هناك ما يؤكد أن هذا الارتباط مرده الى الارتفاع وحده ، فقد يكون الارتفاع عن سطح البحر مصحوبا بتغير ظروف الحياة الاجتماعية ، وقد تكون هذه الأخيرة هي السبب الحقيقي لهذا الارتباط .

(ب) هل للحالة الصحية والتغذية أثر ؟ وقيل أن كمية الغذاء التي تتناولها الأم ونوعها تلعب دورا أساسيا في تحديد نوع المولود . ولكن لوحظ بعد فترات الجماعات في الهند مثلا أن النسبة بين مواليد الذكور والاناث لم تتغير . وعلى ذلك لم يستطع العلماء حتى الآن أن يحددوا العلاقة الحقيقية بين الحالة الاقتصادية ونوع المواليد ، وأن كانوا قد استطاعوا أن يحددوا علاقة واضحة بين

حالة الرخاء وبين كثرة الزيجات . ومما يزيد في تعقيد الأمر أن بعض الأطباء لاحظوا حالات الأمهات كن ضعيفات وكانت تغلبت ربيبة أثناء الحمل ، ثم أعقبن أولادا ذكورا .

أما عن تغذية الجنين ذاته فيمكن القول أنها تضعف في حالتين : الأولى حين يحدث الحمل خارج الرحم ، وقد لاحظ أحد الأطباء ٢٠ حالة من هذا النوع ، وتعادل فيه عدد المواليد من الذكور والإناث . أما الحالة الثانية فهي في حالة التوائم ، ولم يلاحظ في إحصاءات المواليد من التوائم أن هناك زيادة في نسبة أحد الجنسين على الآخر ، بل كانت النسبة عادية وهي ١٠٥ من الذكور لكل ١٠٠ من الإناث .

(ج) كيف يتحدد نوع المثل من الناحية البيولوجية :

تعتمد البحوث لمعرفة العوامل البيولوجية المصرفة التي تؤثر في نوع المولود . وهناك ثلاثة احتمالات بالنسبة للفترة التي يتم فيها تحديد النوع ، وهذه الاحتمالات لا ينفي صحة أحدها خطأ الآخر . فنوع الجنين إما أن يتحدد قبل عملية الاخصاب *Détermination Protogame* ، وإما أن يتحدد في عملية الاخصاب ذاتها *Syngame* ، وإما أن يتحدد بعد عملية الاخصاب *Epigame* ، والاحتمال الأخير لا تؤيده أية ظاهرة من الظواهر التي نذكرها ، فلا التغذية ولا صحة الأم أثناء الحمل لها أثر واضح في تحديد نوع المولود . أما الاحتمال الأول فانه يصدق لو استطعنا أن نقرر أن نوع المولود يتأثر بطبيعة أمه وحدها أو أبيه وحده ، وهذا ما لا يمكن قبوله ، فالأطفال يرثون عن كلا الوالدين سمات جسمية وخلقية ، فلم يقتصر تحديد نوعهم على تأثير الأم وحدها ؟ بقي الاحتمال الثاني ، وهو أن نوع الجنس يتحدد أثناء عملية الاخصاب ذاتها ، وفي ذلك ما يجعل من المصعوبة بمكان معرفة أثر العوامل الخارجية .

(د) هل للوراثة أثر ؟ : واتجه البحث الى معرفة أثر الوراثة في نوع الجنين ، وتركز في بادئ الأمر فيما إذا كانت البنت تنجب أطفالا من نفس

النوع الذي تنجبه أمها ، ولكنه لم يسفر عن نتيجة ايجابية . ثم تشعب البحث بعد ذلك الى معرنة اثر الوالدين ، فظهر أن الوراثة قد تحدث بتأثير الأب والأم معا . اذ اجريت عملية احصائية على عدد من الأسر يكون الأب والأم فيها ممن ينتمون الى أسر يكثر فيها انجاب الذكور فتايد فيها تفوق نسبة الذكور (١١٨٠ ذكر لكل ١٠٠ أنثى) . ثم أعيدت العملية نفسها على عدد من الأسر يكون الأب والأم فيها ممن ينتمون الى أسر يكثر فيها انجاب الاناث فتايد فيها تفوق نسبة الاناث (٩٨ ذكر لكل ١٠٠ أنثى) .

فالوراثة اذا كان لها اثر في نوع الطفل يجب أن تكون مزوجة أي من ناحيتي الأب والأم معا . وقد أجرى البحث في هذا المجال حتى الآن على حالات قليلة، ولكن نظن أنه اذا اتسع البحث فإن النتائج تكون أكثر وضوحا و يقينا . واذا ثبت نهائيا أن نوع الطفل يتأثر ولو جزئيا بالوراثة فإن هذه النتيجة تكون مؤيدة للنظرية التي تقول بأن نوع الجنين يتحدد قبل عملية الإخصاب ، اذ ان معنى ذلك أن هناك صفات خاصة في عناصر التناسل عند الرجل أو المرأة أو عندهما معا تساعد على انتاج جنس معين ، أو تزيد من احتمال انتاجه .

ولكن انصار النظرية القائلة بأن التحديد يتم اثناء عمایة الإخصاب يعترضون بقولهم أن هذه الصفات في ذاتها لا تعنى شيئا . فقد تتعارض عناصر التناسل عند الرجل مع عناصر التناسل عند المرأة ، وفي هذه الحالة لا يتايد اتجاه الوراثة الى هذه الناحية أو تلك . أما اذا كان هناك اتفاق بين العناصر عند الرجل والمرأة فإن الوراثة يظهر اثرها على نحو ما قدمنا . والتعارض والاتفاق لا يكونان الا اثناء عملية الإخصاب ذاتها .

(د) هل هناك علاقة بين جنس المولود وسن الوالدين :

تسأل العلماء كذلك اذا كانت نسبة المواليد الذكور ذات صلة : (١) بسن الوالدين على الاطلاق ، أو بسن الأب وحده أو الأم وحدها وذلك اثناء تكوين الجنين (٢) بالفرق بين سن الوالدين (٣) أو باتحاد هذين العاملين .

والم يثبت حتى الآن أن هناك علاقة معينة بين العامل الأول (أى سن الموالدين) وبين نسبة المواليد الذكور . وعلى ذلك فلتنظر ما أدى اليه البحث في العامل الثانى (أى الفرق بين سن الموالدين) . الحقيقة أن الآراء اختلفت حول هذا العامل ، فبعضهم يؤيده وبعضهم ينفيه .

ومن تعرضوا لبحث هذا الموضوع العالم الألمانى « هوفاكىر Hofacker » والعالم الانجليزى « سادلى Sadler » وقد قاما ببحثهما فى وقت واحد تقريبا . الأول فى ١٨٢٨ ، والثانى فى ١٨٢٠ . وقد اعتمد الأول على دراسة ٢٠٠٠ حالة اختارها من سجلات إحدى المدن الألمانية الصغيرة « توبينجه Hofacker » واعتمد الثانى على دراسة عدد مماثل من الحالات اختاره من بين طبقة النبلاء الانجليز .

ويبدو لنا أن عدد الحالات التى درست صغير ولا يسمع بتحديد نتيجة قاطعة بالنسبة لهذا الموضوع الحير للعلماء . ومع ذلك فإن هذين العالمين لم يتربدا فى اعلان نتيجة بحثهما على الوجه الآتى : اذا كان الأب اكبر سنا فإن نسبة المواليد من الذكور يكون اكبر من نسبة الاناث . واذا كانت الأم اكبر سنا فإن نسبة الذكور تكون أصغر من نسبة الاناث .

وما لى بعد ذلك أن قام علماء آخرون ببحوث أوسع نطاقا ثبت منها بطلان هذا الرأى . وانتهى رأى علماء الاحصاء الى القول بأن الفرق بين سن الرجل والمرأة لا يلعب أى دور فى تحديد نوع المولود . وقد عبر عن هذا الرأى العالم الألمانى « فرانك Franke » بعد دراسة سجلات المواليد فى النرويج من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٨٧٢ ، كما وصل البروفسور « ستيدا Stieda » الى نفس النتيجة بعد دراسة مائة ألف من مواليد الألزاس واللورين .

« اما كورانو جينى Gini » عالم السكان الايطالى المعاصر فبعد أن اثار الى أن أبحاث « هوفاكىر » و « سادلى » قد انعمدت عليها الآمال فى الوصول الى

فتح مغاليق هذا السر ، عاد فالك : « أن جميع الإحصاءات التي تمت في هذا الميدان قد انتهت بطريقة لاتدع للشك مجالا في أن العلاقة بين سن الزوج والزوجة ليس لها أي أثر ثابت على جنس المولود » . كما أن « ميثورست Methorst السكرتير العام للمعهد الدولي للإحصاء قد قام بدراسة على المواليد في هولندا من سنة ١٩٠٦ الى سنة ١٩١٢ ويحدث مليون ، ٢٢٢ ألف حالة وانتهى الى التأكيد بان : « الفارق بين سن الوالدين ليس له أي أثر على تحديد جنس الأطفال » .

التغيرات السكانية وصلاتها بالتنظيم الاقتصادي

تعتبر القوى البشرية ، أو السكان ، المحرك الأساسي للنظم الاقتصادية - ويؤثر السكان على النظام الاقتصادي بطريقتين : فقد يختلف عدد السكان دون أن يصحبه تعديل في التوزيع الاقليمي أو المهني ، وفي هذه الحالة نجد أننا أمام تغير في « الحجم » بدون تغير في « البناء » أو الهيكل التنظيمي ، ويؤدي هذا الوضع الى كثير من المشكلات والأزمات . أما في الحالة الثانية ، ونستطيع أن نسميها الحالة المتسوية ، فإن التغيرات السكانية يصحبها تغيرات مماثلة في التوزيع المهني والإقليمي ، أي أن تغيرات « البناء » وتغيرات « الحجم » تسير جنبا الى جنب ، وحيث يمكن القول ان هناك توازنا بين التغيرات السكانية والتنظيم الاقتصادي .

ويمكننا الآن أن نحلل النتائج التي تترتب على تغيرات الحجم بالنسبة للسكان ، ثم ننصرف بعد ذلك الى تحليل النتائج التي تترتب على تغيرات البناء أو الهيكل التنظيمي .

أولا : تغيرات الحجم :

يتعرض سكان أي دولة لتغيرات إما بالزيادة أو بالنقصان . وفي كلتا الحالتين تترك هذه التغيرات أثرها في التنظيم الاقتصادي .

(١) زيادة السكان :- وفى حالة زيادة السكان تختلف النتائج بشكل

ملحوظ بحسب معدل هذه الزيادة وسرعتها إذ أن الزيادة قد تكون سريعة وقد تكون بطيئة .

وتحدث الزيادة السريعة للسكان من تضافر عدة عوامل . فيجب أن يكون هناك أولا ارتفاع فى معدل المواليد ، ثم يصحب ذلك عادة انخفاض فى معدل الوفيات . وكلما اتسعت المسافة بين ارتفاع نسبة المواليد ، وانخفاض نسبة الوفيات ، أدى ذلك بطبيعة الحال ، الى زيادة سريعة فى عدد السكان . وسوف يزداد تأثير هذين العاملين بشكل ملحوظ فى المستقبل وخصوصا فى الدول النامية ، حيث استطاعت هذه الدول الى حد كبير ، أن تصل الى تخفيض ملحوظ فى نسبة الوفيات باقتباس الوسائل الصحية الحديثة ، دون أن تتحكم بشكل مماثل فى ضبط نسبة المواليد . وقد ، ذلك ما يعرضها الى زيادة كبيرة فى عدد السكان قد لا تلاحقها زيادة مماثلة فى الاستثمار والتنمية الاقتصادية .

ويتعرض السكان ايضا لزيادة سريعة اذا حدثت هجرة الى داخل البلاد بأعداد ضخمة . وقد حدث مثل ذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين .

وقد تكون الزيادة فى السكان بطيئة بسبب تفاعل هذه العوامل نفسها بطريقة مختلفة . وذلك مثلا حين يتزايد عدد المواليد بنسبة معقولة ويظل معدل الوفيات ثابتا . أو حين يتناقص معدل الوفيات، ويظل معدل المواليد ثابتا ، أما الهجرة فانها تكون فى هذه الحالة قليلة أو معدومة . وعلى كل حال فإن هناك احتمالات كثيرة لتفاعل هذه العوامل الثلاثة ، أى المواليد والوفيات والهجرة . وتمطينا فرنسا مثالا نموذجيا للزيادة الطبيعية للسكان بين سنتى ١٨٧٠ ، ١٩١٤ . ولولا ما حدث من هجرات أجنبية إليها ، فى فترة ما بين الحربين العالميتين ، ل تعرضت فرنسا الى نقص فى عدد سكانها بسبب تمسك قطاعات كبيرة من سكانها بمبنى انجاب الطفل الواحد .

أما بالنسبة للنتائج ، فيمكننا أن نركز ، في هذا المجال ، على نتائج الزيادة السريعة للسكان ، أنها تستوجب تعديلات سريعة وعاجلة في التنظيم الاقتصادي .

ويمكن تصنيف النتائج ذات الطابع الاقتصادي الصرف في نوعين :

فهناك من ناحية المتغيرات التي تحدث في توزيع عناصر الإنتاج الاقتصادي . ذلك أن الزيادة السريعة في السكان معناها ، قبل كل شيء ، تغير في الوضع أو العلاقة بين كتلة السَّالِمة للنشطة و « المنتجة » والكتلة « غير المنتجة » ، إذ أن هذه الزيادة تشير بصفة خاصة إلى زيادة صغار السن الذين يكونون عبئاً على العناصر المنتجة ، كما أن هذه الزيادة تستوجب زيادة في الاستهلاك على حساب الإنتاج ، حيث يجب إطعام ورعاية الأعداد المتكاثرة من الأطفال - لسنوات طويلة ، قبل أعدادهم للمساهمة في الإنتاج .

ومن ناحية أخرى فإن الدولة لا يصح أن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الزيادة السكانية دون أن تتخذ من الإجراءات الاقتصادية ما يعيد التوازن بين عدد السكان والمدخل القومي ، وأهم هذه الإجراءات محاولة زيادة الرقعة المزروعة ، وتحسين طرق الاستغلال في البلاد الزراعية ، وإنشاء صناعات جديدة لاستيعاب الأيدي العاملة في البلاد الصناعية . فإن لم تتوفر هذه الوسيلة أو تلك ، فليس هناك إلا الهجرة إلى خارج الوطن . وبلدنا التاريخ على أن الهجرات الناتجة عن تكاثر السكان قد حدثت في أوروبا ابتداء من القرن الحادي عشر . قامت إلى الغزو النورماندي لانتجلترا عام (١٠٦٦) ، وإلى تشووب الحروب الصليبية في الشرق عام (١٠٩٩) ، وإلى إعادة غزو أسبانيا لأخراج المسلمين منها في القرن الثاني عشر (١) .

وهناك نتائج أخرى لزيادة السكان تنصب على عناصر التنظيم الاقتصادي

نفسه ، وتذكر منها عنصرين أساسيين :

أما العنصر الأول فيتضمن التغيرات التي تحدث في عقلية المجتمع ، وخصوصا فيما يتصل بإعادة النظر في وسائل تنظيم مصادر الدخل القومي . فإذا افترضنا أن زيادة المواليد هي التغير الوحيد الذي نضمه في اعتبارنا ، فإن ما يحدث ، بعد فترة من الزمن ، هو أن تحتل « الفئة » من صفر الى ٢٥ سنة ، مكانا تتصاعد أهميته في المجتمع ، ويبدأ بذلك صراع الأجيال الذي يتخذ شكلا حادا بسبب صعوبة اندماج العناصر الشابة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية التقليدية ، نظرا لكثرة عددهم ولتشبعهم بالأفكار الجديدة . وحينئذ يحدث ، حسب تعبير عالم السكان الكبير « الفريد سوفى Sauvy ، (١) » انفجار الشباب المتوحش » ، الذي يجبر المسؤولين ، في النهاية ، على افساح مجال أكبر لأرائهم واتجاهاتهم . وقد حدثت هذه الظاهرة في فرنسا ، حيث أدى تزايد المواليد بعد الحرب العالمية الثانية ، الى تغير في العقلية أحدثته ثورة الشباب ، وخصوصا في السنوات الأخيرة من حكم « ديغول » .

ويتضمن العنصر الثاني التغيرات المتصلة بتوزيع السلطة ، والوظائف الرئيسية - فتزايد العناصر الشابة . في الأجيال الجديدة ، يزيد من طموحهم ويدفعهم الى اشباع هذا الطموح بمحاولة زحزحة الشيوخ عن مناصبهم الهامة أو طردهم منها ليحل محلهم الشباب . ولا تلبث مثل هذه التغيرات ذات الطابع الإداري أو السياسي أن تحدث أثرها في وسائل الإنتاج وطرق الاستغلال الاقتصادي .

ازدياد السكان والتقدم الاجتماعي :

وقد اهتم بتحديد العلاقة بين ازدياد السكان والتقدم الاجتماعي عالمان

A. Sauvy, De Malthus à Mao-Tsé-Toung, Paris, 1958.

(١)

أحدهما فرنسي والآخر بلجيكي . أما العالم الاجتماعي الفرنسي فهو « أدولف كوست Adolphe Coste » . فقد نشر كتابا بعنوان : « مبادئ علم الاجتماع الموضوعي Principes d'une Sociologie objective » ، تناول فيه القضايا الديموغرافية واعتبرها أساسية في بحثه . وهو يرى أن التطور الانساني أجمع يسيره ازدياد السكان العددي . فهو يقول : « أن التطور تابع لحصول ظاهرة أساسية تستدعي جميع مراحل التكامل لأن نمو المجتمعات يتجلى فيها » . هذه الظاهرة هي تكاثر عدد الناس الذين يؤلفون المجتمع وهو ما ادعاه بالشرط البشري للتقدم » .

الا أن التقدم عند « كوست » ليس مجرد زيادة « كمية » في الشعب ، بل يضيف بعض الاعتبارات : « الكيفية » أيضا فيقول : « لا أقصد من كلامي هذا مجرد ازدياد الشعب فقط ، بل أقصد أن يشمل الشعب المتزايد تنظيم سياسي ونكري واقتصادي أيضا . وتوحيد الشعب أهم بكثير من مجرد اتجاهه الى الزيادة . فلو أن جزءا من الأرض يقطنه مائة مليون نسمة قسم الى مائة ألف شعب متأخر ، يتألف كل شعب من ألف نسمة لكانت احوالهم الاجتماعية جد متأخرة . ولكن لو اتحد هذا العدد ووجد نفسه في دولة واحدة فخفضوا لقوانين واحدة وصدروا عن عقيدة واحدة وسعوا الى آمال واحدة ، ونسقوا جهودهم لكانت نتيجة ذلك بزوغ مدنية عظيمة لم نر لها مثيلا حتى الآن (١) » . ذلك لأن توحيد الشعب المتزايد يؤدي الى الاختصاص في الوظائف ويستدعي تضافر الجهود ، وعندئذ تبرز ملكات الأفراد ومواهبهم ويستفاد الى أقصى حد من هذه المواهب » .

وعالج العالم الاجتماعي البلجيكي « بيريل » موضوع التقدم الاجتماعي وعلاقته بالحركات الديموغرافية في صورة أكثر وضوحا . وقد شرح هذه العلاقة في كتابه « بحثان عن التقدم » Deux Essais sur le Progrès .

(١) كم يصدق هذا الكلام على حالة الأمة العربية التي تتكون من مائة مليون نسمة ، ولتنها مقسمة . بفعل عوامل مصطنعة الى عدد من الشعوب الصغيرة الضعيفة .

(برزكسل ١٩٢٨) (١) . اذ اعتبر فيه ازدياد المجتمعات العددي الشرط الاساسي للتقدم الاجتماعى من جميع وجوهه ، وبين كيفية حصول هذا التقدم . وخلاصة رايه هو ان الانسان حين يلتصق بمناقمه بطبيعته يميل بطبيعته الى ايثار المتع المعالجة على المتع الاجلة . وهذا الميل الطبيعى اذا نما كان ضارا بالتقدم لان التقدم يتطلب جهودا قد لا تؤدى الى جزاء عاجل ، فكثير من هذه الجهود لا يؤتى ثماره الا بعد امد بعيد . فالحياة الارض الموت مثلا وزراعتها ومد السكة الحديدية وحفر المناجم والاختراع كل ذلك يستدعى تضحيات ويستتفد جهودا بلا جزاء مباشر . والتقدم انما يتم بهذه التضحيات والجهود ، فلا بد فى حصوله من عامل جديد يتدخل فيدفع الانسان الى مغالبة ميله الطبيعى ويوطنه على تلك التضحيات ويجعله يشتري الخيرات المؤجلة بالحرمان للمعارض . . وهذا العامل الجديد المتدخل هو زيادة السكارة ، قالية التقدم مرتبطة بهذه الزيادة . لتتصور طائفة من الأفراد يعيشون على كمية معينة من الموارد والخيرات ثم انضاف اليهم عدد جديد من الناس ، فيقتضى ذلك توزيع تلك الموارد عليهم جميعا ، فينشأ نقص نمى فى انصبتهم ويستدعى هذا النقص زيادة الانتاج وزيادة الاستغلال لتلك الموارد . ويضرب « دبربيل » مثلا آخر فيقول: ان الأسرة الكثيرة العدد تتوزع مواردها المحدودة على افرادها للعديدين ويلقى الابوان عناء فى تعليم اولادهم ومتابعة هذا التعليم ، ولكن هذا الضيق يدفع الاولاد الى الاعتماد على انفسهم والى قبول الاحوال المتواضعة فى يادى الامر الى ان يتمكنوا بكفاحهم من شق طريقهم فى الحياة ، وهكذا فعل عدد من الاثرياء فى امريكا ، اذ بدأ اكثرهم بداية متواضعة .

ويرى « دبربيل » كذلك ان انخفاض الاجر بسبب زيادة السكان ووفرة الايدي العاملة ، قد يؤدى من ناحية اخرى الى نتائج مفيدة . فهو يفرى بالقيام بالشروعات الضخمة التى تستوعب الفائض من العمال بأجور زهيدة . ويستدل

على ذلك بأن انخفاض مستوى الأجر قد رافق نشوء الصناعة الكبرى في أوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر ، وفي روسيا الاشتراكية خلال القرن العشرين .
وزيادة الانتاج تؤدي الى كثرة البضائع والمصنوعات ، وبالتالي الى انخفاض الأسعار ، فيستفيد من ذلك العمال انفسهم بعد ان ذاقوا الضيق وعانوا من الحرمان .

وهكذا نقترب زيادة السكان اول الامر بزيادة الجهود مع بعض الضيق ، اما جزاء هذه الجهود فلا يظهر الا بعد حين - وربما لا يصيب الخير من حل به الضيق بل قد يصيب غيره ، وقد يصيب جيلا غير الجيل الذي ضحى وبأب وجد . فالجزاء ليس للفرد بل للمجتمع ، وليس عاجلا بل أجلا . ويمكننا ان نمثل الخبرات الناجمة في المجتمع عن زيادة السكان بخط بياني يبيأ بالتناقض اول الامر ، ثم يزداد بعد ذلك تدريجيا ويرتفع فوق نقطة البدء .

نظرية جيني عن أثر العوامل الديموجرافية :

يعد العالم الايطالي المعاصر « كرادوجيني Corrado Gini » في طبعة الباحثين الذين حاولوا ان يتيقنوا اثر العوامل الديموجرافية في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية - وأهم هذه العوامل الديموجرافية عنده العامل الكمي (أي زيادة حجم السكان) - فهذا العامل وحده له تأثير في نواحي شتى :

١ - فائره واضح في مصير الحروب - وينكر جيني هنا جواب فريدريك الأكبر لأحد رجال الدين حين قصحه بأن يطمئن بالا لأن الله مع الشعب البروسي . فأجاب الملك بأنه واثق من تأييد الله له ، ولكنه سبحانه وتعالى بجانب الجيش الجرار الضخم دائما .

ولا ينكر جيني أهمية السلاح والعتاد والتدريب والحيلة والجرأة في الحرب ، ولكنه يرى ان الحكم النهائي يبقى دائما للمعد الأكبر . ففي الحربين العالميتين الأخيرتين لم يكن أحد الفريقين يخترع سلاحا جديدا حتى يلحق به

الآخر ، ولكن الهزيمة فى النهاية حلت بالفريق الأقل عددا .

٢ - وكذلك لكمية السكان مكانة فى الميدان الاقتصادى ، فالبلاذ الكبيرة لا تعادلبا فى الأسواق العالمية البلاذ الصغيرة . وقد يكون متوسط دخل الفرد فى قطر قليل السكان أعلى منه فى قطر آخر مزدهم بهم . وهذا ما هو واقع فعلا فى سويسرا والنسويد مثلا بالنسبة الى الهند والصين . ومع ذلك فالملع والبضائع التى تستوردها أو تصددها سويسرا والنسويد قليلة الأهمية ، بالقياس الى ما يمر منها بأسواق الهند والصين .

٣ - وتبرهن أهمية عدد السكان فى الميدان الثقافى . فبلغات البلاذ الصغيرة متجهة الى الانكماش والاحتجاب واتخاذ صبغة اللهجات المحلية المحدودة الانتشار كاللهجة الهولندية أو الدانمركية فى حين يتكلم أكثر سكان هولندا والدانمرك الانجليزية أو الألمانية أو الفرنسية زيادة على لغتهم .

ومتى كانت اللغة واسعة الانتشار كثر عدد القراء ، وكثر عدد الكتب المطبوعة ، فقلت نفقات الطبع ، وتيسر بيع كميات كبيرة من الكتب ، وبذلك تتأثر شعوب البلاذ الصغيرة بحضارة الأمم الكبيرة وأدابها ومذاهبها الفكرية وعلومها بل واتجاهاتها السياسية .

٤ - ثم أن فرص التخصص وتنوع المواهب بين الأفراد أكثر سنوحا عند الأمم الكثيرة العدد ، ويحدث التخصص نتيجة لكثرة عدد المشتغلين فى ميدان واحد وتتافسهم وسعيهم للتفوق والشهرة .

وعلى خلاف ذلك ما يحدث فى البلاذ الصغيرة . إذ يكاد خسيق الحياة أن يحول بين الانسان وبين زيادة التخصص لقلة الظروف والأحوال التى تساعد على ذلك (الأطباء وتخصصهم فى بلد كبير ، وممارستهم لكل فروع الطب فى بلد صغير) . وبالرغم من أن الأفراد فى البلاذ الصغيرة قد يكونون على درجة عالية من الثقافة إلا أن الابتكار والاختراع والكشوف تتم غالبا فى البلاذ الكبيرة .

وعدا كمية السكان وكثافتهم يرى جينى أن عامل الولادات واختلافها " بحسب الطبقات تأثيرا كبيرا فى تغيير خصائص الشعب البيولوجية . لننعم النظر فى الأجيال المتعاقبة نجد أن كل جيل لا يتكون فى الحقيقة الا من ذرية جزء ضئيل من الجيل السابق . ذلك أن جزءا من الجيل السابق يقع مقداره بين $(\frac{2}{3}$ و $\frac{2}{5})$ يموت قبل الزواج . والباقيون المعمرون (أى $\frac{2}{3}$ الى $\frac{1}{2}$) يتزوجون . فمنهم فريق (بين $\frac{1}{4}$ الى $\frac{1}{2}$) يموت دون أن يأتى له أولاد .

ومعنى ذلك أن القسم الذى يخلف ذرية من الجيل يعادل النصف تقريبا

$$\frac{18}{25} = \frac{6}{7} \times \frac{2}{5}$$

وذلك فى أحسن الأحوال . ولكن هذا القسم ينقص الى

$$\frac{2}{9} = \frac{2}{3} \times \frac{1}{3}$$

التسعين (فى الأحوال السيئة .

وهذا يدل على أن قضايا الزواج والولادات شديدة التأثير وسريعتها فى تغيير تركيب العرق وتبديل خصائص الشعب البيولوجية ، ويزيد فى هذا التغيير والتبديل أن الطبقة الاجتماعية العالية لما كانت أقل نسلا وذرية من الطبقة المنخفضة فانه يحدث تداخل بين هاتين الطبقتين يرفع أفرادا من الطبقة الوضيعة فيخلطهم فى الطبقة الرفيعة بسبب تناقص هذه الطبقة الدائم .

ويعتمد جينى على هذه الأمور الديموغرافية التى يقرها فى شرح اسباب تقدم الأمة وتأخرها ، فيرى أن الأمة كالكائن الحي تمر فى تكاملها بمراحل متعددة من نشوء ونمو واكتمال وهرم . فهو يقول أن حجم الشعب وكثافته يزدادان فى بداية نهوضه . فيعمد فريق منهم الى الهجرة أو الى خوض غمار الحرب بغية استثمار أراض جديدة ولا يهاجر ولا يحارب الاكل جرى مغامر كثير الذرية . فيضيع المجتمع أمثال هذه العناصر القوية النشيطة ، ويكون الشعب فى هذه المرحلة كثير الحماسة قوى التضامن لا يتردد فى التضحية .

.. ثم تقل العناصر المتنامية الكثيرة الانتمال في المجتمع . فتقل المواليد ويقل ازدياد الشعب وتكون الأحوال الاقتصادية قد ازدهرت ، فيقل الترف والميل الى الكماليات محل اللجذ وانعمل المتواصل ، وتشتد ارتفاع الأشخاص من الطبقات الوضيعة الى الطبقات الرقيقة ، ويتغير تركيب الشعب على الصورة التي نكرنا ويكثر الأشخاص النفعيون في المجتمع للذين تجلبون الى الدعة ويحلون محل الجريئين المغامرين الذين امتازت المرحلة الاولى بهم . ويرافق ذلك هجرة كبيرة من سكان الأرياف الى المدن مراكز الصناعة واللمر الترف .

ويلى ذلك مرحلة تأخر وانهايار . وذلك أن الشعب يهرم ، وتقل فيه الأيدى العاملة ، فتضعف الزراعة في الأرياف بسبب الهجرة منها ، وتقل المشاريع الاقتصادية لقلة الحاجة اليها ما دام الشعب ليس في حالة تكاثر وازدياد .

(ب) تناقص السكان : لا يسمح اهمال هذه الظاهرة . بالرغم من ندرتها ، فقد حدثت في الماضي ، ويمكن حدوثها في المستقبل .

ونستطيع أن نميز ، كما ميزنا في الحالة السابقة ، بين التناقص السريع والتناقص البطيء .

وهناك عوامل محددة تحدث في وقت قصير من الزمن تناقصا هاما في السكان . فنذكر منها : « الثالوث » المعروف : « الحروب » ، « المجاعة » ، « والأوبئة » . واجتماع هذه العوامل أو تفرقها يؤدي الى زيادة ملحوظة في نسبة الوفيات ، ولا ينجو من تأثيرها المدمر الشيباب (كما في حالة الحرب) ولا الشيوخ والأطفال (كما في حالة المجاعة والأوبئة) - ومما يضاعف هذا التأثير تناقص نسبة المواليد لفترة طويلة بعد هذه الكوارث . إذ يخاف الناس من الاتجاب حتى لا تلثمهم اولادهم الحروب أو الأوبئة . أو تكون الخسائر في للرجال أعلى من الخسائر في النساء فتقل بذلك فرص الزواج والاتجاب .

ويحدثنا التاريخ عن امثلة مشهورة لقل هذه الكوارث منها : « الطاعون

الأسود ، الذي اجتاحت أوربا فيما بين سنتي ١٣٤٨ - ١٣٥٦ ، وبدأ في جزيرتي صقلية وميردينيا ، ثم صعد إلى إيطاليا وانتشر في فرنسا وإنجلترا وألمانيا ووجعل إلى شبه جزيرة إسكندناوة - ويقدر العلماء أنه خلال بضعة سنوات تناقص عدد السكان من ٢٥ إلى ٥٠٪ حسب البلاد المختلفة - وفي فرنسا أضاعت حرب المائة سنة التي كانت في بدايتها ، عددا آخر من المقربين - وتعرضت فرنسا أيضا لتأثير المزدوج للحرب وباء الحمى الإسبانية أثناء الحرب العالمية الأولى - ولا ننسى « مجاعة البطاطس » التي اجتاحت أيرلنده فيما بين سنتي ١٨٤٥ ، ١٨٥٠ ، وأدت إلى هجرة نصف السكان .

أما التناقص البطيء للسكان الذي يمتد خلال عشرات السنين ، فإنه يحدث ، بصفة خاصة ، نتيجة للانخفاض المستمر لنسبة المواليد عن نسبة الوفيات إذ تؤدي هذه الظاهرة إلى وجود شعب هرم ، لا يكفي حجم المواليد السنوي المنخفض لتجديد شبابه .

وإذا حدث تناقص في معدل الوفيات ، فلا بد ، لكي تستمر الظاهرة ، أن يستمر التناقص في معدل المواليد ، بحيث يكون هناك دائما فارق سلبي بين معدل المواليد ومعدل الوفيات - ومعنى ذلك ، في عبارة واضحة ، أن معدل المواليد هو العامل المؤثر في تناقص عدد السكان ، وأن هذا التناقص يزداد بطبيعة الحال إذا قرر جزء من السكان الهجرة - كما يمكن تعويض هذا النقص إذا فتح البلد أبوابه لأعداد كبيرة من المهاجرين من جهات خارجية - غير أن حركات الهجرة هذه سواء أكانت داخلية أم خارجية لا تلعب في الواقع إلا دورا ثانويا .

ويترتب على تناقص السكان جمود البناء الاقتصادي الأساسي ، وعدم تعرض الهياكل التنظيمية الأساسية للتغيير - كما تمنع قلة عدد السكان من ظهور أنواع جديدة للاستثمار ، وإذا حاولت بعض الاتجاهات الجديدة أن تظهر فإن قلة الإقبال عليها تعطلها أو تعرضها للفشل - والتطور الاقتصادي

يحدث كما نعلم ، نتيجة لظهور صناعات واختراعات جديدة ، بعد مرحلة ثورية
إنسانية . وهذا ما حدث بعد اكتشاف قوة البخار واستخدامها في صناعة
النسيج وفي تسير المسك الحديدية ، إذ أعقب ذلك استخدام قوة الكهرباء ،
وصناعات الكيماويات ، والسيارات ، والطائرات ، ودخلنا الآن في العصر
الالكترونى . ومما لا شك فيه أن كل فرع جديد يحتاج في نموه واستغلاله الى
أيد عاملة من الشباب تدخل سوق العمل ، ولا يمكن أن يعتمد هذا التطور مطلقا
على العمال الذين قاربوا من الشيخوخة ، إذ أن هؤلاء يصعب انتزاعهم من
أعمالهم السابقة ، وتوجيههم لاحتراف مهنة جديدة . وعلى ذلك فإذا تعدد وجود
أعداد كافية من الأيدي العاملة للشابة التي تنهض بصناعة ناشئة ، فإن هذه
الصناعة تتوقف أو تصبح بطيئة النمو .

وعلى ذلك يمكن القول ، بصفة عامة ، أن الشعوب التي تتعرض لتناقص
عدد سكانها تجد نفسها مضطرة لتوجيه الجزء الأكبر من مواردها للاستهلاك .
كما أن هذه الشعوب يغلب عليها طابع الشيخوخة إذ يتزايد فيها عدد السكان
فوق سن الخمسين . ولما كانت الشيخوخة الفيزيائية يصحبها ، في غالب
الأحيان ، شيخوخة عقلية ، فإن هذه الشعوب تصاب بنوع من الشلل العقلى
الذى يتمثل في الخوف من المخاطرة والتغيير ، والتشبث بالقديم بدعى الأمان
والاستقرار .

ثانيا - التغير في التوزيع السكانى :

لا يتوزع سكان دولة ما على مساحة أرضها بنسب متساوية ، ولكن هذا
التوزيع يخضع للطبيعة الجغرافية والاقتصادية للأرض ، وهو يتعرض للتغير
من حين لآخر تبعاً لتغير ظروف الاستغلال بالنسبة للموارد الزراعية والصناعية .

ويمكن النظر الى التغير في التوزيعات السكانية من ناحيتين : الأولى
تتصل بالتركز الجغرافى ، والثانية بالاشتراك السكانى بين مجموعتين من
السكان .

(١) تغيرات المركز الجغرافي : ان التوزيع الجغرافي لشعب معين لا يتكرر مرتين خلال الزمن . ففي دولة زراعية يتركز جزء كبير من السكان في الأراضي الخصبة ، او التي يسهل استصلاحها وزراعتها . واذا حدث ارتفاع في عدد السكان ، وأصبحت الأراضي المزروعة غير كافية لتغطية الأعداد الإضافية ، اتجهت الجهود الى البحث عن اراض جديدة قابلة للزراعة مما يدفع أعدادا من السكان الى الهجرة من موطنها الأصلية .

وبالمثل فان الدولة الصناعية يتركز السكان فيها حول مراكز استقلال المواد الأولية ، وتتشأ المصانع فيها بالقرب من مراكز الاستهلاك الهامة التي تؤدي ، في الوقت نفسه ، هذه المصانع بما يلزمها من الأيدي العاملة . كما يتركز السكان في مراكز النقل الهامة كالموانئ وغيرها . غير ان مراكز الانتاج التي تستقلب الأيدي العاملة لا تظل ، خلال الزمن ، كما هي بدون ان يطرأ عليها التغيير : فقد تنضب المواد الخام في منطقة معينة ، ويكتشف غيرها في مناطق أخرى ، فتنقل الأيدي العاملة الى مراكز الاستغلال الجديدة . وقد تضعف بعض الصناعات او تضمحل وينشأ بدلا منها صناعات جديدة في مناطق مختلفة فتجذب أعدادا كبيرة من السكان .

ومن امثلة هذه التحركات الهامة المتصلة بتغير مراكز الاستغلال ، التحركات التي تمت في الولايات المتحدة الأمريكية من المشرق الى المغرب ، والتحركات السكانية التي تمت في دول المشرق الأوسط نتيجة لاكتشاف البترول وقيام مراكز صناعية جديدة لاستخراج هذه المادة الخام وتكريرها وتصديرها . وتشهد اليابان اتساعا عمرانيا وصناعيا في المساحة التي تقصل « طوكيو » عن « اوزاكا » ، وهي تبلغ حوالي المائتي كيلو متر ، بحيث يتوقع الخبراء ان تصبح المينتان ، بعد سنوات قليلة ، مدينة واحدة .

ومما لا شك فيه ان هذه التغيرات في التركيز السكاني . تؤدي الى تغيرات في طريقة تنظيم الموارد الاقتصادية وهياكل الاستغلال الاقتصادي . فاذا حدث

تركز سكاني في منطقة معينة دون أن يصبح نمو مماثل في طريقة الاستثمار ، فان ذلك يؤدي الى وجود عدد من « الطفيليات البشرية » اي الأيدي المعالة التي تستهلك اكثر مما تنتج . أما اذا سار النمو الاقتصادي ، سواء في محيط الزراعة او الصناعة ، في خط مواز مع التركيز السكاني ، فان ذلك يؤدي بطبيعة الحال ، الى تحقيق درجات عالية من الانتاج ، ويعد شبح الأزمات الاقتصادية .

(ب) المشترك السكاني بين شعبيين :

يمكن أن يؤدي حدوث هذه الظاهرة الى تغيرات هامة وعميقة في التنظيم الاقتصادي .

فكلمة دولة لا تعني دائماً وجود شعب واحد متجانس ، بل انها في حالات كثيرة تضم شعبيين مختلفين على الأقل . ويرجع ذلك الى الهجرة او الغزو : فقد تنتقل أعداد من السكان الى بلد قريب او بعيد لوجود فرص احسن للعمل ، وقد يتم الامتزاج بين شعبيين عن طريق الغزو . ويعطينا التاريخ امثلة كثيرة على ظواهر من هذا النوع : فقد استقر عدد من سكان منشوريا منذ قديم في الصين ، وتجاوزوا مع الصينيين قبل أن يندمجوا فيهم . واندمج عدد من اليونان في سكان الشرق الأوسط بعد فتوح الاسكندر الأكبر . وكانوا النورمانديون اقلية عندما استقروا في انجلترا في القرن الحادي عشر ، واحتاجوا لوقت اطول قبل أن يندمجوا نهائياً في الشعب الأصلي . وتاريخ الاستعمار الأوربي هو في اساسه فرض أعداد من السكان البيض على السكان الأصليين في افريقيا وأستراليا وجزر المحيط الهادئ . ومن الأمثلة القريبة لامتزاج شعبيين او اكثر ، امتزاج « الفلامان *Flamands* » و « الفالون *Wallons* » في بلجيكا ، وامتزاج عناصر من اصل قرطبي ، والماني ، واطالي في سويسرا . وقد كان هتلر ، في الحرب العالمية الثانية ، يخطط لتكوين اوريا الوحدة التي تتكون من شعوب مختلفة يسودها للشعب الألباني .

هذا التجاوز أو الامتزاج بين شعبين أو أكثر يؤدي إلى تغيرات عديدة
وسريعة في التنظيم الاقتصادي :

فقد يتصرف أحد الشعبين تصرف الاستعلاء ، ويستولى على مصادر
الانتاج أو يعيد توزيع الأرض الزراعية ، مثلما فعل المستعمرون الفرنسيون
في الجزائر . ويؤدي الأمر إلى ارغام أفراد الشعب الأصلي على العمل
لصالح الشعب الدخيل . وهذا الوضع يقتل في السكان الأصليين الحافز على
النشاط والتقدم في تحسين الانتاج . كما أن المستعمر نفسه لا يحرص ، في
كثير من الأحيان ، بل ليست له أي مصلحة في تدريب السكان على الأعمال
الفنية ، أو تلقينهم الأساليب الجديدة في الانتاج .

وينتج عن هذا الوضع اضطرابات خطيرة في النواحي السياسية
والاجتماعية . إذ أن الشعب المتفوق يحاول بعد استقراره ، أن يجعل من نفسه
الطبقة الحاكمة ، ولا يهتم بتحقيق العدالة بالنسبة لجميع السكان ، بل يستأثر
لنفسه بمعظم الامتيازات والحقوق . ويضطر الشعب المغلوب إلى الرضوخ
لفترة معينة حتى تحين له فرصة الثورة على تلك الارضاع الظالمة . وعن طريق
الثورة يحاول استعادة حقوقه المسلوبة وإعادة تنظيم اقتصاده على أسس
جديدة تعيد الموارد والخيرات إلى أصحابها الحقيقيين .

من جميع ما تقدم تبين قضايا السكان من أهم القضايا الاجتماعية ،
وأولادها بالبحث والمعالجة ، ولا سيما في البلاد التي تشرع في إعادة بناء
نهضتها ، وتنظيم اقتصادياتها ، أو تجد نفسها أمام ظروف تحتم عليها درء
الآخطار التي تهددها ، مثل أقطار امّتنا العربية .

الباب الثالث

نظام الملكية وعلاقاته بالبناء الاجتماعى

الفصل السادس : تطور نظام الملكية

الفصل السابع : الملكية والتبادى عند الشعوب البدائية

الفصل الثامن / : الملكية وصلتها بالديانة العائلية فى المجتمع اليونانى القديم

الفصل التاسع / : المسيحية وحق الانتخاب

~~الفصل العاشر : الاسلام والديانة الاجتماعية~~

الفصل الحادى عشر : نظم الانتخاب فى العصور الوسطى

الفصل الثانى عشر : بدء حركة الاستعمار وظهور قوة المال

الفصل السادس

تطور نظام الملكية

يعتقد عدد كبير ممن يشتغلون بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ان الملكية هي اساس "نظام الاجتماع"، وانها احد النظم الاساسية التي لعبت دورا كبيرا في تاريخ الحضارة الانسانية .

وقد مر نظام الملكية باطوار مختلفة خلال عصور التاريخ ، ولم يظل على حالة واحدة بل ضاق نطاقه او اتسع تبعا للظروف والاحوال الاجتماعية التي مرت بها المجتمعات والنظم السياسية التي كانت تخضع لها وللمعتقدات السائدة فيها . ولا يزال هذا النظام حتى يومنا هذا يتطور بتأثير المذاهب الاجتماعية ، وتطور مفهوم العدالة والحرية ، وكذلك بتأثير ما طرأ على فكرة الدولة من تطور ، ومقدار تدخلها للاشراف على النشاط الاقتصادي العام ، وتوجيهه لخدمة الفرد او المجتمع ، وعنايتها بتوفير الخدمات العامة ، ورفع مستوى المعيشة للطبقة العاملة .

والنشاط الاقتصادي ، في أبسط صوره ، كما يقول « شارل جيد » Gide
اساسه الحاجة (١) . فالاحتياجات الانسانية هي نقطة البدء في الاقتصاد السياسي . والاحتياجات عند الحيوانات لا تتعدى حاجتين أوليتين : حاجة الغذاء ، وهي تستنفد جل نشاطها ، وحاجة المأوى .

وهاتان الحاجتان ذاتهما تحتلان مكانا هاما في حياة الانسان . وللاقتناع بذلك يكفي ان ننظر في ميزانية أسرة من اسر العمال ، فنجد ان الغذاء يمثل ثلثي هذه الميزانية تقريبا أي ما يقرب من ٦٠ الى ٦٥٪ من مصروف الأسرة ،

Charles Gide, Premières Notions d'économie Politique. (١)

أما السكن فإنه يستغنى في الأوقات العادية حوالي ١٥٪ من دخل الأسرة .
ولكنه ارتفع في زمن الحرب . وفترة ما بعد الحرب إلى ما يقرب من ٢٥٪ عند
بعض الأمر متوسطة الحال . ومعنى ذلك أن الغذاء والممكن يستغنى بوجدهما
ما يزيد على ٨٠٪ من ميزانية الطبقات العاملة . فما الذي يبقى بعد ذلك لسد
الحاجات الأخرى التي ترتفع بالإنسان فوق مستوى الحيوانات ، كحاجات
الملبس ، والثقافة ، والتعليم ، والترفيه الخ ...

وإذا كانت حاجة الحيوان قليلة وبسيطة فهل يجب أن يتخذ الإنسان منها
درساً يعلمه البساطة والاقتصاد على الحد الأدنى من الضروريات ؟

إن تحقيق هذه الرغبة التي ينادى بها رجال الأخلاق ، وفلاسفة التصوف
تحتاج أن نعرف أولاً ما هي الضروريات . فمن الملاحظ أن حدودها تضيق أو
تتسع بحسب الحضارات والبيئات ، ودرجة تقدم المجتمعات . فقد كان التعليم
يعد كمالاً بالنسبة للعامة في العصور الوسطى ، وكان يقتصر على رجال
الدين ، فأصبح اليوم ضرورة أولية يجب أن يحصل عليها كل فرد من أفراد
المجتمع . ومعنى ذلك ، أن الضروريات لا يمكن تحديدها لأنها في تطور مستمر .
ولكن ذلك لا يتنافى مع مبدأ « الحياة البسيطة » التي يحبها رجال الاقتصاد ،
ويضمون فيها صوتهم إلى صوت الأطباء والقائمين على رعاية الصحة العامة
ومبدأ « الحياة البسيطة » هذا لا يعنى الرجوع إلى الحياة الحيوانية ، وذلك
بأن نقتصر نشاطنا على تحصيل الغذاء والملبس ، بل أنه يعنى ألا تنصب جهودنا
أساساً على توفير أطايب المأكول لنكسها على المائدة ، وأقصر الرياض لتؤثث
به مسكننا . فالجهود الإنسانية يجب أن توجه إلى نواح أخرى أسسها وأعلى
من هذه الحاجات الحيوانية ، يجب أن توجه إلى النواحي العقلية والعلمية
التي تعود بالخير على أفراد الإنسانية جمعاء . والحياة البسيطة لا تعنى انتقاء
الرغامية ، ولكنها تمتنع عن رغامية البدن برغامية العقل وإعلاء الروح .

العمل أساس سد الحاجات :

وإذا كان من الحيوان ما يسد حاجته دون عناء ، وذلك باستهلاك ما تنتجه الأرض ، فإن منه ما يبذل جهدا وعناء في الحصول على الغذاء .
ويصدق هذا ، بصفة خاصة ، على الحيوانات آكلة اللحوم ، فانها تكسّر معظم جهودها لاقتناص الفريسة . ولم يقد الإنسان نفسه خلال عصور طويلة من تطوره الحضارى بأكثر من هذه الجهود ، فكان يقضى جل أوقاته ويكسر معظم جهوده لجمع الثمار ، أو لاقتناص الفريسة أو صيد الأسماك .
فإذا انتقلنا الى حاجة المسكن ، وجدنا انها تتطلب كذلك عملا ، بل حنقا وبراية بتكوين مواد البناء ، وترتيبها على الوضع الذى يتفق مع ظروف البيئة .
ولكن العمل عند الحيوانات نشاط غريزى يقوم به بطريقة تلقائية ، ودون أن يناله منه نصب أو تعب . أما الإنسان فقد كتب عليه أن يكدر ويكدح وأن يكسب عيشه ، فى كثير من الظروف والأحوال بعرق الجبين (١) .

ويقال ان شعور الإنسان بالمشقة فى العمل ورغبته فى اجتناب هذه المشقة ، هى التى جعلت ذهنه يتفقد عن نظام الرق الذى مكّنه من أن يحيل العمل على غيره مستعينا بالمال أو بالقوة . كما ان طبقة الأغنياء والنبلاء كان يسمح لها ، حتى منتصف القرن التاسع عشر ، أن تؤجر بالمال من يحل محل أفرادها فى قضاء مدة الخدمة العسكرية . على أن هذه الجهود التى صاحبت العمل فى جميع مراحله ، وهذا الضغط الذى كان ولا يزال الإنسان يشعر بوطاته ... هذه الجهود وهذا الضغط ، هما فى الحقيقة مصدر الحضارة والزفامية اللذين تتمتع بهما . إذ لا كان الإنسان لا يحب العمل بطبيعته فقد بحث عن جميع الوسائل التى تخفف عنه عبء العمل ، وكانت هذه الوسائل

(١) جاء فى الانجيل : « ستشتغل بعرق جبينك » ، أى أن ابن آدم قد كتب عليه بعد ميوبته من الجنة أن يكدر فى الدنيا ويشقى ليحصل على عيشه .

بالذات هي الاختراعات والاكتشافات التي أدت الى الاستعاضة عن العمل اليدوى بالآلة ، وادت الى استخدام قوة الكهرباء فى الوفاء بكثير من الحاجات الانسانية دون عناء . ولكن هل سيستريح الانسان يوما من عناء العمل نهائيا ؟ اننا لا نتوقع ذلك ، بل سيظل الانسان يداعبه ايدا ذلك الحلم ، فيك ويحلم على امل ان يجنى من وراء ذلك الراحة . وهل تحقق حلم السياسة الذين قالوا بخوض الحرب وتحمل الامها لتجنب البشرية ويلات حروب اخرى فى المستقبل ؟ لقد كان الانسان يقوم بالعمل قديما والوسط يلهب ظهره ، ثم تحمل بعد ذلك ضغط الحاجة واذل نفسه لصاحب العمل للحصول على لقمة العيش . ثم اصطبغ للعمل بعد ذلك بمصبغة انسانية عندما تكونت النقابات المهنية للدفاع عن حقوق العمال . واليوم يشعر العامل ، فى البلاد المتقدمة ، انه يقوم بعمله خدمة للصالح العام ، وان واجب التعاون يقضى عليه بان يؤدي عمله خدمة لنفسه والمجموع .

كيف ظهرت الرغبة فى التملك :

على ان العمل ما لبث ان صاحبه فكرة التملك . ويقال ان الرغبة فى التملك ظهرت فى ايسر صورها تحت ضغط الحاجة العضوية ، اي حاجة الجسم الى الغذاء والى كل ما يحميه من التلف . فبدأ الانسان بالاستحواذ على ما يقع تحت يده من مواد يمكن ان تنفعه فى غذائه . اي ان عملية « الامتلاك » ، فى ايسر صورها ، قد ظهرت لتسد حاجة « الاستهلاك » . وللتدليل على ذلك يكفى ان نلاحظ الطفل : فعندما يستحوذ على شيء وتطلب اليه ارجاعه يحمله الى فمه يقصد ابتلاعه ، لأن هذه هى افضل طريقة لامتلاك الشيء ، وضمان عدم انتزاعه منه .

ثم ظهرت درجة ثانية من درجات الامتلاك ، وهى تهدف الى استبقاء جزء مما استحوذ عليه الانسان يقصد استهلاكه ، للاستفاد به عند الحاجة ، اي عندما يعوزه الطعام . وفى هذه المرحلة ظهرت فكرة الملكية بمعناها الحقيقى . لأنها

تعنى الاطمئنان الى وجود شيء منفصل عن الذات يمكن الالتجاء اليه واستخدامه وقت الحاجة • على أن الملكية ، فى هذه المرحلة ، ظلت قاصرة على الأشياء التى يستطيع الانسان أن يصل اليها ويقبض عليها بيديه (١) • ومعنى ذلك أن الملكية كانت تعنى ، فى الأصل ، • الاستحواذ على الأشياء التى يمكن القبض عليها باليدين • • وكان يدخل فى عداد هذه الأشياء كل ما تنتجه يد الانسان من أدوات للعمل أو للصيد أو من ملابس وحلى •

وهكذا بدأت الملكية الحقيقية عندما تعدت رغبة الاستهلاك المباشر ، الى اتخاذ شكل التوفير واقتصاد بعض ما تملكه اليد الى الغد • ومن هذا الأصل تكونت فكرة رأس المال • وهو الثروة المتوفرة التى تستخدم لإنتاج ثروة جديدة •

ويعد أن استطاع الانسان أن يستأنس الحيوان ويستخدمه لقضاء مآربه وحاجاته امتدت الملكية الى الحيوانات المستأنسة • وقد صاحب استئناس الحيوان استقرار الجماعات الانسانية فى بقاع معينة • فأصبح مأوى الأسرة فى عداد الأشياء التى يجب احترام ملكيتها • وهنا نلاحظ أن الملكية بعد أن كانت فى الأصل فردية صرفة تتصل بما يسد حاجات الانسان ، أخذت تتطور وتتخذ شكلا جماعيا قوامه رابطة الأسرة والعاطفة التى تربط بين أفرادها •

ولكن مأوى الأسرة ومقرها لا يمكن أن يقوم بغير محيط من الأرض تفلحه الأسرة وتستغله لغذاء أفرادها ، ولذلك فقد امتد نظام الملكية من منزل الأسرة الى قطعة من الأرض تحيط به ، واختلف اتساعها بحسب الحاجات والامكانيات •

وعلى كل حال فإن الملكية لم تفقد حتى ذلك الحين طابعها الأصلى ، ولم تتعد حدود النوافع الحيوية التى دفعت اليها ، وظلت وثيقة الصلة بالحاجات الإنسانية ، لا يقرها نظام المجتمع الا بقدر ما يحتاج اليه الفرد أو الأسرة من ضروريات الحياة •

(١) يبدو هذا الأصل واضحا من تحليل كلمة *mancipation* ، فى القانون الرومانى ، ومعناها • الأخذ باليد • •

ولا نستطيع أن نعين ، على وجه التحديد ، الوقت الذى بدأ فيه نظام الملكية يفقد هذا الطابع . ولكن يمكن القول انه بعد اختراع المحراث ، أصبحت الأراضي تؤزل الى اول من يصل اليها بمحراثه . وهكذا نرى ان الملكية بعد ان كانت قاصرة على ما تمسكه اليد او تحيط به العين ، أصبحت تمتد الى البقاع البعيدة التى يصل اليها نشاط الاتصان .

وهنا اخذت الملكية تتخذ شكل « الملكيات الكبيرة » ، وتطورت من نظام اقتصادى فى اساسه الى نظام سياسى . اذ نشأ على اساسها نظام الاقطاع ونظام الطبقات .

وحينئذ يبرز امامنا هذا السؤال : ما هى الدعامة القانونية لهذه الملكية الكبيرة ؟ فقد كان امتلاك الاثاث ، والنزل ، والحقل فى الماضى يستند الى وضع اليد والاستحواذ ، اى الامتلاك بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة . وليس هناك شيء من هذا المعنى فيما يتعلق بالملكيات الكبيرة التى لا يجد مداها البصر . وليس الاحتلال الواقعى لكل شبر من الأرض هو الذى يسند ادعاء الدول الاستعمارية فى امتلاك ملايين الأميال المربعة فى شتى انحاء المعمورة . كما أن ادعاء هذه الملكية لا يمكن أن يستند الى عمل المستعمرين وجهودهم المضيية . فالعمل والجهد المضى فى زراعة الأرض واستنباتها لا يقوم به ، فى الواقع ، الا الفلاحون والمبيد والاجراء من أبناء الاقطار المحتلة . فالامتلاك ، بهذا المعنى الواسع ، لا يقوم اذن لاعلى الاحتلال الحقيقى ، ولاعلى العمل ، وانما يستند فى الواقع الى مبدأ القوة التى تتمثل فى الغزو والفتوحات الحربية .

ومن العجيب أن هذه الطريقة فى الاستحواذ والامتلاك قد استمرت خلال عصور التاريخ الطويلة . وكان الرومان يرون أن خير نماذج الملكية هى الملكية التى تقوم على « أسنة الحراب sub hasta » ، واذا نظرنا الى تاريخ انجلترا كذلك وجدنا انه على اثر الفتح النورماندى قسمت الأرض الى عدد من

الملكيات الكبيرة بين الفاتحين ، وسجل هذا التقسيم في الوثيقة المشهورة باسم « Domesday Book » ، وتكرر هذا الأمر بحذاقيره في كل مكان حتى في أمريكا نفسها . فالهاجرون الأوائل ، الذين ينظر اليهم اسلافهم اليوم على انهم خير من يمثل الملكية المقدسة التي قامت على العرق والجهود الضنية ، لم يحققوا هذه الملكية الا بعد ان شهروا الحسام ، وانتزعوا الاراضى بالقوة من ايدي اصحابها الحقيقيين وهم الهنود الحمر .

كان لنشأ مبدأ القوة ، أو الغزو هو الأصل البعيد لنشأة الملكية بمعناها
الواسع الشامل ، ملكية الاراضى والمساكن الشاسعة . ولكن الملكية لم تقف عند هذا الشكل المادى بل سرعان ما تطورت واتخذت اشكال جديدة يمكن ان نلخصها فيما نطلق عليه اليوم اسم « القيم المنقولة » . فثروة كثير من الناس اليوم لا تتمثل فى امتلاك منزل أو قطعة من الأرض بقدر ما تتمثل فى امتلاك اسهم بعض الشركات ، أو أوراق مالية لبعض المشروعات التجارية أو الصناعية . وكثير من الاسهم لا تحمل اسم صاحبها بل انها « لحاملها » ، ولا يمتلكها اصحابها فى منازلهم ، بل انهم يودعونها فى المصارف والمؤسسات المالية . واخيرا تتبلور ثروة هؤلاء أو تتركز فى « دفتر شيكات » يستخدمونه فى دفع ثمن مشترياتهم وحاجاتهم . « دفتر الشيكات » هو اليوم رمز الملكية ، ملكية الأغنياء واصحاب رؤوس الاموال .

وهكذا نرى ان الملكية كانت فى بادئ امرها شيئا ملموسا يتعمل بكيان الانسان ويحاجاته المباشرة ، أى انها كانت لمتدادا حقيقيا لشخصية الانسان وعنصرا أساسيا يحقق هذه الشخصية ، كانت بمثابة الصنفه الخارجيه للقوة التى لا تميش الا بها ولا تحتفى الا فيها . فاصبحت اليوم مجرد انعكاس لقوة الانسان وجبروته ، واتسعت حتى غدت لا تحقق حاجات ضرورية ، بل لترضى شهوة بعض الناس . وتشبع غرورهم على حساب حاجات الكثيرين واقواتهم (١).

(١) صور هذا التطور بصورة اخاذة المسالم الاشتراكى الفرنسى « جان جوريس Jaurès » فى كتابه « دراسات اشتراكية Etudes Socialistes »

تطور الوضع القانوني للملكية :

ولم تتطور فكرة الملكية من حيث أشكالها فحسب ، بل انها تطورت كذلك من حيث أوضاعها القانونية .

فإذا أردنا أن نحدد معنى الملكية تحجيذا قانونيا قلنا ، انها الحق في امتلاك شيء امتلاكاً خاصاً بحيث لا يشاركنا الغير في هذا الحق ، وقد رأينا أن هذا الحق في الماضي كان يتمتع في استخدام شيء لأشباع الحاجات الضرورية ولكن هل كان هذا الحق يتضمن حقاً آخر يتراءى لنا أنه شديد الصلة به وهو : حق استبدال ما نملك بشيء آخر يمتلكه الغير ؟ كلا ، بلاشك ، فالتبادل يمثل مرحلة معينة في تاريخ الاقتصاد ، ولم يظهر الا بعد أن تهيأت له ظروف اقتصادية على شيء من التركيب والتعقيد . وقد كان الانسان في العصور الأولى يشعر بالضيق والتبرم اذا أجبر على أن يتنازل عن شيء مما يحتاجه الى انسان آخر . ولكن هذا التبرم زال بطبيعة الحال عندما أخذ الانسان ينتج لبيع ، أي منذ اليوم الذي بدأ فيه نظام تقسيم العمل أولاً بين افراد الأسرة ، ثم بين افراد المجتمع ، وحينئذ أصبحت الحاجات ، سلعا ، تتبادل ، ثم تباع وتشترى بالتقود .

ولم يكن التبادل والبيع والشراء يمتد في بادئ الامر الى المنزل او الى الحقل الذي يعيش عليه افراد الأسرة ، فلم يكن هذا ولا ذاك في عداد السلع . ولم يكن يطبق عليهما وضع الممتلكات الفردية ، بل كانا ، في الواقع ، ملكا جماعيا للأسرة . وكانت هذه الملكيات مقدسة لأنها تحوى مقر الأجداد والمعبود الذي اقيم في وسطها لاقامة شعائر الديانة العائلية . كانت ملكية المنزل والحقل اذن تخص الأموات كما تخص الأحياء ، وكان واجب هؤلاء ان يسلموها الى أولادهم ليعيشوا عليها . فهذه الأشياء المقدسة لم تكن حوض المساومة والتجارة . وانتقال ملكية المنزل والحقل الى الأولاد والأحفاد هو الأصل الأول لنظام الوراثة . ولكن كان هذا الانتقال بحكم القانون . وبحكم الواقع قامرا على المنزل الذي تسكنه الأسرة والحقل الذي تزرعه

لتمعيش على محصوله • ولا تدرى كيف أصبح هذا الحق قيعما بعد مطلقا ، وأصبح الإنسان يتصرف فى منزله بالبيع والإيجار والاعارة • ثم غدا كذلك نظام التورث مطلقا ينطبق على ما تنتفع به الأسرة ، وعلى ما يزيد على حاجة نفعها المباشر •

ولم يكن نظام الوراثة معروفا فى المجتمعات الانسانية الاولى ، وذلك لسبب بسيط ، وهو أن الملكية كانت — كما قلنا — تنحصر فى نطاق الحاجات الفردية والأشياء الخاصة التى يستخدمها الفرد فى حياته (١) وقد كان من المتبع فى المجتمعات القديمة أن الفرد إذا توفى تبعته حاجاته وممتلكاته : فاما أن تحرق وتلقى كما فعل صاحبها واما أن تدفن معه فى قبره • وكان يدفن مع الميت أمواله التى كان يستخدمها ، والحلى التى كان يترزين بها ، وحصانه الذى كان يستخدمه فى السفر أو فى القتال • وفى بعض المجتمعات كان يدفن معه أتباعه ونساؤه كذلك • ولا تزال بقايا هذه العادات قائمة حتى اليوم • ولم تستطع السلطات البريطانية فى الهند القضاء على عادة حرق الزوجة مع زوجها المتوفى إلا بعد جهد جهيد • وطالعتنا الصحف ، منذ فترة ليست بعيدة ، نبأ زوجة هندية غافلت من حولها وألقت بنفسها فى النار لتحترق مع زوجها ، وفى ذلك ما يجتث تأصل العادة القديمة فى النفوس ، وممارسة الزوجة لها دون إكراه ، أو شعور بما فيها من بشاعة •

ويمكن النظر الى دفن المتاع والحلى مع الموتى على أنه امتداد لفكرة الملكية فى حياة أخرى يحياها المرء بعد أن يترك هذه الحياة الدنيا • فلكى يجد الميت فى حياته الأخرى كل ما كان يتمتع به من حلى ورياش وعبيد ونساء يجب أن تدفن هذه الأشياء معه عند مماته •

وقد كانت هذه المعتقدات عاملا رئيسيا ساعد على حفظ تراث الأجيال

(١) انظر فيما بعد الملكية عند الشعوب البدائية •

الماخية ، واثاح الفرصة للوقوف على آثارهم وحضارتهم . فقد أفلتت الحضارة الإنسانية من الآثار والحلى التى عثر عليها فى مقابر المصريين القدماء ومعابد اليونان والرومان فائدة عظيمة ، وامتلات متاحفنا اليوم بهذه الآثار الخالدة التى ستظل على الدوام معيناً لا ينضب للمعرفة والثقافة .

وظل المنزل والحقل ملكاً جماعياً للأسرة لا يمكن التصرف فيه حتى قامت الأسرة الأبوية ونظام هذه الأسرة كان يقوم على السلطة المطلقة التى يتمتع بها عاقلها ، وكان يطلق عليه فى العصر الرومانى *Pater Familias* وكان لعامل الأسرة هذا كل حقوق الملكية على جميع ما تملكه الأسرة ، بل وكذلك على أولاده وزوجاته ، فإن شاء باعهم أو قتلهم أو تصرف فيهم بالهبة . وعند مماته كان هذا الحق ينتقل إجبارياً الى من يليه فى السن من أفراد الأسرة الذكور ، ولم يكن يسمح له أن يتنازل عن هذا الحق ، أو يتهرب من ممارسته .

وما لبث هذا الحق أن تطور حتى أصبح للوالد فى أن يتنازل عن ثروته لأولاده بعد مماته . بحيث تقسم هذه الثروة بين ذريته وزوجه . كما أصبح للمالك الحق فى أن يعين من ذريته من يخلفه فى الاستمتاع بثروته عن طريق الوصية . وكان له مطلق الحرية فى أن يهرم الآخرين .

ثم تدخلت التشريعات بعد ذلك فى تحديد ما يتصرف فيه المالك عن طريق الوصية : فتركت له هذا الحق فيما يتملى بجزء معين من ثروته ، وحفظت لأولاده حقه فى الجزء الباقى . وفى الشريعة الإسلامية لا يحق للمالك أن يتصرف ، عن طريق الوصية ، إلا فى ثلث ثروته .

وتدخلت الدولة بعد ذلك لتحديد الميراث نفسه ، فحددت من لهم الحق فى الميراث من العصبية الأقربين . مستعينة فى ذلك بالشرائع السماوية فى بغض المجتمعات . وبالقوانين الوضعية فى بعضها الآخر . فإذا لم يكن للمالك من يرثه من الأقارب الذين حددهم القانون التى ثروته الى الدولة . ثم نصبت الدولة

نفسها شريكة في الميراث بحيث تستولى على نسبة معينة من ثروة المالك المتوفى قبل توزيع الأنصبة على ورثته .

وهكذا نرى أن الملكية في تطوراتها المتعددة خلال عصور التاريخ ، قد غيرت اتجاهها الأول الذي كان يسير نحو الفردية ، ونحو للحق المطلق للفرد في التمتع بثروته ، وبما يملك كما يشاء . غيرت الملكية خلال العصور المختلفة هذا الاتجاه ، وملكنا طريقا آخر انتهى بظهور المذاهب الاشتراكية خلال القرن التاسع عشر .

وتؤكد الاشتراكية حق الدولة في التدخل في شؤون المالك لتحقيق المصلحة الاجتماعية العليا . ويمكن القول أن هذا الاتجاه الجديد يعود بالملكية الى طبيعتها الأصلية حيث كانت في بادئ أمرها ملكية جماعية . وبذلك يكون تطور نظام الملكية قد اتخذ شكلا دائريا ، وأنه في سبيل العودة الى حيث بدأ . وسنحاول في الفصل التالية أن نشرح بالتفصيل مراحل هذا التطور في العصور المختلفة .

المصلحة الاجتماعية للملكية :

وإذا كان أحد لا يستطيع أن ينكر ملكية الإنسان لثمرة جهوده العقلية أو البدنية ، فإن هذه الملكية تعتمد - الى حد كبير - على جهود الجماعة كلها . فلا يستطيع المؤلف - في الحقيقة - أن يخرج لنا مؤلفا علميا أو أدبيا ما لم يرجع الى التراث العقلي الذي خلفه من سبقه من الباحثين . ولا يستطيع صانع أن يفتخر باختراعا جديدا إذا لم يعتمد على ما سبق اختراعه من مواد وأصوات . وبهذا المعنى يمكن القول أن الملكية قد خلقتها جهود . الجميع ، وأنها بالمثل يجب أن تستخدم لصالح الجميع .

فهى « جماعية في أصولها ، جماعية في غايتها » . وقد اعترف علماء الاقتصاد الذين لا يؤمنون بالاشتراكية كمذهب بهذه الحقيقة ، وبأن الملكية تسير

حتما نحو الغايات الجماعية ، وبانه يجب النظر إليها من زاوية النفع
الاجتماعى .

وقد ترتب على هذه النظرة نتائج عملية هامة :

اولها انه ما دامت الملكية تتخذ اساسا لها المصالح الاجتماعى العام ،
فيجب ان تستقل استقلالاً تاماً ، والمالك الذى يهمل او يقصر فى استغلال ملكه ،
ولا يستخرج منه الفوائد التى يمكن استخراجها ، يرى حقه فى الملكية معرضا
للضياع . فلا يصح ان تكون له ارض طيبة خصبة تنتج اجود المحاصيل ثم
يتركها بدون حرث أو زرع . وقد سنت فرنسا ، خلال الحرب العظمى الاولى ،
قانونا يحتم على كل مالك ارض ان يزرع ارضه ، فاذا تركها بدون زراعة
اعطيت لجاره لزراعتها ، او تولت زراعتها الادارة المحلية . وقد تألفت على
اثر ظهور هذا القانون جمعيات لتنهض بزراعة الاراضى التى تركها اصحابها
قاحلة .

وفى القانون الاسلامى لا يصبح لانسان الحق فى ملكية ارض دون منازع
الا اذا « احياءا بعد موتها » ، أى حرثها وسقاها لتنتب .

وتظهر الصيغة الاجتماعية للملكية كذلك فى التشريعات الجديدة التى تبين
نزع الملكية لتحقيق المصالح العام ، كشق الشوارع ، وحفر المصارف ، وبناء
المستشفيات او الملاجىء او الدور الحكومية الخ . . . كما تنطبق قوانين نزع
الملكية على كل ما زاد على نسبة معينة سواء من العقار (قوانين الاصلاح
الزراعى) او من الاموال (قوانين الضرائب التصاعدية) . وليس معنى ذلك
ان ملكية النولة تحل محل ملكية الفرد ، بل على العكس فان هذه القوانين تتيح
الامتلاك لعدد اكبر من الافراد ، وتوزع الملكية بدلا من تركها فى ايدي افراد
معدودين .

وقد حرص الاسلام على تحقيق هذا المعنى فى فريضة الزكاة اذ انها

نوع من لشراك الجماعة فى ملكية الفرد • كما أن الضرائب التى تفرضها الدول الحديثة ، وتبلغ أحيانا ٧٠٪ من دخل الأغنياء ، إذا زاد هذا الدخل على نسبة معينة ، هذه الضرائب تثبت حق الدولة فى أن تنزع – عند الحاجة – ما يقرب من ثلاثة أرباع ما يملكه بعض الأفراد لانفاقه فيما يعود بالنفع على المجتمع بكافة طبقاته •

ومن وسائل رقابة الدولة على الملكية كذلك منع رؤوس الأموال ، وخصوصا المعادن النفيسة ، كالذهب والفضة ، من التصدير الى الخارج • ويسهر رجال الحدود ، ورجال الجمارك لضبط كل من يحاول تهريب رؤوس الأموال • ولا يسمح للمسافرين الى الخارج الا بمبالغ محدودة •

هذه القوانين والتشريعات تبين بوضوح الاتجاه الجديد بالنسبة للملكية • فلم يصبح المالك حر التصرف فى ملكه ، كما كان الحال من قبل ، بل أصبح فى مركز يشبه مركز المدير الذى يدير شئون أملاكه لصالح المجتمع • وهو مسئول أمام الدولة عن كل تصرف شاذ ، أو مناقض للقوانين المنظمة لحق الملكية ، ومعنى ذلك أن الملكية قد أصبحت « وظيفة عامة » أو وظيفة اجتماعية •

الفصل السابع

الملكية والتبادل عند الشعوب البدائية

اهتم علماء الاجتماع -- على نحو ما قمنا فى الفصل الاول -- بمناقشة العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد ، وتوضيح اثر المنهج الاجتماعى التكاملى فى دراسة الظواهر الاقتصادية وقد اشرنا الى بعض جهود علماء الانثروبولوجيا فى تحليل الانماط والنظم الاقتصادية فى المجتمعات البدائية -

وغرضنا ، فى هذا الفصل ان نوضح ، بصفة عامة ، اوجه الاختلاف بين الاقتصاد البدائى والاقتصاد الحديث ثم ننصرف الى تحليل مفهوم نظامى الملكية والتبادل فى المجتمعات -- البدائية بالرجوع الى امثلة من الدراسات الحقلية الاساسية التى قام بها علماء الانثروبولوجيا فى هذا الميدان -

ان الاختلافات بين الاقتصاد البدائى او التقليدى من ناحية ، والاقتصاد الحديث من ناحية اخرى ، ترجع فى معظمها الى اختلاف الظروف العامة فى كل نمط من انماط المجتمعات فاذا كان من المستطاع الكلام عن الاقتصاد الحديث وتحديد الخصائص المميزة له باعتباره يقوم على التصنيع فى اساسه ، فان ذلك يصبح صعباً للغاية بالنسبة للمجتمع البدائى حيث لا يوجد نظام واحد يصدق على المجتمعات البدائية والبسيطة بغير استثناء ، وانما توجد نظم كثيرة ومختلفة تبعا لاختلاف وسيلة العيش فهناك جماعات لاتزال تعيش حتى الان على الجمع والالتقاط ، مثل الاقزام فى افريقيا ، وجماعات تعتمد اساسا على القنص مثل « البوشمن » فى صحراء كلاًهارى ، وجماعات تعيش على رعى الابقار مثل القبائل النيلية (النوير ، والبنكا ، والشيكلو - وغيرها) ، او على رعى الأغنام والابل مثل البدر والرحل فى كل منطقة الشرق الاوسط وشمال

افريقيا وغرب الموزدان واخيرا هناك الجماعات التي تعتمد على الزراعة البسيطة سواء اكانت زراعة مستقرة او متنقلة لذلك كان اهم خطأ وقع فيه حال الاقتصاد الحديث هو انهم لم يدرسوا تلك النظم الاقتصادية على ما هي عليه . ولم يربوها الى ظروف الحياة البدائية التي تلاسها ، وانما كانوا يحاولون على العكس من ذلك ، اخضاع تلك الظواهر والنظم للمعايير الاقتصادية الحديثة التي تنطبق على المجتمعات الغربية (١) .

ومن الطبيعي ان تبدأ دراساتنا بتطور نظام الملكية بمعرفة ما كانت عليه هذه الظاهرة بالنسبة للمقالية البدائية .

ويجب ان نوضح ان كلمة (بدائي) Primitive في معناها العلمي لا تعني الشعوب التي لا حضارة لها ، او التي ليس لها تاريخ حضارى فهذه الشعوب قد مرت بأطوار تاريخية طويلة ، ولكنها لأسباب معينة قد وقفت عند حد معين من النمو والتطور ، وقد تفوق مجتمعاتنا في بعض وجوه التنظيم الاجتماعي كالنظيم الديني وإقامة الشعائر .

وينظر علماء الأنثروبولوجيا الى المجتمعات البدائية على انها مجتمعات ضيقة المجال الاجتماعي من حيث عدد السكان ، ومساحة الأرض والعلاقات الاجتماعية وهي اذا قورنت بالمجتمعات الأكثر تقدما وجدنا انها تستعين في حياتها بمسائل « تكنولوجية » بسيطة ، أى انها ظلت بعيدة ، الى حد كبير ، عن المؤثرات التقنية التي أحدثتها المدنية الغربية الحديثة ، كما ينحصر نظامها الاقتصادي في الاكتفاء الذاتي أو التبادل المحدود . ويترتب على ذلك ضيق نظام تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد ، ويميل البعض الى إضافة مميزات أخرى كعدم وجود إنتاج أدبي أو مناهج فنية أو علمية واضحة .

(١) فكتور أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعي . الجزء الثاني الاستق ~ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧ ~ ص ١٠١ وما بعدها .

وإذا كانت فكرة البدائية الأولى مازالت تفتقر الى اثبات ، ولم يقل العلماء فيها كلمتهم الأخيرة ، إلا أنه من المحتمل جدا أن يكون هناك أوجه شبه عديدة بين البدائيين الحاليين وطرق معيشتهم . وبين المجتمعات التي نشأت في العصور الأولى للتاريخ . وقد عثر المتقبون والمشتغلون بالحفريات على رسوم ونقوش وأحجار في جنوب فرنسا ، وشمال اسبانيا يرجع عهدها الى ما قبل التاريخ . وثبتت هذه الآثار ، بصفة قاطعة ، تشابه العقائد والطقوس الدينية بين من عاشوا من السكان في هذه المناطق في العصور الغابرة ، وبين الشعوب البدائية الحالية وتتلخص هذه العقائد في (النظام الطوطمي) Totémisme وفي الاعتقاد بمرئان الروح في جميع ظواهر الطبيعة ، وهو ما يعرف باسم (البدا الحيوي) ويكفي هذا التشابه من ناحية العقيدة الدينية لنستدل منه على التشابه في النواحي الاجتماعية الأخرى ، وذلك لما بين الظواهر الاجتماعية من ترابط وثيق ولما للعقيدة ، بصفة خاصة ، من تأثير كبير على الظواهر الأخرى .

الملكية وصلتها بالعقيدة البدائية :

ومن أشهر علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة العقلية البدائية ، في العشرينات من هذا القرن « لوسيان ليفي برونل » . وقد بحث ظاهرة الملكية بنوع خاص في كتابيه « الوظائف العقلية في المجتمعات الفطرية » (١٩٢٠ م) ، و« الروح البدائية » (١٩٢٧) . (١) .

واهم ما يميز العقلية البدائية ، في نظر هذا المؤلف ، هو اعتقاده باتصال الأرواح ووجود قوى ومؤثرات خفية ، والاعتناع بحقيقتها بالرغم من عدم

(١) Lévy-Bruhl (L.), Les Fonctions mentales des sociétés archaïques, Paris 1920.

—————, L'Ame Primitive, 1927.

ادراك الحواس لها ، ويترتب على هذا الاعتقاد ان العقلية البدائية لا تفريق بين
المفرد والمتعدد ولا بين الذات والغير فالبدائيون لا يبركون مثلنا معنى التضاد
بين هذ المعانى . مما يحتم علينا ان ننفى أحد الصفتين بالنسبة لشخص واحد
حين ننسب له الصفة المضادة ، فهذه العقلية ، حسب وصف « ليفي برول »
لها عقلية (سابقة على المنطق) (١) .

وتجلى ظاهرة الاتحاد الروحي بين الكائنات ، فى اعتقاد البدائي انه
يكتسب صفات « الطوطم » الذى يعتقد ، فمثلا يقتصر افراد قبيلة
الـ (بورورو) فى شمال البرازيل بانهم (بيغاوات حمراء) ويعتقد المفرد من
افراد هذه القبيلة ، فى نفس الوقت ، انه شخص له صفة الانسانية وطائر ذو
ريش أحمر ، وقد يكون هذا الاعتقاد مما يصعب علينا فهمه او تصوره ، ولكنه
بالنسبة للعقلية البدائية التى تخضع لبدأ « المشاركة فى الوجود » ، امر طبيعى
فكل هذه المجتمعات التى يسودها النظام الطوطمى تعتقد بوجود تشابه
حقيقى بين الأفراد وبين الطوطم الذى ينتسبون اليه .

وفضلا عن ذلك فان العقلية البدائية تمزج وقوع حادثة ما لا الى سببها
الطبيعى بل الى تدخل قوة خفية تتصل بالاشياء بطريقة غامضة فاذا ظهر مثلا
فى فصل ما كثير من حيوانات الصيد ، بصورة غير عادية ، او كثرت الاسماك
فى البحيرات ، او الثمار فى الغابات فانهم يفسرون ذلك بما قام به بعض
رؤسائهم الروحانيين من طقوس دينية او سحرية او بوجود شخص مقنس فى
الكان ، او تمتعه بصحة جيدة .

ومن مظاهر هذه العقلية أيضا ان يعتقد للشخص ان ملازمة الحظ او
النحس له يرتبط بنوع ما قامت به امرأته من أعمال يومية ، او بما هيأته من
طعام . وهكذا نجد ان العلاقات الطبيعية ، التى تقوم على قانون المسببية
لا تحظى بنصيب ، او على الأقل ليست لها الاهمية تافهة فى تفكير الشعوب
البدائية .

(١) المرجع السابق .

فالرجل البدائي يعد نفسه مرتبطا ارتباطا روحيا بالوحدة الاجتماعية التي ينتمي إليها - عشيرة كانت أم قبيلة - وبالنوع الحيواني أو النباتي الذي يقسمه ونسبته عادة الطوطم والملكية ، عند الشعوب البدائية ، سواء كانت فردية أو جماعية ، تتصل بمبدأ المشاركة هذا فهي تعبر عن (صلة روحية) بين الفرد أو الجموع من جهة ، وبين شيء أو شخص من جهة أخرى ونظرا لصلتها الوثيقة بالمعتقدات الدينية ، فإن الملكية تعتبر مقدسة ، بعيدة عن كل اعتداء أو محاولة للاعتداء ، مادامت وحدة التصورات الجماعية في القبيلة تحتفظ بسلطانها على الحقول الفردية -

الأرض ملك للجماعة :

ولا ينطبق نظام الملكية الفردية عند الشعوب البدائية الا على بعض الأشياء البسيطة التي يستخدمها الأفراد امتخداما خاصا كالحنجر ، وشباك الصيد ، وبعض الحلى - أما القاعدة العامة فهي ان كل شيء ملك للجماعة ، وعلى الأخص الأرض فالبدائي لا يستطيع ان يفهم ان تكون الأرض ملكا لفرد من الأفراد يتصرف فيها كيف يشاء وكل ما يستطيع ان يتصرف فيه الأفراد بحرية هو محصول الأرض من ثمار وفاكهة - أما الأرض نفسها فهي ملك للجماعة بأكملها والمقصود بذلك مجموع أفراد القبيلة من أحياء وأموات وفي كثير من المجتمعات الاقريقية نجد اعتقادا شائعا في ان الملوك الحقيقيين للأرض هم الأسلاف -

وقد كان تسك القبايل البدائية بهذا المبدأ سببا في النزاع الدائم بينهم وبين البيض من المستعمرين ، إذ يعطى المستعمر الأبيض لفرد من أفراد القبيلة أي نوع من أنواع الحلى أو البضائع وهو يعتقد انه قد دفع له ثمن قطعة من الأرض ، فاصبح له بذلك الحق المطلق في التصرف فيها - والحقيقة انه لم يدر بحد البدائي لحظة واحدة ان ما اخذه من المال أو الحلى كان ثمنا للأرض ، فانه لا يفهم مطلقا ان الأرض تباع وتشترى وهو حين يرفض تركها للمستعمر

لا يحدث في عهد أو يرجع فيما أبصره من صفة ، ولكن المستعمر يؤول ذلك بسوء النية ومن هنا ينشأ الخلاف دون أن يفهم وجهة نظر الفريق الآخر .

ويقول الأب (فان ونج) في هذا الصدد : ان الملكية في الشعوب البدائية جماعية ولكن فكرتها تحتاج لكثير من الفهم ، فالقبيلة باكملها تملك الأرض على انها وحدة لا تتجزأ ويجب أن تفهم كلمة قبيلة لا على انها تشمل الأحياء فحسب ، بل الاموات أيضا . وبصفة خاصة الأسلاف الصالحين ، هؤلاء يرقدون في سعادة تحت تربة القبيلة ، وتسيطر ارواحهم على الأرض ، وما تحتويه من غابات وأشجار وأنهار وحيوانات الخ . . . ويفضلهم تحمل الأشجار ثمارها ، وتمتلىء الأنهار بالأسماك وينبت المحصول في الأرض ولا يتعدى ما يباح للأفراد الزرع وجمع المحصول والاستفادة منه ، اما الأرض نفسها فهي ملك للأجداد الصالحين . هناك إذن ارتباط وثيق بين القبيلة وبين الأرض التي تمشي عليها .

ولا يقتصر مبدأ الملكية الجماعية على الأرض فقط بل يتعداه الى كثير من الأشياء الأخرى المنقولة . فكثيرا ما شوهد بين قبائل أستراليا ان الأسلحة والقوارب والشباك يستعملها الجميع للمصالح العام أو للدفاع عن القبيلة وقد لوحظ أيضا في جزر سالومون أن الرجل البدائي حين يعود من عمل ما قام به لدى الأوروبيين ، فانه يقسم ما ربحه من عمله مع أفراد القبيلة .

وقد حاول بعض الكتاب أو يستدل من مثل هذا السلوك الاجتماعي على اتجاه يقترب من (الشيوعية) بمعناها المتداول اليوم . والخطأ الأساسي عند هؤلاء انهم حاولوا تطبيق الأفكار والنظريات السائدة في المجتمعات الغربية الحديثة ، على مجتمعات تسود فيها قيم وأفكار جد مختلفة .

فالنظم الاقتصادية البدائية التي تؤخذ على انها شيوعية ، ليست في الحقيقة سوى أمور تتعلق بأصول اللياقة والضيافة والقيم الاجتماعية . وفي كثير من المجتمعات البدائية والتقليدية يرى الناس انه من العار أن يترك أي

شخص جائئاً مادام هناك طعام كاف عند أى عضو من أعضاء المجتمع ،
تقديم الطعام والمعونة يعتبر عندهم مسألة خلقية ، ولكنها ليست قانوناً ملزماً .
ثم ان هناك عوامل المركز الاجتماعى ، وحسن الصيت والسمعة التى تضطر
الانسان الى تقديم ما عنده الى الغير ، او على الأقل دعوته لأن يشاركه فيه .
وعند الجماعات التى تعيش على قنص الحيوان يتحتم على الصياد حين يقتنص
أحد الحيوانات أن يشارك فيه جميع الحاضرين ، أو أن يضع كل ما حصل عليه
اثناء رحلة الصيد فى كومة واحدة ، ويترك لهم أن يختاروا منها ما يشاءون
لأنفسهم أولاً ، ثم يأخذ هو وأهله ما تبقى بعد ذلك .

كان كثير من الكتاب يأخذون مثل هذه التصرفات على انها دليل على
الشيوعية للطرية عند البدائيين ، بينما هى فى الحقيقة تصرفات اجتماعية
تطليها بعض القيم الاجتماعية التى تتعلق بالرغبة فى الحصول على مكانة
اجتماعية عالية فى المجتمع ، ولا تركز بتسائلاً على أى مفهوم اقتصادى
بحث (١) .

وترتبط ملكية الأرض ، فى المجتمعات البدائية ، بالتنظيم الاقتصادى
والقربابى والسياسى على السواء ومن الصعب أن نتكلم عن نظام واحد لحيازة
الأرض ، ونزعم انه يمثل الشكل السائد للملكية فى جميع المجتمعات البدائية ،
اذ الواقع أن هناك نظماً كثيرة مختلفة تعطى للأفراد الحق فى استقلال جزءه
من اراضى القبيلة بطريقة تنظمها الجماعة ، ويرجع هذا الاختلاف ، الى
اختلاف البناء الاجتماعى ، والعلاقات المتشابهة التى تدخل فى تركيب هذا
البناء .

ومع ذلك يمكن تمييز عدد من العوامل الهامة التى تتدخل فى تحديد شكل
الحيازة أو الملكية فمن هذه العوامل ، الظروف الجغرافية وأهمها عامل المناخ

(١) د . محمد أبو زيد : المرجع السابق .

الذى يتدخل . بغير شك ، فى تحديد نوع الزراعة ، وبالتالي يحدد الى درجة كبيرة نوع الحيازة . وطرق استغلال الأرض .

ويأتى بعد ذلك أثر المنظم الاجتماعية . ومن أهمها المعتقدات التى تؤثر تأثيرا قويا فى تحديد موقف الناس من الأرض ، ومن قبيل ذلك ارتباطهم بأجدادهم وموتاهم ، وبالتالي بالأرض التى دفن فيها هؤلاء الأجداد ، ويترتب على هذه العقيدة رفض الناس ترك هذه الأرض حتى بعد أن تفقد خصوبتها ، ورفضهم بيعها للمستوطنين البيض ، على نحو ما قدمنا ، إذ أن الملاك الحقيقيين للأرض هم الأسلاف .

وهناك معتقدات أخرى قد يتسبب عنها هجرة الأرض تماما مثل الخوف من السحر أو من العين الشريرة أو من الموت ، وأفضل مثل لذلك هم (الأزاندى) ، فى الجنوب الغربى من السودان حيث يهجر الناس أكوأخهم ومساكنهم وأراضيهم الزراعية حين يموت أحد أفراد العائلة خشية أن تصيبهم ، هم أيضا ، لعنة الموت ، وينظر عدد من شعوب إفريقيا الى الهجرة على انها وسيلة للهروب من تسلط الأرواح الشريرة وعدوانها .

ومن العوامل التى تتدخل فى تحديد نوع الملكية الاعتبارات القرابية فملكية الأرض فى كثير من المجتمعات القبلية تقوم على أساس الجماعة القرابية أو الوحدة الإقليمية ويعتبر ذلك ، فى الحقيقة ، عاملا من أهم عوامل تماسك هذه الجماعة ووحدة نظرها لأن الجماعة تقوم « ككل » باستغلال تلك الأرض ، وتؤلف بذلك وحدة متعاونة للعمل والإنتاج والاستهلاك ، وفى مثل هذه الأحوال نجد أن أية محاولة لتغيير نمط الملكية التقليدى ، وإدخال نظام الملكية الفردية لا يؤدى فقط الى تقسيم الأرض وتجزئتها . بل وأيضا الى تفكك هذه الوحدة القرابية .

وأخيرا فإن الفسق السياسى المسائد فى المجتمع كثيرا ما يكون له أثره فى تحديد نوع الحيازة . أو بقول أصح ، كثيرا ما يكون لحيازة الأرض جانبها

السياسي ، وقد لوحظ في المجتمعات الأفريقية أن ثمة علاقة قوية بين المركز الاجتماعي والسياسي الذي تشغله إحدى الجماعات القبلية ، وبخاصة العشيرة المسيطرة في القبيلة ، وبين الأرض التي تمتلكها ، وكثيراً ما نجد أن الحق في استغلال الأرض يعتمد اعتماداً مباشراً على الانتماء إلى رئيس معين بالذات ، كما أن سلطة الرؤساء بمختلف درجاتهم تتوقف هي أيضاً على مساحة الأرض التي يملكونها ، أو يقومون باستغلالها *

هذه العوامل التي نذكرناها وغيرها توضح لنا مدى ارتباط نظام ملكية الأرض في المجتمعات البسيطة والتقليدية ، بالنظم الأخرى السائدة في المجتمع، بحيث يتطلب الأمر لفهم ذلك النظام - التعرف على أهم خصائص البناء الاجتماعي الكلي ، وقد اهتم علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، وخاصة علماء المدرسة الوظيفية بتطبيق هذا المنهج ، الذي يقوم على تحليل وظيفة كل نسق من أنساق البناء الاجتماعي وربطه بالأنساق الأخرى في علاقات تكاملية *

وبالرغم من اختلاف الأسس التي تقوم عليها الحياة الاقتصادية في المجتمعات البدائية إلا أن هذا لا يمنع من تحديد بعض الملامح الأساسية التي تعتبر من أهم الخصائص المميزة لها ، وهي كلها خصائص ومميزات ناشئة - إلى حد كبير - من تشابه الظروف البيئية والايكولوجية التي تحيط بهذه المجتمعات *

وأولى هذه المميزات المتصلة بالظروف الايكولوجية هي عدم التنوع في مصادر الثروة في المجتمعات البدائية فنعظم هذه الشعوب تعتمد على عدد قليل من هذه المصادر ولكنهم يحاولون استغلالها بكل وسيلة ممكنة، بحيث تسد كل حاجاتهم المادية . لذا يصبح لهذا المصدر الأساسي قيمة اقتصادية واجتماعية كبرى . لدرجة أن معظم القيم الروحية والدينية تدور حوله ، كما هو الحال عند النوير ، في جنوب السودان فالحياة الاقتصادية والاجتماعية والشعرانية

عند هذه القبائل تتركز حول « الأبقار » فالبقرة عندهم هي وسيلة تقويم القرابين والأضحية ، كما تدور حولها مختلف الطقوس شبه الدينية مثل دفع المهر وحفلات تكريس المراهقين .

وهناك سمة أخرى متصلة أيضا بالظروف البيئية السائدة في هذه المجتمعات ، وهي انشغال الناس وارتباطهم ارتباطا تاما بمورد الطعام اليومي أو الفصلي ، وقد تعرضهم نتيجة لتقلبات الأحوال الطبيعية صعوبات كثيرة ، تصل إلى حد تعرضهم للمجاعات أحيانا هذا بالإضافة إلى صعوبة الانتقال عبر الغابات أو الصحارى . وقد كان لهذا الارتباط بمورد الطعام اليومي ، وضرورة الانتقال من مكان إلى آخر ، أثاره في كثير من تصرفات هذه الجماعات فليس من السهل على المرء في تلك المستويات المتخلفة أن يخزن ما يفيض عن حاجته من السمك أو اللحم للطوارئ ومع أن هذا العجز عن التخزين يؤدي إلى عدم الشعور بالأطمئنان أو الاستقرار ، فإنه قد أدى في الوقت ذاته إلى ظهور بعض النظم الاجتماعية التي تعكس درجة عالية من (التعاون المتبادل) للتغلب على هذه الالتزامات ويظهر هذا بوضوح عند الجماعات البدائية التي تعيش على قنص الحيوان ، إذ تقوم الزمرة الواحدة بتقسيم لحم القنص بين الزمر المجاورة التي ترتبط بها بروابط الجوار أو القرابة ، على أساس أنها تحصل في الوقت المناسب ، على نصيب معين من الصيد الذي تصطاده كل جماعة من تلك الجماعات . وفي ذلك يقول « أيلانز بريثارد » أن الفقر والحاجة ، وليس الشبع والقفى ، هما أهم أسباب الكرم وحسن الضيافة للذين تتمتع بهما الشعوب للرغوية » (١) .

فلو نظرنا إذن إلى تصرفات أفراد العشائر البدائية ، في ضوء القيم

(١) المرجع السابق .

السائدة فى المجتمع المحلى ، وليس فى ضوء القيم الغربية الحديثة ، ظهرت لنا هذه التصرفات معقولة ومنطقية ، ومتفقة مع حاجات ذلك المجتمع المحلى وأسس تنظيمه الاجتماعى فإذا كانت الثروة مثلاً ، فى الاقتصاد الحديث ، تستخدم كإسما ل فى أغراض التنمية والاستثمار ، فإن لها فى كثير من المجتمعات البدائية وظيفة أساسية مختلفة عن ذلك ، وتتمثل فى محاولة إنفاقها وتوزيعها لاكتساب مكانة اجتماعية عالية فى المجتمع كما يحدث فى مجتمعات ميلانيزيا ، وبولينزيا . والساحل الشمالى الغربى لأمريكا ، وهى المجتمعات التى تمارس ما يعرف باسم نظام « الكولا » ونظام « البوتلاتش » ، وسنأتى الى تفصيل ذلك بعد قليل .

الملكية الفردية :

إذا كانت الملكية الجماعية هى المظهر السائد للملكية فى المجتمعات البدائية والتقليدية وخاصة فيما يتعلق بملكية الأرض ، فما هو شكل الملكية الفردية ؟

إن الملكية الفردية عند البدائيين تنصب على ما يتعلق بذات الشخص ويستحسن أن نسميها « الملكية الشخصية » ، إذ أنها ترتبط بمعتقداتهم الخاصة عن حدود « الشخصية » أو الذات - وهذه الحدود ليست واضحة أو محددة ، بل تزيد أو تنقص حسب ما يكون للفرد من صلة بالقوى الخفية أو الخفية ، التى تضاعف من تأثيره فى الأشياء ، أو تمنحه مزيداً من الحظ أو السيطرة

فقد لاحظ أن فكرة الذات الجسمية عند البدائيين تشمل ما يفيت على الجسم ، وما يخرج منه من افرازات داخلية وخارجية كالشعر ، والأظافر ، والنمو ، والبول . والعرق - ولذا فإن أى عمل سحرى يقع على أحد هذه الافرازات يؤثر فى الشخص نفسه ، ولهذا السبب يحرص البدائي حرصاً شديداً على ألا تقع قصاصة من شعره ، أو قلامة من ظفره ، فى يد شخص

يضمحل له اللداء أو يريد أن يناله بسوء ، إذ أن التسلط على شيء من هذه الأشياء معناه التسلط على روح الشخص وما الأقرازمات والشعر الاجزاء من شخصيته ، ، أو من ذاته كقدميه ويديه سواء بسواء فهي تخصه وتتعلق به بالمعنى الحرقى لهذه الكلمات .

ويضاف الى هذه العناصر المكونة للشخصية الآثار التي يتركها الجسم على مقعد أو على الأرض ، وعلى الخصوص آثار الأقدام واليكم مثالا طريفا .
لا يملكه البدائيون من أهمية على التأثير السحري للآثر :

عند قبائل « غيانا » قصة شعبية مؤداما أن امرأة قتل ولدها . فتعقبت الآثار في المكان الذي حدث فيه القتل ، وهي تقول لنفسها « ما هو الرجل الذي قتل ولدي » ثم أخذت حفنة من التراب تحمل آثار أقدام الرجل ، ولقتها في قطعة من القماش وربطتها بخيط وعلقتها في فرع شجرة . وذهبت لتمضى بعض الحطب لإشعال النار فيها ، وعندما عادت أشعلت نارا متاججة ورمت فيها الرابطة وهي تقول : « عليك اللعنة أيها الشخص الذي أحرق آثار أقدامه ليحترق صاحب هذا الأثر نفسه في النار » ولم تكن المسألة مجرد رمز فانها كانت تعتقد أن احراقها لهذا الأثر سيجنب روح الشخص ذاته نحو النار فتحترق . كل هذا قد يعد غريبا بالنسبة لعقلية الشعوب المتحضرة ، ولكن الأغرب هو نهاية هذه القصة فقد حدث أثناء ذهاب المرأة للبحث عن حطب أن علق بعض الأشياء أثر أقدامها في مكان الرابطة التي وضعتها فاجتذبتها النار مرتين رغما عن إرادتها وفي المرة الثالثة لم تستطع التحرق وسقطت في النار وسرعان ما تحول جسمها الى رماد (١) .

ويدخل كذلك فيما يخص الشخص ويعد امتدادا لشخصيته ، فضلات

Félicien Challay, Histoire de la Propriété, Collec. «Que sais-je» Paris 1947.

طعامه • ونحن نفهم أن يكون هناك نوع من الامتزاج في العناصر بين الشخص وبين ما يأكله ، ولكن هذه العلاقة تمتد عند البدائيين الى فضلات الطعام الذي لم يؤكل • واليكم قصة أخرى تتصل بهذا الاعتقاد : حدث في ميلانيزيا أن اشبتكت قبيلة مع أعدائها في حرب ، وقيل أن يطوقهم العدو تماما جمعوا نساءهم وأطفالهم وهربوا تحت جناح الظلام وعندما أصبحوا في امان ، بعيدا عن أيدي العدو تذكروا انهم تركوا خلفهم حفنة من الجوز اكل منها رئيسهم ، فاذا وقعت في يد العدو فانه بلا شك سيستخدمها في عمل سحري يكون من شأنه القضاء على رئيسهم فاتفق أخوا الرئيس على أن يذهب واحد منهم مضحيا بنفسه ليحضر هذه الحفنة من الجوز حتى ينقذ حياة شقيقة الأكبر • فبقايا الطعام ان جزء من شخصية الفرد كالأشياء الأخرى المتعلقة به تماما •

وقد يعد من الغريب أن تداخل في قائمة الأشياء المتصلة بذات الشخص ، الملابس التي لبسها واختلطت برائحة عرقه • فالبدائيون يعتقدون أن ليس ملابس لشخص آخر كاف لانتقال صفاته حسنة كانت أم رديئة ، الى الشخص الذي يلبسها •

وعند بعض القبائل البدائية اذا تنازل شخص آخر عن شيء يملكه كخنجر مثلا ، فانه يحرص على نزع قشرة رقيقة من مقبضه للاحتفاظ بها ، والا فان المالك الجديد يستطيع أن يؤثر في صاحب الخنجر الأول تأثيرا سحريا •

وفي بعض المجتمعات البدائية تعتبر الأشياء التي يصنعها الشخص بنفسه ، مما يتصل بذاته ولهذا السبب فان هذه الأشياء يجب أن تخفى بمجرد اختفائه ، فتحرق عند وفاته وقد يطبق ذلك على كل ما كان يملكه الشخص فلا يترك لغيره للانتفاع به • وطالما كان الشخص على قيد الحياة فان أي مساس بالأشياء التي يملكها يعد امانة لا تقدر ، والبدائي ذو حساسية مرمقة فيما يتعلق بذلك ، ويكفي لاثارة غضبه أن يسمع أي تلميح ، ولو من بعيد ، قد يؤدي الى حرق كوخه أو قاربه أو بعض ملابسه واذا وجهت طعنة خنجر الى

شيء يملكه فإنه يعد هذه الطعنة تمييزاً ومزياً لطعنة موجهة الى شخصه .
ونظراً لهذه الصلة الوثيقة بين الأشياء وصاحبها ، فقد جرت العادة أن تدفن
معه أو تعرض على قبره والاحتفاظ بها قد يؤدي الى ظهور روح الميت لطلبها
أو للانتقام من أجلها .

وتدخل الزوجة في نطاق الملكية القرابية فالزواج عند البدائيين معناه
امتلاك المرأة والاتحاد معها بكل ما في هذه الكلمة من معان روحية . ويمجرد
أن تتزوج المرأة فإنها تفقد الحرية التي كانت تتمتع بها وتصبح محرمة على
غير زوجها من أفراد القبيلة . وقد جاءت الأديان السماوية مؤيدة لهذا الوضع
ولكن هذا التحريم ، بالنسبة للعقلية البدائية ، يرجع الى المشاركة التي تنشأ
بين الزوج والزوجة وتجعل من شخصيهما شخصاً واحداً متحداً الى درجة
أن أعمال الواحد تؤثر في حياة الآخر فإذا ذهب الزوج للحرب أو الصيد فإن
حياته أو حظه قد يصبحان في خطر بسبب بعض التصرفات التي تقوم بها
زوجته ولا ينقسم هذا الاتحاد الروحي الا اذا طردها من بيته ، أما اذا مات
الزوج وبقيت الزوجة على قيد الحياة فإن المشاركة تظل باقية بما يترتب عليها
من نتائج وأولى هذه النتائج هو موت الزوجة نفسها ، فهي أما أن تقتحر ،
وأما أن يضحي بها من أجل زوجها ولم تقتصر هذه العادة على الشعوب البدائية،
بل تعدتها الى بعض المجتمعات التي نالت حظاً من الحضارة كالهند والصين
وفي المجتمعات التي لا تأخذ بهذه العادة توضع الأرملة تحت رقابة شديدة
وتفرض عليها فروض قاسية : اذا اخلت بها حلت عليها لعنة الميت .

وقد يستغنى من القاعدة التي تحتم ائتلاف الأشخاص للشخصية عند وفاة
صاحبها ، بغض الحالات كأن يكون للمتوفى أطفال يربون الانتفاع بما ترك
والدم ، ومن الشاهد أن الاسكيمو من سكان (جرينلند) يدفنون مع الميت
قاريه وأدوات الصيد التي كان يمتلكها ، ولكنهم يتركون خيمته لأبنائه كما
جرت العادة أيضاً عند هنود (بوليفيا) أن يحتفظ الفرد بأشياء كان يملكها

أبوه أو أمه عند وفاتها على شرط أن يستأنفها في ذلك قبل الوفاة • ومعنى هذا أن هناك نوعاً من الملكية الوراثية عند البدائيين ولكنها في نطاق محدود •

فالملكية الشائعة هي الملكية الجماعية ، وتليها الملكية الشخصية وهي ما يتعلق بذات الشخص أما الملكية للوراثية فتطبق في حالات نادرة وأهم ما يميز الملكية بجميع أنواعها هو طابع التقديس ، فالملكية الجماعية مقدسة لأنها تراث الجماعة وخصوصاً الأسلاف الصالحين ، والملكية الفردية مقدسة لأنها امتداد لشخصية الفرد نفسه ، والاعتداء عليها معناه الاعتداء على صاحبها •

نظام التبادل الشعائري :

اهتم عدد من علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية بدراسة النظم الاقتصادية البدائية ، ووجهوا عناية خاصة لما أطلقوا عليهم اسم « نظام التبادل الشعائري » •

ويعتبر « مالينوسكى » من أشهر العلماء الذين قاموا بدراسة هذا النظام الذى يعرف باسم « الكولا » عند السكان الأصليين في جزر المحيط الهادى ، وقد نشر هذه الدراسة الطويلة والهامة في كتابه بعنوان « قبائل الأرجنوت في غرب المحيط الهادى » (١) ، فوجه بذلك الأنظار الى الدلالات العميقة التى تشتمل عليها التصرفات البدائية في المجال الاقتصادى • وجاء بعده تلميذه « يموثد فيرث » ، فسار في نفس الاتجاه ، وكتب عدة مؤلفات في دراسة النظم الاقتصادية البدائية أهمها « الاقتصاد البدائى عند قبائل الماورى في نيوزيلندة » - « الأنماط البشرية » - « التغيير الاجتماعى عند التيكوبيا » (٢) • ونظام « الكولا » تسمية محلية تعبر عن « التبادل الشعائري » الذى يمارسه

Malinowski, Argonauts of Western Pacific, 1950.

(١)

Firth (R.), Social change in Tikopia, 1959.

(٢)

سكان جزر ، التروبريالد ، فيمقتضى هذا النظام يدخل سكان هذه الجزر بعضهم مع بعض ، كما يدخلون مع سكان بعض الجزر المجاورة ، فى نوع من التحالف او الاتفاق الذى يهدف الى تبادل اشياء وسلع معينة تتألف من عقود طويلة من الصدف الأحمر ، وأساور من الصدف الأبيض ، وهى سلع ذات قيمة اجتماعية وشعائرية صرفه ٠٠٠ اذ أن الحصول عليها يؤثر تأثيرا فعلا فى المركز الاجتماعى الذى يحتله الفرد فى المجتمع ، بمعنى أن مكانته تزداد ارتفاعا وعلوا تبعاً للأشياء التى يحصل عليها ، وبخاصة اذا كانت مصنوعة من الأصناف النادرة ويزيد من نيرج هيبته ، وحسن سمعته أن ينزل عما يملكه عن طيب خاطر لأصدقائه أو شركائه فى اتفاقية تبادل سلع الكولا .

وعلى الرغم مما يبدو من بساطة هذا النظام ، فانه ينطوى فى الواقع ، على كثير من العناصر والعلاقات المتشابهة . فالمبادلات يجب أن تتم فى جو تسوده الرسميات والتكلف والجد ، والوقار . ويجب الاستعداد لها بالقيام بالشعائر المختلفة لتأمين الرحلة البحرية والمسافرين من مخاطر البحر .

كما أن تداول العلاقات وتشابكها ينطبق على طريقة تبادل السلع الاستهلاكية فى الجزيرة الواحدة من ناحية ، وبين الجزر المختلفة التى تدخل فى نطاق الكولا من ناحية أخرى ، وينطبق أيضا على علاقات التبادل بين الشركاء فى مختلف الجزر وهى علاقات متوارثة منذ القدم ، وتسير تبعاً لخطوط تقليدية معروفة ، بحيث تفرض نوعاً من الالتزام الاجتماعى على الأطراف الذين يدخلون فى هذه العلاقة .

ويقوم الزائر - وبخاصة اذا كان من نوى المكثفة الرفيعة - بتقديم هداياه من (المقود) للشخص الذى اعتاد التبادل معه ، وذلك فى حفل خاص كبير يقيم سكان الجزيرة لهؤلاء الزائرين ، ثم يأخذ فى مقابل ذلك بعض « الأساور » التى تهدى إليه نظير هديته فيحملها معه الى جزيته . ويحتفظ بهذه الأساور ، ويأخذ العقود فى مقابلها وهكذا وعلى ذلك فان أطراف التبادل

فى نظام الكولا يتداولون تلك الأساور والعقود باستمرار ، بحيث تنتقل الأساور
فى اتجاه معين بينما تنتقل العقود فى الاتجاه المضاد •

ومن ذلك نرى أن نظام الكولا ينطوى ، فى المقام الأول ، على « مضمون
اجتماعى » أساسه توطيد أواصر الصداقة والعلاقات الطيبة بين سكان تلك
الجزر ، والحصول على الصيت والسمعة نتيجة للتنازل للشخص عن بعض
الأشياء ذات القيمة الرقيقة لأصدقائه وفى الوقت نفسه فإن نظام التبادل
الشعائرى هذا يصبح تبادلا ومقايضة عادية لكثير من السلع الاستهلاكية
بين سكان تلك الجزر الذين قد لا تساح الدصة لانتقالهم لولا الدخول
فى علاقة الكولا التى تعتبر الباعث الأول على هذه التحركات (١) •

غير أن الذى نريد أن نؤكد عليه أن تبادل السلع الاستهلاكية ، أو المنفعة
فى الحياة اليومية ، ليس هو الأساس الذى تقوم عليه الكولا كما أنها لا تتم
وقت الحاجة فحسب ، وإنما تتم فى مواسم معينة ومحددة مقدما ، وتبعا
لخطوات مدروسة بدقة كذلك تفرض علاقات التبادل المستمرة ، على أطراف
التبادل عددا من الحقوق والالتزامات المتبادلة ، وبذلك تخلق نوعا من العلاقات
الواسعة الممتدة بين القبائل المختلفة ، وهذه العلاقات تقوم فى المحل الأول ،
على أساس متين من الثقة المتبادلة وشرف المعاملة وتقضى التقاليد وقواعد
العرف أن يرد المهدى إليه ما يقابل هديته بهنية أخرى لها قيمة مماثلة على
الأقل وإذا تأخر عن القيام بهذا الالتزام ، فإنه يحرم على أن يقدم لزميله
فى الكولا بعض الهدايا الصغيرة ، من حين لآخر ، حتى تساح له الفرصة
لتقديم الهدية المناسبة •

والذى يهمنا من كل هذا ، أن كل صورة من صور التبادل الشعائرى التى
تتم فى جزر « التروبرياندا » لا يوجد فيها ما يدل على تفكير الناس فى أمور

(١) د - محمد أبو زيد • المرجع السابق •

الربح أو الكسب ، أو النفع الشخصى وسواء أكانت الهدايا فوائد مادية أو لم تكن ، فإن « العطاء من أجل العطاء » يعتبر من أهم الملامح المميزة للحياة الاجتماعية عند التروبرياندا ، بل أن خالينوسكى - بدراسة نظام الكولا - كان له الفضل الأكبر فى تغيير النظرة التى كان ينظر بها العلماء الى الاقتصاد البدائى ، وفى التنبيه الى ضرورة إعادة تقييم نظريتنا عن حياة الرجل البدائى بعمامة . ونظمه الاقتصادية بخاصة .

نظام البوتلاتشى :

وهناك نظام آخر ، يدل ايضا على طبيعة الاقتصاد البدائى ، ويعدده عن المفاهيم المادية للاقتصاد الحديث ، ونعنى به نظام « البوتلاتشى » ويسود هذا النظام بين عدد من قبائل الهنود الحمر الذين يعيشون على الساحل الشمالى الغربى لأمريكا ويرتكز فى أساسه وفى أبسط مظاهره على أن يقوم الشخص ، من لوى المكانة والمركز الاجتماعى ، بتوزيع نوع معين من الأغذية على اقاربه الذين لا يلبثون ، بعد انقضاء فترة من الزمن ، أن يردوا اليه هذه الأغذية بعد أن يضيفوا اليها أعدادا أخرى كبيرة قد تصل الى اضعاف ما اخذوه منه فى الأصل .

وكان كثير من العلماء ينظرون الى هذا النظام على أنه نوع من « الاراض » الذى يعود على صاحبه بفوائد مرتفعة . وهذا فهم خاطئ بغير شك ، ومن الذين وقعوا فى هذا الخطأ العالم الأمريكى « فرانز بواس » وذلك حين وصف هذا النظام بأنه نوع من استثمار الممتلكات بالفائدة كما وقعت فى نفس الخطأ « روث بنيتيك » (١) .

والحقيقة أن نظام البوتلاتشى ، فى جوهره ، نظام لاجتماعى وشمائرى

(١) المرجع السابق .

يهدف الى اكتساب مزيد من الشرف ، والسمعة الطيبة ، ونبوغ المصيت عن طريق المنح والاعطاء والبالغفة فى الرد - وليس أقل على ذلك من أن الشخص كثيرا ما يلجأ الى احراق هذه الاغصية ذات القيمة الاجتماعية العالية ، بل وفي احيان اخرى كثيرة ، قد يحرق كثيرا من ممتلكاته ليندل على استهائته بالأشياء المادية التى تؤلف ثروة الرجل العادى ويدعو ، فى الوقت نفسه ، غيره من الأشخاص الذين يحضرون حفل البوتلاتشى ، الى مجاراته فى أعماله ، متحديا لهم ان يتفوقوا عليه فى ذلك اذا استطاعوا ، وكلمنا أهدر الشخص منهم قيمة هذه السلع المادية ، وقام باحراقها أو اتلافها ، ارتفعت مكانته فى المجتمع -

فكان نظام البوتلاتشى أن يساعد على اشباع الحاجة التى يشعر بها الشخص للحصول على مزيد من السمعة ونبوغ المصيت ، ليس فقط عن طريق اتلاف ممتلكاته ، بل وأيضا عن طريق احراج غيره من الناس ، وتدمير مركزهم الاجتماعى ، اثناء حفل البوتلاتشى ، اذا اخفقوا فى السير معه الى آخر الشرط -

فمن الخطأ إذن أن ننظر الى هذا النظام من الزاوية الاقتصادية الحرف ونغفل الاعتبارات الاجتماعية التى تحيط به ، وكذلك الشعائر والطقوس وأنماط السلوك التى تلازمه -

وقد قلم عالم الانثروبولوجيا « يول بوهانان » بدراسة نسق المتبادل والعوامل الاجتماعية التى تصاحبه ، وتؤثر فيه عند قبائل (المتيغ) الذين يعيشون وسط « وادى بينو » فى نيجيريا الشمالية - وتطلعنا هذه الدراسة على بعض أوجه الشبه بين نسق المتبادل فى تلك المجتمعات الافريقية ، ونظام البوتلاتشى الذى تكلمنا عنه عند الهنود الحمر -

اذ يميز « بوهانان » بين نمطين مختلفين من انماط المتبادل عند « المتيغ » ، يقوم أحدهما على مبدأ « الهنية » ، بينما يقوم الثانى على فكرة « السوق » أو

التجارة • والمقصود بالهدية ، هو تبادل الهدايا الذي يتم بين الأفراد أو الجماعات لتقوية الروابط الاجتماعية بينهم ، وهو لا يخضع للمعاملة أو إلى تقدير هذه الهدايا في حدود والفاظ القيمة المادية أما التبادل التجاري العادي فإنه يقوم على فكرة « السوق » أى على تقدير قيمة السلعة أو سعرها بحسب ندرتها أو الحاجة إليها •

وقد لاحظ « برهانان » أن تحقيق الشرف والمكانة الاجتماعية المالية كثيرا ما يتم عن طريق اعداد القيمة المادية والاقتصادية لبعض السلع أو اتلافها وجعلها غير صالحة للتبادل • وهنا نجد بعض الملامح التي سبق أن اشرنا إليها في نظام البوتلاتش •

وهكذا يتضح من دراستنا لنظام الملكية والتبادل عند الشعوب البدائية أن النظم والأنساق الاقتصادية الشائعة في تلك المجتمعات والتي لا يزال بعضها يوجد حتى الآن في المجتمعات التقليدية والقبلية – هذه النظم قد يساء فهمها إذا درسناها في ضوء القيم والأفكار والنظريات السائدة في المجتمعات الغربية الحديثة • فيجب إذن أن نضعها في أطارها الصحيح ، وأن ندرسها في ضوء القيم والمعتقدات السائدة في كل مجتمع من تلك المجتمعات البدائية •

الفصل الثامن

الملكية وصلتها بالديانة العائلية

فى

المجتمع اليونانى القديم

مما لا شك فيه أن المعتقدات الدينية تعد من اكبر العوامل التى تؤثر فى تحديد الاشكال المختلفة للنظم الاجتماعية . وقد لاحظنا ذلك بالنسبة للملكية عند الشعوب البدائية وراينا كيف كانت تقسم بمسابع التقديس لارتباطها بالمعتقدات الدينية للجماعة .

ولقد ظلت فكرة الملكية مرتبطة بفكرة الدين فى المجتمع اليونانى القديم وان كان قد اعترأها بعض التغيير نتيجة لاختلاف البيئة وتغير المعتقدات . وإذا كنا لا نستطيع دراسة أى نظام اجتماعى اذا سبق تلك الدراسة المام بمعتقدات المجتمع الذى نريد أن ندرسه . أصبح لزاما علينا قبل الكلام عن النظام السياسى والاجتماعى فى المجتمع اليونانى القديم أن نشرح المعتقدات الدينية التى كانت تسيطر على هذا المجتمع . فالنظام السياسى والاجتماعى عند الاغريق كما يصفه لنا التاريخ نظام معقد . ونحن لا نستطيع أن نفهم معنى وجود الطبقات المختلفة (الأشراف Patrons والوالى Clients ، والمعامة Plebéiens) ولا معنى التشريعات العائلية والمدنية ولا معنى الحصرية والديموقراطية التى كان يتكلم عنها فلاسفة اليونان وحكماؤهم وهى ولا شك تختلف عما نراه اليوم — لا نستطيع أن نفهم طبيعة هذه النظم المعقدة إلا اذا درسنا معتقدات الاغريق فى ذلك العصر وعرفنا فكرتهم عن الطبيعة الانسانية

وعن الحياة والموت والعالم الآخر . وحينئذ فقط تتكشف امامنا الحجب
ونستطيع ان نفهم دقائق نظامهم السياسى والاجتماعى خصوصا ما يتعلق منه
بالقانون والتشريع وبالتالي بالملكية . وقد اثبتت المقارنة بين المعتقدات
والقوانين ان الدين هو اساس تكوين الأسرة اليونانية والرومانية واساس
الزواج والسلطة الأبوية كما انه هو الذى يحدد نوع القرابة بين افراد العائلة
وفصل حق الملكية وحق الميراث (١) .

لنستعرض اذن قبل الكلام عن الملكية طريفا من هذه المعتقدات :

١ - المعتقدات الخاصة بالموت وبالروح :

نستطيع ان نقول ان اليونان منذ فجر تاريخهم وحتى قبل ظهور فلاسفتهم
كانوا يعتقدون بان هناك حياة اخرى بعد الموت . فلم يكن فى نظريهم انحلالا
للكائن الحى بل كانوا يعدونه نوعا آخر من الحياة . ولكن أين مكان هذه
الحياة الأخرى ؟ هل تفارق الروح الجسد لتحل فى جسد آخر ؟ كلا ، فلم
يكن اليونان يعتقدون بتناسخ الأرواح . هل كانت الروح تصعد الى السماء
لتعيش فى عالم النور ؟ لم يكن هذا ايضا اعتقادهم لأن هذه الفكرة تعتبر حديثة
نسبيا فى تاريخ الفلسفة الغربية ولم يكن صعود الروح الى السماء الا نوعا
من التمجيد تختص به فئة العظماء وقادة الانسانية . لا داعى اذن لأن نذهب
بعيدا فان اقدم معتقدات اليونان تدل على ان الروح بعد الوفاة لم تكن تذهب
لتعيش فى عالم آخر بل انها كانت تظل قريبا من الأحياء وتواصل حياتها

(١) انظر تفاصيل هذه الموضوعات فى المراجع التالية :

Fustel de Coulanges, La Cité Antique, Hachette, 1910

» » » Le Droit de Propriété chez les Grecs.

Paul Guirand, La Propriété Foncière en Grèce jusqu'à la conquête romaine, Paris 1893.

الأخرى تحت الأرض . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أنهم ظلوا يعتقدون مدة طويلة أن الروح في هذه الحياة الأخرى تظل متعلقة بالجسد متحدة به وأهم شاهد على هذه المعتقدات هو الشعائر التي كانوا يتبعونها في دفن الموتى
Rites de Sépulture

فقد كانت المادة المتبعة عند الدفن أن ينادى ثلاث مرات على روح الميت ثم يعقب ذلك التمنيات لها بالعيش عيشة سعيدة تحت الأرض فيقال لها : « ليهنا لك العيش ولتكن الأرض خفيفة عليك » ومما يؤكد أيضا اعتقادهم هذا بأن الميت يواصل حياته تحت الأرض أنهم كانوا يدفنون معه ما يحتاج اليه من ملابس ومأكل ويريقون النبيذ على قبره بين حين وآخر لاطفاء ظمئه ، كما يضعون الألعمة المختلفة لأشباع جوعه .

يفسر لنا هذا الاعتقاد ما كان يتمسك به قداماء الإغريق من ضرورة دفن موتاهم فلكي تستريح الروح في مقرها التي تقضى فيه حياتها الأخرى تحت الأرض يجب أن يكون الجسد الذي كانت تتعلق به مغطى بالتراب والروح التي لا قبر لها ، لا مأوى لها وتظل حائرة . وقد تنقم في شقائها هذا على الأحياء لترسل اليهم الأروية وتفتك بمحاصيلهم وتظهر لهم على شكل أشباح مخيفة . ونلاحظ أن الدفن تحت الأرض لم يكن وحده كافيا بل يصحب ذلك شعائر تقليدية خاصة وعبارات محددة تلقى أثناء الدفن . كان إذن دفن الموتى أمرا على غاية من الأهمية بالنسبة للمجتمع اليوناني القديم حتى أن الشخص لم يكن يهرب الموت بقدر ما كان يهرب الحرمان من القبر . وقد طالب الآثينيون مرة بالتمثيل ببعض القواد البحرنيين بالرغم من انتصاراتهم وذلك لأنهم اهتموا بانشغال جثث القتلى من البحر ليدفنوها وتركوا مذات من الأرواح تتعذب بدون مأوى . كان من أكبر العقوبات التي يعاقب بها المجرمون أن يحرموا من حق الدفن فتتمتع بذلك أرواحهم عذابا أبديا .

كل هذه المعتقدات أدت الى وضع قواعد ثابتة تكفل رغد العيش للموتى في الحياة الأخرى - فبادام الميت يحتاج للطعام والشراب فان من واجب الأحياء أن يقوموا على الوفاء بهذه الحاجات ولا يجب أن يترك ذلك للمصنف او لمواظف الأشخاص المنقوبة بل يجب أن ترسم له قواعد اجبارية - ومن هنا نشأ ما نسميه ببنية الموت او مراسم الموتى *Le Culte des Morts* وقد ظلت هذه الشعائر معمولاً بها حتى انتصار المسيحية - فكان الأموات موضع التقديس والاحترام كالألوهة تماماً وكان يطلق عليهم في كثير من الأحيان اسم الآلهة الأرضيين *Les Dieux Souterrains* وكانت المقابر هي معابد تلك الآلهة وكان أمام كل قبر « منبح *Autel* » لتقدم عليه القرابين والضحايا مثلما كان متعباً في معابد الآلهة الحقيقيين - وإذا اتبعت الشعائر بدقة واحضر الطعام في مواعيده فإن الميت يظل على صلة بثويه يماونهم في أصنامهم ويسر لهم أمورهم المعقدة - وكثيراً ما كان الأمل يذهبون الى قبر الميت يطلبون اليه المعونة ويتضرعون اليه أن يرجع عزيزاً غائباً او يشفى مريضاً استعصى شفاؤه - ولا يقتصر طلب المعونة على ما يتصل بالحياة المادية بل قد يتعداه الى الصفات الخلقية - فنرى « الكترا *Eketra* » تطلب من روح أبيها أن يمينها على أن يكون لها قلب اطهر من قلب أمها ويدان أصفى من يديها ، وتعد بيانة الموتى هذه الأقدم للديانات بالنسبة للشعوب الاغريقية والرومانية ، فقد عبد الإنسان موته قبل أن يعبد الآلهة التي صنعها خياله مثل « اندرا *Indra* » و « زيوس *Zeus* » ، وكان يخاف منهم ويقيم لهم الصلاة - ومن علماء الاجتماع من يعتقد أن ذلك كان بداية الشعور الدينى إذ يحتمل أن تكون رؤية الموت هي التي ولدت في الإنسان فكرة ما بعد الطبيعة وجعلته يأمل في عالم آخر غير الذي يراه - ومما لا شك فيه أن الموت هو أول الأسرار وهو الذى حول نظر الإنسان الى استطلاع الأسرار الأخرى ورفع تفكيره من المنظور الى الخفى ، ومن العرض الى الأبدى ، ومن الإنسانى الى الإلهى .

٢ - الشعلة المقدسة (١) :

كانت العادة في المجتمع اليوناني والروماني القديم أن يتوسط منزل رب الأسرة منيح و Autel ، وأن توقد الشعلة المقدسة فوق ذلك المنبح بصفة مستديمة بحيث لا تخبر في أية لحظة أن من الفروض المقدسة على رب البيت أن يمتدحها دائما ويغذيها بالوقود . والويل كل المويل لبيت تنطفئ شعلته . إذ يتوقع أهله مصيبة تحيق بهم . ولذلك كان أهل البيت يهتمون قبل النوم بوضع قليل من الرماد المبال على الفحم المتروك حتى لا يشتعل بسرعة وتظل النار متقدة حتى الصباح . فإذا ما استيقظوا كان أول مهمهم هو انعاش الشعلة وتغذيتها ببعض الحطب والوقود . ولم تكن الشعلة لتخمد الا اذا انقرضت المائلة تماما ، وكان يجري على الأسن عند هؤلاء القدماء اصطلاح « شعلة اضمحت » بمعنى « عائلة اندثرت » .

كانت هذه الشعلة انب بالنسبة للمجتمع اليوناني القديم شيئا مقدسا وكانت تتمثل بها بعض العبادات والطقوس الخاصة . فكانت تقدم لها الهبات ويطلب اليها للمعونة والحماية وتؤدي اليها صلوات حارة للحصول على الجاه أو الصحة أو السعادة . ويرجع أصل هذا التقدير لما يوحى به الاجتماع حول مكان الشعلة من عواطف المودة وصلة الرحم ولذلك أصبح مكانا يحتسى فيه كل غريب ويأوى اليه المحارب عندما يحيق به الخطر . كانت العائلة ان تنظر الى الشعلة المقدسة على أنها « العناية Providence » التي تحميها . وعندما تطورت العقيدة اليونانية واصبحت تتصور الالهة على شكل اشخاص.

(١) يعبر عن هذه المفيدة بكلمة «Foyers» ومعناها المكان الذي توقد فيه النار ويقع في وسط منزل كبير العائلة ويجتمع حوله الأفراد للاكل والسر ثم اقتصر الاجتماع حوله بعد ذلك على العادة ومن هذا المولد توقد مشاعل الزواج ، والاجتماع حوله يرمز الى المودة وصلة الرحم وقد تطور معنى هذه الكلمة حتى أصبحت تعني في اللغة الفرنسية الحديثة « بيت الأسرة » .

ويعلى لكل اله اسماً خاصاً خضعت عقيدة المنهج لهذا التطور وأصبح يطلق على الشعلة المقدسة اسم « قستا Vesta » - ويلاحظ أن هذه التسمية كانت واحدة في اليونانية واللاتينية -

ونستطيع إذا أنعمنا النظر أن نجد علاقة وثيقة بين عقيدة الشعلة المقدسة وتقديس الأموات فالشعلة كانت تقس على أنها قوة روحية ، وقوة طاهرة يحرم بجوارها التيزل وفعل الخسيس من الأمور ، قوة خلقية يستمد منها الانسان صفاء الضمير ونقاء السريرة . وعندما تطورت هذه العبادة وصار يطلق عليها اسم « قستا » كما قدمنا ، أصبحت « قستا » الالهة العذراء رمز النظام ولم يكن يقصد بالنظام ، النظام الكونى الذى يسير وفق قوانين رياضية وإنما النظام الخلقى . وهذه الفكرة ، فكرة الابتعاد عن الطبيعة المادية ومحاولة الاتصال بالعالم الخفى نقريناً من فكرة تقديس الموتى . والواقع أن العقيدتين كانتا مرتبطتين الى حد الامتزاج فى بيانه واحدة - فكان ذكر المعبد يستدعى حتماً ذكر الأسلاف وذلك لأن عادة دفن الموتى فى المنازل كانت قديمة وكان هؤلاء يدفنون بجوار الموقد أو مكان الشعلة وعلى ذلك أصبح الموقد رمزاً لما تكنه الأسرة من تقديس لموتاهما . وهنا تتبجج العقيدتان اندماجا كلياً إذ أن جدران المذبح تطوى تحتها رفات الأسلاف ولم تكن الشعلة التى توقد الا لتكريمهم والتذكير بهم دائماً . كما كانت ترمز أيضاً الى روحهم الساهرة على شئون البيت

٣ - الديانة العائلية :

يدل ما قدمناه عن طقوس الموتى وعن الشعلة المقدسة على أن الديانة اليونانية القديمة كانت ذات صبغة عائلية وهى تختلف فى معناها عما عرف من الديانات المساوية فيما بعد ، بحيث أصبح الفكر الانسانى يميز العقيدة الدينية بطابعين أساسيين : الأول وحدة الاله ، والثانى أن الدين يشرع لجميع الناس . دون تفرق بين طبقة وطبقة أو جنس وآخر . ولكن الديانة القديمة لم يكن يتوافر

فيها هذان الشرطان فبجانب تعدد الآلهة لم تكن العبادات ذات صبغة عامة لجميع البشر . وتميزت الديانة القديمة بأن لكل عائلة الهة الذي لا يعبد سواها . وعلى ذلك لا نستطيع أن نشبه تقديس الموتى بما في الديانة المسيحية من نظام القديسين لأن كل عائلة كانت تختص بتقديس موتاهم الذين تتصل بهم بصلة الدم ولم يكن يؤدي ملقوس الجنازة إلا أهل الميت الإثريون ، كما أنهم كانوا يعتقدون أن الميت لا يقبل الميقات إلا من ذويهم وأن حضور شخص آخر غريب يكر صفوه وراحته . ولذلك فإن القانون كان يحرم على الأجانب الاقتراب من القبر أثناء تأدية الملقوس الدينية .

وكان لكل عائلة مقبرتها الخاصة حيث يدفن موتاهم الواحد بعد الآخر في مكان واحد . وكانت الحفلات وأعياد الميقات تقام داخل هذا المدفن . وقد قلنا أن المقبرة كانت تقام في كثير من الأحيان في وسط المنزل بجانب المذبح حتى يتصل الأبناء عند دخولهم وخروجهم بروح أبيهم ويطلبون منها الدعاء لهم .

ونحن قد نجد اليوم عناء كبيرا في فهم هذه العقائد ولا نستطيع أن نتصور كيف يعبد الإنسان أباه أو جده ، ويرامى لنا أن تأليه الإنسان يتنافى مع روح الدين ولكن دمشقنا لا تلبث أن تزول حين ندرك أن هؤلاء القدماء لم يعرفوا فكرة الخلق L'idée de Création ، فلم يكونوا قد توصلوا بعد إلى أن هناك خالقا خلق الكون ويخلق الكائنات وأن سر هذا الخلق هو أساس الدين وتقديس الآلهة ، بل اقتصر نظرهم على التأمل في سر التنازل أو التوالد Mystere de génération ، فكان هذا السر يعادل بالنسبة إليهم سر الخلق بالنسبة إلينا ، وكان من نتيجة ذلك أن اعتبروا أصل الأجيال المتعاقبة «égénérateurs» أي جدهم الأكبر مخلوقا مقدسا فعبده .

ويتبع ما قلناه من الطابع العائلي للعقائد الدينية عند قدماء اليونان أنه لم تكن هناك قواعد ثابتة أو شعائر عامة بل كانت كل عائلة تتمتع بحريتها

المطلقة • ولم يكن لأى قوة خارجية سيطرة عليها فى تنظيم عباراتها أو معتقداتها فكان لكل عائلة حفلاتها الخاصة وأعيادها الخاصة ، بل وعباراتها الخاصة التى تورثها فى الصلاة والأتاشيد • وهناك صفة أخرى هامة امتازت بها هذه الديانة العائلية وهى أن القيام بأمر الشعائر والطقوس كان يكلف به الذكور فقط وسبب ذلك راجع الى فكرة التتاسل *génération* التى نكرناها • والرجال طبعا هم المعنصر الإيجابى فى هذه الفكرة فالأب وحده هو الذى يملك القوة الخفية لوجود الابن وهو الذى يولد الشرارة التى تنبثق منها • الحياة •

وقد ترتب على هذه الحقيقة نتائج هامة فى التشريع الخاص بنظام الأسرة وحق الملكية والميراث كما سنتفصله فيما يلى :

حق الملكية :

إذا كنا قد تكلمنا بشئ من التفصيل عن العقائد الدينية فى المجتمع اليونانى القديم فذلك لأن هذه العقائد أساس نظام الأسرة وبالتالي أساس نظام الملكية وحق الميراث •

وقد قلنا عند الكلام عن الملكية عند الشعوب البدائية أن الملكية الفردية أو الخاصة لم تكن معروفة اللهم الا بالنسبة للأشياء المتعلقة بذات الشخص • وهناك كثير من المجتمعات الأخرى القديمة لم تكن تعرف نظام الملكية الفردية خصوصا بالنسبة للأرض • فالتار كانوا يفهمون الملكية للمراشى ولكنهم لم يعترفوا بها بالنسبة للأرض • وكان الحال كذلك عند الجرمان فلم تكن الأرض ملكا لأحد بل كانت القبيلة تؤنح على كل فرد حصه ليزرعها ويستبدلها بغيرها فى العام التالى •

ولكن الأمر يختلف تماما بالنسبة للشعوب اليونانية والرومانية • فقد عرفت هذه الشعوب الملكية الخاصة منذ أقدم عصور التاريخ • وليس هناك

اي دليل او اية وثيقة تاريخية تثبت أن الأرض كانت مشاعا في عصر من العصور . بل ان هناك ظاهرة تُستدعى الانتباد لما فيها من رُوح التناقض . فقد لاحظنا بالنسبة للشعوب التي تمارس الملكية العامة أنها تترك الأفراد يتمتعون بمحصول الأرض وثمارها ويتصرفون فيها بكل حرية . أما عند اليونان فقد كان الأمر على عكس ذلك تماما . كان الفرد يتمتع بملكية الأرض ولكنه لم يكن يستطيع التصرف في محصولها بل كان يضعه بين يدي رئيس القبيلة للاستهلاك العام .

قد يظهر لنا هذا الوضع غريبا ولكننا نلبيث أن نفهم هذا النظام ونقتب به اذا ما درسناه في ضوء ارتباطه بالفكرة الدينية . فقد قلنا ان اهم ما يميز ديانة الاغريق القديمة هو انها ديانة عائلية . فكان لكل عائلة معبدا «Autel» . حيث يرقد الأسلاف المقدسون . وهذه الظاهرة هي حلقة الاتصال بين فكرة العقيدة وفكرة الملكية بالنسبة للأرض . فالمعبد رمز الحياة المستقرة وهو يقام عادة على قطعة من الأرض واذا اقيم في مكان ما فلا سبيل ائى تغييره الا اذا دعت ضرورة قصوى كالحرب او المجاعة . فاذا استقر أبو العائلة أو اله العائلة (والتعبيران بمعنى واحد) في مكان ما فإن هذا الاستقرار يستمر ما بقيت العائلة وما بقي من أحفاده أحد يقضى الشعلة ويقدم لها القرابين . ومعنى ذلك أن الأرض التي يقام عليها المعبد تصبح بوب الأسرة أى ملكا له . وتلتف العائلة بطبيعة الحال حول ذلك المعبد وتستقر في محيط من الأرض يحيط به . ومادامت العائلة قد اقامت حيث شيد معبدها أصبحت الأرض التي استقرت فيها ملكا لها .

ولما كان لكل عائلة كما قسمنا الهتها الخاصة وطقوسها الخاصة ، حتى ان الزواج بين عائلتين لم يكن يسمح بامتزاج لبيتهما ، فقد نشأت لذلك عادة احاطة المعبد بسياج يكفل لكل عائلة اقامة شعائرها بعيدة عن أعين الغرباء . وكان هذا السياج مقدسا بحيث تحل المعنة على من يحاول اجتيازه ثم اتسعت

دائرة هذا النطاق شيئا قسيتها حتى أصبح يشمل منزل العائلة وحظيرة اغنامها والحقل الذى تزرعه . وأصبح المعبد يقام وسط هذا النطاق وقد غلت هذه العادة متبعة حتى بعد نشأة المدن اذ دعت الضرورة الى اقتراب المساكن بعضها من بعض ولكن دون أن يلتصق كل منها بالآخر تماما . فلم يكن يسمح بأن يكون حائط واحد فاصلا بين منزلين ، وحدد القانون المسافة التى تفصل بين منزل وآخر . ومن السهل أن ندرك أن هذه الديانة العائلية وما تتصف به من طابع الاستقرار كانت السبب المباشر فى بناء المنازل من الحجر لتصبح موطناً للعائلة أبناء واحفاداً . فبنى الاغريق منازلهم ومعابدهم فى الوقت الذى كانت فيه معظم الشعوب الأخرى تعيش فى الخيام أو تسكن فى عربات متنقلة .

وخلاصة القول ان الملكية الخاصة نشأت عند الاغريق كمظهر من مظاهر الدين فاقتصت كل عائلة بقطعة من الأرض لتقيم عليها شعائر دينها ، ثم اتسعت تلك الرقعة حتى شملت الحقول المجاورة التى تكفل العيش لأفراد العائلة . وكانت الملكية على هذا الشكل ضرورة يقضى بها نظام الدين وعدم الاعتراف بها فيه القضاء على ذلك الدين ، لأنك اذا لم تعترف بحق العائلة فى امتلاك أرضها أصبح المعبد حائرا بين أرض وأخرى وتفرق الاموات وتبعثروا وحينئذ يصبح من المستحيل اقامة الشعائر الدينية والطقوس الخاصة بهم . ومادامت الملكية قد نشأت فى احضان الدين فليس غريبا أن تصطبغ القوانين التى تنظمها وتسهل على رعاية حق كل عائلة بصيغة دينية .

وقد نذكرنا أن أرض كل عائلة كانت تحاط بسياج ليفصلها عن ملكيات العائلات الأخرى . ولم يكن هذا السياج حائطا مرتقما من الحجر كما قد يتطرق الى انماطنا بل كان عبارة عن شريط من الأرض عرضه بضعة اقدام يظل قحلا ويحرم أن يمر فيه الحراث . وينظر الى هذه المساحة الضئيلة على أنها مقدسة يجب أن يحترمها الجميع لأن فى انتهاك حرمتها انتهاكا لحرمة الدين . وفى بعض أيام معينة من السنة يدور رئيس العائلة حول الحقل محاذيا

لذلك الخط يرتل بعض التراتيل ويقدم القرابين لجلب رضى الآلهة • ويمكن تأويل تلك الرسوم والأدعية بأنها تأكيد الملكية الأرض بعد أن أشهد على ذلك الآلهة •

وقد كانت العادة المتبعة عادة عند تأسيس مدينة جديدة على اثر هجرة أو استعمار أو فتح حربى أن تقسم الأرض الى قطع صغيرة من الملكيات الخاصة ويتم هذا التقسيم عادة بطريق الاقتراع فترضى كل عائلة بما قسم لها منتقدة ان تلك هى لرادة الآلهة • ويقول « فوستل دى كولانج » معارضا بذلك رأى كثير من المؤرخين (١) : ان التقسيم اذا ما تم 'عتبر نهائيا لا سبيل الى تغييره أو الاعتراض عليه الا اذا قامت ثورة عاصفة غيرت من معمله • فالأقتراع بمثابة قرار الآلهة ولا سبيل الى العدول عما قرروه • وعلى ذلك يصبح الرباط الذى يربط بين كل أسرة والأرض التى تملكها رباطا مقدسا لا تقسم عراه •

وقيل ان شترك هذه النقطة نحسب ان نلفت النظر الى امر قد يكون موضع لبس - فقد قلنا ان الملكية فى المجتمع اليونانى القديم كانت ملكية خاصة بمعنى ان كل عائلة كانت تملك أرضا لا ينازعها فيها احد • وقد يفهم من ذلك ان هذا النوع من الملكية يباح فيه التصرف فى الأرض بالبيع أو الهبة الخ ... فماست املك شيئا وهذا الشيء يخصنى ولا يخص غيرى فانا حر التصرف فيه كما شاء • قد يكون هذا المبدأ صحيحا ومنطقيًا اذا كانت الملكية تقوم على أسس أخرى غير الدين كأن تكون ثمرة العمل أو نتيجة ميراث أو ما شابه ذلك • ولكن الامر لم يكن كذلك فى عصر اليونان فقد كان قوام الملكية هو الدين فالتخلى عن الأرض معناه التخلى عن دين العائلة والعائلة التى تضيع أرضها فقد ضيعت دينها • فالأرض لا يصح ان يتصرف فيها وهى غير قابلة للتحويل من شخص لآخر «Inaliénable» لأنها ليست ملكا للفرد بل للعائلة بأسرها • وهى وديعة

(١) راجع كتابه المذكور •

أودعها إله العائلة بين يدي أفراد الأسرة جميعا ولا تخص الجيل الحاضر كما تخص الأجيال السابقة والأجيال اللاحقة . وكما أن المرء لا يستطيع أن يتصرف في أرضه بمحض رغبته فليس هناك أى قوة تستطيع أن تنزعها منه . فنزع الملكية للمصالح العام لم يكن معروفا لدى القدماء ولم يكن الحجز على الأراضى يطبق إلا فى حالة صدور قرار يتفق الشخص ومعنى ذلك حرمانه من لقب « مواطن » ويتضمن ذلك بالتالى حرمانه من التمتع بحقه فى أرض الوطن . وكذلك لم يكن نزع الملكية لاستيفاء الديون معروفا . وكان القانون يخسول للدائن حق استخدام المدين وتشغيله فى عمل ما استيفاء لدينه دون أن يفعله أى حق على أرضه . وذلك لأن الأرض كانت تعد ملكا مقدسا للعائلة كلها وليست لشخص بعينه .

وما دامت الملكية عائلية وليست شخصية فإن الابن هو الذى يرث أرض العائلة بوصفه القائم على عبادة الأسلاف وعلى إقامة الشعائر الدينية . أما الفتاة فهي بحسب هذا المبدأ لا ترث أرض العائلة إذ أنها لا تكلف بإقامة شعائر الديانة العائلية ، وهى عند زواجها تنضم الى عبادات زوجها . وإذا ترك رب الأسرة عدة نكور فإن الابن الأكبر هو الذى يقوم على حفظ التراث العائلى ولكى نكون فكرة صحيحة عن معنى الوراثة عند الشعوب اليونانية القديمة يجب أن نبعد عن أذهاننا أن هناك ثروة تنتقل من يد الى يد ، فالثروة ثابتة وثباتها مستمد من ثبات المعبد الذى تقوم حوله عبادات الأسرة وشعائرها الدينية .

نظام الرق :

هناك صفة أخرى تتميز بها ظاهرة الملكية عند الشعوب القديمة ، وهى أن الملكية كانت لا تنصب على الأشياء فحسب بل على البشر كذلك . وكان الرقيق أو العبيد ينتقلون من الأب الى الابن ومن المتوفى الى وارثه .

وقد كان القدماء يميزون كما نميز اليوم بين نوعين من الملكية : الملكية الثابتة والملكية المنقولة . وكان العبيد يدخلون في هذا النوع أو ذاك حسب الحالات . فالعبد الملوك لشخص بالذات ينتقل من سيد إلى آخر ويخضع لتصرفات صاحبه فيه سواء أكان ذلك بالبيع أو بالهبّة ويكون حكمه حينئذ حكم الأشياء المنقولة . ولكن هناك عبيدا آخرين يطلق عليهم اسم رقيق الأرض ، هؤلاء يظلون ثابتين في أماكنهم ويكون حكمهم حكم العقار الثابت ولم ينشأ نظام رقيق الأرض كما يعتقد البعض في العصور الوسطى ، بل أنه يرجع إلى عصور أبعد من ذلك حيث نجده عند قدماء اليونان وكان يطلق عليهم في أثينا اسم «Thètes» وفي سبارطة «Hilotes»

انحلال الملكية العائلية :

في القرن السادس قبل الميلاد بدأ الضعف يدب في تقاليد الديانات العائلية واستماضت الشعوب اليونانية عن عبادة الهتها المحلية وأسلافها بعبادة الهة أكثر جمالا وأعظم قدرا على حد قول حكمائهم وأخذ نطاق الأسرة المنطوية على نفسها يغنى في نطاق المدينة أو الوحدة الإقليمية ثم أخذ اتساع نطاق التجارة وازدياد أهمية المعادن النفيسة كمصدر من مصادر الثروة يقضيان شيئا فشيئا على أهمية الملكية العقارية . وجرف المال في حركته الأرض نفسها ولم يعد من الممكن أن تحتفظ ملكية الأرض بطابعها المقدس ، ذلك الطابع الذي كان يكفل لها الثبات وعدم المساس بها . وأخذ مبدأ الملكية الشخصية أو الفردية ينتشر على حساب الملكية العائلية وأصبح بيع الأرض ورهنها مباحين . وكانت أكبر ضربة وجهت إلى مبدأ الملكية العائلية ادخال نظام الوصية الذي أباح انتقال الثروة إلى أفراد يختارهم صاحب الوصية وقد يكون هؤلاء من غير الأبناء .

وهكذا نرى أن نظام الملكية قد تطور في غضون حياة شعب واحد من الملكية العائلية إلى الملكية الفردية . ولكن هذا الشكل الأخير لم يتخذ سماته

المعروفة الا تدريجيا وظلت الملكية وقتا طويلا تحتفظ ببعض ما علق بها من آثار
المعتقدات الدينية (١) .

نمو التجارة واثره في تطور الملكية :

سبق أن أشرنا الى أن اتساع نطاق التجارة قد أدى الى التقليل من أهمية
الأرض والى اضعاف طابعها المقدس واخذت الملكية المنقولة تستأثر بنصيب أوفر
عن نشاط الاتساع واهتمامه .

وقد فحص « انجلز » Engels « أحد كبار مؤسسي المذهب الاشتراكي ،
السمات الأساسية لهذا التطور (٢) » . وأكد أن التجارة أصبحت منذ ذلك الحين
- أي منذ الوقت الذي تخطى فيه الانتاج النطاق العائلي الى النطاق الخارجى -
الوسيط الضروري بين طوائف المنتجين فنشأت بذلك « طبقة الطفيليات »
« Parasites » (أي طبقة للتجار حسب تسمية انجلز لهم) ، وهى الطبقة
التي أصبحت فيما بعد تحتكر مصادر عظيمة للثروة .

وما أن اخترع نظام التعامل بالنقود المعدنية ، حتى استخدمت التجارة
هذه الوسيلة الجديدة لتسيطر بها على المنتج وعلى انتاجه ، فأصبحت النقود
على رأس جميع أنواع التجارة ، وأخذت تتحول شيئا فشيئا الى تلك القوة
السحرية التي تتشكل بأشكال ما نرغبه من السلع المختلفة . وأصبح من يملك
هذه القوة يستطيع أن يسيطر على العالم وعلى مصادر الانتاج فيه . ومن كان
يملك المال قبل أن تنشأ الصناعات الكبرى ؟ انهم التجار .

وبعد أن أصبحت السلع تباع وتشتري بالمال ، ظهر في تاريخ الاقتصاد

Guirand, op. cit.

Engels, L'origine de la Famille, de la propriété privée, (١)
et de L'Etat (Traduction fr.). (٢)

عملية أخرى هي عملية «إقراض المال» وما يتبع ذلك من تحقيق الأرباح عن طريق
الربا . وحينئذٍ عدت الأرض شئيلة كغيرها من السلع يمكن بيعها ورهنها لقاء
مقدار من المال . ويمكن القول أن التصرف في الأرض بالرهن كان قرين التطور
من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة (١) .

وقد كانت نتائج ذلك ، حسب قول أنجلز ، أن تركز المال وتجمع شئينا
فشيئا في يد فئة قليلة وصاحب ذلك عزز الجماعات وازدياد عدد الفقراء .

وقد كان هذا التطور سريعا بصفة خاصة في أثينا ، إذ أن شهرتها في
التجارة بالنسبة للعالم اليوناني القديم كانت كشهرة انجلترا في عالم اليوم .
ويستطيع من يرجع إلى التراث اليوناني وخصوصا ما كتب بعد حكم سولون
(٦٤٠ - ٥٥٨ ق م) أن يثر على وثائق كتبها كتاب ذلك العصر ويفحصون
فيها بشع التجار الأغنياء وثمهم .

هذه الحالة التي اتينا على وصفها أدت إلى وجود الاختلافات الكبيرة
بين الطبقات من الناحية الاقتصادية . فالديموقراطية اليونانية ولو أنها كانت
تحقق المساواة من ناحية الحقوق السياسية إلا أنها كانت لا تحول دون تزايد
الفروق من الناحية الاقتصادية . وقد جعلت في كثير من المدن البنية أن كان
الفقراء يمارسون حقلهم على الدولة حتى يتاح لهم الحصول على بعض
المنافع التي حرموا منها والتي كان الأغنياء وحدهم يتمتعون بها . وكانت
مظاهر خضطهم تتجلى في مطالبتهم بالبقاء ما عليهم من الديون وبمصادرة
بعض أموال الأغنياء حتى يتقنع بها عامة الشعب وكانوا بطلابون أميانا بنقى
الأغنياء الذين يستقلون الشعب استغلالا مينا .

وعندما كانت ثورة النفوس تصل إلى مداها ، تنفلق الحرب الأهلية .

(١) المرجع السابق .

والحروب الأهلية فى العصور القديمة ، كانت تنشب لأسباب اقتصادية • وكان الفقراء يقفون فيها فى جانب الأغنياء فى الجانب الآخر • وكانت رغبة الفقراء الاستيلاء على الثروات المكتسبة • ورغبة الأغنياء الاحتفاظ بتلك الثروات أو استعادتها اذا استطاع الفقراء الوصول اليها (١) •

وقد أكد مؤرخو اليونان أنفسهم أن كل حرب أهلية كان سببها الأساسى للتنازع حول الثروة وكانت المدائن القديمة تعيش دائما بين ثورتين ، أحدهما تجرد الأغنياء من ممتلكاتهم والأخرى تعيد اليهم هذه الممتلكات • وظلت الحال كذلك من بدء حروب البولوبونيز (٤٣١ - ٤٠٤ ق م) حتى للغزو الرومانى لبلاد اليونان (١٤٦ ق م) وقد وصف أرسطو تلك الحال بقوله أن الأحزاب السياسية كانت تتنازع على الكسب أكثر من تتنازعها على القاب الشرف •

وكان هذا النزاع حول المصالح المادية الذى استمر من القرن الخامس الى القرن الثانى قبل الميلاد سببا فى فساد الديمقراطية ، فحين كان يصل الأغنياء الى الحكم كانت هذه الديمقراطية تنقلب الى نوع من « الأوليجارشية » (٢) • وحين كان الفقراء يستأثرون بالحكم كانت تنقلب الى نوع من الطغيان الجارف إذ أن الطغاة كانوا يتملقون الفقراء ويعدونهم بمحاربة الأغنياء ويصلون بهذه الطريقة الى الحكم • وكان الكفاح يدور حول الدفاع عن « الحرية » أو من أجل « الطغيان » • وقد اتخذت هاتان الكلمتان معنى خاصا فى ذلك العصر ، فكانت الحرية معناها قيام حكومة يكون للأغنياء فيها السيطرة بحيث يستطيعون الاحتفاظ بثروتهم ، أما الطغيان فكان يعنى عكس ذلك تماما •

(١) غوستيل دى كولاتج : المرجع السابق •

(٢) الأوليجارشية اصطلاح مستمد من اليونانية ومعناه نظام الحكم الذى يضم طبقة الأغنياء •

شيوعية افلاطون :

هذا الجزء الصاخب وهذه الآلام والحزانات التي كانت تمزق جسم الدائر
القيمة من أجل المنافع المادية . دفعت بعض العقول الى التفكير في نظام مثالي
يقضى على اسباب الخلاف ويحقق الانسجام والطمأنينة بين جميع أفراد المجتمع .
وقد ادى « افلاطون » فيلسوف اليونان الكبير بدلوه في هذا
الميدان وترك لنا في كتابه « الجمهورية » وصفا لما يجب ان تكون عليه « المدينة
الفاضلة » .

اظهر افلاطون منغطه على النظم السياسية التي كانت تتتابع في اثينا .
ابان حكم الطغاة الثلاثين كما كان . يحنق على الديمقراطية التي حكمت على
سقراط بالموت . فانتهى الى تصور مثال أعلى لمجتمع جديد يتحقق فيه النظام
ويسود فيه الهدوء والسعادة والانسجام . وقد بدا افلاطون محاوراته في
« الجمهورية » بأن يبين كيف تنشأ الدولة من عجز الأفراد عن الاكتفاء بأنفسهم
ومن حاجتهم الدائمة الى « الآخرين » . ولما كان هؤلاء الأفراد يختلفون من
حيث المواهب والكفايات لذلك وجب ان نحسب حسابا لهذه الفوارق الطبيعية
عند القيام « بتقسيم العمل » بين الأفراد الذين تتكون منهم المدينة أو الدولة .

يقول افلاطون ان النفس الانسانية تتألف من ثلاث قوى يجب تحقيق
التوازن والانسجام بينها لكي تتحقق السعادة الكاملة . هذه القوى الثلاث
هى « الشهوة Le Désir » ، « والقلب Le Coeur » ، « والعقل
La Raison » . وهذه القوى تتصل بفصائل ثلاث يجب تحقيق التوازن
بينها ايضا وهى العفة Tempérance . والشجاعة Courage .
والحكمة Sagesse .

ولقد اراد افلاطون أن يحقق هذا الانسجام في مدينته المثالية . فرأى
أن يقوم الفلاسفة فيها مقام الراس من جسم الانسان . اذ ان الحجة الأساسية

التي تنسب اليهم هي الحكمة - ويقوم المحاربون مقام القلب وصفتهم الأساسية
الشجاعة - أما الشهوات او الرغبات المادية فيقوافر على ارضائها طبقة
الزراع والصناع والتجار -

لقد استطاع افلاطون انن على اساس الفوارق الطبيعية وبالرجوع الى
مذهب الفيلسفى عن قوى النفس ، أن يميز بين طوائف او طبقات ثلاثة : طبقة
المزارعين والصناع ، وطبقة المحاربين ، وأخيرا طبقة الحكام أو الشرعيين .
وقد أوجد بينها نوعا من التدرج الذى يجعل كل طبقة تستمد قوتها من الطبقة
التي تليها - وعلى رأس الدولة يقوم الفلاسفة أو اصحاب العقول الممتازة -
فالدولة المثالية انن فى نظر افلاطون دولة « ارسقراطية » لأنها تعهد بالحكم
الى خير الرجال - ولكن هذه الارسقراطية لم تكن تقوم على المال او على
الجاه وإنما كانت تقوم على قوة العقل وحصافة الرأى ، أى على « الحكمة » -

وأراد افلاطون أن يتجنب اسباب النزاع بين طبقات المجتمع الثلاثة .
ذلك النزاع الذى رأينا أنه كان ينشأ من السعى وراء المصالح المادية ومن
تهالك الناس على الاقتناء والتفرد بأنواع الملكية وأراد افلاطون أن يتجنب فى
دولته المثالية تلك المشاحنات التى تنشأ عن التنافس على الملكية فشرع لهذه
الدولة نظاما شيوعيا ، وكان ذلك أول ما عرف التاريخ من محاولات لنقد
الملكية الخاصة والرغبة فى اقامة نظام اشتراكى يقوم على الملكية العامة او
ملكية الدولة -

ولا نستطيع أن نجزم بأن افلاطون قد طبق الشيوعية تطبيقا صارما على
طبقة المزارعين والصناع ، ويبدو لنا أن نظامه لم يكن يسمح بانتقال الملكية
عن طريق الوراثة ، ولكنه كان يسمح للفلاحين بالتصرف الحر فى أدواتهم
وممتلكاتهم ومحاصيلهم على شرط أن يقوموا بإداء ما يقرر عليهم من أنصبة
للدولة حتى تستطيع أن تفى بحاجات الطبقات الأخرى -

أما طبقة المحاربين فقد كانت تخضع للنظام الشيوعى خضوعا تاما

وستستطيع أن نجد ما يؤكد ذلك فى الكتاب الثالث من الجمهورية حيث يقول افلاطون أن أول شيء يجب تحقيقه هو ألا يمتلك أحد منهم « أى من الحاربين » شيئاً لنفسه إلا ما دعت اليه الضرورة الحتمية - ويجب أن تكون حياتهم داخل نطاق وحدات عامة . ياكلون على موائد عامة . ويعيشون معا كمحاربين فى معسكرات جماعية . ويحرم عليهم من بين المواطنين جميعا أن يتعاملوا بل أن يلمسوا بأيديهم الذهب أو الفضة أو يحتفظوا بها فى بيوتهم أو يزينوا بها ملابسهم أو يتخذوا منها أوعية يشربون فيها - ويقوم المواطنون الآخرون بحاجات المحاربين من الغذاء ووسائل العيش - وإذا لم يخضع المحاربون لهذا النظام بحيث حديثهم أنفسهم بامتلاك الذهب أو الفضة زالت عنهم صفة الجنود وأصبحوا رجال اقتصاد - وحينئذ يجب بينهم للفراع والحسد والبغضاء ويصبحون أعداء الوطن بعد أن كان الأمل معقودا عليهم للدفاع عنه .

إما الطبقة الثالثة وهى طبقة الحكام ^١ فإن أعضائها يختارون من بين احسن المحاربين بعد أن يبلغوا سنا معينة .

وقد أضاف افلاطون الى شيوعية الملكية شيوعية النساء والأطفال . لكن الأمر لم يكن فوضى بحيث يختار أى فرد امراته كما يشاء وفى أى وقت يشاء . بل كان الزواج لا يتم الا بقرار من الحكام بعد أن يتأكد هؤلاء من سلامة كل من الزوجين للآخر . فتضمن الدولة بذلك تحمسن السلالات و خروج أجيال قوية . اما الأطفال فان الدولة تقوم على تربيتهم فى المؤسسات العامة .

وقد وجد افلاطون أن هذه الشيوعية فى الملكية وفى النساء والأطفال تؤدى الى تقوية أواصر المشاركة الوجدانية بين أفراد الشعب ، بحيث يشتركون جميعا فيما يجلب السرور ويأسى بعضهم لبعض فى حالات الحزن والألم . وبذلك ترتبط الدولة بروابط الوحدة والمحبة . « اليس أكبر شر يصيب الدولة هو الانقسام والتفرقة ، أليست مساعدتها فى توحيد عناصرها وجعلها جسما واحدا ؟ »

استهدفت هذه الشيوعية الأفلاطونية منذ القدم لأعنف الهجمات وأنواع النقد اللاذع . وقد كانت كتابات أرسطو في ذاتها ردا على آراء أفلاطون وتقنيدا لها ومحاوله للدفاع عن التقاليد السائدة من حيث احترام الملكية الخاصة . وقبل أن نتعرض بالتفصيل لآراء أرسطو يجب أن نشير الى النقد التهكمي الذي وجهه شاعر الملهاة « أرسطوفان » الى نظام أفلاطون في مسرحية « مجتمع النساء » « L'assemblée des Femmes » .

فهو يصور لنا أحد المواطنين الذنين يائسون من انفسهم المقصرة على التحايل على الدولة . فيرفض هذا المواطن اداء ما فرضته عليه الدولة من بعض محصلوه ويسخر من النموذج الذين يطيعون القوانين . اما هو فيتملص بسهولة من اداء واجباته ولا يمتعه ذلك من الاختلاف الى الموائد العامة حيث يصيب طعاما وشرابا ويستقل في جشع وانانية مزايا النظام الاشتراكي الجديد .

على ان أفلاطون قد اقتنع في آخر حياته ان مثاليته ربما كانت ارفع من ان تنقلها عقلية العصر الذي عاش فيه . وحاول في كتابه « القوانين » وهو من آخر ما كتب ان يجد وسيلة للإقامة مذهبه الفلسفي مع ما عرفه عن قصور الانسان فعاد يسمح بنظام الملكية الفردية على شرط ان تقيد داخل حدود معينة .

أرسطو وبفاعة عن الملكية (٣٨٤ - ٣٢٢ ق م) :

وجاء بعد أفلاطون تلميذه أرسطو فكان من اشد معارضيه فيما يتعلق بالملكية وتنظيم الدولة .

كان أفلاطون يهتم بوحدة الدولة ورخائها وان ضحى في سبيل ذلك بجزء

من سعادة الأفراد (١) . أما أرسطو فقد كان يرى في الدولة مجموعة الأفراد . وسعادة الدولة ورخاؤها في نظره ليست شيئا آخر غير سعادة الأفراد الذين تتألف الدولة من مجموعهم . وكان يعتقد أن أحد عناصر السعادة الأساسية هي ، الملكية الفردية ، . فإذا لم يمتلك المزارعون الأرض التي يزرعونها فإنهم لا يهتمون بفلاحتها . وإذا أبيع لهم وحدهم حق الامتلاك ، كانوا وحدهم المواطنين الحقيقيين . فالملكية الفردية تشعر الأفراد بنوع من السمو ، وهي الحافز الوحيد ، في نظر أرسطو ، إلى العمل المنتج والنشاط الخلاق .

ويمجد أرسطو على وجه الخصوص الملكية العقارية . أما الملكية المنقولة فلا يعبها جديرة بالاهتمام ، بل أنه يسفه الرأي القائل بأن رأس المال يمكن أن ينتج ربحا ، فأرباح القروض ليست إلا ربا . ومن الطريف أن الكلمة اليونانية التي تفيد معنى الربح تعني أيضا « النسل أو النثرية » في لغة الشعر . ولذلك نجد أرسطو يقول : « أننا نفهم أن يكون الحقل خصبا أو تكون البهيمة كثيرة النسل فتنتج لنا نتاجا وفيرا ، ولكن كيف يمكن أن نستسيغ أن قطعة النقود ، وهي شيء مصطنع ، تنتج لنا قطعة أخرى ، فلتبقى إذن على عقمها » (٢) .

ومن الأشياء التي تدهشنا من فيلسوف واجبه الأول الدفاع عن الكرامة الإنسانية ، تبرير أرسطو لنظام الرقيق وامتداحه له . فنقرأ في مؤلفه « السياسة » (الكتاب الأول الفصل الثاني) وفي بعض كتاباته الأخرى ، أن العبد يعد نوعا من الملكية ، بل أنه أولى الملكيات بالاهتمام وأكثرها ضرورة ، لأنه أداة لا غنى لنا عنها . وإذا كانت الأداة « عبد لا يمي ، فالعبد « أداة واعية ، . والأداة الواعية لا بد من وجودها لاستخدام الأداة غير الواعية .

(١) أن رأى الناسلون في الدولة أكثر تقريبا إلى الفاشية منه إلى الشيوعية . فالعولة كما عدها موسوليني وحدة مطلقة أما الأفراد فلا شيء . انظر كتاب الديمقراطية أبدا ، لفرانك محمد خليل .

Politique, Liv. I. chap. 18.

(٢)

والرق ضرورى ليرفع عن كامل الأجرار الأغنياء اعباء الحياة المادية . كما
إن هناك أناسا لا يملكون من العقل الا القدر اليسير الذى يمكنهم من فهم
الآخرين وتحقيق رغباتهم . فمسير هؤلاء أن يكونوا عبيدا لغيرهم . وقد
شاطر أرسطو ما ساد فى زمانه من آراء ونزعات عنصرية إذ كانت الشعوب
غير اليونانية تسمى بالشعوب المتبريرة :

وهذه الشعوب لا يهيء مستقراها المنحط الا للضروع والطاعة ، أما
اليونانيون فهم وحدهم الجديرون بالحرية والسيادة . ونحن لا نستطيع أن
نعمل التناقض فى عقلية أرسطو الجبارة ، تلك العقلية التى جفلت منه فى نظر
الغرب ، الملم الأول ، كيف استسأغت هذه العقلية هذه القراءات حول
سيادة عنصر على عنصر ؟ أن أرسطو كان بلا شك فى تربيده تلك الأفكار واقعا
تحت تأثير الوسط الاجتماعى وما ساد فيه من آراء . ولكن الفيلسوف يجب الا
يقتصر على ترديد الآراء الشائعة بل يجب أن يمحسها ويسلط عليها ضوء
العقل ليتبين له فيها وجه الصواب ، ويجب أن يكون رائده دائما اعلاء القيم
الانسانية .

على أن تفكير أرسطو لم ينصب الا على البحث عن الشروط التى يمكن
إذا تحققت أن يقضى فيها على نظام الرقيق . وهذه الشروط كانت بالنسبة
للتقدم الفنى فى عصره مستحيلة التحقيق . إذ نراه يقول : « لو استطاعت
ادوات العمل حينئذ تامرها أو حين تشعر بحاجتنا لأداء عمل معين أن تقوم بهذا
العمل من تلقاء نفسها ، وإذا استطاع النول أن ينسج بنفسه ، والغرس أن يمر
على أوتار القيثارة ، حينئذ لا يكون المهندسون فى حاجة الى عمال ولا الاسياد
لى حاجة الى عبيد » . لقد رأى البعض فى هذه العبارة تنبؤا بعصر الآلات ،
ولكننا نعتقد أن أرسطو قد كتبها للتهكم ، ولكن يدلل بها على ما زعمه من
استحالة إلغاء نظام الرقيق .

هذا التعارض التام بين رأى كل من افلاطون وأرسطو فى مسألة الملكية

كان المقصود الذى فتحت باب النقاش والمجادلة على مصراعيه أمام الفكر الأوربي . ومشرى أن هذا الموضوع الهام قد احتل جزءا كبيرا من التفكير الاجتماعى وأن النزاع سيظل يحتكم دائما حول مبدأ الملكية الفردية أو الملكية الجماعية . ويستأهل الناس دائما عما إذا كانت الملكية الفردية سببا فى انقسام المجتمع وتبديد جهوده ، وأنها أساس الفوضى ومبعث الشرور الاجتماعية أو أنها على العكس شرط ضرورى لتحقيق العمل المنتج وإثارة التنافس الذى يبعث على التقدم .

الفصل التاسع

المسيحية وحق الانتفاع

لقد نشأت المسيحية في ظل الامبراطورية الرومانية وكان لهذه الامبراطورية قوانينها المشهورة التي لاتزال ينبوعا للقوانين الاوربية الحديثة وكان للمجتمع الروماني نظمه الوضعية ومقوماته الاجتماعية فلم تكن المسيحية بحاجة يومئذ ان تضع للدولة الرومانية الوطيدة ، وللمجتمع الروماني المعقد ، قوانين ونظما وحدودا للسير على هداها في الدولة والمجتمع ، بل انصرفت الى التهنيت الروحي ، والتطهير الموجداني ، وإلى التخفيف من حدة الصلف والفطرسه ، والانتفاس في الملذات الجسدية وهذا ما كان المجتمع الروماني في أمس الحاجة اليه حينذاك .

والمسيح عليه السلام انما جاء داعية للصفاء الروحي ، والرحمة ، واللين ، والتسامح ، والعفة والزهد ولم يشر الا اشارات عارضة للنظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية ومن اقواله :

« سمعتم انه قيل عين بعين ، ومن بسن وأما أنا فأقول لكم : لا تقاوموا الشر ، بل من لمحك على خدك الأيمن فحول له الآخر أيضا ، ومن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك ، فاترك له الرداء أيضا ، ومن سخرك ميلا واحدا فأنهب معه لثنتين » (١) .

ولقد بلغت المسيحية في التطهر للروحي ، والتجرد المادي ، والسماحة الوجدانية غاية ما بعدها غاية ، وأنت واجبها في هذا الجانب من حياة

(١) انجيل متى : الاصحاح الخامس - آيات من ٢٨ - ٤٦ .

الانسانية الروحية ، بادر ما تستطيع ديانة أن ترتفع بالروح ، وأن تسمو بالوجدان ، وأن تنظف القلب والضمير : « وَتَرَكْتَ لِلدَّوْلَةِ تَنْظِيمَ الْجَمْعِيَّةِ قَوَانِينَهَا »
الأرضية ، في عالم الظاهر والواقع ، إذ كانت هي معنية بعالم النفس والضمير وتمثل هذا الاتجاه في العبارة المشهورة « دع ما لقيصر لقيصر » ، وما لله لله ، ومعناها أن « للدين صلة ما بين العبد والرب » وأن القانون صلة ما بين الفرد والدولة » .

وكان هذا منطقيا مع نشأة المسيحية في كنف الامبراطورية الرومانية ، منطقيا مع الفترة الموقوتة المعدة للمسيحية حتى يظهر الدين العالي الأخير وهو الاسلام .

وقد انعكست هذه الروح ، روح التجرد المادى ، والسماحة ، والزهدي ، في أقوال آباء المسيحية في عصورها الأولى فكانوا يرددونها بالنسبة للملكية ، أن الله قد خلق الأرض « لينتفع » بها جميع الخلق من عباده . وقد أدى هذا المبدأ الى التشديد بالملكبة الخاصة عند الوثنيين (وهى التى بلغت أوجها فى العصر الرومانى) ، وتمجيد الملكبة العامة عند المسيحيين فيقول أحد آباء الكنيسة : « أن المسيحيين يعيشون اخوة فى ظل الملكبة العامة ، أما الوثنيون فنظامهم هو سبب النزاع والتطاحن والمسيحيون فى اتحادهم القلبى والروحى يعتبرون أن كل شئ ملك للجميع فالملكبة عامة لديهم فيما عدا ملكبة النساء ، أما لدى الوثنيين ، فعلى المكس ليست هناك ملكبة عامة الا ملكبة النساء » .

وفى القرن الرابع المسيحى نجد أن « القديس امبرواز » يعلن أن « حق الملكبة العامة قد أوجدته الطبيعة ، أما حق الملكبة الخاصة فقد أوجده التعسف » .

وجاء بعده « القديس أوغسطين » أكبر مشرعى المسيحية فى عصورها الأولى ، فأعلن أن الله وحده هو الذى له الملكبة المطلقة للأشياء التى خلقها

جميعا ، وهو وحده الذى يستطيع التصرف فيها كما يشاء وله أن يتصرف فيها بإبداعها فى يد الإنسان • فملكية الإنسان ليست الا ملكية نسبية لأنها تخضع لإرادة الله • والله يسمح للإنسان « بالانتفاع » بالخيرات التى تفيض من كرمه ، ولكنه لا يسمح ، ولا يرضى عن « إساءة حق الانتفاع » (١) ومن أقواله : « الا قليلم الذين حالقهم الدمر فحفظهم بمظاهر الثروة والجاه ان ارادة الله هى أن يتمتع الجميع بخيراته • فانه يوزع أشعة الشمس على جميع الناس ، وينزل الغيث على جميع الحقول بدون تمييز • ولكن بعض ظروف الطمع او الظلم ، هى التى رجحت كفة بعض الناس بالنسبة للخيرات التى أعطاها الله للجميع • لو علم الأغنياء ذلك ، ونفقوا إرادة الله بأشاعة السعادة واليسر بين أفراد الشعب لكانوا أغنياء فى الدنيا ، وأغنياء فى الآخرة ، بدلا من أن يسيئوا استعمال ثروتهم فيشتروا غنى الدنيا بسعادة الآخرة » (٢) •

يظهر من هذه الفقرة بوضوح روح « الاشتراكية » التى اتسمت بها العصور الأولى للمسيحية فهذه الكلمة لا يقتصر معناها كما استقر فى بعض الأذهان - على النظم التى تتخذ هذه التسمية فى العصر الحديث ، بل ان معناها الحقيقى كل محاولة ، سواء أكانت بالقول أو بالعمل ، لكى يتمتع جميع أفراد البشر بالخيرات التى أودعها الله بين أيديهم • ومن هذا المعنى يتضح ان التفرقة بين الاشتراكية وغيرها من المذاهب على أساس العقيدة ، تفرقة لا أساس لها ، إذ ان مبادئ الاشتراكية التى نادى بها أقطاب المسيحية الأولى لا تتنافى بئنا مع عقيدتهم البنيية ، بل جاءت على العكس مؤكدة للمساواة فى حق الانتفاع المستمد من هذه العقيدة •

(١) فى هذه العبارة إشارة ونقد لما جاء فى القانون الرومانى من أن « الملكية تعطى لمساحبها الحق فى الانتفاع وإساءة حق الانتفاع User et abuser de son Droit

(٢) القديس أوغسطين • مسائل حول العهد القديم

وقد ذهب بعض المتطرفين ، من المسيحيين الأوائل ، في محازبتهم للملكية الخاصة ، الى حد تحريم امتلاك الذهب والفضة . والحقيقة ان امتلاك الذهب والفضة ليس شرا ولا اثما في ذاته ولكن الاثم في اساءة استخدامهما ، وفي تكديسهما على حساب حاجات المحتاجين من عامة الشعب واذا كان الله قد منح بعض عياده هذه الخيرات ، فلكي يستخدموها في خدمة اخوانهم ، وكسب رضى الله وثوابه اذ « ليست الخيرات التي نستحوذ عليها لأنفسنا إلا سببا في التناوب والتحاسد والشقاق ، والحروب بين الناس وهي أيضا سبب الفسائح والآثام وانواع الظلم والمذابح . وهل تتناوب او تتطاحن اذا كانت هذه الخيرات ملكا لنا جميعا ننفع بها على السواء » (١) .

غير انه من المؤسف ان نجد ان ذلك التطرف في تفسير وتطبيق اقوال القديسين الأوائل قد انتهى الى نوع من الزهد والسلبية ، والتخلي تماما عن مطالب الحياة المادية . وما ان يحل القرن الثاني عشر حتى يكون هذا الزهد قد أصبح مذهبا متكاملا يعبده ويدعو اليه كبار رجال الكنيسة فيقول القديس « فرنسوا د'Assise François d'Assise » انه قد اتخذ من الفقر « زوجة روحية » له بعد ان ظلت هذه الزوجة أرملة منذ وفاة المسيح . وهو يأمر تلاميذه بالا يمتلكوا شيئا ويقول لهم ان الفقر ليس مواتا للنفس بل انه شرط السعادة ، لأنه يجنبنا الشقاق مع الآخرين ، ويفتح أمامنا طريق المذات العليا التي تتمتع فيها مع الانسانية ومع الطبيعة وهكذا نرى ان القديس « فرانسوا داسيز » قد زهد في كل شيء ، حتى يستطيع امتلاك كل شيء .

وليس من العسير ان نترك من خلال اقوال هذا القديس الزاهد ، مقدار التطور الذي طرأ على التفكير المسيحي ، فيما يتعلق بالملكية ، في مدى احد عشر

Commentaire du Psaume CXXXI, 5

(١) القديس أوغسطين :

« مؤثرة في الفرنسية ، ولذا تستقيم الاستعارة أكثر

(٢) كلمة « الفقر Pauvreté

من استعمالها في اللغة العربية .

قرنا • فالمسيحيون الأوائل كانوا ينادون بحق الجميع في الانتفاع بخيرات
الله ، انتفاعا لا عنت فيه ولا أرهاق • أما هنا ، فأننا نرى بوضوح مبدأ الزهد
الذي أخذ رجال الكنيسة يفسرونه فيما بعد تفسيراً خاطئاً ، ويستغلونه في
إشاعة روح الاستسلام بين عامة الشعب وتثبيط همم الناس عن المطالبة
بحقوقهم •

أراء القديس توماس الاكوينى :

يعتبر القديس توماس الاكوينى Saint Thomas d'Aquin الذى عاش
في القرن الثالث عشر (١٢٢٦ - ١٢٧٤) ، أكبر فلاسفة المسيحيين في العصور
الوسطى •

وقد رأى أن من أول واجباته أن يعود بالمسيحية الى طابعها الأصيل وأن
يخفف على قدر المستطاع ، من تيار الزهد ، الذى أخذ يباعد بين الناس وبين
التمسك بالعقيدة ، لنسافته لروح السعى والرغبة في الاستمتاع بخيرات
الأرض •

فأخذ يريد من جديد رأى القديس أوغسطين ، وغيره من أساطين اللاهوت
المسيحي بأن الله خالق الأشياء جميعاً ، هو المالك الحقيقي لجميع ما على
الأرض وعلى ذلك فليست الملكية الخاصة الا تفويضاً من الله للإنسان باستخدام
ثروات الأرض والانتفاع بخيراتها أو هي بمصوب التعبير القانونى ليست الا
مجرد « حق الانتفاع » منحه مالك كل شيء وهو الله ، للإنسان (١) •

وعلى هذا الأساس يكون للإنسان الحق في الانتفاع بالطبقات التى
أوجدها الله • بل إن عدوله عن هذا الانتفاع ، « وزهده » فيه ، قد يعود على

(١) تأثر ذلك بما جاء في القرآن الكريم وفي التشريع الإسلامى من أن « الله استخلف
الإنسان في الأرض فهو وكيل على المال الذى في يده » ويجب أن يستخذه للمصلحة العامة •
انظر للمعن التالى •

حياته وعلى مستقبل بالضرر . فيجب عليه إذن أن يستخدم المال ، ويسد
موارد الطبيعة لمصلحته ومصلحة أقرانه ، ويحتل كل ما فى وسعه لتقدم
الحضارة وإزدياد الرفاهية لبنى الإنسان فإذا أصاب بجهده وعمله مالا وفيرا
فعلية أن يستخدم هذا المال لمساعدة الآخرين ، وأن يكون المال فى يده وسيلة
تعينه على أداء واجب المساعدة والاحسان .

هذا للرأى الذى أعلنه « توماس الاكوينى » يتنافى مع حالة الزهد.
والتجرد التى تبلورت فى حركة زهاد المسيحية فى القرن الثانى عشر . وقد
أراد به أن يعود بالدين الى مواعمة حكيمة ، الروحانية وبين العمل المادى
ولاعتماد الإنسان فليست الروحانية ، وحب الخير ، وبذل النفس فى سبيل
اسعاد الغير مما يتنافى مع واجب العمل ، ومع استخدام القدرة والمواهب فى
تسخير موارد الطبيعة لمنفعة البشر جميعا بل أن استخدام موارد الأرض يصبح
أمرا ضروريا ، وعملا تأمر به الأخلاق ، ويحضى عليه الدين مادام يهدف فى
النهاية الى غاية سامية ، وهى تيسير الحياة ، وتوفير السعادة لأكبر عدد من
بنى الإنسان .

لقد كان الزهد والروحانية الخالصة التى بلغت حد الرغبة فى انهاء
الجسد لاعلاء الروح ، رد فعل تلقائى لمالة الاسراف والبذخ والغلو فى الترف
الذى اتسم بها العصر الرومانى فى أواخر عهده . ولم يكن هناك بد من أن
يكون واضع أسس المسيحية الأولى قدوة لغيرهم فى التجرد والزهد حتى
تنكسر شوكة المادية الجارفة ، ويألف الناس ، شيئا فشيئا ، روح المساواة
الحقة القائمة على الاعتراف بحق الجميع فى التمتع بمستوى لائق من المعيشة
وإذا كان الدين قد خلق هذه الرسالة عن طريق تعاليمه الروحية ، فلا بأس من
أن يعود الآن الى مجراه الطبيعى ، معتمدا على ما قد يكون قد تاحل فى
النفس من حب الخير ، والرغبة فى التعاون والتراحم .

فليهم الناس إذن أن الدين أو التدين ليس فى الزهد ، ونهب الطيبات ،

، ان الذين هو أن تعمل ما وصحك العمل ، وتسمى لتحسين حاله وحال من حولك . وإن تقىء مما تكسبه من كلك وعملك على غيرك ممن هم دوله فى المقدرة على العمل والكسب .

هذه هى روح الدين الحقيقية كما فهمتها المسيحية . وكما اكهما الاسلام من بعد - وقد دعت المسيحية اليها بلسان القديس توماس ولكن هذه الدعوة ما لبثت أن انحرفت عن معناها المسيح لاذ سرعان ما تناسى الناس الشطر الأول من روح الدين ، وهو القائل بحق الجميع فى الانتفاع بخيرات الأرض ، ولم يصبح ماثلاً امام أعينهم الا روح الكفاح والصراع .

وانحرف النشاط عن هدفه الحقيقى وهو اسعاد البشر جميعا ، واصبح لا يبغي الا ارضاء الطامع الذاتية ومما ساعد على تأكيد هذا الانحراف ان المسيحية قد وجدت فى أوربا اقل اما حديثى العهد بالبربرية ، يتأهرون بجمعهم الكثيفة على رقعة من الأرض ضيقة ، ذات طبيعة قاسية وعرة ، ضئيلة شحيحة لا يملك من يعيش فيها أن يذوق طعم الراحة فترة . ولا أن يلقى سلاحه لحظة ، ولا أن يركن فى واقع الحياة الى نظريات المسيحية المسحة ، الموهلة فى السماعه .

وهكذا بدأ الانفصام بين الدين المسيحى وبين المجتمع ، وبدأ هؤلاء الأقوام يريدون لأنفسهم أن الدين لا يصلح للحياة ، وقالوا : ان الدين صلب ما بين العبد والرب - اما المجتمع فتحكمه القوة او يحكمه القانون المنفى .

وانجرف المجتمع الغربى بكلية فى التيار الذى عرف باسم « المادية » وفهم للكثيرون هذه الكلمة على انها ضد « الروحانية » - ولذلك نينوا الذين لأنه لا يغنى رغبتهم فى الصراع - ولكن الحقيقة ان المادية اذا فهمت بمعنى العمل المادى والداب والتشاطر للانتفاع بموارد الأرض وتحقيق الرفاهية لمنى الانسان فإن هذا المعنى لا يقتضى - كما قلنا - مع روح الدين . اما اذا

اقتصرت العمل والنشاط على تحقيق المآرب الذاتية ، وانصرف عن الأهداف العامة فإن الدين لا يعتبر مسئولا عن ذلك .

تأييد الملكية الفردية :

حاول توماس الاكويى ، فى آخر حياته ، أن يربط المصدع الذى حدث بين الدين والمجتمع ، وبدأ يصرف الناس عن العقيدة نتيجة للمغالاة فى الزهد والروحانية فدعى الى تأييد الملكية الفردية وكان تبريره لها يستند الى أن المرء يكون عادة أكثر اهتماما بملكه الخاص منه بملك يكون مشاعا بين الجميع وبذلك تكون الملكية الفردية خيرا وسيلة فى نظره ، لزيادة الانتاج وحسن استقلال الثروة والمالك الحق فى أن يتمتع ببعض المزايا التى تعود عليه من حسن استقلال ملكه ، على ألا ينسى أن خيرات الأرض إنما خلقت لكى يتمتع بها جميع الناس فواجبه يحتم عليه أن يشرك الآخرين فيما يجنيه من ربح ناتج عن استقلال ما يملك .

ولكن ما دامت المزايا التى يتمتع بها المالك تفوق ما يحصل عليه الآخرين فلا مناص ، حسب رأى القديس توماس ، من الاعتراف بشرعية التفاوت فى الثروة وللمرتبة على أن هذا التفاوت يبرره كذلك تفاوت حظ الناس من القوة والذكاء والخصال . اللازمة لحسن استقلال موارد الطبيعة . فكل طبقة ، وكل فرد يجب أن ينال من الأجر ما يلائم طبيعة عمله ، وطبيعة الخدمات التى يؤتيها للمجتمع ويجب أن يرضى كل انسان بالمكان الذى وضعته فيه العناية الربانية ، وأن يحسن خدمة المجتمع فى مكانه . فاختلاف المراتب على الأرض لا يمنع من أن يكون الناس جميعا سواء أمام الله .

ومن الغريب أن تلك الآراء التى نادى بها القديس توماس ، قد غفلت بعض الآراء التى اتخذها المحافظون فى الاقتصاد ، قيدا بحدود ، مذبذبا لهم ، وهذا المذهب يقوم على دعائمتين : التمسك بالملكية الفردية الى أبعد الحدود ، ويؤمنون أى قيود ، ثم تبرير الفوارق من حيث الثروة .

• على ان الانصاف يقتضى منا ان ننكر ان الروح التي دفعت القديس توماس الى اعلان رايه هذا كانت روحا طيبة ، وانه كان يشترط لقيام الملكية القربية ، الرغبة الصادقة فى حسن استخدام المال لخدمة الآخرين ولم يكن يتوقع - شأنه شأن القديسين - ان يجز هذا المبدأ الى التنافس المعقوت ، وخدمة المصالح الذاتية •

موقف المسيحية من التعامل بالربا :

كان التعامل بالربا فى التشريعات الوثنية والحضارات القديمة أمرا سائفا فى حدود تتسع أو تضيق بحسب الظروف والحالات وكانت توضع له فى بعض الأحيان ، نظم تحميه اذا لم يجاوز حدا معلوما ولكن التشريعات السماوية انتقلت به نحو الحظر والتحريم الكلى •

• فنقرأ فى العهد القديم أو « التوراه » اذا اقترضت ما لا لأحد من أبناء شعبى ٠٠٠ فلأتقف منه موقف الدائن : لا تطلب منه ربحا مائة (الاية ٢٥ من الفصل ٢٢ من سفر الخروج) وفى موضع آخر : « اذا افترض أخوك فاحمله ، لا تطلب منه ربحا ولا منقعة » (الاية ٣٥ من الفصل ٢٥ من سفر اللاويين) •

ونقرأ فى العهد الجديد (الانجيل) : « وان اقترضتم الذين ترجون ان تستردوا منهم فأنى فضل لكم ؟ ٠٠٠ ولكن افعلوا الخيرات ، واقترضوا وانتم لا ترجون شيئا ٠٠٠ واذا يكون ثوابكم جزيلا » الايتان ٢٤ ، ٢٥ من الانصاح السادس من انجيل لوقا) •

ولقد اجمع رجال الكنيسة ورؤساؤها ، كما اتفقت مجامعها على ان هذا التنظيم الصابر من السيد المسيح عليه السلام يعد تحريما قاطعا للتعامل بالربا ، حتى ان الآباء اليسوعيين الذين يهتمون غالبا بالليل الى الترخص والتسامح فى مطالب الحياة ، وردت عنهم فى شأن الربا عبارات صارمة ، منها

قول « مكويار » : « ان من يقول ان الربا ليس معصية يعد ملحدًا عن الدين » ، وقوله « الأب بونى » : « ان المرابين يفقدون شرفهم في الحياة الدنيا ، وليسوا أهلاً للتكفين بعد موتهم » (١) .

كانت المسيحية الاولى ان تنافس الربا وقرض المال مقابل فائدة وكانت هذه للنهضة مستوحاة من أقوال السيد المسيح حول هذا الموضوع ، كما كان يعزها . ويشد من أزرها احتقار المسيحيين الاوائل للثروة ، ودعوتهم الى نبذ ملذات الجسد لاعلاء شأن الروح .

ولذلك لم تخل آراء القديس توماس - التي ذكرنا بعضها فيما تقدم - من فقرات حريجة وقوية تندد بالربا وتحرمه تحريماً قاطعاً . من ذلك قوله : « ان من يبيع الخبز أو النبيذ يفقد كل حق فيما يبيعه ، بحيث يصبح المشتري هو صاحب الحق الكامل في استهلاك السلعة والتصرف فيها حسب رغبته . أما اذا اقرض امرؤ صاحبه شيئاً من الخبز أو النبيذ ، فإن له الحق في استرداد قدر مساو له اقترضه تماماً . ولا يحق له ان يطلب مقداراً اضافياً من الخبز أو النبيذ نظير الخدمة التي اسداها لصاحبه » .

« فادعاء المرء حق تقاضى ثمن المعونة ادعاء باطل ، فوق انه بعيد عن معنى الإنسانية ، وعن معنى العمل وهذا هو ما يسمى « بالربا L'usure ولا يختلف أمر المال عن أمر السلع الأخرى كالخبز والنبيذ فالمرء لا يستطيع ان يفيد من المال الا باستهلاكه وصرفه ، واذن فللمقرض الحق في استهلاك المال الذي يقرضه ، كما يجب ان يقتصر على رد المبلغ الذي اقترضه « فقط » بدون ائني زيادة » .

هذا الرأي الصريح في تحريم الربا قد اثار ملاحظة بعض مؤرخي

(١) انظر « بلسكان » في مراسلات الاثلية الخطب الثامن .

اقتبسنا هذه الفقرة وما بعدها عن الدكتور محمد عبد الله فراز : دراسات اسلامية دار الفلم الكويت .

الاقتصاد في القرن التاسع عشر فكتب أحدهم « إن موقف المسيحية والقرون الوسطى من المسائل الاقتصادية كان لا يخلو من تناقض فقد كان هؤلاء القوم يعدون الانسان سلعة تباع وتشترى ، ويرفضون النظر إلى المال على هذا الاعتبار وكانوا يحرمون التجارة في المعادن النفيسة ويبيحونها بالنسبة للألمانيين » (١) .

هذه النظرة الدينية ، في تحريم الربا ، أقرها القانون المدني الاوربي في سنة ٧٨٩ (مرصوم اكس لا شاييل) وبقيت هي المذهب الوحيد في أوروبا طوال القرون الوسطى .

غير أن تعاليم الكنيسة بشأن المال واقتنائه ما لبثت أن اصطفت ، بعد ذلك بشيء من المرونة وقد أشرنا الى الظروف التي دفعت بالقدّيس توماس الاكويني الى الدفاع عن الملكية الفردية والواقع ان هذه التعاليم بدأت تفقد معناها شيئاً فشيئاً ، منذ عصر النهضة : فما أن بدأ القرن السادس عشر حتى أخذت روح النقد تتغلغل في صميم مبادئ الكنيسة فكانت حركة الاصلاح الديني التي تزعمها « مارتن لوتر » و « كالفن » وغيرها والتي قبلورت في المذهب البروتستانتي . وقد كان للمبادئ الجديدة هذه اثرها في تعديل رأى الكنيسة فيما يتعلق بالملكية والمعاملات الاقتصادية بوجه عام .

فلم تجد « البروتستانتية » نفسها في حاجة لأن تنقيد بمبادئ الكنيسة التقليدية ، بعد أن تشبعت بالروح الجديدة التي سادت في عصر النهضة وهي روح النقد والثورة على التقاليد ، حتى أن بعض رجال هذا المذهب أخذوا يهاجمون نظم الدير التي تقوم على العزلة ، وعلى حياة الكسل ، وطالبوا بأن يصبح الفضل الأول لكل انسان قائماً على العمل ، والعمل المنتج وصرحوا

Georges d'Avenel, Histoire économique de la Propriété, (١)
Paris.1894, T.I. p. 160.

بان اقتناء الثروة أمر لاخيار عليه، فما دامت هذه الثروة تأتي عن طريق العمل .

وهكذا نستطيع ان نلاحظ بعد الشقة بين هذه المبادئ الجديدة . وبين مبادئ المسيحية الاولى التي كانت تقوم على الزهد وعلى الروحانية وقد ترتب على هذه المبادئ الجديدة ان تغير موقف الكنيسة من التعامل بالربا واصبحت تقبل مبدأ القرض بفائدة .

وفي بادئ الامر . دخل في ثنايا التحريم العام للربا عدد من حالات الاستثناء : من هذه الحالات حالة التعاقد على تأجير الأرض ففي هذه الحالة يقرض المالك للمستأجر أرضا ، ويحق له ان يطلب في نظير ذلك فائدة ، قد تكون من غلة الأرض وقد تكون مقدارا من المال .

ثم شجع « كالفان » Calvin أحد واضعي أسس « البروتستانتية » على التعامل بالربا بقوله : « لماذا لا نسمح لمن يملك مقدارا من المال بان يحصل منه على فائدة ما ؟ على حين أننا نسمح لمن يملك أرضا بوارا ان يحصل على فائدة منها نظير ايجارها للخير ؟ » .

وانتهى الامر بالكنيسة الى التفرقة بين « القرض العقيم Le Prêt Stérile » و « القرض المنتج Le Prêt Productif » . وليس من المحذور بالنسبة لهذا النوع الثاني ان يشتريه صاحب المال مع المقرض فيما يحق من أرباح .

وهكذا نجد ان البروتستانتية وقد وضعت المحور الذي ارتكزت عليه أسس الرأسمالية فيما بعد واستمدت منه مبرراتها (١) . ولا غرابة في ان

(١) يعتبر عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Weber من أشهر العلماء الذين درسوا الظروف التاريخية لنشأة النظام الرأسمالي - وهو يرى ان العقيدة البروتستانتية وبخاصة (اللكثنية) هي التي هيأت الظروف الاجتماعية والنفسية التي أدت الى ازدهار الرأسمالية .

نجد ، بعد ذلك ، ان كبار رجال المال والتجارة فى المراكز الكبرى مثل
« انفرس » و « ليون » يتحمسون للآراء الدينية الجديدة ويصبحون من أشد
انصارها وذلك لانها اوجدت لهم الاساس الروحى الذى كانوا يفتقدونه والذى
يمكن الاستناد اليه فى تبرير العمليات والصفقات التى يعقدونها .

وقد كان لتخاذه الكنيسة فى موضوع الربا مظهران : مظهر على ومظهر
تشريعى . فاما المظهر العملى فهو ان بعض الملوك والرؤساء الدينيين انفسهم أخذوا
يجترئون على انتهاك هذا التحريم علنا : من ذلك ان « لويس الرابع عشر »
لقترض بالربا ليسد ثمن « دانكرك » فى عام ١٦٦٢ ، وان البابا « بى التاسع »
تعامل بالربا . واما المظهر التشريعى فهو انه منذ أواخر القرن السادس عشر
(١٥٩٢) وضع استثناء لهذا العطر فى أموال القاصرين ، فصار يباح
تتميرها بالربا باذن من القاضى .

اما الضربة القضائية التى وجهت الى هذه النظرة الدينية ، فى تحريم
الربا ، فقد حملتها اليها الثورة الفرنسية حيث احتضنت المذهب المعارض
للتحريم وجعلته مبدءا رسميا منذ قررت الجمعية العمومية فى الامر الصادر
بتاريخ ١٢ اكتوبر ١٧٨٩ انه « يجوز لكل احد ان يتعامل بالربا فى حدود
خاصة يمينها القانون » .

الفصل العاشر

الإسلام والعدالة الاجتماعية

وضع الإسلام المبادئ العامة والقواعد الشاملة لحياة اجتماعية سليمة. وترك التطبيقات لتطور الزمان . وبروز الحاجات . وهو بهذا الشمول . وهذه المرونة . قد كفل لأحكامه التطبيقية النمو والتجديد . ومسايرة ظروف الحياة المتغيرة .

وقد ظلت الانسانية دهورا طويلة تفرق بين القوى الروحية والقوى المادية تنكر احدهما لتثبت الأخرى . أو تعترف بوجودهما فى حالة تعارض وضمام . حتى جاء الاسلام فاذا هو يعرض فكرة جديدة كاملة متناسقة ، فجمع بين الدنيا والآخرة فى نظام الدين . وبين الروح والجسد فى نظام الانسان . وبين العبادة والعمل فى نظام الحياة . وعن تلك الموائمة الحكيمة بين العقيدة والسلوك . وبين ما يتصل بالروح وما يتصل بالمادة . تصدر تشريعاته وفرائضه . وتوجيهاته وحدوده . وأراؤه فى سياسة الحكم وسياسة المال . وهذه السياسة تنطوى على عدالة انسانية واجتماعية شاملة . لا عدالة اقتصادية محدودة .

والعدالة فى نظر السلام مساواة انسانية ينظر فيها الى تعادل جميع القيم ، بما فيها القيمة الاقتصادية البهتة . وهى على وجه البقعة تكافؤ فى الفرص ، وترك المزايا بعد تلك تعمل فى الحدود التى لا تتعارض مع الاهداف العليا للمجتمع . قرر الاسلام مبدأ تكافؤ الفرص . ومبدأ العدل بين الجميع . ثم ترك الباب مفتوحا للتفاضل بالجهد والعمل ، واتاحة الفرص المتساوية للجميع معاناما الا يقف أمام فرد حسب ، ولا نشأة ، ولا أصل ، ولا جنس ، ولا قيد واحد من القيود التى تقلل الجهود .

والتسوية بين الناس هي مظهر أحد الأسامين اللذين قام عليهما الاسلام . وهما التوحيد والعدل . وقد سار النبي في اصحابه بمكة ثم المدينة سيرة قوامها العدل في الجليل من امرهم والمخاطر ، حتى استقر في نفوس المسلمين ان العدل ركن اساسي من اركان الاسلام ، وان الانحراف عنه انحراف عن الاسلام . والاخلال به اخلال بالدين . والسنيين قرءوا سيرة النبي الكريم وسنته يعلمون انه لم يكن يؤثر نفسه بخير دون اصحابه ، الا ان يؤثره الله بهذا الخير في امر يوحيه اليه في القرآن ، وتوفى وهو لا يملك من الدنيا بيضاء ولا صفراء *

وسار ابو بكر سيرة النبي نفسه ، فخرج ان يموت وعنده من اموال المسلمين شيء ، واوصى اهله ان يربوا على عمر هنات كانت عنده من اموال المسلمين *

اما عمر فقد ارانا من ذلك ما لا تصدقه النفوس : لقد ابى ، حين رأى الشدة التي نزلت بالمسلمين في عام الرمادة ، الا ان يشارك الناس في شدةهم . فعرف ان عامة الناس من حوله لا يجدون السمن . فحرم السمن على نفسه ، وصبرها على الخبز الجاف والزيت . وقد أثر ذلك في صحته ، فتغير لونه ، وعرف المسلمون ذلك فلم يستطيعوا ان يردوه عنه ، لأنه ابى ان يخصب حتى يخصب عامة الناس (١) *

واذا بحثنا عن الأسس العامة التي اقام عليها الاسلام بناء العدالة الاجتماعية . وجبنا ان يمكن اجمالها في ثلاثة : (١) التحرر الوجداني - (٢) المساواة الانسانية الكاملة - (٣) التكافل الاجتماعي *

(١) حله حسين : الفتنة الكبرى - الجزء الاول (عثمان) - دار المعارف - مصر .
من ١٢ وما بعدها *

وقد ذهبت المسيحية الى أن التحرر الوجداني هو التحرر من لذائذ الحياة وشهواتها ، والتوجه الى ملكوت الرب فى السماء . وهذا حق ولكنه ليس الحق كله . فمواقع الحياة لا تقهر فى جميع الأحوال . والتحرر الوجداني الذى يدعو اليه الاسلام معناه الاعتزاز بالنفس والحرص على طلب الرزق ، دون فقدان الكرامة . وعدم الشعور بالخوف عند المطالبة بالحق .

واذا استشعر الضمير البشرى هذا التحرر الوجداني ، فسيطلب حقه فى المساواة ، وسيجاهد لتقرير هذا الحق ، ولن يقبل عنه بديلا . وقد قرر الاسلام مبدأ المساواة فى الوقت الذى كان بعضهم يدعى ويصدق أنه من نسل الالهة . أو يجرى فى عروقه الدم الأزرق النبيل . وفى الوقت الذى كان يباح فيه للسيد أن يقتل عبيده ويعذبهم لأنهم من نوع آخر غير نوع السادة . فى هذا الوقت جاء الاسلام ليقرر المساواة أمام القانون وأمام الله . فى الدنيا وفى الآخرة ، لأفضل الا للعمل الصالح (لأفضل لمعى على أعجمى الا بالتقوى) .

اما التكافل الاجتماعى فيضغ فى اعتباره أن للفرد ذاته مصلحة خاصة فى أن يقف عند حدود معينة فى استمتاعه بحريته ، وأن للمجتمع مصلحة عليا لابد أن تنتهى عندها حرية الأفراد . ولذا يقرر الاسلام مبدأ التكافل بين الفرد وأسرته ، وبين الفرد والمجاعة . وبين الجيل والأجيال المتعاقبة .

وقيمة للتكافل فى محيط الأسرة أنه قولها الذى يمسكها ، لأن الأسرة هى اللبنة الأولى فى بناء المجتمع . ومن مظاهر التكافل العائلى فى الاسلام نظام الميراث .

أما التكافل بين الفرد والمجاعة فإنه يوجب على كل منهما تبعات . ويرتب لكل منهما حقوقا . فكل فرد مكلف أولا أن يحسن عمله الخاص ، لأن

نمرة العمل الخاص ملك للجماعة • وكل فرد مكلف أن يربى مصالح الجماعة
 كأنه حارس لها • والتعاون بين جميع الأفراد واجب لمصلحة الجماعة في حدود
 البر والعرف • والأمة مسئولة عن حماية الضعفاء فيها ، ورعاية مصالحهم ،
 وعليها أن تحفظ لهم أموالهم حتى يرشدوا • وهي مسئولة عن فقرائها ومعوزيها
 أن توفر لهم الرزق بما فيه الكفاية : فتتقاضى أموال الزكاة ، وتتفقه في
 مصارفها ، فإذا لم تكف لفرشت على القادرين بقدر ما يسد عوز المحتاجين ، بلا
 قيد ولا شرط الا هذه الكفاية • فالأمة الاسلامية كلاجسد واحد ، مثل المؤمنين
 في توأدهم وتراحمهم وتماطقهم كمثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له
 سائر الجسد بالسهر والحمى •

ومكذا نرى أن الاسلام حينما حاول أن يحقق العدالة الاجتماعية كاملة
 ارتفع بها عن أن تكون عدالة اقتصادية محدودة ، فجعلها عدالة انسانية
 شاملة ، وإقامها على ركنين قويين : للضمير البشرى من داخل النفس ،
 والتشريع القانوني في محيط المجتمع (١) •

سياسة المال :

ويسير الاسلام في سياسة المال على هدى فلسفته العامة ، وفكرته
 الشاملة ، يلاحظ مصلحة الفرد ويحقق مصلحة الجماعة ، وهو يتبع في تحقيق
 هذه السياسة وسيلتيه الأساسيتين التوجيه والتشريع •

ويعتبر الاسلام المال ، في ذاته ، فنة خلقها الله ليمتحن بها البشر فينظر
 كيف يمثلون - فقد يكون أداة يسفرها الانسان لخدمة الناس واستعداد خالهم ،
 وتعميم الخير بينهم • وقد يستخدمه ، بعكس ذلك لا يذاء الناس والاضرار بهم

(١) سيد الطه العدالة الاجتماعية في الاسلام • دار الكتاب العربي • القاهرة ١٩٥٢

س ٢٢ وما بعدها

والتضييق عليهم - ولذلك فالمرء يتوقف على النظرة التي يتخذ بها الأضرار والجماعات للمال - ونجد في القرآن الكريم آيات تنظر الى المال على انه ابتلاء وفئة : « واعلموا انما اموالكم وأولادكم فتنة . وأى الله عنده اجر عظيم . » كما ان هناك آيات تعتبره نعمة وفضلا : « ويمدكم بأموال وبنين . ويجعل لكم جنات . ويجعل لكم أنهارا » . « المال والبنون زينة الحياة الدنيا » .

بين هاتين المصفتين يقف المرء حائرا ماذا يصنع ؟ ولكنه يهتدى الى طريق الصواب حين يدرك ان الدين يدعو الى تهذيب الطبيعة . وعدم ترك الحبل على الغارب . فالمال وسيلة . وان يجب الا يتخذ غاية لذلك لحرم الاسلام الربا حتى لا يكون . كما قال التزالي . وسيلة لاستجماع المال واكتنازه دون ان تم الاستفادة منه في الأمة . وقد أئذر القرآن من يكتزون الأموال ويحبسونها بقوله تعالى : « والذين يكتزون الذهب والفضة ، ولا ينفقونها في سبيل الله . فيشرهم بعذاب اليم . يوم يحمى عليها في نار جهنم . ففكروا بها جباههم وجنوبهم وظهورهم . هذا ما كنتم تكتزون » .

فذلك لأن النتيجة الطبيعية لاكتناز المال وحبسه عن التداول هي تشرب اصحابه - ومن اسباب الخراب الاجتماعى وجود المترفين في الامم - واليه يشير القرآن بالآية الكريمة : « واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا مترفوها ففسقوا فيها . فحق عليها القول فدمرناها تدميرا » .

تلك حقيقة أعلنها الاسلام منذ أكثر من ثلاثة عشر قرنا ، ويعترف بصحتها اليوم كبار مفكرى الغرب ومصلحيه ، وان لم يشعروا بسبق الاسلام ايامهم . فيقول الكاتب لتحليزي الشهير « هـ ج - ولز : » ان وجود طبقة الأغنياء غير المسؤولين وهو كثير في الحياة الحاضرة . يؤدي الى ضياع مصادر الثروة لاسباب الى درجه عظيمة : اذ هو يجعل افكار الشباب مبتذلة . ويقصد أخلاقي من في امكانهم الانتاج كذلك يحمل معه امكان التدخل التعسفى

فى حياة المجتمع السياسية والعقلية « (١) .

ويحرم الاسلام تكتيل الأموال الى أن تصبح فى يد اقلية يتداولها بينها
ويحرم منها عموم الأمة . ويحث على أن يقسم الغنى بين جميع الأفراد ، معللا
ذلك بقوله تعالى : « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » . أى حتى لا يصبح
المال المكتسب مقصورا على ذوى الثراء يتداولونه فيما بينهم دون أن يشيع
تداوله بين الجميع . وهكذا نجد الاسلام يحرم بصفة صريحة الرأسمالية
العصرية التى تجعل المال دولة بين الأغنياء .

ذلك أن تضخم المال فى جانب ، وانحساره فى الجانب الآخر مثار مفسدة
عظيمة . فوق ما يثيره من أحقاد فالمحرومون الذين لا يجدون ما ينفقون ، اما
أن يحقدوا على ذوى الثراء الفاحش ، واما أن تنهائى نفوسهم وتتهافت .
وتتضاعل قيمتهم الذاتية فى نظر انفسهم . فتتهون عليهم كرامتهم امام سطوة
المال .

ويبيح الاسلام لكل فرد أن يكتسب . ويحثه على ذلك . بل يريد منه أن يكون
غنيا شاكرا . لكنه لا يسمح له باستعمال ما اكتسبه وفق ما تريده أهواؤه
وطبيعته . ذلك المال فى نظر الاسلام « مال الأمة كلها » . وهو قوام المجتمع
بأسره فلا ينبغي أن يصرف فى غير الوجوه التى تعود على المجتمع بالمنفعة .

والفرد اشبه شئ بالوكيل فى هذا أئال عن الجماعة ، وحيازته له انما هى
« وظيفة » أكثر منها « امتلاكا » . إذ أن المال فى عمومها انما هو حق للجماعة ،
والجماعة مستخلفة فيه عن الله ، الذى لا مالك لشيء مسواه : « آمنوا بالله
ورسله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (سورة الحديد : ٧) .

وتتربط بقاء هذه الوظيفة ، هو الصلاحية للتصرف . ولذا كان لولى الامر

H.G. Wells, 'The Work, Wealth, and Happiness of Man- (١)
kind, P. 504

أو للجماعة استرداد حق التصرف من السفهية : « ولاتؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما ، وارزقوهم فيها وكسوفهم » (النساء : ٥) فحق التصرف مرهون بالرشد ، وإحسان القيام بالوظيفة . وما من شك في أن شعور الفرد بأنه مجرد موظف في هذا المال ، الذي هو في أصله ملك الجماعة ، يجعله يتقبل الواجبات التي يضعها التشريع الإسلامي على عاتقه ، والقيود التي يحد بها تصرفاته . كما أن شعور الجماعة بحقوقها الأصلية في هذا المال ، يجعلها أكثر جراءة في فرض المفروض ، وسن الحدود (١) .

وقد ترتب على هذا المبدأ تحريم الإسلام لكل نفقة تعود بالضرر على صاحبها أو على أسرته ، أو على المجتمع فالقمار محرم ، وتبذير الثروة في اللهو محظور ، والمتحلي بالذهب والفضة والحريد لا يباح للرجال ، واتخاذ أوامر الذهب والفضة لا يسمح به ، والتباهي في تزيين المساجد وتحلية جدرانها ، وتشيد الأضرحة وتانيقها كل ذلك مكروه .

وللإنسان أن ينفق ما اكتسبه على حاجته وحاجة نبيه دون بخل ولا إسراف ، قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق . وله أن يستغل فضول ماله في الفلاحة أو التجارة ، ولكن بشرط أن يتجاوز في ذلك حدود التوجيهات الشرعية التي تدور كلها على اعتبار المال وسيلة فإذا توفر من هذه المعاملات ربح كبير يتجاوز الذي يحتاجه أصحابه ، فإن الإسلام يوجب الاتفاق على الأهل والأقارب المحتاجين ، ثم بحث على الانفاق في سبيل الله .

ولكن من الناس من يفضلون إسفار القليل أو الكثير مما في أيديهم ، ويعتبرون ذلك فضيلة اجتماعية مشكورة . وهنا يتدخل التشريع الإسلامي بحد اجتماعي عادل ، وهو الزكاة .

(١) د - سيد قطب - المرجع السابق .

الزكاة : فالزكاة هي حق المال ، وهي عبادة من ناحية ، وواجب اجتماعي من ناحية أخرى - وكلمة الزكاة معناها الطهارة والنماء : فهي طهارة للضمير والنفعة بإداء الحق المفروض ، وهي طهارة للنفس والقلب من فطرة الشح وحب الذات ، وهي طهارة للمال بإداء حقه وصيرورته بعد ذلك حلالا .

والزكاة حق الجماعة في علق الفرد ، لتكفل الكفاية للمحتاجين ، وشيئا من المتاع بعد الكفاف أحيانا - وبذلك يحقق الاسلام جزءا من مبدئه العام : ، كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم - فالاسلام يوجب ، أولا ، ان ينال كل فرد كفايته من جهده الخاص حين يستطيع ، ثم من مال الجماعة حين يعجز لسبب من الأسباب - ويكره الاسلام ان تكون فوارق الطبقات بين الأمة بحيث تعيش منها جماعة في مستوى الترف ، وتعيش جماعة أخرى في مستوى الشظف ، ثم ان تتجاوز الشظف الى الحرمان والجوع والعري - يكره الاسلام هذه الفوارق لما وراءها من أحقاد تحطم أركان المجتمع . ولما فيها من اضطراب المحتاجين ، اما الى السرقة والغصب ، واما الى النل وبيع الشرف والكرامة . وكلها منعدرات يتجافى الاسلام بالجماعة عنها -

لهذه المعاني جميعها شرع الاسلام الزكاة ، وجعلها فريضة في المال ، وحقا مستحقها لا تقضيا من مخرجها حقا تتقاضاه الدولة بحكم القانون - ولكنه راح يحفز الوجدان على أداء هذا الحق ، حتى يجعل أداءه رغبة ذاتية من القادرين على الأداء - فالزكاة ركن من أركان الاسلام ، وضرورة من ضرورات الايمان : « قد اقلح المؤمنون - الذين هم في صلاتهم خاشعون ، والذين هم عن اللغو معرضون ، والذين هم للزكاة فاعلون » (- مسورة المؤمنون) فاذا لم يحفز الضمير الى تاتية هذا الفرض ، فللإمام ان يقاات الناس ليجبرهم عليه ، بل ان الاسلام جعل للإمام الحق في ان يأخذ بعد الزكاة ما يمنع به الضرر ، ويرفع به الحرج ، ويصون به المصلحة لجماعة المسلمين ، فليست الزكاة وحدها هي حق المال ، بل انها الحد الأدنى المفروض حين لا تحتاج

الجماعة الى غير حصيلة الزكاة - فاما حين لا تبقى ، فان الاسلام لا يقف مكتوف اليدين ، بل يمتنع ولى الأمر سلطات واسعة للأخذ من رؤوس الأموال بقدر معلوم فى الحدود اللازمة للإصلاح . وفى الحديث الشريف « أن فى المال حقا سوى الزكاة » ودائرة « المصالح المرسلة » (١) . وسد الذرائع « (٢) . دائرة واسعة تشمل تحقيق كافة المصالح للجماعة ، وتضمن دفع جميع الأضرار . ويرى عن الخليفة « عمر » أنه قال فى عام الرمادة : « لقد هممت أن أنزل على كل بيت مثل عددهم . فان الرجل لا يهلك على نصف بطنه » . واستنبط الفقهاء من ذلك أن لولى الأمر فى أيام المسغبة . أن يوزع الفقراء على أهل السعة بقدر لا يجحف بهم .

نظام الميراث : ويشرع الاسلام نظاما آخر من أجل اتمام التوزيع للثروة الفردية ، وعدم تكتيلها فى أيد قليلة . وتعنى به نظام الميراث .

فبينما نجد عددا من التشريعات عند الأمم الأخرى تجعل الميراث من اختصاص الابن الأكبر ، استحسانا منها للاحتفاظ بالثروة متجمعة . وبينما اعتبرت استثمار الثروة فى يد الابن الأكبر ضمانا لاستمرار العائلة - بينما نجد ذلك فى الأنظمة الوضعية . حتى الديمقراطية منها . نجد الاسلام يجعل تركة المتوفى ميراثا للورثة . يقتسمونها بينهم . وهؤلاء الورثة سبعون.

(١) ان المصالح التى ليس لها نص خاص يشهد لنوعها بالاعتبار تسمى المصالح المرسلة. مثال ذلك ما حكى عن عمر رضى الله عنه أنه أراق اللبن المنشوش بالماء . تاديبا للفاش . وذلك من باب المصلحة العامة . لكيلا يفشوا الناس . ومن ملاحظة المصلحة فى المسائل العامة أنه اذا خلا بيت المال . أو ارتفعت حاجات الجنود . وليس فيه ما يكفيهم . فللإمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لهم فى الحال . (انظر كتاب الإمام مالك للاستاذ محمد أبو زهرة) .

(٢) الذريعة معناها الوسيلة . ومعنى سد الذرائع رفعها . ومؤدى الكلام أن وسيلة انحراف محرمة ، ووسيلة الواجب واجبة . والاصل فى اعتبار سد الذرائع هو النظر فى غايات الأفعال . فان كانت نتجه نحو المصالح التى هى المقاصد والغايات من معاملات الناس بعضهم مع بعض . كانت مطلوبة بمقدار يناسب طلب هذه المقاصد . فمبدأ الذرائع يقصد الى النفع العام أو الى دفع الفساد العام .

حسب نظام دقيق وردت تفاصيله فى آيتى الميراث (سورة النساء) • وهذا النظام له حكمته وله مبرراته • كما أباح الشرع « الوصية » فيما لا يزيد عن ثلث التركة . وذلك لتلاقى بعض الحالات التى تحرم فيها من الأثر اقرباء توجب صلتهم أن يكون لهم نصيب ، ولكن درجتهم تجعل غيرهم من الورثة يحجبونهم عن الميراث • وهى بهذا الاعتبار وجه من وجوه البر والصقة • ولا يحق لواحد من الورثة أن يجمع بين مال الميراث ومال الوصية . « فلا وصية لوارث » •

فإذا لم يخلف المتوفى وارثا قريبا أو بعيدا فإن بيت المال يرث ما يتركه • ولذلك ، فالثروة مهما عظم مقدارها فإنها بنظام الميراث هذا تتوزع بعد ثلاثة موارث وتصبح عامة ، مقسمة كما كانت قبل اكتسابها • وبذلك يتحقق المبدأ العام الذى يسيطر على سياسة المال ، ونعنى به الحيلولة دون تكس الثروات ، ويكون نظام الميراث الإسلامى على هذا النحو ، أداة لتفقيت الثروات المتضخمة على توالى الأجيال • فالملكية الوحيدة تنتقل الى العديد من النرية والأقارب بمجرد وفاة المالك . فتستحيل الى ثروات متوسطة أو صغيرة •

هذا بالإضافة الى ما يحققه نظام الميراث من التكافل العائلى ، ومن مراعاة التكافؤ بين الجد والجزء • فالوالد الذى يعمل ، وفى شعوره أن ثمرة جهده لن تقف عند حياته القصيرة المحدودة ، بل ستمتد لينتفع بها أبناؤه – هذا الوالد يبذل أقصى جهده ، فى العمل والإنتاج ، وفى هذا مصلحة له ، وللولة وبلانسانية ، كما أن فيه تعادلا بين الجهد الذى يبذله والجزء الذى يلقاه ، فابناؤه جزء منه يشعر فيهم بالامتداد والحياة •

نظام الملكية :

يقر الإسلام الملكية ، ولكنه مع ذلك يسمى لتضييق نطاقها خشية أن تصرف صاحبها عن الرشد ، فيعيد عن طريق الصواب • وهى ميزة امتاز

فيها الاسلام عن كثير من الأبيان الأخرى - فالبرهمية بالهند مثلا تعلن أن السعي لامتلاك الثروة اثم - واليونانية تعد حياة عامة الناس من أتباعها الذين يملكون. ويبلشرون المهن أخط منزلة من حياة الرهبان الذين يحرم عليهم ملك شيء أو مباشرة مهنة - وإذا كانت لليهودية لم تقل في هذا الأمر غلو البرهمية واليونانية. إلا أنها أيضا لم تكن تنتظر إلى اقتناء الثروة أو مهنة التجارة بعين الرضا . واكتفت فقط بتحييد الزراعة - لذلك كان اليهود ينظرون إلى التاجر نظرة احتقار إلى درجة كبيرة ، ويسمونه « كنماني » وفي « سفر المكابيين » ذكرت الزراعة ولم تذكر التجارة - (١) كذلك كانت المسيحية الأولى ترى في ملك الأرض والرقيق عقاب الله للنازل على المالك لمعاصيه - وحرمت على الرهبان وعامة الناس من النصارى . التجارة والرياء وملك الثروة ، على نحو ما ذكرناه في الفصل السابق .

والحق أن تحريم الملكية لا يلائم طبع الإنسان ، لأن التفكير في مستقبله ومستقبل نريته من صفاته الطبيعية - وأن ما وصل إليه علماء الاقتصاد في الغرب . وفي العصر الحاضر ، بعد نقاش طويل . ورد وقدح بين الآراء والأفكار والنظريات حول تحديد الملكية ، على نحو ما سنبينه في الفصول التالية - كل هذا قد عالجه التشريع الإسلامي ووضع مبادئه قبلهم بقرون :

فالإسلام لا يحول بين الناس وبين الملكية الفردية بوسائل التملك المشروعة - كما يعطى المالك حق التصرف في ملكه بالبيع والإجارة والرهن والهبة والوصية ... إلى آخر حقوق التصرف الحلال ، وفي نطاق المعبود التي منها للتصرفات .

(١) عن كتاب الملكية في الإسلام تأليف السيد أبي النصر الحسيني . لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ١٩٥٣ .

وتقرير حق الملكية الفردية يحقق العدالة بين الجهد والجزاء ، فسوق مسابقتها للظفرة . واتفاقه مع الميول الأصلية في النفس البشرية ، تلك الميول التي يحسب الإسلام حسابها في إقامة نظام المجتمع .

ولكن الإسلام لا يدع حق الملكية الفردية مطلقا بلا قيود ولا حدود . فهو يقرره ويقرر بجوارده مبادئ أخرى ، تكاد تحيله حقا نظريا لا عمليا . ومصلحة الجماعة كامنة من وراء هذا كله .

ويرى الأستاذ « شارل جيد » وغيره من علماء الاقتصاد أن منشأ حق الملكية هو الاستيلاء . (٢) ولكن الشرع الإسلامى لا يقول بالاستيلاء المطلق ، ويرى أن استيلاء الفاعب على المقصوب لا يثبت حق الملكية ، كذلك لا يوجد ذكر للعمل كأساس للملكية ، لا في نصوص القانون الرومانى ، ولا في مواد القانون الفرنسى المبنى . ولكن الشريعة الإسلامية لم تقتصر على ذكر العمل كمصدر للملكية فحسب ، بل رجحته على جميع المصادر الأخرى : ففي الحديث الشريف « ما أكل أحدكم طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده » .

مصادر الملكية : وبينما يرى معظم رجال الاقتصاد في الغرب أن أهم مصادر الملكية المعترف بها لدى القانون ثلاثة : الاشتراء ، والهبة ، والارث (سواء بوصية أو بغير وصية) ، نجد أن هذه المصادر لدى الشريعة الإسلامية كثيرة ، فمنها : الكسب ، والاشتراء ، والمعاضدات المالية (مثل أجور الخدمة ، وضمان التلف وغيرهما) ، والمهور والخلع (وهو ما يدفعه الزوج عند التطلق) ، والبراث ، والهبات ، والصنقات ، والوصايا ، والوقف ، والغنية ، والإحياء (أى إحياء الأرض الموات) ، والاقطاع (أى اقطاع الأرض لأحد من قبل الامام) ، ومية القتل وغيرها . ولا يدخل عن طريق تلك

(٢) انظر فيما تقدم . الفصل الخامس يتطور نظام الملكية .

المصادر شيء في ملك الانسان الا باختياره ، ماعدا بعض الأشياء فانها تدخل ملكه من دون اختياره قبلها او لم يقلها . مثل الارث . وغلة الوقف يملكها للوقوف عليه وان لم يقل . وكثرة تلك المصادر تدل على حرص الشريعة الاسلامية على تعدد المسالك لادالة الثروة بين طبقات الأمة المختلفة ذكروا واناثا .

والاسلام يرى ان التفاوت في قسمة الثروة بين افراد الشعب راجع الى التفاوت الخلقي الموجود في قوى الأفراد المختلفة ، ومصدر مشيئة الله . وليست الملكية الخاصة . ففي القرآن : - والله فضل بعضكم على بعض في الرزق . (سورة النحل : ٧١) وقد اعترف بهذا التفاوت الخلقي ، بعض كبار رجال الاقتصاد في العصر الحاضر ، ومنهم الاقتصاديان الانجليزيان الفرد مارشال . واللورد كينز . فقد اعترف الأول ان التفاوت بين الناس فطري لا يمكن اقصاؤه اقضاء كاملا . وهو يرى ان الفقر يرجع الى ضعف اما في جسم الانسان او في عقله او اخلاقه (١) . أما الثاني . وهو الذي كان آرائه وافكاره اثر بليغ في النظم الاقتصادية في أوروبا وأمريكا في العصر الحاضر . فقد عد هذا التفاوت مصدرا لاختلاف أحكام الناس بشأن توفير المال واستثماره في المشروعات الخاصة .

وسائل التملك الفردي :

ولما كان العمل - كما قدمنا - هو الوسيلة الوحيدة لنيل حق التملك في الاسلام ، فقد عدد الشرع عددا من انواع العمل المشروعة التي تعطى هذا الحق (٢) . نذكر منها :

١ - الصيد : وهو الوسيلة البدائية الاولى في حياة البشرية .

J.M. Keynes, General Theory of Economics. (١)

(٢) انظر محمد أبو زهرة . الملكية ونظرية العقد في الشريعة الاسلامية .

٢ - احياء الموات من الارض التي لا مالك لها : بآية وسيلة من وسائل الاحياء . ولابد من ان يقرم الفرد باحيائها في ظرف ثلاث سنوات من وضع يده عليها . والا سقط حق ملكيته لها .

٣ - استخراج ما في باطن الارض من المعادن : وهذا العمل يجعل أربعة اخماس ما يستخرج من معدن ملكا لمن استخرجه . والخمس زكاة . وهنا يجدر بنا ان نلاحظ ان المعادن التي كانت تستخرج . عند وضع التشريع . هي الذهب والفضة وما اليها . وهذه ليست من ضروريات الجماعة . واليوم يستخرج البترول والفحم والحديد وهي من الضروريات . فهل يطبق على هذه المواد نفس المبدأ أم يكون حكمها حكم الضروريات المشاعة كالماء والكلأ والنار ؟ لقد ورد على لسان الرسول الكريم قوله : « الناس شركاء في ثلاث : في الماء . والكلأ . والنار » . بوصفها ضروريات لحياة الجماعة في البيئة العربية . والضروريات تختلف من بيئة الى بيئة . ومن عصر الى عصر . والقياس - وهو أحد اصول التشريع في الاسلام - ينفسح لسواها عند التطبيق . مما هو في حكمها ()

٤ - الغزو : وينشأ عنه ملكية السلب . وهو كل ما مع القتل المشترك الذي يقتله مسلم . كما تنشأ عنه ملكية الغنمية . وأربعة أخماسها للمحاربين وخمسها لله والرسول : « واعلموا انما غنمتم من شيء . فإن لله خمسة وللرسول . ولذي القربى واليتامى . والمساكين . وابن السبيل » . (سورة الأنفال : ٤١)

٥ - العمل باجر للآخرين : فالاسلام يحترم هذا العمل ويعظمه . ويروى أن الرسول قبل يدا ورمت من كثرة العمل وهو يقول : « تلك يد يحبها الله ورسوله » . كما يدعو الى ترقية أجره معجلا كاملا غير منقوص . وفي الحديث الشريف : « اعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه » . ولقد

طلب الاسلام الى العالمى ، في مقابل هذه العناية بحقه أن يقوم هو من جانبه بتجويد العمل وإتقانه . - أن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه .

وعادى العمل هو أساس التملك ، فتقرير حق الملكية الفردية فى الحدود التى بينها لا يضار به أحد . بل يصبح مجالا لحد الفرد على بذل أقصى الجهد ليرضى رغبته فى التملك . مادام يعمل فى الحدود المشروعة .

ملكية الأرض :

يعتبر الاسلام أن الأرض فى الأصل ملك لله ، وهو يتفق فى ذلك مع ماورد فى المسيحية الأولى (انظر الفصل السابق) . ولا يملكها أحد الا بقورثته تعالى : « ان الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين » (سورة الأعراف : ١٢٧) . وفى الحديث : « الأرض أرض الله . والعباد عباد الله » .

وقد يرى بعض الناس أن هذا المبدأ يتفق مع ما دعت اليه المذاهب الشيوعية ، وبعض المذاهب الاشتراكية المتطرفة فى العصر الحديث ، من اعتبار الأرض ملك البيئة الاجتماعية فى عمومها . ولكن الاسلام ، فى الحقيقة ، يختلف عن تلك المذاهب . فى أنه لم يجعل تميم ملكية الأرض أساسا لتحريم الملكية الخاصة والغائها ، كما جعلت تلك المذاهب .

...ذلك لأن الملكية الخاصة صفة متممة لحرية الفرد . أو وضع ضرورى لتحقيق خريقه . وفى أيضا عون على الدين : كما أن إتاحة الملكية الخاصة تعليميا للإنسان لحمل المسئولية واختبار وجودها : لذلك تشجع الاسلام على الملكية الخاصة للأرض عن طريق الاقتطاع ، والاحياء .

التمليك بالاقتطاع :

اقتطاع الأرض من عطاياها وتعليقها لمن صلح لذلك . وفى الحديث الشريف عادى لا يكوئ «موسوه ثم هو لكم » (وعادى بمعنى قديم) .

وقد اتلع النبي فعلاً للناس الأرض المفتوحة ، وايضا غير المفتوحة التي فتحت
بعد وفاته ، فنقذه خلقاؤه .

وعلى ذلك . فاذا كانت الأرض غير العامرة ملكا لعامة المسلمين ، أى
ملك الهيئة الاجتماعية الاسلامية ، فان الاسلام يفوض أمور الهيئة إلى الامام .
لذلك صرح عمر بن الخطاب قائلا : « لنا رقاب الأرض » . ويقول السرخسي :
« ما كان الحق فيه لعامة المسلمين . فالتدبير فيه إلى الامام . ولعل إن يخص
بعضهم شيء من ذلك حسب ما يرى كما يفعله فى بيت المال » (١) . ولما كان
الامام ممثلا للهيئة الاجتماعية الاسلامية ، والسلطة التي يستمدّها من الهيئة
لا يمكنه استعمالها فى أمور الخاصة ، بل فى تحقيق مصلحة الأمة ، فمعنى
ذلك أن الاسلام قد أقر مبدأ « سيادة الأمة » قبل أن يقره سياسة العصر الحديث
بقرون . ويرى على لسان الرسول قوله : « ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند
الله حسن . وما رآه قبيحا فهو عند الله قبيح » .

ولذلك فلا امام أن يقطع الأرض ، مراعى ذلك المبدأ ومستعملا هاته السلطة
المفوضة اليه . لمن يصلح لذلك . ولا يتركها غير مقطوعة فتتلف ، فيفوت على
المسلمين عنصر هام من عناصر العمران والتقدم .

الإحياء :

الاحياء هو مباشرة موات الأرض ، أى التي لم يجز عليها ملك احد
بتأثير شيء فيها من احاطة ، أو زرع ، أو عمارة ونحو ذلك . فالاسلام يملكها
لمن يحييها ، اذ فى الحديث : « من أضر أرضا ليست لأحد فهو آحق » .

والفرق بين الاقطاع والاحياء هو أن الاول تملك الأرض من قبل الامام
على طلب فرد أو غير ظليه ، والثانى تملك الفرد الأرض باحيازها .

(١) الميسوط للسرخسي طبع مصر ج ٢٣ ص ١٠ .

ويوجد اختلاف في آراء أئمة الاسلام في الاحياء . فذهب ابو حنيفة الى ان الاحياء لا يكون الا باذن من الامام ورايه هذا يتفق مع ما ذكرناه من قبل من ان الأرض - في الأصل - ملك للهيئة الاجتماعية الاسلامية . واما الامام هو الممثل لسلطة هذه الهيئة . فلا يجوز تصويغ الاحياء الا باذن من الامام .

وذهب الشافعي وله حنبل الى ان ملك الموات يعتبر بالاحياء دور ابن الامام . وهذا المذهب يؤكد خطورة شأن الفرد ورفاهيته في المجتمع . فيقرر عدم التعرض لنشاطه الاقتصادي . ويرى ان الفرد خير قاض في اموره حسب مواهبه وقدرته . فيجب الا تتعرض الهيئة الاجتماعية لأعماله الا عند التصادم بالغير .

اما الامام مالك فجمع بين الرايين المذكورين . ونهج نهجا وسطا بينهما .

لذا قرر انه اذا كانت موارد الأرض قريبة من العمران يلزم في احيائها اذن الاسام . واما اذا كانت بعده عنه فلا يلزم فيه اذن الامام

شرط التملك بالاقطاع والاحياء

على أن تملك الأرض بالاقطاع والاحياء هذا ليس بدون شرط ولا قيد فمادام متبني الاسلام هو التوصل بهما الى العمران والتقدم فلذلك التوجيه الاسلامي احتجار الأرض ، دون اعسارها ، أكثر من ثلاث سنوياً ففي الحديث « من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنوياً » فأحتجار الأرض وتركها غير معمورة ممنوع في الاسلام .

أما كان الاسلام يؤكد حرية الفرد الاقتصادية في العمل والاستثمار

الأن هذه الحرية لا تصبح ان تجاوز الحد المعقول بحيث يستولى الفرد على أكثر مما يحتاج اليه لأن ما زاد على حاجته قد يكون غيره أحوج اليه .

والأرض الزراعية نحو ملكيتها لمن يزرعها من المسلمين .

وقد جاء في كتابات بعض المستشرقين أن الاسلام كان يستخف بالزراعة

ويفضل عليها حياة الرعى • واستشهدوا على ذلك بما رواه البخارى عن قول النبى : « لا يدخل هذا بيت قوم الا دخله الذل » (مشيراً الى المحراث) • والحقيقة ان الرسول لم يقصد بذلك الاستخفاف بالزراعة والحط من شأنها • اذ كيف يكون ذلك وهناك غير واحد من احاديثه تحرص على مباشرة الزراعة. من ذلك قوله : « ما من مسلم يغرس غرساً او يزرع زرعاً فتأكل منه طير او انسان او بهيمة الا كان له به صدقة » (ورد فى صحيحى البخارى ومسلم) . وقوله ايضا : « اطلبوا الرزق تحت خبايا الارض » ، وايضا : « المزارع يتاجر به » • وقد اجمع الشراح على ان الحديث الذى ذكره المستشرقون وحاولوا به اثبات دعواهم من احتقار الاسلام للزراعة • هذا الحديث قصد به الرسول صلوات الله عليه الا ينصرف المسلمون بالزراعة عما هو اهم منها وهو نشر الدين والجهاد فى سبيل الله • اذ ان هذا الانصراف يؤدى الى « الذل » اى فقدان الحرية - والحرية هى وجهة آمال الناس • وقيلة رجاء الأمم • وعليه فمقصد الرسول الكريم بالحديث غير ما فهم المستشرقون • ومن اصول الشريعة الاسلامية « ان الامور بمقاصدها » •

ومجمل القول ان الاسلام لا يحرم ملكية الارض • ولكنه يسمح بها فى حدود بواسطة اقطاع الارض مئة او زراعية ، او بواسطة احياء الارض الميثة او بواسطة زرع الارض المزراعية • والشرط الاساسى فى جميع تلك الطرق هو « العمل » • فان اعمل المقطوع عليه ارضه المملوكة ، او تغاضى محيى الميثة عنها بعد احيائه اياها ، او لم يزرع الارض المزراعية مالكةا ، نتاح له حينئذ فرصة ثلاث سنين ، فان لم ينتهز الفرصة ، ولم يقم بعمل فيها فى تلك المدة ، تؤخذ ارضه وتوزع على غيره ممن يستطيع القيام باعمارها من المسلمين •

طرق تنمية الملكية :

يتدخل التشريع الاسلامى ايضا فى طريقة تنمية المال والتعامل به • فلكل فرد الحرية فى تنمية امواله ، ولكن فى الحدود المشروعة : له ان يفلح الارض ،

وأن يحول الثروات الخام الى مصنوعات ، وله أن يتجر الخ ٠٠٠ ولكن ليس له أن يفسد ، أو يحتكر ضروريات الناس ، أو أن يعطي أمواله بالربا ، أو أن يظلم من يجور العمال ليزيد من أرباحه - والاسلام يحرم كذلك حبس المال عن التداول والاتفاق ، لأن حبسه تعطيل لوظيفته - والجماعة في حاجة الى تداول أموالها العامة لتنمى الحياة في شتى مظاهرها ، وتضمن الانتاج في أوسع ميادينه ، وتنبئ للعاملين وسائل العمل ، وللاتصافية طريق النشاط - وحبس الأموال يعطل هذا كله . فهو حرام . في نظر الاسلام لما فيه من تعطيل للمصالح العام .

وفي تحريم الغش ورد في الحديث الشريف : « من غش فليس مني » . فلك أن تبيع وأن تشتري ، على ألا تغش في السلعة ، ولا في العملة . فإن كان بها عيب فليك بيبانه ، ولا قانت غاش وريحك عليك حرام ، ولن ينجيك من المؤاخذه أن تتصنع بهذا الربح الحرام . فالصفة لا تصعب إلا من ماله الحلال . وقد روى عن الرسول أنه قال : « ان الله لا يعمو السيء بالسيء ، ولكن يعمو السيء بالحسن - ان الخبيث لا يمحو الخبيث » .

ومن الغش كذلك . الغش في الكيل والميزان ، وقد نزلت في تحريمه الآية الكريمة : « ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » . والاسلام في هذا يسير على قواعد الخلقية ، كما يسير على مبادئه في منع الضرر وتحقيق التعاون بين الناس . ولا تعاون في الجماعة من غير ثقة . فضلا عن أن ثمرة الغش هي الحصول على كسب بلا جهد مشروع - وقاعدة الاسلام العادلة هي أن لا كسب بلا جهد ، كما أنه لا جهد بلا جزاء .

أما الاحتكار فقد اعتبره الاسلام اهدارا لحرية التجارة والصناعة . فالاحتكر لا يسمح لسواه أن يجتلب ما يجتلبه أو يصنع ما يصنعه . وبذلك يتحكم في السوق . ويفرض على الناس ما يشاء من أسعار ، فيكلفهم عنتا ، ويحملهم مشقة ، فوق أنه يقلل باب الفرص امام الآخرين ليرتقوا كما ارتقى ،

وليجودوا فوق ما جود . وقد يقع أحياناً أن يسد المحتكر الموارد ، وأن يتلف البضاعة المفاضة ، حتى يتمكن من فرض سعر اجبارى (١) .

ولقد بلغ من حرص الاسلام على منع هذه الوسيلة من وسائل تنمية المال، أن اعتبر المحتكر خارجاً عن الدين ، ففى الحديث الشريف : « من احتكر طعاماً أربعين يوماً فقد برئء من الله ، ويرىء الله منه » - فما هو بمسلم ذلك الذى يتحكم فى حاجات الجماعة الضرورية ، ويحبسها ليحصل منها على كسب حرام يزيد به ماله الخاص على حساب المصالح العام .

الاسلام ونظام الرق :

كل انسان له فى الاسلام قدسية الانسان ، وللجنس البشرى كله كرامته التى لا يجوز أن تستغل . اذ يقول القرآن : « ولقد كرّمنا بنى آدم ، وجعلناهم فى البر والبحر ورزقناهم من طيبات ، وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً » (سورة الاسراء : ٧٠) - ومعنى هذه الآية الكريمة ان الله قد كرم بنى آدم بجنسهم ، لا بأشخاصهم ولا بمناصرهم ولا بقبائلهم . فالكرامة للجميع على سبيل المساواة المطلقة - للناس جميعاً كرامتهم التى لا يجوز أن ينال منها احد ، وللناس جميعاً حرمانهم التى لا يجوز أن ينتهكها الآخرون .

هذه الكرامة هى مياج من الحصانة ينشره قانون الاسلام على كل فرد من البشر : يصون به لمة أن يسفك ، وعرضه أن ينتهك . وماله أن يفتصب ، ومسكنه أن يقتحم ، ونسبه أن يبدل ، ووطنه أن يخرج منه ، وضميره أن يتحكم فيه قسراً ، وتعلل حريته خداعاً ومكراً (٢) .

(١) يعل ذلك محتكر تجارة الين البرازيلى ، فيهربون منه الانهان لئلا يهبط ثمن البن من السوق .

(٢) انظر الاسلام وكرامة الفرد للدكتور محمد عبد الله دراز (ضمن كتاب فى الدين والخلق والقيمىة) مجموعة مقالات ولاحيت اذاعية ، قمنا بجمعها والتقديم لها . دار الكتب العربى القاهرة (١٩٦٧) .

وبهذه الكرامة يحمى الاسلام اعدائه . كما يخشى أبناءه وأوليائه . نعم
انه يحمى اعداءه فيحول دون قتالهم الا اذا بدأوا بالعدوان . ويحميهم في
ميدان القتال نفسه . اذ يَمنّهم من النهب والسلب والغدر والاغتيال .

هذه الكرامة التي كرم الله بها الانسانية في كل فرد من افرادها ، والتي
جعلها الاسلام درعا واقيا يدرا به عن الانسانية نزوات الطفاة والجبارين ،
هل اشعر الاسلام بها الضعفاء والمستضعفين ؟ لقد شكك بعضهم في هذا
الامر حين تساموا : لماذا لم يبت الاسلام . بشكل قاطع ، في إلغاء الرق ؟
ما من شك في ان الاسترقاق اهدار 'كرامة الانسانية' فكيف يوافق
عليه ويقره الاسلام الذي أعلن كرامة الانسان ؟

ان الذين يلصقون هذا الاتهام بالاسلام ، قوم يشهد تاريخهم بانهم هم
الذين أنشأوا الرق أبيضه وأسودوه وأنهم جاوزوا فيه الحدود ، ولم يكفهم
استرقاق الأفراد فعمدوا الى استرقاق الأمم والشعوب . ومازلنا نشهد حتى
اليوم ، في بعض البلاد التي تسود فيها التفرقة العنصرية ، ان الزنجى يحرم
عليه الزواج بالبيضاء ، بل يحرم عليه ارتياد الأماكن التي يرتادها البيض ،
والجلوس بجانبهم في المركبات العامة .

ولقد كانت الشرائع والقوانين القديمة تفتح باب الرق على مصراعيه :
فكان جزاء القاتل ان يكون عيدا لولى الدم ، وكان المدين الذي يعجز عن وفاء
دينه يتقلب مملوكا لدائته . وكان السلطان المطلق المخول لرب الأسرة على
أعضائها يبيع له ان يقتل منهم من يشاء ، وأن يبيع من يشاء . وكان نير
العبودية متى وضع على عتق فلا فكك لها منه ابد الدهر ، الا ان ينفلخ
السيد بفكها بمحض أرائته (١) .

(١) المرجع السابق .

مكذا كانت أوضاع المجتمع قبل ظهور الاسلام . فلما جاء الاسلام أعلنها حرباً شعواء على هذه الأوضاع كلها لأنها لا تتفق مع مبادئه في الحرية وإرساء قواعد المساواة والعدالة . ولكنه وفقاً لسياسته الحكيمة في تغيير النظم الفاسدة . لم يشأ أن يبطّل الرق بجرة قلم ، بل سار في الخائن تدريجياً كما فعل في تحريمه للخمر وتحريمه للربا . ذلك لأن النظم والمعادن المتأصلة في بنية المجتمع ، قد يصعب استئصالها دفعة واحدة ، أو تبديلها من النقيض إلى النقيض .

لقد كانت سوق الرقيق رائجة في جميع المجتمعات ، ومنها المجتمع الإسلامي ، وكان الحريق أعظم من أن تطفئه نفخة واحدة ، والداء أوسع من أن يعالج بجرعة واحدة من الدواء .

فما كان من الاسلام إلا أن ضرب تطلقاً حول النار حتى لا يتسع لهيبها ، وفتح أبواباً لينطلق منها كل من استطاع النجاة من داخل هذا النطاق .

فأما النطاق الذي ضربه الاسلام حول الرق ، فهو ذلك القانون الذي منع به استرقاق الأحرار وأمنهم منه ، بعد أن كانوا مهسدين به من كل جانب . ولم يعد المبيع ولا الشراء ، ولا التغلب في المشاجرات والغارات ، ولا تحكم رب الأسرة ولا العجز عن وفاء الدين ، ولا السرقة ولا القتل ، لم يعد شيء من ذلك كله . منذ ظهر الاسلام ، يصلح مبرراً لاستعباد الإنسان .

وقد يقال إن الاسلام قد ترك باباً للاسترقاق لم يغلقه ، ونعني بمعاملة أسرى الحرب كإرقاء في الحرب الإسلامية المشروعة ، وهي التي يمتدئ فيها الكفار على بلاد الاسلام . ولكن حتى في مثل هذه الحالات فإن الاسلام لم يلجأ إلى استرقاق الأسرى إلا تزولاً على حكم الضرورة ، واتقاء لخطرهم ، وكسراً لمشوكتهم وشوكة قومهم . ولم يجعل هذا الاسترقاق مصيرهم النهائي ، بل اتخذته إجراء مؤقتاً حتى تتاح الفرصة لتحريرهم .

اما عن الوسائل التي اعدها الاسلام لكفاحه الرق ، واعنى بها تلك
الأبواب الواسعة الكثيرة التي فتحتها الاسلام لاختراج الأرقاء الى فضاء
الحرية ، فالولها حث المؤمنين على عتق الرقاب وترغيبهم فيه بمختلف الوسائل :
« فلا اتحم العقبة ، وما أدراك ما للعقبة ، فك رقية » .

وثاني هذه الأبواب جعل مقدر من الصدقات لاقتداء الأسرى ، وتحرير
المستعبدين : « انما الصدقات للفقراء والمساكين ... وفي الرقاب » .

وثالثها قانون الكفارات ، وهو للقانون الذي يجعل عتق الرقاب فريضة
لازمة لمحو خطيئة من الخطايا . كالحنث في اليمين ، والفطر في رمضان ،
والقتل الخطأ ، وغير ذلك . بل ان الاساءة التي تقع من السيد في حق المبد
نفسه تكون كفارتها عتقه ، وفي ذلك يقول الرسول : « من لطم مملوكه أو ضربه
فكفارته ان يعتقه » .

اما الأرقاء الذين ظلوا على حالهم لمسيب أو آخر ، فقد عاملهم الاسلام
معاملة انسانية وكان يحاول اسماجهم في مجتمع الأحرار بكل وسيلة ممكنة .
فزوج الرسول ابنة عمته « زينب بنت جحش » سلبية قريش الهاشمية من موله
زيد ، والزواج مسالة حساسة ترتفع فيها قضية المساواة الى افاق دونه كل
افق .

ويرى عن عمر بن الخطاب انه مر يوما بمكة فرائى للخدم وقرنا
لا يأكلون مع سادتهم ، فغضب وقال لسادتهم مستكبرا : « ما لقوم يستأثرون
على خدامهم ؟ » ثم دعا الخدم للأكل مع السادة في وعاء واحد .

وكان المجال مفتوحا امام الموالى ليلقوا اقصى مراتب المجد في كل
اتجاه : فيعت الرسول « يزيد » مولاة قائدا في غزوة من الغزوات ، ثم بابنه
« اسامة » قائدا لغزو الروم في جيش يضم كثرة من المهاجرين والانصار ، فيهم
ابو بكر وفيهم عمر . وبعد ذلك نرى عمر بن الخطاب يولى عمار بن ياسر على

الكوفة ، وهو أحد الموالى • وفى مصر تولى الفتيا • يزيد بن ابي حبيب ،
فى أيام عمر بن عبد العزيز ، وهو مولى أسود من سقلة (١) •

وهكذا نرى أن الاسلام قد عمل بكل الوسائل على تصفية نظام الرق ،
وشتم الأرقاء بعطف سابع ، ورعاية كاملة حتى يتم تحريرهم ، وحث المؤمنين
على عتق الرقاب اكتساب الثواب والمنفرة •

موقف الاسلام من التعامل بالريا (٢) :

كان العرب فى الجاهلية يتبعون أهواءهم وفزعاتهم المادية فى أكثر
عبادتهم ومعاملاتهم • وكان من ذلك تعاملهم بالريا بدون قيد ولا عرف
ولا تشريع • ولعل مرد هذا أولا : الى نزعة الاستكثار ، وحب الكسب التى
تتم عادة فى البيئات التى تزدهر فيها التجارة ، كما هو الحال فى مكة ،
وثانيا : الى علاقتهم المستمرة باليهود ، الذين هم جيرانهم وأبناء عمومتهم •

ولعلنا نحب أن تكون مجاورتهم لشعب ذى شريعة سماوية تحرم الريا
سببا فى تشجيعهم على التعامل به • ولكن الذى يزيل هذا العجب ، أن هذه
البيانة نفسها – حسبيما ورد فى كتب أهلها – تبيح الريا كما تحرمه • وقد
ذكرنا ، فى موضع سابق ، شواهد التحريم من نصوص التوراة ، ولكننا
بكل أسف ، نجد فيها نصا آخر يقيد فيها هذا التحريم ، ويجعله خاصا بالشعب
للعبرانى ، بحيث يسوغ لليهودى أن يأخذ الريا من غير اليهودى (١) • ولما

(١) سيد قطب • المرجع السابق ص ١٦٣ •

(٢) رجعنا • فى هذا الموضوع ، الى البحث الذى كتبه الدكتور محمد عبد الله دراز ، ونشر
ضمن مجموعة من بحوثه تحت عنوان : « دراسات اسلامية » دار العلم • انكوبت - ١٩٧٢ •

(١) الآية ٢٠ من الفصل ٢٢ من سفر التثنية • (الأجنبى تفرس بريا ولكن لاشبه لا تفرس
بريا لكى يباركك الرب) •

لم يكن في هذا النص تحديد قانوني لقدر الربا المأثور فيه كان ذلك فتحا لآبار الاستغلال المالى على مصراعيه بحيث يدخله اشد أنواع الربا قذاحة وافراطا

وهكذا كان هذا النص المنسوب للقانون الموسوى سببا فيما نرى - او جزءا كبيرا من السبب - لا فى بقاء التعامل بالربا فى العالم اليوم فحسب . بل فى تهوين امره على كثير من النفوس . واتخاذهم اياه امرا مشروعا فى بعض الأحوال .

ف نجد ان العرب فى الجاهلية قد اعتا . ان يقرضوا بالربا من اليهود . وان يتقارضوا به فيما بينهم . دون ان يجدوا فيه حرجا ولا غضاضة . وقد عرفت لهم فى ذلك انواع مختلفة من العقود الربوية . واكثرها انتشارا فيما بينهم كانت تبدا المحاسبة فيه - على ما يظهر - من السنة الثانية . بمعنى ان الدائن لا يطلب من مدينه شيئا وراء رأس المال اذا وافاه بيته فى اجله المعلوم . فان لم يستطع اداؤه فى ذلك الاجل اتفقا على تأجيله سنة ثانية فى مقابل زيادة يختلف مقدارها على حسب التراضى بينهم . وكان عندهم نوع آخر من هذه العقود الربوية . وهو يقضى بان يدفع صاحب المال للمقرض قنرا من المال لمدة سنة . على ان يأخذ منه فائدة معينة كل شهر . فاذا جاء آخر السنة ولم يرد رأس المال اتفقا على فوائد اخرى للتأخير .

للتعامل بالربا فى العصر الحاضر :

لقد رأينا من قبل كيف جاهدت المسيحية ، فى عصورها الاولى ، لا لتحريم الربا فحسب ، بل لمنع التعامل به اطلاقا . وسنرى بعد قليل كيف يؤكد الاسلام هذا التحريم .

غير ان تخائل المسيحية امام زحف النظم المادية قد امت - كما رأينا - الى لقرار الثورة الفرنسية ، فى آخر القرن الثامن عشر . لبدا التعامل بالربا فى أوروبا ، بعد ان ظل هذا النظام منبوذا فيها طوال قرون عديدة .

وكان طبيعياً أن تؤدي العلاقات المستمرة بين أجزاء العالم إلى انتشار هذه الفكرة المادية ، رويداً رويداً ، وانتقالها خارج أوروبا .

ولم ينتمف القرن التاسع عشر إلا وقد سرت عدواها إلى البلاد الإسلامية - قديماً بعض المسلمين يتعاملون بالربا لا اقراضاً ، بل اقراضاً ، ثم اتسع الأمر وشاع عملياً ، مع بقائه محظوراً قانونياً - ثم ما لبث أن دخل الآن به في دائرة التشريع تحت ضغط السلطات الأوربية المحتلة للأقطار الإسلامية . وبقيت الشعوب الإسلامية نفسها ، مدة طويلة ، متمردة على فكرة تأسيس مصارف وطنية تكون مهمتها التصرف في جميع المعاملات المالية التي منها القرض بفائدة .

ولكن عندما تأزمت الأمور في بعض البلاد الإسلامية ، وجد الشعب نفسه أمام محظورين لا مخرج له منهما : إما أن يلجأ إلى المرابين الذين ليس في قلوبهم رحمة يقترض منهم بأفدح الربا ، وإما أن ينشئ شركة مالية يرؤوس أموال وطنية يقترض منها المحتاجون يشروط غير مجعفة .

ومالت بعض النفوس إلى اختيار الحل الثاني ، غير أنه وقفت أمامها اعتبارات دينية قوية ، إذ كيف تقوم في بلد إسلامي مؤسسة مالية مخالفة لقواعد القرآن ؟

وعرضت مختلف الآراء في الموضوع من حيث تحقيق المبدأ الإسلامي ، فالتفت آراء أكثر المفكرين على رفض المشروع من الوجهة الدينية^١ ، فبرز أن فريقاً آخر أيد الفكرة معتمداً على نص الآية للكريمة : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة » (آل عمران ١٢٠) . وفسر هذا الفريق هذه الآية بأن الربا المحظور في الإسلام إنما هو الربا الذي يصل إلى مثل رأس المال أو يزيد عليه ، أما إذا كان الربح يتقنن عن مقدار رأس المال فهو محل بحث واختلف في نظره . وسوف نبين ، فيما يلي ، فساد هذا الرأي .

حكم الربا مستمدا من القرآن الكريم :

ما حقيقة الأمر في نظر الشريعة الاسلامية ، وهل يبيح الاسلام حقا .
التعامل بالربا اليسير ؟

إن القرآن الكريم ، في محالجه لأمراض المجتمع لا يأخذها بالعنف
والمفاجأة ، بل يتلطف في المسير بها الى الإصلاح على مراحل مترتبة
متصاعدة ، حتى يصل بها الى الغاية المنشودة

كان هذا هو منهجه في شأن الخمر ، فلم يبطله بجوة قلم . بل لم يحرمه
تحريما كليا الا في المرحلة الرابعة من الوحي . أما المرحلة الاولى (التي نزلت
في مكة) فانها رسمت الوجهة التي سيسير فيها التشريع . وأما المراحل الثلاث
(التي نزلت بالمدينة) فيتضح فيها التدرج نحو التحريم النهائي . اد بدأت
المرحلة الثانية ببيان مجرد لآثار الخمر ، وإن اثمه اكبر من نفعه . وفي المرحلة
الثالثة نجد تحريما جزئيا له . أما في المرحلة الرابعة والأخيرة فإن التشريع
القرآني يحرمه تحريما كليا قاطعا .

هذا المنهج التدريجي هو الذي سلكه القرآن الكريم في تحريم الربا . فقد
تناول القرآن حديث الربا في أربعة مواضع أيضا . وكان أول موضع
وحيا مكيا ، والثلاثة الباقية مدنية . وكان كل واحد من هذه التشريعات الأربعة
متشابهة تمام المشابهة لمقابلته في موضوع الخمر .

ففي الآية الملكية يقول الله تعالى : « وما اتيتم من ربا ليربو في أموال
الغائب فلا يربو عند الله ، وما اتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم
المضعفون » (سورة الروم آية ٣٩) .

معنى هذه الآية أن الربا لا ثواب له عند الله . ولكنها لا تشير الى أن الله
انخر لآكله عقابا . وهذا بالضبط نظير ما جاء في آية الخمر الملكية الأولى :
« ومن شرب الخمر والتخيل والأعتاب تنحطون منه سكرًا ، ورزقا حسنا . إن في ذلك

ورسولة وان تبتم فلذم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . وان كان
بمطبعة جامعة القاهرة LIBRARY ALEXANDRIA
يوما ترجعون فيه الى الله ، ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون ،
(البقرة ٢٧٨ - ٢٨١) .

هذه هي نصوص التشريع القرآني في الريا مرتبة على حسب تلسلها
التاريخي .

ومن هنا نرى يوضح أن الفئة التي تزعم أن الاسلام يفرق بين الريا
الفاحش وغيره ، لم تكف بانها خالفت اجماع علماء المسلمين في كل العصور ،
بل انها قلبت الوضع التاريخي . اذ اعتبرت النص الثالث مرحلة نهائية . بينما
هو لم يكن الا خطوة انتقالية في التشريع : لم يختلف في ذلك محدث ،
ولا مفسر ، ولا فقيه .

حكمة التشريع القرآني :

بعد ان وضعنا موقف القرآن الكريم من التعامل بالريا . نجد أنفسنا الآن
امام مؤالين هامين :

الأول : ما هي الأسباب المعقولة لهذا التحريم الصارم للمعاملة الربوية ؟

والثاني : هل الحياة الاقتصادية في حالتها الحاضرة تعد طرفا استثنائيا

يترخس فيه بخالفة هذا القانون ؟

اما مسألة معقولة النهي أو عدم معقوليته . فانها قد أثبتت في عهد
النبرة على لسان العرب انفسهم . فقد استنكروا التفارقة بين البيع ،
و الريا ، قائلين : اذا انتم منعتم ربح القرض . فامنعوا كذلك كل ربح
يجتلب من طريق البيع اذ هما سواء -

وكان رد القرآن على هذا الاعتراض بتلك الآية التي لا تقبل مراء

ولا جدالا : كلا ليس البيع مثل الربا ، فقد « أحل الله البيع وحرم الربا »
(البقرة ٢٧٥) .

على انه لا يمكن أن يفهم من هذا الأسلوب أن امر التشريع هنا يصدر
من ارادة جبروتية تقضى أحكامها تحكما وتمتعا ، فقد علمنا القرآن في غير
موضع أن الأوامر الالهية انزه شيء عن هذا الحرج والعنت : « ما يريد الله
ليجعل عليكم من حرج ، ولكن يريد ليطهركم ، وليتم نعمته عليكم لعلكم
تشكرون » (المائدة ، ١٦) .

يجب إذن أن تكون لهذا النهى عن التعامل بالربا دعائم قوية وأسباب
معقولة ، فما تلك الدعائم ؟

١ - للدعامة الأخلاقية :

إن أول ما يكتشفه الباحث من أسرار التشريع في هذا الباب هو نزاع
الأنبياء والخلقية .

فالضمير الانساني يدرك بنوع من الحدس المباشر مدى الفرق بين الربح
من طريق المعاملة « البيع » ، والربح من طريق المجاملة « القرض » ، ليس
كل واحد منا يستنكف حقيقة من أن يطالب بتعويض مالى عن شيء يعيره لمن
يحتاج اليه ، أو عن مساعدة يقدمها لغيره ؟ فلماذا يختلف النظر في الأمر
حينما تكون المعاونة في شكل « قرض » ، للأشياء التي يمكن أن ترد بمثلها ؟

إن الشأن في الحالين واحد . والأمور هنا يختلف عن البيع اختلافًا
جوهريا : ذلك أن امر البيع يتعلق بمالين مختلفين لكل منهما قيمته التي قد
تزيد أو تنقص عن قيمة الآخر ، أما بسبب اختلاف الرغبات ، وأما بحسب
قانون العرض والطلب - بينما المقصود في القرض ، كما في الاعارة هو
استرداد الشيء نفسه . أما بعينه أو شيء مماثل له تماما من جنسه . وليس

للمقترض أن يرفض قبول شيء نفسه . اذا اعاده له المقترض عند انجلى حالته
التى تسلمه عليها - ' .

٢ - الدعامة الاجتماعية :

ولو نظرنا الى القضية من ناحيتها الاجتماعية لظهرت لنا حكمة هذا
التشريع ، وسداده فى اجلى مظاهرها :

لا نقول فقط ان حياة المجتمع تصبح حياة لا تطاق اذا لم تنفس فيها
مجالا لفكرة البر والتعاون والتضامن والتراحم بل نقول ان مجرد تقرير ربح
مضمون لرب المال . بدون ان يكون فى مقابل ذلك ضمان ربح للمقترض -
نقول ان هذا الوضع وحده فيه ما فيه من محاباة للمال ، واثار له على
العمل . وان الضرر الذى ينجم عن ذلك ليس من نوع الأضرار الالوية فحسب
بل انه يمس بناء الجماعة مصا عثيفا وعميقا . ذلك اننا بهذه الوسيلة نزيد
فى توسيع المسافة وتعميق الهوة بين طبقات الشعب بتحويل مجرى الثروة
وترجيئها الى جهة واحدة معينة ، بدلا من ان نشجع المساواة فى الفرص
بين الجميع . وان تقارب بين مستوى الأمة حتى يكون اميل الى التجانس
واقرب الى الوحدة .

ان اللمحة البارزة فى التشريع القرآنى ، وكذلك فى كل تشريع اجتماعى
جدير بهذا الاسم ، هى الحيلولة دون هذه المحاباة لرأس المال على حساب
الجمهور الكادح ، والسعى لتحقيق نوع من التجانس والمساواة بين افراد
الأمة .

انها لكلمات قصيرة ، ولكنها ذات مغزى بعيد ، تلك التى يرسم فيها :
القرآن دستور هذه السياسة ، حيث يقول : : كى لا يكون دولة بين
الأغنياء منكم ، .

٣ - الدعامة الاقتصادية :

واحبرا لننظر الى القضية من وجهة العدالة الاقتصادية البحتة : يقول
إنصار مشروعية الربا - ولهم بعض الحق فيما يقولون : ان الربح الذى
يحصل عليه المقرض من عمله فى المال الذى اقترضه انما ينشأ وليدا من
التزاوج بين العمل ورأس المال ، فكيف تخولون للعمل حقا فى الربح ،
ولا تخولون للمال حقه فيه ، مع أنه زوجة وشريكه فى هذا الانتاج ؟

هاكم الجواب على هذا الاعتراض :

ان المعارضين قد فاتهم شيء جوهري ، وهو أنه بمجرد عقد القرض
اصبح العمل ورأس المال فى يد شخص واحد ، ولم يبق للمقرض علاقة ما
بذلك المال ، بل صار المقرض هو الذى يتولى تدبيره تحت مسئوليته التامة ،
لربحه أو خسارته ، حتى ان المال اذا هلك أو تلف فانما يهلك أو يتلف على
مالكه (وهو المقرض) .

فاذا اصررنا على اشتراك المقرض فى الربح الناشئ وجب علينا ، فى
الوقت نفسه ، ان نشركه فى الخسارة النازلة . اذ كل حق يقابله واجب .
وستى قبلنا اشتراك رب المال فى الربح والخسارة معا ، انتقلت المسألة من
موضوع القرض الى صورة معاملة اخرى ، وهى الشركة التضامنية الحقيقية
بين رأس المال والعمل ، وهذه الشركة اساغها ونظمها القانون الاسلامى .
ولكى يقبل رب المال الخضوع لهذا النوع من التعامل يجب أن يكون لديه من
الشجاعة الأدبية ما يواجه به المستقبل فى كل احتمالاته وهذه فضيلة لا يمكنها
الرابون ، لأنهم يريدون ربحا بغير مخاطرة .

هكذا اذا سرنا وفقا للأصول والابادى الاقتصادية ، فى اقل حدودها ،
كانت لنا الخيرة بين نظامين اثنين لا ثالث لهما : فاما نظام يتقاسم فيه رب
المال والعامل فى الربح والخسر (وهو نظام الشركة التضامنية) ، ولما

نظام لا يشترك فيه معه فى ربح ولا خسر (وهو نظام القرض) . ولا ثالث لهما الا ان يكون تليفقا من الجور والمحابة .

وقد حاول بعضهم تصنيف « القرض » فى نوعين : نوع تكون المعاملة فيه مجانية وهو ما يسمى بالاعارة ، ونوع آخر . وهو المتمكين من المنفعة بأجر ، . وقالوا ان هذا النوع الأخير ، كالنوع الأول سواء بسواء ، مقبول قانونا وديانة ، وهو متبع فى كثير من الشئون « كتأجير الأرض ، والمعار ، والمنقولات ، والحيوان الخ . . . » فإى مانع اذن من تطبيق قاعدة الاجارة على القرض ، مادام الأمر فيه قائما على تملك الانتفاع برأس المال ، على شرط ان يرد المقترض زائدا الأجر ، كما هو الحال فى سائر عقود الايجار ؟

ولبيان الراى الصحيح ، الذى يتفق مع الشرع ، فى هذا الموضوع نقول : « ان الوضع القانونى « للمستأجر » يختلف اختلافا جوهريا عن الوضع القانونى « للمقترض » . ذلك ان المستأجر ليس مسئولاً عن تلف السلعة المؤجرة ، ولا عن هلاكها ، الا اذا تسبب فى ذلك . بينما يتحمل المقترض مسئوليته المدنية كاملة ، حتى فى حالة الاصابة بحادث خارج عن ارادته ، بفعل الغير ، أو بفعل القضاء والقدر .

ومن جهة أخرى فان المقترض - كما قدمنا - يصبح المالك الوحيد للمال ، والذى فهو ليس ملزماً بتعويض منافعه لأحد من الناس .

ولما كان عقد الايجار واقعا على حق الانتفاع ، فان التزام المستأجر يكون بالأجرة لا بالسلعة نفسها .

اما عقد القرض فهو واقع على المال ، وحينئذ يكون التزام المقترض بالبدل لا بالربح .

هكذا يجب ان يأخذ كل وضع نتائجها الخاصة به . دون خلط ولا لبس . فعقد القرض عقد قائم بذاته ، يختلف اختلافا كليا عن عقد الايجار ، كما

يختلف ، حسب ما سبق أن ذكرناه - عن عقد البيع - ولعلنا لا حاجة بنا الى بيان ان ما قد يلزم به المستاجر من تعريض العين المستاجرة في حالة التسبب في هلاكها أو تلفها بالقصد أو بالإهمال ، ليس أثرا من آثار عقد الإيجار نفسه ، ذلك العقد الذى لا صلة له الا بمنفعة ومقابلها ، وانما هو تطبيق للقاعدة العامة التى تلزم كل متعدي بتعريض الضرر الذى تسبب فيه .

بقيت المسألة الثانية وهى حكم الربا فى وقتنا هذا ، وفى ظروفنا الاقتصادية الحاضرة - وهذه ليست قضية « مبدأ » ، وانما هى قضية « تطبيق » - وهى فوق ذلك ، فيما نرى ، من الشئون التى لا يقضى فيها فرد أو بضعة أفراد ، بل ينبغى أن يتداعى لها طوائف من الخبراء فى القانون والسياسة والاقتصاد ، وأن يدرسوها دراسة دقيقة مستفيضة من جميع نواحيها الحاضرة والمستقبلية .

غير أننا نحب أن نوجه الأنظار الى نقطتين يجب أن تتخذ أساسا للبحث فى التفاصيل :

الأولى : هى أن الاسلام قد وضع الى جانب كل قانون ، بل فوق كل قانون قانونا أعلى يقرم على الضرورة التى تبين كل محذور ، وقد فصل لكم ما حرم عليكم . الا ما اضطررتم اليه ، (الانعام ١١٩) .

الثانية : هى انه لأجل أن يكون تطبيق قانون الضرورة على مسألة ما تطبيقا مشروعا لا يكفى أن يكون المرء عالما بقواعد الشريعة بل يجب أن يكون له من الورع والتقوى ، ما يحجزه عن التوسع أو عن التصرع فى تطبيق الرخصة على غير وضعها . كما يجب أن يبتعد باستنفاد كل الحلول الممكنة المشروعة فى الاسلام . فانه ان فعل ذلك عسى ألا يجد حاجة للترخيص ولا للاستثناء ، كما هى سنة الله فى اهل العزائم من المؤمنين « ومن يتق الله يجعل له مخرجا ، ويرزقه من حيث لا يحتسب » ، (الملاق ٢ - ٣) .

الاسلام بين الرأسمالية والشيوعية :

رأينا مما تقدم ان النظام الاقتصادى الاسلامى يشتمل على «مبادئ المصلحة فى اكثر المذاهب الاقتصادية الحديثة» وينقسم العالم اليوم على أساس هذه المذاهب الى معسكرين كبيرين الرأسمالى والشيوعى .

وتسعى الرأسمالية كما تسعى الشيوعية لكسب العالم الاسلامى واحتوائه . ومن البين ان هذا السعى لا ينظر لمصلحة الاسلام ، وانما يتم بفرض المصلحة الذاتية لكل من النظامين .

وليس مما يجوز أن نقارن بين الاسلام والرأسمالية والشيوعية ، لأن الشيوعية والرأسمالية مذهبان . والاسلام دين . ولا تجوز المقارنة الا بين متساويات . وكل ما نستطيعه أن نتحدث عن موقف الاسلام من الرأسمالية والشيوعية .

والحقيقة الأساسية التى نحب أن نقرها هى ان النظام الاقتصادى الذى شرعه الاسلام ، يختلف عن أى نظام آخر . ولقد سبق الاسلام هذين النظامين ، فهو ليس واحدا منهما . وهو ليس خليطا منهما . . . ليس مستمدا من مجموعيهما . انما هو نظام قائم مستقل بذاته .

تضع الرأسمالية الفرد فى بؤرة اهتمامها ، وتضع الشيوعية للدولة فى بؤرة الاهتمام . والاقتصاد « حر » فى النظام الرأسمالى ، وهو « موجه » فى النظام الشيوعى . والحكم فى النظام الرأسمالى ديمقراطى الواجهة ، وان حكمت المؤسسات ورؤوس الأموال ، بينما الحكم فى النظم الشيوعية يقوم على ديكتاتورية الطبقة العاملة .

وعلى حين يضمى النظام الرأسمالى بالعدالة الاجتماعية من أجل الفرد ، فان الشيوعية نضحى بالفرد من أجل عظمة الدولة . وهكذا يتنازل

كل نظام من النظامين عن شيء في مقابل شيء آخر . وقد نشأ كل نظام منهما كرد فعل للظروف السائدة في مجتمعه وعصره .

اما النظام الاسلامى فهو ، كما قلنا ، نظام الهى ، وضعه خالق الانسان ليحقق به التوازن الذى تصلح به حياة الانسان . والفرق الرئيسى بين النظام الاسلامى ، وغيره من الأنظمة ، ان الاسلام يربط الفرد بالله . فالولاء لله تعالى يسبق ولاء الانسان لنفسه . او اهله او ماله . يقول تعالى : « قل ان كان اباؤكم وابناؤكم واخوانكم وازواجكم وعشيرتكم ، واموال اقترفتنهما ، وتجارة تفشون كسادها ، ومساكن ترشونها . احب اليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله . فتريصوا حتى ياتى الله بامره » . والله لا يهدى القوم الفاسقين » .

ان هذا النص يجعل الصلة بالله والرسول . والجهاد فى سبيل الله معيار التقوى . وهذا النص يميز نظام الاسلام عن غيره من الأنظمة : فهو نظام يرتبط فيه الفرد بالله ، ويتلقى منه التشريع والحكم والقواعد العامة . فى السلوك . ويتدخل الاسلام فى كل شيء : فهو ينظم قواعد العبادة ، وينظم علاقة الزوج بزوجه ، وينظم الموارث والوصية . كما يضع القواعد العامة للحكم .

فيقوم الحكم فى الاسلام على الشورى لقوله تعالى : « وشاورهم فى الامر » . وهذه الشورى تختلف عن ديمقراطية الغرب ، كما تختلف عن حكم الطبقة العاملة .

ويقوم النظام الاقتصادى فى الاسلام على مبادئ اساسيين هما : ان المال مال الله . واتوهم من مال الله الذى اتاكم « (سورة التور) ، ثم انه ، والامر كذلك ، فان المسلمين خلفاء لا اهلآ فى ادارة هذا المال واستثماره . امنوا بالله ورسوله . وانفقوا مما جعلكم مستغلفين فيه « (سورة الحديد) .

وفى ضوء هذين الاعتبارين يقر الاسلام الملكية الفردية فى مظهرها
التصرف والانتفاع . ولكن شرط بقاء هذه الوظيفة هى الصلاحية للتصرف ،
فاذا تم هذا التصرف بسفه وخلل ، كان للمولى أو للجماعة استرداد هذا
الحق . فحق التصرف موهون بالرشد .

وثمة مبدأ آخر يقره الاسلام فى ملكية المال ، هو رفضه لأن يعبس
فى أيدي فئة قليلة ، يتداول بينهم ولا يجده الآخرون . كى لا يكون دولة بين
الأغنياء منكم .

وعندما يكون هناك طرف استثنائى يواجه المجتمع ، فإن للإسلام موقفا
آخر . والحديث يقول : « اذا جاع المسلمون فلا مال لأحد » . ولقد أوقف
امير المؤمنين عمر بن الخطاب حد السرقة ، المقرر بنصوص واضحة فى
القرآن ، عندما حلت المجاعة بالمسلمين ، اجتهدا منه ، وإيماناً بأن للحدود
حكمة يتقضى التطبيق لو انتقلت .

وفى القرآن نص يهدد الذين يكتزون الذهب والفضة بعذاب جهنم ،
وهذا العقاب الأخرى يعنى أن هناك جريمة ارتكبت فى الدنيا . ومن حق
الحاكم أن يمنع الجرائم على الأرض . وأن يصادر الكنوز المظلة . ويقوم
النظام الإسلامى أيضا ضد الربا الذى ينهض عليه النظام الاقتصادى
الرأسمالى ، كما يقف مع العدالة الاجتماعية التى تقف معها للنظم الاشتراكية .

ورغم هذا فإن من الخطأ أن نتصور أن الاسلام مع الاشتراكية فقط
الرأسمالية . أو مع الرأسمالية ضد الاشتراكية . فالاسلام بنظام يقف أصلا
مع نفسه . هو نظام خاص له خلفيته الفكرية التى تصل الانسان بالله . وله
أسلوبه فى الحكم والسياسة والاقتصاد ، وله طابعه المميز الذى قد تتشابه
معه بعض المذاهب والأنظمة أو لا تتشابه . ومن قبيل الهزيمة الروحية أمام
الغرب والشرق ، أن ننسب الاسلام لى من أنظمة الشرق والغرب .

وليس يعنى انفراد الاسلام بانتظمته الحكم عليه بالاغتراب فى دنيا
ليس فيها غير منين النظامين ، انما يعنى ذلك اعتقادنا باهمية ما بايينا
من جوهر تهدره حين ننتسب الى الشرق مرة ، والى الغرب مرة * .

فالاجدر بنا أن ننتسب الى النظام الذى يتفق مع عقيدتنا وتقاليدينا
ومثلنا العليا * وأن نبحت . وسط عالم لا يحترم غير القوة ، عن اسلوب
نسترد به للاسلام قوته ، فنظهر به القلوب ونحكم به الحياة * وإن يكون ذلك
بالامتسلام لآى مذهب أو نظام ، اذ أن مرونة الاسلام وعظمته قد استوعبت
جميع الثقافات والأنظمة فى نشأته الأولى ، وتمت حركة التأليف والترجمة
والعلوم تحت راية التفتح العقلي للمسلمين الأوائل * .

الفصل الحادى عشر

نظام الإقطاع فى العصور الوسطى

نشأ فى أوربا فى العصور الوسطى نظام للملكية ترتب عليه حقوق وواجبات بالنسبة للأشراف أصحاب الأرض والأتباع الذين كانوا يزرعون الأرض أو يتقعون بثمارها ، وعرف هذا النظام ، فى التاريخ ، باسم نظام الإقطاع Feodalité .

وقد ظهرت البوادر الأولى لهذا النظام خلال الفترة التى سادت فيها غزوات وغارات القبائل المتبريرة على جنوب أوربا وغربها ، فاستولى الرعب والذعر على النفوس ، وعم السلب والنهب ، وأصبح القوى يستولى على ماله الضعيف ، بل ويستحل دمه ، فلم يكن يد من أن يطلب الضعيف حماية القوى ، ومن أن يلوذ به ، ويضع نفسه وما يملكه تحت تصرفه حتى يضمن لنفسه وأسرته نوعا من الحياة المستقرة المهادنة .

ولم يلبث هذا النظام أن انتشر وعم معظم أنحاء أوربا ، وأصبح يطلق على من يطلب الحماية اسم المتابع ، Vassal ، وعلى صاحب النفوذ الذى يحميه اسم الشريف Suzerain ، أو السيد Seigneur .

وكان أول شرط من شروط التبعية أن يتنازل التابع عن أرضه للسيد ، أن كان له أرض ، ثم يمنحه السيد ، بعد ذلك تلك الأرض ليفلحها ويتمتع ببعض ثمارها ، ولا تعنى تلك المنحة بالنسبة للتابع إلا حق الانتفاع (باللاتينية Beneficium) ، أما الملكية الحقيقية للأرض فقد انتقلت نهائيا إلى يد السيد ، أو أمير الإقطاع كما أطلق عليه فيما بعد ، وقد كان يحدث أن يفرض بعض الأمراء حمايتهم على من هم أقل منهم قوة ، ويقتدرون بهذه الحماية للاستيلاء على أراضيتهم .

وكانت التبعية فى بادئ امرها لا تصرى الا طول مدة حياة التابع
ار حياة السيد فكانت بذلك مؤقتة بحياة احد الطرفين كما ان حق الانتفاع
بالارض كان ينتهى أحيانا بوفاة المانع ، أو وفاة المنتفع .

ثم تطور هذا النظام شيئا فشيئا حتى أصبحت التبعية ، وراثية
يموت التابع فيظل أبناؤه وأفراد أسرته تابعين للسيد ، من بعده . وترتب
على ذلك أن أصبح حق الانتفاع وراثيا كذلك ، فإذا مات المنتفع بالأرض ،
انتفع بها من بعده خلفه وذووه ، وإذا مات السيد المانع استمر حق الانتفاع
ساريا بالنسبة للتابع . ومنذ ذلك الحين استبدل بكلمة « Beneficium »
(أو الأرض المنتفع بها) كلمة « Feodum » ، (ومعناها اقطاعية) ، ومنها
اشتق اسم النظام الاقطاعى .

وما لبث أمراء الاقطاع أن أضافوا الى حقوق الملكية حقوقا أخرى
تتملق بالسيادة السياسية والتشريعية : فأصبح لهم الحق فى الفصل فى قضايا
التابع والحكم عليهم ، والحق فى جباية المخرائب . وبذلك غدا كل أمير
أو كل اقطاعى الحاكم المتصرف فى اقطاعيته . وقد لخص « جيزو Guizot »
المؤرخ الفرنسى هذا الموضوع بقوله : « ان نظام الاقطاع يتألف فى جوهره من
الخلط بين السيادة ، وبين حق الملكية » (١) .

وبعد قليل أصبح لقب السيد Seigneur ، لا يطلق الا على من يملك
اقطاعية (٢) . ثم نشأ نوع من التدرج بين السادة انفسهم ، وذلك بحسب

« La Féodalité consiste essentiellement dans la confusion (١)
de la souveraineté et de la Propriété » .

(٢) بهذه المناسبة نلفت النظر الى ان كلمة « سيور Monsieur » الفرنسية ،
رمزها الحرفى « سيدى » . هذه الكلمة أصبحت بعد الثورة الفرنسية تطلق على العظيم
والمقبر . دلالة على المساواة . ولكن اصلها الاشتقاقى من « Mon seigneur »
وكل من يطلق فقط على أمير الاقطاع أو النبيل

قيمة ومساحة ، ما يملكه كل منهم من اقطاعيات ، فتكونت بذلك حلقة متصلة من العلاقات والتبعيات ونشأ في نطاقها نظام التعاون المتبادل الذي تميزت به أصغر الاقطاعيين شأنا حتى ينتهي الى أمير المقاطعة ، أو « الملك » ، وكانت صفته الأولى ، في ذلك الوقت ، أنه كبير أمراء الاقطاع .

وهذا التسلسل في التبعية من الصغير الى الكبير ، جعل الأرض نفسها تخضع لنظام غريب من حيث الملكية . فكثيرا ما كانت ملكيتها في يد عدد من الملاك يخضع كل منهم لمن هو اكبر منه شأنا ، ويكون لكل منهم نفوذ في ادارة الأرض ، يقل أو يزيد حسب مكانته .

وبعد أن ثبت نظام الاقطاع اقدمه أصبح لا يطلق اسم « اقطاعية Fief الا على الملكيات الكبيرة التي يملكها النبلاء والأشراف وأصحاب السطوة والجاه ، وتجمعهم جميعا كلمة « النبلاء Nobles أما الأراضي الأخرى التي كان يستأجرها الأفراد العاديون من أمراء الاقطاع نظير دفع مبلغ من المال ، أو جزء من المحصول ، فقد كان يطلق عليها اسم « أراضي التجزئة Censives وقد اشتق هذا الاسم من الكلمة اللاتينية Census ، ومعناها مقدار المال الذي يدفعه المستأجر نظير انتفاعه بالأرض .

أما فلاحة الأرض فقد كان يمهد بها الى عدد من الأفراد يطلق عليهم اسم « للعامة أو البهلاء Vilains Roturiers » ، وقليل من هؤلاء كانوا يتمتعون بحريتهم بحيث يمكنهم أن يتركوا الأرض في أي وقت يشاءون أما الغالبية العظمى منهم فكانوا من عبيد الأرض أو « رقيق الأرض des serfs المقيدين بها هم ونزرتهم الى ما شاء الله .

رقيق الأرض :

وفي نظام الرق هناك فرق بين العبد الذي يشتري بالمال Esclave ويكون تابعا لمسيده ، وبين العبد التابع للأرض serf وقد خفف ظهور

لمسيحية من وطأة نظام الرق فيما يتعلق باعتبار الرقيق سلعة تباع وتشتري
وأوضحت المسيحية في مبادئها الأولى أن السيد والعبد جميعا أبناء الله ، وأن
مبدأ المساواة أمام الله يتنافى مع وجود نظام ينظر الى بعض بني الانسان
كالسائمة او كالعبيات العمل الصماء .

ولكن اعلان هذا المبدأ لم يقض على نظام الرق تماما . إذ لا تكفى الثالثة
للقضاء على نظام كان يرتبط اشد الارتباط بالحياة الاقتصادية ، وبخسالة
الانتاج في ذلك الوقت . فاستعاض عن نظام الرق . بمعناه الشامل ، بنظام
« رقيق الأرض » serfage .

على ان المسيحية . وان كانت قد اعترفت من حيث المبدأ بالمساواة بين
السيد والعبد ، الا انها من حيث الواقع قد اقيمت على النظام القائم لما تبين لها
من استحالة القائه بين يوم وليلة . ولذلك نجد في الكتاب المقدس (الانجيل)
نصوصا تحت العبيد على طاعة أسيادهم . وعلى خدمتهم بامانة : « الدعوة
التي دعى فيها كل واحد فليقبل فيها » . دعت وانت عبيد فلا يهكم . بل وان
استطعت ان تصير حرا فاستعملها بالحرى . لأن من دعى في الرب وهو عبيد
فهو عتيق الرب . كذلك ايضا المحر المعروف عبد المسيح . قد اشترى بثمان
فلا تصيروا عبيدا للناس . ما دعى كل واحد في ايها الآخرة ، فليقبل في ذلك
مع الله . (رسالة القديس بولس الاول الى أهل كورنثوس - الاصحاح
السادس ، آيات ٢٠ - ٢٤) .

ولم تطلب المسيحية الى الأسياد تحرير عبيدهم ، بل اقتصرت على خفضهم
على معاملتهم بالحسنى : « واتم ايها السادة ، اقلعوا لهم هذه الأمور تاركين
التنهيذ عالمين ان مسيكنم اتمم ايضا في السموات ، وليس عنده محاباة »
(رسالة بولس الرسول الى أهل افسس - الاصحاح السادس آية ٩) .

وقد كان رقيق الأرض هم غالبا العبيد القدامى ، خلصوا من رقة سيدهم
بذاته ليبرطوا مصيرهم بمصير الأرض التي يعيشون عليها ويزرعونها . وإذا

حدثتهم انفسهم بالهروب من الأرض الى مكان آخر ، فان لصاحب الأرض الحق في مطاردتهم ، والقبض عليهم ، واعانتهم بالقوة الى مكانهم الأول .

ولم يكن للكنيسة يد من قبول هذا الوضع ، كما قبلت من قبل نظام الرقيق على انه امر واقع . وقد جاء في أحد النصوص الدينية . في هذا السرد أن « الله قد شاء أن يكون بين الناس أسياد وغييد » . وكل ما فعلته الكنيسة - كما قدمنا - هو إهداء النصح الى الأسياد ، وتحبيب العنق تقريبا الى الله . ولكن هذه الحاطفة لم تكن هي الحافز الحقيقي الى تحرير الأرقاء . بل كان الحافز هو الرغبة في الحصول على منفعة مادية . فما كان العبد يستطيع أن يحصل على حريته دون مقابل . بل كان يدفع الى سيده مبلغا كبيرا من المال نظير الحصول على هذه الحرية (١) .

ويفسر بعض المؤرخين حالة الاسراع بتحرير الأرقاء ويتمسكين حالة رقيق الأرض تفسيراً لا يخلو من الغرابة . إذ وجبوا أن اضمحل نظام الرق يرتبط أشد الارتباط بظهور طريقة جديدة استغضمت في « تلجيم الخيل attelage » مما أدى الى حسن استغلال قوتها والى استخدامهما بدلا من الانسان في كثير من الأعمال الشاقة . وكان من نتيجة ذلك أن أزيح عن عاتق الانسان كثيرا من أعباء العمل المادى المرمق . فقد كان القنماء يكتفون بوضع شريط رقيق رقيقة الحصان ، ويصلونه بحبل يقودونه منه . وكان التصاق هذا الشريط برقبة العبيان تقريبا يعرضه للاختناق كلما زاد الجهد الذي يبذله . فلما استغضمت الطريقة الجديدة بوضع حلقة اللجام على الكتف بدلا من وضعها على العنق أمكن للحصان أن يجر احمالا ثقيلة . ويبذل أقصى جهده بدون أن يعرضه ذلك لخطر الاختناق . وقد تبين للانسان على اثر ذلك أن استخدام الحيوان

(١) Henri Sée, Les Classes rurales et le régime domanial en France au moyen age. Paris 1901.

فى الأعمال الضيقة . واستغلال قوته التى كان لا يحسن استغلالها من قبل ،
يعود عليه بنقص واقتصاد فى التكاليف لا يتيسر له فى حالة استخدام الرقيق .
وما ان جاء القرن العاشر الميلادى حتى كان استخدام القوة الانسانية يقترب
من نهايته ، وبدأ عهد استخدام القوة الحيوانية على نطاق واسع .

وان المتتبع لتاريخ الكنيسة الكاثوليكية لا يسهل الا ان يعجب لانماجها
التام فى النظام الإقطاعى بالرغم من ان هذا النظام كان يتنافى منافاة صريحة
مع تعاليم المسيحية فى عصورها الأولى . ومن الغريب ان رجال الكنيسة قد
أخذوا ينشئون لأنفسهم نظاما درجيا كالنظام الدنى ، وأصبح صغارهم يتبع من
هو اكبر منه ، ويخضع له فى جميع الأمور لا فى أمور الدين فحسب . ولم
يقف الأمر عند هذا الحد ، بل اتخذ رجال الكنيسة لهم من العامة أتباعا ،
وعبيدا يفلحون لهم أرضهم .

وهكذا نرى ان الكنيسة بامعانها فى الاندماج فيما احاط بها من ظروف
اقتصادية وسياسية ، قد ابتعدت — على نحو ما وضحناه من قبل — عن الروح
الأولى للمسيحية . وعن النظام التالى الذى جاء الدين ليؤكد . وهو نظام
الملكية العامة ، وحق الانتفاع للجميع .

الفصل الثانى عشر

بدء حركة الاستعمار وظهور قوة المال

بدأت حركة الكشف الجغرافية وارتداد مجاهل العالم فى القرن السادس عشر فاختفت رقة العالم تتسع رويدا رويدا ، وعرف العالم القديم شعبيا . جهيدة . وعادات وعقائد لم تكن تخطر له على بال ٢٠ كما اكتشفت القارة الجديدة (أمريكا) . فكانت مصدرا جديدا للثروة . وفتحت بال العمل والثراء امام المفكرين ونوى الطموح ٢٠ واخذ نطاق التجارة والتبادل بين الشعوب المختلفة يتسع اتساعا لم يعهده العالم من قبل ٠ فآثر كل ذلك على النظم الاقتصادية ، وعلى نظام الملكية بصفة خاصة . وترتب على هذا النشاط الواسع نتائج هامة ٠

على ان عصر النهضة ، الذى بدأ فى اواخر القرن الخامس عشر . واولال القرن السادس عشر لم يتميز بهذا التوسع المكانى فحسب . بل ان من أهم مظاهره الحركة العلمية والعقلية التى امتدت خلال الزمان ٠ فحفزت العلماء الى اعادة دراسة النصوص اليونانية القديمة . وإلى البحث عن المفقود منها ، وإلى الاهتمام بالفكر الشرقى والعربى بصفة خاصة . وذلك الفكر الذى انتقل الى اوريا عبر الأندلس ٠ كما ان روح النقد تغلغلت فى صميم ميادى الكنيسة ، فكانت حركة الإصلاح اللبنيى التى تزعمها «لوثرو مكالفن ٠ ولقد كان للمبادئ الجديدة اثرها فى تعديل رأى الكنيسة فيما يتعلق بالملكية والمعاملات الاقتصادية بوجه عام . على نحو ما تقدم ذكره ٠

وكان الأسبان والبرتغاليون أول من خرجوا لكشف مجاهل العالم ، واستعمار الأراضى . ومالبث ان تبعهم الهولنديون والانجليز والفرنسيون ٠ وما ان استقر المستعمرون البيض فى الأراضى الجديدة حتى بدأ تسخيرهم لأمالى

البلاد ، فاستخدموا الوسائل المشروعة ، وغير المشروعة للثراء غير مهالين بتحسين حالة السكان من أهل البلاد الأصليين الذين أجبروا على العمل ليل نهار لصالح المستعمر . وقد وصف هذه الحالة أحد كتاب التاريخ الاقتصادي ، وهو العلامة « زمبارت Sombart » ، حين ذكر في كتابه عن « أصول النظام الرأسمالي » أن الأوربيين قد أصبحوا أغنياء لأن شعوبا برمتها قد ملكت من أجلهم ، وتجردت قارات يأكملها من سكانها الأصليين لأشياء إلا لخدمة مصالح الأوربيين » .

وقد كان استغلال مناجم الذهب والمعادن النفيسة في أمريكا ، وإفريقيا ، ونهب الكنوز التي جمعها الهنود الأصليون ، وخاصة قبائل « الإنكا Incas » سببا في تدفق الذهب والفضة والجواهر النفيسة على أوروبا . فانطمس شأن الملكية العقارية ، وأصبح رنين الذهب هو المسموع في كل مكان ، وأخذت سطوة المال تطفئ على أندية السياسة ، وتسيير دفة الأمور في الدول الكبيرة . وتضاعف المال المتداول بنسب فاقت زيادة مواد الانتاج ، فارتفعت أثمان السلع ارتقاها فاحشا ، وأصبحت الحياة بالنسبة للطبقات الفقيرة جحима لا يطان ، ولكنها قدت بالنسبة لأصحاب الذهب والفضة أكثر يسرا وليونة .

وادی اتساع نطاق التجارة الى تشغيل رؤوس الأموال الكبيرة ، وأصبح التعامل وعقد الصفقات عن طريق « البورصة » ، فنشأ أول هذه المؤسسات المالية في « انفرس » ببلجيكا ، وفي « ليون » بفرنسا . وأنشئت كذلك المصارف ، وكان أول من أنشأها الإيطاليون ثم الألمان . وأصبح التعامل في النقد بين الدول المختلفة مصدرا من مصادر الثراء السريع . وتحقيق الأرباح الطائلة .

وما لبث أن أصبح رجال المال هم المسيطرين على أئنة السياسة ، حيث تلقى الملوك والحكام ، وأخذوا يستعينون بهم على قضاء الحاجات وحل الأزمات ، ثم منحهم - لقاء ما قدموه من خدمات - القاب الشرف ، وتلقبهم أعظم المناصب .

أرستقراطية المال تحل محل أرستقراطية الدم :

وهكذا نشأت طبقة جديدة تتمتع بمظاهر النفوذ والأرستقراطية . لا عن طريق عراقلة الأصل أو الكرم المحتد . أو الانتماء الى أسرة حاكمة ، او الى أمراء الاقطاع ، بل بفضل قوة المال والثراء وحده . ولا حاجة بنا لأن نتوه بأن الكثيرين ممن نعموا بهذا المجد والنفوذ كانوا في الأصل من الفاسدين أو الأفاكين أو اللصوص . ويقدر ما أخذ نجم هؤلاء في الصعود أخذ نجم الأمراء والنبلاء في الاقوال : اذ غرقت أراضيهم وممتلكاتهم في الديون ، واضطروا في معظم الحالات الى وضعها رهينة في يد أصحاب المال حتى يتألوا لقاء ذلك مقدارا من المال يجابهون به مطالب الحياة . وكانت هذه الأراضي تؤول بطبيعة الحال الى أصحاب المال حين يعجز أصحابها الأصليون عن الوفاء بديونهم .

وبدا بعض رجال المال يستثمرون أموالهم في مشروعات صناعية ، او ينشئون بانفسهم المشروعات الجديدة . ففي بلجيكا نشأت صناعة الأقمشة . وصناعة تمدين الفحم حول منطقة « ليج » . وفي انجلترا نشأت صناعة الصوف في « يوركشير » .

وعلى هذا النحو بدأت الأرستقراطية القائمة على الملكية العقارية تفقد أهميتها ، وارتفع شأن « بورجوازية » التجارة والصناعة . ومنذ ذلك الحين نجد ان تمخل قوة المال يكفي وحده لرفع أي فرد الى أعلا درجات السلم الاجتماعي .

ظهور النظريات الإصلاحية الخيالية (اليوتوبيا) :

يلاحظ من يؤرخ للحركات الاقتصادية ان الانتفاخ وراء الاثراء ، وظهور طبقة من الراسماليين تحتكر الثروة لنفسها على حساب الطبقات الأخرى ، يؤدي في النهاية الى حركة مضادة يقوم بها نبي أو مصلح أو فيلسوف ليعيد ميزان العدالة ويحاول القضاء على الفوارق الشاسعة بين الطبقات ، تلك

الفوارق التي تجر وراءها التناحر والتناوب والشرور . وقد رأينا أن ظهور الطبقات ، والكفاح بين غنيها وفقيرها في المجتمع اليوناني القديم قد أدى إلى سلسلة من الحروب والفتن الداخلية . مما دفع « افلاطون » إلى المبادرة بتطبيق تبائنه الشيوعية ، وإلى وضع نظام « الجمهورية » على أسس لا تعرف الفوارق من حيث الثروة أو الجاه . ورأينا بعد ذلك أن ازدياد الفوارق بين الأشراف والسوقة في المجتمع الروماني ، قد دفع بذلك المجتمع إلى كثير من الفتن الداخلية ، فجاءت المبادئ المسيحية الأولى تبشر بالمساواة ويحقير المال ، وتدعو إلى الزهد والتشرف . وسار الإسلام في نفس الطريق لمحاربة نظام الرق ، والقضاء على عصبية الجاهلية .

ثم أخذ نظام الملكية بعد ذلك يتطور حتى انتهى إلى الانقطاع ، وما لبث الانقطاع نفسه أن تخائل وفقد سيطرته أمام قوة المال والتجارة التي بدأت مع حركة الكشف واستعمار الأراضي الجديدة . وحين أخذ رأس المال يسيطر سلطانه على الدول ، ويوجه سياستها ، وبدأت بوادر الصراع بين الطبقات ، ظهرت فئة من المصلحين ترغب في حسم الداء قبل أن يستفحل أمره ، وتتحدى بالعودة إلى مبادئ المساواة والعدالة التي نادى بها افلاطون ، ونادى بها اقناب المسيحية الأوائل .

وأشهر هؤلاء المصلحين الذين ظهرت في القرن السادس عشر هو توماس مور « (١٤٨٠ - ١٥٣٥) » وقد ظهر مؤلفه المشهور بعنوان : « جزيرة اليوتوبيا أو أفضل الجمهوريات » (١) في عام ١٥١٦ .

ويظهر المؤلف ، على لسان بطله « هيثلودي Hythlodée » ، تيرمه بالمجتمع الأوربي الذي انهكته الحروب حتى أصبحت شعوبه متهوكة للقرى ، وساد بينها الفقر والبؤس . ثم تراء يقول بعد ذلك : « إن الملكية الخاصة إذا ظهرت في أي مكان . وأصبح المال مقياس كل شيء . استحالة توطيد أركان

L'Île d'UTOPIE, ou la meilleur des Républiques, Paris (١)
1935.

العدالة الاجتماعية ، وتوفير أسباب الرخاء . اللهم الا اذا سمينا « عدالة » تلك الحالة الاجتماعية التي تصبح فيها خير الأشياء ملكا لاحت الناس . والا اذا سمينا « رخاء » حالة البلد الذي يقسم فيه حفنة من الأفراد جميع الخيرات، ويتمتعون بأرقر حظ من الرفاهية على حين يعيش باقى الناس فى أشد حالات اليأس » .

ثم يتجه المؤلف بعد ذلك بخياله الى تلك النظم العاقلة الطيبة التي يعيش عليها سكان « اليوتوبيا » ويرسم لنا صورة لذلك المجتمع المثالى الذي يحلم بتحقيقه حيث يسود تقسيم الخيرات تقسيما عادلا مما يسمح لكل فرد بأن يعيش فى رخاء وسعة » .

ويصف المؤلف حياة اهل هذه الجزيرة الخيالية وصفا دقيقا ، فيقول « ان الفرد منهم يعمل ست ساعات فى اليوم ، ويكرس باقى وقته لتتقيف عقله والترويح عن نفسه بالانصراف الى انواع اللهو البرى . - وقد بلغ تحقير هؤلاء الناس للذهب والفضة . وعرفانهم بخطرهما الى حد انهم لا يستخدمون هذه المعادن الا لصنع السلاسل والقيود التي يغل بها المجرمون ، كما توضع منها عقود فى رقاب من حكم عليهم باحكام لما اقترفوه من اعمال مشينة » .

وفى محاولة لنقد العادات السائدة فى المجتمع الانجليزى . يقارن المؤلف بين هذه العادات والمعادن التي يتخيلها فى مدينة أحلامه فيقول : « ان اهل اليوتوبيا يسفرون من الثروة ، ولا يعتقدون انها تحقق السعادة . فالسمى وراء الثروة هو الذى يدفع الناس الى التقاتل والى الحروب ، ويجعل الملوك والحكام يبتلون من الجهود فى محاولة توسيع ملكهم أكثر مما ينفقون فى محاولة حكم بلادهم حكما ضالحا . ويعجب اهل اليوتوبيا أن يكون عقاب السارق فى بعض المجتمعات الاعدام . فما من عقوبة تنجح فى منع السرقة ما دام السارقون لا يجدون أمامهم فرصة العمل الشريف . والحاكم الذى يقتل السارق دون أن يهين له العمل يشبه المدرس الاحمق الذى يضرب تلميذه دون أن يعلمه شيئا » .

وقد اثارث للمشروع الاجتماعية ، والفوارق الشاسعة بين الطبقات
 شعور مفكر آخر هو القس الايطالى « توما كميانيلا Comanella (١٥٦٨ -
 ١٦٢٩) . وكان حكم عليه بالسجن لمدة ثمانية وعشرين عاما لاتهامه باضرام
 نار الثورة فى وطنه « جزيرة كالايريا » ضد المحتلين الاسبان . قضى مدة
 سجنه فى كتابة آرائه عن الدنيا المثالية ، واطلق عليها « مدينة الشمس »
 (١٦٢٣) .

وهذا الكتاب ، كسابقه ، على شكل قصة ، يمدد حوادثها قبطان باخرة
 هبط اثناء سياحته حول العالم فى جزيرة صغيرة جنوب خط الاستواء . وقد
 لاحظ ان مكان هذه الجزيرة يعيشون عيشة جماعية سماها هو « عيشة
 فلسفية » . فالخيرات هناك مشاع بين الجميع ، ولا يقتصر الامر على ذلك ،
 بل ان هذا المجتمع ايضا يمارس شيوعية النساء والاطفال (وهنا نجد ان
 كميانيلا يختلف عن توماس مور ، ويقترب كثيرا من افلاطون) (١) . ويؤكد
 المؤلف ان الجميع سعداء بهذه المساواة . ولما كان العمل يوزع بينهم بالعدل
 كذلك ، فان الفرد يعمل اربع ساعات فقط فى اليوم . ومع ذلك تكثر الخيرات ،
 ويجد الجميع حاجتهم بوفرة من اللحوم ، والخضر ، والالبان ، والفواكه .
 ويتناول سكان الجزيرة غذاءهم جماعا ، ويقرأ عليهم احد الشبان بعض الكتب
 اثناء الاكل . ويخدم الصغار المسنين (وكثيرا ما يعمر اهل الجزيرة الى
 مائتى سنة) ، ولا يوجد خدم مآجورون ، وانما يتماون الجميع فى اداء الخدمات
 العامة .

وبهذا النظام امن سكان الجزيرة شر المارقة والجريمة ، وانتهاك
 الحرمات ، وليست لديهم الا بعض العيوب التافهة كركة الشعور ، واللبل الى
 الكسل الذى تسببه شدة الحرارة احيانا .

(١) انظر :

Félicien Challaye, La Formation du Socialisme : de
 Platon à Lénine.

هذه الآراء وغيرها على ما فيها أحيانا من مزاوجة ، تدل على الرغبة في علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عن سوء توزيع الثروة . واختلال ميزان العدالة - وهي ان كانت تنشط أحيانا وتمعن في الخيال ، إلا انها تتلخص وسط هذا الشطط والمغالاة طريقا لقرار العدالة وارساء علاقات الأفراد على أسس سليمة تمنع الاحتكاك والتناوب بينهم -

الباب الرابع

النظم الاقتصادية في العصر الحديث

- الفصل الثالث عشر : الفكر الاقتصادي في عصر الفلسفة
- الفصل الرابع عشر : نشأة المذاهب الاشتراكية – مذهب سان سيمون
- الفصل الخامس عشر : اشتراكية التعاون عند روبرت أوين وفورييه
- الفصل السادس عشر : نقد المذاهب الاقتصادية الحرة ودعائم الرأسمالية
- الفصل السابع عشر : تقضم النظام الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر
- الفصل الثامن عشر : الملكية الفردية بين أنصار التحديد والاطلاق

الفصل الثالث عشر

الفكر الاقتصادي في عصر الفلسفة

مرت أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر بعصر يمكن أن نطلق عليه اسم « عصر الفلسفة » . فقد ظهرت في هذا العصر الفلسفات الأصلية في إنجلترا وفرنسا وألمانيا . ففي إنجلترا ظهر « في القرن السابع عشر ، « هوبز » ، و « لوك » . ووضع هذان الأخيران أسس الفلسفة التجريبية . وفي فرنسا ظهر « ديكارت » أعظم فلاسفة زمانه ، ووضع طريقة الشك المنهجي . وظهر في القرن الثامن عشر الفلاسفة الطبيعيون من أمثال « جان جاك روسو » ، وفلاسفة النقد ومن أشهرهم « فولتير » ، و « دولباخ » ، و « ديدرو » ، في فرنسا ، و « كانت » في ألمانيا . ولم يهتم الفلاسفة وغيرهم بالأراء النظرية ووضع مناهج التفكير الجديد فحسب ، بل اهتموا أيضا وكرسوا جزءا من تفكيرهم لمعالجة مشكلات المجتمع الحديث . وسنرى ، من خلال ما نعرضه في هذا الفصل ، كيف اهتم الفلاسفة بالمشكلات الاقتصادية التي نجمت عن اتساع نطاق التجارة والصناعة . وما هي آراؤهم في مسألة الملكية على وجه الخصوص .

ازداد في هذا العصر الاهتمام بالملكيات المنقولة ، وتطقت المعادن النفيسة والأموال على أوروبا . وأخذت المصارف الكبيرة التي انتشرت في استرمدام وهامبورج ولندن دورا هاما في اقتصاديات الدول . فتركزت فيها الأموال ، واتخذت الحياة الاقتصادية كلها شكل مشروع تجارى كبير ، مشروع لا يملكه شخص واحد أو عدة أشخاص . بل يساهم فيه عدد كبير بطريق التعامل في الأوراق المالية .

وظهر نشاط الشركات المساهمة مثل « الشركة الهولندية » ، والشركة

الانجليزية ، لجزر الهند لشرقية • وقد بلغ من نجاح هذه الشركات ورواج أعمالها انها كانت تعطى من الأرباح احيانا ما يعادل ١٦٦٪ من رأس المال فى الشركة الهولندية . و ٢٨٠٪ من رأس المال فى الشركة الانجليزية •

وأصبحت الملكيات الكبيرة فى يد أصحاب الأساطيل الكبيرة التى كانت تجوب العالم حاملة انواع السلع المختلفة . ثم تعود أخيرا الى مرفئها الاصلى مخلفة بالمال والجواهر • كما ظهر فى فرنسا ، وبعض بلدان أوروبا طبقة من الموليين كانوا يطلقون عليهم اسم « عملاء الحكومة » Les traitants وهؤلاء كانوا يقدمون للخزينة الملكية المبالغ التى يتلق عليها ، على أن يعطى لهم الحق فى جباية بعض الضرائب من الشعب • وظهر كذلك ، فى هذا العصر فئة تجار الذخيرة الذين اتسع ثراؤهم بتوريد الذخائر ومعدات الحرب للجيش المختلفة فى انحاء أوروبا •

الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر :

وما أن جاء القرن الثامن عشر حتى ظهرت فئة جديدة أخذت تستغل رؤوس أموالها فى الصناعة . فبدأ عهد « الرأسمالية » الذى لا تزال نراه حتى اليوم • ولم يقتصر الأمر على استغلال رأس المال بل تعدى ذلك الى استغلال العمال أنفسهم حتى يستطيع صاحب رأس المال أن يحقق أكبر ربح ممكن • فنشأت مع الثورة الصناعية مشكلات العمال وبدا النزاع بين صاحب العمل والعامل يتخذ شكلا حادا • بل يتخذ شكل الحركات الثورية فى كثير من الأحيان • وابت هذه الحركات الى ظهور المذاهب الاشتراكية ، فى القرن التاسع عشر . كما سيأتى بيانه فيما بعد •

بدأت الثورة الصناعية باستخدام الآلات البخارية فى الصناعة ، فأصبحت المصانع لا تنتج لحاجة الاستهلاك فحسب ، بل تنتج للتصدير وغزو اسواق العالم • واحتاج هذا الانتاج الكبير Mass Production الى استخدام أعداد ضخمة من العمال • فتكدس العمال فى المراكز الصناعية الهامة •

وحول مناجم الفحم والحديد ، ونشأ عن تكسبهم كثير من المشكلات الاجتماعية والصحية .

ولم يكن من الغريب أن تستعير الصناعة رؤوس أموالها في بادئ الأمر من التجارة . بل إن كلمة Commerce في فرنسا ، و Trade في إنجلترا كانتا تطلقان . في القرن الثامن عشر ، على بعض المشروعات الصناعية ولم يتردد بعضهم ، بسبب هذه الصلة ، في أن يصف للتجارة الصناعية بأنها . الانتقال التدريجي لنفوذ طبقة التجار إلى ميدان الصناعة وسيطرتهم عليها حتى لم يكن القول بأن حلقة الاتصال التأريخية بين المصانع اليدوي L'artisan في العصور الوسطى ، وبين رجل الصناعة الذي نعرفه اليوم هو التاجر الذي استغل ثروته في الصناعة الناشئة (١) .

وحين اتسع نطاق الصناعة أصبح من أهم مميزاتها ، ومن أهم المسائل التي تشغلها :

١ - إيجاد أسواق جديدة على الدوام لتصريف البضائع التي يزايد إنتاجها يوما بعد يوم .

٢ - العمل على تيسير الحياة لآلاف العمال الذين يتكبدون في المدن ، وفي المراكز الصناعية ، ويسببون بفعل ذلك كثيرا من المشاكل الاجتماعية والصحية والسياسية .

٣ - الاهتمام بمشكلة تقسيم العمل ، وازدياد التخصص ، وتكوين فئة من الفنيين الذين يستطيعون إدارة الآلات المعقدة ، واستخدام المواد الكيميائية التي ينجم عن سوء استعمالها أخطار كبيرة .

على أن من أهم المشكلات الاجتماعية التي أوجبتها الثورة الصناعية .

Gide et Rist, Histoire des doctrines économiques, Paris (١)
1922.

ظهور شعور جديد احد به يرى بين الأفراد والحصاعات ويمكن ان نطلق عليه اسم « الشعور الطبقي » Sentiment de Classe . وقد تبلور هذا الشعور فى مظهر التعارض بين مصالح العمال ومصالح اصحاب العمل ووضع العمال وجها لوجه أمام الرأسماليين . وأصبحتنا أمام حالة لا يمكن ان تقارن بحالة صاحب العمل مع عماله أيام العمل فى الحوانيت والورش اليدوية .

واخذت الدول المنتجة تنظم تجارتها وتهتم بحركة التسويق الخارجى حتى تستطيع ان تحصل . نظير ما تبيعه من السلع . على اكبر قدر من المعادن النفيسة والنفود الذهبية . وذلك بعد ان أصبح نفوذ الدولة ورعايتها يرتبطان اشد الارتباط بمقدار حظها من رصيد الذهب . وقد حاولت كل دولة ان تبيع أكثر ما يمكن بيعه الى الخارج . وأن تشتري اقل ما يمكن ان تشتريه . وعبر رجال الاقتصاد عن ذلك بقولهم ان - الميزان التجارى - يكون فى صالح الدولة اذا كان ما تصدرة أكثر مما تستورده .

على أن نظرية الحصول على أكبر مقدار من الذهب وتكديسه . ما لبثت ان ظهر فيها أول تصدع بالمحاولة الجريئة التى قام بها - لاس (١٦٧١ - ١٧٢٩) أحد رجال المال الفرنسيين . حين اراد ان يستخدم العملة الورقية بدلا من العملة الذهبية . وقد استوحى فكرته مما رآه من اتساع نطاق البنوك والتعامل بالأوراق المالية والسندات . كما أنه قد فطن - وتلك فكرة سنجدها عند الاشتراكيين فى القرن التاسع عشر - الى ان الثروة الحقيقية ليست فى المال . بل فى العمل . وازدياد القدرة على استغلال موارد الطبيعة . ولما كان العمل فى حاجة الى مال لتمويل المشروعات ودفع أجور العمال ، فان ازدياد القدرة على عملية التمويل معناها امكان تشغيل عدد أكبر من العمال . ومن جهة أخرى فان قيمة النقود ليست فى نفاسة معدنها . بل ان هذه القيمة . فى الواقع . تتوقف على ضمان الدولة لها ، فاذا استطاعت الدولة

. يصدر عملة ورقية ومصنمها استطاعت انماش الصناعة وتشغيل الأيدي العاملة وريادة الثروة الحقيقية للبلاد

نكسة الى الوراء - نظرية الفيزيوقراطيين :

في خضم هذه الحركة التي كانت تنفع بالصناعة الى الامام ، وتترامق فيها الدول على كسب أسواق جديدة للتجارة وتصريف المنتجات الصناعية ظهرت جماعة من رجال الاقتصاد عرفوا باسم (الفيزيوقراطيين) ، أي انصار الطبيعة . إذ أرادوا أن يقيموا أسس الاقتصاد على المصدر الطبيعي للثروة أي . الزراعة ، ومن أشهر علماء هذه المدرسة • كيزنييه Quesnay (١٦٦٤ - ١٧٧٤) ، و • تورجوت Turgot (١٧٢٦ - ١٧٨١) .

يرى الفيزيوقراطيون أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة ، وأن الفلاحة هي العمل الوحيد المنتج حقاً • فجميع الأشياء المادية التي نستخدمها تأتي بطريق مباشر أو غير مباشر من الأرض • وليس الصناع والعمال ، في الصناعة والتجارة . في نظرهم . إلا عالة على طبقة الفلاحين الذين يتنازلون لهم عن جزء صغير أو كبير مما ينتجونه من محاصيل •

ومن الغريب أن هؤلاء الفيزيوقراطيين لم يقلقهم ما كانوا يرون من نماب نصف الدخل القومي تقريباً الى جيوب أصحاب الأراضي ، وذلك على حساب الاجراء المساكين الذين كانوا يعملون في الأرض • بل كانوا يبررون ذلك بأن مستأجر الأرض أو الفلاح قد تسلم الأرض من صاحبها ، فهذا الأخير (أي صاحب الأرض) هو إذن صاحب الحق الأول فيها ، بعد أن استخلفه الله على هذه الأرض • وتدين طبقة الفلاحين لمالك الأرض بما هيأ لها من وسائل الإنتاج (١) •

ما من شك في أن هذه النظرة التي تحبذ الاستقلال وتطلق يد الملاك وأصحاب الأراضي في مصائر الفلاحين والعمال بصفة عامة ، قد عادت بالاقتصاد خطوات إلى الوراء .

ولكننا ، بالرغم من ذلك ، نستطيع أن نجد في مذهب الفيزيوقراطيين فكرة أخرى إيجابية ، لم يفلن إليها الكثيرون . وهي الفكرة القائنة على احترام القوانين الطبيعية في الاقتصاد . فقد كانت العلوم الاجتماعية ، بصفة عامة ، حتى القرن الثامن عشر ، تتصف بوجهة النظر الغائية والمعيارية : كانت تبحث فقط عما ينبغي أن يكون عليه التنظيم الاجتماعي والسياسي الأفضل ، وكانت تهتم اهتماما مباشرا بوضع ، معايير ، للسلوك الاجتماعي ، وهذا الاهتمام ، بما يجب أن يكون ، لم يكن يقيم وزنا للمخالفات الاقتصادية . ولا للقوانين التي تخضع لها .

وحين طبقت فكرة القوانين الطبيعية على مجموعة من العلوم الاجتماعية ، كالاقتصاد والإحصاء والعلوم السياسية ساعدت هذه الفكرة على بحث الظواهر الاجتماعية بطريقة علمية تقوم على الوصف والمقارنة والتفسير . وتبورت شيئا فشيئا تلك القاعدة الأساسية التي تقول بأن الظواهر الاجتماعية حقيقة لها وجودها الخارجي ، ولذا يجب أن نبحثها لأجل معرفتها وفهمها ، قبل أن نحاول تعديلها أو إصلاحها .

كأن من الضروري إذن ، لكي تقوم النظرية الاجتماعية على أسس علمية ، أن تبرز تلك الفكرة القائلة بأن الظواهر الاجتماعية تخضع لقوانين بالرغم من أن العنصر الفعال فيها هو الإنسان . وقد برزت هذه الفكرة ، خلال القرن الثامن عشر ، في عدة دراسات ذات صلة وثيقة بعلم الاجتماع ومنها الاقتصاد . وكان ذلك على يد مدرسة الفيزيوقراطيين (١) .

(١) انظر كتابنا ، مبادئ علم الاجتماع دار المعارف الطبعة الثالثة - ١٩٧٠ - السادس .

يقدم لنا « كيزنيه » فى كتابه « لوحة اقتصادية » (١) فكرة نظام طبيعى قائم على تفوق الزراعة . ثم يجمع أحد زملائه ، وهو « ديون دى نور » بعض مقالاته تحت عنوان « المذهب الطبيعى » (٢) يُعبر بها تعبيراً دقيقاً عن فكرة القوانين الطبيعية ومدى تحكمها فى الظواهر ، وهى تتمدى نطاق تلك الفكرة التى ذهب اليها علما الناس من أن هذه المدرسة قد اهتمت فقط بإظهار تفرق الإنتاج الطبيعى ، أى الزراعة . فقد تحدث هذا المفكر عن القوانين الخاصة بالمتجمع . وأعلن أن القوانين الطبيعية هى الشروط الجوهرية التى يتم كل شيء بمقتضاها فى نطاق النظام الذى أنشأه خالق الطبيعة .

أما « مرسيه دى لا ريفير » ، وهو أيضاً أحد علماء هذه المدرسة ، فإنه فى كتابه « النظام الطبيعى والجوهرى للمجتمعات السياسية » (٣) يرى أن تعبير « وضع القوانين » تعبير خاطئ . وينبغى ألا يفهم من هذا التعبير أن يكون للانسان الحق والمقدرة على أن يتخيل ، وأن يكتشف ، وأن يسن قوانين وضعية لا أساس لها من الواقع . فكل ما يفعله المشرع هو استنباط هذه القوانين من البيئة على اعتبار أنها نتائج طبيعية للنظام الأساسى للمجتمع .

وهكذا نجد أن « الفيزيوقراطيين » أو أصحاب المذهب الطبيعى قد أسهموا فى وضع الخطوط الأساسية لفكرة القوانين الطبيعية ، تلك الفكرة التى أصبح لها شأن عظيم لدى رجال الاقتصاد .

عود للى تمجيد للعمل :

بالرغم مما أثاره مذهب الفيزيوقراطيين من آراء حول الملكية ، وحول الأرض باعتبارها ، فى نظرهم ، المصدر الحقيقى للثروة فإن فكرة « العمل »

Quesnay, Tableau économique (1758). (١)

Dupont de Nemours, Physiocratie. (٢)

Mercier de la Rivière, L'Ordre Naturel et essentiel des (٣)

Sociétés Politique (1767).

باعتباره الأساس الحقيقي للقيم الاقتصادية اخذت تشق طريقها ببطء شديد .
وظهر في القرن الثامن عشر مفكرون يناهون بأن يكون المبرر الوحيد للثروة
هو العمل .

فأبرز « جون لوك » (١٦٢٢ - ١٧٠٤) ، هذه الفكرة ورسم الطريق لمن
اتوا بعده من فلاسفة القرن الثامن عشر وكتب في رسالتيه عن « الحكومة
المدنية Civil government » ، في الفصل الخاص « بملكية الأشياء » :

ان المبدأ الأول هو ان الله قد أعطى الأرض للنوع الانساني لكي يفيد منها
الناس جميعا . فلم يكن في حالة الطبيعة ، أى قبل نشأة الحياة الاجتماعية ،
أى اثر للملكية الشخصية . ثم وجد للفرد بعد ذلك انه ، لكي يفيد من خيرات
الأرض وانتاجها ، فلا مندوحة من أن يستحوذ على جزء منها ويمتلكه لنفسه ، .

فالموسيلة الاولى للملك كانت اذن ، في نظر لوك ، عن طريق العمل .
اذ لما كان الانسان يمتلك نشاطه الذاتي ومجهود يديه ، فقد خلص من ذلك
الى ان ما ينتجه هذا النشاط كذلك يصبح ملكا له . فالثمار التى على الشجر
تصبح ملكا لمن يكلف نفسه مؤونة جمعها ، وكل ما يخرج عن نطاق مجهود
الفرد يجب ان يظل ملكا للآخرين .

وعلى هذا الأساس فالأرض الزراعية يجب أن تكون ملكا لمن يستصلحها
ويؤزرها . أما اذا أحاط امرؤ أرضا يسيّج ، فلا يمكن له ان يدعى ملكيتها
مادام قد تركها بورا بدون استغلال . ويجب اعتبار هذه الأرض غفلا بحيث
يمكن أن تصبح ملكا لأى فرد يقدم على استغلالها .

ويبيع لوك مبدأ المفاضلة بحيث يستبدل المرء مواد غذائية نظير الحصول
على أشياء أخرى يمكن حفظها ، وهو اذا احتفظ بهذه الأشياء فلا ضير عليه
وليس في ذلك اقتتات على حقوق الغير - كما يمكن للمرء ان يستبدل الملح
مقابل الحصول على النقود - وما دامت النقود قد أصبحت وسيلة التعامل ،

وتبليها الرأي العام لسهولة استخدامها ، فلا بد أن يقبل أيضا النتائج التي
تترتب على ذلك ، وأولها ، بلا ريب ، إمكان الاحتفاظ بالتقود وتكريسها وتكوين
ثروة من المال ، ثم تجمع الثروة بعد ذلك في أيدي فئة قليلة ، وما يجز إليه ذلك
من ضياع فكرة المساواة •

على أن كل تلك الشرور التي أوجدها استخدام التقود ، لا ينبغي أن
يتسببنا المبدأ الحقيقي ، وهو أن أساس الملكية يجب أن يقوم دائما على النشاط
الإنساني ، أي على « العمل » ، وعليه وحده •

وهناك طائفة من المفكرين لم تكن تنكر أن فكرة الملكية من خلق المجتمع ،
وأنها لم تكن لتوجد بدون أن تنظمها القوانين المدنية ، ومع ذلك ، فلم تكن هذه
الحقيقة ، في نظرهم سببا للطمع في مشروعيتها •

ومن هؤلاء الفيلسوف الديني « بوسيه Bossuet » (١٦٢٧ - ١٧٠٤) ،
الذي أراد أن يعالج مسائل السياسة بالرجوع إلى نصوص الإنجيل (١) •
وهو يقول : « أنك إذا ألغيت الحكومة ، فإن الأرض وجميع خيراتها تصبح
مشاعا بين جميع الناس كالهواء والنور • فقانون الطبيعة المبدئي لا يعطي
حقا لكائن على أي شيء من الأشياء ، ولكنه أيضا يجعل من كل إنسان فريسة
لأي إنسان • ولم تكتسب الحقوق ، على وجه العموم ، إلا بعد تدعيم السلطة
العامة » •

رأي منتسكيو :

وكان هذا أيضا هو رأي « منتسكيو » (١٦٨٩ - ١٧٥٥) ، وقد وضعه
في فصل مشهور من كتابه « روح القوانين L'Esprit des Lois » (الفصل
الخامس عشر) • و خلاصة هذا الفصل أن « الناس ماداموا قد تنازلوا عن

Bossuet, Politique tirée de l'écriture Sainte.

(١)

استقلالهم الطبيعي ليعيشوا خاضعين لسلطة القوانين السياسية ، فإن ذلك يقتضى تنازلهم عن شيوعية الملكية الطبيعية ، وخضوعهم فى ذلك لقوانين مدنية . وقد نتج عن القوانين الأولى (أى السياسية) تنظيم الحريات الشخصية ، أما الثانية (أى المدنية) فقد نتج عنها نظام الملكية .

وعلى الرغم مما اكده منتسكيو من أن نظام الملكية قد أوجبه حياة المجتمع إلا أنه كان يرى - وفى ذلك ما فيه من تناقض - أن ينحصر تدخل المجتمع فى مسائل الملكية فى أضيق نطاق ممكن ، ويكلف فى هذا الصدد موقفا شديدا المحافظة ، ويحاول أن يدعم موقفه بالرجوع الى الصالح العام عند مشرعى القوانين الرومانية ، وبالأخص عند شيشرون . إذ يقول : « أكد شيشرون أن المدينة لم تنشأ الا لتساعد كل انسان على الاحتفاظ بما يملك ، فليكن هذا إذن المبدأ الذى نسير على هديه . فالصالح العام لا يكون بأن نحرّم فردا من ملكيته ، ولا يكون كذلك بأن ننقص من هذه الملكية أى جزء ، حتى ولو كان ذلك عن طريق قانون أو مشروع سياسى . ان أساس القانون المدنى ، الذى يجب أن نتمسك بحرفيته هو ان يتمتع كل فرد بما يملك ، وأن تحافظ الدولة على ذلك » .

وقد ترتب على هذا الرأى أن طالب منتسكيو بأن تعوض الدولة كل فرد تنتزع منه جزءا من املاكه للمنفعة العامة . إذ أن الدولة ليست ، فى هذا الشأن ، الا فردا يتعامل مع فرد آخر ، ويجب أن تحفظ هذه المعاملة ، حقوق الطرفين .

رأى بنتام :

وقد وجدت هذه النظرية القائلة بأن الملكية أوجبتها حياة المجتمع ، من الفيلسوف الانجليزى « بنتام » (١٧٤٨ - ١٨٣٢) ، اكبر مدافع عنها . فهو يرى أن الملكية لا وجود لها فى حياة الطبيعة ، إذ أنها نظام لا يوجد

الأبوجود القانون . وليست الملكية فى أساسها الا موقف انتظار : انتظار للحصول على بعض المنافع من أشياء نملكها . ومعنى ذلك أنها مجموعة علاقات بين الناس والأشياء . وليست هذه العلاقات مادية بل هى معنوية ، وهى تختلف بحسب الزمان والمكان . وبحسب اقتناعنا من الفائدة التى تعود علينا من ملكية بعينها . على أن التمتع بالملكية لا يقوم الا على أساس القانون ، فانا لا نستطيع أن نتمتع بملكيته الا بعد أن يضمن له القانون ذلك ، فاذا انتفت القوانين انتفى معها وجود الملكية .

حالة الطبيعة وحالة المجتمع :

كانت المقارنة بين حالة الطبيعة وحالة المجتمع من الأمور التى تميز بها القرن الثامن عشر . فقد كثرت الرحلات الى الاطوار النائية ، واستصبح الرحالة معهم ، فى عودتهم ، أفراداً من القبائل البدائية لدراساتهم . ومن أمثلتهم ذلك البدائى الذى عرف باسم « متوحش الأفيرون Sauvage de l'Aveyron » ، نسبة الى موطنه الأصلى ، وأجريت عليه دراسات علمية وفلسفية . ولم تخل هذه الدراسات من الطرائف فوق ما أثارته من فضول المترفين الذين لم يعرفوا غير حياة الصالونات ومحافل الشعر والأدب .

وكان « ديدرو Diderot » ، أحد رجال الانسكلوبيديا ، ممن كتبوا فى الموضوع ، فعرض آراءه عن الحياة البدائية ، أى الحياة الطبيعية ، فى مقال بعنوان « اضافات الى رحلة بوجانفيل » (١) ، وبين على وجه الخصوص مزايا الملكية الجماعية للأشياء . ومما يذكره فى هذا المقال أن « بوجانفيل » أراد أن يفسد على البدائيين حياتهم وينخل ليهم النظم المتعصرة ، فطرده شيخ قبيلة « اوتايى » قائلاً له : « نحن هنا نعيش عيشة ساذجة ، ولكننا سعداء ،

Diderot, Supplément au voyage de Bougainville.

فلا تقصد علينا سعادتنا . لأننا نسير حسب وحى الطبيعة . وقد أردت أن
تنتزع من نفوسنا هذا الطابع . أن كل شيء هنا ملك للجميع ، ولكذك أخذت
تطلب في التمييز بين ما هو - لى ، وما هو - لك . - أننا لا نمثلك إلا ما هو
ضرورى ونافع لنا . نستحق من أجل ذلك الاحتقار ؟ أحتقرنا لأننا نجتر
الاشياء التى لا نتقنها ولا تهعنا ؟ أننا اذا جمعنا نجد ما نشبع به جوعنا ،
واذا أحسنا البرد وجعنا ما ندقء به أجسامنا . فاذا حاولت أن تقنعنا
بضرورة تخطى دائرة هذه النافع الضيقة ، فلا شك أنك ستفتح علينا بابا
لا يمكن غلقه ، وإنا لنتساءل كيف يمكن حينئذ أن نفرغ من السعى المتواصل ؟

أراء جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) :

ويمتد جان جاك روسو أشهر فيلسوف من فلاسفة القرن الثامن عشر
جعل من تمجيد حالة الطبيعة المحور الأساسى لفلسفته .

فقد كان يعتقد أن الانسان خير بطورته ، وأن حياة المجتمع هى التى
غيرت هذه الفطرة وجعلته يميل من الخير الى الشر ، ومن التلقائية والمصراحة
الى الزيف والرياء والنفاق .

وحالة الطبيعة ، كما يصفها روسو ، هى التى يعيش فيها الانسان بدون
علاقات منظمة مع الآخرين (١) . ومع اعتراف روسو بأن تلك حالة لا تتحقق
تماما ، فإنه يعتمد على هذا الفرض النظرى ، ويبنى عليه قواعد نظرية .

وقد عارض روسو بهذه النظرية الاتجاه المام الذى ساد بين فلاسفة
القرن الثامن عشر . فبينما كان يمتدح حالة الفطرة كان غيره من الفلاسفة
(أمثال فولتير وكونترسيه ، ورجال الانسكلوبيديا) يعتبرونها حالة بربرية .

(١) قُبِحت الدراسات الأنثروبولوجية خطف فهم روسو لحالة الطبيعة . إذ أن البدائين هم
أشد الناس خضوعا لنظام القبيلة . ولا تروى خبرة من حياتهم إلا بتنظيم دقيق . ووفق قواعد
محددة . بل أن نظام القرابة عندهم يحدد مكان كل فرد فى الأسرة تحديدا دقيقا بالنسبة
للآخرين .

لا تليق بما ارتفع اليه الانسان في العلم والنكاح - وقد سخر فولتير من تلك الحالة في خطاب أرسله الى روسو وقال فيه : « لو عاد الناس الى تلك الحالة التي تتمناها لساروا على أربع » .

ومما جعل روسو يمتدح حالة الفطرة ما شاهده في مجتمعه من روح الانانية والرياء من الناحية الأخلاقية . وعدم المساواة من الناحية الاجتماعية مما جعل الأقلية تتحكم في الأغلبية - فيقول ان الناس في حالة الطبيعة كانوا يعيشون بحرية . وتسود بينهم المساواة . ولكن كل شيء ما لبث ان تغير حين ظهرت الملكية الفردية بعد تقدم المجتمع نحو الحياة الاجتماعية . عرض روسو هذه الفكرة بقوة في فقرة مشهورة من رسالته عن « اصل عدم المساواة بين الناس » (١) . وتعتبر نظريته عن الملكية توكيذا وأكثر عمقا من النظريات التي اتينا على ذكرها .

يرى روسو أن عدم المساواة في الثروة يجعل أغلبية الشعب في ذل لان القلة التي تتحكم في الثروة تتحكم أيضا في أرزاق الأغلبية ، وتكون نتيجة ذلك ان تدعم الحريات الأساسية لهذه الأغلبية . وليس عدم المساواة ، في نظر روسو ، الا مظهرا من المظاهر التي خلقتها المدنية ، وهذا ما جعله ينادي بالرجوع الى عهد الفطرة الذي عاشت فيه الإنسانية في رخاء وسعادة ، لأنه عهد تساوى فيه الناس ، ولم يعش بعضهم عالة على بعض ، ولم يكس فيه بعضهم المال والثروات على حساب الآخرين . فعاش الناس جميعا في أحضان الطبيعة ، وتمتعوا بخيراتها على قدم المساواة لأن « كل ما هو من صنع الطبيعة حسن ، وكل ما هو من صنع المجتمع فاسد قبيح » .

ويقول روسو في عبارة مشهورة : « ان اول انسان استطاع ان يحيط

J.J. Rousseau, Discours sur l'origine de l'inégalité Parmi
les hommes.

أرضاً يسايح ، ثم ادعى أنها ملكاً له . ووجود من حوله قوماً بسطاء يصنعون ادعاءه ، هذا الإنسان هو فى الواقع . واضح أسس المجتمع المدنى

ولو وجد . فى ذلك الوقت ، شخص جرىء أخذ يقتل الأوتاد ويهدم السياج . ثم صاح فى زملائه أن احذروا ان تستمعوا لهذا المخايل ولا تقسروا أن ثمرات الأرض ملك للجميع . وأن الأرض ليست ملكاً لشخص بعينه . ثم وجد هذا الشخص الجريء لاستطاع أن يجنب العالم شرور كثير من الجرائم . والحروب . وأنواع اليؤس والغزع .

يظهر الملكية الفردية . انن . ظهر نظام اجتماعى يقوم على عدم المساواة والاضطهاد . ولذا يتحتم . فى نظر روسو الرجوع الى حالة الطبيعة . الى حالة الحرية والمساواة . ولو بالقدر الذى تسمح به عاداتنا التى اكتسبناها من الحياة الاجتماعية . هذه هى الفكرة الأساسية التى يدور حولها كتابه الرئيسى العقد الاجتماعى Contrat Social .

فالحياة الاجتماعية . لكى تحقق نوعاً من الحرية والمساواة يجب أن تقوم على نوع من التعاقد . والبند الأساسى فى صيغة العقد هو أنه : يجب أن يكون دخول كل فرد فى حياة المجتمع مصحوباً بتنازله عن . حرياته الطبيعية . وعن جميع ما استطاع أن يستحوذ عليه من أنواع الملكية . على أن يتلقى ، فى نظير ذلك ، من الدولة ، أى من الشعب صاحب الكلمة العليا بتقنين الحريات المدنية . وهى تلك الحريات التى لا تتعارض مع المصالح المشروعة للآخرين . كما أن الدولة تتعهد بحماية حقوقه ضد اعتداء الآخرين .

وإذا قام المجتمع على مثل هذا التعاقد استطاع أن يحقق المزاي الجوهري لحالة الطبيعة . وأولها الحرية . لأن الإنسان سيكون جزءاً من الشعب . صاحب السلطة العليا الذى يقرر بنفسه ما هى حقوقه . وما من شك فى أن الخضوع لقانون يعتقد كل انسان أنه واضعه . لا يقيد الحرية فى شيء . وثانى

هذه المزايا « المساواة » : لأن القانون الذي يحدد الحقوق قانون يشرع الجميع ، وهو قانون يطبق على الجميع بدون تمييز أو مفاضلة بينهم •

ويمكن القول ان الحالة التي كانت تسود قبل التعاقد هي حالة القرب الى « الاستحواذ » منها الى الملكية ، لأنها نتيجة للقوة ووضع اليد • اما بعد التعاقد فان الملكية تقوم على أساس وضمي وينظم امرها القانون •

ويصف روسو بدقة الشروط الاقتصادية التي لا يمكن أن يقوم التنظيم الديموقراطي بدونها • فهو لا يطالب بالمساواة المطلقة التي يستحيل تحقيقها في المجتمع ، وإنما يطالب بنظام اقتصادي يحفظ التوازن بحيث لا يكون هناك فقر منع ولا ثراء فاحش • فلا يصح أن « يكون بين المواطنين من يبلغ به الثراء الى حد يمكنه من شراء الآخرين ، ولا من يبلغ به الفقر الى حد يدفع به الى أن يبيع نفسه » • ويجب أن يكون واجب الدولة الأول تجنب الخبط : « اذ لما كانت طبيعة الأشياء تدفع دائما الى هدم صرح المساواة ، كان لابد لقوة القانون من أن تحرص دائما على بقاءه قويا متماسكا » (١) •

ويظهر اتجاه روسو بشكل واضح في « مشروع الدستور الذي وضعه لجزيرة كورسيكا » (٢) • اذ يقول فيه : « ان فكرتي لا تهدف الى هدم الملكية الخاصة لأن ذلك مستحيلا ، ولكني أريد أن أحصرها في الضيق المحدود الممكنة ، وأن أضع لها نظاما وقاعدة ، وأن أوجهها دائما في الاتجاه الذي يخضعها للمصالح العام » •

هذا هو المبدأ الذي سينادي به بعد روسو كثير من المفكرين وعلماء الاقتصاد الاشتراكيين في أواخر القرن الثامن عشر ، وأوائل القرن التاسع عشر •

Contrat Social, Liv. II, Chap. XI.
Projet de Constitution pour la Corse.

(١)

(٢)

وقد حاول الشعب الثائر أثناء الثورة الفرنسية أن يتخذ من مبادئ هؤلاء الفلاسفة ذريعة يبرر بها إعادة توزيع الثروة - ولكن رجال السياسة ما لبثوا أن تدخلوا تدخلا حكيما يضع أساسا جديدة لمجتمع جديد ، ويحقق الديمقراطية الاجتماعية .

رويسبيير :

ويعتبر رويسبيير من أشهر الساسة الذين اتجهت بهم الثورة الفرنسية . وقد تبني آراء روسو ، وأراد أن يحققها عمليا إذ كان يعتبره « معلم الإنسانية » . فقال بأن الحرية والسعادة تتوقفان على المساواة . ولكن لما كانت المساواة المطلقة مستحيلة ، فإن القوانين يجب أن تتجه إلى تحقيق مساواة نسبية ، وذلك بتقليل الفوارق بين الثروات المختلفة . ويجب أن يكون حق الملكية مؤقتا ، بحيث تعود الملكيات ، بعد موت أصحابها إلى الدولة .

ولما كانت أهم الحقوق هي المحافظة على البقاء ، والحرية ، فإن الملكية يجب أن تكون في خدمة هذين الحقين . وحق الملكية الذي يسمح لفرد ما يجب أن يتحدد بالنسبة لحقوق الآخرين . أي أن الملكية التي يتمتع بها فرد أو أفراد يجب ألا تحرم أحدا من حق « العيش » ، وحق « الحرية » .

- وكل ما هو ضروري لمعيشة جميع السكان يجب أن يكون ملكا للمجتمع بأسره . وما زاد على ذلك يصح أن يكون موضوعا للملكية الفردية . أي أن الدولة يجب أن توفر لكل فرد جزءا من ثمار الأرض كافيا لمعيشته ، أما الفائض ، فيترك للتداول الحر بين الأفراد .

وهكذا نرى أن الثورة الفرنسية ، وعلى رأسها مشرعها رويسبيير ، قد أكدت مبدأ خال يتأرجح بين التأييد والانتكار مدة طويلة . ونعني به أن حق الملكية ليس مطلقا ، بل يجب أن يخضع لتنظيم الدولة ورقابة المجتمع شأنه في ذلك شأن جميع الحقوق الأخرى .

بدء الحركة العمالية :

غير أن الثورة الفرنسية - حسبما يرى المؤرخون - اهتمت بإرضاء الفلاحين وتأكيد حقوقهم أكثر مما اهتمت بحقوق العمال . وربما كان ذلك لأن الفلاحين كانوا يمثلون أغلبية الشعب ، كما أن طبقتهم كانت الطبقة التي ملحتها الاقتصاد وامتيازات النبلاء والأشراف .

لمنع البؤس العمال إلى القيام بحركة في عام ١٧٩٢ طالبوا من وراثتها بتغيير النظم التي تعمل على استغلالهم وتجويعهم . ونادى انتصار هذه الحركة بأن يحل « حق العمل » محل « حق الملكية » . وقد بلغ تحمس هؤلاء الانتصار أحيانا إلى حد القول بأن حالة العمال لا تتحسن إلا بقيام ثورة أخرى . وكان هذا رأى « بابيف Babeuf » وانتصاره الذين أطلقوا على أنفسهم اسم « المتساوين Les Egaux » . وطالبوا بالرجوع إلى المساواة التي تقوم على حالة الطبيعة ، وأن يكون العمل والتمتع بثماره من حق الجميع ، وأن تسخر جميع موارد الدولة لتوفير الرخاء والرفاهية للجميع .

ولكن حركة « بابيف » باءت بالفشل ، وأعدم تحت القصلة ، فكان أخفاق هذه المحاولة للوصول إلى الإصلاح الاجتماعي من الأسناب التي ساعدت على نجاح « يونابرت » واستثنائه بالسلطة .

ويهمنا أن نبين ما اشتمل عليه « قانون نابليون » المشهور Code Napoleon من مواد في تنظيم حق الملكية . وكان إعلان حقوق الإنسان والمواطن ، الذي أصدرته الثورة ، قد أكد . من قبل ، أن الملكية من الحقوق الطبيعية التي لا تقيد قيوذ . كما أكد هذا الإعلان أيضا أن الملكية حق مقص لا يصح أن يعتدى عليه ، ولا يصح أن يحرم منه أحد إلا إذا اقتضت الضرورة العامة ذلك . وفي هذه الحالة يجب أن يعرض المالك عن ملكيته المنزوعة تعريضا عادلا .

سانت هذه الروح كذلك فى قانون نابليون . ولم يتربد المشرعون فى القول بأن أهم أغراضه تنظيم المبادئ التى تضمن للأفراد التمتع بحق الملكية (١) . ويجعل هذا القانون من حق الملكية حقاً مطلقاً حسب مفهوم القانون الرومانى الذى يقول بأن « الملكية هى حق التمتع والتصرف فى الأشياء بطريقة مطلقة على شرط ألا تستخدم فى أغراض تحرمها القوانين واللوائح » .

وفى جميع حالات النزاع يدافع القانون عن حق المالك . فالمالك مثلاً لا يجبر على دفع ثمن التحسينات التى يدخلها المنتفع على ملكه - وفى حالة البيع يحمى القانون المستولى على السلعة ، أى المالك الجديد . وفى قانون الإجراءات ينص على أن الهدف الأساسى من الإجراءات ، حماية الملكية والأمن .

وهكذا نرى فى النهاية ، أنه إذا كانت الثورة الفرنسية قد ضمنت الحقوق السياسية ، للفرد ، فقد أجهضت الحقوق « الاجتماعية » التى كافح من أجلها كبار الفلاسفة والمفكرين خلال القرن الثامن عشر - وهذا ما جعل عدداً من المؤرخين يؤكدون أن الثورة قد أفادت البورجوازية أكثر مما أفادت الطبقة العاملة . وهى ، لذلك ، قد فتحت الباب على مصراعيه للأفكار والمذاهب الاشتراكية التى ازدهرت خلال القرن التاسع عشر .

الفصل الرابع عشر

نشأة المذاهب الاشتراكية

١ - تعريف الاشتراكية :

لتعريف الأشياء طريقتان : طريقة ثلثية تقتصر في الانتزاع على
النفس . وتأمل الأشياء حسب ما يوحى اليها بشعورنا بها ، وطريقة موضوعية
تهتم ببحث الأشياء كما هي في ذاتها دون أن يكون للشعور الذاتي أى تأثير
على هذا البحث .

ويبدو لنا أن تعريف بعض المفكرين للاشتراكية كان يخضع في كثير من
الاحيان لما يشعرون به نحوها من نفور . وهو شعور لا تنكره على أصح ما به ،
فكل إنسان مطلق الحرية في أن يعتقد ما يعلو له من المذاهب . ولكن الذى
ننكره هو أن تكون العاطفة والبول الشخصية سببا في تشويه الحقائق ولظهارها
في صورة مخالفة ، أو غير مطابقة لنتائج البحث العلمى .

ولذا كان لأحد من الناس رأى خاص في الاشتراكية ، فليس له أن يفرض
هذا الرأى على الناس وينشره على أنه نتيجة البحث العلمى . فالبحث العلمى
النزيه يقرر من الحقائق بصدد تعريف الاشتراكية ، وللفرق بينها وبين
الشيوعية ، ما يختلف تمام الاختلاف عما ورد في آراء بعض من تعرضوا لهذا
الموضوع .

فقد ذكر بعضهم أن الاشتراكية هي « النفس للقاطع الصريح لبناء
الملكية الغربية » . ونكر آخرون أن « الاشتراكية بمعناها الصحيح حرب على
الملكية الغربية . إذ أن أول مطلب لها هو تجريد كل مالك مما ملك يداه » .

والحقيقة أنه ما من مذهب اشتراكي واحد . سواء أكار متطرفا و معذلا . ينطبق عليه هذا التعريف . بل إنه المذهب الجماعي نفسه Collectiviste . الذى نادى به كارل ماركس . وعرف فيما بعد باسم الشيوعية (وسنشرح فيما بعد الفرق بينهما وبين الاشتراكية) - هذا المذهب قد اتم بطابع الحد من الملكية الفردية . الى أقصى حد . ولكنه مع ذلك لم يلغها تماما . فقد اترك على الأفراد حق تملك أدوات الإنتاج . ولكنه سمح لهم بالاحتفاظ بكامل حقوقهم بالنسبة لما يحصلون عليه من كسب عملهم .

فالاشتراكية لا تحارب إذن الملكية الفردية . ولكنها تختلف فقط مع المذاهب الأخرى . ومع الرأسمالية على الخصوص . على تعريف هذه الملكية . فالملكية الفردية . في نظر الاشتراكية وهي الملكية التى يصح الاحتفاظ بها . هي الملكية التى يكونها المرء بنفسه . وعن طريق جهده وعمله . وليست الملكية التى تاتيه عن طريق الميراث . إذا نظر إليها فى حقيقتها . فهي ليست ملكية فردية . وإنما هي ملكية جماعية نتجت عن جهود أسرة . فى أجيال متعاقبة . ثم تملكها شخص واحد بطريق الميراث . أما الملكية الفردية بالعنى الدقيق لهذه الكلمة . فهي الملكية التى تبدأ مع الفرد وتنتهى بانتهائه .

وقد عرف « أدولف هاز » الاشتراكية بأنها « المعمل على خضوع الفرد لصالح الجماعة » (١) وهو تعريف لا يمس مبدأ الملكية . ولكنه قد يتدخل فى تحديد ما إذا دعت الى ذلك مصلحة الجماعة (مثلما حدث فى قوانين الإصلاح الزراعى التى صدرت فى بعض البلاد النامية كوسيلة من وسائل علاج التخلف) .

والواقع أن الاشتراكية التى ازدهرت فى القرن التاسع عشر . كانت رد فعل ضد المذاهب الفردية Individualisme التى سادت فى القرن الثامن عشر

فليس من الغريب أن يكون من أول أهدافها محاربة النزعة الفردية ،
والمناداة بتحقيق مصلحة الجماعة قبل مصلحة الفرد . ويترتب على هذا
الهدف تحسين حال الطبقات العاملة . وتضييق الفروق بينها وبين الطبقات
الأخرى ، والوصول الى ذلك بقوة القانون ، لا عن طريق تنظيم الاحسان ،
او الدعوة الى مد يد المساعدة للفقير . فقد لا يستجيب المرء لصوت الضمير ،
او للمطالبات التي يدعو اليها الدين خصوصا بعد ان جرفته تيار الحياة المادية ،
وحينئذ يجبره القانون على اداء واجبه نحو الآخرين . ومن الوسائل التي
تستعين بها الدولة على تحسين حال الطبقات العاملة . والحد من سيطرة
اصحاب رؤوس الاموال ، تأميم الصناعات الكبرى والمرافق الحيوية . وهذا
التأميم هو احدى سمات المذاهب الاشتراكية لأنه يحمي المصالح الجماعية من
عسف بعض الافراد .

يمكننا ان نعرف الاشتراكية تعريفا موضوعيا بانها المذاهب التي
تطالب « باشراف » الدولة على مصادر الحياة الاقتصادية ، وبغرض نوع من
الرقابة على المرافق الزراعية والتجارية والصناعية » .

ولا يشذ واحد من المذاهب الاشتراكية المتعددة عن هذا التعريف ، وان
كانت تختلف فيما بينها على تحديد درجة هذه الرقابة . ونحب ان نلفت النظر
الى نقطة هامة في هذا التعريف وهي اختيار كلمتي « الاشراف » و « الرقابة »
وهما لا تنبيان بتاتا فكرة « الخضوع » فالاشتراكيون لا يطالبون بأن تضع
الدولة يدها على جميع مرافق الحياة الاقتصادية بل يكتفون بأن تقتصر وظيفة
الدولة . في هذا الشأن ، على الاشراف والرقابة .

وهذا التعريف يبعد الفكرة التي قد تخامر بعض الانهزاميين ان الاشتراكية
تهتم بانشاء المؤسسات الخيرية للاخذ بناصية المحتاجين ، فاشتراكية في
جوهرها محاولة للاصلاح والتنظيم ولكن الاحسان لا ينظم الاوضاع السقيمة ،

ولا يعيد التوازن إليها ، بل يترك الاحوال على ما هي عليه مكتفياً بتخفيف بعض الآلام الفردية التي سببها فساد النظام واختلال التوازن .

وكذلك فإن التعريف الذي أورده لا يتعرض للكفاح أو الصراع بين الطبقات ، ولا الى فكرة المساواة في توزيع الثروة . والقول بأن الاشتراكية هي فلسفة الطبقات الكادحة لا ينصب الا على أحد الاشكال الخاصة جداً من هذا المذهب . والحقيقة أن تحسين حالة الطبقات العاملة يأتي كما قلنا ، كنتيجة للتنظيم الاجتماعي الذي تهدف الاشتراكية الى تحقيقه . ولكنه ليس بالمهدف المباشر لها .

والآن بعد أن عرفنا الاشتراكية ، يتحتم علينا توضيحاً لفكرتنا - أن نبين الفرق بينها وبين الشيوعية :

ان النظريات التي عرفت بالشيوعية قد ظهرت بعكس الحال في الاشتراكية منذ اقدم العصور . وكان أول من صاغها صياغة منهجية هو فيلسوف الاغريق افلاطون . وظهرت بعد ذلك ، في عصور النهضة ومطلع العصر الحديث . نظريات أخرى مماثلة نذكر من أهمها « الميوتوبيا » لثوماس مور « ومدينة الشمس » لكامبانيللا .

وقد جاء الخلط بين الاشتراكية والشيوعية من الانتصار الاعداء على المساواة . فلم ير بعضهم بينهما إلا اختلافاً في الدرجة ، ونظر بعضهم الآخر الى الاشتراكية على أنها « الجنس » والى الشيوعية على أنها « النوع » . ونحن إذا تأملنا في تاريخ النظريات الشيوعية وجدنا أنها قد ظهرت في فترات متباعدة . فأصحابها لا يكونون مدرسة متصلة الحلقات ، ولكنهم يعبرون بين الفنية والفينة عما يدأب نفوسهم من أحلام . فهذه النظريات لا تعبر إذن عن حال المجتمع الراهنة ، ولكنها تعبر عما يتخيله أصحابها من حالة مثالية

للمجتمع المستقبل - وهى ، بصفتها هذه ، تلفت الانتظار إليها ، ولكنها تظل عديمة الجدوى لأنها لا تتصل بالحاجات الحقيقية التى يحسها المجتمع وقت ظهورها .

ويختلف الامر تماما فيما يتعلق بالاشتراكية . فقد نمت هذه النظريات واتصلت بدون انقطاع منذ ظهورها فى أوائل القرن التاسع عشر ، واشتد تيارها حوالى عام ١٨٥٠ . مما يدل على أنها كانت تلبي نداء حاجة اجتماعية فظهرت مدارس ، سان سيمون ، و « فورييه » فى فرنسا ، « روبرت أوين » فى إنجلترا . ولم تكف هذه المدارس بتشديد الاحلام . ووضع المثل العليا ، بل اتجهت توا الى المسائل العلمية .

ويعتقد الشيوعيون ان الثروة هى اساس كل فساد اجتماعى لأنها تولد الانانية الفردية ، وتثير البغضاء فى قلوب المواطنين فتدفعهم الى انواع النزاع الداخلى الذى يؤدى الى خراب الدولة . ولذلك حرص افلاطون على عدم تملك الثروة وخصوصا بين طبقة الحكام والمحاربين فى « مدينته القاضلة » ولم تكن النظريات الشيوعية التى جاءت بعد ذلك الا صورا متعددة لشيوعية افلاطون .

فالشيوعية اذن هى التى تحارب الثروة ، وتحارب الملكية ، لأنها فى نظرها ، اساس النزاع بين الطبقات واساس فساد المجتمع .

وهنا يحضرنا سؤال هام : هل النظام السائد الآن فى روسيا نظام شيوعى بالمعنى العلمى الدقيق لهذه الكلمة ؟ اننا لا نستطيع ان نجزم بذلك لان المعلومات التى تصلنا عن هذا النظام تاتي من طريق الدعاية ومساوئ الاعلام ، وهى اما ضد هذا النظام او مؤيدة له . وفى كلتا الحالتين تتعبد مساوئ الحكم الصحيح . كما ان الاسم الرسمى للدولة الروسية هو « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » U.R.S.S. ، ولا يبدو فى هذه التسمية اى إشارة الى الشيوعية . ولذا نعتقد أننا نكون فى جانب المصواب لو سمينا هذا النظام « جماعيا Collectivist » لانه يقوم على فكرة الاشتراك فى ادارة المرافق العامة

ومصادر الثروة ، ولا يلغى الملكية تماما بل يحصرها فى أضيق الحدود .

فالشيوعية ... كما قدمنا ... ليست الا افكارا تداعب خيال اصحابها ، وهم يستطيعونها على صفحات الكتب للتعبير عن رأيهم فيما يجب أن يكون عليه المجتمع المثالى . وهى بهذا المعنى تنصب دائما على المستقبل لأن المثل الأعلى اذا تحقق انتفت عنه هذه الصفة . واذا اصطدمت هذه الافكار بالواقع ظهرت استحالة تحقيقها بحذافيرها . فهيات ان نستطيع تحقيق مجتمع تنعدم فيه الفوارق بين الطبقات .

ويمكن اجمال الفروق بين الاشتراكية والشيوعية فيما يلى (١) .

١ - تتبع النظم الاشتراكية قدرا من ملكية أدوات الانتاج كما تتبع ملكية سلع الاستهلاك أما الشيوعية فأدوات الانتاج فيها ملك للدولة ، كما انها لا تسع بملكية سلع الاستهلاك الا فى نطاق محدود .

٢ - تخضع المنظمات والجهزة الاشتراكية للنظام الحكم الذاتى واللامركزى فى التنفيذ مع درجة بسيطة من المركزية فى توجيه السياسة وتصميم الخطة العامة . أما المنظمات والجهزة الشيوعية ، فانها تتصف بالمركزية وتركيز السلطة .

٣ - يخضع التنظيم الاشتراكى لحاجات البيئة المحلية ، وقد يختلف من اقليم لآخر داخل البلد الواحد . بينما الاسلوب الشيوعى عادة يكون موحدا فى الداخل والخارج . ومن ثم نجد أن الدعوة الى الشيوعية دعوة عالمية .

٤ - يعتمد الاشتراكيون الى حد كبير فى مرحلة الحصول من المجتمع الراسمالى الى المجتمع الاشتراكى على الوسائل والتشريعات السلمية ، بينما يعتمد الشيوعيون على الثورات العنيفة وعلى القوة .

(١) عن الدكتور جمال الدين محمد سعيد : الاشتراكية العربية ومكانها فى النظم الانتدابية (منشلة : كتب تومية) .

٥ - الاشتراكية لا تتعارض مع الأديان . بل أن كثيرا من النظم الاشتراكية تستمد معنوياتها . وقيمها الأخلاقية . وفلسفتها الروحية من الأديان ، بينما الشيوعية لا تهتم بالأديان بل أنها تحاربها .

٢ - مذهب سان سيمون :

يدين العالم الحديث بالكثير من الآراء التي تحركه إلى مذهب سان سيمون الذي يعد بحق فاتحة الحركة الاشتراكية التي نخر بها تاريخ القرن التاسع عشر . وقد كان للآراء الخصبة التي تحمى بها وداقم عنها بقوة أثر كبير فيمن جاء بعده من الاتباع والمريدين . فاستغلوا هذه الآراء وتوسعوا فيها حتى اتخذت سمة المذهب الحكم . ولذلك فإن الكلام عن سان سيمون لا يكمل إلا بالكمال عن حركة اتباعه التي أطلق عليها اسم « المسان سيمونية » ، Saint-Simonisme فهؤلاء الاتباع هم الذين روجوا للمذهب ونشروه وفصلوا ما فيه من تداليم . ووشعوها في صيغة محكمة ، وتولوا الدفاع عنها بكل ما أوتوا من قوة وعزيمة .

وقصة هذا الارستقراطي الثائر . اى سان سيمون . قصة عجيبة : فقد ولد في أحضان العز من أسرة عريقة في النبالة - ولكنه ما لبث أن أدرك منذ حداثته أن الطبقة الارستقراطية لا تتميز بأموال ولا بالجاه ولا بالحسب ولا بالنسب ، بل أن هناك ارستقراطية أخرى يجب أن تسود وهي التي يتميز أصحابها بما يؤدونه من خدمات إنسانية .

وما كاد سان سيمون يبلغ سن الشباب حتى كانت الثورة في أمريكا تتأجج تحت الاستعمار البريطاني ووقع الأمريكيون علم الثورة ضد إنجلترا (١) .

(١) ما - حرب الاستقلال الأمريكي في عام ١٧٧٦ .

فسارعت فرنسا لمساعدة أمريكا على التخلص من نير الاستعباد ،
وارسلت فيلق الحرية بقيادة « لافاييت » Lafayette ، فسارع سان سيمون
الى الانضمام اليه ، فقد وجد الفرصة سانحة للدفاع عن مثله العليا . وقام
برأجه في الدفاع خير قيام حتى انه جرح في فخذه في إحدى المعارك
البحرية .

وما ان استقرت الأحوال حتى ظهر لديه نوع آخر من النشاط . نشاط
يتلاءم مع أوقات السلم والتعمير . فيادر الى استغلال ما تعلمه في الهندسة ،
وانصل بأولى الشأن في المكسيك لشق قناة تصل بين المحيطين الاطلسي والهادي .
ومى القناة التي عرفت فيما بعد بقناة بنالما . ولم يكن يقدمه شيء عن أى
مشروع يرى فيه مجالا لاستغلال موارد العالم لصالح الانسانية .

ولما وجد ان مشروعاته التي يضطرم بها ذهنه ولايمكن تحقيقها الا عن
طريق المال ، اشترك في عدة مشروعات تجارية . واختلط في فترة من حياته
برجال الأعمال وجمع ثروة ضخمة . وكان ينتهز فرصة المآدب والحفلات
للاجتماع برجال العلم والاستئناس برأيهم والتعلم منهم . وفي عام ١٨٠٣
كتب سلسلة خطابات بعنوان « خطابات من أحد نزلاء جنيف » (١) دعا فيها
شعوب أوروبا الى تبجيل العلماء ووضعهم في المنزلة التي تليق بهم .

وبين عشية وضحاها قلب له الدهر ظهر المحن ، فتعثر حظه في الأعمال
راسابه الافلاس فاضطر لكي يعيش الى قبول وظيفة كاتب بسيط في أحد بنوك
التسليف ، والتمس المعونة المادية من خادمه السابق . ولكنه لم يضيع الوقت
في الندم ، وفي البكاء على حظه العاثر . بل انه لم يمر أى اللغات الى ما أصبح
فيه من عمر وفاقه . ولم يقلل ذلك من نشاطه وتحمسه لمبادئه . فكتب في هذه

الفترة بحثا يقدم فيه للججمهور خلاصة الابحاث العلمية التي تمت في القرن التاسع عشر (١) كما كتب « بحثا في علم الانسان » (٢) - وقبل انعقاد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ، لتسوية مشاكل اوربا بعد حروب نابليون ، اخذ سان سيمون بعد مشروعا ضخما بمساعدة « أوجستان تييري - Augustin Thierry احد معارفيه - وكان هذا المشروع يرمي الى اعادة تنظيم المجتمع الاوربي وقرار السلام فيه - ولكن هل يمكن اقرار السلام بدون تنظيم الصناعة ؟ »

وهكذا نصب سان سيمون نفسه منذ عام ١٨١٧ نصيرا للصناعة ، واخذ على عقائده النفاق عن حقوق العمال والتهوؤ بهم - ولكي يسمع صوت العمال للعالم ويهيء لهم مكانا يليق بما يبذلونه من جهود ، اخذ يحذر بمساعدة « أوجست كونت » - الذي انضم اليه وعمل حينئذ من الزمن تحت لوائه - نشرات ضمنها تعاليمه الاشتراكية وآراءه الفلسفية تحت عنوان « تعاليم رجال الصناعة Ca'téchisme des Industriels (٣) » -

وقد تعرض سان سيمون لبعض المحن في سبيل نشر مذهبه ، وانفض عنه الكثيرون من أتباعه حتى انه - غي غمرة من اليأس - اطلق على نفسه الرصاص - ولكنه نجا من الموت بمعجزة ، وعاد نشاطه وحماسه - وما لبث ان تأصل مذهبه في نفوس الاتباع حتى أصبحوا اشد حماسه من استاذهم وزعيمهم - وقد استطاع سان سيمون قبل وفاته ان يشهد هذا الحماس ويفخر به - ولما حانت ساعة وفاته (عام ١٨٢٥) اوصى أتباعه بنشر مؤلفه الذي اودعه خلاصة آرائه ، واختار له عنوان « المسيحية الجديدة Nouveau Christianisme » - وكان اخر ما رده تلك العبارة التي قالها بحماس :
L'Avenir est à Nous المستقبل لنا

Introduction aux travaux scientifiques du XIX Siècles. (١)
Mémoires sur la Science de l'homme. (٢)
(٣)

وواصل الاتباع نشاطهم بعد موت الزعيم . وكان منهم المهندسون أمثال
 • انتفتان Enfantin ورجال الاقتصاد والمال أمثال • بيرير Pèreire
 وأصدروا نشرة اسبوعية تتضمن آراءهم ويحدثهم تحت عنوان • المنتج
 Le Producteur • ثم اتبعوها بنشرة أخرى بعنوان • النظم
 L'organisateur • وعنوان كلتا النشرتين يدل دلالة واضحة على بعض
 أهدافها وهي • الإنتاج • و • التنظيم • ونظموا بعد ذلك سلسلة من المحاضرات
 التي أبرزوا فيها اتجاهات فلسفتهم الجديدة ثم ما لبثت هذه الفلسفة ان
 اصطلبت في نظرم بصيغة العقيدة • فأضفى المحاضرون على انفسهم صفة
 القديسين والمجاهدين واتخذوا لانفسهم صومعة في أحد أحياء باريس الثانية .
 لمرحى منليمونتان Ménilmontant وأخذوا يمارسون هناك ضروب التعاون .
 ويتدربون على العمل وينزعون الأرض وهم يرددون أناشيدهم الخاصة •

ولكن ما لبث الاتباع ان انقسموا الى فريقين بعد ان اشتد الخلاف بينهم
 حول • حقوق المرأة • والمكانة التي يجب ان تحتلها في سبيلهم • وشد فريق
 اصداق المرأة رحاله الى الشرق • وهبطوا مصر • ولم يكن ذلك للنهوض بنساء
 الشرق • وانما كان الرحيل هربا من الوقعة وحققا للدماء • وفي مصر عاودهم
 نشاطهم الصناعى والهنسى • فوضعوا مشروعا لحفر قناة السويس ولكن
 مقامهم في مصر لم يطل لعدم ملامة الجو لهم ففعلوا راجعين الى وطنهم •
 واشتغل الكثيرون منهم في مشروعات السكك الحديدية • لانهم وجدوا في مد
 طرق المواصلات وسيلة لنشر الصناعة وتحقيق فكرتهم الاساسية واذاعتها في
 العالم اجمع •

الاتجاهات الاساسية في هذا المذهب :

ما هى الافكار والاتجاهات الاساسية التى يدور حولها مذهب سان سيمون
 • واتباعه ؟ •

لقد قلنا في صيغة مجملة • ان هذا المذهب يهدف لنصرة الصناعة ورفع

ثانها والدفاع عن حقوق الصنّاع . ونريد الآن ان نتكلم عن الاراء التفصيلية
فى هذا البرنامج . ونستطيع ان نتبين فيه أربعة اتجاهات أساسية .

التمسك بالعقيدة - واقرار السلام - والتصنيع - والاشتراكية .

(١) التمسك بالعقيدة :

اما عن العقيدة فهى المحور الذى تدور حوله جميع تفاصيل المذهب . ولم
تكن هذه الحركة ، فى الواقع ، ذات صبغة دينية فى بدايتها . ولكن بعض
الانصار ومحرمى . المنتج ، ما لبثوا ان وجدوا فى انفسهم نزعة قوية لتحويل
، الحركة ، الى عقيدة ، - وكانت بهشة الآخرين بالغة حين قرأوا ذات صباح
النشرات التى يلصقها بروجو المذهب على جدران المنازل ، وعلى رأسها هذه
العبارة الغريبة «بيانة سان سيمون» ثم أخذت هذه النزعة تظهر فى المحاضرات
القيمة التى كان يلقيها أحد الاقطاب وهو « بازار » Bazard ، فقد كانت
الصفة العلمية . وقوة الحجة والبرهان ، والاعتماد على الاقيسة المنطقية ،
ووسائل الاستنتاج تخفى وراءها الرغبة الشديدة فى تحريك الصواطف وقيادة
النفوس نحو عقيدة جديدة . ولا يستطيع المؤرخ أن يفهم روح هذا المذهب ولا أن
يفسر الحماس الذى كان يملأ قلوب المدافعين عنه ، اذا هو أغفل هذه الحقيقة .

ولكن هل كانت هذه هى رغبة سان سيمون نفسه ؟ وهل كان ذلك هو
الحلم الذى يطمح الى تحقيقه ؟

لقد اختلفت آراء الباحثين حول هذا الموضوع . فبعضهم . من أمثال
« جورج دوماس » يصور لنا سان سيمون فى صورة الراهب الذى يتصعب
لرائته ، ويدافع عنها فى حماس بدون أن يهتم بتدعيمها بالاسانيد العلمية .
وبعضهم الآخر من أمثال « مكسيم لروا » Maxime Lervai يصوره لتسا .
على العكس ، فى صورة العالم الهادئ المتزن ، ويؤكد لنا انه كان حراً
العقيدة ، يحيا حياة غيره من أبناء القرن الثامن عشر الذين أولعوا بالعلم

والمعرفة النظرية ، وكان على اتصال وثيق برجال « الانكلوبيديا » الملحدين ، وكان يعلق مثلهم . الامال المكبار على تقدم العلوم التى تؤدى فى النهاية الى النهوض بالانسانية .

ونحن لا ننضم فى رايها الى هؤلاء ، ولا الى اولئك ، فكلا الرائيين ، فى الواقع ، ينطوى على مسحة من الرأى الصواب . ولا أدل على ذلك من ان سان سيمون قد ميز فى كتاباته بين « الاطوار الحرجة *Les Périodes critiques* » و « الاطوار العضوية او الاستقرارية *Les Périodes organiques* » فى حياة المجتمعات . فهو اذ كان قد انحاز الى جانب الظلماء فى مرحلة النقد فقد اتخذ صفة الرسل والقدسين فى مرحلة البناء ، وامتح انصار السدين لانهم ادرکوا قيمة « الوحدة المنظمة » . واخيرا لا ننسى انه كتب فى آخر حياته « المسيحية الجديدة » ، واذا كان هذا الكتاب يهاجم الكاثوليكية والبروتستانتية لعدم اهتمامهما باستغلال خيرات الارض لنفعة الطبقات الكادحة ، الا انه يبين بوضوح ان تحسين المستقبل المادى والخلقى لهذه الطبقات يستلزم التمسك باهداف عقيدة تجمع حولها القلوب ، وتثير الحماس فى النفوس .

ويؤثر عن سان سيمون انه قال . وهو على فراش الموت : « لقد توهم بعض الناس ان كل مذهب دينى يجب ان يختفى ، بعد ان وضحت للاميان عيوب المذهب الكاثوليكي . ولكن هذا وهم خاطىء . فالعقيدة الدينية لا يمكن ان تختفى من الوجود ، ولكنها يمكن ان تتطور بحسب مقتضيات كل عصر . ويجب ان نتذكر دائما ان أداء الاعمال العظيمة يتطلب الانفعالات القوية » (التى تنبعث من الايمان) .

لقد تذكر الاتجاه هذه الاقوال وغيرها ، واتخذوها مادة لبناء عقيدة جديدة . ولكنهم ما لبثوا ان غلوا فى هذا الاتجاه . وانحرقوا نحو التصوف . وربما كان احد اسباب هذا الغلو ما وجدوه من ذبوع المذهب الوضعى ، الذى اسسه اوجست كونت ، ورغبته فى محاربة الفكرة القائلة بأن الدين قد انقضى

زمنه ، وبانه أصبح عادة تتقبل بالازمنة القديمة • وانصببت جهود « انفتشان »
و « بازار » . على وجه الخصوص ، على بعض « قانون الحالات الثلاث »
الذى اتخذه اوجست كونت اساسا لفلسفته الوضعية (١) •

فهذا القانون ، فى نظره ، لا ينفى ان كل تطور للانسانية يتميز باتساع
نطاق العقائد الدينية • وكل ما فى الامر ان هذه العقائد تتخلص مما يشوبها
من الخرافات كلما تطور بها الزمن • ولكن الانسانية لا يمكنها الاستغناء عن
العقائد • هذه المحاولات للدفاع عن فكرة العقيدة هى التى حدث بالنقاد الأدبى
المعروف « سانت بيف Sainte Beuve الى الثناء على حركة سان سيمون
وصفها بانها « زودت الكثيرين بما كان ينقصهم من وجوب اعتناق عقيدة »
واضفت صفة الاحترام على اسمى اشكال الظواهر الاجتماعية وهى العقيدة
الدينية » •

وهى الطبيعى ان تكون هذه الديانة الجديدة التى نادى بها انصار سان
سيمون ، وانتصارهم لفكرة تجديد العقيدة سببا فى اثاره رجال الدين المسيحي .
ضدهم • اذ ان العقيدة الجديدة تختلف مع العقيدة الكاثوليكية فى مسائل
جوهرية • فالكاثوليكية تنادى بمبدأ « الثنائية Daulisme » الذى يقابل بين
« الروح » و « الجسد » بين الطبيعة « و « الله » ولكن مذهب سان سيمون
يعارب هذه الثنائية ويكن اعظم جهوده لاعلاء شأن الجسد الذى تحقره الديانة
الكاثوليكية وليس معنى ذلك ان هذا المذهب يجند ارضاء الغرائز ، والانفعال
وراء الامواء الجسدية ، بل انه يرمى من وراء ذلك الى فكرة سامية ، وهى
« تمجيد العمل » وعدم الانتقام من اهمية الرخاء المادى ، والعيش الطيب
الذى يجب ان تتمتع به الطبقات الفقيرة • واذا كان الله ، فى نظر اتبساع

(١) يقول هذا القانون ان الفكر البشرى ، فى تفسيره للظواهر ، هو مر بثلاث حالات
متعاقبة ، هى : الحالة الدينية ، ثم الحالة الميتافيزيقية ، ثم الحالة الوضعية او العلمية .

انظر : ليلى برول : فلسفة اوجست كونت - ترجمة الدكتور محمود تامم ، والدكتور السيد
محمد بنوى مكتبة الانجلو المصرية : ١٩٥٢ •

سان سيمون . هو الصانع المثالى للكون . افلا يكون ذلك داعيا الى اعلاء شان
الصناعة وتحسين حال الصناء ؟

(ب) اقرار السلام :

اذا تطورت الانسانية نحو هذه الفكرة السامية . وهى تحقيق الرخاء
للجميع . فان ذلك لا يؤدي الى تقدم الصناعة فحسب . بل يؤدي كذلك الى اقرار
السلام بين الشعوب *

تلك هى العقيدة الراسخة فى نفوس انصار سان سيمون . والتي لا يشذ
عنها واحد منهم . وليس هناك من شك فى ان هذه العقيدة التى تتصل بسلام
بسلام العالم . تعبر تمام التعبير عن رأى سان سيمون نفسه . فقد سبق ان
قلنا انه كتب « رسائل من جنيف » فى عام ١٨٠٣ . واعد مشروعا « لتنظيم
الانسانية » فى عام ١٨١٤ . وهو فى رسائله يدعو الشعوب لارسال مندوبيهم
الى جنيف حيث يجتمع عدد من العلماء للاتفاق على الخطط *

والتدابير اللازمة لمساعدة الانسانية وفى مشروعه يدعو الدول لى تحنو
حذو انجلترا وفرنسا فى ارساء دعائم النظام البرلمانى . ويمير عن رغبته فى
قيام « برلمان عام » او « برلمان اعلى » يجمع ممثلى الشعوب جميعا (١) وهذا
البرلمان تفوق سلطته الحكومات الخاصة . ويزود بالقوة اللازمة للحكم
فى الخلافات التى تنشأ بين الدول ولا تقتصر مهمته على التحكيم . وابداء الراى
فى المنازعات . بل يجب ان تكون وظيفته الاولى توحيد الجهد . وادارة
الاعمال التى تقود بالنفع على جميع المجتمعات الاوربية بوجه عام . وبذلك
يعد قلوب وعقول الاجيال الناشئة لاعتناق فكرة « الوطن الاوربى » *

(١) هذه الفكرة قد تحققت كما نعرف فى عصبة الأمم (بعد الحرب العالمية الاولى - ثم فى
هيئة الأمم المتحدة - بعد الحرب العالمية الثانية) . ولكنها لم تنجح للأسف . حتى الآن . لى
اقرار السلام والفضاء على المنازعات الدولية *

ويقيم اتباع سان سيمون حول هذه الآراء مذهب فلسفية وهذا المذهب لا ينكر وجود الحرب وما يؤدي اليه من تطورات في نظم المجتمع ، ولكنه ينتهي من ذلك الى ان حالة التالف والتآزر تحل - بالتدريج محل النزاع والتطاحن فالنزاع بين الجماعات ، والنزاع بين طوائف الجماعة الواحدة يتلاشيان شيئا فشيئا ، وأسباب الطمأنينة تزداد تبعضا لذلك ويثبت التاريخ ان المدنية حين تكونت جمعت شتات الأسر ، وقضت على أسباب الخلاف بينها كما ان الدولة قد فرضت نظاما واحدا على مجموعة المدن التي ضمتها تحت لوائها ويأمل اتباع سان سيمون ان يستمر هذا التطور للوصول الى نظام يوجد ، او على الأقل ، يبعد أسباب النزاع بين دول العالم .

(ج) الصناعة :

واذا اردنا ان نبحث عن القرة اللازمة لتحقيق الأهداف ، والمثل العليا وجدنا ان سان سيمون يحصر هذه القوة في شيء واحد : « الصناعة » .

« وإذا كان اتباعه قد ارتدوا ، في بعض المواقف ، مسوح الرهبان ، فانهم يكونون في معدنهم الاصلى جماعة من رجال العلم والهندسة وهدفهم الرئيسي :
ار المهور الذي تدور حوله جميع آرائهم الاخرى هي الوصول الى استغلال مزارد الأرض الى أقصى ما تسمح به قوة البشر ولذلك حاربوا بعنف كل ميل نحو حياة الدعة ، والاكتفاء بما تمنحه الطبيعة كما حاربوا فكرة الرجوع الى الطبيعة التي اعتنقها الكثيرون منذ ان نادى بها جان جاك روسو ، لانهم وجدوا في تلك الفكرة تعريفا لتقدم الحضارة المادية التي يجب ان تقوم على
الصناعة» .

« وإذا كان مبدأ المساواة أحد المبادئ التي نادت بها الثورة الفرنسية فيجب الا يؤدي تحقيق هذا المبدأ الى خفض مستوى المعيشة ، بحيث نص في النهاية الى «المساواة في الفقر» ويجب ان تعمل الصناعة على تحقيق مستوى لائق

للجميع وإذا توقفت عملية الصناعة أو تباطأت ، انهار كل أمل في تحقيق هدف
الإنسانية نحو الوحدة وقرار السلام .

« كل شيء عن طريق الصناعة . وكل شيء لها » هذه العبارة التي كان
يريد بها سان سيمون في كثير من المناسبات قد أصبحت شعار اتباعه . وغدت
أمام أبنائهم المحافظ القوي الذي ينفعهم دائما إلى الأمام ويجب ألا ننسى تأثير
الكتابات التي كان يكتبها الزعيم وأشرنا إليها من قبل وهي التي كانت تمسح
تحت عنوان « تعاليم رجال الصناعة » وكانت تفسح مجالا كبيرا للمطالب العمال
وتنادي بضرورة انصافهم وقد اظهرت هذه الكتابات حقيقة هامة وهي أن تحسين
وسائل الانتاج واستخدام الاختراعات الحديثة لابد أن يؤدي إلى ظهور قوة
اقتصادية جديدة . هي قوة العمال ويجب أن يفسح المجال لكي تحتل هذه
القوة مكانها وتسهم بنصيبها في الحياة السياسية فإذا كانت الحقوق تقاس
بنسبة الخدمات أقللا تؤدي هذه الطريقة أجل الخدمات وأعظمها للمجتمع ؟ أن
العمل الإنساني هو الذي يشكل المادة ويعطيها كل قيمتها ولذا يجب أن تقدره
التقدير المناسب مثل هذه الآراء تؤدي في النهاية إلى فلسفة تجعل من العمل
الصناعي أساسا لجميع القيم الأخرى سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية وسواء
أكانت تتعلق بالرجال أم بالأشياء فاعظم الرجال قبعة عند سان سيمون هو
المهندس كما أن هذه الفلسفة لا تلبث أن تصبح أساسا لبرنامج سياسي يقدم
على المطالبة بحق الصناع وأرباب الأعمال في التمثيل النيابي وقد كان سان
سيمون أول من صدر الحركة التي قام بها لافيت Leffite والتي كان هدفها
القضاء على النظام العتيق ذلك النظام الذي كان يسمح بالتمثيل النيابي على
أساس ما ينفعه الفرد من الضريبة المقارنة فقد كان هذا النظام يحرم التجار
والمصانع من حق دخول البرلمان في حين أنهما يمثلان العناصر المنشطة العاملة
فيجب في ظل النظام الجديد أن يقضى على هذا النظام الإقطاعي الذي يحمل
طابع الفوضى ويغفل توازن القوى .

وكان سان سيمون حين انتصر لهذه الحركة ومطالب بهذا الإصلاح لنظام التمثيل النيابي يتكلم بلسان الشعب وإذا كانت طبقات الشعب وخاصة طبقة العمال قد أخذت منه محاميا يعبر عن رغباتها فقد كان هو نفسه بكرة الحامين والمحاماة ولا يعادل كرمه لتلك المهنة إلا كرمه لرجال الحرب . وكان يطلق على هاتين الفئتين فى شىء من السخرية كلمتى Sabreurs أى رجال السيف و Parleurs أى رجال الكلام وكان ينظر الى مهنتهما فى شىء من الحنر ولا يولى ثقته إلا لأصحاب النشاط المنتج ولذلك كان يعزو فشل الثورة الفرنسية وضعف نتائجها الى تدخل رجال القانون ، وكان يرجو ان يفسح المجال لرجال العمل الذين يستطيعون ان يؤثروا فى الأشياء ويتحكموا فى المادة فيعبدون بذلك الوسائل التى تؤدى - لا عن طريق الكلام والخطابة ولا عن طريق اللوائح والمنشورات الى خير استغلال لموارد العالم واجل نفع لسكانه .

وقد كان اتباع سان سيمون اول من نادوا بضرورة انشاء حزب للعمال وكانوا فى بادئ امرهم لا يفصلون بين العمال وبين اصحاب المشروعات الصناعية ولكنهم عادوا بعد ذلك ففرقوا بين العمال الذين يخدوم الآلات وبين رؤساء العمل والفنيين ومنظمى الانتاج وفسحوا مكانا بعد ذلك لرجال المال الذين يجب ان يغذوا المشروعات الانتاجية بأموالهم اما رجال الفكر فان منهج سان سيمون ينظر اليهم نظرة خاصة وهو فى غمرة انتصاره للصناعة والعمل والنشاط الحسى لم يغفل اثر العلماء وواضعى النظريات العلمية التى تصق للصناعة التقدم والانتعاش .

وقد عرف سان سيمون ان العلم هو الثروة الحقيقية للشعوب وكان ينكر
ذلك فى كل مناسبة ولكنه رأى كذلك ان العلم يجب ان يكون فى خدمة الصناعة
وان يكون تقدمه تمهيد للتقدم فى جميع الميادين الأخرى للحياة الاجتماعية وهناك
شرط هام يهيمن على اتجاهات هذا التقدم وهو ان حسن الاستغلال لموارد الأرض
الى الحد من استغلال الانسان بواسطة الانسان ومعنى ذلك ان يصبح التقدم
الحساعى الاتجاه نحو الاشتراكية .

(د) الاشتراكية

لم تكن الاشتراكية معروفة في الوقت الذي قام فيه سان سيمون بحركته ولكن هذه الحركة كانت تتسم بروح الاشتراكية .
وقد ظهرت هذه الكلمة في أوائل القرن التاسع عشر واطلقت لأول مرة على النظريات التي نشرها « روبرت أوين » في انجلترا ثم أدخلها « بيرلر » Pierre Leroux في فرنسا بين سنتي ١٨٢٠ - ١٨٢٥ محاولا ان يبين القضاء بين مذهب الاشتراكية ومذهب الغربية .

وقد كانت فكرة الاشتراكية بالنسبة لسان سيمون واتباعه تهدف الى وضع حد للفوضى الاقتصادية وذلك لتحقيق مصلحة الطبقات العاملة .

ومما صرح به في بدء حركته ان البند الأول في الميزانية يجب ان يخصص لتوفير العمل للقادرين والمعاش للمعجزين ثم اخذ هدفه يتضح شيئا فشيئا حتى أصبحت غايته القصوى تحسين الحالة المادية والمعنوية للطبقة الأكثر عددا والأقل حظا في الحياة وقد عبر عن غايته هذه التي أراد ان يجعل منها الهدف الاسمي للانسانية في مؤلفه « المسيحية الجديدة » ويعد هذا الكتاب وصيته العقلية لأنه أوصى فيه بكل ما أراد تحقيقه في الحياة وقد جاء فيه « ان الأمر الذي يجب ان يشغل اذهان المفكرين أكثر من أى شيء آخر هو تحقيق الرفاهية الاجتماعية للفقراء » .

وقد جعل الاتباع من هذه اللبانات المتناثرة اساسا لما بنوه فيما بعد من بناء شامخ وأصبح هذا البناء موردا يفترق منه أصحاب المذاهب الاشتراكية الذين أتوا بعدهم فبدأوا يوضحون بالأساليب المنهجية ما بين مذهب الاقتصادى الحر من تناقض وبينوا خطأ هذا الأخير من الناحية التاريخية ومخالفة لبناء التطور الاجتماعى اذ انه يقيم الاقتصاد على اساس ثابتة لا تتغير على حين ان المعايير الاقتصادية والاجتماعية تتغير بحسب الازمنة والامكنة وبحسب البناء

الاجتماعى فى البيئات المتخلفة وكذلك بحسب درجة التقدم العلمى والصناعى
فى كل مجتمع وليس مذهب الاقتصاد الحر فى ذلك المرحلة من مراحل حياة
الاقتصاد وجدت لتلائم ظروف اجتماعية معينة لا بد ان تفسح المجال لغيرها من
الزواجل -

وهكذا كان اتباع سان سيمون اول من عمل معول اللهم فى مرح للذهب
الاقتصادى التقليدى الذى خيل للناس انه خالد ولا سبيل الى زحزحته وقد
جعلوا ذلك واجبهم الاول قبل اقامة بنائهم للجديد ثم هاجموا بعد ذلك نظام
الوراثة واثبتوا ما فيه من ظلم واغفال لمبدأ تكافؤ الفرص اذ تتمتع طبقة قليلة
اقل من غيرها خطأ فى الثقافة والذكاء والعلم بثروات طائلة وتستند الى ثروتها
فى السيطرة على الطبقات الأخرى فطالبوا بإلغاء الوراثة بعد الفرع الثانى
ويفرض سبلا على الوراثة المباشرة وقد كان نظام الوراثة فى نظرم نوعا
من الخطر الذى يصادف الانسان منذ ولادته فيميزه عن غيره ويكون عبءا
فى سبيل تحقيق مطامح الآخرين ممن لم يصادفهم هذا الخطر وكانوا يريدون
ان العدالة تقتضى ان تتاح الفرصة كاملة لكل انسان لاثبات مقدرته ومواهبه
وان يكافأ كل انسان على قدر عمله وقد كان يحلو لاتباع سان سيمون ان ينعتق
طبقة الوارثين والارستوقراطيين بانهم « الطبقة التى تستهلك دون ان تنتج »
واصبح هذا الهجوم ضد الثروة التى تأتى بغير عمل من المبادئ التى امتلأت
بها صفحات النشرات الاشتراكية فيما بعد -

والمحور الأساسى الذى تدور حوله اشتراكية سان سيمون هو ان الملكية
ظاهرة تاريخية ، ولذا يجب ان تتطور مع الزمن ومن الخطأ ان نعتقد ان
الملكية مبدأ مطلق يظل كما هو فى جميع مراحل التاريخ بل يجب ان يخضع
لتنظيم ولتهديب اللذين يتناولان نواحي الحياة الاجتماعية الأخرى -

ومما يدل على ان الملكية ظاهرة نسبية انها كانت تمتد فى الأزمنة المسالفة
الى الأفراد من بنى الانسان فكانت نظم الرق تبيح للانسان ان يمتلك افرادا

من بنى جنسه يتخذهم عبيدا له - ولم يكن احد يجد فى ذلك اى منافاة للمثل والكرامة الانسانية - ثم اقتضت الملكية فى ايامنا هذه على - الاشياء - . وليس هناك ما يمنع من ان تقتصر فى المستقبل على اشياء دون غيرها وان تتحدد وتنظم بحسب ما تدعو اليه ضرورات الحياة الاجتماعية -

كما ان - الوصية - كانت فى الازمنة الماضية متحررة من كل قيد فكان للمرء مطلق الحرية فى ان يهب ماله او يوصى به بعد موته - ان يشاء ويحرم من يشاء اما الميرم فان صاحب الوصية لا يوصى بماله الا داخل نطاق يحسده له القانون (١) -

فاذا كان ما نراه اليوم من النظم يخالف ما كان ساريا فى الماضى فما الذى يمنع من ان يكون نظام المستقبل غير نظام اليوم ؟ ان كل شئ فى العلم يتغير . ولابد ان تتغير النظم والاقتصادية منها على وجه الخصوص لكى تتلاءم مع الاوضاع الجديدة للحياة الاجتماعية -

ولا شك ان الانسانية فى ظل النظام الحاضر لم تصل بعد الى تحقيق مطالبها كاملة ودليل ذلك وجود الطبقة المكادحة التى لا تتمتع الا بصرية وهمية فالعامل الذى يخضع لصاحب العمل ويقع فريسة لاستغلاله وجشعه لا يختلف حظه كثيرا عن سبقوه فى العصور الماضية من العبيد واذا كانت وطأة الظلم قد خفت عن كاهله قليلا الا انه مازال مظلوما على اى حال لانه لا يمتلك الوسائل التى يستطيع ان يظهر بها مواهبه او يحمس بها اجره وطالما طالب بحقوقه دون ان يجد الوسيلة الفعالة للحصول عليها فالانسانية اذن بالرغم من تقدمها لم تستطع ان تقضى نهائيا على استغلال الانسان بواسطة الانسان -

(١) فى الشريعة الاسلامية لا تصح الوصية الا فى نطاق - الثلث - فى التركة ويشترط ان يكون المالك ه اوصى بها - قبل وفاته - وهو فى كامل وعيه -

فما الذى يجب عمله للقضاء على هذا الاستغلال ؟ وما هى الوسائل
التي يتعين اتخاذها ؟ بالأحرى ما هى الاتجاهات الإيجابية لهذا المذهب
الاشتراكي الذي أتينا على تلخيص جوانبه النقدية ؟

أول هذه الاتجاهات هو أن يخضع الاقتصاد لتوجيه الدولة ويعمل عن
المبدأ المشهور « حرية العمل وحرية المرور *Laissez faire, Laissez Passer* »
وفاثها أن تدعم الدولة في المهد الجديد أي عهد الاشتراكية ويقوة بلال عن
طريق البنوك المركزية أو المؤمة ويقوة الصناعة التي تنظم على أسس علمية .
فإذا استطاعت الدولة أن توجه الاقتصاد وتدعمه بالمال أصبح من واجبهـا
بعد ذلك توزيع العمل وتنظيم الانتاج .

ثم تسعى الدولة في النهاية لتدعيم السلام فلا تجند الناس لتعلمهم
أساليب التخريب والقتل وانما لتعلمهم الانتاج والابداع الفني .

وهكذا نرى أن اشتراكية سان سيمون واتباعه هي اشتراكية الانتساج
والمنتجين . ولم يهتم هذا المذهب بالاستهلاك وتنظيمه بقدر ما اهتم بزيادة
الخيرات التي تقيد منها الانسانية وذلك عن طريق حمن الاستغلال لولرد الأرض
وهذا المشروع الضخم لا يتم الا اذا قدرت المواهب حق قدرها وارتفع الموهوبون
والعاملون الى المكانة الأولى .

وقد حرص هذا المذهب على أن يبعد عن الأذهان فكرة الخوف من سيطرة
الدولة حين تتولى الاشراف على انجاز مشروعات التنمية فأكد أن الدولة التي
تحقق هذا المثال الأعلى عن طريق الصناعة لابد أن تكون دولة قد تطهرت
بتمامها من كل فساد وتطهرت على الخصوص من سلطان غير المختصين
والوارثين وهم بقايا المهرود السياسية الفاسدة ولابد أن تتقلب أساليب الصناعة
التي تعتمد على العلم . على أساليب السياسة اللثوية ويسود حكم القانون
والنظام بعد أن كان يسود من قبل حكم الأشخاص .

الفصل الخامس عشر

اشتراكية التعاون

انصار هذا النوع من الاشتراكية لا يتجهون الى بسط سيطرة الدولة
او المجتمع بأكمله على الاقتصاد وانما يرغبون في تنظيم جماعات صغيرة تقوم
على الاستقلال الذاتي من الناحية الاقتصادية مستعينة في ذلك بمبدأ التعاون
وهذه الجماعات تتكون عن طريق الارادة الحرة وتتكون وحدها ببيعها داخلي
لا عن طريق قوة عليا تفرض ارادتها ومع تقديسهم لمبدأي « الحرية » و « الفردية »
الا انهم كانوا يرون ضرورة غرس هذين المبدأين في أرض جديدة أو في وسط
جديد وهذا الوسط الجديد لا يمكن أن يوجد من تلقاء نفسه بل لابد من تنظيمه
وتعمده بالرعاية .

وقد كانت هذه الفكرة وهذا الاقتناع بوجود خلق وسط جديد غير الوسط
الاجتماعي للكائن بالفعل هو السبب في وصف اصحاب هذا المذهب بالاشتراكيين
الخياليين UTOPISTES .

واذا كنا نميل اليوم الى المسخرية أحيانا من السذاجة التي تظهر في
عدد من آراء هؤلاء الاشتراكيين والى أن تتبين في « الوسط » الذي يخلقون
روح « التصنع » والبعد عن الواقع فقد كانوا هم أنفسهم يرون على العكس من
ذلك أن الوسط الذي نعيش فيه هو الوسط المصطنع ولذا يتعين الكشف عن
الوسط الطبيعي الذي يتلاءم مع حاجات الانسان ويحقق الانسجام الطبيعي بين
الأفراد المختلفين .

وقد كان اشد ما ازعجهم في النظام الاقتصادي المعاصر مبدأ المنافسة
الذي اتخذ شكل النزاع بين المنتجين على الربح والنزاع بين العمال على

الآجر . وقد بدأت بواكر هذه المنافسة الخطرة تظهر في رأيهم على اثر انحلال
تقلبات الصناع القديمة Corporations ، وتوقعوا أن تؤدي هذه المنافسة في
النهاية الى الاحتكار الذي يتركز في أيدي فئة من اصحاب رؤوس الاموال .

ولم ينهض بهم الفرع من هذا التطور الى الرغبة في العودة الى نظام
التقلبات القديم بل ارادوا أن يجلوا محله نظاما آخر هو نظام « التجمعات
التعاونية L'association Coopérative » ، فقد وجدوا في هذا النظام خير
وسيلة للقضاء على المنافسة مع الاحتفاظ بالحرية وما يستلزمه الانتاج من
شروط .

ويعد « روبرت أوين Owen » ، الانجليزي ، شارل فوربييه Fourier الفرنسي
اشهر من يمثلون اشتراكية التعاون .

ومن الغريب انهما من سن واحدة تقريبا فقد ولد الأول في عام ١٧٧١
والثاني في عام ١٧٧٢ وأغرب من ذلك أن التعاون لم يتم بينهما بل ظل كل
منهما يسمع عن الآخر دون أن يراه وقد يكون السبب في ذلك اختلاف البيئة
والوسط الذي عاش فيه كل منهما فقد كان « أوين » أحد رجال الصناعة
الأغنياء ويتمتع بكثير من النفوذ والجاه في وطنه ، على حين لم يكن فوربييه
الا عاملا في متجر بسيط ولم تتمتع شهرته ونفوذه محيط عدد محدود من
الاصنفاء .

وعلى عكس ما قد تتوقع من تأثير المركز الاجتماعي أصبح « أوين »
صاحب الملايين اشد من صاحبه صبي المتجر ايمانا بالاشتراكية وتحمسا لنشر
مبادئها بالدعاية والمحاضرات وجميع وسائل الكفاح التطرفه .

وسنحاول الآن أن نستعرض أهم المبادئ التي تقوم عليها الأفكار
الاشتراكية عند كل من هذين المفكرين .

اولا - اشتراكية روبرت أوين وتفسير الوسط الاجتماعي

يُعتبر روبرت أوين مثالا فريدا للتناقض بين المركز الاجتماعي الذي يحتله الانسان على رغم انه احيانا وبين الماطقة التي تجعله يميل ويوجه جهوده نحو نوع آخر من النشاط .

ولم تكن اشتراكية بدافع الرحمة التي يحسها صاحب العمل نحو العمال احيانا بل انها كانت صادرة عن اقتناع وعن عقيدة قوية جعلت منه في نظر بعض المؤرخين اول قطب من اقطاب الاشتراكية البارزين .

ويحتمل كما يقول شارل جيد ان يكون اول كتاب ظهرت على غلافه تلك الكلمة الجديدة « الاشتراكية » هو الكتاب الذي أصدره « أوين » في عام ١٨٤١ بعنوان « ما هي الاشتراكية What is Socialism » ولكن ليس معنى ذلك ان أوين هو الذي اخترع هذه الكلمة ، بل انها ظهرت في كتابات الكثيرين قبله .

وبالرغم من ان احلام « أوين » لتحقيق المؤسسات التعاونية لم يكتب لها الا نجاح مؤقت فقد ظلت اراؤه الأساسية مصدرا لما جاء بعد ذلك من التشريعات العمالية .

وقد كانت اولى محاولاته لتأسيس المؤسسات التعاونية في عام ١٨٢٥ حين انشا في مقاطعة « انديانا » بأمريكا الشمالية مستعمرة تعاونية اطلق عليها اسم New Harmony (اى الانسجام الجديد) . ولم يكتب لها البقاء الا سنوات معدودة وذلك لانه بدأ فيها نظام التوزيع بنسبة الخدمات التي يؤديها كل فرد ، ثم اراد ان يرتفع درجة أخرى نحو المساواة الكاملة ويحقق بذلك المثال الاعلى للمذهب الجماعي « لكل على قدر حاجته » بغض النظر عما يؤديه من خدمات او يقدمه من عمل فادى ذلك التطور الى انهيار المؤسسة بعد وقت وجيز .

ولم يقتصر نشاط أوين على تلك المحاولات المثالية ، التي تكررت فيما بعد في شكل « مخازن التبادل » كما سيأتي ذكره ، بل إنه وضع مشروعاً إصلاحياً في صالح العمال وأراد أن يلزم أصحاب الأعمال بتطبيقه وكان هو نفسه طليعة الحال أول من طبقه ليضع أمام الآخرين مثالا سابقا لفكرة الإصلاح وقد عرف هذا المشروع باسم « النظم الخاصة برؤساء العمل Patronal Institutions » . وقدم مثالا له في مصنعه في « نيو لانتارك New-Lamark » حيث قام ببناء مساكن للعمال تحيط بها الحدائق ومطاعم فسيحة لغذائهم وانفا لهم صندوقا للاختار كما طبق بعض النظم الأخرى التي لم تظهر في التشريعات العمالية إلا بعد ما يزيد على ثلاثين سنة ومنها :

١ - تخفيض ساعات العمل للكبار من ١٧ ساعة إلى ١٠ ساعات يوميا .

٢ - عدم تشغيل الأطفال قبل سن العاشرة وإنشاء مدارس لهم

٣ - إلغاء نظام الغرامات الذي كان سائدا في ذلك الوقت .

وقد ضج شركاؤه في العمل بالشكوى من هذه الإصلاحات التي كانت تتسم بطابع الجراءة بالنسبة لروح العصر فكان أوين يرد على شكواهم بقوله :
إن التجربة قد علمتكم تقدير الفارق بين الآلات النظيفة اللامعة التي تظل في حالة جيدة من الكفاءة لمؤالة العناية بها ، وبين الآلات القذرة التي تهمل حتى يعلوها الصدا ويتولد عنها الاحتكاك المضار فتصبح بعد قليل عديمة الفائدة . فإذا كانت العناية بالآلات الجامدة تؤدي دائما إلى النتائج الحسنة في العمل ، فما بالكم إذا وجهت مثل تلك العناية إلى الآلات الحية ، أي إلى العمال الذين يعملون في المصانع ؟ أليس من البديهي أن هذه الكائنات تزداد قوة ويزداد إنتاجها إذا ساعدناها على الاحتفاظ بسلامة الجسم ، وإذا عاملناها بالرفق ، وإذا تعطينا العوامل التي تولد في عقولها إلا الاحتكاكات المضارة ؟ -
وهكذا كان أوين يجاهد في سبيل إقناع زملائه ، وإقناع أصحاب الأعمال من حوله بضرورة الأخذ بأرائه الإصلاحية ولكنهم كانوا يصنون أذنانهم عنه ،

فقاتجه إلى طلب المعونة من الدولة وحاول أن يقنع حكومته وحكومات الدول الجاورة بإصدار التشريعات الإصلاحية في صالح العمال ولكن نجاحه لم يكن ، في هذه الناحية أيضا ، الا نجاحا طفيفا . ولما يئس من أصحاب الأعمال ومن الدولة ولم يستطع اجتذاب هاتين اللقوتين لخدمة التقدم الاجتماعي يمم وجهه شطر الناحية الثالثة التي كانت ملجأ الأخير وهي تكوين « الرابطة association » التي تقوم على النظام التعاوني وقد كان يأمل عن طريقها في خلق « البيئة الجديدة » التي تكفل حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية .

البيئة الجديدة للإصلاح الاجتماعي :

لقد كانت فكرة خلق البيئة الاجتماعية الجديدة هي « الفكرة الرئيسية » عند « أوين » التي ظل يطالب بها أصحاب الأعمال والدولة وأراد أن يحققها أخيرا عن طريق نظام التعاون ولذلك فإنه يمد أول من بحث فكرة التوافق بين الإنسان والبيئة تلك الفكرة التي انتشرت فيما بعد بين علماء الاجتماع تحت اسم *Etologie* . ولا شك أننا نستطيع أن نمش على نوع من الصلة بين هذه الفكرة وبين نظيرتها عند علماء البيولوجيا في ذلك العصر من أمثال « لامارك » و « داروين » - وكان محور هذه الفكرة هو الاعتقاد بتغير الكائنات الحية تحت قوة التأثير الذي يحدثه الوسط أو البيئة على بعض الأعضاء .

وإذا كان جان جاك روسو قد استطاع أن ينشر ، في القرن الثامن عشر رايه عن طبيعة الإنسان المتصلة فيه ، وعن التأثير السييء الذي أحدثته فيه حضارة المجتمع الزائفة وطالب تبعا لذلك بالعودة إلى أحضان الطبيعة ، فإن « أوين » وأتباعه قد اتخذوا موقفا مغايرا ، موقفا أكثر حيذة يقوم على أن الإنسان بحسب طبيعته لا يوصف بالطبيعة أو بالحيث ولكنه ينطبع بطابع البيئة التي يوجد فيها فإذا كانت حياة الإنسان كلها شرا فماذا لك الا لأن النظام الاقتصادي والاجتماعي ملئ بالخطاء والعيوب .

تذكر « البيئة » أو « الوسط » في منذهب « أوين » لا يوحى بأنه وجه أهمية خاصة الى تأثير الوسط « الطبيعي » الذي يتصل بطبيعة الأرض والمناخ ، وطرق اللواصلات كما كان الحال عند بعض المدرسي الاجتماعية التي اهتمت بتأثير العامل الجغرافي « مثل مدرسة لوفلي - Play على مدرسة راتزل Ratzel وجان برون Jean Brunhes . فالواقع أن « أوين لم يوجه اهتمامه الا لتأثير الوسط الاجتماعي الذي يجب أن تتعاون التربية والتشريع وتأثير الأفراد على خلقه » .

« غيروا الوسط اذا كنتم تريدون تغيير الانسان » تلك هي الصيغة التي لم يفتر « أوين » عن المناداة بها .

ولا ندري كيف انتهى تقرير هذا الجبا عند « أوين » الى المطالبة بالمساواة المطلقة وإلى مكافأة العمال بحسب حاجاتهم لا بحسب قدرتهم وانتاجهم وربما كانت الصلة بين الفكرتين راجعة الى أن الذكاء أو القوة أو المقدرة على العمل ، ليست بحسب مبدأ تأثير الوسط ، مما يمكن أن يكون للانسان دخل فيه ، فإن هذه المواهب كلها أشياء خلقتها الظروف ، ومن الممكن أن تكون عند فرد معين غير ما هي عليه بالفعل اذا قدر له أن ينشأ في وسط مغاير .

وهكذا نرى أن تسلسل الآراء النظرية ينتهي منطقيا عند « أوين » الى تقرير مبدأ المساواة الذي أراد أن يحققه في نطاق المؤسسات التعاونية .

الوسائل العملية لتغيير الوسط الاجتماعي :

وقد كانت الوسيلة الأولى التي اعتمد عليها « أوين » لتغيير الحياة الاقتصادية على وجه الخصوص هي إلغاء الأرباح أو كل زيادة في ثمن السلعة يغطي سعر التكلفة هذا الريح في نظره ، إجراء غير عادل ، والعمل هو أن تباع السلعة بالثمن الذي تكلف به انتاجها - ولا ينطوي الريح على مبدأ الظلم فحسب بل انه يسبب كذلك أخطارا اقتصادية أهمها الأزمات وتخطي

الانتاج لحالة السوق وهبوط مستوى الاستهلاك عند الأفراد العائدين
فالأرباح التي تزداد على سعر السلع هي التي تحول بين العامل وبين شراء
السلعة التي أنتجها بمجهوده وعمله وتحول بينه كذلك وبين استهلاك ما يوازي
قيمة إنتاجه الحقيقي . فالسلعة حين تخرج من بين يديه تضاف إليها أرباح
تجعل من العسير على صانعها أن يشتريها بعد ذلك .

فما هي الوسيلة لإلغاء هذا النظام . المصطنع . في نظر أوين ، وهل يمكن
في ذلك أن نترك عمل المنافسة وحده يعمل عمله ؟ أن بعض الاقتصاديين
يؤكدون نظام المنافسة إذا كان كاملاً فإن نسبة الربح تتضاءل حتى تنتهي إلى
العدم . ولكن أوين لا يؤمن قط بمثل هذه النظريات بل كان يؤمن على العكس
بان المنافسة والربح عنصران متلازمان . وإذا كانت المنافسة هي . الحرب ،
فإن الربح هو . الغنيمة ، التي تكتسب من هذه الحرب .

فيجب إذن إيجاد وسيلة أخرى لإلغاء هذا الربح واستئصال هذه العادة
السيئة التي تجعل الناس يشترون بثمن رخيص ويبيعون بثمن غال . وقد
اعتقد أوين أن أداة الربح هي النقود فالربح معناه الحصول على المال .
فالقضاء إذن على هذا النظام الاقتصادي المفتعل يجب إلغاء نظام التعامل بالنقود
واحلال نظام «بطاقات العمل» محل (Labour notes — Bons de Travail)
اذ لما كان العمل هو أساس القيمة التي تعطى للأشياء فمن الطبيعي أن يكون
العمل هو القياس الذي تقاس به هذه القيمة :

فكل عامل يدفع له من هذه البطاقات عدداً يساوي عدد ساعات العمل
التي أنفقها في إنتاج سلعة معينة كما أن المستهلك لا يدفع عند شرائها الا هذا
العدد نفسه من البطاقات وبذلك يلغى نظام الربح ولم يتردد أوين بعد أن وجد
تلك الفكرة في محاولة تحقيقها في نطاق عملي فبدأ تحريته بإنشاء . مخزن

تبادل السلع في لندن ، (١) وهو مؤسسة تعاونية يستطيع كل مساهم فيها أن يسلمها انتاج عمله ويحصل على ثمنه من بطاقات العمل ويقدر الثمن تبعا لساعات العمل التي اقتضاها انتاج السلعة ويؤخذ في ذلك بأقوال المساهم نفسه ، وتعرض السلع في محل البيع وعلى كل سلعة ثمنها بعدد ساعات العمل ، ولا يدفع المشتري وهو من المساهمين في المؤسسة أيضا إلا الثمن المكتوب دون أى زيادة . وبذلك فإن العامل الذى يقضى عشر ساعات في صنع زوج من الأحذية مثلا يكون متاكدا أنه يستطيع شراء أى سلعة يحتاج إليها تكون قد استغلت من صنعها عشر ساعات من العمل .

ومعنى ذلك أنه يكسب ما يساوى عمله تماما من الناحية المادية بعد أن كان كسبه يقل عن قيمة عمله بحسب النظام القديم . وهكذا يقضى على نظام الربح وعلى الوسطاء الذين كانوا يتدخلون بدون حق بين المنتج والمستهلك .

وبدا العمل في « مخزن التبادل » في سنة ١٨٢٢ وصادف المشروع نجاحا كبيرا في بدايته وساهم فيه ٨٤٠ مشتركا ولكنه باء في النهاية بالفشل الذريع ويرجع هذا الفشل الى الأسباب الآتية .

١ - كان المشتركون يرفعون قيمة انتاجهم بالمبالغة في عدد ساعات العمل التي تكلفها هذا الانتاج ؟ (وقد ذكرنا أنه كان يؤخذ بأقوالهم دون مراجعة) .
ولما فطنت ادارة المشروع الى ذلك عينت خبراء لاجراء هذا التقدير .

ولكن هؤلاء الخبراء لم يكونوا من التشبعين بنظرية أوين في تقدير القيمة عن طريق تحديد ساعات العمل فآخذوا يقدرون السلع أولا بالتقود ، ثم يحولون تلك القيمة بعد ذلك الى ما يساويها من بطاقات العمل (على اساس أن كل ساعة من ساعات العمل كانت تساوى ٦ ستة بنسات) .

فادى هذا الاجراء الى افساد النظرية لأن العمل يعد المقياس الحقيقي
لقيمة السلع المنتجة -

٢ - كانت الفئة الاولى من المشتركين من المتحمسين للمشروع فاخلصوا
فى تطبيقه - ولكن جاءت بعد ذلك فئة أخرى اتخذت من المشروع وسيلة لتصرف
السلع التى اصحابها البوار ولا تجد من يشتريها فيسلمونها للمخزن ليبيعهما .
ولا يكانون يستلمون قيمتها من البطاقات حتى يصارعون الى شراء المنتجات
التي لها قيمة من المخزن نفسه . ولا يكتفون بذلك بل يبيعونها فى الخارج بنقود
حقيقية . فلم تنقضى مدة من الزمن حتى اصبح المخزن لا يحوى الا السلع
البائنة وبصفة عامة فقد كان المخزن يشتري السلعة باكثر من قيمتها الحقيقية .
ولا يبيع الا السلع المسعرة باقل من قيمتها الحقيقية .

ولم تكن بطاقات العمل اسمية بل كان اى شخص يستطيع استخدامها
حتى ولو لم يكن مساهما وقد استغل ذلك بعض التجار ممن ارادوا احباط
المشروع فاعلنوا انهم يقبلون البطاقات ثمنا للسلع التى يبيعونها ثم استخدموا
هذه البطاقات فى شراء ائمن محترقات - مخزن التبادل - وبعد ان تركوه قاعا
صفصفا اعلنوا انهم لم يقبلوا البطاقات بعد ذلك ثمنا لمنتجاتهم ونجحت حيلتهم
فى تدمير المشروع - وما لوحظ كذلك ان - مخزن التبادل - لم يؤد نفا للمعامل
الاجراء Les Salariés فالاجير لا يملك انتاج عمله فليس لديه اذن ما يبيعه .
فالاجير لا يملك انتاج عمله فليس لديه اذن ما يبيعه . ولذا فان هذا النظام
لا يتحقق منه الفائدة الا بجانب نظام الصناعة الفردية L'artisanat

ومع ان مشروع - اوين - قد فشل فان الفكرة فى ذاتها بقيت سليمة .
وهى فكرة القضاء على نظام الأرباح غير المشروعة ونجحت هذه الفكرة فيما
بعد عن طريق المنشآت التعاونية وتقوم هذه المنشآت اما على البيع بدون ارباح
او على ارجاع هذه الأرباح لمشتوكيها بنسبة مشترياتهم . والطريقة الثانية هى

السائدة في غالب الأحيان وتستعين هذه المنشآت التعاونية على تحقيق هذا الغرض بالطريقة التي وضعها أوين وهي إيجاد الصلة المباشرة بين المنتج والمستهلك بدون وسطاء على أنه لم تكن هناك حاجة لالغاء التعامل بالنقد في سبيل الوصول الى هذا الغرض التعاوني اذ ليست هناك صلة وثيقة بين التعامل بالنقد وتحقيق الأرباح كما كان يعتقد أوين وقد كان نظام البادلة Le troc احياناً وسيلة لتحقيق الأرباح المفاجئة .

ثانياً : اشتراكية فورييه

والضالاً التعاونية

بالرغم من الحياة المصاحبة والمغامرات الجريئة التي خاض غمارها سان سيمون واتصاره ، وبالرغم مما وصف به مذهبهم من الغلو والامعان في الشطط فإن هذا المذهب قد تهنّب مع الزمن وترك لنا آراء خصبة استطاعت أن تشق طريقها وتندمج مع المبادئ الاقتصادية في العصر الحديث .

وامامنا الآن محاولة من نوع آخر : محاولة قام بها رجل لا اثر في حياته للمصغّب ولا للمغامرات ولكن كان ذهنه يمجج بالآراء المثالية التي بلغت في مثالياتها حد الخيال حتى أصبحت تضيق بالواقع ويحدوده الضيقة ولذا فإن من المؤرخين من يميل الى وضعه في قائمة اصحاب « اليوتوبيا » أو الآراء الخيالية من امثال « كميانلا » ، « توماس مور » ، ولكننا سنحاول ان نتمسك من خلال القشور والزيف الى لب الحقائق الأساسية . وسنرى حينئذ ان الحكم الصائب على مذهب « فورييه » ، لا يكون عن طريق التعلق ببعض التفاصيل النافهة وانما يكون بالنظر الى هذا المذهب في جملته .

ونقطة البدء في مذهبيه هي « محاربة » الزهد Anti-aéotisme فهو يدعو الى ترك الطبيعة البشرية على مسجيتها دون عت أو ارهاق ويمعيب على المسيحية حطها من شأن الرفاهية وكنيتها للغرائز الطبيعية التي يجب

ان تجد متنفذا لها فى التمتع بمباهج الحياة فى حدود المباح وهو فى هذا يتفق مع سان سيمون واتصاره بل انه اشد منهم تحمسا لاعلاء شأن الجسد .

وقد خلص . فوربييه ، من تحليله للمواطف الانسانية الى اظهار ما انتطورت عليه المبادئ الاقتصادية القديمة من فهم خاطئ - لنفسية الانسان -

فقد وصلت هذه المبادئ الى تحليل يعيل الى التبسيط المتناهى لهذه الحقيقة المعقدة وادعت عن طريق صيغتها المشهورة عن الانسان الاقتصادى *Homo oeconomicus*

ان النشاط الانسانى يخضع لعامل اساسى واحد هو : الرغبة فى الكسب ، ولكن الحقيقة ان الناس حتى فى معاملاتهم الاقتصادية يميلون الى التضافر والتعاون وتوحيد الجهود والى التنوع فى مذاتهم العقلية والجسمية . وهذه الآراء التى كانت تميل الى الواقعية فى فهم طبيعة الغرائز والمواطف الانسانية كانت سببا فى اتهام . فوربييه ، وغيره من الاشتراكيين بأن هدفهم لا يقتصر على محاربة الملكية ، بل الى عدم الامرة كذلك .

ونحن لا ننكر ان . فوربييه ، كان يحيد الميل الى التحرر من بعض قيود العلاقات الجنسية . ولكن اهتمامه الاساسى كان يدور حول : العمل ، فقد اراد ان يحرر العمل من قيوده الثقيلة على النفس . ويدخل عليه من الوسائل ما يجعله محببا الى النفوس ، وكان يهدف من وراء ذلك الى زيادة الانتاج حتى يصل الى حد لم يبلغه قط من قبل .

ويتلخص العمل الذى يحقق السعادة فى نظام : الخلية التعاونية ، المسماة *Le Phalanstère* وتقوم هذه الخلية على فكرة فلسفية اقتبس بها فوربييه عن كيفية تحقيق الانسجام على سطح الارض فقد لاحظ ان الانسجام الكونى يتحقق بفضل قانون الجاذبية الذى اكتشفه العالم . نيوتن ، ولكن الانسان شذ عن هذا الانسجام لامتراكه عن قانون : الجاذبية الاخلاقية *L'attraction morale* ، الى بعض الترهات والخدع الفلسفية .

والطريقة الوحيدة لعودة هذا الانسجام بين بقى الانسان هو الاعتراف بقوة الغرائز والانفعالات *Les Passions* . وقد عدد « فورييه » من انواعها اثنتى عشرة يمكن ان تتجسج فى حوالى ثمانمائة شكل مختلف هن اشكال المطابع فاذا ضماعنا هذا المعدد للخطبة امكن الحصول على جميع الاشكال المحكة للمطابع الانسانية وذلك هو اساس تفيد عدد الاثراد دلفل نطلق الخلية التعاونية بصوالى الف وستمائة شخص يتكون منهم « الفالاتج *Ha Phalange* » وتتلن كل خلية فى بناء كبير هو للمسمى « بالفالاتير » (١) .
يقام وسط مساحة من الارض تكفى لحاجاته المختلفة من زراعة وصناعة .

ويؤدى كل فرد فى هذه الخلية ما يروق له من الأعمال ، كل حسب ميوله ومواهبه وبذلك يصبح العمل جذابا لا يبعث على الضجر ، ويؤديه الفرد دون عناء كبير فضلا عما فى ذلك من زيادة الانتاج .

ولكل فرد فى هذه الخلية ان يتمتع بحد ادنى من الرفاهية وما يفيض بعد ذلك من الانتاج يقسم الى اثنى عشر قسما ، يخصص خمسة منها لتعويض راس المال ، وأربعة للعمل ، وثلاثة للكفاءة والمواهب الممتازة .

ويحتوى البناء على مكتبة وقاعات للدرس ، ووردهات للراحة ، كما تتصلب الأجنحة بعضها ببعض عن طريق ممرات ذات نوافذ زجاجية مزودة بأجهزة التدفئة فى الشتاء .

وقد اعتقد « فورييه » انه بهذا النظام يستطيع ان يرتفع بالانتاج الى اربعة أمثالة . وليس من العسير علينا ان نلاحظ ما فى هذا النظام من الانساق وراء الخيال وعدم التأكيد بالواقع ولذلك فان « ماركس » يضع « فورييه » بين

(١) يبدو ان فورييه قد اختار هذا الاسم ليكون على وزن *monastère* أى الدير . ولينظهر المقابلة بين نظام الدير القائم على الزهد ، ونظام الخلية التعاونية القائم على الانتاج وعلى التمتع بمباهج الحياة .

الاشتراكيين الذين لم يتقيدوا في نظرياتهم بمراحل التطور التاريخي. كما ان الفكر الاشتراكي الفرنسي « برودون » يشبهه بمخرج من مخرجي المسرحيات او « الباليه » الذين يحلو لهم التفتن والخروج عن حد المألوف لاطهار مواهبهم وكسب ثقة الجمهور . والحقيقة ان اتهام ماركس لايقوم على اساس - وان كان تشبيه « برودون » فيه شيء من الحقيقة - ولا يرجع اغراق فوربيه في الخيال الى جهله بمراحل التطور الانساني . فقد درس هذه المراحل وكون لنفسه فلسفة للتاريخ على غرار من سبقه ، ومن اتى بعده من المصلحين الاشتراكيين . وقد عني بذكر اهم مراحل هذا التطور وهي حالة « الوحشية Sauvagerie وحالة « الهمجية » Barbarie ، وحالة النظام الأبوي Le Patriarcat وحالة النجبة civilisation ، واعتقد ان نظامه يؤدي الى خاتمة المطاف في هذه السلسلة وهي حالة التكافل او التضامن Garantisme

وقد يكون من الأفضل ان نترك آراء فوربيه عن الماضي لننتقل الى عرض آرائه عن اشتراكية المستقبل ، وكيف يجب ان تكون -

واذا كنا قد استعلمنا ان نحدد في مذهب « سان سيمون » أربع نقاط هامة ، فانتنا سنحاول كذلك ان نحدد الأفكار الرئيسية في مذهب « فوربيه » ليكون في ذلك مجال للمقارنة بين آراء كل من هذين المصلحين :

١ - الاهتمام بالاستهلاك :

وأول ما يميز اشتراكية « فوربيه » عن اشتراكية « سان سيمون » عناية فوربيه واهتمامه بالاستهلاك على حين انتسأ قد رأينا ان سان سيمون يهتم بالانتاج . كان فوربيه دائم الاهتمام بضمان الحصول على مايلزم لجمهور المستهلكين وكان دائم البحث عن خير الوسائل لتوفير الطعام والملبس ووسائل التمتع لهم ، وكرس معظم جهوده لصالح هذه المشكلات وإذا قدم له بعضهم طريقة جديدة للاستغلال او نظرية فنية جديدة ، كان اول سؤال يخطر بباليه

لتحقيق قيمتها هو ، هل تضمن لنا هذه الطريقة مائدة حافلة بأنواع الطعام ؟ ، وكان يأمل أن يعلم الأمر التي كانت تعيش من قبل على الكفاف ، فن التمتع بالعبادة عن طريق الانضمام الى الخلايا التعاونية التي سبق ذكرها .

هذا الاهتمام برقاعية المستهلك جعل من « فورييه » ، اماما ورائدا لأولئك الذين يطالبون بأن تتجه النظريات الاقتصادية اتجاها جديدا يكفل حقوق المستهلكين .

٢ - القضية الزراعية :

اما المصفاة الثانية فهي تفصيل « فورييه » ، للزراعة على الصناعة وهي صفة قباذ بينه كذلك وبين سدان سيمون على حين انها تربط نظريته بأراء « الفيزيوقراطيين » (١) .

واول ما تهتم به الخلية التعاونية ، وتطمح الى تحقيقه هو زيادة الانتاج من الخضروات والفواكه والأزهار المختلفة . ومن اليسير علينا أن نلاحظ ارتباط هذه الفكرة الأولى وهي الحرص على رقاعية المستهلك ، اذ أن حاجيات المستهلك الأولية أى المباشرة تعتمد على انتاج الأرض أكثر مما تعتمد على انتاج الصناعة وليست الصناعة والمصانع ، فى نظر « فورييه » ، الا وسائل تاتى فى الدرجة الثانية ، ويجب قبل الاهتمام بها أن تركز الجهود فى البداية لاستصلاح الاراضى وتهيتها للزراعة ، والمقيام بجميع المشروعات التى تزيد من ثروة الأرض الزراعية والصناعة التى يجب أن تسير جنبا الى جنب مع الزراعة هى تلك التى تزودنا بالآلات الحرت والمصايد ، أو التى تقوم على استغلال الحاصلات الزراعية وتحويلها الى سلع ترفع المستهلك .

(١) هم اصحاب المذهب الطبيعي فى الاقتصاد فى القرن الثامن عشر ومن اشهرهم « كيزنه » Quesnay و« دى نمور » Dupont de Nemours وهم يهتدون عن فكرة اللواتين الطبيعيين ومدى تحكمها فى الغرامر الاقتصادية ، ويهتمون باظهار تفرق الانتاج الطبيعي أو الزراعة . انظر الفصل الثالث عشر .

وقد اوضح . فورييه ، النتائج الضارة والاضطراب التي تترتب لو التي
نجحت بالفعل عن « التصنيع الكامل » وعن « الانتاج الضخم
Mass Production » ومن الطريف ان اراه في هذا الخسار . تتفق مع آراء
. سيموندى ، العالم الاقتصادى الذى كتب فى الاقتصاد كتابه المشهور
. مبادئ جديدة فى الاقتصاد السياسى « (١) ووضح فيه الاضرار التي تحدث
من زيادة الانتاج اذا كان مصحوبا بانخفاض مستوى الجودة أما « فورييه ، فقد
بين ان الاندفاع فى الانتاج بدون ضوابط يؤدي الى « ازمت الوفرة » حيث
نجد ان الفقر يولد فى احضان هذه الوفرة نفسها اذ تكثر الحاجيات ولا تجد من
يشتريها لانخفاض الاجور وتقلى البطالة وليس هناك أى ضمان يعطى للأجير
من اشتراكه فى زيادة الانتاج ومضاعفة الثروة . بل ان ما يحدث فعلا هو
ازدياد ثراء المنتجين وأصحاب المصانع بمقدار ما يزداد فقر العمال والاجراء .
ولم ينس . فورييه ، أخيرا ان يعدد مضار الصناعة من حيث اضرارها بصحة
العامل ، وبصحة أسرته ، ومن حيث تأثيرها على نفسيته وطبعها بطابع الكابة
والشك والقلق .

٣ - كراهية التجارة :

واذا كانت الصناعة لم تحظ فى منذهب . فورييه ، الا بمرتبة ثانوية .
فان التجارة لا تجد لها أى مكان فى هذا المذهب ويمكن القول ان بين « فوييه ،
وبين التاجر عداء مستحكما . فقد مارس التجارة بنفسه فى متجر الاعمشة الذى
كان يملكه والده . ورأى عن كثب وسائل الاحتيال والفسخ التي يبتزها التاجر
أموال زبائنه . كما انه اكتشف فيما بعد أمرا أثار دهشته وفزع ، وهو ان
سعر التفاح يصل الى عشرة أمثاله فى انتقاله من « بيزانسون » بلدة تصديره

«لـي بـاريس حيث يستهلك ولا شك أن مسئولية هذا الارتفاع فى الأسعار تقع على عاتق طبقة «الوسطاء Intermediaires» تلك الطبقة التى لا تنتج شيئا ، وتتصف فوق ذلك بالكذب والخداع وسوء المعاملة ولم يتردد «فوربيه» فى القول بأن تسعة أعضاى التجار وثلاثى الوسطاء لا فائدة منهم ، وهم لذلك ينزلون الضرر بالمجتمع ويشير سخطه أن الزراعة ، وهى الوظيفة الأساسية للمجتمع تصبح خاضعة للتجارة وهى وظيفة ثانوية (١) وهو لذلك لم يفرح وسما فى أن يسمي جام غصبيه على تلك: «الطفيليات التجارية» .

ومن نلك نرى أن مذهب «فوربيه» الذى يقوم على المثالية ، ويعمن أحيانا فى الخيال لم يخل من الآراء النكفية الصائبة ولقد كانت المحيوب ووسائل الاستغلال للمعيب التى اهتم بالكشف عنها وقصصها هى بالذات التى اتجه إليها نقد الاشتراكيين فيما بعد فاتخذوا من قضاياء وحججه قاعدة بنوا عليها اتهاماتهم ، وبدأوا منها هجومهم الذى لا هوادة فيه ضد المذاهب الاقتصادية المتبعة .

الناحية الإيجابية فى مذهب فوربيه :

على أننا اذا تركنا جانبا ناحية النقد فى مذهب فوربيه ، واتجهنا لدراسة الناحية الإيجابية أو الانشائية فى نلك المذهب ، وجدنا أنه يتميز بمميزات خاصة فهو لا يدعو الى المساواة الكاملة ولا يعمل على الأساليب السياسية فى سبيل تحقيق غاياته ، ولا يزيد الصراع بين الطبقات ، ولا يدعو الى وضع مصادر الانتاج فى يد الدولة :

١ - فهو يرى أن المساواة الكاملة التى تضع جميع الناس فى مستوى

(١) تتحقق هذه النظرة بمسلة خاصة على زراعة القطن فى مصر . لهذه الزراعة التى تعتبر أهم مصدر للانتاج الزراعى لا يجنى منها المزارع الا ربحا ضئيلا لا يلقى بجانب الثروات الطائلة التى يجنيها تجار القطن .

اقتصادي واحد لا يمكن تحقيقها ولذلك فقد استبعد هذه الفكرة من مذهبه . كما استبعدهما من قبل سان سيمون وقد رأينا أنه يخصص نسباً مئوية من الأرباح في . خليته التعاونية ، لرأس المال والمواهب ولم يذهب به الخيال الى حد الاعتقاد او الى حد التصريح بأن كل شيء يعود الفضل فيه الى العمال وحدهم ، ويأن كل قيمة اقتصادية تصدر عنهم ويجب أن تعود اليهم فقد أعلن بصراحة ان . رأس المال . . . والكفاية الفنية ، ضروريان . كالعامل ، سواء بسواء لحسن سير المشروعات الانتاجية .

فهو في هذه النقطة الاولى لم يكن يتأنا من انصار القضاء على الطبقات ولكنه كان يرغب فقط في التخفيف من حدة النزاع بينها ، والعمل على الاقلال من الفوارق التي تفصل بينها في ظل النظام القائم وكان يهدف من وراء تنفيذ برنامجه الى دعوة الأفراد الذين ينتمون الى اصول مختلفة الى التعاون في جماعات . وبذلك يتم الاندماج بين الطبقات عن طريق التوافق العاطفي ومما جاء على لسانه في هذا الصدد أنه . قام بنشاطه لشراء طبقات المواطنين جميعا دون أن يبال طبقة على حساب الأخرى .

٢ - أما عن كراميته للسياسة فقد كانت كذلك امرا لا يدعو الى الشك . دلت عليه جميع احاديثه وتصرفاته وقد ابتعد ابتمادا تاما عن الاحزاب التي كانت تتطاحن للوصول الى الحكم او للاصلاح النيابي . وكان يرى انها تعد بحريات لا تستطيع تحقيقها أو ضمانها واستطاع ان يميز . في هذا المجال بين . الحريات الشكلية ، التي ينص عليها في الورق . وبين . الحريات الحقيقية ، التي تنتج من ازدياد سيطرة الانسان على الطبيعة وكان يتحكم من يتمشقون بالحرية . وهم يتضورون جوعا . وتحدى تلك النظم السياسية ان تمنح لأفراد الشعب في المدن من الحرية قدر ما يتمتع به الهمجي من الحقوق الفعلية حينما يستطيع ان يقطف الثمار لغذائه من أي شجرة تصادفه . او يقتنص فريسته من أي مكان يحلو له .

ولكن إذا كان فورييه يظهر هذا التحفظ بالنسبة للحريات التي تقترحها
النظم السياسية المختلفة ، فليس معنى ذلك أنه يميل إلى الانقياد عن مبدأ تركيز
السلطة فقد كان على العكس يحرص أشد الحرص على أن يخلو نظامه
الاقتصادي من آثار التمسك إلى الكثرة حد مستطاع وكان يرى أن ، السلطات
التي تدبر المشروعات يجب أن تكون وظيفتها ، ، إدارية ، لا ، تحكمية ، ، كما أن
وظائف الإدارة ذاتها يجب أن تكون بالانتخاب ، وأن يكون باب الترشيح إليها
مفتوحاً للجميع وهو لا يشك في أن الخلايا التعاونية التي يحلم بتعقيها سوف
تصل إلى أعلى درجات الحرية وذلك عن طريق توفير أعلى مراتب الرفاه .

٢ - وقد بلغ من حرص فورييه على الاعتماد على المركزية ، وعن الفلوس
في التنظيم ، أنه رفض أن تتركز الشؤون الاقتصادية بأكملها في يد الدولة ،
وكان يرى أن اصلاح الامور الاقتصادية يجب أن يبدأ من الأساس أي بالتربية
الصحيحة للشعب وتقويم النفوس وافهام كل امرؤ واجبه . كما أن هذا الاصلاح
يتطلب جهوداً في تنظيم الانتاج وتنظيم الاستهلاك ، وفي تحقيق الانسجام لا بين
أفراد الجماعة الواحدة فحسب بل لدعم الصلات بينها وبين الجماعات الأخرى
كذلك فترتبط الخلايا التعاونية بعضها ببعض بعلاقات التبادل الاقتصادي .

ولتقديم المساعدات إلى الفلاحين داخل نطاق الوحدة الزراعية ، حتى
يتمكنوا من تصريف محاصيلهم وشراء ما يلزمهم من البذور والسماد والآلات
يقترح فورييه إنشاء مخازن عامة للمحاصيل ، وبنوك قروية لتمويل مشروعات
الفلاح ، ويجب أن تكون وظيفة الدولة في هذه الحالة ، هي إيصال المواد
الزراعية إلى مراكز الصناعة ، فيقضى بذلك على مجموعة الوسطاء الذين
يستغلون الفلاح ، ويستنزفون أموال المستهلك .

لتطبيقات العملية لمذهب فورييه :

والآن نريد أن نعرف مقدار ما أقيمت النظم الاقتصادية الجديدة من
أراء هذا المصلح الاجتماعي الذي كثيراً ما وضع في عداد الخياليين وأصحاب

- البيوتوبيا ، * دل تبخرت نظرياته وتبدلت كما تتبدد الأوهام ؛ لم يبق منها بنور
قدر لها أن تخصب وتؤتي أكلها بعد حين ؟ *

، الحقيقة هي ان هذه الآراء التي بسطها « فورييه » قد اتخذت فيما بعد
مظهرا أكثر واقعية بعد ان اعتنقها نفر من أنصاره . وحاولوا تخليصها من
الشوائب الخيالية والفلسفية . واضفوا عليها بعد ذلك صبغة « عملية » .

ظهرت هذه النظريات ممكنة وضرورية في الوقت نفسه . ممكنة لأنها
نتيجة لتقدم العلم والمعرفة وتتمشى بذلك . مع التطور الذي شمل جميع أوضاع
الحياة الاجتماعية وضرورية لما ظهر للعيان من أن الطبقة العاملة . وهي الأغلبية
العظمى من أفراد الشعب لا تحصل من الكسب ما يتناسب مع الجهود التي
تبذلها في ميادين الانتاج ،

وقد انحصرت جهود الاتباع بعد ان راجعوا تعاليم أسنانهم في ثلاث
نقط عامة :

١ - محاربة التركيز الرأسمالي *

٢ - الدفاع عن الطبقات العاملة *

٣ - السعى لرفع مستوى المعيشة لهذه الطبقات *

وهذه المبادئ الثلاثة قد أصبحت فيما بعد أساس التعاليم التي نابت

بها المدارس الاشتراكية . العلمية (١) *

ومما لا شك فيه أن اشتراكية « فورييه » تقوم على الديمقراطية دون

أن تمهد للشيوعية وقد كانت في ذلك مطابقة لروح العصر ، إذ أن النصر

(١) يعتقد جورج سورله أحد المفكرين الاشتراكيين . أن المبادئ التي نشرها كونسيدران
أحد أنصار فورييه بعنوان « مبادئ الاشتراكية » Principes du Socialisme (١٨٤٢)
كان لها تأثير مباشر على أفكار ماركس *

الحاسم للنظم الديمقراطية قد تم في القرن التاسع عشر ، وأصبحت الديمقراطية عقيدة المجتمع الجديد في كل من الحياة السياسية والاجتماعية ولكن الديمقراطية كانت في حاجة الى من ينهها الى ان المسائل الاقتصادية والاجتماعية لها خطورتها . وانها لذلك يجب ان تخطى بعناية الباحثين وجهودهم أكثر مما تخطى به المسائل السياسية الخالصة وقد كان لفورييه الفضل في هذا التنبيه ، وفي توجيه الأنظار نحو أهمية المسائل الاقتصادية ولم يتخذ هذا التنبيه شكل العنف والقوة ، بل اتخذ طابع الاعتدال والواقعية ، وخصوصا بعد ان تهذبت عناصر المذهب على يد الأتباع .

فلم تحبذ اشتراكية فورييه : صراح الطبقات ، ولا نكتاتورية الطبقة الكاثقة ، ولا وضع مصادر الثروة جميعها في يد الدولة . وانما اعتمدت على التعاون ، بين مختلف الطبقات في رفع مستوى المعيشة (١) .

اثر فورييه في النظم التعاونية الحديثة :

يؤكد عدد من مؤرخي النظم الاقتصادية ان نظريات فورييه ، واره عن الخلايا التعاونية ، كانت أساسا للنظم التعاونية التي اصاب حظا كبيرا من النجاح والانتشار في اواخر القرن الماضي واولئل هذا القرن ومن الذين اهتموا بابرار هذه النقطة ، جومون Gaumont ، و فريدبرج Friedberg ، و لافرنى Lavergne ، وخصوصا شارل جيد Gide الذي اهتم في كتبه عن تاريخ النظم الاقتصادية اهتماما خاصا بمذهب فورييه ، حتى عد من انصاره الخالصين (٢) .

(١) لارن بين ميلا ، المتعاون ، هذا وبين الميلا الذي تنادي به الاشتراكية العربية وهو : تحالف قوى الشعب العاملة .
(٢) انظر :

Gaumont, Histoire générale de la Coopération en France
Paris, 1923, 2 vol.

Lavergne, L'ordre Coopératif ; T.L. Paris, Alcan 1926.

Gide (ch.), Fourier, Précurseur de la Coopération, Paris 1922.

وقبل أن ندخل في تفاصيل الحركة التعاونية لنرى أثر تعاليم « فورييه »
في نشأتها . نحب أن نلفت الأنظار الى بعض الآراء الأخرى التي ظهرت في
ميايدين الحياة الاجتماعية . وكان لمذهب فورييه نصيب وفير في ظهورها من
تلك الآراء الجديدة في التربية التي تبلورت بعد ذلك في شكل « النظم التربوية
النموذجية » -

وذلك أن المبادئ التربوية التي نادى بها مونتني *Montaigne* و *Rabelais*
في القرن السادس عشر وكانت تدعو الى مراعاة طبيعة
الطفل ، وعدم الاعتماد على الحفظ والتلقين هذه المبادئ كان قد أسدل عليها
ستار من النسيان في القرن السابع عشر ، تحت تأثير تعاليم « الجوزيت »
للغاسية ، ثم عاد تيار الرجعية والتحكم بعد ذلك على أشده أيام حكم نابليون .

فلما ظهرت آراء « فورييه » كانت حلقة الوصل التي ربطت التربية في
العصر الحديث بأصولها الأولى في القرن السادس عشر إذ عمل « فورييه »
على أن تكون التربية وسيلة للتعاون الحريين الأطفال . حتى يشبوا على حب
هذا النظام . ووجه الأنظار الى ضرورة الاهتمام بمعرفة ميول الأطفال وأنوافهم
حتى يكون العمل بالنسبة اليهم مشوقا . كما راعى في ذلك حاجتهم الى التغيير
وانتقال مركز اهتمامهم من عمل الى آخر . كما أراد أيضا أن يكون التعليم
« عمليا » وأن يعتمد كل البعد عن التلقين وعن الحفظ وبذلك يكتب الطفل
معلوماته عن طريق النشاط الذي يمارسه بنفسه وعن طريق اتصاله بالاشياء
الحسية والتأثير عليها . واهتم بأن يلحق بكل مدرسة مصنع وحقل لتدريب
الأطفال تدريبا عمليا كما انه نصح المربين بأن يستخدموا خبرتهم في تكييف
عواطف الأطفال وفق نظم الحياة الجماعية ، وذلك بالرجوع الى الطريقة التي
عرفت فيما بعد بطيعة « اعلاء الغرائز *Sublimation* »

ومن الحركات الأخرى التي أسهمت آراء فورييه بنصيب في تقويتها

• الحركة النسائية ، فقد دافع بقوة عن حقوق المرأة ويجب الاعتراف من ذلك انه كان يؤيد اعطاء المرأة حق الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية ، ولكنه كان يعنى بالدفاع عن المرأة ، الدفاع عنها في المجال الاجتماعي ، وكان يرغب في ان يفسح المجال لها لممارسة الأعمال التي تؤهلها لها طبيعتها وقد أعلن بمراحة ان تقدم الشعوب انما يقاس بمقدار تمتع المرأة بحقوقها الاجتماعية .

ولكن هذه النتائج الفرعية لا تعد شيئاً بجسائب البناء الشامل الذي وخبغ «فورييه» ، أول لجنة في تشييده ، وذلك هو بناء النظام التعاوني بشقيه : تعاون الانتاج وتعاون الاستهلاك .

ولا تخفى على القارئ ما أصاب المحاولات الأولى لانشاء « الخلايا التعاونية » ، وفقاً لمشروع فورييه ، من فشل ذريع فقد قام بهذه المحاولات بعض اتصاره في فرنسا (١) ، وفي أمريكا (٢) ، وحاولوا تنظيم العمل فيها على أساس نتائج المجموعات ، والحياة المشتركة ولكن هذه المحاولات لم تسج لسوء الحظ أحياناً ، ولقلة الأموال اللازمة لإدارة هذه الخلايا أحياناً أخرى . وسجل « شارل جيد » - وهو كما قدمنا أكثر علماء الاقتصاد اهتماماً بحركة فورييه - فشل هذه المحاولات فيما كتبه عن « المستعمرات الجماعية أو التعاونية » (٣) .

ولكن اذا كانت الفكرة قد فشلت في تطبيقها تطبيقاً كاملاً ، أي في تنظيم التعاون في الوحدات على أساس الانتاج والاستهلاك معاً ، فقد اثبتت التجارب امكان نجاحها وازدهارها بتجزئتها أي بتنظيم كل من تعاون الانتاج وتعاون الاستهلاك على حدة .

Citeaux, Condé-sur-Vesgre

Texas, Brook farms

Gide, Les Colonies Communistes et Coopératives, Paris. (١)

1977.

(١) في منطقتي

(٢) في منطقتي

ويقتضينا الانصاف ان نسجل ان « فورييه » لم يكن الوحيد الذي كان يحلم بتحقيق فكرة التعاون في الانتاج . فقد سبقه في ذلك بعض المفكرين . كما جاء بعده أحد المصلحين المشهورين في الحركة الاشتراكية ، وهو « لويى بلان Louis Blanc » . وجامد جهادا عنيفا في سبيل نجاح تلك الفكرة .

تعاون الانتاج :

وتقوم فكرة التعاون في الانتاج على اجتماع بعض صفار المنتجين الذين ينتجون في ميدان معين من ميادين الاقتصاد ، ويضع كل منهم ما يستطيع ان يضعه من مال لادارة المشروع او يتفقون فيما بينهم على ان تتساوى للبالغ التي يضمها كل منهم (وفي الحالة الاولى تقسم الأرباح بنسبة رأس مال كل واحد . وفي الحالة الثانية تقسم الأرباح بالتساوى) .

وبعد تكوين رأس المال بهذه الطريقة تشتري الأدوات اللازمة للعمل ثم ينظم العمل نفسه ويوزع بين الجميع وفي نهاية المدة اللازمة لانتاج السلعة او لضم المحاصيل ، تجمع المواد المنتجة ، وتباع في الأسواق . ثم تقسم الأرباح على المشتركين حسب ما قدمنا .

وهذه الطريقة التعاونية في الانتاج تخفى الأفراد عن رأس المال الضخم الذي قد يلزم لكل منهم للقيام بمشروعه ، كما انها تحررهم من عسف اصحاب الاعمال الذين يفرضون عليهم شروطهم القاسية لانهم يملكون رأس المال .

وقد بذلت جهود كبيرة لتوطيد اقدام مثل هذه المشروعات التعاونية . وكثيرا ما كانت الدولة تبذل لها المعونة . وتفضلها على غيرها في شراء ما تحتاج اليه من سلع حرصا على نجاحها . وتشجيعا للقائمين بأمرها ولكن نجاح هذه الجمعيات التعاونية الانتاجية ظل ، مع ذلك ، محدودا ، فلم تكن لها القوة التي تستطيع بها تصعد في وجه المشروعات الضخمة التي كان يقوم بها كبار الرأسماليين .

تعاون المستهلك :

وإذا كان تعاون الانتاج قد انحصر فى دائرة ضيقة ، فإن تعاون المستهلك قد اتى . على العكس ، ينتائج باهرة وقد قلنا من قبل ان العرض على منفعة المستهلك وتوفير الرفاهية له كانت من المبادئ الأساسية فى اشتراكية « فوريه » فلا عجب اذا قلنا الآن ، ان « الجمعيات التعاونية الاستهلاكية » كانت أوثق صلة بفكرته ، أو انها كانت النتيجة المباشرة لآرائه وجهوده .

وتتلخص فكرة التعاون فى الاستهلاك ، فى انضمام فريق من المستهلكين تحت لواء « جمعية تعاونية » وهذه الجمعية تتولى شراء المنتجات والأغذية والسلع المختلفة من أماكن انتاجها راساً (وبذلك توفر كثيراً من المبالغ التى تدخل جيوب الوسطاء والمستوردين) ثم تبيع هذه المنتجات للأعضاء « ببيع قليل » ، وتوزع الأرباح فى نهاية العام بنسبة ما اشترى أو ما استهلكه كل فرد .

لقد كانت هذه الفكرة عن ظهورها ثورة فى أساليب الاقتصاد الحديث فأتسع نطاق هذه الحركة التعاونية بسرعة فائقة . ولم تصانف فى طريقها ما صانفه « تعاون الانتاج » من عقبات ولم يكن من دواعى الفخر لهذا النظام زيادة عدد الأقواء التى تحصل على الطعام بثمن معقول فحسب ، بل ان من أكبر محاسنه تنظيم التعامل الاقتصادى فى شكل تعاون كبير (١) فبعد ان كانت المؤسسات التعاونية فى اول أمرها فى عزلة بعضها عن بعض ، ثم بينها اتصال ووجدت جهودها فى تقديم طلباتها الى مصادر الانتاج ، وبذلك

(١) دلت الإحصاءات على ان التتبعين فى فرنسا . بنظام التعاون قد بلغ فى عام ١٩٢٥م

عشرة ملايين شخص ، أى ما يزيد على ربع السكان فى ذلك الوقت .

استطاعت بتكتلها ان تملأ شروطها على المنتجين . وتحصل منهم على ارضى الأثمان ولم يقف الأمر عند هذا الحد . بل ان الجمعيات التعاونية أصبحت توجه الانتاج ذاته حسب مقتضيات الحاجة . وذلك بعد ان أصبحت تشترك في اسهم شركات الانتاج والمصانع الكبرى وكان من نتيجة هذا التوجيه . احداث التوازن وتحقيق التناسب بين كمية المواد المنتجة . والمواد المستهلكة .

وقد دلت دراسات . برنار لافرنى ، عن نظام التعاون (١) على الاتجاه نحو صيغة جديدة تنبئ لنا حلا موقفا لمشكلة من اهم المشاكل التي تشغل الأثمان ، فى الوقت الحاضر . وهى مشكلة . استغلال المرافق بوسائل اشتراكية دون الاتجاه الى التأميم Socialiser sans étatiser ، وتتلخص هذه الصيغة فى انشاء شركات لاستغلال المرافق العامة . بتصريح من الدولة على ان تحتفظ هذه المرافق باستقلالها الذاتى . وتوزيع أسهمها على المتقنين بما تستغله من مرافق مثال ذلك : انشاء شركة لاستغلال خط للسكك الحديدية او لاستغلال منجم للبتروىل . او لتوزيع المياه على السكان الخ .. ويشترط فى مثل هذه الشركات - لكى تتميز عن الشركات الأخرى الاحتكارية التى تقوم على استغلال الجمهور :

- (أ) ان تقتصر أسهمها . كما قلنا . على المستهلكين .
- (ب) الا يكون كل منها تحقيق الأرباح بأى طريقة .
- (ج) ان تضم الأرباح التى تحصل الى المال الاحتياطى .
- (د) وان يستخدم هذا المال الاحتياطى فى تحسين شروط الاستهلاك بصفة مستديمة . وفى تخفيف العبء عن جمهور المستهلكين .

(١) انظر الكتاب

هذه هي الطريقة الفذة التي تجمع بين محاسن التأميم من حيث القضاء على الاستغلال الاحتكاري ، وبين محاسن المشروعات الخاصة التي تقوم على احكام التنظيم ، وتوفير الوسائل الفنية في الاستغلال .

وهكذا نجد أن فكرة فورييه الأساسية التي كانت تقوم على الرغبة في توحيد الأفراد عن طريق تحقيق الانسجام بين عواطفهم المختلفة ، هذه الفكرة قد أوجدت لنا في النهاية نظام « التعاون الاستهلاكي » الذي انتقد أفراد الشعب من مفاصد مبدأ « الحرية المطلقة *laissez faire* » .

ونذكر الذين ينكرون على فورييه أبوقه لهذا النظام بأنه قد كافح طوال حياته ضد « الطفيليات » أي ضد الهيئات الوسيطة التي كانت تعيش على مجهود الغير . كما كافح من أجل تحقيق صالح المستهلك .

الفصل السادس عشر

نقد المذاهب الاقتصادية الحرة ودعائم الرأسمالية

تمهيد :

في مطلع القرن التاسع عشر كانت المذاهب الاقتصادية الكلاسيكية قد رطلت أقدامها تحت تأثير نظريات « آدم سميث . وجان باتيست ساي J.B. Say وريكاردو » وغيرهم ونستطيع أن نقول أن أبرز الأسس التي قامت عليها هذه المذاهب هي المنافسة الحرة *Laissez faire* . والملكية الخاصة التي لا تقيد بحدود ورأس المال بصفته أهم عناصر الإنتاج . وقد عم مبدأ المنافسة الحرة جميع مرافق الإنتاج وأعرضت الدول عن التدخل في تنظيم الإنتاج أو في تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال . اللهم إلا إذا كان هذا التدخل لقمع كل حركة ترمى إلى تكتل العمال واتحادهم للدفاع عن مصالحهم . وإذا كانت الدولة في اعراضها عن التدخل قد تذرعت « بالحرية » فإن هذه الحرية كانت في جانب المنتجين وأصحاب الأعمال وحدهم .

ونحن لا ننكر أن الصناعة قد ازدهرت في ظل هذا النظام . وإن المراكز الصناعية مثل « مانشستر وبرمنجهام » في إنجلترا . و « ليل وسيدان » في فرنسا قد تطورت بسرعة فائقة وأصبحت تضم المصانع الكبيرة التي تشغل ألوفاً من العمال -

ولكن إلى جانب هذا النجاح ظهرت مشاكل أخرى وظواهر اجتماعية واقتصادية بنات تشغل الألمان وتحرك العقول لتبديها وتقاضيها قبل استئصالها . وأهم هذه المشاكل ظهور طبقة جديدة في المراكز الصناعية تتميز بفقرها ويؤسها

وسوء حالتها الاجتماعية . تلك هي طبقة عمال الصانع . وإلى جانب مشكلة العمال هذه وجدت مشكلة أخرى هي مشكلة تصمم الإنتاج "Super production" وما يترتب عليه من أزمات اقتصادية وبطالة . وحينئذ بدأ رجال الفكر ينوجسور خيفة ويتشككون في قيمة المذهب الاقتصادي القديمة التي ظل الكثيرون يعتقدون مدة طويلة أنه لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها . وبداء حركتهم ضد هذه المذهب بوصف للبؤس الذي كانت تعانيه طبقة العمال والظروف السيئة التي يعملون فيها والاستغلال الفاضح الذي يروحون تحت عينه . فوصف بعضهم استخدام الأطفال والأحداث في العمل تحت ظروف قاسية بدون أى رعاية صحية (١) . وتكلم آخرون عن تسخير العمال في العمل ساعات طويلة . نظير أجور ضئيلة وعدم العناية بتعليمهم أو بتهيئة وسائل العلاج لهم أو بتوفير المساكن الصحية لمائلاتهم . وقد بلغ من ضالة الأجور أن . جاز باتيست ساسي ، نفسه قد لاحظ في أثناء رحلة إلى إنجلترا عام ١٩١٥ . أن العامل الإنجليزي كان لا يكسب بعد بثلث أقصى جهد في العمل إلا ما يوازي ثلاثة أرباع . بل وفي كثير من الأحيان إلا ما يوازي نصف نفقاته . (٢) .

وقد جاء في وصف للنكتور . فيلارمي Villermé ، أن السوط الذي كان يستخدم لتأديب الأطفال كان يأخذ مكانه فوق آلات النسيج ، في بعض مصانع نورمانديا ، كما لو كان إحدى أدوات العمل .

(١) في عام ١٨٢٥ كان عدد الأطفال في مصانع النسيج الإنجليزية ٤٨٠٠ من الأولاد : ٥٢٠٨ من البنات ممن تقل سنهم عن ١١ سنة و ٦٧٠٠٠ صبي . ٨٩٠٠٠ فتاة فيما بين سن الحادية عشرة والثامنة عشرة (عن شارل جيد في كتابه ، تاريخ المذهب الاقتصادية في الجزء الأول .

J.B. Say, De l'Angleterre et des Anglais, Oeuvres T.V. (٧)
p. 213.

وجاء في بعض التقارير أن العمال كانوا يعملون بين خمس عشرة .
وست عشرة ساعة في اليوم وقد تصل أحيانا الى سبع عشرة ساعة (١) .

وقد جاءت الأزمات الاقتصادية فزادت من سوء هذه الحالة . ففي عام ١٨١٥ نشأت أولى الأزمات الاقتصادية التي هزت سوق التجارة في إنجلترا .
فألقى بعدد من العمال الى عرض الشارع وقامت على اثر ذلك اضطرابات انت
الى اهتمام المصانع وتدمير الآلات . وقد نجمت هذه الأزمة عن جشع اصحاب
المصانع ، إذ اتهم حين قدروا قرب عودة السلم بعد حروب نابليون الطاحنة ،
بداوا يضاعفون من الانتاج على أمل تصدير البضائع واغراق الأسواق بعد أن
تضع الحرب أوزارها . ولكن المقادير التي انتجوها كانت تزيد بكثير عن حاجة
الاستهلاك في القارة فتكدست السلع بدون تصريف مما أدى الى وجود الأزمة -
ومنذ ذلك الحين اخذت الأزمات تتوالى في فترات منتظمة تقريبا في خلال
القرن التاسع عشر وكان نطاقها يتسع كلما اتسع نطاق الصناعة والانتاج
الكبير .

وازاء هذه الحالة بنا المفكرون ورجال الاقتصاد يتساءلون - الا يرجع
سوء الحال هذا الى عيب أو عيوب أساسية في النظام الاقتصادي الذي وضع
أسسه رجال الاقتصاد الحر ؟ الا يمكن أن تكون مظاهر هذا النظام الخلافة
وما ينادي به من حرية اقتصادية ومناقسة حرة تخفى وراءها لبا خاويا يهدد
بالانهيار والغراب ؟

وقعت مرحلة الوصف مرحلة النقد ومهاجمة النظام الاقتصادي القديم
وجاءت بعد ذلك مرحلة الانتشاء : انشاء مذاهب اقتصادية جديدة ترمي على
أسس جديدة وتنادي بحقوق الطبقة العاملة وبتنظيم الاقتصاد واخضاعه لنوع

من الرقابة وبالححد من الملكية الخاصة : هذه المذاهب هي التي اصطلح على تسميتها باسم المذاهب الاشتراكية .

ومن أشهر من قاموا بالنقد « سيسموندى Sismondi » ، قرّض أمام العالم صورة لا تنسى للألام والبؤس الذي نجم عن المنافسة الحرة .

وجاءت بعده العقول الجريئة التي لم تكتف بالنقد بل قبضته بوضع مشروع لنظام اقتصادي جديد : ونذكر من هؤلاء « سان سيمون » وأصحابه الذين بنوا بمهاجمة الملكية الخاصة ونظام لليراث وقبضوا ذلك بانشاء منعب الصناعة للدفاع عن حقوق العمال . وجاء بعد ذلك الاشتراكيين أصحاب المشروعات التعاونية ومن أشهرهم « اوين Owen » و « فورييه Fourier » و « لويس بلان Louis Blanc » . وكان يداعبهم الحلم الجميل بالقضاء على الانانية الفردية وتضحية المصالح الخاصة في سبيل قيام نظام تعاوني يكفل السعادة والرخاء للجميع . وقد أطلق عليهم لذلك « أصحاب المذاهب الخيالية Utopistes » و « سار برودون Proudhon » في طريق آخر وكان إله التاليف بين مبدأ الحرية ومبدأ العدالة وذلك باصلاح نظام التبادل على أسس للفناء النقد .

هذه هي أهم الاتجاهات التي بدأت بها الحركة الاشتراكية وقد أفردنا لكل منها فصلا خاصا يوضح ما فيها من أسس سليمة وما امتزج بها من ضروب الوهم والخيال . ولا شك ان هؤلاء المصلحين كانت تحدرهم الرغبة الطيبة في الاصلاح والقضاء على الظلم والاضطراب ولكنهم كانوا يتدفعون أحيانا في تطرف وراء مثلهم العليا فيتمسكون بطلاق الحقيقة الى الخيال . وكان عندهم في ذلك انهم وضمو كل أملهم في الجانب الطيب للانسان وكانوا يأملون في القضاء على الجانب الخبيث الذي يعرقل سبل الاصلاح ويقت جدرة عثرة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية .

وإذا كانت المذاهب الاشتراكية قد تعثرت في بادئ أمرها . فإنها قد تبرر عيوب النظام القديم . واثبتت أن كتاب الاقتصاد لم تختتم صفحاته وأن فلسفة اقتصادية جديدة يمكن أن تحل محل الفلسفة القديمة التي ثبت فشلها . وكانى هؤلاء المصلحين الاشتراكيين يقولون لأصحاب المذاهب القديمة ما قال هاملت لهوراتيرو : « هناك حقائق في السماء وحقائق في الأرض تتعدى النطاق الضيق الذي خلقته فلسفتك » - فلقد أثاروا حقا مسائل جديدة وكانت نظرياتهم تفيض بالآراء الخصبة الناضجة . - فالتجهت الأنظار اليهم وشاعت النظريات الاشتراكية حتى استطاعت في النهاية أن تفرض نفسها على انصار المذاهب القديمة انفسهم -

سيموندى ونقده للاقتصاد الكلاسيكى :

درس سيموندى آراء المذاهب الاقتصادية الحرة وكون لنفسه رأيا فيها . ولم يبقا في اذاعة آرائه الانتقادية الا بعد أن اختبرت في ذهنه فكرة المنهج الجديد الذى يجب أن تتجه اليه الدراسات الاقتصادية . وقد مهد لذلك بزيارته البلاد الصناعية المختلفة فاطلع على احوال العمال وما يقاسونه من شظف العيش وخصوصا بعد الأزمة التي اجتاحت أوروبا في مطلع القرن التاسع عشر . وبعد عودته من إنجلترا في ١٨١٩ أخذ في اعداد ملاحظاته وضم اليها عناصر المقال الذى كان قد اعدّه من قبل للنشر في « دائرة معارف الدنيا » ، وأخرج كتابه المشهور : « مبادئ جديدة للاقتصاد السياسى » (١) . وعاد بعد ذلك فنشر كتابا آخر في ١٨٢٧ بعنوان : « دراسات في الاقتصاد السياسى » (٢) . وقد دعم فيه آراءه الجديدة بمجموعة من الدراسات الوصفية والتاريخية وعلى الأخص ما يتعلق فيها بحياة عمال الزراعة في إنجلترا ، واسكوتلندة ، وايرلندة ، وإيطاليا .

Nouveaux Principes d'économie Politique.

(١)

Etudes sur l'économie Politique.

(٢)

ولم ينسب نقد سيسموندى على المبادئ النظرية للاقتصاد السياسى بل
انصب على ثلاث نواح هامة تتعلق أولا : بالمنهج وثانيا بالموضوع وثالثا
بالتفائج العملية التى تترتب على مبادئ المدرسة الكلاسيكية .

اولا - ملاحظاته على المنهج :

يرى سيسموندى أن الاقتصاد السياسى علم لانسانى يجب أن تراعى فيه
القيم الأخلاقية ، كما يجب على عالم الاقتصاد أن يضع نصب عينيه ربط
الظواهر الاقتصادية بالظواهر الاجتماعية الأخرى لأن عزل الظاهرة الاقتصادية
ودراستها على حدة ينتهى بنا الى دراسة تجريدية لا تمت الى عالم الواقع
بصلة . وتقوم الدراسة الاقتصادية على التجربة والتاريخ والملاحظة ، ويجب
أن تمنى بدراسة تفاصيل الحياة الانسانية : فينصرف العالم أحيانا الى دراسة
أحوال زمن معين وأحيانا الى دراسة أحوال بلد معين ، أو يوجه اهتمامه
أحيانا الى دراسة شروط حرفة معينة حتى يستطيع أن يربط بين حياة الانسان
وبين النظم الاجتماعية التى تؤثر فيها . وقد أكد سيسموندى أن الميسل الى
التعميم فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية هو سبب الأخطاء الجسيمة التى يقع
فيها الباحثون .

وإذا كان الاقتصاد يقوم على دراسة العلاقات الانسانية فيجب لن أن
يعنى بمعرفة الطبيعة الانسانية ، ويجب أن يمتنى بأحوال المجتمعات وتطورها
فى حدود الزمان والمكان أى أنه يجب أن يكون وثيق الصلة بالتسويخ وأن
يعتمد على الوثائق التاريخية وعلى دراسة علماء الأنثولوجيا والأنثروبولوجيا .
وهذه إلقاء هى أساس ما رده علماء الاجتماع فيما بعد حين شرعوا فى
تجديد الدراسة الاقتصادية باخضاع الاقتصاد الى منهج بحث الظواهر
الاجتماعية واخضاعه لقانون النسبية .

وقد ظهرت قيمة آراء سيسموندى فى بحث المشاكل العملية حين يتعين

على الباحث أن ينرمس الظروف الخاصة التي أدت الى وجود المشكلة وإن يتنبأ بالنتائج القريبة التي تترتب على تطبيق تشريع معين - ولكن هذه الآراء كانت بالرغم من منطقتها السليم واستنادها الى الأمثلة الحسية ، موضع الهجوم الشديد من انصار المذاهب القديمة التي أطلق عليها سيسموندى اسم « المذاهب الأرثوذكسية » وقد ظلت هذه التسمية علما عليها حتى اليوم .

ثانيا - ملاحظاته على الموضوع :

كان اصحاب المذاهب القديمة او « الأرثوذكسية » حسب تسمية سيسموندى لها ينظرون الى الاقتصاد على انه علم الثروة (١) ، ولكن الموضوع الحقيقي للاقتصاد هو الانسان او بمعنى اقل « الرفاهية المادية للانسان » ، فالاهتمام بالثروة وحدها واغفال الانسان هو الذى يؤدى الى حدوث الكوارث ولا شك ان هدف الحكومات الاساسى « يجب أن يتجه . لا الى تكديس الثروة ، بل اشتراك جميع المواطنين فى التمتع بثمارها والى تحقيق مستوى ملائم للرفاهية يتمتع به السواد الأعظم - ولا يقاس رخاء الدولة بصدار ثروتها وعدد سكانها ، بل بالعلاقة التي توجد بين هذين العنصرين » (٢) . وإذا كان القدماء قد اهتموا بالانتاج Production أى بموارد الحصول على الثروة ، فإن العصر الحديث يجب أن يفسح مجالا للاهتمام بالتوزيع Distribution وقد ادعى القدماء أن وضعهم الانتاج فى المقام الأول راجع الى أن زيادة انتاج السلع شرط أساسى لتحسين التوزيع وزيادة نصيب كل فرد منها - ولكن هذا الادعاء ليس له سند من الواقع - اذ أن تكديس السلع لا يفي عن الأمر شيئا مادامت الأحوال الاقتصادية لا تتيح للمواد الأعظم من الشعب المقدرة الشرائية التي تمكنه من الانتفاع بهذه السلع - ولذلك فإن الثروة لا قيمة لها - فى نظر

(١) ساء هذا التعريف منذ عهد ارسطو الذى أطلق على الاقتصاد اسم chrématistique ومعناه فى اليونانية ما يتصل بالثروة .

Nouveaux Principes, T.I. p. 9.

(٢)

سيموندى - الا اذا توزعت بنسبة ملائمة تتلق مع حاجات الناس ومع ما يؤمنونه من خدمات للمجتمع . وقد اهتم اهتماما خاصا ، فى كلامه عن التوزيع ، بمن اطلق عليهم اسم « الفقراء Les Pauvres » ، وهم اولئك الذين لا يملكون كوسيلة للحياة الا قوة اترعهم ويظلون يكسحون من الصباح الى المساء فى المصانع أو فى الحقول - فهؤلاء ، فى الواقع ، هم الذين يكونون غالبية السكان . وقد اهتم سيموندى بالآثار التى أحدثها فى حياتهم اختراع الآلات ، ونظام المنافسة الحرة ، والملكية الفردية التى لا تتقيد بحدود . « ان الاقتصاد السياسى يجب أن يؤول ، فى نظره ، الى نظرية لتنظيم الخير Théorie de Bienfaisance وإذا لم يهدف الاقتصاد الى اسعاد السواد الأعظم من الشعب فلا داعى لوجوده » (١) .

وخلاصة القول ان « الاقتصاد السياسى » يجب ، فى رأى سيموندى ، ان يتحول الى « اقتصاد اجتماعى » ويعد سيموندى أول من اتجه هذا الاتجاه الاجتماعى فى دراسة الظواهر الاقتصادية . وقد مهد بذلك الطريق امام نظريات المدرسة « السسيولوجية » الفرنسية .

ثالثا - نقد الملتانج التى تقترب على مبادئ المذاهب الحرة :

١ - زيادة الانتاج :

لقد ترتب على الخطأ فى المنهج ، وفى فهم الموضوع الحقيقى للاقتصاد الوقوع فى أخطاء كانت لها عواقب وخيمة من الناحية العملية . وأهم هذه الأخطاء الانتفاخ فى الانتاج دون الوقوف عند حد معين ، والثقة العمياء فى مبدأ المنافسة حتى ظن الكثيرون أن هذا المبدأ وحده كفيل بإحداث التوازن

(١) ويقول سيموندى فى موقع آخر : « اذا كان لا بد للحكومة ان تهتم بمصلحة طبقة من طبقات الأمة على حساب الطبقات الأخرى ، فلا شك ان أولى الطبقات بهذا الاهتمام هي طبقة الاجراء الذين يكسبون معاشهم يوما بيوم » .

بين المصالح المختلفة . وأخيرا ابتعاد الحكومة عن كل تدخل في الميدان الاقتصادي .

ولم يعترف الكلاسيكيون بوجود أى خطر في زيادة الانتاج . في نظرهم اذا زاد في سلعة معينة فلا يلبث انخفاض الأسعار ان ينبه المنتج الى ضرورة الاتجاه الى ناحية أخرى كما أن ارتفاع الأسعار بالنسبة لسلعة معينة من شأنه أن يلفت نظر المنتج الى عدم كفاية هذه السلعة . والى ضرورة زيادة الانتاج فيها . فعلى فرض أن هناك أخطاء تحدث من أن لآخر في هذه الناحية فانهما أخطاء مؤقتة . ولا تلبث المية العرض والطلب وانخفاض الأسعار وارتفاعها أن تنبه اليها فيعمد المنتجون قوا الى تلافيها .

يقول سيسموندى ولكن هذا التحليل النظري لا يلبث أن ينهار امام الحقائق . إذ قد يحدث أن تزداد الحاجة الى سلعة معينة دون أن تكون نسبة هذه الزيادة موازية لنسبة الزيادة في الانتاج . فيعتقد المنتج ان العرض قد زاد على الطلب ويعمد الى الاقلال من إنتاجه . فيضار بذلك المستهلك . هذا الى أن تحويل رؤوس الأموال وأدوات العمل من صناعة بائنة الى صناعة رائجة لا يكون بثلك السهولة التي يتحدث عنها الكلاسيكيون . كما أن العامل لا يقبل أن ينتقل فجأة من عمل قد اتقنه وأضاع في تعلمه جهوداً مضيئة الى عمل لا يستطيع أن يظهر فيه مواهبه ومقدرته . وهو يقبل أن يتخفف أجره في صناعة بائنة تعود عليها ولا يقبل الانتقال الى صناعة رائجة لم يألها . ويعود الأمر عليه وعلى المنتج في النهاية بالويل . واذا قدر للتوازن أن يعود يوماً ما بين الانتاج والاستهلاك فلا يكون ذلك الا بعد سلسلة من المحن التي تصيب المنتج والمعامل . فلا يقل الانتاج الا بافلاس عدد من المنتجين وذهاب عدد من العمال ضحية للبؤس والمقاة .

« فلنحذر إذن من هذه النظرية الخطرة التي تدعى ان للتوازن يحدث من

تلقاه نفسه . فان التوازن اذا حدث بعد مدة طويلة فلا يكون ذلك الا بتضميمات
جسيمة » (١) .

واذا كان سيسموندى قد هاجم الافراط فى الانتاج فقد ادى ذلك بطبيعة
الحال الى مهاجمة التصنيع الآلى . فجرد على الآلات حملة شعواء مما جعل
معاصريه ينعتونه بالرجعية والجهل . ولكنه صمد فى هجومه واخذ يفند آراء
الكلاسيكيين الذين اجمعوا على الاعتراف بما اسعفه الآلات من خدمات
للانسانية . فان الآلات فى نظره قد اتاحت الانتاج للرخيص وخصوصا فى
المراد الغذائية ، فاستطاع المستهلك بذلك ان يوفر جزءا من دخله ينقله الى
شراء الحاجيات الأخرى والكماليات . وهذا الاقبال على الشراء او زيادة
الطلب يؤدي بطبيعة الحال الى فتح مجالات جديدة للعمل وتشغيل عدد اكبر
من العمال . ولا ينكر سيسموندى حقيقة هذا الأمر من « الناحية النظرية » ،
فان الانتاج الجديد لابد ان يؤدي الى استهلاك جديد . ولكن الأمر يختلف اذا
نظرنا اليه فى ضوء الواقع ، عند ذلك لا نلبث ان نشاهد ان الأثر المباشر
للآلات هو زيادة التعمل وتعرض العمال الى التشرد ، واذا لم يصل الأمر الى
هذا الحد فان المنافسة بينهم وقزاحهم على العمل يؤدي الى خفض الأجور .
واذا انخفضت الأجور . انخفض الاستهلاك تبعا لذلك وقل الطلب على السلع .
وبذلك تنهدم نظرية الكلاسيكيين من أساسها . ولا يمكن ان تكون نافعة الا اذا
سبق استخدامها زيادة الدخل : كما ان « أحلال الآلة محل الانسان لا يعمد
بالفعل الا بقدر ما يجد هذا الانسان عملا فى مكان آخر » (٢) .

ولم يثر غضب سيسموندى ، فى الواقع الا اهمال رجال الاقتصاد
الكلاسيكيين لهذه الناحية الانسانية بالذات . وعدم اهتمامهم بما يعمل بالعمال

op. cit. T.I. p. 333

(١)

op. cit. p. 398.

(٢)

من ازمات وعلى الاخص فى فترات الانتقال . واذا كان استخدام الآلات يؤدي
فى النهاية الى ايجاد العمل فان ذلك يتطلب احيانا وقتا طويلا . ومسألة
الوقت هذه لها اهميتها بالنسبة للعمال العاطلين .

واذا كان يؤس العمال من جراء التصنيع الكبير لا يحرك نفوس رجال
الاقتصاد الكلاسيكيين ، فما ذلك الا لأنهم حاولوا القناع انفسهم بأن كل نظام
جديد لابد له من ضحايا حتى يكتب له الاستقرار . ولكن سيسموندى كان
شديد الاهتمام بتخفيف الام العمال فى مراحل الانتقال الى النظام الجديد .
وكانت المسألة فى نظره اكبر وخطر من أن تترك لعمال الزمن وهذه .

ولم يقتصر دفاع سيسموندى على الرغبة فى علاج التملط الذى تقش
بين العمال على اثر استخدام الآلات ، بل انه انتقل بعد ذلك الى مناقشة الفوائد
التي يمكن أن يجنيها العمال من استخدامها . فقد كان يكفى ، فى نظر
الكلاسيكيين ، أن يتمتع العامل برخص الثمان بوصفه مستهلكا . ولكن
سيسموندى يطالب بكثير من ذلك : فاذا كان استخدام الآلات قد ساعد على
زيادة الانتاج افلا يحق للعامل أن يفيد من ذلك بالمطالبة بانقاص ساعات العمل
والتمتع بفترة معقولة من الراحة ؟ لقد تفاؤل رجال الصناعة واصحاب رؤوس
الاموال عن هذه الحقيقة وهم فى غمرة المنافسة . كما أن هذه المنافسة قد
اينت الى خفض اجور العمال فاضطر العامل الى مضاعفة مجهوده وإلى اضافة
ساعات الى عمله المعتاد حتى يعرض ما أصابه من خفض أجره . ونحن
لا نستطيع أن نهزم دائما بأن العامل يفيد من استخدام الآلات بوصفه مستهلكا ،
فكثير من السلع التى تنتجها الآلات لا يحتاج اليها العامل فى استهلاكه ، فلا اقل
من أن يحتفظ لنفسه بالحق فى انقاص ساعات العمل مادام قد ساهم فى زيادة
الانتاج .

لقد آخت هذه الفكرة المائبة تشق طريقها حتى استحوذت شيئا فشيئا
على عقول القائمين على نقابات العمال . فاصبحت هذه النقابات لا تقبل

تشغيل آلة جديدة الا اذا ضمنت في مقابل ذلك انقاص ساعات العمل وزيادة
اجور العمال .

ويضيف سيسموندى الى مضار المنافسة عملا آخر : فان الصمى وراء
خفض الأسعار لا يدفع صاحب للعمل الى الصمى وراء الاقتصاد فى المواد
الاولية فحسب ، بل يدفعه كذلك الى الاقتصاد فى تكاليف الأيدى العاملة .
ولذلك فأننا نجد ان مبدأ المنافسة قد خلق أمامنا مشكلة استقدام الأطفال
والنساء بدلا من الرجال لما يتقاضونه من أجور ضئيلة . وقد يبلغ العصف
بهؤلاء الضعفاء الى حد استغلالهم فى المصانع ليلا ونهارا حتى يتضاعف
الانتاج فمادام يجدينا فى هذه الحالة انخفاض اسعار السلع اذا كان ذلك
سيكلفنا ثمنا غاليا يدفعه هؤلاء التعمص من صحتهم وقوتهم . ان المنافسة
فى هذه الحالة تأتى على اثمن ما يملكه الشعب من ذخيرة : اذ انها تهدم صرح
الصحة العامة وتفتح به نحو التدهور والفناء .

لقد استطاع سيسموندى بنقده هذا وبارائه الصائبة ان يصيب الذمب
الححر « Libéralisme » فى الصميم ، فمهد بذلك السبيل لقيام للذامب
الاشتراكية . وقد استطاع ان يثبت ، بصفة قاطعة ، خطأ النظرية التى نادى
بها الفيزيوقراطيون وادم سميث والتى تتلخص فى « الاتساق الطبيعى بين
المصلحة الخاصة والمصلحة العامة » . فكل شخص يحرص بطبيعة الحال على
مصلحته اكثر مما يحرص عليها حكومة جاملة او مهمله ، كما ان صمى كل
فرد وراء مصلحته يؤدى فى النهاية الى مصلحة المجموع . « ان هذه النظرية
ليس لها من الحقيقة الا مظهرها » . وقد بحث سيسموندى عن الاسباب التى
انبت الى تكتيها فى الواقع ، فامتدى الى ان العامل الأساسى هو سوء توزيع
الملكية . هذا العامل الذى يرجع الى سوء للتنظيم الاجتماعى وللذى يؤدى
الى عدم تكافؤ الفرص هو الذى يفسر لنا فى النهاية ذلك التضارب الذى يحدث
بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة .

٢ - النزاع بين رأس المال والعمل :

وقد يكون سيسموندى هو أول من وجه الأنظار الى أن المجتمع الصناعى يميل الى الفصل بين طبقتين : طبقة من يعملون وطبقة من يملكون وقد ساعدت المنافسة الحرة على توسيع الهوة بين الطبقتين حتى أصبحنا نجد فى النهاية طبقتين وجها لوجه : الطبقة الكادحة *Proletariat* ، و « الرأسماليين » ولتختلط الطبقات التى كانت تحتل المراتب الوسيطة بينهما ، كطبقة صغار الملاك ، وصغار المزارعين فى الريف ، وأصحاب المصانع الصغيرة وأصحاب الحوانيت . فهؤلاء جميعا لم يتمكنوا من الصمود امام أصحاب المشروعات الكبيرة . ولم يعد فى المجتمع مكان الا للرأسمالى الكبير وأمامه ذلك الحشد المتزايد من افراد الطبقة التى لا تملك شيئا .

هذه الظاهرة التى أدت الى تركيز رأس المال ، والتى ستلعب دورا هاما كما سنرى فيما بعد - فى آراء « كارل ماركس » . قد اقلقنا بال سيسموندى ، فوجه لها عناية خاصة واهتم بتحليلها وعرضها عرضا أظهر ما انطوت عليه من خطورة : إذ أظهر ما تسببه من الدمار فى ميادين الزراعة والصناعة والتجارة . فوجود هاتين الطبقتين وجها لوجه ، أى طبقة الرأسماليين وطبقة المعدمين ، بعد أن أمحت الطبقات الأخرى الوسيطة . هو السبب الأساسى فى بؤس العمال أولا وفى وجود الأزمات الاقتصادية ثانيا .

أما من حيث بؤس العمال فإن سببه هو تكاثرهم وتهاقهم على العمل لحاجتهم الماسة اليه - فيزداد عرض الأيدي العاملة ويقل الطلب عليها . فيضطر العمال حينئذ لقبول أى أجر يعرض عليهم حتى لا يموتوا جوعا وهم يعلمون أن هذا القبول لا يحقق مصلحتهم ولا مصلحة الطبقة التى ينتمون اليها . إن الضرورة التى تلزم التقير يقبول شروط مجحفة ، وتزداد على الدوام أجماعا به . لم تنجم الا عن لتساع الهوة بين من يملكون وبين من يعملون . إذ لو ظل العمل صانعا مستقلا ، *Artisan* ، كما كان من قبل ، لاستطاع

ان يقدر دخله على وجه التقريب وأن ينظم حياته وحياة أسرته وفقا لما يتوقعه من كسب - ولكنه ، اليوم تحت رحمة صاحب العمل ، ولا يملك شيئا يستطيع ، بالاعتماد عليه بعض الوقت ، أن يساوم على الأجر الذي يرضيه . كما أن جهله بالظروف التي تستدعى زيادة الطلب على العمل أو مضاعفة الانتاج يجعله لا يهتم بالتطلع الى المستقبل فيستسلم لشيئته الاقدار ويصبح أداة في أيدي الطبقة المالكة تسخره كيف تشاء : أن شامت هيأت له للعمل وإن شامت تركته فريسة للجوع والحرمان .

ولا يصدق ذلك على عمال الصناعة فحسب ، بل على عمال الزراعة كذلك . فلو أن جميع الفلاحين كانوا ملاكا لأراضيهم لاستطاعوا أن يضمروا لأنفسهم ولأسرته حياة طيبة في مستوى يليق بكرامة الأسيين ، فامتلاكهم للأراضي يحفزهم دائما على العمل لزيادة الانتاج . أما إذا كانت الأراضي في يد مالك اقطاعي واحد ، فانه يصبح لا هم له الا زيادة ربحه للمنافس منها ولا يثير له ذلك الا بالاجحاف بحقوق الفلاحين وتسخيرهم للعمل بأجور ضئيلة .

أما من حيث الأزمات الاقتصادية فسنبين كيف يتسبب هذا التضاد بين رأس المال والعمل في وجودها : يرى سيسموندى أن من الأسباب التي تحدث الأزمات صعوبة التعرف على أحوال السوق إذا اتسع نطاقها إلى حد كبير ، واعتماد المنتجين على رؤوس أموالهم أكثر من اعتمادهم على حاجات المستهلكين . ولكن السبب الأهم في نظره ، هو سوء توزيع الثروة . فالانفصال الذي حدث بين رأس المال والعمل جعل دخل الملاك في ازدياد مستمر ، بينما ظل دخل العمال مستقرا عند الحد الأدنى . وقد نتج عن ذلك بطيئة الحال عدم التوازن من ناحية طلب السلع ، فالملكية إذا كانت موزعة توزيعا عادلا ، وإذا كانت زيادة الدخل تسيير بنسبة واحدة أو بنسبة متقاربة على الأقل ، فإن ذلك يؤدي إلى نوع من الاتساق في زيادة الطلب ، فيرتفع الانتاج بالنسبة

للمصناعات التي تفتدى الحاجات العامة والمضروية - ولكن ما يحدث بالفعل .
هو زيادة دخول الأغنياء دون غيرهم فيؤدي ذلك بطبيعة الحال الى زيادة
الطلب على الكماليات ، قتهمل المصناعات الأساسية ويوجه الاهتمام الى
المصناعات الكمالية . ويتتج عن اعمال المصناعات الأولى وضعف المقدرة
الشرائية للطبقة الكاسحة كساد انتاجها . فيقوم صاحب العمل بتوفير العمال
الذين يعملون فيها - ولما كانت المصناعات الجديدة لا تنمو الا ببطء ولا تستطيع
أن تستوعب مرة واحدة هذا العدد الهائل من العمال . فان هؤلاء يظلون مدة
طويلة يعانون البطالة وتهبط تبعاً لذلك نسبة استهلاكهم للموارد الغذائية
والسلع المضروية - وهذا الهبوط المتواصل في الاستهلاك للمسلع المضروية
هو الذي يولد الأزمات .

مشروعات الإصلاح :

حين عالج سيسموندى أسباب الأزمات وأسباب الفقر بين الطبقات العاملة
الثار موضوعات لم يكن علماء الاقتصاد قد اعتادوا ان يطرقوها من قبل .
وهذا . في الواقع . هو وجه الحدة والمعرفة في كتاباته : فقد كان يشرب
بعض تحليلاته شيء من السطحية والتفاهة أحياناً . ولكن القيمة الحقيقية
لمؤلفاته ظلت في تلك الروح الوثابة نحو التجديد . وفي تلك الجرأة على
مواجهة المشاكل وعدم التهرب منها ومحاولة إيجاد حلول لها . ولم يعد في
الامكان ان ينسى الناس او تناسوا ، بعدما كتب سيسموند . الالام واليؤس
الذي خلفه تقدم الصناعة والانتفاع نحو الانتاج الكبير . في محيط العمال .
ولم يعد من المستطاع أن يتغافل المهتمون بالأمور الاقتصادية عن خطورة
الأزمات ، وان تظل نظرتهم اليها قاصرة على اعتبارها ظواهر عابرة لا تكاد
تترك أثراً يذكر . ولم يعد من الممكن التغاضي عن النظر الى المشاكل والمصاعب
الاقتصادية التي تنجم عن سوء توزيع الملكية وعن الفوارق الشاسعة بين الملاك
والمعوزين مما جعل من المستحيل ان يقوم بين هاتين الطبقتين تعاقد اساسه

حرية الاختيار - هذه المسائل التي اثارها سيسموندى بقوة وحرارة ، اخذت
تسرى فى محيط الاقتصاد وفى محيط للعمال فاثارت الاهتمام فى المحيط الأول
وبفقت نحو المطالبة بالاصلاح فى المحيط الثانى - وهى فى هذا المجال او ذلك ،
قد بينت بوضوح ، لا ايس فيه ، ضرورة الاهتمام بالنتائج الاجتماعية التي
تترتب على التغييرات الاقتصادية ، وضرورة العمل على وضع سياسة اجتماعية
تسير جنباً الى جنب مع السياسة الاقتصادية .

ان سيسموندى ، بهذه السياسة الاجتماعية التي رسم خطوطها ، قد فتح
الطريق امام من اتى بعده من المصلحين الاشتراكيين : فلننظر الآن فيم احتوت
عليه هذه السياسة من آراء .

وحصل سيسموندى من تحليله للظواهر الاقتصادية الى حقيقة هامة وهى
ان المصالح الخاصة غالباً ما تتعارض مع المصلحة العامة - وهو فى رايه هذا
يخالف تماماً آراء المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسها آدم سميث ، تلك المدرسة
التي كانت تقوم - كما قلنا فى مناسبات عدة - على الحرية المطلقة وعلى
الاعتقاد بان التوازن وتحقيق المصالح المختلفة يتحققان بطريقة تلقائية عن
طريق المنافسة الحرة - غارض سيسموندى هذا الرأى واقام الدليل على بطلانه
وانك نرى ان اول ما ينصح به كوجه من وجوه الاصلاح ، تدخل الحكومة
لوضع حدود للمطامع الفردية ، ولوقف كل من تحدثه نفسه بالتمسك فى
استغلال نفوذه - فسيسموندى يعد ان اول انتصار للتدخل Interventionnistes
بين علماء الاقتصاد - وسنرى فيما بعد ان مبدأ التدخل هذا من اهم الابعاد
التي تقوم عليها المذاهب الاشتراكية .

يجب ان تتدخل الدولة اولاً لتحد من الانتفاع الجارف فى تيار الانتاج ،
وتهدئ من تلك السرعة الجنونية فى استغلال المخترعات الحديثة - ولعل
سيسموندى كان يتوق الى تحقيق التقدم الذى يسير بخطوات وثيرة ولا ينتقل
من مرحلة الى اخرى الا بعد ان يتبين طريقه بوضوح ، دون ان يكون فى ذلك

الانتقال ما يسبب الشقاء والالام للطبقات العاملة . ولقد تعرض بسبب اجسامه المرف هذا ، ويسبب حرصه على رفاهية الطبقات الفقيرة لسخرية معارضيهِ .

ومادام شقاء العمال ينتج عن عدم اطمئنانهم الى الحصول على مورد ثابت للرزق ، ومن خلو وفاضهم من كل اثر للملكية فان الحكومة يجب ان توجه عنايتها وتكرس جهودها لعلاج هذا الامر كذلك . فيكون هدفها هو تحقيق الوحدة بين للعمل والملكية على قدر ما تسمح الظروف ، فتعين الزراع على تملك اراضيهم . اما عن الصناعة فان سيسموندى كان يامل فى عودة نظام الصناعة المستقلة Artisanat ، « اننى ارجب فى ان تتوزع الصناعة فى المدن ... بين عدد من الورش المستقلة ateliers لا ان تتجمع فى يد رئيس واحد يتحكم فى مئات او الوف من العمال . وارغب فى ان تتوزع ملكية المصانع بين عدد من المولدين متوسطى الحال ، لا ان تتجمع فى يد رأسمالى واحد يملك عدة ملايين . وارغب فى ان تتاح الفرصة للعامل الصناعى لى يكون شريكا لصاحب العمل حتى اذا تزوج وجد له نصيب من الربح والتجارة بدل من ان يهرموا كما يحدث اليوم ، دون ان يحقق املا فى تحسين حاله » (١) .

ولكن ما هى الوسائل لاصلاح هذه الحال : من الاسباب ان سيسموندى بعد ان وضع اصبعه على مواطن الداء واقطع فى بيان العيوب والمشاكل الاقتصادية التى يئن منها المجتمع الحديث ، قد اجمع عن تعيين وسائل العلاج او على الأقل قد اعوزته الجراءة لرسم خطة للاصلاح واضحة المعالم . وقد بلغ به الشك احيانا الى حد فقدان الامل فى الوصول الى علاج ناجح . ولكن يخيّل لنا ان السبب الاساسى فى احجائه هذا وتريده هو عدم ميله الى اعتناق

منهـب اصلاحي من المذاهب التي أخذت تظهر وتضم الانتصار إليها من كل مكان ، فرفض أن يكون مع الاشتراكيين أو مع الشيوعيين أو مع أصحاب المذاهب الخيالية Utopistes من أمثال « أرين » و « فورييه » ، وذلك بالرغم من اعترافه بوحدة الهدف بينه وبينهم .

وإذا كان الإصلاح ، في نظره ، لا يتم الا بتحقيق الوحدة بين الملكية والعمل ، فإن هناك وسائل أخرى أقرب منالا من ذلك يمكن اتفانها لتخفيف حدة الأزمة ، ومعالجة المشاكل الماجلة التي تعانيها طبقة العمال .

وأول هذه الوسائل اعطاء العمال حق التكتل وتكوين النقابات ، ويأتى بعد ذلك تحريم تشغيل الأطفال وتحديد ساعات العمل بالنسبة للكبار واحترام العطلة الأسبوعية ، وأخيرا انشاء النظام الذى أطلق عليه سيسموندى اسم « الضمان المهني Garantie professionnelle » ، ويتلخص هذا النظام فى الزام صاحب العمل (سواء اكان ذلك فى الزراعة أم فى الصناعة) بتحمل مصاريف العامل أو جزء منها أثناء فترة مرضه أو تعطله أو عجزه . وإذا أصبح أصحاب الأعمال مسئولين عن الحالة الصحية والاجتماعية لعمالهم فلا شك انهم سيهتمون بأن يكللوا لهم شروطا ملائمة للعمل .

ومن السهل علينا أن ندرك مقدار اقتراب هذه الوسائل من المثال الأعلى الذى تتوق التشريعات العمالية الحديثة الى تحقيقه فى الصورة التى اصطلمنا على تسميتها اليوم « بالتأمين الاجتماعى Assurance Sociale » ، على أن الفرق الاساسى بين هذه التشريعات وبين ما اقترحه سيسموندى ، هو رغبة هذا الأخير فى أن يتكفل صاحب العمل وحده بتحمل أعباء العمال ، على حين أن التشريعات الحديثة تضع جزءا كبيرا من هذه الأعباء على عاتق الدولة . وقد برر سيسموندى وجهة نظره بأن صاحب العمل الذى يلزم بتحمل مصاريف المرض والتعطل والعجز يعمل جهده على توفير مستوى ملائم للعامل وعلى منحه أجورا

مناسبة وفي ذلك ما يقلل من نسبة حدوث الكوارث التي بتحمل عبئها صاحب العمل وحده .

مما قدّمنا نرى كيف كانت آراء سيموندى النواة الأولى التي تفرعت عنها الآراء الاقتصادية والاجتماعية في القرن التاسع عشر . فقد كان أول من اعترض للطريق أمام آراء المدارس « الكلاسيكية » أو مدرّس « الاقتصاد الحر » ، وأول من بين خطأ هذه الآراء ففتح الباب على مصراعيه لما جاء بعده من المدارس الاشتراكية . وإذا كانت آراء سيموندى قد أهملت بعض الوقت في زوايا النسيان ، فقد قدر لها أن تبعث في السنوات الأخيرة وأن تحتل مكانها بين الآراء التي وضعت أسس الإصلاح الاشتراكي . ويكفيه فضلا أن كان أول من ثار على الأوضاع العامة التي قبلها وعاش عليها معاصروه - وإذا كنا لا نريد أن ننسبه زعيما للمدارس الاشتراكية الحديثة فلنعترف على الأقل بأنه كان المبشر الأول بأرائها . وسنرى فيما بعد أن هذه المدارس تستهدف اغراضا مماثلة وتصوغ آراءها في صيغ لا تختلف كثيرا عما عبر عنه -

إن منهجه العلمي الذي يقوم على استقرار الظواهر وعلى ملاحظتها ، وعلى نقد الوسائل الاستدلالية والتعميم المطلق تجعل منه بحق أحد السنين مهدوا لقيام « المدرسة التاريخية » في الاقتصاد ، تلك المدرسة التي كان يمثلها « لويلاي Le Play » ، في فرنسا و « شمولر Schmoller » ، في اسبانيا .

كما أنه حين أفسح للمعاطفة نصيبا في دراسة المسائل الاقتصادية ، وحين انتصر لطبقات العمال ، وانتقد طغيان الآلة ومبدأ المنافسة المطلقة ، فتح المجال أمام التيارات المعاطفية العنيفة التي وقفت في وجه النظريات الاقتصادية للجامعة ، ومهد لحركة « المسيحيين الاشتراكيين » الذين رفعوا صوت المسيحية وأعلنوا ما تأتت به من مبادئ الاحسان وللضامن ضد النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترتبت على حركة التصنيع والانتاج الكبير .

وأخيرا فإن سيسموندي حين طالب بتدخل الدولة في مجال الاقتصاد
فتح المجال للطعن في مبدأ « الحرية المطلقة » ، وقد أخذ هذا التيار يشهد
، يقوى خلال القرن التاسع عشر حتى أصبح مبدأ التدخل أحد الدعائم
الأساسية للمذاهب الاشتراكية على وجه العموم والاشتراكية الدولة
Socialisme d'Etat على وجه الخصوص .

فلا عجب إذن ، وقد رأينا أن آراء سيسموندي قد فتحت المجال أمام ثلاثة
تجاهات قوية ، أن يتضاعف اليوم الاهتمام بهذه الآراء التي عدّها الكثيرون
حجر الأساس في بناء المذاهب الاشتراكية .

الفصل السابع عشر

تضخم النظام الرأسمالى خلال القرن التاسع عشر

سابت آخر القرن الثامن عشر حركات ثورية كانت أهمها الثورة الفرنسية الكبرى التى تعد نهاية العهد القديم . عهد السلطان المطلق للملوك والأباطرة وبدا عهد جديد ، عهد اعلان حقوق الانسان وسيادة الشعوب وتكوين الحياة الديمقراطية على أساس المساواة فى الحقوق السياسية لجميع المواطنين . ولكن هذه المساواة السياسية صاحبها اتساع الهوة وازدياد الفروق بين الطبقات وعدم المساواة فى توزيع الثروة . مما حدا بأحد الكتّاب الى القول بأن : « القرن التاسع عشر هو الذى تحققت فيه المساواة امام القانون ، ولكنه كذلك القرن الذى شهد ازدياد عدم المساواة فى توزيع الثروة » .

وقد نشأ هذا الاختلال فى التوازن بين الثروات من اثر الثورة الصناعية التى بدأت كما قدمنا فى القرن الثامن عشر واتسع نطاقها خلال القرن التاسع عشر . وقد احتاج هذا الاتساع الى رؤوس الأموال الضخمة فبدأ بذلك عصر الرأسمالية الحديثة التى تغذى الصناعة وتتغذى منها فى الوقت نفسه .

ومن مميزات الصناعة الكبرى ان انتاجها يزداد على الدوام فيدفعها ذلك الى البحث عن أسواق جديدة وفى ذلك ما يفسر لنا نشاط حركة الاستعمار فى القرن التاسع عشر اذ كان هذا الاستعمار يهدف الى غرضين أساسيين . الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة باثمان بخسة . وايجاد أسواق لتصريف السلع فى البلاد المتخلفة اقتصاديا . أما الأغراض الأخرى أو الظواهر التى تصاحب الاستعمار من كبت لحرية الشعوب وتعزيق للتقدم والنهوض فإنها وسائل لخدمة هذين الغرضين الأساسيين . وزاد عليهما فى العصر الحديث

غرض ثالث يهدف الى ربط مصير بعض الدول بدولة كبرى بشفة استخدام الرجال والعتاد فى هذه الدول للبقاء عن مصالح الدولة الكبرى عند نشوب الحروب - والحروب الحديثة - كما نعلم - تمتاج لامكانيات كبيرة ويستمر اوارها سنوات عديدة فلا بد من أن تقع الدول المتطاحنة فى اتونها بكل من تستطيع تجنيده والا تخطر عليها الاستمرار فيها - وياتساع نطاق الصناعة أصبحت الأسواق عالمية واشتكت المنافسة بين الدول للنتجة مما أدى فى آخر الأمر الى تفكير الكثير منها فى حماية صناعاتها المحلية ضد طغيان المستوعات الخارجية فسنت التشريعات وبذلت المنح لتشجيع هذه الصناعات المحلية واقيمت الحواجز الجمركية لصد تيار السلع الخارجية المتدفقة .

ولم تكن رؤوس الأموال الفردية كافية فى كثير من الأحيان لمد حاجة المشروعات الضخمة ، فتكونت الشركات المساهمة التى استطاعت بطرح أسهمها فى السوق أن تجمع رؤوس أموال ضخمة توظفها فى الانتاج وتوزع ريعها على المساهمين كل بحسب حصته من الأسهم .

وكان من نتائج هذه الثورة الصناعية ازدياد التخصص ويلوغ ظاهرة تقسيم العمل نهاية تطورها - وأصبحت المصانع لا تستخدم العمال والمهندسين وحدهم ، بل تستخدم بجانبهم عددا من الكيميائيين والكهربائيين والاداريين والمتخصصين فى الشؤون الاجتماعية الخ ...

وما لبثت الصناعة الكبرى التى تستخدم فئات بل الوف من العمال أن قضت على الصناعات المتوسطة والصغيرة . وذلك لأن المشرع الكبير يستطيع بإمكانياته الضخمة أن يوفر من نفقاته ويزيد من أرباحه . فهو يوفر من نفقاته باستخدام الآلات الضخمة التى تنتج اكبر عدد من الوحدات فى أقصر وقت ، وياستطاعته الحصول على المواد الأولية بكميات كبيرة ويأسعار زهيدة من مواردها الأصلية وكذلك باستطاعته الحصول على رؤوس

الأموال اللازمة بقوائد ضئيلة وإذا قلت النفقات وازداد الانتاج ازدادت الأرباح بطبيعة الحال .

على أن رجال الصناعة وأصحاب المشروعات الكبرى قد فطنوا الى وسائل تضمن لهم التحكم فى الأسواق وتجنب الخسائر التى تنجم عن المنافسة . فتكتلوا فى منظمات عرفت باسم الكارتل cartell والكونزرن concern اما الكارتل فهو اتحاد المنتجين فى ظرف معين واتفاقهم على تحديد الأثمان التى يدفعونها ثمنا للمواد الأولية ووضع شروط خاصة للانتاج وتحديد ثمن بيع السلع للمستهلكين . على حين أن « الكونزرن » يشمل ارتباط جميع الفروع اللازمة لصناعة معينة برباط واحد ابتداء من المواد الخام حتى السلعة الجاهزة للبيع . فالكارتيل إذن تركيز « افقى » يشمل المنتجين لسلعة واحدة ، أما الكونزرن فهو تركيز عمودى يشمل جميع الصناعات الفرعية التى تمت بصلة لانتاج سلعة معينة . وقد يستطيع أحد الرأسماليين يتفوق ثروته وعظم نفوذه أن يسيطر على جميع المشروعات التى تنتج سلعة معينة ويجبرها على الانضمام اليه ويحتكر هو وحده انتاج هذه السلعة وذلك هو ما يطلق عليه اسم « الترسـت Trust » . وهذا النوع من التركيز الرأسمالى يضمن التحكم فى السوق وتحكما مطلقا . فهو من ناحية يقلل من نفقاته بتركيز الانتاج فى مصانع ضخمة وتقليل عدد العمال والتوفير فى ثمن المواد الخام ونفقات النقل وكذلك نفقات التنظيم والاعلان الخ . . . ومن ناحية أخرى يزيد من أرباحه بفرض الأسعار التى يراها واخضاع العمال لنظام صارم اذا ترك احدهم العمل وجد نفسه عاطلا فى عرض الطريق .

هذه هى الوسائل التى لجأت اليها الرأسمالية لتثبيت أقدامها وتدافع عن مصالحها وحدها ولو كان ذلك على حساب المستهلك والعامل . ولم تحرك الحكومات فى بادئ الأمر ساكنا أمام هذه التنظيمات والاتفاقات ولكن الحال تغير عندما بدأ العمال يحسون بالظلم الواقع عليهم وبنوا يتكلمون وينشرون

النقابات للدفاع عن حقوقهم - فأصبحنا أمام نوعين من التكتل ، تكتل الرأسماليين من ناحية وهو تكتل يهدف الى زيادة أرباحهم والتحكم في الاسواق والقضاء على كل منافسة مشروعة ، وتكتل العمال الذي يهدف الى ضمان مستوى لائقا لأجورهم وتأمينهم ضد البطالة والتشريد - ومن الصدام بين هاتين الكتلتين نولدت الحركة الاشتراكية .

البرجوازية :

ويمكن القول أن رؤوس الأموال اللازمة للصناعة والمشروعات العمرانية والتجارية وأعمال البنوك قد تركزت في أيدي فئة من الرجال ذوي الكفاءة والنشاط والذين امتازوا بروح الكفاح والنداب وقوة الارادة ، وان كان فيهم من انتصف بسعة الحيلة وحسن اغتنام الفرص وعدم التورع عن الخداع والنفاق في سبيل تحقيق المارب : هذه الفئة التي أصبح لها في المجتمع الصناعي الرأسمالي شأن كبير هي « البرجوازية » . وليس لأفرادها سند من حسب أو نسب أو نبالة ولكنهم شفقوا طريقهم بالكفاح المصادق أحيانا وباستغلال اقوات الناس وحاجاتهم أحيانا أخرى . وقد استطاع أحد كتاب ذلك العصر أن يفرق بين البرجوازية الأصلية التي تتصف بالفضائل وقوة العزم ويحدوها في عملها الشعور بالشرف ورفعة النفس وبين البرجوازية الحديثة المتطفلة التي لا تمت الى الأولى الا بالاسم - وهذه لم تكسب مركزها بالنداب والعمل الشاق المتواصل وممارسة الفضائل قامت على انتهاز الفرص واللعب بأرذائق الناس خلال الثورات والحروب وعلى المقامرة في бирصة ، ولم تكن تنتظر الى العمل على انه أول الملوجيات بل احدى الوسائل التي توصلها الى غرضها وهو الحصول على الثروة (١) .

Boudot de challay, Etude sur les institutions politique (١)
et Sociales modernes. Paris 1868.

الفئة الكاسحة :

ومن الطرف الآخر من هذا الجهاز الضخم جهاز التصنيع والانتاج الكبير نجد أفراد الذين يكونون الأغلبية العظمى ، وقد أطلق اسم الطبقة الكاسحة على الذين لا يملكون شيئاً مطلقاً ويعيشون على عمل أيديهم وعرق جبينهم ولا يدخل في هذه الطبقة عمال المصانع وخدمهم بل تشمل كذلك صغار المستخدمين نوى الرواتب الصغيرة والعمال الزراعيين الذين يعملون بأجر يومي ، كما يمكن أن تدخل فيها صغار المستأجرين الزراعيين الذين قد يعصف محصول الربء بما لديهم من مال قليل •

ولما كان الكادح يعيش يوماً بيوم ولا يستطيع أن يسخر من المال ما يضمن له غده ، فإنه يحتاج لأن يعمل دائماً حتى يوفر القوت لنفسه ولعائلته - وهو لا يستطيع أن يجد العمل إلا إذا وضع نفسه في خدمة أصحاب الأراضي أو أصحاب المصانع - وهؤلاء غالباً ما كانوا يستغلون يؤسه وحاجته فيفرضون عليه شروطهم القاسية ويضطر هو لقبولها حتى لا يموت جوعاً - وقد كانت ظروف العمل في المصانع في أول الأمر على أشد ما يكون من المشقة والعسف • وبعد أصحاب العمل إلى تشجيع النساء والأطفال لقلّة ما يتقاضونه من أجور • ولكن العمال ما لبثوا أن تجمعوا تحت تأثير الحركة الاشتراكية (١) ، التي كانت رد فعل طبيعي لهذا الاستغلال والعسف الذي لحق بالعمال • وتكونت النقابات للدفاع عن مصالحهم فاستطاعوا أن يحسنوا من أجورهم وأن يحصلوا على شروط خاصة بتحديد ساعات للعمل •

(١) تنظر الجلب الخاص بالاشتراكية •

الفصل الثامن عشر

الملكية الفردية بين انتصار التحديد والاطلاق

ماضنا عرضنا للكلام عن المذاهب الاشتراكية وفلسفتها في الفصل السابق فاننا نقتصر هنا على عرض آراء بعض الفلاسفة يصدد الملكية سواء اكانوا من انتصار التحديد ، او من معارضييه . وسيعين لنا التحليل اى الشروط يجب أن توضع حتى تقوم الملكية على أسس سليمة عادلة .

من فلاسفة القرن التاسع عشر من قرن الملكية بمبدأ الحرية ، وقد عبّر عن هذه الفكرة بوضوح الفيلسوف الألماني « فيشته Fichte » (١٧٦٢ - ١٨١٤) وتأثير هبر أستاذانه « كانت » بأراء الفيلسوف الفرنسي « روس » ، يرى « فيشته » أن الدور الأساسى للدولة هو حماية حرية كل فرد وبالتالي حماية حريات المجموع . ولكن الحرية الحقيقية ، في نظره ، لا تتحقق بدون حد ائنى من الملكية . وعلى ذلك فواجب الدولة هو أن تضمن لكل فرد الى جانب حريته ، قدرا معينا من الملكية . ولا يتولد حق الملكية ، في الحقيقة ، من العلاقة التى يدهيها الانسان بينه وبين الأشياء التى يصح أن تكون موضوعا للملكية ، بل أن هذا الحق لابد أن يقوم بالاتفاق بين الأفراد جميعا بحيث يتنازل بعضهم لبعض الآخر عن شيء معين مما يملك . فهذا الحق اذن ليس الا تعاقد بمثابة تعاقد بين الناس تكون الدولة هي الضامنة لتنفيذه .

فعلى الدولة أن تمكن كل فرد فيها من الحصول على نصيبه في الملكية مهما كان هذا النصيب ، وذلك بأن تضمن له العمل . وضمان العمل لكل فرد لا يكون الا بتنظيمه بحيث يوزع الأفراد على المهن المختلفة من صناعة ، وزراعة ، وتجارة وأعمال إدارية . ويجب على الدولة ، حسب رأى « فيشته »

أن تحدد مقايير الإنتاج فى كل سلعة وتحدد كذلك اثمان بيعها وتنظم الإنتاج والتبادل عن طريق الجمعيات التعاونية (نظام روسيا فى الوقت الحاضر) ..

• ويعتقد « فيشته » أن التبادل التجارى الحر مع الخارج نظام فاسد لانه حين يسمح بتصدير السلع يقلل من فرصة وجودها للاستهلاك المحلى . ومن جهة اخرى فان منافسة السلع المستوردة من الخارج قد تؤدى الى خفض قيمة المنتجات المحلية . ولذا فانه يتصح بأن يقوم نظام الدولة على التجارة المقللة او على سياسة الاكتفاء الذاتى . وقد استقى الحزب الاشتراكى الوطنى فى المانيا بزعامة هتلر الكثير فى برنامجه من هذه الآراء التى فصلها فيشته .

وحذا حذو فيشته فلاسفة آخرون تأثروا بمبادئه ومنهم « فردينان لاسال Lassale » (١٨٢٥ - ١٨٦٤) الذى يعد اكبر مشرع للاشتراكية الألمانية .

ويرى لاسال أن من الخطأ بناء النظم الاقتصادية على النظريات العامة والآراء التجريدية - فالنظريات العامة توحى الى الاذهان بأن الاشكال القانونية واحدة بالنسبة لجميع المجتمعات ولجميع الأزمان ، وتتكلم عن الملكية والوراثة كما لو كانتا نظامين لهما نموذج واحد لا يتغير .

ولكن الحقيقة أن القانون ليس الا التعبير عن الارادة العامة لجماعة من الناس فى صيغة تشريعية . وعن هذه الارادة العامة تصدر جميع الحقوق المفردية . وهذه الحقوق تتغير ويجب أن تتغير اذا تغيرت الارادة العامة اى تغير اتجاه الراى العام . وعلى هذا الأساس لا يصح النظر الى حق الملكية على انه حق ثابت لا يتغير . وقد قام حق الملكية فى بدء تاريخه ، الطويل ، على مبدأ القوة ولذا يجب اعادة النظر فيه . ولا بد ان ينشب بين الحقوق المكتسبة والحقوق التى يترق الشعب الى تحقيقها صراع مرير ، وهذا الصراع هو الذى يؤدى فى النهاية الى جعل المثل العليا حقيقة واقعية .

وقد قام العمل فى بادئ الامر على استغلال الاتمان ، ولما كان عمل

الجماعة لكثير انتاجا من عمل كل فرد فقد استغل بعضهم بقوته ودهائه ضعف الآخرين وقلة حيلتهم وسفرهم لتحقيق مآربه فكان نتيجة هذا التفسير ان احتكرت فئة قليلة ثمرة كد الغالبية العظمى - ولم يكن العمل في بلده امره الا نوعا من المسخرة والرق ، اذ كان العمال لا يمنحون من الاجر الا ما يكفي لسد حاجاتهم الضرورية ، ولضطر العامل خوفا من الموت جوعا ان يخضع لارادة صاحب العمل ، وأن يرخص باقل الاجور .

ويكفي للتليل على فساد هذا المذهب ان مجموع العمال مزودين بمجموع اجورهم لا يستطيعون باى حال شراء مجموع ما انتجته ايديهم . فالجزء الاكبر من قيمة هذا الانتاج يذهب الى جيوب الرأسماليين او حسب تعبير « روبيرتس Rodbertus » ، وهو أعد الاقتصاديين للذين تأثر بهم « لاسال » ، « لا يتم العمل الاجتماعى الا لمصلحة الملاك » - واذا كان بعض النظرين قد حاولوا اثبات ان رأس المال يأتى عن طريق الانقراض الذى يمارسه الفرد بالنسبة لاستهلاكه ، فان الحقيقة هي ان رأس المال يأتى من الامصار الذى يقطع من اجور العمال ومن عملهم - او بعبارة اخرى اذا كان رأس المال يأتى عن طريق العمل ، فانه يأتى من عمل الآخرين وكسبهم » .

ويختتم « لاسال » آراءه بقوله : « ان الاشتراكية لا تبغى مطلقا القضاء على الملكية او الخائها ، بل على العكس فانها اول من يحدد قيام الملكية الفردية ولكن بشرط ان تؤسس على العمل » .

ملاح عن الملكية الفردية :

وبجانب هؤلاء الفلاسفة وغيرهم من دعاة الاشتراكية الذين كانوا يريدون تنظيم الملكية وفقا لتطورات الحياة الاجتماعية ، كان هناك مفكرون آخرون استصروا لبقاء الملكية الفردية دون قيد ولا شرط - ومن هؤلاء السياسى الفرنسى « تيير Thiers » الذى فصل رأيه فى كتاب بعنوان « الملكية La propriété

(١٨٤٨) والاقتصادى « فريدريك باستيا Bastiat » صاحب كتاب
« الانسجام الاقتصادى Harmonie économique » (١٨٥٠) .

ولم ينكر ، تبير « ان الملكية يجب ان تقوم قبل كل شئ على العمل :
« فهذه السمكة التى استطعت اصطيادها بعد جهد . وهذا الرغبة الذى اعبدته
بعد مجهود شاق . من يملكهما ؟ ان اى فرد من افراد النوع الانسانى لا يستطيع
ان يمارى فى انهما لى » .

اما دفاع « باستيا » عن الملكية فهو دفاع حار تكتفه شطحات من الخيال .
اذ يقول . « اننى أستطيع ان أثبت ان الملكية هى الحق والعدالة نفسها وانها
تحمل فى طياتها معانى التقدم والحياة » . وأنى لأدهش كيف يشعر الملاك الذين
ينعمون بوقتهم بشئ من وخز الضمير أحيانا ، انهم بلا شك يقعون تحت تأثير
ذلك الأريج السام الذى يهب من النظريات الخيالية (١) الى هؤلاء الملاك
الفاقين أقول . مطمئنا . انكم لم تسلبوا ما منحكم الله . ربما لم تفكروا الا نى
اتفلسكم . ولكن حالكم الشخصى نفسه أداة تدنل على وجود العناية الالهية
المبصرة الحكيمة » .

ومما يدهش حقا أن « باستيا » قد صدر كتابه عن « الانسجام الاقتصادى ،
بهذه العبارة اللاتينية *Digitus Dei est hic* ، ومعناها « اصبح الله هنا » .

ثم يصف بعد ذلك دفاعه عن الملكية بوصف هو أشبه الى الجهاد الدينى
منه الى المجهود العلمى . اذ يختار للتمييز عنه كلمة *Croisade* . ومعناها
« الحرب الصليبية » .

ويعرض « باستيا » نظريته المتفائلة بقوله : « ان الله خلق الأرض ووضعه
على سطحها وفى جوفها كثيرا من الأشياء التى تنفع الناس وتسد حاجاتهم » .

(١) بلهذه تلك النظريات الاشتراكية .

وقد منح الله الإنسان هذه الخيرات وهذه القوى دون مقابل - ثم بدأ الناس يمارسون نشاطهم لتشكيل هذه المواد أو تفسير هذه القوى محاولين بذلك أن يخدموا أنفسهم ، ويعد ذلك وجه بعضهم نشاطه وعمله لخدمة آخرين فتنتج عن ذلك تبادل الخدمات - وعن هذه الخدمات تولدت فكرة « القيمة » ، وعن القيمة نشأت « الملكية » .

أصبح الآن كل إنسان مالكا يقدر ما يقدم من خدمات (وهذه مفالطة لأن الإنسان حصل على ملكيته الأولى بوضع اليد وبالقوة) كما أننا نرى أن كثيرين يجدون أنفسهم ملاكا دون أن يؤدوا أية خدمة) - وظلت القوى والمواد التي منحها الله لنا كما كانت وكما ستظل دائما في متناول الجميع دون مقابل (وهذه مفالطة ثانية لأن الأرض وهي أول منحة منحها الله للإنسان أصبحت ملكا لبعض الناس دون بعضهم الآخر وحرم على غير مالكيها الانتفاع بها إلا بأذن من المالك) - وقد تدارك المؤلف نفسه وأراد أن يفصل المواد والقوى التي ينتفع بها جميع الناس مجانا فنكر أنها الهواء ونور الشمس وماء الينابيع والانهار .

وأكد بعد ذلك أنه بمجرد وجود خدمات متبادلة فأننا لا نستطيع إلا أن نقدر هذه الخدمات أي نقدر المجهود الذي بذل في أدائها والتعب الذي وفرتة على المنتفع بها ، وعلى أساس هذا التقدير تظهر بالضرورة الملكية الفردية .

ثم تعالول هذه النظرية بعد ذلك أن تفسر وأن تبرز ظاهرة الاختلاف بين الثروات فنقول : « إذا كانت الملكية غير موزعة بالتساوي فليس معنى ذلك أن هذا التوزيع منافي للعادلة لأنه يتناسب مع الخدمات التي يؤديها كل فرد ، وليست الملكية إلا التقدير المادي لهذه الخدمات » (وهذه النقطة الأخيرة بالذات هي التي تحتاج إلى اثبات علمي) ولا يخفى « باستيا » أن المنتج يحفره دائما إلى العمل تحقيق صالحه الشخصي ، وأن الدافع الذي ينظمه إلى النشاط والإنتاج هو الرغبة في الكسب والتملك ، ولكنه مع ذلك إذا عمل للحصول على

أكثر كسب ممكّن فإنه يؤدي بطريق هذا العمل خدمات للآخرين . وبينك يمكن القول أن إنسانيته تتحول إلى غيرية . على الرغم منه . وإذا كان للإنسان أن يهتم بنفسه فإن الله يفكر في الجميع . ولا شك أن المنتجين حين ينشطون ويخترعون لزيادة أرباحهم يعملون في الوقت نفسه على زيادة السلع وخفض أسعارها مما يؤدي إلى منفعة المستهلكين . ولا شك أن الملكية تدفع الذكاء الإنساني إلى محاولة الانتفاع بالقوى الطبيعية الكامنة .

وفي النهاية يطلب إلينا المؤلف أن ننحنى أمام هذا الانسجام العجيب الذي وضعه الله في النظام الطبيعي للمجتمع .

ومن البديهي أن كثيرا من المفكرين لم يأمنوا على تلك الفكرة التي قدمها باستيا من أن الخيرات ملك للناس جميعا فهذا الرأي المتفائل ينفيه في وضوح تام وجود الملكية العقارية . ولذلك فقد نصب بعضهم نفسه ناقدا لهذا النوع من الملكية ومن هؤلاء المفكر الأمريكي « هنري جورج » الذي نال الشهرة بـ « التقدم والفقير » Progress and Poverty (١٨٧٩) . عاصر هذا المفكر النمو السريع لسان فرانسيسكو والمنطقة المحيطة بها . وشاهد بنفسه كيف ارتفع ثمن الأراضي في هذه المنطقة ارتفاعا فاحشا بعد أن تدفق عليها الباحثون عن الذهب وأنشئت بها طرق المواصلات . وقد كانت هذه الملاحظة الحسية نقطة البدء في نظريته .

وبينا هذه النظرية بقوله أن الاشتراكيين كانوا على خطأ حين انتقدوا رأس المال بوجه عام . فالعمل ورأس المال عنصران متعاونان . ولكن أساس الفساد هو وجود الملكية الخاصة للأرض . فاصحاب الأرض يحتفظون لأنفسهم بجميع الأرباح التي تنتج عن زيادة عدد السكان وتحسن وسائل المواصلات وطرق الإنتاج . إذ لما كانت الأرض بدون عمل لا قيمة لها فإن كل مضاعفة للنشاط الانتاجي يزيد من غلتها ويزيد ثمنها لذلك من ربح صاحبها الذي يحتكر ملكيتها وحده . وعلى ذلك فكل المزايا التي تنتج عن تقدم الحضارة تذهب لثروتها إلى

ملك الأرض - وكلنا زاد ربح المالك زاد للفقر بين من يعملون من حوله ، فترقق نسبة الثراء بقدر ما قز زاد نسبة الفقر .

ثم يشرح المؤلف في آخر كتابه ، في صيغة نهكية طريقة الاتراء السريع فينصح القارئ، بشراء قطعة أرض في منطقة جديدة ينتظر في المستقبل أن تصبح مركزا هاما : « فلذا اشترت هذه الأرض وأصبحت مالكا لها فانه تستطيع أن تتطرح على الأرض وتدخن غليونك في هدوء وأن تترك إلى الدعة والسكون (وأن تحلق في أفاق الخيال انتظارا للثروة - إذ بعد مدة معينة من الزمن ، وبدون أن تعمل أى مجهود أو تقوم بأى عمل يزيد من الثروة العامة تجد نفسك قد أصبحت غنيا ، ويكون لك في المدينة الجديدة قصرا شامخا ، بينما لا يكون للبائس الذى لم يمتلكك قطعة من الأرض الا ملجأ للمحتاجين » .

دفاع عن الملكية الوراثية :

لم يابه الذين تزعموا حركة الدفاع عن الملكية الفردية لهذا النقد وامثاله، بل ساروا قديما في طريقهم - وظهر في النصف الثانى من القرن التاسع عشر بعض رجال الاقتصاد الذين تصدروا للدفاع عن الملكية الوراثية فنكر منهم الاقتصادى الفرنسى « بول لوروا بولير » (١٨٤٢ - ١٩١٦) - ويجب أن نذكر انصافا للبحث العلمى والتاريخى أن مثل هذه الإراء لم تكن فى المائدة فى تلك الوقت ، بل على العكس كانت الحركة الاشتراكية فى أوجها واستطاعت أن تحقق كثيرا من برامجها وعلى الأخص فى محيط العمال .

دافع « بولير » عن الملكية والملكية الوراثية على وجه الخصوص معتدا فى دفاعه على عدة عوامل (١) - وأولها فى نظره العامل التاريخى ، فلو كانت الملكية نظاما شاذا وفاسدا لا رأينا نطاقها يتسع خلال عصور التاريخ .

(١) انظر كتابه : Beaulieu, Traité théorique, et Pratique d'écono. Politique.

فالمشاهد أن الملكية أخذت تنمو على الدوام حتى أصبحت تشمل أشياء ومناطق لم يكن تشملها من قبل - إذ اقتصرت في بادئ امرها على امتلاك النساء والعبيد والحيوانات والأشياء التي يستخدمها الإنسان - ثم انتقلت بعد ذلك إلى ملكية المنزل وبيت العائلة التي كانت تقام عليه الشعائر الدينية (١) . وإلى ملكية الأرض - وظلت الملكية المقاربية ربحا من الزمن محددة بنظم خاصة كالنظام الإقطاعي ثم انفكت من عقالها - ونحن نطالب في الوقت الحاضر بتوسيع حق الملكية حتى يشمل الانتاج الأبوي والفني - وهكذا نرى خلال التاريخ أن نظام الملكية ينزع لأن يكون كاملا ومطلقا .

ثم ينتقل الكاتب بعد ذلك إلى العامل النفسي ، فيقول إذا كانت الملكية قد اتسع نطاقها على مر الزمان فما ذلك إلا لأنها نظام يتصل بالفرائز الأصلية في النفس الانسانية - فالإنسان يشعر بالرغبة في تملك ما هو ضروري لارضائه حاجاته ، وهو حين لا يملك شيئا لا يشعر بحريته شعورا حقيقيا - (ونحن نرد على ذلك بأن الاشتراكية التي تنفي حق الملكية المطلق لا تعارض في أن يمتلك الإنسان ما هو ضروري لارضائه حاجاته ، ولكنها تعارض في أن يبلغ حب التملك إلى حد اكتناز الأموال والمقارنات الفائضة عن حاجته وحرمان الآخرين منها) .

ويشرح الكاتب بعد ذلك تأثير العامل الخلقى . فيقول إن الملكية تؤسس أخلاقيا على العمل وعلى الانخار - والشيء الذي يخلقه الإنسان أو يحقته بمجهوده الشخصي يصبح ، بلا شك ، امتدادا لشخصيته ويجب أن يحترم كما تحترم هذه الشخصية تماما - ونحن إذا بحثنا عن مصدر كل ملكية وجدنا أن هذا المصدر ينبع دائما . إلا في بعض حالات نادرة . من الانخار أو العمل .

ثم يعرج الكاتب في النهاية على أهم العوامل ، في نظره ، وهو العامل

(١) انظر الملكية في المجتمع اليوناني القديم .

الاجتماعى . فيقول ان كل مجتمع لا يقوم له كيان الا عن طريق العمل الذى يؤديه الافراد . والعمل لا يتحقق على اتم وجه الا اذا كان وراءه دافع او حافز : واهم الحوافز التى تحفز الى العمل هو الملكية . وكذلك فان المجتمع يزدهر اذا اصبح لكل فرد مفخر من المال ، لأن الانخار يزيد من الثروة القومية ، ومن ثم يتعين على المجتمع أن يسمح للأفراد باستلاك ما اخروه .

واخيرا فان الملكية . فى نظر « بوليو » ، هى الدافع الاجتماعى الوحيد الذى يدفع الافراد للعمل والانخار دون لجبار او عسف .

وبعد ان انتهى من تبرير مبدأ الملكية الفردية انتقل الى تبرير نظام الوراثة . فقال ، انه اولا النتيجة المنطقية لحق الملكية . فاذا كنا نملك شيئا فان لنا الحق فى اتلافه او اعطائه للغير ، وتبعاً لذلك يصح أن نتركه بعد الوفاة لورثتنا .

كما ان هناك ما يبرر نظام الوراثة اخلاقيا ، فان هذا النظام يقرى روابط الأسرة ، كما ان الامل فى جعل الاولاد يتمتعون بحياة طيبة يشد من اثر الوالد ويجعله يضاعف من نشاطه وجهوده .

واخيرا فان نظام الوراثة نافع للمجتمع . فبدون هذا النظام يتوقف الرجال عن العمل بعد بلوغ سن معين ويكتفون بالعيش ، فى البقية الباقية من حياتهم ، على ما اقتصدوه فى شبابههم . ان المجتمع يحتاج لجهود تتضاعف على الدوام وهو يفيد فى النهاية من التقدم الذى يحرزه كل فرد ، بل ان المجتمع هو الذى يحقق الربح الأكبر من نظام الوراثة الفردى .

ولتفسير التفاوت فى توزيع الثروة يسوق المؤلف اسباباً تمت ، فى معظمها ، الى الطبيعة الانسانية . فبعض الناس كسالى او مسرفون ، وبعضهم يجنون مقتصدون . فلا غرو ان تصبح الثروة فى جانب هؤلاء الآخرين (ولكن السال هم اكثر الناس جدا وعلا اذ يعملون كل يوم ٨ ساعات على الاقل ومع ذلك فان اجورهم الضئيلة لا تسمح لهم باسخر جزء منها ، بل انها لا تسمح

لهم بالمعيشة العقلية ، ومن العمال من يستهلك ما يملك مباشرة ومنهم من يبخر جزءا يتحول شيئا فشيئا الى رأس مال . وهكذا تنتقل الثروة قليلة الى الاولاد وتنمو باتباع القوة الصالحة وبالتربية الحكيمة ويث حب العمل والاقتصاد في النفوس . وينتهي الامر الى تكس الثروة في بعض الأسر . والى بقاء الفاقة في أسر أخرى . فإذا كان هذا التفاوت أمر لا محيص عنه حدث عن طريق اختلاف الطبائع والفزعات . فإنه على هذا الأساس تفاوت لـ ما يبرره .

الملكية وظيفية اجتماعية :

هذا الدفاع عن الملكية الفردية الذي لخصنا آراء أهم أنصاره لم يكن يخلو من رأينا من شلحات خيالية أو من تعصب لفكرة معينة مما جعله يجانب أحيانا منهج البحث العلمي . وقد حاول الفيلسوف الفرنسي « أوجست كونت » مؤسس الفلسفة الوصفية وواضع أسس علم الاجتماع أن يدرس ظاهرة الملكية في مدر، بحيث يضمها في مكانها من البناء الاجتماعي . فكانت آراؤه وسطا معتدلا بين آراء أنصار الملكية الفردية من غلاة المحافظين وبين آراء أعدائها من متعصبين الاشتراكيين .

وقد عرض « أوجست كونت » هذه الآراء في كتابه عن « السياسة الوضعية *Système de Politique Positive* » . ولما كان قد عاصر بدء الحركة الصناعية الكبرى ، فقد لاحظ اتساع الهوة الذي أخذ يزداد يوما عن يوم بين « الرؤوس والأذرع » أي بين أصحاب المشروعات الصناعية والعمال . ولم يتردد في التنديد بمجتمع الأولين واثانيتهن ومحاولتهن التشبه بفطرسه النبلاء الذين كانوا يتحكمون في مصير فرنسا قبل الثورة . ونعى عليهم التجاهل الى وسائل العنف والقوة لكيث شعور العمال وفرض آرائتهن عليهم . هذه الطبقة البرجوازية التي ازدهرت في القرن التاسع عشر واقادت كثيرا من

التطورات الاقتصادية الجديدة . حاولت أن تجعل من أفرادها زبانية كزبانية
الباستيل يعذبون ويسجنون من يطالبون بحقوقهم في العيش .

على أن « أوجست كونت » إذا كان قد بين بشجاعة أخطاء الراسماليز
وأصحاب الأعمال ، إلا أن ذلك لم يدفعه إلى الارتضاء في إحضار انصار
الشيوعية ، الذين وصف أراءهم بأنها سلسلة من الأخطاء ، وتعت مشروعاتهم
بأنها من « الجراءة بحيث تبلغ حد الوقاحة » . ثم قال أن الاشتراكيين يخطئون
إذا كانوا يعتقدون أن من الممكن بل من المستحب إلغاء الملكية الفردية . ولا يكون
المجتمع الذي يحلمون بتحقيقه إلا مجتمعاً يفتق الملكات الفردية ، وينزع إلى
القضاء على فكرة المسؤولية ويضعف من قيمة الكرامة الانسانية . وهذه
النتائج ، في نظر أوجست كونت ، هي ما يؤدي إليه الانهيار وراء النظريات
الخيالية التي تتضمن بالحرية الحقيقية في سبيل مساواة تتسم بدور الفرغى
ولى سبيل إضاء فيه غلر واضح .

وعلى ذلك يجب الاحتفاظ بمبدأ الملكية الفردية ، على أن نفهم أولاً طبيعتها
الاجتماعية : فإذا أدركنا أن الملكية لا يكونها صاحبها إلا بمساعدة الآخرين
وأنها ثمرة التضامن الاجتماعى وجب أن نقرر أن الابتعاد بها لا يصح أن يكون
فردياً محضاً . يجب أن ننظر إلى الملكية على أنها وظيفة اجتماعية ضرورية
يتحقق عن طريقها وجود المشروعات التي تنفع الأجيال المستقبلية . وعلى
أصحاب الأملاك ألا ينظروا إلى ملكياتهم على أنها امتياز بل على أنها وسيلة
تستخدم لصالح المجتمع ، ولا يصح أن يحاولوا من النفع العام إلى خدمة
مصلحتهم الخاصة . ولا يتحقق النفع العام إلا إذا فهموا واجباتهم تمام الفهم .
وعلى ذلك يصبح العلاج الناجع ضد : آراء الشيوعيين المضطربة ذا طابع
خلقى . فالأمر يتعلق قبل كل شيء بالتربية . تربية جيل يعرف ولجباته ويعمل
وفق القاعدة الأساسية للمذهب الوضعى وهي : الحياة من أجل الآخرين .

هذا الاتجاه في التوفيق بين صالح الملاك والصالح العام . وفي استخدام الملكية وسيلة لتحقيق الرخاء للمجموع هو الاتجاه الذى سار فيه الكتائب المسيحيون . وانصار المذاهب الاشتراكية المسيحية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين - فقد كان على رأس هؤلاء عالم الاجتماع المعروف « فريديريك لوبلى Le Play » (١٨٠٦ - ١٨٨٢) الذى اهتم فى دراساته بتدعيم الأسرة على وجه الخصوص ، كما اهتم بمسألة المورثة كوسيلة من وسائل هذا التدعيم .

وإذاع الاشتراكيون المسيحيون أن المالك عليه واجب هام ، وهو مساعدة الذين لا يملكون . وقد اعتمدوا فى نشر آرائهم وفى حض الملاك على القيام برلجبيهم نحو الفقراء على نصوص من « العهد الجديد » وعلى أقوال القديسين الأول وقساسة الكنيسة وخطبائها من أمثال « بوسويه Bossuet » و « بوردالو Bourdaloue » . ويجب أن تقوم الدولة فى نظرهم ، بالدفاع عن الملكية ، او بالأحرى بإعادة تنظيمها حتى تضمن حق الأسرة فى ممارسة الملكية العقارية ، وطالبوا بحق المالك فى الوصية بملكه لواحد من اولاده . وقد اعتمدوا فى فرنسا بالذات على تدهور السكان نتيجة لقلة النسل فأرجعوا السبب فى ذلك الى البرامج الاشتراكية المتطرفة التى تهدم الأعشاش ثم تشكر بعد ذلك من قلة الفراخ .

وحاولوا علاج مشكلة العمال بالدعوة لاعادة نظام النقابات الذى كان سائدا فى القرون الوسطى Corporations فانه النظام الذى يشعر العمال بأن لهم تراث جمعى ينتقل من جيل الى جيل ويموضهم عن الملكية الزرية . وبذلك يقضى على التقسيم الحالى الفاسد الذى يقسم الناس الى فئتين : فئة الملاك وفئة المعدمين او الكانحين .

ونادى أحد هؤلاء الكتائب المسيحيين المعاصرين بأن الوقت قد حان

للانتقال • من الملكية الرأسمالية إلى الملكية الإنسانية ، (١) - وقال إن مبدأ الملكية يجب ألا يتفصل عن الطريقة المثلى للاستفادة منها • واعاد تفصيل فكرة أوجست كونت من أن الملكية لا تتكون إلا بالتعاون بين أفراد عديدين ، ولذا يجب النظر إليها في ضوء الصالح العام للمجموع • ولا يصح ، في نظره ، أن يقوم المجتمع على أساس الملكيات الفردية اليبحة أو على أساس الملكيات الجماعية اليبحة ، لأن الملكية لها وظيفة مزدوجة : فردية واجتماعية ، يجب أن تكون في يد الفرد أداة لخدمة المجتمع •

ولاشك أن الأحزاب المسيحية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين قد اتجهت إلى هذه الحلول المصطبغة بالصيغة الإنسانية ، حتى تستطيع مقاومة تيار الاشتراكية المنسلف ، وحتى تستطيع أن تكيف نفسها بالتطورات التي طرأت على الحالة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام ووجدت المسيحية نفسها مهددة بضياع هيبتها وزوال تأثيرها على النفوس أن لم تساهم بنصيبها في حل المشكلات الاقتصادية المعقدة التي نجمت عن الحركة الصناعية • ولم يتردد بعضهم في القول • أن المسيحية تصبح حراما إذا لم تهتم اهتماما جديا بحو اليؤس الفقر الذي يخيم على محيط العمال فلم يعد نظام • الأجراء • الحالي يصلح ولم يعد يستسيغه الفكر الانساني الراقى ولا يقبله الضمير المتيقظ •

هذا الامل الذي داعب الاشتراكيين المسيحيين لوضع الملكية الفردية في خدمة الصالح العام قد حلقته الاشتراكية الوطنية في ألمانيا بجراء عظيمة ووضعت لذلك نظاما جديدا لكل من الملكية المقارية والملكية المنقولة •

أما الملكية المقارية فقد نظمها قانون ١٩٢٢ - الذي أوجد نوعاً جديداً من الملكيات • فاطلق اسم الحق الرراشي على كل مساحة من الأرض صالحة

Em. Mounier, De la propriété capitaliste à la Propriété (١)
Humaine, Paris 1936.

الزراعة تتراوح بين جزء من الغدان ومائة وخمسة وعشرين قدانا على أن تكون مسجلة من قبل في السجلات الرسمية . وهذه الأراضي يزرعها أصحابها بانفسهم مستعينين بأقاربهم أو ببعض الخدم ويحظر عليهم استخدام العمال الأجراء فيها . ولا يسمح بتقسيمها على أن تنتقل لمواحد فقط من أبناء المالك يختاره قبل وفاته ويتعين على صاحب الأرض أن يقدم للمنظمة الإقليمية الجزء الأكبر من محصوله ، أما الباقي فله أن يبيعه في السوق الحرة - ويجب ألا يتجاوز ربحه ٨٪ من التكاليف . وما يخرج من الأراضي عن نطاق هذا التوزيع تتولى الدولة إدارته وتشغل فيه العمال الزراعيين بأجور معقولة ، كما تنشئ لهم المنشآت اللازمة لحياتهم الصحية والاجتماعية .

أما الملكية المنقولة فقد أصبحت في النظام الاشتراكي الوطني تقوم على « نظام نقدي داخلي » ليس له غطاء من الذهب أو من الأرصدة الخارجية . فقد أخذت الدولة على عاتقها القيام بمشروعات ضخمة كانشاء الطرق وبناء المصانع والتسلح حتى تستطيع بذلك أن تقضى على البطالة . وقد اعتمدت في تمويل هذه المشروعات على إصدار نقد داخلي يعتبره علماء الاقتصاد الكلاسيكيون بدون غطاء لأن الدولة لم يكن لديها من الذهب أو من العملة الخارجية ما يكفي لسد هذه النفقات . فوضع أقطاب الاشتراكية الوطنية مبدأ جديدا لفكرة الثروة ، وقالوا بأن ثروة أى بلد لا تتكون في الحقيقة من الذهب أو من الأرصدة والأوراق المالية الأجنبية ، بل انها تتكون في الواقع من الامكانيات العينية لهذا البلد كالأراضي والمباني والمواد الأولية والرافق الصناعية والعمرانية المختلفة ، والسلع المصنوعة الخ . . . وهذه الثروة الحقيقية يجب أن تستخدم في زيادة رفاهية الشعب عن طريق العمل . فالسلع إذن في النهاية ، على اختلاف اشكاله ، هو الثروة الحقيقية أو الثروة الوحيدة . وعلى هذا الأساس لا يكون للنقد قيمة الا بقدر ما ينفع في تبادل المنافع والسلع المختلفة . وقد كانت هذه الخطوة الجريئة بداية نظرة جديدة للملكية وفصلها عن كل تقويم بالعملة أو الذهب على وجه الخصوص .

الباب الخامس

اجتماعيات العمل

- الفصل التاسع عشر : الطبقات الاجتماعية وعناصرها المتداخلة
- الفصل العشرون : التحليل الاجتماعى لظاهرة العمل
- الفصل الحادى والعشرون : الاسس الاجتماعية لظاهرة تقسيم العمل
- الفصل الثانى والعشرون : العوامل الانسانية فى الصناعة

الفصل التاسع عشر

الطبقات الاجتماعية

الطبقات حقائق اجتماعية تقوم في كل مجتمع بالرغم من جميع النظريات
و جميع الصيغ التي تحاول انكارها وقد دلت بحوث علم الانسان
(الانثروبولوجيا) ودراسة الاجناس البشرية (الاثوغرافيا) على وجود
الطبقات حتى عند الشعوب البدائية . وكانت هذه الطبقات تتعاون في هدوء
في غالب الاحيان . وان يكن هذا التعاون لم يمنع من قيام صراعات بين حين
واخر .

فالمرء يولد في طبقة معينة ويختلط بافراد من الطبقة التي ينتمي اليها ،
ويختار زوجه عادة في محيط طبقته وقد يرتفع المرء من طبقة الى اخرى او يهبط
من طبقة الى طبقة ادنى . فهناك الوصوليون ومن لفطتهم طبقتهم ومصير كل
فرد يرتبط الى حد كبير بالطبقة التي ينتمي اليها . وقد كتب « لويس روجيه
Rougier » في هذا المعنى يقول « ان وجود كل انسان يحدد وينظم مقدما
كقصيدة شعرية جميلة » ولم يخطئ حين اضاف الى ذلك « ان هذه الحقيقة
تصدق دائما في اى زمان وفي اى نظام سياسى وان اختلفت حدودها سعة
او ضيقا » .

فما هي اذن الطبقة الاجتماعية على وجه التحديد ؟

ان هذه الكلمة تجرى على السنتنا دائما في احاديثنا الخاصة ، ونراها
في الجرائد وفي المنشورات الانتخابية ، وفي البرامج السياسية . ونحن نسلم
في كل لحظة عن الصراع بين الطبقات وعن تعاون الطبقات وعن فكرة وجود
مجتمع بغير طبقات الخ ...

ان كل انسان يكون لنفسه راييا عن الطبقات الاجتماعية . ولا شك في انه

يفهم جيدا معنى هذه الكلمة • ومع ذلك فلوسالنا احدا من هؤلاء الذين يتحدثون عنها أن يطينا تعريفا لها ، أو يحدد لنا بدقة ماذا تعنى . فان قليلا منهم لا تتملكه الحيرة أو لا يظهر فى تفسيره ما يدل على عدم وضوح هذه الفكرة لديه •

وما ذلك فى الواقع الا لأن فكرة الطبقة الاجتماعية تتلوى على درجة كبيرة من التركيب فالمعاصر التى تعرف بها الطبقة مختلفة من حيث طبيعتها اشد الاختلاف ، كما انها تتفاوت تقاوتا كبيرا من حيث اهميتها • ان الحقيقة الاجتماعية التى نريد الكلام عنها لا يمكن الاحاطة بها بنظرة واحدة فيجب ان ننصرف الى تحليلها •

الطبقة والثروة :

ان الثروة هى اول ما نفكر فيه حين نتكلم عن الطبقات • والواقع ان احاديثنا العامة تدور حول الطبقات الفنية والطبقات الفقيرة ، والطبقات المتيسرة والطبقات المتوسطة ، وطبقة الملاك وطبقة المعدمين الخ • • • ويميز عالم الاقتصاد « جيزو Guizot » من هذه الناحية بين ثلاثة انواع من الحالات الاجتماعية فهناك أولا من يعيشون على املاكهم العقارية ، او ثرواتهم المنقولة اى على الاراضى ، او رؤوس الاموال بدون ان يحاولوا زيادة ثروتهم عن طريق العمل • وهناك من يجتهدون فى استغلال ثرواتهم وزيادة املاكهم عن طريق عملهم الخاص ، واخيرا هناك من يعيشون من عملهم ، او من عرق جبينهم دون ان يكون لهم املاك او رأس مال • وهذه الأنواع ، كما يقول ، تعبر عن حقائق عامة نستطيع ان نعثر عليها فى اى مجتمع انسانى •

ويميز شارل جيد Gide « بدوره ، من حيث توزيع الثروة ، بين ثلاث طبقات أو فئات ، اذ يقول فى كتابه « محاضرات فى الاقتصاد السياسى » • • ان هناك أولا العمال الذين يتقاضون اجرا ، ثم الراسماليين الذين يحصلون من

راس مالهم على ربح . وأخيرا الملاك الذين يعيشون على دخلهم . وفيما عدا هذه الفئات لا يوجد إلا المعلمون الذين يعيشون على الصدقات ، أو على ما تنظم الدولة لهم من إعانات » .

الطبقة والمهنة :

ولكن ميهات أن تكفى الثروة وحدها لتحديد الطبقة ، فالمهنة على الأقل من الأهمية ما للثروة وتشهد بذلك المعبارات التي تسجل تلقائيا ملاحظات الناس . فهم يتحدثون دائما عن طبقة العمال ، وطبقة الفلاحين وعن طبقات التجارة ، والصناع ، وأصحاب المهن الحرة الذين يعتبرون طبقة واحدة .

ويعمى « شارل جيد » من هذه الناحية بين طبقتين كبيرتين تنقسم كل منهما الى فئات . فهناك من ناحية طبقة الراسماليين ، وتضم طائفة نوى النشاط الإيجبى أو أصحاب المشروعات التي تدر الربح ، وطائفة السلبين ، وهم الملاك الذين يعيشون على دخلهم .

وهناك من ناحية أخرى طبقة العمالين ، وتشمل فئات « الأجراء *Les salariés* » ومن عمال الزراعة والصناعة والمستخدمين والوظفين والخدم ، كما تشمل فئات نوى الأعمال المستقلة ، كالمصانع *ouvrier* والفلاحين ، والمستأجرين وأصحاب المتاجر وأصحاب المهن الحرة ، وهؤلاء جميعا يكونون ما نطلق عليه عادة اسم الطبقات المتوسطة .

وفى كثير من الحالات تبدو لنا الطبقة مستقلة عن « الثروة » ومتصلة « بنوع المهنة » فالصانع الفنى *artisan* يتميز عن العامل المادى *ouvrier* حتى ولو كان كسبه أقل من الأجر الذى يتقاضاه العامل . وما ذلك إلا لأنه لا يخضع لصاحب عمل ، بل يخل فى عمله سيد نفسه . ويرى لنا « ريشيه كاييه *R. Caillée* » وهو أول أوربى وصل الى « تريبوكتو » أن الأفراد

الذين يعملون نظير أجر يومي ، يعاملون كأفراد طبقة دنيا • ومعنى ذلك أن
طبيعة العمل هي التي تحدد الطبقة التي ينتمي إليها الفرد •

ومع ذلك فالمهنة وحدها لا تكون الطبقة ، إذ أن الطبقة سابقة على
المهنة ، فالإنسان يولد في طبقة معينة على حين أنه يختار مهنته فيما بعد •
أضف إلى ذلك أن الطبقة كثيرا ما تؤثر في اختيار المهنة • • فهناك من يقتصر
في ممارستها على التوارث من الأب إلى الابن كمهنة الزراعة أو التعدين
أو الصيد فلا يتصرف امرؤ إلى فلاحه الأرض أو لا ينزل إلى المنجم ولا يواجه
أخطار البحر في قارب للصيد ، إذا لم يولد في الوسط الذي يعيش على هذا
النوع من العمل ، فيزاوله مقتنيا بتويبه • والبرجوازي لا يمكن أن يمتهن مهنة
التجار أو الحداد أو الخباز فضلا عن مهنة الفلاحة • وإذا كانت هناك حالات
شاذة فهي بلا شك نادرة •

وبالإضافة إلى ذلك فإن الطبقة الواحدة تضم عادة أشخاصا من مهن
مختلفة ، فنرى مثلا ، أن الأطباء والمحامين والموثقين والأساتذة ينتمون إلى
طبقة أصحاب المهن الحرة • فتشابه العمل وما يتطلبه من معرفة ومعلومات ،
وخلو من الجهود الجسماني الأليم ، الذي قد يعرقل عمل الفكر ، كل ذلك يكسب
لأنماج هذه الفئات الاجتماعية المختلفة في « طبقة واحدة » • كذلك في طبقة
العمال ، فإنها تشمل حرف من أنواع مختلفة كحرفة البناء والطلاء وصناعة
الزجاج والعمل في المصانع المختلفة الخ • • وعلى هذا الأساس يمكن القول
أن الطبقة أوسع من الحرفة أو المهنة •

الطبقة ونوع الحياة :

من هذا نرى أنه لا الثروة ولا المهنة تكفي وحدهما لتحديد الطبقة • ذلك
أنه يجب في الواقع — إذا تفاوتت الثروة — أن ندخل في اعتبارنا طريقة
الاستمتاع بها ، وإذا كانت المهنة واحدة يجب أن نراعي الظروف التي تمارس

تيها - فالتاجر مثلاً ينتمى الى الطبقة الوسطى (البورجوازية) (١) اذا كان صاحب متجر كبير ولا يظهر في محل تجارته الا للتوجيه واعطاء الامور لخدمته . وهو مجرد بائع اذا كان يقوم بوزن السلع ويخدم زبائنه بنفسه .

وانذا كان العامل يحصل على اجر طيب من عمله ، ويقتصد جزءاً من دخله لقتناء منزل خاص تحوطه حديقة صغيرة ، ويرى اولاده تربية قييمة في المدارس - فان هذا العامل يعيش عيشة بورجوازية بالرغم من انه يمارس حرفة يدوية . وفى كثير من البلاد الصناعية في اوربا وامريكا نجد ان عدداً كبيراً من العمال قد اقترب في اسلوب معيشته من البورجوازية ، على حين نجد ان البورجوازية القديمة التي كانت تعتن بتقاليدهما قد انحدرت بسبب اللزومات العنيفة التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية ، واصبح افراد هذه الطبقة يقومون بأعمال ما كانوا يقبلون للقيام بها من قبل - كما ان زيادة الضرائب العقارية ، مع حظر رفع الاجارات والغلاء المتزايد في اثمان الحاجيات ، كل ذلك كان من شأنه خضعة حال صغار الملاك ، ونوى الدخل الصغير .

وهكذا نرى اننا امام نوع ثالث من العوامل التي تؤثر في تحديد الطبقة الاجتماعية ، الا وهو «نوع الحياة» وهو عامل يتصل بالمظهر ، و«الثقافة» ، كما يتصل بالطريقة التي تمارس بها المهنة ، وبالوسائل التي يستخدمها الفرد للاستمتاع بثروته .

ولكل طبقة سلوكها الخاص وطريقتها في الغذاء ، وتفضيل بعض انواع من الطعام ، وطريقتها في اللهو ، وقضاء اوقات الفراغ وفي تنظيم مصروفاتها ،

(١) البورجوازية اسم يطلق على الطبقة الوسطى وتضم عادة التجار واصحاب المهن الحرة . والكلمة في الاصل تعنى « سكان المدن » . وكانت الهيئة في العصر الوسيط هي سكنى للتجار على حين كانوا الفلاحون يعيشون خارجها - وتدل كلمة البورجوازية الآن على شبهة لها روحها المحافظة وتقاليدها الخالصة ولا تميل كثيراً الى الانتماء مع الطبقات الأخرى .

كما أن لها عاداتها الجسمية والفكرية ، وتتميز بالفاظ معينة ، وطريقة خاصة
فى الكلام ... الخ .

وتصرفات كل طبقة تحدها أنواع الأعمال المادية التى تقوم بها ، والمهنة
أو الخرفة من ناحية ، وكذلك الثروة من ناحية ثانية . كما تحدها الثقافة من
ناحية ثالثة وهذا التشابه فى الأنواع والتصرفات الذى تحدد هذه العوامل
الثلاثة هو الذى يتيح لأشخاص من مهن متشابهة أو على ثراء متقارب ، أن
يتحدث بعضهم الى بعض أو يقاهم بعضهم مع بعض . وينصرفون الى أنواع
واحدة من اللهى ، ويجدون متعة فى أشياء معينة ويتخذ بعضهم بعضا نموذجا
خصوصا فيما يتعلق بالأزياء والرحلات ، وقضاء العطلة واختيار الكتب
والملاهى ووسائل تربية الأطفال .

الانحيازات الطبقيّة :

ولكل طبقة اتجاهات خلقية خاصة تتميز بها . فلا تتساوى الواجبات فى
أهميتها بالنسبة لجميع الطبقات . كما أنها ليست على درجة واحدة من حيث
طابع الالتزام . ولا تتمتع فضائل بعضها بقدر واحد من التقدير والاحترام لدى
جميع الطبقات .

وهذه الحقيقة توضح لنا أن : نوع الحياة ، ومستوياتها المختلفة تؤدى .
فى كل طبقة ، الى فوارق كبيرة فى الأحكام الخلقية .

ومن ناحية أخرى نجد أن كل طبقة تتميز بقدر من الانحيازات ذات صلة
بمواطنها وأهوائها وأذواقها وميولها . واعتزاز كل طبقة بنفسها يجعل
أفرادها يغالون فى تقدير قيمة الأعمال والمهام التى تعرسوا فيها . وتدربوا
عليها ، كما أنهم يميلون الى الحط من قيمة الأعمال التى يصعب عليهم
أداؤها . وعلى هذا النحو نجد طبقة المثقفين ممن يشتغلون بالعمل الفكرى أو
الإدارى يحطون من شأن العمل اليدوى ، ونجد طبقة العمال تحط من شأن

العمل الفكرى - ونتيجة لكل هذه الامتيازات تحولت بعض الكلمات عن معناها
الأصلى الى معنى التحقير فكلمة « فلاح » يطلقها أفراد الطبقة الوسطى من
مكان المدن على الشخص « الساذج » ، أو « خشن الطبع » الذى لا يساير
الأنواق والأوضاع الحديثة وكذلك نجد ان أفراد الطبقة الدنيا تحاول أن تطرد
عن نفسها عقدة النقص باتهام أفراد الطبقات العليا بالصلف والكبرياء
والأنانية ، والمتعوسة ، وبالتهكم بتفاليدهما وأوضاعهما . فكلمة « بورجوازى »
إذا أطلقها عامل على زميل له كان يعنى بها التهكم عليه واحتقاره .

وينسب احتقار أفراد الطبقة الوسطى للأعمال اليدوية فى عمومها ، نجد
ان « البورجوازى » يفضل دائما أن يزوج ابنته لموظف فى مكتب على أن يزوجه
لعامل حتى ولو كان يكسب أكثر مما يكسب الموظف . ولكن يعد العمل اليدوى
مقبولا وشريفا فى نظر الطبقات العليا يجب أن يقوم به المرء فى حرية وبنون
مقابل ، كان يزرع حديقته بنفسه ويقلم أشجارها .

وقد يذهب التمسك بالامتيازات أحيانا الى حد الخروج على القانون ،
من ذلك ما يذهب اليه بعض رؤساء القبائل فى البادية ، وبعض أثرياء الريف
من اعتبار التقاضى أمام الحاكم طريقة محتقرة ما داموا يستطيعون أخذ حقهم
بالقوة والسلاح . وقد تبلورت هذه النمرة فى عادة الأخذ بالثأر بحيث ينظر
أهل الريف أو البادية بعين الاحتقار الى من لا يأخذ ثأره بيده ، وهذا معناه
انهم يعتبرون من الأمور المخجلة أن يخضعوا للقوانين مادام فى مقدورهم اقرار
العدالة عن طريق السلاح .

المظهر وقواعد اللياقة :

تأتى بعد الأحكام التقييمية التى تصدر عنها الامتيازات ، الأحكام التى
تتصل بالمظهر وقواعد اللياقة فما يعد من مستلزمات « المظهر اللائق » فى طبقة
معينة قد يعد فى طبقة أخرى نوعا من التخلخل يبعث الى السخرية ، بل قد ينبعث

على الاستهجان باعتباره من التصرفات المنافية للخلق - مثال ذلك أن الواحد من أفراد الطبقة العليا قد يجد في هجران زوجته واتخاذ عشيقته مصدرا للتباهي والمفاخرة ، على حين نجد أن الفرد من الطبقة الوسطى أو العمالية يحرص على سعة زوجته ويغار على عفتها ولا يحيد في سلوكه عن هذا المبدأ .

فما يعد احتراما للذات وللآخرين في طبقة معينة قد يعد تبذلا واسفافا في وسط آخر . ذلك أن لكل طبقة في الواقع ، طريقتها الخاصة في مراعاة قواعد التآدب ولها قننها الخاص في المعاملة وقد لوحظ الفرق الشاسع في هذا المجال بين الطبقات الشعبية والطبقات الميسورة - فنجد مثلا أن المسافرين في الدرجة الثالثة ، وهم من أفراد الطبقة الشعبية ، غالبا ما يتعسطون في الحديث مع رفقاء السفر ، بل ويدعونهم لمشاركتهم في طعامهم . ولا يحدث هذا بتاتا بين المسافرين في الدرجة الأولى . ذلك أن ما يراه ركاب الدرجة الثالثة من واجبات الألب يعتبره الآخرون فضولا وتدخل في غير موضعه ، وما تراه البورجوازية من واجبات التحفظ تعتبره طبقة الشعب انانية .

أثر التربية والثقافة :

مما تقدم نستطيع أن نتبين أهمية التربية والثقافة في التمييز بين طبقة وأخرى . وقد لاحظ « كارنو Carnot » ، (١) بحق أن عدم المساواة في الثروة ، أقل في أهميته وخطره من عدم المساواة في التربية . وفي هذا يقول أن الثرى الذي ينتمي إلى طبقة عليا - حتى ولو كان جاهلا - يحتفظ من مفرطته التي قضاه في وسط مستدير بأفكار عامة ودرجة من الامتياز في اللغة والتعبير ، يتعذر ادراكها عن طريق الدرس والتحصيل - ويضيف « كارنو » ،

(١) رجل من رجال السياسة الفرنسيين . انتخب عضوا في الحكومة المؤقتة سنة ١٨٨٤ .
وهو ابن العالم الرياضي الكبير الذي نظم جيوش الثورة الفرنسية . ولقب لذلك « بئطم النصر » .

الى ذلك أن الانسان اذا لم يكن مزودا بهذا القدر من للثقافة الاولى (اى ثقافة الوسط الذى ينشأ فيه) شعر بالمهانة وبأنه غريب متى اتصل بأتاس تميزوا عليه من هذه الناحية ، أما اذا كانت الثقافة الاولى واحدة أصبح التقايم بينهم سهلا .

وما لاحظته « كارنو » فى آخر القرن الثامن عشر ، واورائل القرن التاسع عشر ، لاحظته « رابازا Babasa » فى المكسيك ، حيث تتمايز الطبقات الاجتماعية . كما يقول — تمايزا واضحا وتتفاضل تقاضلا يرجع فى القسام الأول الى عامل التربية وحده تقريبا .

فالثروة لا تتدخل الا قليلا وبالقدر الضرورى الذى يكفى لاعطاء المظهر للطبقة العليا ، أما السلالة فلا أثر لها فى تحديد الطبقة ، فالهندي الذى يتمتع برقة المظهر وحسن المعشر ، يستطيع أن يشق طريقه الى ارقى الأوساط بنفس الحرية التى يتمتع بها الأبيض ، ويستطيع كذلك أن يشغل أعلى الوظائف الخ . . . وقد لاحظ « فرنان جرينار » Grenard ملاحظات من هذا القبيل فى روسيا القيصرية . فلم تكن كتلة العامة او الرعايا تتألف من الفقراء وحدهم — وهو يقول ، « لقد عرفت هناك كثيرا من أصحاب الملايين لا يعرفون القراءة او الكتابة ، وهم لا يخرجون عن كونهم فلاحين أغنياء ومرابيين يعيشون كسلا يعيش جيرانهم من الفلاحين الحقيقيين . هؤلاء الأغنياء الذين كانوا يعملون بمئات الألوف كانوا فى نظر المجتمع من العامة . اذ ان التمييز لا يرجع الى الحالة المادية بقدر ما يرجع الى الثقافة والمظهر » .

وعلى هذا الانسان يجب الاعتراف بان هناك طبقات مثقفة وطبقات غير مثقفة ، طبقات تضم أتاسا تميزوا باسم التربية واخرى يتجرد أفرادها ، على الأغلب ، من عناصر التربية المتأخرة . وفى النوع الأول يملق الأفراد أهمية كبرى على الثقافة لذاتها ويعملون على التزود منها لاهتمامهم بقيمة الأدب والفنون والفلسفة والعلوم . وهم يقدرون الى اسنى درجة قوة العقل والوراثة

المتنازة ، وأرفع أنواع التآدب والرقفة فى الحديث والمقابلة .أما فى النوع الثانى فان التعليم لا يقدر الا يقدر منقته العامة ، والثقافة المتنازة لا نصيب لها الا الاممال . أما طرائق التآدب ولطف المعاملة فيحكم عليها بانها نوع من التفاف أو الحذقة ، ولا يكون نصيبها الا التهكم بدافع من الحسد ، أو الاحتقار بدافع من اللغظة والخشونة . ويكون هذا بمقدار ما تكون غريبة عن خلق القوم وطرقهم فى التعامل .

التأثير المتبادل بين جميع هذه العناصر :

بدت لنا العناصر المختلفة التى تحدد معنى الطبقة ، وهى الثروة والمهنة، والتربية ونوع الحياة ، والثقافة كما لو كان كل منها مستقل عن الآخر استقلالا نسبيا ، فهى لا تتضمن بعضها البعض بالضرورة ولكن اذا كان من الممكن وجود بعضها دون البعض الآخر أحيانا فهذا لا ينفى تضافرها فى كثير من الحالات . فالثروة والمهنة مثلا تتزعان الى تحديد نوع الحياة - فقد لاحظ أحد علماء الاجتماع فى فرنسا ، أن الموظفين لا يخاطبون بعضهم بعضا بصيغة المفرد أنت tu ، كما يفعل العامل عادة ، بل بصيغة الجمع ، أنتم Vous وهى صيغة الاحترام ، ولا يفرغون كؤوسهم وهم وقوف أمام « بارات » حانات التمييز كما أن زوجاتهم لا يذهبن الى الغسل العمومى « كزوجات العمال » . أما الأغنياء فلم حياتهم الاجتماعية التى تزخر بالاستقبالات والمساالى مما يستعمل وجوده بدون الثروة .

ومن جهة أخرى فان المهنة لها بالضرورة علاقة بالثروة . فمن المهن ما يتقاضى عليها صاحبها اجرا أو مرتبا يرتفع أو ينخفض حسب مكانة المهنة ، ومنها ما يدر أرباحا مغرية والثروة تكون فى أغلب الأحوال من حظ رجل الصناعة أو التجارة لا من نصيب الموظف الصغير .

كما أن الثقافة بدورها لها علاقة بالمهنة . فنجدما عند الجامعيين والأطباء

رضباط البحرية مثلا اكثر مما نجدها عند المشتغلين بالصناعة او التجارة ، وقد يكون لها من بعض النواحي علاقة بالثروة ، فالثروة تتيح لمصاحبها ان يتمتع بجميع انواع اللذات سواء اكانت اكثرهما سوا او اقلها درجة ، كما تتيح لمن يعرفون كيف يستخدمونها وسائل الاستمتاع بالثقافة العالية واكتساب اللغات المختلفة بالتردد على البلاد الأجنبية ، وطول الإقامة بها ، او باخذ دورس فيها على يد اقدر الاساتذة - كما يتبع المال كذلك تترقى الفنون والآداب ، ودراستها بالزيارة المتصلة للمتاحف ، وحضور الحفلات الموسيقية والمسرحية وعن طريق اقتناء مكتبة غنية بالمؤلفات ، كذلك عن طريق تكوين العلاقات مع نوى الثقافة المتأخرة ، او الذين يشغلون مناصب رفيعة او مع الكتاب نوى الشهرة او الفنانين نوى المواهب الخ ..

صعوبة تحديد معنى الطبقة :

ان تداخل العوامل المختلفة التي نذكرها يجعل من العسير علينا ان نحدد معنى الطبقة بوضوح ودقة ، كما تحدد الأشكال الهندسية كالدائرة ، او الشكل المتعدد الأضلاع مثلا ، او كما نحدد المعاني الاختيارية في العلوم الطبيعية كمعنى الزواحف او الثدييات او القوارض او الحيرانات المجتررة - فالطبقة ليس لها حدود مرسومة بدقة ، كما هي الحال في الطائفة الدينية او العنصرية ، كما ان الطبقة الواحدة تضم بين ثناياها فئات تتنوع أشد التنوع - فنوع الحياة والتربية والثقافة قد تختلف في الواقع بين أناس يمارسون مهنة مختلفة ، او يقاتلون من حيث درجة الثراء - وقد يفسح النبوغ او الثقافة المتأخرة او الشهرة المجال او كاتب او فنان كبير او واعظ فصيح فيخطف بآناس ، ويندمج في أوساط ما كان له ان ينتمج فيها لو نظرنا الى أصله او مهنته او أعماله المادية -

وهناك أسر عريقة فقدت ثروتها ، ولكنها ظلت تحتفظ بعاداتها وطريق

معيشتها التي كانت تتيحها لها ثروتها الغابرة ، وبملاقاتها مع الأوساط التي عرفتها أيام ثرائها وبمظهرها الممتاز الذي اكتسبته بفضل الثروة .

• كذلك يحتفظ حديثو النعمة أو أغنياء الحرب - كما اعتدنا أن نسميهم - بمبادئهم وطرق معيشتهم القديمة التي لا تتناسب مع وضعهم الجديد .

لهذه الاعتبارات جميعا يمكن القول أن الطبقات حقائق اجتماعية لا يمكن تحديدها تحديدا صارما فهي من هذه الناحية ، شبيهة بتلك السحب التي تتشكل في السماء بأشكال مختلفة تحت تأثير الرياح ، أو بتلك البقع الملونة التي ترقص على سطح البحر عند غروب الشمس ، في شكل دوائر ذهبية ولازوردية وظلال ، بدون أن نستطيع أن نحدد بدقة أشكالها أو ألوانها الحقيقية . ولهذا السبب نلاحظ في أحاديثنا الدارجة التي تسجل بطريقة آلية الملاحظات التفافية لعامة الناس - نلاحظ أن تصنيف الأفراد في طبقات يختلف باختلاف وجهات النظر والاعتبارات التي نضعها أمامنا ، فتتكلم عن الطبقات الفنية أو المتوسطة أو الفقيرة حين ننظر إلى الثروة . وتتكلم عن الطبقات المثقفة والطبقات الجاهلة حين لا نضع في اعتبارنا إلا درجة التثقيف . وتتكلم عن الطبقات المهينة الرقيقة ، وعن طبقات الأجيال وخمسة الطباق ، وعديمي الذوق حين لا ننظر إلا في طرائق التصرف ومبادئ التعبير .

وفي هذا ما يبعث على الاعتقاد بأن الطبقات ليست حقائق في ذاتها بقدر ما هي وجهات نظر يكونها من يلاحظ مجتمعا من المجتمعات . عن أفراد هذا المجتمع .

ومع ذلك فإن عدم تحديد فكرة الطبقة يجب ألا يكون وسيلة لتضليلنا . إذ إنه لا يحول دون أن تكون الطبقة إحدى المعطيات المشخصة التي يمكن تمييزها كما نميز في علم الحيوان أو النبات تقسيماته إلى شعب وفصائل وأسر ومراتب وأجناس وأنواع . أو كما نميز الحيوانات القسرية والضفادع والحشرات المجنحة . على أننا إذا بقطنا النظر في العلوم الطبيعية ذاتها ، وجدنا أن

التصنيفات فيها ليست الانسيابية بحيث لا نستطيع الفصل بين فميلة واخرى
فصلا صارما - فهناك حالات كثيرة نجد فيها أحد الأنواع يوجد مع غيره في
رتبة أو عائلة واحدة لاشتراكه معها في بعض الصفات ، ولكنه يختلف عنها
اختلافا بينا في صفات أخرى (١) •

لذا لا يحق لنا أن نعرض عن اعتبار الطبقات الاجتماعية حقائق لها
كيانها ، فأنها في الواقع حقائق تفرض نفسها على عالم الاجتماع ، كما تفرض
نفسها على المؤرخ •

تعريف الطبقة :

ونستطيع بعد كل ما تقدم أن نحاول تعريف الطبقة بقولنا ، ان كل طبقة
اجتماعية تتألف من عدد قل أو كثر من الافراد ، يتشابهون فيما بينهم في نواح
معينة كتدور الحياة أو الحرفة أو الثروة والتعليم والثقافة ، ويختلفون عن
غيرهم في هذه النواحي نفسها داخل نطاق للمجتمع الواحد ، • وكل طبقة
تنشأ من تمايز تلقائي يحدث من ضغط الحاجات وتنوع أوجه النشاط في
المجتمع ، ويتأثر بالزمن الذي يعيش فيه أفراد المجتمع وهذا التمايز أساسه
على التمييز تقسيم العمل الاجتماعي ، وتوزيع الثروة ، واختلاف للمعدات
باختلاف ظروف المعيشة التي يعيشها الافراد • وتبدو الطبقة متماسكة وثابتة
امام عيني الناظر بمقدار ما تكون السمات المختلفة التي تميزها كالثروة
والحرفة وغيرها - متمازرة يؤثر بعضها في بعض - اما اذا كانت هذه
السمات مستقلة بعضها عن بعض وعرضة للتغير ظهرت الطبقة في شكل مائع
وغير محدد •

(١) مثال ذلك حيوان يسمى Ornithoryuque - وهو يعيش في استراليا ، • ويصنف
عادة مع الثدييات لأن له ثديين ولو انهما غلمان ولكن له الى جانب ذلك منظر من مادة
فرنية يقربه كثيرا من الطيور . كما انه يبيض في الأرض . ويراد فرق بينه . هذا الى انه
يتربث كثيرا من الزواحف من حيث تركيب اعضائه الداخلية •

هيم تختلف الطبقة عن الطائفة ، وعن الفئة الاجتماعية :

وفي ضوء التعريف الذي أوردناه تظهر لنا الطبقة الاجتماعية متميزة عن

كل من الطائفة Caste وعن الفئة الاجتماعية Catégorie Sociale

أما عن الفئات الاجتماعية فيتمايز بعضها عن بعض على الدوام تمايزا واضحا لأن تصنيفها يقوم على خاصية أساسية واحدة ، أو مجموعة من الخصائص يكتسبها بعضها ببعض تماثلا وثيقا . فهي تقوم مثلا على الحرفة وحدها حين نتكلم عن فئة البنائين ، وفئة صانعي الزجاج ، وفئة الضباط الخ ... أو تقوم على وسيلة الحصول على الدخل أو المال اللازم للمعيشة ، كما هي الحال حين نفصل بين فئة الملاك وفئة الأجراء وفئة المضاربين في البورصة . وفئة المحتالين الخ ... أو على الخلو من الحرفة حين نتحدث عن فئة المتسكعين وغيرها .

من هذا يتضح أن الطبقة الاجتماعية الواحدة تتطوى عادة على فئات اجتماعية مختلفة ، فطبقة الفلاحين مثلا تضم الملاك الذين يستغلون أملاكهم بأنفسهم ، والمستأجرين للأرض ، والعمال الزراعيين وطبقة العمال تضم عمال المنصع ، وعمال المناجم وعمال السكك الحديدية وغيرهم .

وقد تنقسم الفئة الاجتماعية بدورها الى فئات أكثر تخصصا ، فتقسم فئة رجال القانون الى محامين وموثقين ورجال استشارة وقضاة الخ ... وتقسم فئة رجال التعليم الى اساتذة ومعلمين ومفتشين الخ ... كما اننا نميز أيضا بين رجال التعليم فئة مدرسي التعليم الحكومي ، ومدرسي التعليم الحر ، أو بين فئة معلمي التعليم الابتدائي وفئة مدرسي التعليم الثانوي أو العالي . ويقوم التصنيف في كل مرة على وجهة نظر محددة تستبعد غيرها من وجهات النظر .

وعلى العكس من ذلك فإن الطبقة عادة تكون ذات نطاق واسع جدا بسبب تعدد الصفات . ووجهات النظر التي تدخل في تعريفها . وحتى اذا اقتصرنا على

النظر الى الطبقة من زاوية خاصة ، كما هي الحال حين نتكلم عن الطبقات
الفقيرة او الطبقات المثقفة فاننا نمنح فئات جد مختلفة في مفهوم واحد .

فالتبقيات الفقيرة مثلا ، تشمل العمال الكاسحين الذين يتقاضون اجرا
زهيدا ، ولا يوفقون الى وصل طرفى الشهر الا بشق الأنفس كما تشمل للموزين
الذين يعيشون على الاحسان ، او لليوهيميين الذين لا يقر لهم قرار ، ويفتقرون
دائما الى المال لما لانهم يفتقرون توا ما يحصل الى ايديهم من مكاسب او لانهم
يورطون انفسهم فى ديون لا يستطيعون لها سدادا . وكذلك الحال فى الطبقة
المثقفة فانها تشمل اناسا ينصرفون الى نواح من الدراسات العقلية تختلف
فيما بينها اشد الاختلاف ، فمنهم الفلاسفة ومنهم المؤرخون ، ومنهم للفرعون
ومنهم رجال الأدب ، ونقاد الفن ، هذا فضلا عن العلوم المختلفة .

واذا كانت الطبقة تتميز - كما بينا - عن الفئة الاجتماعية ، فانها
تتميز كذلك عن الطائفة Caste . فاهم خصائص الطائفة انها مغلقة ،
على حين ان الطبقة مفتوحة ، فاذا كان الانسان ينتمى بالضرورة ، منذ ولادته
الى طبقة معينة الا انه يستطيع ان يرتفع منها الى طبقة اعلى . وهذا لا يمكن
حدوثه بالنسبة للطائفة . فالانسان الذى ينتمى الى طائفة معينة يظل ينتمى
اليها طول حياته ، كما كانت الحال فى مصر الفرعونية وغيرها من الشعوب
القديمة . وكما نشاهد حتى الآن فى الهند . ولا يستطيع احد ان يخرج من
طائفته عند الهنود الا اذا ارتضى ان يتنازل عن الانتماء اليها ليهبط الى
طائفة . النبوذين (١) .

وهناك صفة اخرى تميز بين الطبقة والطائفة فى المصور الحديثة . وهى

(١) عالم موضوع نظام الطوائف فى الهند العلامة ، بوجليه ، بحث علماء انترسة
الفرنسية الاجتماعية وكتب فى كتابه بعنوان :
Bouglé, Le Régime des Castes, Alcan, Paris 1932.

أن الطبقة لا تتحد عن طريق عرف أو قانون وضعي . ولكن الحال لم تكن كذلك في العصور القديمة عند اليونان والرومان ، حيث ميز القانون بين المواطن الحر والمعتوق والرقيق . وكذلك كان يقسم المواطنون الى طبقات حسب حالتهم أو ثروتهم لأسباب تتعلق بجباية الضرائب أو لأسباب حرية أو سياسية .

ففي اليونان إذا صرفنا النظر عن الأرقاء الذين لم يكن لهم حق التمتع بأية حقوق مدنية كان التميز قائما في اثنين بين المواطنين والأجانب الذين لهم حق الإقامة . Les métèques ، وكان قائما في امبارطة بين المواطنين وسكان البلاد المفتوحة الذين كانوا في وضع خاص بين الأحرار والرقيق Les périèques . وبين الأرقاء . فمن هذه الناحية كانت الطبقات تنزع في العصور القديمة نحو نظام الطوائف . ومع ذلك فقد ظلت متميزة عنها بمقدار ما كان في وسع المرء أن يرتفع من طبقة الى أخرى ، إذ كان في استطاعة العبد أن يتحرر ، وكان ابن المتحرر يولد حرا . وعند قبائل الأزتك aztèques في المكسيك لم يكن أبناء العبيد يعتبرون عبيدا . ولكن كانوا يدخلون في عداد الأحرار . ومن ذلك على عكس ما كان قائما عند الشعوب الأخرى ، وعلى ذلك فلم يسلخ نظام الرق لديهم بصيغة طائفية . وعلى هذا النحو كان النظام الطبقي في روما يسمح بالارتقاء من مرتبة الفرسان L'ordre équestre . الى مرتبة رجال السناتو (أو مجلس الشيوخ) .

وفي فرنسا القديمة لم يكن ينظر أبدا الى رجال الدين والنبلاء ورجال التشريع على أنهم وحدات طائفية . فقد كانوا يؤلفون مراتب حكومية دون شك الا أنها كانت مفتوحة على مصراعها . فكانت طبقة رجال الدين مفتوحة بحكم طبيعتها لأنها تقوم على نظام العزوبة ، فلم يكن هناك لعامل الوراثة فيها أدنى نصيب . وكانت ذبذبة النبلاء أيضا طبقة مفتوحة لأنه كان في الامكان الوصول الى مرتبة النبالة بإداء خدمات جليلة في المجال العسكري أو المدني . بل وقد حدث بعد ذلك أن أصبحت النبالة تشتري بالمال إذ وجدت الحكومة في ذلك

موردا هاما يمكن استغلاله ، واستمر هذا الوضع خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر . وتستطيع أن نعر على ما يماثل هذا النظام فى العصر التركى حيث كانت رتبة اليكوية ورتبة الباشوية تمنحان نظير دفع مقدار من المال .

امس تكوين الطبقات

تتكون الطبقات الاجتماعية وتتميز بعضها عن بعض داخل الجماعات المختلفة تحت تأثير ظروف متباينة ، ولأسباب مختلفة .

ويمكن القول بوجه عام ، أن « تقسيم العمل الاجتماعى » ، وهو ظاهرة عامة بالنسبة لجميع المجتمعات له نصيب كبير فى هذا التكوين والتمايز الطبقي - فتتوزع الحاجات الاجتماعية ، وتوزع الأعمال الضرورية لأرضاء هذه الحاجات توزيعا تلقائيا أو مقروضا ، يؤدى بالضرورة الى تمايز بين الأفراد بحسب اختلاف الأعمال . ولا شك أن العمل لتوفير الغذاء ، وبناء المساكن ، وصنع الأسلحة والأواني وأدوات العمل ، ونسج الملابس ، كل هذه الحرف المختلفة تكفى لإيجاد التفرقة بين الزراع والصناع ، وهذا اذا قصرنا النظر على المجتمعات التى لم تتقدم فى الحضارة الا قليلا . أما حين يتعد نظام تقسيم العمل فانه يؤدى الى ازدياد عمليات التبادل التجارى ، وحينئذ تنشأ فئات اجتماعية جديدة . ف بجانب الزراع والصيادين والحصادين والبنائين الخ ... يظهر التجار ورجال المصارف الخ ... وهذه الفئات المختلفة لا تلبث بمرورها أن تكون طبقات على أساس التشابه أو التضاد فى نوع حياتها ، ومصادر ثروتها ، ودرجة ثقافتها وتعليمها .

يمكن القول انن بوجه عام ان تنوع الوظائف داخل نطاق المجتمع يبين على تكوين الطبقات اذ تقوم الطبقات العاملة لأرضاء الحاجات الأولية التى تتمثل بتوفير اسباب المعيشة المادية . وتقوم الطبقة العسكرية على الوفاء بحاجة الدفاع ضد العدو الخارجى ، وتستجيب الطبقات الحاكمة أو الادارية

الحاجة الى التنسيق بين الرغبات المختلفة ، وإيجاد التوازن بين المصالح المتباينة ، بحيث يستتب النظام والسلام فى الداخل • وعلى هذا الأساس يكون تقسيم المجتمع الى طبقات نتيجة للضروريات الحيوية • أى أن هذا التقسيم ينبع من إرادة الحياة عند كل جماعة •

ثم تأتى الظروف الخاصة بعد ذلك لتتنسج اشكال مختلفة حول هذه القاعدة الأساسية التى تشترك فيها جميع المجتمعات • ولذلك فإن التاريخ يقيم لنا بالنسبة لتكوين الطبقات قائمة حافلة ، تصور لنا الى أى حد اختلفت الطبقات وتباينت من شعب الى شعب ، ومن عصر الى عصر •

علاقات التبعية :

وأول صيغة من صيغ تكوين المجتمع الطبقات تنحصر فى نشأة علاقات التبعية بين رجل وآخر ، أو بين أسرة وأخرى • ونحن نجد مثالا لتلك التبعية فى العصور القديمة حيث كان التمييز قائما فى روما بين الأشراف (patriciens ومواليهم clients) - فقد كان الأشراف يكونون أسرا تتجمع فى وحدة اجتماعية تحت زعيم أعلى هو عامل الأسرة (Pater Familias) ، وكان يعسد بالنسبة للموالى كصاحب المعمل Patron بالنسبة للمعامل اليرم • وفى الواقع كانت تتركز فى يده جميع السلطات فهو الكاهن والقاضى والقائد العسكرى فى وقت الحرب ، وهو الذى يدير أملاك المجموعة العائلية أو أو الأسرة الكبيرة ، كما أن له حق التصرف المطلق فى مصير أفراد الجماعة ، بحيث يمنح الحياة أو يحكم بالموت ، كما يشاء على أى عضو من أعضائها ، بما فهم الموالى والعبيد ، وهو الذى يتزعم مراسم وطقوس الديانة العائلية ، ويقدم القرابين أمام قبر الأسلاف (انظر الفصل الخاص بالملكية فى المجتمع اليونانى القديم) •

والشريف سواء أكان ينتمى الى الفرع الأكبر أو الى الفروع الصغيرة فى الأسرة يستطيع أن يصل الى مركز « المعامل أو الزعيم » • أما المولى ،

فهو مهما جسد في أصول نسبة قلن يجد بين أسلافه غير « موالى » أو « عبيد » وله أن يزرع أراضي الأسرة بوصفه وكيلا دون أن يكون له أى حق للملكية عليها . ومن الناحية الدينية فليس لطبقة الموالى عبادة خاصة بهم ، فهم يحضرون الحفلات الدينية الخاصة بعبادة الأسرة التى ينتمون إليها ، دون أن يكون لهم الحق فى رياسة أحدها . وإذا تلاشت الأسرة فإن الموالى لا يستطيعون الاستمرار فى اقامة شعائرها ، بل يتفرون ويلتحقون بأمر أخرى لأن الديانة العائلية ليست تراثهم ، وهى لا تتصل بدمهم ، أى أنها لم تنحصر اليهم من أسلافهم . لقد كانوا يدينون بها عن طريق الاستعارة وينعمون فى ظلها ولكنهم ليسوا أصحابها (١) .

وإذا كانت الروابط التى تربط الموالى بالاشرف تمثل تبعية أسرة لأسرة ، فإن الأمر يختلف عن ذلك بين الأسياد والطلاقاء ، إذ تمثل العلاقة تبعية ورجل لرجل ، فالسيد الذى يملك عبده يظل يحتفظ ببعض الحقوق عليه ، ويظل العبد طوعا أمرا لأداء بعض الخدمات التى يحدد نطاقها السيد وحده . وللمسيد حق العدالة على العبد ، فهو يستطيع أن يعيده إلى الرق أو اتهمه بالجحود .

ومنذ القرن الخامس الميلادى تكونت علاقات تبعية على أساس الاختيار الحر ، إذ يرتبط أحد المحاربين بزعيم يختاره اختيارا حرا ، وهذا النوع من العلاقة هو الذى ساد بعد ذلك فى نظام الإقطاع وربط بين أمير الإقطاع «Suzerain» وتابعه «Vassal» .

وقد حدث فى ظروف تاريخية أخرى أن تكونت الطبقات على أساس علاقة التبعية بين شعب وآخر ، وكان هذا نتيجة طبيعية للغزو ، فالفاطحيون المنتصرون يكونون الطبقة الممتازة على حين يؤلف المغلوبون الطبقة الدنيا .

وقد كان من أثر الفتح النورماندى فى اسجلترا خلق طبقة من « البارونات Barons » تتمتع بامتلاكات منحها لها الملك مباشرة . واحتلت بذلك اسمى مكانة فى المجتمع على حين أن العشائر القديمة الانجلوسكسونية وجدت نفسها قد نزلت الى مرتبة دون مرتبة اصحاب الاقطاعيات .

وقد حدث فى كثير من الأحيان أن أجبر الشعب المهزوم - كله أو جزء منه - على النزول الى مرتبة الأرقاء أو عبيد الأرض . إذ يستولى الشعب المنتصر على الأراضي بأكملها . ويجبر أفراد الشعب المهزوم على زراعتها بحسابه الخاص . وقد حدث ذلك بوجه خاص . فى اسبارطه . فى العصور القديمة . إذ لما كان الاسبارطيون قد فرضوا أنفسهم على البلاد التى فتحوها بقوة السلاح . واقاموا معسكراتهم فوق أراض معادية يسكنها عدد من السكان يفوق عددهم . فقد وجدوا منذ اللحظة الأولى أنهم لا يستطيعون الاحتفاظ بسلطانهم الا اذا اخضعوا انفسهم لنظام عسكري صارم يتدربون عليه منذ نعومة اظفارهم . وبذلك قام لديهم نظام سيادة الدولة سيادة مطلقة على الأفراد بما يشبه ما عرفناه من النظم الفاشية والنازية فى العصر الحديث . فلم تكن الدولة تسمح لمن يريد أن يكون فى عداد المواطنين بأن يكون له أى نوع من الوجود الخاص وكانت هى التى تحدد نظام تربية الأطفال . بل ونظام تأديب البالغين ونفا للصالح العام . ولما كان المواطنون جميعا جنودا . فقد حرم عليهم كل عمل تجارى أو صناعى . بل حرم عليهم أيضا الاشتغال بالزراعة مع أنهم كانوا ملاك الأرض . ولذلك فإن الأرقاء . من سكان البلاد المفتوحة . هم الذين كانوا يزرعون الأرض . ويكفلون بذلك غذاء المحاربين من غلتها .

ومما يمكن ارجاعه كذلك الى علاقات . التبعية بين شعب واخر ، التمييز الذى كان قائما فى أثينا بين المواطنين أى الذين يولدون من أبوين أثينيين ، وبين المهاجرين أو الاجانب الذين منحوا حق الإقامة الدائمة . وكانوا عادة ممن وفدوا على البلاد للاشتغال بالتجارة . هؤلاء كانوا يدفعون الضرائب

كالواطينين ، وكانت تفرض عليهم الخدمة العسكرية ، ولكن لم تكن لهم أى حقوق مدنية ، فلم يكن يسمح لهم بالتصويت فى الانتخابات ، ولم تكن تسمح اقوالهم ولا شهادتهم فى المحاكم ، بل ولم يكن لهم الحق فى ان يمتلكوا ارضا او عقارا .

ونستطيع اليوم ان نجد ما يشبه بعض هذه النظم فى دول البترول العربية التى فتحت ابوابها لهجرة الأيدي العاملة واصحاب الخبرة ليسهموا فى عمليات التنمية . واستطاع بعض هؤلاء ، نظرا لحاجة هذه الدول الى جهودهم ، ان يحصلوا على اقامة طويلة او دائمة . ولكن ظلت القوانين المحلية تحول دون ممارستهم لبعض الأعمال . وتمنع امتلاكهم للأرض او العقار ، كما ان ممارستهم للأعمال التجارية لا تكون الا من خلال « كفيل » من أبناء البلد .

تأثير النظم العسكرية :

فى بدء حياة كثير من المجتمعات ، وعلى الأخص المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة ، وفى المياد الأوربية عامة خلال العصور الوسطى ، وفى الهند وجدت طبقة من الأرستقراطية العسكرية قوامها النبلاء الذين كانوا مرشحين بفضل محنتهم لتقلد المناصب العسكرية ووظائف الإدارة فى الدولة وهم ملالة الأسر المرفهة فى اثينا ، والاشراف فى روما ، وامراء الاقطاع فى العصور الوسطى . وقد دعت طبقات أخرى فيما بعد لحمل السلاح وتولى مناصب القضاء والاشتراف فى الحكومة . واقررت بذلك من طبقة النبلاء ثم نافستها ، واستطاعت فى بعض الأحيان ان تستلمجها أو تحل محلها بالاستيلاء على كل أو بعض المناصب التى كانت فى الأصل قاصرة على النبلاء .

وقد كان التنظيم الملبى ذو الأساس للمسكرى ، فى روما ، يقسم الشعب الى سبع طبقات . وكانت الطبقة الأولى تضم أكثر الاشراف ثراء وكان يطلق عليهم اسم الفرسان Chevaliers . وتأتى بعد هؤلاء خمس طبقات تضم

الأولى منها المواطنين الذين يمتلكون عقارا لا يقل عن مائة ألف ذراع مربع ثم تتابع الطبقات الأخرى مرتبة حسب الثروة كذلك . وتنتهى الطبقات من أسفل بفئة تعتبر خارجة عن التنظيم الطبقي هى فئة المعوزين . وقد انشئ هذا التقسيم الطبقي لغاية حربية ، فوزعت الوظائف والتبعات العسكرية على قدر ثروة كل طبقة . وذلك على أساس المبدأ السائد فى ذلك الوقت ، والذي كان يرى أن المواطنين يزداد اهتمامهم بالدفاع عن المدينة بقدر ما لديهم من ثروة . وتبعاً لذلك فقد كان الفقراء وأفراد الطبقة الكادحة يعفون من كل خدمة عسكرية . وهذا تقريباً عكس ما كان يسود الى وقت قريب فى مجتمعاتنا الحديثة ، إذ قبل أن تصبح الخدمة العسكرية واجبا إجباريا على كل مواطن ، كان الفقراء هم الذين يساقون الى التجنيد . وكانت الفئات الأخرى تتحايل بطريقة أو بأخرى للحصول على الإعفاء من الخدمة العسكرية .

تأثير النظم المدنية :

لم تكن النظم العسكرية ، وحدها هى التى تعمل على تكوين طبقة أو طبقات جديدة ، بل أن النظم المدنية ، لها كذلك أثرها فى هذا المجال . ومن أمثلة هذا الأثر تكوين طبقة القانونيين فى العصور الوسطى . فقد اصطلح فى العهد الرومانى على أن يقوم الموثقون بكتابة العقود . وادى ذلك الى انشاء مدارس لتعليم صياغة العقود والرافعة امام القضاء . وكانت هذه المدارس يديرها أفراد من غير رجال الدين يطلق عليهم اسم « الماجستير » او الدكاترة ، (١) وعلى هذا النحو تكونت شيئا فشيئا طبقة القانونيين ، والقضاة ، والمحامين ، والموثقين الذين استعان بهم ملوك أوروبا فى الوظائف الادارية والقضائية . وانضمت طبقة رجال القانون الى البورجوازية التى كانت أساسا

(١) كانت هذه الفئة تمثل أكثر الناس ثروة . فقد اقتبست التاب الماجستير والدكتوراه

«درا» بعد لتقل على الدرجات الجامعية .

من التجار وأصحاب المال . فزادت من حجمها ورفعت كثيرا من شأنها .

ونلاحظ اليوم في كثير من الدول الحديثة ظاهرة من نفس النوع . إذ أدى تدخل الدولة في كثير من ميادين النشاط الاقتصادي والصناعي والاجتماعي ، وهي ميادين كانت في الماضي بعيدة عن مجال نشاطها ، وأدى تكوين المجالس النيابية والمؤسسات الدستورية إلى وجود طبقة من الناس متخصصة في مسائل التشريع والتنظيم الإداري . ثم أصبحت التشريعات على درجة من التعقيد ، وتنفيذ القوانين على درجة من الصعوبة بحيث جعلت من الضرورة وجود هيئات إدارية يتخصص كل منها في فرع من الفروع القانونية العديدة ، ومن ثم أصبحت كل إضافة في التشريع الاجتماعي يتبعها بطريقة آلية زيادة عدد الموظفين الفنيين والإداريين فتكونت بذلك طبقة جسيمة هي ،

• البيروقراطية • (١) .

المصراع والتفراق بين الطبقات :

إذا كانت الطبقات وليدة تقسيم العمل الاجتماعي إلى حد كبير ، فقد كان من المتوقع أن تتعاون فيما بينها في هدوء وسلام . ولكن اختلاف طريق تفكيرها وشعورها باختلاف وسائل معيشتها ، قد أدى ، في كثير من الأحيان إلى تعارض الآراء فيما بينها ، وإلى تضارب مصالحها . وقد نجم عن ذلك قيام بعضها في وجه بعض وخاصة في أوقات الأزمات والثورات .

ومن أقدم ظواهر المصراع بين الطبقات ، المصراع الذي نشب بين سكان المدن الذين عرفوا باسم «المبورجوازية» وبين الفلاحين ، إذ كانت للشرعية العقارية تفرض . بوجه خاص ، على الفلاحين ، وإذلك كان أفراد الشعب الأغنياء

(١) المسمى الأصلي لهذه الكلمة هو طبقة من يشتغلون خلف المكاتب . ثم أصبحت تطلق - سخرية على فئة الموظفين الذين يعملون الأعمال ويتسكون بالفوائد الروتينية ، ويشغلون في أصحاب المصالح من المجهور .

يخزحون للعيش فى المدن للعمل فى التجارة .وبذلك كانوا يتجيبون دفع المزرية . ولما كانت هناك من ناحية اخرى وظائف كثيرة تضمن لأصحابها الاعفاء من الخدمة العسكرية ، فقد أخذ البورجوازيون يشترون هذه الوظائف مما أدى الى مضاعفة المصبة على كواهل الفلاحين وزيادة ما يؤدونه من خدمات عسكرية ، وما يدفعونه من ضرائب مالية .

ولهذه الأسباب أصبح سكان القرى يكرهون سكان المدن اشد الكراهية اذ كان هؤلاء لا يتورعون عن التضحية بسكان الريف فى سبيل مصلحتهم .

ولم يكن الصراع بأخف وطأة بين أفراد الشعب وبين النبلاء . اذ استمر هذا الصراع طوال عدة قرون وبلغ مداه بنشوب الثورة الفرنسية التى قضت على طبقة النبلاء وأعلنت حقوق الانسان فى الحرية والاخاء والمساواة . فقد ظهر للعيان قبيل الثورة الفرنسية أن اعفاء النبلاء من الضرائب كان ينطوى على ظلم صارخ ، والى جانب ذلك فقد كان النبلاء لا يؤدون الخدمة العسكرية ، ولم يكن هناك نظام يعتم عليهم دفع مقدار معين من المال لاحتلال غيرهم محلهم فى خدمة الجيش . وقد بلغ الحد على النبلاء اشدّه حين ظهرت ، بعد ازديار التجارة ، طبقة كانت تشتترى القاب النبالة بالمال ، واصبحت تتمتع بامتيازات عديدة ، وتتمالى على الشعب محاولة اخفاء أصلها الوضع .

والفصام بين الطبقات هو دائما خصام بين طبقة محرومة ، وطبقة محظوظة ، أو على الأقل بين طبقة غارمة وطبقة غافمة . ولما كانت الطبقات العليا تحاول أن تحتفظ بمفانمها وامتيازاتها ازاء الطبقات الدنيا ، فإن هذه الأخيرة تجد نفسها أو ترى أنها فى موقف الطبقات المضطهدة المظلومة ، وتبصر الطبقات العليا أمام ناظرها صاحبة الظلم والطغيان . ومن جهة اخرى فإن رغبة الطبقات الدنيا فى الارتقاء والصعود تدفعها الى تجريد الطبقات العليا من امتيازاتها ، وحينئذ تشعر هذه الطبقات المتخمة بأنها مهددة من جانب الطبقات الطامعة وتعتبر نفسها فى حالة دفاع مشروع ازاءها . وحين تحصل

الخصومة بين الطبقات الى هذا الحد يخشى ان تنقلب الى صراع سافر ، وغالبا ما يؤدي هذا الصراع بين الطبقات الى حدوث الثورات .

يبدو لنا ان ان الصراع بين الطبقات ينشأ عن عاملين ٠٠ الاول الضغط او الظلم الذي يقع حقيقة او بتأثير الوهم والخيال من طبقة على أخرى والثاني فيض شعور الطبقة التي تعتبر نفسها مظلومة ولحساسها بكيانها ووقوتها وبأهميتها في المجتمع ، وتطور مطالبها تجاه الطبقة العليا وسعيها للحصول على حقوقها .

وبمقارنة أنواع الصراع التي نشبت بين الطبقات في الشعوب المختلفة ، وفي العصور المختلفة يظهر لنا ، ان نتائجها كانت متباينة ، وان هذا التباين يرجع الى اختلاف العقليات والصفات للعنصرية عند الشعوب التي كانت مسرحا لهذا الصراع كما يرجع الى الظروف التاريخية التي نشب فيها هذا الصراع .

فالصراع في المجتمع اليوناني القديم كان ينتهي دائما بحروب داخلية متصلة لا ينتج عنها الا الحكم الدكتاتوري او ما كانوا يسمونه بالطغيان *tyrannie* ، او وقوع البلاد في يراثن المدمر الاجنبي كالفرس ، والمقدونيين والرومان . اما في روما فقد اتخذ الصراع بين الطبقات شكلا اكثر اتزاناً بسبب سمو الروح الوطنية ، وسيادة النظام عند الشعب فتتج عن ذلك سلسلة من الاتفاقات وضروب التفاهم بين طبقة الشعب وطبقة الاشراف . وفي فرنسا انتهى الصراع بين الشعب من ناحية وطبقة النبلاء ورجال الكنيسة من ناحية أخرى بقيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ على نحو ما قدمنا . اما في إنجلترا فان روح التساهل والتعاقد والتزعة العملية عند الشعب الانجليزي ، ومزاجه المحافظ بطبيعته ، والثقة التي وضعها في صفوته المختارة من رجال الحكم ، كل ذلك كان من شانه تدعيم النظم واستقرارها .

وقد اتخذت الخصومة بين الطبقات والصراع بينها شكلا جديدا في ايامنا

هذه فهناك صراع الطبقة العاملة ضد البورجوازية أو بصوره عام صراع الطبقة الكائبة «prolétariats» ضد الراسمالية وفى المجتمعات النامية ومنها المجتمعات العربية نجد أن الشعور بالحرمان الذى عان منه لفقراء طويـلة طبقات الفلاحين والعمال بسبب سيطرة الاستعمار واستغلال القطاعيين والراسماليين . هذا الشعور أخذ يقـصـاعـد حتى بلغ مداه فى ثورات التحرير الوطنىة التى بدأت بثورة ٢٢ يوليو فى مصر . وأعقبـتـها بعد ذلك ثورات ١٤ تموز فى العراق . و ٨ آذار فى سوريا والفاث من سبتمبر فى ليبيا الخ ووضعت هذه الثورات حدا للاستغلال بأرساء قواعد العدالة الاجتماعية القائمة على القضاء على الاقطاع ورأس المال المستغل . واصدار قوانين الاحـلاح الزراعى ، والقوانين التى تكفل تمثيل العمال والفلاحين فى المجالس التشريعية بنسبة تتعامل مع أهميتهم بوصفهم المصدر الأساسى للانتاج .

وقد ظهرت الطبقة الكائبة فى انجلترا منذ مطلع القرن الثامن عشر وفى فرنسا حوالى سنة ١٨٣٠ وهى فى ارتباطها بالصناعة الكبرى . وبالتنظيم الاالى قد نشأت منذ اليوم الذى أصبح فيه العامل مجرد يد عاملة ، ونكرة بين الالف عديـة يضمها المصنع الكبير ، حيث يتحتم عليه أن يعمل عشر ساعات نظير أجر ضئيل يفرسه عليه رؤساء لا يتمـلـون أية مسئولية . وعلى ذلك يمكن القول أن التقدم المادى للمجتمعات قد أدى فى هذه الظروف الى الهبوط بالالف العمال الى حالة اليأس . وحكم عليهم بالمعيش عيشة شظفة بل وبالتدهور الاخلاقى الحق .

فى هذه الظروف الاقتصادية أدى التمسارح بين البورجوازية وبين الطبقة الكائبة الى ثيان فكرى جديد ، ونعنى به التيار الاشتراكى . وقد عرف كورنو Cournot : « الاشتراكية بانها » الجهود التى تبذل لمعالجة المساوىء التى نجمت عن تقدم النشاط الصناعى . والسعى وراء الثراء . وذلك بإجراء تجديد شامل للنظم الاجتماعية » . وقد اقترحت وسائل كثيرة لهذا التجديد

وهي وسائل تختلف فيما بينها اشد الاختلاف ويهنا في هذا المجال النتائج التي احدثتها تلك التيارات الفكرية . واهمها تلك الكراهية التي اصبحت على طبقة البورجوازية (التي تشمل اصحاب المهن الحرة ، ورؤساء الأعمال ، والراسماليين) ، واعتبرت كلمة « بورجوازي » مرادفة لكلمة « نهاز القرم » الذي يستغل وسائل غير انسانية ويستفيد من نظام اجتماعي فاسد .

وعلى هذا النحو جعلت الطبقة العاملة التي تشتغل في للصناعات الكبرى من نفسها خصما عنيدا للطبقة البورجوازية بأكملها ، اى لجميع الفئات التي تتمتع بقدر من وسائل الرفاهية ، وينوع من الأمن على المستقبل وتحفظ بمجموعة من التقاليد .

الطبقات في روسيا :

تعطى لنا روسيا ابان عهد القيصرية مثالا للمجتمع الذي يترج في مراتب تبعاً للحرف ، فكان سكان الريف يحترفون الزراعة بطبيعة الحال ، وكان سكان المدن يحترفون الصناعة او التجارة ، على حين يكرس القس والرهبان جهودهم لخدمة الكنيسة ، بينما كان النبلاء يتولون الوظائف العامة .

وقد اعطى بطرس الاكبر هذا التقسيم التلقائي الطبيعي للعمل صفة رسمية بان اصدر تشريعا يحدد طبقات المجتمع بأربع طبقات كبرى ، وينظم شئون كل منها بلائحة خاصة . ولم يكن لأى من هذه الطبقات حقوق سياسية . ولكن النبلاء ورجال الكنيسة والصفوة الختارة من سكان المدن كانوا يحصلون بطريق القانون ، وبارادة القيصر على بعض الامتيازات : واهمها الاعفاء من الخدمة العسكرية . ومن بعض الضرائب ومن المعقوبات الجسمية التي كانت ترفع بالسوط او اعواد الخيزران .

اما الطبقات التي لا امتيازات لها . وهي التي تتكون من جمهرة سكان المدن . ومن صغار البورجوازيين وصغار التجار والصناع ومن رقيق الأرض ،

فهلواء جميعا كانوا يدفعون ضريبة الرأس . وكانوا معرضين لتطبيق العقوبات المدنية عليهم ، وكان لكل من هذه الطبقات التى انقسم اليها المجتمع الروسى تنظيمه الخاص وتشيكلاته النقابية ، كما كان لكل منها أحيانا محاكمة وقضاته . وكانت كل طبقة تتولى الوصاية على أعضائها القصر ، بل كانت مسئلة فى بعض الأحيان عن أعضائها الذين بلغوا سن الرشد .

وهكذا نرى أن تقسيم الطبقات ، فى روسيا القيصرية ، الذى نشأ تلقائيا نتيجة لتقسيم العمل ، قد أصبح تقسيما صارما يتدخل الدولة حين اتجهت الى تحويله الى شبه طوائف .

وحين قامت الثورة الشيوعية فى عام ١٩١٧ ، أعلن قادة هذه الثورة عن رغبتهم الأكيدة فى انشاء مجتمع بدون طبقات ، او على الأصح مجتمع تسطر عليه الطبقة العاملة (دكتاتورية البروليتاريا) .

لكن حكم الواقع فرض نفسه ، بالرغم من ذلك ، على تدبير الأفراد . فقد حدث فى أوائل عهد النظام الشيوعى ، أى فى عام ١٩٢١ أن قرر « لينين » العودة الى الاقتصاد الحر بعد أن حدثت مجاعة بسبب تجميع الأراضى فى يد الدولة والاستيلاء على المحاصيل بالقوة . وعلى أثر هذا القرار أصبح عدد كبير من الفلاحين فى حالة ثراء مما أدى الى تكوين طبقة جديدة من المزارعين الموسرين فى طبقة « الكولاك Koulaks » التى قضى عليها فيما بعد ، وتبعثر أفرادها فى السجون والمعتقلات لاتهامها بالعداء للنظام الشيوعى ، وذلك فى الوقت الذى عدلت فيه الحكومة عن تطبيق النظام الحر فى الاقتصاد .

ولكن ما لبث الواقع أن فرض نفسه مرة أخرى فتكونت طبقات جديدة شهد بوجودها عدد كبير من المفكرين الذين عاشوا فى الاتحاد السوفيتى .

اذ لم يلبث محترفو السياسة والمختصون فى الاقتصاد السياسى أن نعموا بما اتاحه لهم مركزهم الممتاز . وأصبحت لهم عادات وطرق فى العيش تميزهم

عن عاعة الشعب : فسكنوا « الفيلات » . واعتادوا الإقامة في مدن الاستجمام صيفا ، وفي المشاتي شتاء . كما أخفت سيدات بعض رجال الكرملين في شراء ملايين من باريس .. أما هؤلاء الرجال انفسهم فانهم يعيشون احسن بكثير مما يعيش اقدر العمال واكثرهم كفاءة .

وقد كان شعار الشيوعية الأول « من كل على قدر طاقته ، ولكل على قدر حاجته » ، غير أن تمرر تطبيق هذا المبدأ الذي يعنى في الخيال ويعتمد عن ظروف الواقع ادى الى انخزال بعض التعديل عليه ، فأصبح : « لكل على قدر عمله » . وبهذا التعديل تراجعت الشيوعية الى ارض الواقع بعد ان بدأت بالتخليق في سماء الخيال ، وأصبحت بهذا التعديل لا تختلف عن النظم الأخرى من حيث تقدير الأجور على أساس قيمة العمل ونوعه ، ولما اختلفت فقط عن هذه النظم بعدم السماح بتكيس رأس المال ، وامتلاك الدولة لرافق الانتاج .

وما دام الأمر قد انتهى بالشيوعية الى عدم تساوى الرتب والأجور ، فإن ذلك قد ادى حتما الى الاختلاف في وسائل المعيشة والى تكوين علاقات بين من يعيشون في مستوى واحد ، وبالتالى الى تكوين الطبقات . بل لقد تنبأ أحد رجال الاقتصاد ، بأن نظام الأجور « بالقطعة » ومكافآت زيادة الانتاج ، وهما الوسيلتان اللتان اتفقتا لتشجيع العامل ولزيادة الانتاج ، قد تؤدىان الى تكوين طبقة بورجوازية جديدة .

فمنذ عدة سنوات ، وبسبب تدهور الانتاج ، وعدم استطاعة تحقيق المعدلات التى رسمها رجال الحزب ، ظهر من جديد اتجاه تزعمه عالم الاقتصاد « ليبيرمان » الذى نادى بتخفيف القيود التى تضمها النولة ، وإنشاء نظام الحوافز ، وذلك بإعطاء المنح او بعض الامتيازات المبنية لمن يظهرهم كفاءة ، او تفرق في مجالات الانتاج ، وبذلك فتح المجال رسميا لمعودة نظام الطبقات .

الفصل العشرون

التحليل الاجتماعي لظاهرة العمل

يمالج هذا الفصل موضوعا رئيسيا من موضوعات علم الاجتماع الحديث ، وهو ما يطلق عليه اسم « سسيولوجيا العمل » أو اجتماعيات العمل ، اذا اردنا ان تعرب هذا المصطلح ، وان كنا نعتقد ان اللفظ العربي لا يعبر تماما عما يتضمنه المصطلح الأجنبي من تطبيق لأساليب ومناهج البحث العلمى على دراسة ظاهرة العمل باعتبارها من الظواهر الاجتماعية الأساسية فى حياة المجتمعات ، بل فى تشكيل الانسان نفسه .

فقد أصبح من البديهيات لليوم ان العمل هو الذى يطور البيئة بعد ان يستمد منها مائته الأولية . وهذا التطوير يؤثر فى الشخصية ، او على الأقل يوفر الظروف الضرورية التى تتفاعل فيها . ومن ناحية أخرى فان نظام العمل ودرجة تقدمه تؤثر فى اتجاه الثقافة . وهذه ، بمجالاتها الفنية والفلسفية والعلمية تؤثر بدورها فى الشخصية وتطبعها بطابعها ، كما تؤثر فى تحديد نوع العلاقات بين الأفراد .

وقد راينا انه من المناسب ، كمدخل للموضوع ، ان نعى بتوضيح ما تتضمنه كلمة « عمل » من مفاهيم مختلفة . اذ ان هذا التوضيح يساعد كثيرا على وصولنا الى لب الحقائق والموضوعات التى يهتم هذا الفرع من علم الاجتماع . ونعنى به « اجتماعيات العمل » - بالبحث فيها . ونحاول بعد ذلك توضيح الفرق بين « العمل » و « النشاط » ثم نتطرق الى الكلام عن تفاصيل المسائل الرئيسية فى ظاهرة العمل نفسها . واضعين نصب أعيننا دائما تحليل هذه المسائل من وجهة نظر عالم الاجتماع .

معنى كلمة « عمل » :

إذا كان أرسطو قد عرف الإنسان بأنه « حيوان اجتماعي » ، فإن هذا التعريف لا يكتمل اليوم إلا إذا أضفنا إليه أن هذا الإنسان ، من خلال البيئات المختلفة التي يعيش فيها ، قد أصبح ، في جوهره ، انسانا مشغولا بالعمل أو « انسانا عاملا » . فالعمل قد أصبح شرطا أساسيا لكل حياة انسانية ، وبالتالي لكل حياة اجتماعية .

ولم تعد الأمثلة الكلاسيكية التي طالما ذكرت عن العمل الحيواني ، ومن أشهرها عمل الحشرات (كالنمل والنحل) ، وبعض الثدييات (كالسنجاب) ، لم تعد هذه الأمثلة صالحة للتقريب بين الإنسان والحيوان في هذا المجال ، بعد أن اثبت علم النفس الحيواني أن عمل الحيوان لا يرجع إلى أكثر من تصرفات غريزية في بيئة ذات حوافز محدودة . أما حين يبدأ التكيف لزام موقف « غير متوقع » ، وعين يحتاج الأمر أحيانا إلى صنع « أدوات » يستعين بها الكائن على العمل ، كما ثبت من تجارب « كوهلر Kohler » ، الشهيرة على القدرة العليا (١٩٢٨) - حينئذ فقط يمكن القول أن الشروط والمتطلبات الذهنية للعمل الانساني قد وجدت .

هذه التصرفات ذات الطابع الانساني الصرف ، ما هي صفاتها المميزة ؟ لقد حدد بعض العلماء هذه الصفة في « المنفعة » . وانتصر لهذه الفكرة اصحاب مذهب الاقتصاد الحر . إذ عرفوا العمل بأنه ، استخدام الإنسان لقواه الفيزيائية والذهنية في سبيل إنتاج الثروة والحصول على المنافع . ومعنى ذلك أنه ، بالنسبة لرجل الاقتصاد ، يتميز نشاط العمل بما يهدف إليه من أغراض ، أو بمعنى أدق ، بما يحققه من « منفعة » عن طريق قيمة الانتاج الذي ينتجه (١)

(١) نستطيع أن نلاحظ أن الفيلسوف هنري برجسن . قد وصل عن طريق تأملاته الفلسفية

ولا ننكر أن المنفعة هي إحدى العناصر الهامة التي يجب أن نضعها في اعتبارنا حين ن فكر في الأعراض البعيدة للعمل . ولكن ، لا تتطوى التصرفات الحيوانية الغريزية ، التي تشبه إلى حد ما ظواهر العمل ، على المنفعة بالنسبة للكانن والمجموعة التي ينتمى إليها ، بالرغم من أن هذه المنفعة لا تقوم على القيمة بمعناها الاقتصادي المعروف ؟ وأن فلأبد لنا من أن نبحث في مجال آخر عن الصفات الأصلية للعمل الانساني .

هناك طائفة أخرى من رجال الاقتصاد تقول بأن العمل « يتألف قبل كل شيء من القدرة على صنع الأشياء ، وبصفة خاصة من القدرة على تنظيم الكفاح ضد الطبيعة داخل إطار اجتماعي (١) » . والمواقع أن المفكرين منذ ازمنة بعيدة قد حاولوا تعريف العمل بالرجوع إلى العلاقات الديناميكية التي تربط الانسان بالطبيعة . فقد عرف « فرنسيس بيكون » الفن (بمعناه التطبيقي) بأنه « الانسان مضافا إلى الطبيعة » ، *Ars Homo additus Naturae* . وفجد امتداد هذه الفكرة عند « فيكارت » (المقال في المنهج - القسم السادس) ، ثم عند رجال الاسكلوبيديا في القرن الثامن عشر . وربما كان « كارل ماركس » أكثر المفكرين المحدثين اهتماما بتحليل العلاقة بين الانسان والطبيعة في نشاط العمل . فالعمل في جوهره ، مستعينا بالتكنولوجيا ، ليس إلا تحويل الانسان لمصادر « الطبيعة » التي تؤثر ، بدورها ، على الانسان فتعمل على تطوير حياته . ويقول ماركس في كتابه « رأس المال » : « أن العمل يبدو لنا لأول وهلة على أنه نشاط يدور بين الانسان والطبيعة ... وفي نفس الوقت الذي يؤثر فيه

إلى نفس الرأي حين كتب في مؤله « للتطور الفلاكي » أن « العمل الانساني نشاط يهدف إلى خلق المنفعة » .

انظر : Bergson, *L'évolution Créatrice*, P.U.F. Paris 1948, p. 297.

وانظر أيضا الفصل الذي كتبه عن نظرية بيرجسون في التطور في كتابنا .

« التطور في الحياة وفي المجتمع » ، مؤسسة الثقافة الجامعية - الاسكندرية - ١١٦٧ .
(١) Bartoli (H.), *Science économique est Travail*, Paris 1957.

الإنسان يعمل . على الطبيعة الخارجية ويغيرها ، فإنه يغير طبيعته الذاتية
وينسى ملكاته التي كانت كامنة ولم يظهرها الا نشاط العمل ، .

وهكذا يبرز أمامنا ، شيئا قسريا ، تعريف جزئي للعمل يستند الى صيغة
« الإنسان الصانع Homo Faber » ، (١) . وهذا التعريف هو أن « العمل
مجموعة من أوجه النشاط التي يمارسها الإنسان على المادة ، ويستقيم في ذلك
قوة ذهنه وعضلاته ، كما قد يستخدم الأدوات والآلات . وهذا النشاط يؤثر
بدوره على حياة الإنسان ويطورها » . والواقع أن هذا التفاعل للتبادل بين
الإنسان والطبيعة ، أو بين الإنسان وبيئته ، هو العنصر الأساسي الذي يقصر
لنا تطور المجتمع ، بل انه يقصر لنا ما يحدث أحيانا في البناء الاجتماعي من
تغير شامل .

غير أننا نلاحظ على التعاريف التي نكرناها أنها تتطوى جميعا على
الاعتراف بفكرة « الغائية » الضرورية الكامنة وراء الإنسان . أي أن تحويل
الطبيعة موجه ، في أساسه ، نحو غاية معينة ، وهي السيطرة على الطبيعة
بواسطة الإنسان ، وجعل الإنسان سيدا ومالكا لموارد الطبيعة .

وموقف علم الاجتماع من فكرة الغائية هذه ، هو أنه ليست هناك ، في
الحقيقة ، « غاية عامة » للعمل تنطبق على جميع الظروف والأحوال بنض النظر
عن شروط الزمان والمكان ، ومن العبث أن نحاول إخضاع العمل لأحكام فلسفية
يفصله عن طبيعة المجتمعات التي يمارس فيها ، ومميزاتها المعنوية والثقافية .
بل ان الأمر يقتضى أحيانا ، داخل نطاق المجتمع الواحد ، أن نضع اعتبارا
للفريق الفردية ولا نطلق احكامنا متأثرين بوجهة نظر معينة .

(١) يرى بعض الثلاثة . ومنهم برجسون . ان « الإنسان الصانع Homo Faber »
قد سبق « الإنسان الفطر Homo Sapiens » .

وهل نحتاج الى أن نلفت النظر ، ونحن بصدد هذه الفكرة الى أن كثيرا من المجتمعات ذات الحضارات المختلفة كانت تحتقر العمل اليدوى ، ولا تضفى عليه القيمة التى يستحقها ؟ حدث هذا فى المدن اليونانية القديمة حيث كان يمهّد بالعمل الى الطبقات الدنيا أو العبيد حتى تتفرغ الصفوة لشؤون الفكر والعقل . كما أن مجتمع العصر الوسيط كان ينظر الى العمل نفس النظرة وكان يحتقر من يشتغل بيديه ، ويضع المشتغلين بالعمل الذمنى فى مكانة سامية . ولأنّاذ نذهب بعيدا وقد سادت مثل هذه النظرة فى مجتمعا العربى الى عهد قريب ، بتأثير الحكم التركى ثم عهد الاستعمار . فكانت طبقة الفلاحين والعمال تمثل أدنى المستويات فى السلم الاجتماعى ، وكان أمل كل شاب أن يتطلع الى وظيفة حكومية ، ولو كانت دون مستوى ثقافته ، حتى يرتفع مركزه الاجتماعى فى نظر الناس . ولا نقول أن هذه النظرة قد زالت من الأذهان تماما ، ولكن تطورها الاقتصادى واهتمامنا بتصنيع بلادنا قد ساعد ، بعض الشيء ، على الاتجاه نحو تغييرها .

واذا كان التاريخ الغابر قد اطلعنا على حضارات كانت تحتقر العمل اليدوى ، فإن التاريخ الحديث يظهرنا على أمثلة بارزة لمجتمعات تمجد بل تقدس العمل الصناعى . ومن هذه الأمثلة المجتمع الألمانى واليابانى ومجمع الاتحاد السوفيتى ، حيث نجد أن كل عناصر الوسط الاجتماعى ، ووسائل الدعاية والاعلام ، والانتاج الأدبى والفنى ، كلها تركز نشاطها لتوجيه الأفراد نحو الاعتراف والاشادة بقيمة العمل اليدوى . وقد غيرت روسيا من برامجها التعليمية لى تجعلها تتلاءم مع الجهود المبذولة لاعلاء قيمة العمل ، وأصبح محتما على جميع الطلبة أن يؤدوا تدريبا خاصا فى مراكز الانتاج ، قد يستمر سنة أو أكثر قبل الحصول على درجاتهم العلمية .

وعلى ذلك لا يسعنا الا أن نحذر مرة أخرى من التعاريف الميتافيزيقية . أو ذات الطابع العام ، للعمل . إذ يجب أن ننظر دائما بعين الاعتبار الى تاريخ

المجتمع وظروفه الحضارية ، وإلى الطريقة التي يؤدي بها العمل ، ودرجة
احساس الشعب بقيمته (١) -

الفرق بين العمل والنشاط :

ويجب أن نعني كذلك ، في تحديدنا لمفهوم العمل ، بالتفرقة بينه وبين
النشاط الانساني بصفة عامة - فمن ناحية الصفات الذاتية للنشاط الذي نسميه
« عملاً » - نلاحظ أن العنصر الاساسي هو وجود نوع من « القهر » *Coatainte*
وهذا العنصر هو الذي يميز العمل عن أي نوع من أنواع النشاط الأخرى التي
يقوم بها الإنسان - وقد اهتم بإظهار هذه التفرقة عدد من علماء النفس البارزين
نذكر منهم « فالون Wallon » ، و « ميرسون Meyerson » ، و « هيرنشو
Hearnshaw » - وهذا الأخير قام بتحليل دقيق للعمل في بحثه بعنوان
« الاتجاهات نحو العمل » (٢) - ومعنى ذلك أن العمل نشاط ملزم ، يفرض
على الإنسان وذلك بخلاف للنشاط العادي الذي يتصف بالحرية -

وفي بعض الحالات قد يصبح العمل نشاطاً حراً إذا كان يقوم على هواية ،
كما هو الحال بالنسبة للفنان الذي يحقق عملاً فنياً يقتضى وقتاً طويلاً ، بحيث
يقبل عليه بين حين وآخر مدفوعاً برغبته الحرة ، ولا يرغمه على ذلك أي دافع
مادى أو خارجي - غير أن مثل هذه الحالات نادرة جداً باعتراف الفنانين أنفسهم ،
فالقليل منهم هو الذي يعمل عن هواية حقيقية ، أما الأكثرين فإنهم يضطرون
للعمل للحصول على لقمة العيش - ويحضرنا في هذا المجال مثل « بلزك »
الكاتب القصصى المشهور الذي كان يكتب فصول وأجزاء « الكوميديا الانسانية
La Comédie Humaine تحت ضغط وملاحقة دائنة ، وأصبح ، في هذه

(١) Friedman, Traité de Sociologie de Travail, Colin, Paris 1964.

(٢) Hearnshaw, Attitudes to Work ; in Occupational Psychology, 1954.

لأغورف ، وبالإضافة من أنه الرفيع لا يختلف موقفه عن موقف أى عامل يعمل تحت ضغط الإلحاح المادى .

• ونضيف الى ذلك ان العمل لا يعتبر نشاطا بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة الا اذا كان يحقق للنزعات العميقة عند الانسان لابرار شخصيته . فالموسيقى الذى يعمل للانتواء من « سيمفونية » جديدة ، والمهندس الذى يعمل للوصول الى اختراع جديد ، بل ان مجموعة العمال الذين يعملون لاتجاز مشروع بنائى يضعون فيه كل حقلهم ومهارتهم - كل هؤلاء يشعرون بانهم يقومون بنشاط خلاق ، لا اثر فيه للضغط ، لأنهم يحققون به شخصيتهم ، ويؤكدون به نزعتهم للطموح والشهرة .

ولا شك ان الانسجام الذاتى فى نشاط العمل يؤدى الى حالات نفسية مختلفة : قد تكون متراجمة بين الضغط او الحزن ، او الهبوط النفسى او الحساب ، او تكون على العكس حالات من تحقيق الذات أو الرضى ، أو ازدهار الملائك ، وهذه تشبع فى النفس البهجة والسرور . هذه الدرجات المتفاوتة من الحالات العاطفية المتصلة بالعمل تظهر فى صيغ متعددة بحسب المحتوى الاجتماعى والثقافى الذى يؤدى فيه العمل .

من ذلك يتضح ان العمل قد تكون له نتائج ايجابية على الشخصية : فكل عمل يقوم علم الاختيار الحر ، ويتفق مع استمدادات الشخص ومواهبه ، يصبح عاملا عاما فى أحداث التوازن النفسى وفى بناء الشخصية ، وإشاعة الرضى والمساعدة فى النفس . وقد اشار « فرويد » لهذه النتائج وأكدها بعد دراسة عميقة (١) . وبين ان العمل ظاهرة حاسمة فى ارتفاع الانسان فوق مستوى الحيوانية . ومن وجهة النظر الاجتماعية يعتبر العمل أساسا ليزوج الحضارات وتطورها . أما بالنسبة للفرد فانه عامل هام لتحقيق الذات وتقرير المصير .

الاستغلال والسلبيه في العمل :

وكما أن للعمل نتائج ايجابية ، فانه يمكن أن تكون له نتائج سلبية اذا انطوى على شكل من اشكال الاستغلال ، أو أدى الى نوع من الرقض أو السلبيه . فكل عمل أساسه سوء الاختيار أو سوء التكيف ، تترب عليه نتائج ضارة بالنسبة للفرد العامل - وكل عمل يشعر من يقوم به بأنه نشاط غريب لا يفهم مغزاه ، ولا يمكن أن يتقبله يعتبر عملاً مرفوضاً . وقد اظهرت الاستقصاءات والملاحظات في محيط العمال ، أن هناك أعمالاً يؤديها العامل مكرها دون أن يحب الاشتراك فيها . وهناك أعمال يتهرب منها العامل أو يقضى فيها يومه وكأنه مسخر ، وينتظر بفروغ صير موعد انتهاء العمل ليضيع عن كامله هذا الكابوس ، مثل هذه الأعمال التي لا تقوم على الرغبة الذاتية ، ولا تتفق مع ميول العامل واستعداده تعوق تقدم الانتاج وتؤدي الى السلبيه بل الى التذمر والسخط .

فلكي يكون العمل مقبولا يجب أن يحقق الشروط الثلاثة لا من النواحي التكنولوجية والفسيولوجية فحسب ، بل أيضا من الناحية السيكلوجية . ولذلك فإن من اكبر العوامل التي تفسد جو العمل أن يحس العامل بأنه مريض الاستغلال . ومن الأمور الهامة أن يشعر العامل بأنه يتال اجرا عادلا نظير عمله ، ويأن هذا الأجر يتناسب كفاءته ومع الجهود الذي يبذله . كما أن العامل يهتم جدا ألا يكون أجره أقل من أجر نظرائه . ونحن نشير في هذا المجال حقل واسع من حقول البحث العلمي بالنسبة لاجتماعيات العمل . ومن الرواد الأوائل في هذا الحقل • فريدريك تايلور Taylor الذي وضع ، بتجاربه وإبحاثه في أيلة بين عامي ١٨٨٠ - ١٨٨٩ أسس للتنظيم الصناعي الحديث . كما أنت دراسته التي قام بها على طريقة أداء العمل ، ونظم الأجور الى ابتكار طريقته المعروفة باسم « دراسة الوقت والحركة Time and Motion Study » وتتلخص في تحديد حركات العامل والزمن الأمثل للقيام بها حتى يمكن تحقيق العمل بأقل

جهد ، وفي اقصر وقت ممكن (١) - ثم جاءت ابحاث « التون مايو Elton Mayo » التي ساعدت على نمو الدراسة التكاملية المتعلقة بشخصية العامل - وقد اشارت هذه الابحاث الى درجة الرضى عن العمل ، وكفاية العامل الانتاجية تنتج من تفاعل ثلاثة عوامل توجد في بيئة العمل الداخلية ، وتوجد كذلك في البيئة الخارجية ، وهذه العوامل هي : ١ - عوامل بيولوجية ، ٢ - عوامل سيكولوجية ، ٣ - عوامل اجتماعية . ومن ثم ، لكي يمكن دراسة العامل دراسة متكاملة ، يجب ان ندرس من حيث تأثيره بهذه العوامل الثلاثة التي تلعب دورا هاما في تشكيل شخصيته . ولدراسة هذه العوامل الرئيسية التي تشكل سلوك العامل ، قامت ثلاثة علوم رئيسية هي : علم النفسولوجيا الصناعية ، وعلم النفس الصناعي ، وعلم الاجتماع الصناعي .

وتابعت بعد ذلك ابحاث « روثليس برجر Roethlis Berger » ، و « لويد وارنر » في دراسته المشهورة عن « اليانكي سيتي Yankee City » ، و « اليوت تشابل Eliot Chapple » ، وكلها تؤكد اهمية العوامل الانسانية والاجتماعية تحقيق الكفاية الانتاجية . كما تعاون كل من « ارنسبرج Arensberg » ، و « ماك جريجور Mac Gregor » في اجراء دراسة عن « الحالة المعنوية للعامل وتأثيرها بالتنظيم الاجتماعي في شركة كهربائية » (٢) . وقد اهتم هؤلاء الباحثون وغيرهم بجمع بيانات كثيرة تتصل بمواقف العمال لزاء العمل ، وريط هذه المواقف حالة المشروع ووسائله الفنية . وطريقة احتساب الاجور الخ ٠٠٠ وبلغت بعض النتائج المتصلة بعدد من المجتمعات المعاصرة التي ينتمى بعضها الى النظام الرأسمالي والبعض الآخر الى شكل من اشكال الاشتراكية او الاقتصاد الموجه - دلت هذه النتائج على انه مازالت توجد في كل من هذه النظم الاقتصادية ، بعض انواع

(١) J.A. Brown, *Social Psychology in Industry*, p. 13.
 Determination of Morale in an Industrial Company, in. (٢)
 Rev. of applied Anthropologie, 1942

الاستغلال والعمل المرفوض • وهذا العمل في شتى صوره وأشكاله قد يؤدي الى اضعاف الشخصية ، والانتقاص من الكرامة (١) •

العوامل المركبة التي تؤثر في نشاط العمل :

مما تقدم نلاحظ أن العمل نشاط ذو طبيعة مركبة إذ تدخل في تحديده عدة عوامل منها البيئة ، ودرجة الثقافة السائدة في المجتمع ، والوسائل التكنولوجية المستخدمة ، والعلاقات السائدة في محيط العمل • وتختلف النتائج التي نصل اليها تبعاً لاختلاف وجهة النظر التي ندرس منها ، وكذلك تبعاً للتركيز على عامل رئيسي من هذه العوامل • وبالرغم من أن العمل في مجموعه ظاهرة موحدة إلا أن اختلاف الزوايا التي ننظر منها اليه تضعنا امام مسائل ذات طبيعة مختلفة من المشهد أو المنظر تبعاً للزاوية التي نلتقطه منها •

ولتوضيح الجوانب المختلفة للعمل ، أو المسائل العلمية التي يهتم بدراستها خبراء العمل نأخذ حالة عامل يشتغل مثلاً بالخراطة في أحد المصانع ، ان العمل الذي يقوم به هذا العامل يمكن النظر اليه من زوايا مختلفة ، ولكنه بالرغم من ذلك عمل له وحدته الكاملة ، وطبيعته الخاصة ، ولذلك فإنه لا يبدو على حقيقته إلا اذا أعدنا تركيب الحقائق التي جمعناها من الزوايا المختلفة ، ونظرنا في أوجه الارتباط الوثيقة بينها •

(١) وأول مظهر يبدو لنا أنه « عمل فتي » ، بل أن هذا المظهر هو الذي ظل سائداً وحده امام الباحثين مدة طويلة ، فكان العمل في نظرهم يقوم ، بصفة خاصة ، على خبرة المهندس ومهارة العامل • ويتصل بهذا الموضوع الصفات الفنية لمكان العمل وأدواته ، وهي الآلة التي يعمل امامها العامل : والقوة الممركة التي تغذيها ، والحركات التي يؤديها وتتطلبها طبيعة العمل • وقد

(١) انظر في هذا الموضوع :
Frazer, The Incidence of Neurosis among Factory Workers, 1947.

يختل في هذا الموضوع دراسة المشكلات الخاصة بالتكيف الفسيولوجي والنفسى للعمل ، ويشير إليها خبراء العمل الأمريكيون تحت اسم « الهندسة البشرية Human Engineering »

(ب) أما المظهر الثانى لنشاط العامل فهو مظهر فسيولوجى • اذ ان العامل بوصفه انسانا فان له قوة جسمية محددة كما أنه يتميز بصفات معينة من حيث أجهزته العقلية والتفكيرية والعصبية • ومن الأمور الهامة معرفة درجة تكيف العامل وهو بحالته للجسمية المحددة ، مع الظروف الفيزيائية التى يعمل فيها ، ثم تتبع التغيرات التى يحدثها استمراره فى العمل لمدة طويلة على تكوينه الجسمانى •

وإذا نظرنا الى العمل من هذه الزاوية ، فإن هذه النظرة تدخل ضمن نطاق البحوث التى تتصل بطواهر يجمعها اسم شامل هو « التعب Fatigue » • وهذه الطواهر على درجة كبيرة من التركيب والتعقيد • اذ الاستجابات العضوية للعامل بالنسبة لعمله قد تتوقف على ظروف مسكنه ، أو على بعد المسافة أو وسيلة الانتقال من المسكن الى المصنع • أو قد تتوقف هذه الاستجابات ، كما يبدو من عديد من الملاحظات ، على موقفه ذهنى بالنسبة للعمل • وهذا الموقف تحدده علاقات العامل مع الهياكل والجماعات المختلفة التى يعمل معها ، والتى سنشرح اثرها فى محيط العمل فيما بعد • ومعنى هذا ان « التعب » ليس ظاهرة « نفسية » محض ، بل قد يرجع فى ظروف معينة الى اسباب « اجتماعية » •

(ج) ولكن العامل ، بوصفه انسانا ، ليس فقط تكوينا جسمانيا ، بل انه ايضا تكوين معنوى • وقد سبق أن اكفنا ، منذ البداية ، أن العمل نشاط يتميز به النوع البشرى ، وانه جزء من صميم الحياة الاجتماعية للانسان • فلا يكفى أن ننظر اليه من الناحية المادية ، بل ان الناحية المعنوية تكون فى هذه الحالة اهم واعق • اذ ان كل سلوك انسانى يتضمن ، على درجات متفاوتة ، نوعا من النشاط النفسى أو المعنوى •

ومن الأسئلة التي يمكن اثارها في هذا المجال : ما هي الاستجابة النفسية للعامل بالنسبة لعمله اليومي ؟ وما هي المبررات التي تحركه للعمل ؟ وما هي درجة ضميره المهني وشعوره بالرضى ، والاطمئنان في عمله ؟

ومما لا شك فيه ان التفاعل بين نشاط العمل وبين الشخصية يظهر هنا في كل خطوة : فهو الذي حدد أولا لاختيار العامل لحرفته ، كما ان ظروف العمل الذي يؤديه كل يوم تؤثر على نزوهه وعلى مواقفه الذهنية والخلقية وعلى افكاره ، أو باختصار ، على شخصيته كلها .

ومن ناحية اخرى فان الحالة المعنوية والذهنية التي يكون عليها العامل اثناء عمله ، والمفرص التي تكون امامه او التي تصنعى عليه لتحسين مركزه تؤثر الى درجة كبيرة على سلوكه اثناء العمل ، وكذلك على سلوكه خارج العمل : أي تؤثر مثلا على موقفه ازاء امرته ، وعلى علاقاته الاجتماعية مع زملائه واصدقائه ، وعلى اختياره للوسيلة التي يقضى بها اوقات فراغه . ومعنى ذلك ان الدراسة المتكاملة لظواهر العمل تتضمن بالضرورة دراسة الظواهر « خارج العمل » - فهذه وتلك يتصل بعضها ببعض اتصالا وثيقا وتكون في كثير من الاحيان علاقات سبب ونتيجة .

(د) وبالرغم من ان العامل يحصر ذهنه في عمله ، ويتغمس فيه احيانا الى حد تمييز كل ما حوله ، الا انه ، مع ذلك ، لا يعمل بمفرده ، او منعزلا عن الآخرين . بل انه ينتمي الى عدد من الجماعات والهيات تتكون اما داخل العمل او خارجه .

فهناك انن مدخل لدراسة ظواهر العمل من الناحية الاجتماعية ، وهذا المدخل الذي يهتم بدراسة العمل كحقيقة اجتماعية هو المحور الاساسي لبحوث علماء الاجتماع في ميادين العمل والصناعة .

واذا تعرضنا للكلام عن الجماعات التي ينتمي اليها العامل وجبنا اولا

الجموعة الصغيرة في مكان العمل المباشر ، وهي التي تطلق عليها اسم « فريق العمل » ، وهناك بعد ذلك « القسم » الذي يعمل العامل في إطاره ، والذي يعتبر عمله جزءا أو فرعا منه ، ثم « المشروع » كله بكامل اقسامه الفنية والادارية ، وهو يشمل في الشركة أو المؤسسة بما لها من صفات خاصة يشعر بها . حسب الحالات ، كل فرد ينتمى اليها . ونشير هنا الى بعض المهتمين بتطبيق « العلاقات الانسانية » في الصناعة يحاولون ، بجهد مشكور ، ان يؤكدوا « الشخصية الاجتماعية » للمؤسسة وذلك بادماج العامل فيها ادماجاً تاماً لتحقيق ما يسمونه « بالجو الاجتماعى الأمثل » .

فاذا ادركنا محيط العمل وجدنا ان هناك جماعات خارجية تمارس تأثيرا على العامل قد لا يكون اقل اهمية ، بل انه أحيانا أكثر اهمية من تأثير الجماعات داخل المصنع . وأول هذه الجماعات الخارجية « الأسرة » التي يتلقى منها العامل عددا من القيم والحوافز التي تحدد كثيرا من مواقفه أثناء العمل . وتأتى بعد ذلك « النقابة » التي يكون عضوا فيها ، و « المنظمة السياسية » التي يشترك في اجتماعاتها ، وهذه التنظيمات لا يمكن اغفال اثرها في محيط العمل . وبالرغم من ان المجتمع الاشتراكي يهدف الى تنويع الفوارق بين الطبقات ، الا ان « الشعور الطبقي Conscience de Classe » سيظل قسرة فعالة تحفز الى العمل ، او تحرض على افساده .

وأخيرا فان العامل ينتمى كمواطن الى المجتمع الأكبر ، وهذا المجتمع بما يسود فيه من قيم وتصورات فكرية واخلاقية يؤثر تأثيرا كبيرا على عقلية العامل وعلى موقفه ازاء عمله - واذا اصيب هذا المجتمع بمحنة او نكسة فانه يجمع قواه ، ويجتد كل امكانياته للتغلب عليها ، وتنعكس هذه الارادة الجماعية على عمل كل فرد فينزل فيه أقصى جهد ممكن .

هذه الجماعات التي لها كيان ثابت معترف به بين اعضائها ، وقد اصطلح على تسميتها « بالجماعات الرسمية Formal groups » - ولكن الى جانب هذه

الجماعات توجد جماعات من نوع آخر يعتبرها بعض الكتاب جماعات غير منظورة ، ويطلق عليها اسم « الجماعات غير الرسمية Informal groups » وأحيانا الجماعات التلقائية . ويكون الباعث على تكوينها وحدة الركن الأصلي . أو وحدة العقيدة ، أو اتفاق الأوهام والمشارب . وهذه الجماعات غير الرسمية تمارس تأثيرا كبيرا في محيط العمل ، وفي مواقف العمال من بعض الهيئات الرسمية ، كما أن لها أثرا الذي لا ينكر على الانتاج .

وقد اهتم من الباحثين ، في ميدانين العمل والصناعة ، بدراسة هذه الجماعات ، وبرزوا اهمية هذه الدراسة . فتيبن مثلا بعد التجارب التي أجريت في مصانع شركة « موثورن » وأشرف عليها « التون ماير » ، تبين أن هناك شيئا اثر في الانتاج تأثيرا بالغا ، بغض النظر عن ظروف العمل المادية . وجاء اكتشاف هذا الشيء بطريق الصدفة شأن كثير من الاكتشافات ، وكننتيجة غير متوقعة لتجارب كانت تهدف ، في الأصل ، الى اختبار فروض النظرية الكلاسيكية التي كانت تهتم بظروف العمل الفيزيكية (من حيث الاضاءة ، والتهوية ، وساعات العمل ، وفترات الراحة الخ ...) هذا الشيء الجديد الذي اكتشف هو الروح المعنوية للعامل ، وشعوره بقوة انتمائه الى جماعة تربطه بها علاقات ودية .

ومنذ ذلك الحين بدأ التساؤل : لماذا لا تعتبر « معنوية العمال » من بين المتغيرات التي تؤثر على مستوى الكفاية الانتاجية ؟ بل لماذا لا نعتبرها المتغير الاساسي ؟

لقد وضح من التجارب التي أجريت أن « للشاعر » لم تكن فقط اكثر اهمية من عدد ساعات العمل ، بل كانت اهم من الاجور نفسها . وليس معنى هذا أن الباحثين قد وجدوا أن ساعات العمل ، والاجور ، وفترات الراحة ، والاضاءة . ليست بذات قيمة ، ولكنهم تأكدوا من تجاربهم أنه مادامت ظروف العمل مناسبة ، فإن الشاعر تصبح اعظم اهمية من ساعات العمل والاجور التي يحصل

عليها الأفراد . كما أثبتت البحوث فضلا عن ذلك أن العامل لا يهمه أجره مهما كان عاليا بقدر ما يهمه ، ألا يكون أجره أقل من أجر نظرائه . أو من يعتقد أنهم أقل منه ، (١) .

هذا المظهر الاجتماعي للعمل ، الذي ألحنا الى عناصره المركبة ، يشتمل بالإضافة الى ذلك ، على العلاقات الشخصية التي تنشأ بين الأفراد نتيجة لمعلم في واحدة أو أكثر من الهيئات والجماعات التي نكرناها . وإذا كانت كلمة « العلاقات الإنسانية » قد اسيء استخدامها أحيانا ، إلا أن ذلك لا يمنع من النظر إليها كحقيقة لها أثرها الهام في العمل . ومن زاوية هذه العلاقات الإنسانية تمت الدراسات الكثيرة عن « المصنع » أو « المشروع » بوصفه « منظما اجتماعيا » . ويكفي هنا أن نلنل على أهمية المظهر الاجتماعي للعمل بأن بعض المؤلفين يعرفون الاقتصاد بأنه « علم العلاقات الإنسانية الناشئة عن العمل » .

العمل والحاجات الإنسانية :

أصبح من الواضح الآن أن ظروف العمل التي نظرنا إليها من زواياها المتعددة (الفنية ، والفسولوجية ، والنفسية ، والاجتماعية) تؤثر في درجة كفاية العامل ، وبالتالي في معدل الانتاج بوجه عام . وهذه النظرة ، ذات الطبيعة المركبة ، هي التي ينظر بها عالم الاجتماع الى مسائل العمل ، وتحتم عليه بحث متغيرات كثيرة ، ومعرفة تأثيرها بعضها في بعض .

والآن ننظر الى العمل في مظهر آخر من حيث أنه وسيلة للحصول على سلع تتفاوت قيمتها بحسب حاجات الانسان . وفي هذا المظهر نجد أن العمل له علاقات وثيقة بمبادئ اقتصادية كالقيمة ، والتبادل ، والسوق ، ورأس المال ، والاستهلاك ، والحاجة .

(١) لويس كامل مليكة . سيكولوجية الجماعات والقيادة - القاهرة ١٩٥٩ .

والواقع ان حاجة الانسان الى السلع لا يمكن للنظر اليها من الناحية الاقتصادية فحسب ، بل انها قد تكون ، في غالب الاحيان مرتبطة بعوامل ومؤثرات نفسية واجتماعية - ففي المجتمعات الصناعية ، على وجه الخصوص ، وتحت ضغط الاعلان ، ووسائل الاعلام الجماهيرية (كالصحافة ، والاذاعة ، والسينما) تظهر انواع من النزوع نحو الاستهلاك يجب اختبارها بدقة قبل ان نجزم بارتباطها او صعودها عن الحاجات الاساسية -

وقد ظهرت في امريكا ، منذ اوائل القرن العشرين ، ظاهرة اطلق عليها بعض الباحثين اسم « ظاهرة الاستهلاك المبهامة والتفاخر Conspicuous Consumption » - ومنذ ذلك الحين أخذت تتسع وتزداد عمقا - كما اتضح ان النزوع نحو الاستهلاك ينمو ، في الطبقات المعريضة من الشعب ، بسرعة اكبر مما تنمو به الوسائل الاقتصادية لارضاء هذا النزوع - ومما يزيد الأمور تعقيدا ان هذه الظاهرة التي كشفتها البحوث في المجتمعات الصناعية للنفقة ، قد ظهرت كذلك في بلاد مازالت في بداية نهضتها الصناعية حيث يكون مستوى الاستهلاك منخفضا في جملته - ففي يوغوسلافيا مثلا ، اتضح ان نمو الحاجات قد ارتفع باسرع مما ارتفعت به القوة الشرائية للشعب ، وذلك بتأثير تقليد الناس للمسيح الاجانب ، ولما يشاهدونه في الاقلام - ومع اختلاف البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، فقد لوحظت نفس الظاهرة في الاتحاد السوفييتي وبولندا ، كما لوحظت في بعض اوساط العمال في فرنسا وإنجلترا وألمانيا حيث ظهر من الاستقفاء ان رضى العمال عن مستوى رفاهيتهم اقل بكثير مما كان عليه يوم ان كانوا يحصلون على اجور اقل -

هذا التخلف لوسائل الاشباع عن اللحاق بالتطور السريع للحاجات الانسانية ، له تأثيرات هامة على نشاط العمل نفسه - فهو يخلق ، في بعض المجتمعات ، ما نسميه بالحلقة المفرغة : اذ يتعين رفع معدل الانتاج للوصول الى زيادة كمية السلع والى زيادة الاجور ، ولكن ، من ناحية اخرى ، لكي

تحقق زيادة الانتاج ، يجب أن يشعر العمال ، على جميع المستويات ، برغبة أو بدافع تلقائي لتحسين الانتاج كما وكيفا . يجب أن يمنحوا لعملهم أكبر مجهود من الناحية الفنية ، واكبر قدر من الاهتمام المعنوي . وهذا يفترض بالضرورة أن يحصل العامل على اجر يحقق ، الى حد ما ، الوفاء بحاجاته ، ويجعله يشعر بنوع من الرفاهية . وقد دل تطور سياسة الأجور في الاتحاد السوفيتي ، سواء في مجال الزراعة أو في مجال الصناعة ، على أن الحوافز النفسية والاجتماعية (المتصلة بالمثل الاشتراكية) لا تكفي وحدها لرفع مستوى الانتاج ، بل يجب أن يضاف اليها بعض المزايا المادية . ويزداد الشعور بهذا النقص في النواحي المادية ، كلما اتسعت الهوة بين تطور الحاجات وبين وسائل اشباعها على نحو ما وضحنا منذ قليل .

وكيفما كان البناء الاجتماعي للمجتمع أو مستوى الانتاج والكفاية فإن ظاهرة التملل والتطلع ، في محيط العمال سببها الرئيسي ، من الناحية الاقتصادية ، هو عدم التوازن بين القوة الشرائية للطبقة العاملة ، وبين الضغط المتزايد للحاجات المتنوعة المنبثقة من تعقد الحضارة ، وتضييق الفوارق بين الفئات الاجتماعية المختلفة .

المجال الحقيقي لمسئولية العمل :

بعد ان تكلمنا عن معنى العمل ، ووضحنا أهمية بعض الموضوعات المتصلة بنشاط العمل ، يحق لنا الآن أن نعنى بتحديد المجال الحقيقي لمسئولية العمل .

لقد كان من الطبيعي حين تطور التفكير العلمي شيئا فشيئا من المجرد والعالم الى المحسوس والخاص - كان من الطبيعي أن يتجه التفكير نحو الملاحظة المنهجية للمجتمعات الانسانية التي ظلت ظواهرها ردا طويلا من الزمن لا تجد من الباحثين عناية للكشف عنها . واتجه البحث في بادئ الأمر

نحو الظواهر الاجتماعية ذات الصلة البيئية ، أو التشريعية ، أو الاقتصادية ،
أو الأخلاقية •

غير أن التقدم المطرد في تكنولوجيا الإنتاج ، والاتساع الهائل في العدد
والحجم للمشروعات الصناعية وللكان للسوى احتلته الصناعة فى النشاط
الاجتماعى ، وتزايد قوة التنظيمات العمالية والتقابلية ، وما صاحب ذلك من
ضروب النزاع بين العمال واصحاب الأعمال ، وتوجيه الانتظار بعد بحوث
« تايلور » ، الى الاممية الخاصة « لتنظيم العمل Scientific
management كل ذلك قد حول اهتمام علماء الاجتماع الى دراسة الجماعات
المختلفة التى تتكون على اساس نشاط العمل •

ولكن هذا الاهتمام تشعب فى فواحي مختلفة تبعا للظروف السياسية ،
والتركيبات الاقتصادية ، والرغبة فى حل بعض المشكلات القائمة •

وخرجت البحوث متفاوتة من حيث قيمتها ، كما ظهر بعض الاضطراب
فى تحديد المفاهيم الاساسية : فترامى بعض العلماء على بحوث موضوعية تهدف
الى دراسة مسائل محددة ، وتقفر اليها الرغبة فى المعرفة ، وزيادة الحصول
العلمى فى ميدان جديد • وفى الطرف الآخر كان هناك باحثون لم يهتموا الا
بالبيانات السريعة والسطحية التى كان يطلبها بعض رؤساء العمل لتحقيق جو
من الهدوء يساعد على زيادة الانتاج • واهتم الباحثون فى امريكا بناحية
خاصة وهى التصلة « بإدارة المشروعات Managerial Aspect

وارتضت جميع هذه البحوث لنفسها ان تدخل تحت اسم « علم الاجتماع
الصناعى » ، وذلك بالرغم من اختلاف موضوعاتها ، واقترب بعضها من
موضوع علم النفس الاجتماعى • وذاع هذا التعريف ، حتى قبل ان يعنى أحد
بتحديد المسائل التى تتطوى تحته • وظهرت مؤلفات هامة تحمل اسم « علم

الاجتماع الصناعى « (١) ، وهى أدوات لها قيمتها فى البحث ، ولكن يكتنفها بعض الغموض والالتواء فى تحديد المفاهيم الأساسية .

هذا الغموض هو الذى يدفعنا الى اظهار الفرق بين ميدان « علم الاجتماع الصناعى » وميدان « علم اجتماع العمل » أو « مسيولوجية العمل » .

فعلم الاجتماع الصناعى ، حسب هذه التسمية ، يجب أن يقرر بحوثه على نشاط العمل فى الصناعة وحدها .

اما علم اجتماع العمل فيمتد الى مجال أوسع . إذ يهتم بدراسة جميع مظاهر النشاط التى تمارسها الجماعات الانسانية فى محيط العمل أيا كان نوعه . فكل جماعة للعمل لها بعض سمات الاستقرار يمكن أن تصبح موضوعا لمسيولوجية العمل : وعلى هذا النحو لا يهتم هذا العلم بالمشروعات الصناعية فحسب ، بل قد يهتم بدراسة مجموعة من البحارة فوق باخرة أو مركب لصيد ، أو مجموعة من المزارعين يعملون فى مزرعة ، أو مجموعة من البائعين يعملون فى متجر كبير ، أو جماعة صغيرة من الصناع تشتغل بتوجيه من صاحب العمل أو « الأسطى » فى حانوت أو ورشة .

وهكذا نرى ، بعد هذا التحديد ، أننا أمام ملاحظات ثلاثة :

(الأولى) - أن نعتبر « علم الاجتماع الصناعى » قد استخدم فى غير موضعه ، حين اهتم ببحث جماعات للعمل لا تعمل فى ميدان الصناعة . وقد يقوم كمبرر لهذا الاستخدام أن الآلية قد دخلت فى مجالات كثيرة للعمل ، دون أن تقتصر على الصناعة بمفهومها الدقيق . فهناك مظهر صناعى فى النشاط التجارى ، بل فى النشاط الإدارى والزراعى .

(١) من أشهر هذه المؤلفات كتاب ميللر وفرم Miller and Form (١٩٢١) .
وكتاب شير Schneider (١٩٥٧) .

وتحضرنا ، فى هذه المناسبة كلمة « هنرى فورد » ، حين عرف الزراعة بانها « صناعة الأغنية » ومع ذلك فقد يبدو أكثر وضوحا وبقة أن نقول ان هناك « علم اجتماع صناعى » ، و « علم اجتماع تجارى » ، و « علم لاجتماع زراعى » الخ . . . (وللإحظة الثانية) تتمثل بشرعية وجود علم اجتماع للإدارة . فنحن نعرف أنه توجد دراسات متخصصة فى الإدارة ، ومعاهد للإدارة توضع لها المقررات فيما يسمى « بعلم الإدارة Administrative science » فالى أى حد يمكن أن تدخل الدراسة الاجتماعية فى هذا المجال ؟ وهل الإدارة تعتبر شكلا خاصا أصيلا من نشاطات العمل ؟ أو أنها مجرد أسلوب يطبق على كل نوع من أنواع العمل ؟

إنها ، فى الحقيقة أسلوب أو طريقة تتبع فى اعداد « العمل » وتنفيذه ، و « مراقبة » نتائجه و « تقويمه » - وقد عرف « فايول » الإدارة بانها « التوقع ، والتنظيم ، والأمر ، والتنسيق ، والمراقبة » (١) - وأضاف « سيمون » الى هذا التعريف أن الإدارة هى « فن الوصول الى انجاز الأشياء The Art of getting things done » (٢) وهو يؤكد ، بهذا التعريف ، أن الإدارة تتضمن فى ان واحد عملية التصميم وعملية التنفيذ . فالتنظيم الإدارى الجيد هو الذى يتحقق باتخاذ القرار المناسب والتنفيذ النظم ، أو الذى يؤدي الى نتيجة ايجابية .

وعلى ذلك شكل جماعة للعمل لها مظهر إدارى وواجبات إدارية حتى ما كان مذهب شى عتيق الحمبر كالحانوت أو الورشة . ويقابل هذا أيضا أن اعظم التنظيمات الإدارية التى تنضرب فروعها وأوجه نشاطها ، لا يقتصر عملها

(١) Fayol (J.), Administration industrielle and générale, Paris 1916.

(٢) Simon, (H.A.), Administrative Behaviour, New York, 1948.

على الإدارة فحسب : فالْيونسكو مثلاً ليست منظمة إدارية ، بل إن الإدارة تحتل جزءاً من عملها فقط . وأعمال اليونسكو الحقيقية هي في نشاطات الجماعات الإنسانية في محيط التربية في العلوم والثقافة ، ويقتصر العمل الإداري على تنسيق جهودها في الميادين ، وعلى تمويل المشروعات التي تقوم بتنفيذها .

ونستخلص من ذلك أنه لا يوجد علم اجتماع صناعي أو تجاري ؟
إذ أن عنصر الإدارة يوجد في كل نشاط أياً كان نوعه ، وحيثما وجد العمل وجدت الإدارة بالضرورة .

(والملاحظة الثالثة) نتيجة للملاحظتين السالفتين ، وهي تتصل بتعبير « العلاقات الصناعية Industrial relations » وقد قصد بهذا التعبير ، في استعماله الدارج ، مجموعة العلاقات بين العمال ورؤساء العمل ، وكذلك التنظيمات التي يكونها كل فريق في مواجهة الآخر ، ووسائل المفاوضات والتحكيم التي تستخدمها كل مجموعة لفض المنازعات والخلافات . ولكنه بهذا المفهوم قد أصبح عرضة لنقد مماثل للنقد الذي وجه إلى تعبير علم الاجتماع الصناعي . - فكما أنه من غير الملائم أن نطلق اسم « الاجتماع الصناعي » على كل ما يتمثل بدراسة ظواهر العمل ، فكذلك يصبح مصدراً للخلط أن نستخدم تعبير « العلاقات الصناعية » لندل به على مختلف العلاقات بين رؤساء العمل والعمال في جميع فروع النشاط الاقتصادي والإداري - والحقيقة أن كل جماعة للعمل - من أصغر فكان إلى أعظم المشروعات اتساعاً - تتضمن ، علاقات للعمل ، سواء أكان ذلك في مجال الصناعة أم التجارة أم الزراعة أم الإدارة . ويتقرب على ذلك ، في الوقت نفسه ، أن مفهوم « العلاقات الإنسانية » الذي به في الواقع « العلاقات المتبادلة ذات الطبيعة السيكلولوجية والاجتماعية التي تظهر أثناء تآلية العمل الجماعي » .

ونستطيع أن نذكر من الموضوعات الهامة التي تبحثها « اجتماعيات العمل »
الموضوعات الآتية :

١ - هجرة العمال الداخلية والخارجية وما تنطوي عليه من مشكلات تتعلق بتكيفهم مع بيئة العمل .

٢ - توزيع مجموعات العمل بحسب الجنس والسن والموطن الأصلي .

٣ - توزيع الطوائف المهنية تبعا لتطور التقدم التكنولوجي .

٤ - غياب العمال وورديات العمل .

٥ - البطالة والتقاعد .

٦ - علاقات العمل (بالمفهوم الذي أوضحناه فيما سبق) .

٧ - الجماعات الرسمية ، والجماعات غير الرسمية أو الطائفية .

ويبدو أنه من العسير أن نعمل المجالات المختلفة لاجتماعيات العمل ، أو نضع بينها حدودا فاصلة لكي ندرس كلامها على حدة . فالحقيقة التي لا مراء فيها أن كل مظاهر العمل يرتبط بعضها ببعض ويتشابه بعضها مع بعض في كل مركب . وإذا نظرنا إليها في واقع حياة العمل اليومية ، وجدنا أنها على درجة من التعقيد بحيث يصعب أحيانا على الباحث عزل بعض المتغيرات وبحثها بصورة مستقلة . فالدراسة الكاملة لمظاهر العمل تقتضي أن ننظر بعين الاعتبار إلى العوامل الفنية ، والفسولوجية ، والنفسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية التي تؤثر في العمل . كما أن كل واحد من هذه العوامل يؤثر ، في الوقت نفسه ، في العوامل الأخرى ويتأثر بها .

نحو منهج لدراسة ظواهر العمل :

وهنا نجد أنفسنا أمام هذا السؤال : هل هناك منهج خاص لدراسة ظواهر العمل ؟

قد يبدو لأول وهلة أنه لا ضرورة للكلام عن مناهج خاصة بمسئولوجية العمل ، إذ أنها ليست إلا قطاعا من علم الاجتماع . إلا تكفي في تلك المناهج

التي تستخدم فى مجالات علم الاجتماع الأخرى ؟ خاصة وأننا لا نستطيع . فى كثير من الأحيان ، أن ننزل ظواهر العمل عن المظاهر العديدة للحياة الاجتماعية التي تؤثر فيها .

ومن ناحية أخرى يتعين علينا أن نحدد بالضبط ما الذى نقصده هنا بكلمة « منهج » . هل ندخل فى مفهوم المنهج الوسائل التقنية التي أصبحت مقبولة ، بصفة عامة ، فى أى مجال من المجالات ؟ أو نقصره على الوسائل ذات الصفة العلمية الخالصة ؟

إن تعدد واختلاف محاولات البحث التي ظهرت فى عصرنا ، والمعارك التي نشبت حول جديتها أو جدواها ، والمراجعة المستمرة للنتائج المحصلة ، وعدم وجود معايير متفق عليها من الجميع ، كل ذلك يدفع الى الحذر عند الاجابة على مثل تلك الأسئلة .

على أنه قد أصبح من البديهيات اليوم أن فنكر أن هناك علاقة محددة بين « مجال » أو « موضوع » بحث علمي ، وبين « منهج » أو « مناهج » معالجته . كما أنه مما لا شك فيه أن بعض المبادئ المتصلة بالاحتمية والموضوعية ، وبصورة أخص بالتصنيف والقياس ، لها صفة علمية عامة .

غير أن بعض القواعد العامة قد يظهر فشلها أحيانا فى بعض مجالات التطبيق ، أو يتعين أحيانا تطويرها لتلائم هذه المجالات . وقد يبدو فى بعض الظواهر الموضوعية على بساط البحث حالات أو سمات فريدة لا يمكن استبعادها بدعى أن طريقة البحث لا تنطبق عليها .

بل قد يحدث ، على العكس ، أن تكون هذه السمات المفردة من الأهمية بحيث تجبر الباحث على اكتشاف مناهج جديدة إذا دعت الحاجة لذلك .

ولسنا فى حاجة الى أن نؤكد هنا مرة أخرى أن الظواهر الاجتماعية ، وبصفة خاصة ظواهر العمل ، لها طبيعتها الخاصة التي لا تسمح بأن نطبق

عليها المناهج المتبعة في دراسة الظواهر الأخرى - (وقد أصبح هذا المبدأ من
البيديهيات يعد أن وضع دوركيم نوعية للظاهرة الاجتماعية في كتابة للمشهور
« قواعد المنهج في علم الاجتماع » (١) - ولا يتفرد علم الاجتماع وحده بهذا
الوضع الخاص بل يشترك معه في ذلك علم النفس ، ويصفه عامة جميع
العلوم التي تطلق عليها اسم العلوم السلوكية - هذه العلوم تتجه نحو دراسة
الإنسان سواء أكان منعزلاً (عزلة مصطنعة يفرض الدراسة) أو في جماعة -
وإذا كان الفرد ، في الواقع ، لا يمكن عزله عن الجماعة المحيطة به ، فكذلك
الجماعات لا يمكن فصلها عن الوسط الألى الذي تغنيه وتعيش عليه ، كما لا
يمكن عزلها عن الوظائف التي تعيش عليها -

وإذا كان الأفراد والجماعات يحتلون مركز اهتمام علم الاجتماع ، فإن
ذلك لا يغير شيئاً من البحوث المتصلة بهم لأن العلم لا يقتصر على العالم الفيزيقي
وحده ، بل يمكن القول أن العلوم الفيزيكية ، بالمعنى الواسع لهذه الكلمة ، قد
أوجدتها الإنسان ليحقق بها أغراضه ومصالحه ، وكذلك الحال بالنسبة للعلوم
الرياضية - فإذا كان الإنسان هو الذي يفسر الطبيعة ، وهو أيضاً جزء من
الطبيعة بمعناها الشامل ، فليس من الغريب أن تكون القواعد المطبقة في دراسة
كل منها متشابهة من حيث صفتها العلمية -

ولكن لما كان أفراد النوع البشرى يتميزون « بالعمل » ، وينصرفون ، إن
طوعاً أو كرها ، إلى نشاط منتج للحصول على الحاجات الضرورية لميشتهم ،
ولما كانوا يضعون لهذا النشاط أهدافاً مثالية ، فإن سلوكهم يتميز بنوع من
« الحتمية » ذات الطابع الخاص ، التي تختلف عن الحتمية التي تحدده سلوك
الحيوان - ولا تقتصر دراسة العمل على العمل الإيجابي وحده ، بل إن سلوك

Durkheim, Les règles de la méthode Sociologique, Paris (١)

1928.

الترجمة العربية للدكتور محمود تلمس ومراجعة الدكتور السيد محمد بدوي (دار النهضة
العربية للظاهرة) -

الأفراد الذين لا يعملون ، وسلوك العاملين حين لا يكونون في أوقات العمل ، كل ذلك يجب أن يدرس من حيث علاقته بالعمل الذي يؤدي بالفعل .

على أن يعرض علماء الاجتماع ميلون الى النظر الى الغايات الاجتماعية الإنسانية . وبالتالي الى أشكال ووسائل العمل التي تهدف الى تحقيق هذه الغايات . على أنها حصيلة مبادئ لا يمكن إخضاعها للمنهج العلمي ، ويقمحون على هذا النحو ، في البحث الاجتماعي وجهات نظر فلسفية أو أخلاقية . ولم تنل هذه النظرة . حين طبقت على دراسة العمل أو في أي مجال آخر ، الا في تمويق أو تأخير تقدم البحث العلمي . وعلى العكس من ذلك ، كلما كانت دراسة المجتمعات . وبصفة دراسة أشكال وعلاقات العمل ، تطبق فيها المناهج المعتمدة على المقاييس العلمية ، أدى ذلك الى تسجيل تقدم ملحوظ في نتائج البحث .

ومع ذلك يجب أن نكون على حذر من التبسيط المفرط فيه بالنسبة لتطبيق المنهج العلمي ، فليست كل ظاهرة يمكن تفسيرها تفسيراً علمياً اذا درست بعض عناصرها بطريقة موضوعية . وبالتالي أتق المناهج العلمية . ودراسة العمل تقدم لنا دليلاً واضحاً على ذلك : فالملاحظة العلمية الدقيقة لحركات العامل اليدوي مثلاً لا تزيدنا بشيء عن قيمة الأجر الذي يرضى به نظير أداء هذه الحركات . ودراسة الأجر تتطلب الاستعانة بمناهج من نوع آخر . والتجربة في العمل ، أو في المصنع ، أو في دراسة الدخل القومي لابد أن تلجأ الى وسائل تقنية تختلف فيما بينها أشد الاختلاف وليس من العسير أن نذكر . أنه كلما كانت العلاقات بين الظواهر أشد تركباً وتعقيداً ، كان من الضروري الالتجاء الى « مناهج منمنجة » (أي تدمج بين العلم والتعليل أو القياس المنطقي) . وقد كان هذا باعثاً على الشك في نفوس بعض الباحثين مما جعلهم يفضلون « الوصف الاجتماعي الخبي Sociographie Concrète على كل منهج تبدو فيه وسائل الاستدلال الفلسفي » .

ومما لاشك فيه أن العمل يعتبر القاعدة الأساسية التي يستند اليها نمو

المجتمعات وتقدمها ، ويتمثل فيه عمق التأثير وشدة المراس عند الكائن
الانسانى . اذ بدون العمل لا يكون هناك إنتاج ، ولا استثمار ، ولا توسع فى
وسائل المعيشة . ولكل ذلك فان علم اجتماع العمل ، يتحكم ، الى حد ما ،
فى الفروع الأخرى من علم الاجتماع قبل ان يستمد منها ما تحصله من نتائج
. انز فاستخدام المناهج العلمية فى اجتماعات العمل يشكل مسئولية على
درجة كبيرة من الخطورة والأهمية .

وإذا كان علم اجتماع العمل لا يلجأ ، فى غالب الأحيان ، الى مناهج
لنبحث خاصة به ، فانه ، مع ذلك ، يحتاج فى مناسبات كثيرة الى ابتكار
وسائل تقنية والى الاعتماد على مبادئ نابعة من طبيعته الخاصة . ويمكن
القول ان هذه المناسبات تتمثل فى حالتين : الأولى عندما تكون ظواهر العمل
فى حاجة لبحثها فى مظهرها المباشر ، أو كما تبدو فى لحظة معينة ، والثانية
عندما نحتاج لأن ندرسها شاملة وفى اعم مظاهرها . ولكى تكون أقرب الى
الحقيقة نقول ان مسيولوجية العمل ، تحتاج لاتساع او توليف بين مناهج
خاصة أكثر من حاجتها الى مناهج نوعية . وهذا التوليف ، فى الواقع ، هو
الذى يشكل احدى مشكلة من مشاكل البحث العلمى . اذ ان كل طريقة خاصة
قد تبدو أحيانا غير ملائمة مع المجموع ، كما ان كثيرا من الاعتراضات ترجع
فى اصلها الى استخدام هذا التوليف بين المناهج ، أكثر مما ترجع الى
استخدام كل واحد منها على حدة ، أو الى النتائج المحصلة .

ومن الأمور المقررة ان الاختيار بين المناهج المقبولة لاجراء بحث معين
ليس عملية سهلة ، وخاصة اذا رجعنا الى القواعد الشكلية التى يتضمنها
هذا المنهج أو ذاك . فالانطباع الذاتى عن الشخص (ولیکن العامل اثناء
العمل مثلا) غالبا ما نصحه الملاحظة الموضوعية البقية للحركات والأقوال
التي يستخدمها ، والتفكيرات التى تطرأ على كيانه العفوى . ولكن العكس
ايضا يمكن أن يحدث : فقد نعتد على رأى العامل لتصحيح النتائج والأرقام
التي سجلتها أجهزة القياس التجريبية (وهذا الرأى ذاته قد تنقسم نتائج

الدراسة الشاملة المستمدة من الإحصاءات) - وإذا كنا قد أبدينا هذه الملاحظات بالنسبة لدراسة الفرد ، فمن الواضح أنها تسرى كذلك على دراسة انجماعات والوظائف والعلاقات التي توجد بينها . ولكن مهما يكن من شيء ففي كلتا الحالتين تكون طريقة الدراسة أكثر جدوى كلما كانت أكثر اعتمادا على المبادئ العلمية .

ولاعطاء فكرة واضحة عن تعدد المناهج وتداخلها في دراسة ظواهر العمل نورد الأمثلة التالية :

في دراسة شروط العمل الفيزيائية مثلا يجب أن نعتمد على الفسيولوجيا ، على حين أن دراسة آراء الأفراد والجماعات ومقترحاتهم لا يمكن أن نستغنى عن الوسائل الإحصائية ، كما أنه عند التعرض للقوى العاملة فائتا يجب أن نقسمها الى فئات بحسب المهنة ، ودرجة الكفاية والجنس ، والعمر ، والجنسية الخ . . . وهذه الدراسة أيضا لابد أن تقوم على قاعدة إحصائية (بالرغم من أن الأعداد والبيانات الإحصائية قد لا تكون وحدها كافية للملاحظة بالجوانب العديدة لهذه المسائل) . ويظهر قصور الإحصاء ، على وجه الخصوص ، إذا كان الأمر يتعلق بدراسة شخصية العامل الفرد ، ففي هذه الحالة يتدخل علم النفس ، والفسيولوجيا ، والاختبارات الكلينيكية .

والتواضى الخاصة بنظرية الاستخدام ، والتصور العام للحرفة والمهنة تستوجب الرجوع الى نماذج درست من قبل في علم الاقتصاد .

وعرض الأشكال الكبرى لاستخدام الأيدي العاملة يستدعى أن نستعرضنا من التاريخ ، فالحقيقة أن الحياة الإنسانية (ويدخل فيها حياة العمل) تسر خلال الزمن . وهناك موضوعات تتصل بدراسة أشكال العمل الناشئة في المجتمعات النامية ، أو تتصل بدراسة علاقات العمل أثناء الحروب ، ومثل هذه الموضوعات تتطلب الاستعانة بالتهج المقارن أو المنهج التاريخي .

وإذا انتقلنا إلى دراسة المشروعات الصناعية وجدنا أن لها مظهرين :
مظهر رسمي يتمثل في الهيكل التنظيمي والعلاقات بين الإدارات المختلفة
والرؤساء ، والرؤسين ، ومظهر غير رسمي يتمثل في الجماعات الثانوية
التي تتكون تلقائيا بين الفئات المختلفة من العمال • وتحتاج دراسة المظهر
غير الرسمي للمصنع إلى مناهج علم الاجتماع ، أما دراسة المظهر غير
الرسمي ، ونشاط الجماعات التلقائية فتحتاج إلى مناهج علم النفس
الاجتماعي ، ومناهج «التكنوسيكولوجيا» (أي دراسة الظواهر النفسية
الناجمة عن التكنولوجيا) •

وخلاصة القول ان المناهج يمكن أن تكون نوعية أو ذات طبيعة خاصة
للى حد كبير كلما استخدمت في معالجة تجربة مباشرة تتصل بالادراك
المباشر •

أما المسائل ذات الطابع العام أو التي تتصل بالوظائف والهيكل
الكلية فإن دراستها يبدو فيها التعسف أو التبسيط المخل ، كما أنها تبتعد
كثيرا عن الواقع الانساني المركب ، إذا درستاهما في ضوء المناهج الجزئية •
وتعدد مظاهر العمل - الذي وضعناه في بداية هذا البحث - يؤكد ضرورة
الاستعانة بمناهج مختلفة لدراسة تلك المظاهر • وقد لا يكون في ذلك تحقيق
المثال الأعلى للعلم ، ولكننا مضطرون لهذا الاجزاء الذي يستمد طريقة البحث
من تركيب أو تجميع لعدة مناهج تتمكن من معالجة العناصر المركبة التي
يتطوّر عليها العمل الانساني •

الفصل الحادى والعشرون

الأسس الاجتماعية لظاهرة تقسيم العمل

لكى نستطيع تحديد السمات التى يتصف بها نظام تقسيم العمل بالنسبة لمجتمع معين يجب أن نبدأ بحثنا بتعريف هذه الظاهرة ، وباستقصاء أشكالها المختلفة وتصنيفها . ونمهد لذلك بتلخيص للفكرة التى كانت سائدة عند علماء الاقتصاد الكلاسيكيين عن الدوافع التى أدت الى تقسيم العمل .

الفكرة الكلاسيكية :

يعتقد بعض الناس أن ما كتبه علماء الاقتصاد الكلاسيكيون عن ظاهرة تقسيم العمل لم يترك زيادة لمستزيد ، وأن « آدم سميث » قد استوعب كل ما يمكن أن يقال بشأنها ، وأن العلماء لم يفعلوا منذ ظهور نظريته أكثر من التعليق على هذه النظرية وتوضيحها بأمثلة جديدة . ولقد ترددت هذه النظرية على اللسان حتى أصبحت معروفة للجميع ويمكن إجمالها فى الأمثلة الثلاثة المشهورة وهى : صناعة دبروس الحياكة ، ومسمار الحداد ، ومليس العامل ، فيفضل تقسيم العمل يستطيع ثمانى عشرة من العمال ، إذا تعاونوا معا أن ينتجوا من الدبابيس عددا يساوى مائتى مرة ما ينتجه كل منهم إذا اشتغل على انفراد . كما أن الحداد المتخصص فى صناعة المسامير يصنع منها فى يومه ما يوازى عشرة أمثال ما يصنعه الحداد العادى . وأخيرا فإن أحقر عامل فى البلاط المتحضرة يتمتع بمستوى فى العيشة من حيث الملابس والسكن والمال لا يمكن أن يصل اليه بأى حال زعيم أو حاكم بين الشعوب الافريقية المنحطة . وذلك بفضل تقسيم العمل .

وإذا بحثنا عن سر هذا التقدم أو عن المبدأ الذى يقوم عليه هذا الاتساع فى الثروة العامة وجدنا أنه يتلخص فى كلمة واحدة . التبادل . إذ يقول

أدم سميث « ان الرغبة فى التبادل متأصلة فى نفس الانسان ، وتدفعه للدخول فى علاقات تجارية مع الآخرين » ولم يلبث ان أدرك المنفعة التى يجنيها من إنتاج سلعة من السلع يحتاج اليها أمثاله بشرط أن يستطيع استبدالها معهم بالسلع التى يحتاجها هو نفسه . فتفسير أدم سميث لظاهرة تقسيم العمل يقوم إذن على ان هذه الظاهرة تنشأ تلقائيا بدافع الأثرة الذاتية والمآرب النعمية ، وإنها قد تحولت بفعل الزمن ، عن هذا الأصل الى نظام يحقق مصلحة الجميع .

نقد هذه النظرية :

والآن يمكننا أن نسال ، احقا ان هذه النظرية فصل القول فى هذا الموضوع ؟ وهل هى من الكمال والدقة بحيث لا يمكن الطعن فيها ؟

للإجابة على هذا السؤال يحسن بنا أن نذكر القارئ بأوجه النقد التى وجهت الى المدارس الاقتصادية الكلاسيكية . فقد عيب على هذه المدارس أنها تريد أن تجعل من نظام معين ، يسود فى عصر معين قانونا عاما يصح تطبيقه فى كل زمان ومكان . ولم تكن تعترف بما قاله « لاسال » Lassale ، « من أن المبادئ الاقتصادية لا تعدو أن تكون مبادئ أو مقالات تاريخية catégories Historiques » . فهلا تحمل نظرية أدم سميث طابع هذه النظرية الخاطئة ؟ وهو حين يعلق ظاهرة تقسيم العمل على التبادل ، ويجعل منه البنى الوحيد الذى يفسر هذه الظاهرة بصفة عامة ، أفلا يعتمد على فرض ويبالغ فى تطبيقه ويحاول أن يجعله يشمل جميع مراحل الحضارة الانسانية ، فى حين أنه لا يكاد يصق تماما الا عند بلوغ مرحلة من مراحل هذه الحضارة ؟ ولكى يمتلك الأفراد - كما يصورهم لنا - عادة المساومة ويستطيعون ممارستها بعد أن تتأصل فكبرتها فى نفوسهم ، ولكى يستطيعوا أن يقولوا فى ثبات ، « هذا فى مقابل ذلك » ، اليس من الضرورى اجتماع شروط لا يمكن تحقيقها بالنسبة لمختلف درجات الحضارة ؟ ومما يحض هذه النظرية أيضا أن كثيرا من المرحلة والمستكشفين لم يلاحظوا وجود الميل الى التبادل بين عدد من الشعوب البدائية

التي قاموا بدراسة احوالها . وينكرون لنا أمثلة عديدة لقياس لا يعترف أفرادها
فكرة التبادل ولا يمارسونها ، هؤلاء يعطون عن طيب خاطر كما يميلون الى
اختلاس ما تصل اليه أيديهم أو يستطيعون اختلاسه في غفلة عن الآخرين ،
وتدفعهم لذلك غرائز الحب أو الكراهية ولكن عقلهم يقصر عن أداء عملية معقدة
كمالية المساومة والأخذ والرد املا في تحقيق أكبر قدر من الربح .

كما ينكر لنا المؤرخون أن عملية التبادل بمعناها الحقيقي كانت من
الاشياء النادرة نسبياً بالنسبة لبعض الحضارات التي قطعت شوطا بعيدا في
التقدم ، كحضارة روما وقد ظلت هذه العملية مدة طويلة لا تمارس الا في
مناسبات دينية ، ويمكن القول أن الناس كانوا حتى المصور الوسطى لا يشترطون
الا عند الضرورة القصوى .

فاذا كنا نميل على الرغم مما أوردناه من أدلة الى ربط ظاهرة تقسيم العمل
بظاهرة التبادل ، فانه يتعين علينا بعد أن أثبتنا أن هذه الأخيرة لم تظهر الا في
عصور متأخرة نسبيا ، أن نعتزف بأن تقسيم العمل نفسه لا يمكن النظر اليه
على انه ظاهرة أولية عامة ، بل أن وجهة النظر الاجتماعية تدعونا الى النظر
اليه على انه ظاهرة « تاريخية » .

ولكن هل نستطيع أن نقبل هذا الارتباط الذي يدعونه بين تقسيم العمل
وبيين التبادل ؟

الحق أن علماء الاقتصاد الكلاسيكيين قد اندفعوا وراء نزعتهم الفردية
وصوروا لنا تقسيم العمل على انه ظاهرة تكونت بعد تدبر وروية ، أي بعد
ضروب من المساومة التي انتهت بالاتفاق بين المتبادلين . ولكن هذه النظرة تدل
على الاهتمام بالعرض واحلاله محل الجواهر . ومعناها النظر الى أحد الأشكال
الخاصة التي ظهرت حديثا بالنسبة لتقسيم العمل على انه الشكل الوحيد الذي
يصح تطبيقه عامة على جميع المجتمعات . وحقيقة الامر أن ظاهرة تقسيم العمل

قد توجد حيث لا يعرف الأفراد التبادل بمعناه الحقيقي ، وهي لا تنتظر حتى ينتهى الأفراد من حساب مصلحتهم الخاصة فنطاق تقسيم العمل اوسع بكثير من نطاق المصالح الفردية او النفعية ، اذ يمتد الى أبسط المجتمعات تركيبا ، بل الى الكائنات الحية ذاتها •

فعند المجتمعات البدائية يقسم العمل بحسب الجنس ، اذ ينصرف الرجال الى الصيد واقتناص الفريسة بينما تتولى النساء جميع الاعمال للتسلية والغذاء النباتى • وكذلك الحال فيما يتعلق بالصناعة (وقتئذ) اذ نلاحظ أن هناك حرفا خاصة بالرجال وأخرى يتولاها النساء • والغريب أن هذا التقسيم قد لا يتصل بالقدرات والمواهب ، ولا بما يتصف به كل جنس من صفات خاصة ، ولا يمكن ارجاعه الا لمجرد الاصطلاح والعرف • فصناعة الجلود وبجفها ليست من الحرف التى تلائم المرأة ، ومع ذلك فانها الحرفة التى يتخصص فيها النساء عند معظم قبائل الهنود فى امريكا الشمالية ، وعلى العكس من ذلك نجد أن الحرفة نفسها يمارسها الرجال فى الجنوب الغربى من هذه القارة ، وعند قبائل « الهوبى » فى الاريزونا يقوم الرجال بالغزل والنسيج ، بينما تترك هذه الحرفة للنساء فى القبائل المجاورة • وبالرغم من هذا التباين الذى لا يستند الى قاعدة فى توزيع العمل ، فاننا نلاحظ على وجه العموم ، أن أعمال الحفر ، وصناعة المعادن والأسلحة من الحرف التى يقوم بها الرجال ، على حين أن صناعة الخزف تعد من الحرف النسائية •

فنظرية « آدم سميث » اذن تحصر نظام تقسيم العمل فى اضيق الحدود ، وهي لم تنتظر بعين الاعتبار الا الى بيئات خاصة وأشكال خاصة من نظام تقسيم العمل • ولا شك أننا الميوم ، بعد أن لتسع نطاق الدراسات الاجتماعية وزادت معرفتنا بالشعوب والحضارات المختلفة ، لا نستطيع أن نقصر على تلك النظرية بل يجب أن نحاول عرض الاشكال المختلفة لهذا النظام حتى نستطيع أن نصل الى نظرية محددة وكاملة عنه •

مَنْهَجُ دِرَاسَةِ تَقْسِيمِ الْعَمَلِ :

لقد جاهد علم الاجتماع جهادا طويلا لكي يتحرر من عبويته للعلوم الأخرى التي سبقته في التكوين كالبيولوجيا وعلم النفس ، واستطاع أخيرا أن يستقل بمنهج خاص وأن يميز الظواهر التي يدرسها (أى الظواهر الاجتماعية) عما عداها من الظواهر الأخرى - ولكن لا يصح أن ننسى في غمرة هذا الانتصار ، الأثر الذي أحدثته كشاف العلوم الطبيعية في تقسيم العلوم الاجتماعية - وقد كان « مبدأ تنوع الوظائف *Principe de la Différenciation* أو مبدأ « اللاتجانس *Hétérogénéité* » - على حد قول سبنسر - أحد المبادئ الهامة التي اعتمد عليها علم الحياة في اظهار النتائج الكبيرة التي تنتج بالنسبة للكاتنات العليا ، من تعاون الأعضاء على أثر توزيع الوظائف الهامة للجسم فيما بينها - كانت هذه الكشوف سببا في اتساع دائرة افقتنا ، ودفعتنا للبحث عن ظاهرة تقسيم العمل فيما وراء الحدود التي حصرها فيها رجال الاقتصاد ، وأثبتت لنا ما لهذه الظاهرة من مظهر عام لم يظن اليه أولئك الباحثون فاذا كان هؤلاء قد جعلوا من ظاهرة تقسيم العمل نظاما « مصطنعا » لم ينشأ الا في مرحلة معينة من مراحل التطور الانساني ، فان البحوث الطبيعية قد أثبتت ، على العكس ، أن نظام تقسيم العمل قد وجد في مرحلة سابقة على الانسانية ذاتها - وقد أدى ذلك الى النظر الى الحقيقة الاجتماعية كوحدة مركبة تتعاون اجزاؤها على النهرض بالمجموع ، على غرار ما يحدث بالنسبة للحقيقة العضوية (أو البيولوجية) .

هذه التوجيهات التي اتبعت من علوم الحياة وافاد منها الباحثون في العلوم الاجتماعية ، لم تقعد بهؤلاء عن السير في طريقهم الخاص - فلم يقتصروا - كما قلنا - على محاكاة القوانين الطبيعية أو قوانين علم الحياة ؛ بل ادركوا منذ اللحظة الأولى أن الاشكال الاجتماعية لها طابعها الخاص وأنها تفوق الاشكال العضوية في درجة تركيبها وتعقدها - فالانتقال من الحياة

العضوية الى الحياة الاجتماعية لا يكون انتقالا مباشرا كما قد يعتقد الكثيرون . ولا يعطينا التشبيه الصارم بين الحياة للعضوية والحياة الاجتماعية الا شكلا خاصا من اشكال تقسيم العمل ، وهو الشكل الذى يسود فى المجتمعات ذات الطوائف المغلقة: *Le Régime des Castes* ، وفى هذا النظام وحده يمكن تشبيه الأفراد فى المجتمع بالخلايا فى الكائن الحي اذ انهم يؤمنون عملا متشابهها ينتقل بالوراثة من الأب الى الابن . ولكن هذا الشكل من اشكال تقسيم العمل لم يوجد فى صورة خالصة الا فى حالات نادرة .

أما دراسة الأشكال الحديثة لتقسيم العمل فقد دفع الى أغلبها بعض الدوافع العملية ، ونذكر منها قيام المذاهب الاشتراكية . اذ ان هذه المذاهب حفزت رجال الاقتصاد الى القيام ببحوث فى مختلف مسائل الاقتصاد ، ولم تكن البحوث التى أجريت حول تقسيم العمل بأقلها قيمة . فقد وجه رجال الاقتصاد اهتمامهم الى دراسة نظام المصنع وخصوصا بعد الانقلاب الذى أحدثه اختراع الآلات البخارية . واهتم النظام الاشتراكى ، على وجه الخصوص ، بدراسة شروط هذا التصنيع والنتائج الاقتصادية والاجتماعية التى ترتبت عليه . فوجه « كارل ماركس » جل اهتمامه الى مناقشة النظريات التى كانت سائدة فى عصره عن تقسيم العمل . وأراد ان يخلص منها الى تحليل التغيرات التى أحدثتها « الصناعة الكبرى » فى حياة العمال وظروف معيشتهم . فمن ناحية ، أدّى استخدام الآلات الى خلق نوع موحد من العمال وإلى القضاء على الاختلافات والمميزات الفردية . ومن ناحية أخرى أخذت المصانع تجند العمال وتنقل بهم من نوع من الانتاج الى نوع آخر حسب حاجات السوق وتقلياته . وهكذا نرى ان الاشتراكية قد دفعت الباحثين من علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع الى الاهتمام بالأشكال الحاضرة لتقسيم العمل وإلى البحث عما يميزها عن الأشكال التى سبقتها مباشرة .

وإذا كنا نريد أن نتتبع نظام تقسيم العمل فى أشكاله القديمة ، وجب

علينا الرجوع الى الأبحاث والدراسات التي تتصل بنظام المهن والطوائف المهنية في العصور الوسطى Ghildes — Corporation فإذا نظرنا الى طريقة توزيع العمل في العصور الوسطى نجد انها كانت تتم في جو مخالف لا يعمل كثيرا الى التخصص في نطاق ضيق كما هي الحال في الوقت الحاضر . فقد يقوم العامل بإنتاج جزء معين من السلعة ، ثم ينتقل الى إنتاج جزء آخر وهو يتدرب على جميع الأجزاء حتى يستطيع أن يحل محل زميل له اذا عاقه عن العمل أي عائق . وليس معنى هذا الانتقال أن يترك العامل حرفته الى حرفة أخرى إذ أنه كان يتم داخل نطاق الحرفة الواحدة . وكانت الحرفه — كما قلنا — تتوارث من الآباء الى الأبناء . ولم يكن في صالح أصحاب الحرف أن يتم إنتاج القطع المختلفة على نطاق واسع لأنهم كانوا يتوخون التفنن والالتقان وينظرون الى أعمالهم نظرة فنية ، ونجد هذا واضحا في التفرقة في اللغات الأجنبية بين كلمة « عامل ouvrier » و « صانع artisan » . فكانت الصناعة L'Artisanat تمتاز بالالتقان والابتكار ويلوغ حد الكمال . وكان إخراج القطع الممتازة على هذا النحو يتطلب وقتا غير يسير . وبالإضافة الى ما كان يجنيه المصانع من شهرة في إخراج قطعة فنية يستغرق في إخراجها الوقت اللازم ، فإن هذا الوقت الذي كان يكرس لالتقان العمل ، كان يعود على المصانع بربح أوفر .

ونحن اذا تأملنا هذا النظام نجد أنه لا ينطوي على الصفات التي يميز بها أصحاب النظريات الكلاسيكية نظام تقسيم العمل ، إذ أن نظام تقسيم العمل في هذه الحالة لا ينبعث عن الرغبة الملحة في التبدل .

وإذا صعدنا في بحثنا الى مراحل أكثر بعدا من مرحلة الصناعة في العصور الوسطى ، وبحثنا في النظم الاقتصادية عند الشعوب القديمة ، بل تعدينا الى دراسة أحوال الشعوب البدائية ، تفقحت أمامنا أفاق جديدة وتجلت أمامنا مظاهر جديدة لنظام تقسيم العمل . وقد أطلعنا الدراسات

التاريخية والاثنوغرافية التي بناها أمثال « فوستيل دي كولانج *Fustel de Coulanges* » و « سمنر مين *Sumner Maine* » على أحوال الجماعات العائلية الأولى التي انبثقت منها ظاهرة الحياة الاقتصادية في بدء تكوينها . فكد يسود هذه الجماعات نظام تقسيم العمل ويصل فيها أحيانا إلى شارب بعيد من التنظيم والدقة .

ولكن شقان بين نظمنا الحديثة وبين تلك النظم التي كانت تعتمد على الرقيق . فالعبد كان يعمل في خضوع تام لأوامر رب الأسرة كما أنه كان يعمل لصالح الأسرة كلها ، ولا يقام أي وزن لمصلحته الخاصة . أما العامل اليوم فيقدم عمله وجهوده أن يدفع ثمننا أكبر ، وهو حر في الانتقال من هذا المصنع إلى ذلك حسب ما تقتضيه نواحي العمل وتقلبات السوق . ولا شك أن الحياة الاقتصادية حين تحولت من نظام الرق إلى نظام العمل الحر في المصانع قد مرت بتلورات بل بثورات .

تقسيم العمل وصلته بتغيير نظم الإنتاج :

فأخلاف نظام تقسيم العمل يرجع في الواقع إلى اختلاف طبيعة الأوساط الاجتماعية التي نما فيها ، ونذكر من هذه الأوساط أهمها وهي : الأسرة ، والورشة *L'atelier* . والمصنع اليدوي *manufacture* ، والمصنع الآلي *Machino-facture* . ولا شك أن تعاقب هذه الأوساط يقابله تعاقب في المراحل المختلفة التي مرت بها الحياة الاقتصادية وهي الأدوار التي تحدثها طبيعة العلاقات بين المستهلكين وبين المنتجين ، ففي المرحلة الأولى أي مرحلة الاقتصاد العائلي نجد أن جهود الجماعة موجهة إلى الاكتفاء الذاتي فهي تنتج لنفسها وتستهلك جميع ما تنتجه . وفي المرحلة الثانية أي مرحلة الاقتصاد المدني (نسبة إلى المدينة) نجد أن أصحاب الحرف قد انتقلوا من الإنتاج لأنفسهم إلى الإنتاج لغيرهم . ولكنهم كانوا ينتجون لفئة قليلة مصددة ،

ولا ينتجون إلا ما يطلب اليهم انتاجه من السلع ، بل ان الزبائن كانوا يدفعون اليهم احيانا بالمواد الأولية ويطلبون اليهم تشكيلها وصنعها حسب رغبتهم . وفى المرحلة الثالثة أى مرحلة الاقتصاد الوطنى أخذت المصانع تستورد المواد الأولية لحسابها وتصنعها دون انتظار لطلبات الزبائن . وتولت التجارة عرض هذه السلع على جمهور مجهول أصبح يعد بالآلاف واستعانت على ذلك بسير الدعاية ووسائل المواصلات . أما فى المرحلة الأخيرة وهى مرحلة الاقتصاد العالمى فأننا نرى كيف اتسع نطاق الصناعة ونطاق الأسواق اللازمة لتصريفها الى أبعد الحدود وأصبح أصحاب رؤوس الأموال يتنافسون فى كثرة الانتاج وتوقع معتمدين فى ذلك على اغراق الأسواق وعقد الصفقات التى قد تؤدى احيانا الى تحقيق الأرباح الطائلة وحيانا أخرى الى الإفلاس .

وكلما انتقلنا من احدى هذه المراحل الى المرحلة التالية لها اتسعت دائرة المستهلكين وازداد عددهم . وبمعدت كذلك المسافة التى تفصل بينهم وبين المنتجين . فيؤدى ذلك بالضرورة الى تغيير شامل فى النظام الاقتصادى بأكمله وفى العلاقات الاقتصادية التى تربط بين الطبقات المختلفة فى المجتمع . ومن البينى أن التغيير يشمل كذلك نظام تقسيم العمل ، فلا يمكن أن يظل هذا النظام ثابتا بينما يتغير كل شيء من حوله . فالبحث التاريخى يبيننا أن الى ضرورة الافلاق عن الفكرة الخاطئة التى كانت تزعم فيما مضى أن هناك شكلا واحدا لنظام تقسيم العمل لا يتغير بفعل عوامل الزمن . ويدفعنا الى الكشف عن الأشكال المختلفة التى صاحبت تغير النظم الاقتصادية بوجه عام خلال عصور التاريخ .

وقد أراد علماء الدراسة التاريخية فى الاقتصاد الاكتفاء بوصف المراحل التاريخية التى مرت بها النظم الاقتصادية - ولكن أبحاث علماء الاجتماع فى العصر الحديث أظهرت قصور هذا النهج : فالرئائى التاريخية التى بين أيدينا تضم بين طياتها كثيرا من الحقائق المشوشة . كما تتطوى على كثير من

الاضطراب والخلط . وواجب علم الاجتماع هو أن يستخلص من بين هذا الخضم المضطرب من الوثائق الأسس الصحيحة التي تمكنه من بناء علم اجتماع سليم وهو يستعين على ذلك باستخدام الفكر النظري المنهجي الذي يساعده على ايجاد « النماذج » المختلفة للظواهر الاقتصادية ووضع قائمة منظمة لأشكالها . ولا شك أن دراسة ظاهرة تقسيم العمل تقيد كثيرا من اتباع هذا المنهج ، فبدلا من أن نكتفى بتتبع الأوساط المختلفة التي نميز بها هذه الظاهرة ، نحاول أن ننشئ تصنيفا منهجيا لأشكالها المختلفة .

طبيعة تقسيم العمل :

هل نستطيع أن نفهم طبيعة « تقسيم العمل » اذا قابلنا بين هذا التعبير والتعبير المضاد اى « وحدة العمل » ؟ وهل يدل هذا التضاد اللغوي على تضاد حقيقى بين الفكرتين ؟ الواقع — كما لاحظ روبرتوس Rodbertus ، وغيره من رجال الاقتصاد فى فرنسا — أن كل تقسيم للعمل يعنى فى نفس الوقت وحدة العمل . ولا شك أننا نسمى فهم هذا التعبير اذا اعتقدنا انه يؤدي الى انفصال الأفراد وانفرادهم . إذ أن جوهر تقسيم العمل هو ما يقوم به من ربط بين جهودهم . اما اذا فهمنا من وحدة العمل أن يقوم شخص واحد بأنواع مختلفة من النشاط ، وأن يؤدي وظائف مختلفة كما هو حال ربة المنزل فى منزلها ، فإن الكلمة بهذا المعنى مضادة لنظام تقسيم العمل . فتقسيم العمل لا يبدأ بمعناه الحقيقى ، الا توزعت أوجه النشاط المختلفة على أشخاص مختلفين .

وعلى ذلك فلا يكفى ، لظهور تقسيم العمل ، أن يكون هناك تجمع لجهود أفراد عديدين . كان يجتمع بعض الأفراد لتحريك كتلة ثقيلة أو لحصد حقل من الحقول - فجهود هؤلاء الأفراد ينضم بعضها الى بعض ولكنها ليست جهودا مختلفة - وهؤلاء الأفراد يعملون ولكن تعاونهم من النوع البسيط ويطلق عليه اسم « الاشتراك فى العمل Communauté de Travail » أما تقسيم العمل بالتعاون فيه من نوع مركب . بحيث يقوم الأفراد المتعاونين

باداء اعمال مختلفة ، ولا يكفى فيه أن يقوم أفراد عديدين باداء الخدمات الاقتصادية التى كان يؤديها رجل واحد ، بل يجب أن يضطلع كل فرد من هؤلاء الأفراد باداء جزء خاص من العمل الذى كان يتألف من وحدة قبل التقسيم .

اشكال تقسيم العمل :

ولكن هذه الصفة المشتركة التى تتميز بها جميع اشكال تقسيم العمل عما اطلقنا عليه اسم « الاشتراك فى العمل » هذه الصفة لا ينبغى أن تحجب عن اعيننا أو تسمينا الصفات الخاصة بكل شكل من اشكال تقسيم العمل . ولتعد مرة أخرى الى الأمثلة التى ذكرها آنم سميث ، واستبدل بها على وجود ظاهرة تقسيم العمل وهى امثلة صنع اللبوس فى المصنع ، والمزارع عند الحداد صانع المسامير ، والملبس الذى يلبسه العامل . اننا اذا حللنا العمليات اللازمة لانتاج هذه السلع الثلاثة فصل الى ثلاثة اشكال مختلفة من اشكال تقسيم العمل لم يظن آنم سميث الى شدة اختلافها .

فى الحالة الأخيرة وهى حالة ملبس العامل تمر السلعة بين أيدي منتجين مستقل كل منهم عن الآخر فى العمل وهم : الراعى وممشط الصوف والغازل والنماذج والصباغ والحائك . كل هؤلاء قد تعاونوا على انتاج السلعة ووصولها بحالتها النهائية الى المستهلك . ولكن السلعة قد انتقلت قبل أن تصل الى شكلها النهائى ، من مالك الى آخر ، أى انها مرت بوحدة اقتصادية ذات استقلال ذاتى . فالانتاج فى هذه الحالة مقدم الى اقسام مختلفة Sectionné اما فى حالة انتاج اللبوس فإن العمل يتم داخل نطاق وحدة اقتصادية بذاتها . وكل ما فى الأمر أن العمليات التى كان يقوم بها عامل واحد ، أصبحت تتم على أيدي عدد من العمال . فالانتاج فى هذه الحالة الثانية ينتقل من يد الى يد بدون أن يتغير المالك . ويدون أن تخرج السلعة من نطاق مشروع اقتصادى واحد . ويمكن أن نطلق على هذه الظاهرة اسم ، تجزئة العمل Décomposition du Travail ، أما الحالة الثالثة وهى حالة صنع المسامير فتختلف كذلك

عن الحاليتين الآخرين إذ أن الحداد صانع المسامير لا يقتصر على صنع جزء من المسامير كما يفعل العامل في مصنع الدبائيس ، بل أنه يتم العمل بأكمله وكل ما في الأمر أنه يتخصص في صنع سلعة معينة من السلع التي يقوم بصناعتها الحدادون . وهذا التخصص يكسبه مهارة وسرعة في العمل . والسلعة في هذه الحالة لا تنتقل بين أيدي مختلفة ولا يتغير مالكيها . ونستطيع أن نطلق على هذه الظاهرة اسم « تعدد فروع العمل » ، وهي تؤدي بنا إلى « التخصص Spécialisation » ، بمعنى الحقيقي .

والتخصص ذاته قد يظهر في صور مختلفة : إذ نرى أحيانا نوعا من أنواع العمل ينفصل عن الوحدة التي كان ينمذج تحت لوائها ويكون وحدة اقتصادية مستقلة ، وعلى هذا النحو انفصلت المهن المختلفة من الوحدة المائتية التي كانت تعمل في نطاقها . ولكن هناك عددا كبيرا من الحرف لم ينشأ بطريق مباشر وإنما نشأ عن طريق تخصص جديد في الحرف التي تم تكوينها ، وهو ما حدث بالذات في حالة الحداد صانع المسامير . فيجب أن نفرق إذن بين التكوين بمعناه الحقيقي وبين الانقسام الثانوي للمهن Subdivision des professions أضف إلى ذلك أنه قد تنشأ أحيانا حرف لم تكن تتوقع ظهورها ولم يكن لها أي اتصال بالنظم الاقتصادية السابقة . وتنشأ هذه الحرف على أثر ظهور بعض الاكتشافات أو الاختراعات العملية كصناعة آلات التصوير وما يتصل بها من أجهزة وزجاج بحساس . وصناعة السيارات الخ . . .

فالتكوين ، والانقسام الثانوي ، وتحليل العمل أو تقنيته إلى أجزاء صغيرة ، ومرور السلعة في أقسام أو وحدات اقتصادية مستقلة ، كل هذه أشكال مختلفة لظاهرة تقسيم العمل يجب أن نعني بتمييزها وعدم الخلط بينها .

وإذا قيل لنا أن تقسيم العمل قد نما وازداد في مرحلة معينة من مراحل

التطور الاقتصادي وجب أن يصحب ذلك بيان الشكل الذي اتخذته هذا النمو
من بين الأشكال السابق ذكرها •

• ولا معنى لذلك أن نتوقع وجود صلة وثيقة أو تقابل تام بين الأنوار
التاريخية في الاقتصاد وبين النماذج التي استطلعنا تمييزها • فالأنواع أو
النماذج أو الفصائل التي يصل إليها التحليل العلمي لا يمكن أن تنطبق تمام
التطبيق على جزء بذاته من الحقيقة الخارجية • وكل ما يمكن أن يصبو إلى
تحقيقه هو معرفة أي النماذج يسود في هذه الحقيقة أو تلك •• فإذا قلنا مثلا
أن انتشار تقسيم العمل في مجتمع ما يؤدي إلى نقص في ظاهرة الجمع بين
وظائف مختلفة ، فليس معنى ذلك أن هذه الظاهرة قد أصبحت من الوسائل
البالية التي يميل جميع أفراد هذا المجتمع إلى تركها • وإن من خصائص
المجتمعات المتحضرة ألا يقوم كل فرد فيها إلا بوظيفة واحدة • فقد دلت
الاحصاءات الحديثة على أن ازدياد التخصص وتفرع أشكاله لم يقضيا تماما
على تجمع العمل في يد واحدة ، كما أن وجود هذه الأشكال المختلفة لا يؤدي
بطبيعة الحال ، إلى قضاء بعضها على بعض •

تقسيم العمل ظاهرة أساسية في حركة التصنيع الشامل :

ونستطيع أن ننتهي مما تقدم إلى نتائج هامة أولا : أن تقسيم العمل
ظاهرة تصف بها الصناعة الكبرى La Grande Industrie ، وهي لا تنمر
نموا سريعا الا حيث يتكس عدد كبير من العمال . كما هو الحال في المراكز
الصناعية الحديثة • وقد حققت هذه الظاهرة أكبر تقدم لها في مرحلة الانتقال
من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية • على أن ذلك لا يعني أن الصناعة
في مراحلها السابقة كانت تجهل هذا التقسيم • فقد عرفت العائلات القديمة
توزيع العمل وتجزئته بين أفرادها ، وذلك قبل أن تدور بخلفها فكرة الانتاج
للآخرين من غير أعضاء الأسرة • كما أن انتاج الكتب في أميرة القرون

الوسطى ، وانتاج الأسلحة فى بلاط للحكام والأمراء الاقطاعيين كان يتطلب فى غالب الأحيان تجزئة العمل وتوزيعه بين نفر من المتخصصين .

اما النتيجة الثانية فهى أن ظاهرة تكوين الحرف ترجع الى المراحل الأولى التى تظهر فيها بوادر التطور الاقتصادى فقد اتصفت بها الرحلة التى حدث فيها الانتقال من الاقتصاد العائلى الى الاقتصاد الحرفى . اذ أدى هذا التطور الى نشأة الأسواق ووجود فئة كبيرة من المستهلكين ، فانقسمت حرف كثيرة من نطاق العائلة كصناعة الأدوات المعدنية وصناعة الجلد والأواني الفخارية والتجارة . ولكن هل نستطيع أن نقول أن هذه الظاهرة قد اختلت الآن بعد أن تم التطور ؟ كلا . فمازلنا نشاهد أن الأسرة تفقد كل يوم بعض وظائفها الهامة ، ففسيل الملابس وكيها وحياكة الأتواب وريقتها ، بل طهى الأطعمة ذاته ، كل هذه أعمال وخدمات كانت تتم داخل المنزل فأصبحت الآن تتم خارجه وتكون حرفا مستقلة .

أما انقسام الحرف الى حرف ثانوية فقد ظهر على اثر ابتعاد الاقتصاد الحرفى وأخذ يضطرب بعد أن خفت وطأة قيود نظام النقابات القديم ، ثم ازداد التشعب الى أقصاه بعد اتساع نطاق التجارة ، وقد قلنا من قبل أن الكشف العلمية أثبت الى خلق مهنة جديدة وازدياد التخصص .

وهكذا نرى أن تقسيم العمل ، على الرغم من أنه ظاهرة وجدت فى كل العصور تقريبا ، إلا أن أشكاله الأخيرة لم تظهر ولم تنتشر هذا الانتشار الذى نراه اليوم ، إلا فى أحضان الحضارة الصناعية الحديثة . فلم يحدث قط من قبل أن رأينا مثل هذا العدد الهائل من الحرف التى يتخصص فيها أصحابها ولا زائنا هذه الزيادة الهائلة التى تطرأ على ذلك العدد بين حين وآخر . ويقول لنا كارل بوشن Bucher ، أن مجتمعاتنا الحديثة تضم بين جوانبها ما لا يقل عن عشرة آلاف نوع من النشاط الإنسانى ، بحيث يمكن أن يكون كل نوع من هذه الأنواع وسيلة لكسب العيش لفرد من الأفراد ولا زالت أبواب الأعمال

الجديدة وللمهن الجديدة تفتح أمامنا كل يوم ، وقد سجلت احصائيات الحرف فى ألمانيا أكثر من (٤٠٠٠) حرفة جديدة وذلك فى المدة الواقعة بين سنتي (١٨٨٢ - ١٨٩٥) أى خلال ثلاث عشرة سنة .

النتائج الاجتماعية لظاهرة تقسيم العمل .

على أن تحليلنا لأشكال تقسيم العمل يجب أن يذهب الى ما هو أبعد من ذلك . فلا يكفى فى تحديد الحالة التى يكون عليها نظام تقسيم العمل فى مجتمع معين أن تعرف مدى انتشار ظاهرة تكوين الحرف الجديدة ، أو تقسيمها الى حرف ثانوية ، أو تجزئته العمل بين أيد مختلفة داخل نطاق مشروع واحد ، أو تعدد المشروعات المستقلة التى تمر بها السلعة حتى تصل الى يد المستهلك . ان هذا المظهر الفنى ، أى الذى يتصل بطريقة أداء العمل ليس الا أحد المظاهر التى يستطيع الباحث دراستها ، فهناك مظاهر أخرى يجب أن نعنى عناية خاصة بجذتها لأنها تعبر عن الصفة الاجتماعية الخالصة فى نظام تقسيم العمل ، وهى تتمثل بالنواحي الاقتصادية ، والتشريعية والسياسية فى هذا النظام فلا يكفى انن أن تحدد العلاقات الحقيقية المكافحة بالفعل بين الانسان العامل وبين الأشياء التى يصنعها ، بل يجب أن نبحث كذلك عن العلاقات القانونية التى ينزع هذا النظام الى ايجادها بين الناس انفسهم أى بين العمال فيما بينهم من ناحية ، وبينهم وبين أصحاب الأعمال من ناحية أخرى .

ولم يعد هناك مجال للخلط بين وجهة النظر الفنية وجهة النظر الاقتصادية أو الاجتماعية ، بعد أن تقدمت الدراسة الاجتماعية على أساس منهجى . وقد أراد الاشتراكيون الإبقاء على هذا الخلط واستغللاه فى كتابة نظرياتهم على فلسفة التاريخ . ولكننا لسنا اليوم فى حاجة لأن نؤكد أن الانقلابات التى أحدثها استخدام البخار لا ترجع الى قوته المائية بقدر ما ترجع الى الوسائل الاقتصادية التى استخدمها فى تسخيرها أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة . وتغيير طرق الإنتاج لا يؤدى الى التغيير الاجتماعى الشامل الا عن

طريق القوانين التي تهيء الرأي العام لقبول التجسيد وتحدد علاقات المستهلكين بالمتجدين . فالأمر لا يقتصر إذن على مجرد معرفة أن العامل يشتغل في مصنع يدور أو إلى ، أو أن عمله تركيبي أو تحليلي ، أو أنه يصنع مسامرا بأكمله أو يقتصر على صنع جزء من بدوس . فإهم من ذلك كله أن نحدد الظروف الاجتماعية كلها التي يشتغل فيها العامل . ولكي نصل إلى هذا التحديد يجب أن نميز بين عدة أنواع من العلاقات : علاقات تربط العامل بالمصنع وعلاقات تربطه بالأشخاص الآخرين ، وعلاقات تتمثل بتنظيم حياته المناعية ، وعلاقات تحدد حقوقه السياسية ومقدار ما يتمتع به من حرية .

ويمكن أرجاع هذه العلاقات على اختلافها إلى قسمين كبيرين :

١ - علاقات تتمثل بناحية التشريع الاقتصادي Juridico-économiques

٢ - علاقات تتمثل بناحية التشريع السياسي Juridico-Politiques

ومن أمثلة المسائل التي نبحثها في القسم الأول أن نبحث عما إذا كان العامل يملك أو لا يملك الأدوات التي يستخدمها في إنجاز عمله . وهل يحصل بنفسه على المواد الأولية اللازمة لصناعته أو لا شأن له بذلك ؟ وهل يدخل في نطاق عمله بيع السلع المصنوعة أم يقتصر عمله على مجرد اتمام السلعة ؟ وهل يتسلم المواد التي يصنعها من المستهلك كما كان يحدث عند صناع القرون الوسطى ؟ وهل يقوم بينه وبين صاحب العمل اشتراك في الإنتاج وفي الاستهلاك كما كان يحدث في نظام الانتاج العائلي . أم يقتصر الأمر على الاشتراك في الإنتاج دون الاستهلاك كما هو الحال في الصناعة الحديثة ؟ وهل يشترك العمال الذين يعملون في مصنع ويوزع العمل بينهم في أرباح البيع ، أم يكتفون بالأجور التي يتقاضونها ؟

إن الإجابة على مثل هذه الأسئلة هي التي تحدد العلاقات التي تحيط

بالعمل في ظل أي نوع من أنواع التخصص المهني .

أما المسائل التي نبحثها في القسم الثاني ، أى التي تتصل بالنسبة السياسية فمن أمثلتها : هل اختار العامل العمل الذي يؤديه بحرية كاملة . وهل يستطيع أن يتركه متى أراد ؟ هل حدد له هذا العمل لائتمانه لطبقة خاصة . كما كان يحدث في نظام « الطبقات المخلقة Régime des Castes » ، أو هل يؤديه بالوراثة مدى الحياة كما كان يحدث في نظم النقابات Corporations هل يوجد في المجتمع طوائف خاصة تقصر عليها بعض المهن بطريق القانون ، أم أن مجال الوظائف والأعمال بجميع أنواعها مفتوح أمام الجميع ؟ هل هناك مهن أو وظائف تكسب أصحابها حقوقا خاصة ، أم أن جميع الوظائف سواء أمام السلطة السياسية ؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة تسمح لنا بتحديد مقدار الحرية التي تتمتع بها طوائف العمال وأصحاب المهن وتعطينا بيانا واضحا عن توزيع الطبقات الاجتماعية والفوارق الموجودة بينها .

نظرة دوركيم عن التضامن العضوي

وآثارها في الإشكال الحديثة لتقسيم العمل

في عام ١٨٩٢ أعلن تايلور في فيلادلفيا نتائج بحثه عن « الوقت والحركة » ، ووضح الدور الهام الذي تقوم به المكاتب الفنية الملحقة بالصانع في أعداد العمال وتوزيعهم على الأقسام المختلفة . مما كان له أثر كبير في الكفاية الانتاجية . ولقب تايلور لذلك « أبى التنظيم العلمى للصناعة » . في هذا العام نفسه كان دوركيم في باريس يتقدم برمالة عن « تقسيم العمل الاجتماعى De la Division du Travail Social » ، ولا يزال هذا العمل العلمى الفخم يعتبر الى اليوم ، من أعرق الجهود وأدقها في دراسة هذه المسألة . ولذا نرى من واجبتنا أن نحلل النتائج الهامة التي وصل إليها دوركيم

من هذه الدراسة ونبين أثرها فيما وصل اليه العلم الحديث من نتائج في
الدراسة الاجتماعية للعلم .

شروط التضامن العضوي :

يعتبر تقسيم العمل في نظر دوركيم ظاهرة ضرورية من ظواهر التطور
في الحياة . وهو ينكرنا في مطلع رسائله بنظرية هيربرت سينر التي ذاع
صيتها في تلك الحين والتي تقول : بأن الكائن الحي تعلو مرتبته في تدرج
الكائنات كلما كانت وظيفته محدبة ومتخصصة . وبهذا المعنى تكون ظاهرة
تقسيم العمل معاصرة لنشأة الحياة على الأرض . ولم تغفل مجتمعاتنا - حين
اقتبست نظام تقسيم العمل وتوسعت فيه - سوى أنها سارت في نفس التيار
الذي يسير فيه الكون بأكمله .

وتعبر بعد ذلك خلال الكتاب فكرة أساسية وهي أن تقسيم العمل ، في
جوهره ، مصدر للتضامن ، أن تقسيم العمل يفترض ، بدلا من أن يظل العامل
محنيا وعاكفا على عمله ، أن ينظر الى زملائه ويؤثر فيهم ويتأثر بهم .
ويترتب على هذا البندا الهام أن يصبح كل شكل من أشكال تقسيم العمل لايحقق
التضامن - يصبح هذا الشكل شكلا مرضيا . وكرس دوركيم فصلا في رسائله
لدراسة هذه الأشكال المرضية *Formes Anormales* ، حيث يقول : « اذا لم
تتعاون الوظائف في تقسيم العمل فمعنى ذلك أن العلاقات بينها ليست منظمة ،
وهذه العبارة تفيد أن تقسيم العمل اذا خلا من التنظيم يعتبر شكلا مرضيا ،
أو غير سوى - فالامر الطبيعي أن تتعاون الوظائف في تقسيم العمل ، فاذا لم
يوجد هذا التعاون دل ذلك على أن العلاقات بين الوظائف بمضمها وبعض لم
تنظم بتاتا أو تنظم بطريقة خاطئة .

ونستنتج من ذلك نتيجة أولى هامة وهي أن « التنظيم » عامل أساسي في
تقسيم العمل . وهذا التنظيم هو الذي جعل دوركيم يتكلم بنوع من الحنين
عن نظام الطوائف المهنية *Les Corporations* في مقدمة الطبعة الثانية من

كتابه (١٩٠٢) وذلك لأن هذه الطوائف كانت تسيطر في الصناعة والحرف وفق
تنظيمات دقيقة لا تخفل وكانت هذه التنظيمات تجعل من صاحب العمل وصيغته
أسرة واحدة .

ولتجنب الانحراف عن مقياس التضامن يجب أن تكون الأعضاء
التضامنون على اتصال بعضهم ببعض . وأن يمتد هذا الاتصال فترة طويلة .
وهذا الاتصال هو الوضع الطبيعي . أما إذا اشتغل العمال في عزلة عن بعضهم
البعض ولم تتكون أنواع من الاتصال العقلي والوجداني بين بعضهم وبعض
من ناحية وبينهم وبين رؤسائهم من ناحية أخرى فإن ذلك يؤدي إلى فساد نظام
تقسيم العمل .

والنتيجة الثانية هي أن أشكال تقسيم العمل الحديثة التي وصل فيها
التخصص إلى أبعد مدى ، وأصبح العمل « مفتتا » إلى أجزاء لا صلة لها
بعضها ببعض ، هذه الأشكال تعتبر أشكالا غير سوية لأنها تفقد عنصر الترابط
بين الوظائف ، ومن المجيب أن أوجست كوت قد أدرك بنوع من الحدس هذه
الظاهرة في ملاحظاته عن الثورة الصناعية الأولى في القرن التاسع عشر .
وقال : « أن كل تخصص إذا تعدى حدوده العقلية يصبح مصدرا للتفكك
الاجتماعي Désintégration Sociale » . هذا التخصص المفرط يؤدي ،
في نظره إلى تشتت الجهود ، إذا لم تلق الاختلافات الفردية الجهود المنظمة
التي تعرضها وتحول دون تفاقم الفقرة بينها .

ولكن دوركيم لم يصل به التشاؤم إلى هذا الحد بالنسبة لمسير تقسيم
العمل . بل كان يرى على عكس كوت أنه يتضمن بطريقة طبيعية فكرة
« التضامن » ، لا فكرة « التفكك » . ولكن هذا التضامن يرتبط بشروط يجب
تحقيقها وفي مقدمتها . التنظيم الكافي الذي يحدد العلاقات المتبادلة بين
الوظائف المختلفة . وهو بهذه الفكرة يلتقي مع آراء « تايلور » ومع نظامه
المسمى « بالادارة المفكرة Thinking administration » أي الادارة التي

تتولى عملية التنسيق بين اللوائح المختلفة في المشروع الكبير وتحقيق الترابط بينها .

الأشكال غير السوية لتقسيم العمل :

يقسم دوركيم الأشكال غير السوية في تقسيم العمل وعلى الأخص تلك الأشكال التي نعت في ظل الصناعة الحديثة بالرجوع دائما الى « قساد التنظيم » . فقد انطوت الحياة الصناعية الحديثة على ظروف جديدة للعمل أهمها : اتساع نطاق الصناعة في خط متوازن مع اتساع نطاق الأسواق ، والآلية المتزايدة ، وإرهاق الجهاز العصبي ، وانفصال العامل عن أسرته وعن رئيس العمل ، وانخراطه في سلك العمل كجندى في فرقة عسكرية (وقد كان العامل في نظام الطوائف يعيش مع معلمه تحت سقف واحد) .

هذه الظروف قد أوجبت خلا في التنظيم أوشك أن يشيع للزايما التي يتضمنها نظام تقسيم العمل . إذ أنها أحدثت تغييرات سريعة في محيط العمل ، ولم تستطع محاولات التنظيم ، في معظم الأحيان ، أن تلاحق تلك التغيرات وأن تحدث التوازن بين المصالح المتضاربة للعمل ورؤساء العمل .

لم ينكر دوركيم أنن أن لتقسيم العمل ، في بعض الأحيان ، نتائج ضارة . ولكن هذه النتائج لا تنصر عن تقسيم العمل في التطور الصناعي الحديث قد يهبط الى مستوى الآلة . وكانت ملاحظته هذه لها قيمتها في العصر الذي كتب فيه حيث كان « الإنتاج الكبير النمط Production en Série » قد بدأ يظهر في أمريكا . في ذلك الوقت كتب دوركيم : « في الواقع إذا كان العامل لا يعرف مغزى العمليات التي تتطلبها منه ولا يستطيع أن يربطها بأي هدف ، فهو بطبيعة الحال لا يؤديها الا أداء روتينيا . فهو يكرر ، كل يوم ، نفس الحركات بانتظام رتيب ، ولكن بدون أن تثير فيه أي اهتمام أو محاولة للفهم » .

ولا نستطيع أن نقف موقف اللامبالاة من مثل هذا الامتحان للطبيعة
الإنسانية » (١) .

وقد استبعد دوركيم فكرة « التثقيف للعمال » كعلاج لهذه الحالة وكان
يرى أنها لا تستطيع القضاء على مساوئ الأشكال الضارة لتقسيم العمل
ولا التغلب على « الآلية » و « الروتين » الذي يحطم معنويات العمال (ولم
تتحقق بالفعل الآمال التي كانت معقودة على المؤسسات التي أطلق عليها اسم
الجامعات الشعبية) .

ويستطرد دوركيم في تحليله لهذه الحالة فيقول : « إذا كانت النتائج
الضارة لتقسيم العمل قد ظهرت وأصبحت تدعو رجال الاجتماع إلى الاهتمام
بها ، فيجب أن ننظر إلى الظروف الشاذة التي أوجدتها » . فليس بصحيح أن
هذه الحالة نتيجة ضرورية لتقسيم العمل ، بل أنها لا تحدث إلا في ظروف
استثنائية وشاذة . ولكي يواصل تقسيم العمل نموه السليم دون أن يحدث
هذه الآثار السلبية في نفوس العمال ، فليس هناك ما يدعو لاختلال مصطلح مضاد
(ويعني بذلك التثقيف العام) ، بل يكفي أن يظل تقسيم العمل محتفظاً بخصائصه
الاصيلة ، دون أن يفسده أي عنصر غريب » (٢) .

وهنا يلقي دوركيم ضوءاً ساطعاً على الإطار المثالي الذي تتحقق داخله
الشروط الطبيعية أو السوية لتقسيم العمل وهذه الشروط إذا تحققت فإن الفرد
لا يفقد حبس النطاق الضيق لتخصصه ، بل يصبح على العكس ، في علاقة
مستمرة مع العمال الذين بوظائف قريبة من وظيفته ، ويشعر بحاجاتهم
وبالتغيرات التي تطرأ على أعمالهم الخ ... ، فتقسيم العمل الحقيقي
أو « السوي » يتضمن ألا يكون العامل « منطوياً على حرفته » ، بل يظل دائماً

متجها نحو من يحيطون به يؤثر فيهم ويتأثر بهم . وهو ، فى الوقت نفسه ، ونتيجة لهذا الوضع ، يعرف أن نشاطه يهدف الى غاية يستطيع ان يلمح على الأقل معالمها الأساسية » .

وقد يقول قائل ان ما أشار به دوركيم لا ينطوى على توجيهات محددة ، وأنه لا يكفى ان يعرف العامل أن حركاته تنتهى الى هدف ، حتى يكون عمله منطوعا بطابع التضامن ، ويتم على الاهتمام من جانبه . ومع ذلك فعندما أكد دوركيم أن الأعمال ذات الطابع التخصصى المفرط ، يمكن التخفيف من تأثيرها الضار فى نفسية من يقومون بها اذا ارتبطت مع غيرها وجمعتها معا غاية واحدة - عندما أكد دوركيم ذلك فانه لمس نقطة حساسة فى التنظيم الصناعى الحديث وهذه النقطة كانت موضع اهتمام القائمين على الصناعة الروسية فى فترة ما بين الحربين العالميتين : اذ اهتم المتخصصون فى الدراسات « التكنو نفسية » *Psycho-techniques* ، السوفيتية ، بهذه المسألة وأكد أن « ادماج العامل فى « المجتمع الاشتراكى » يضفى على عمله المقت طابعا يختلف عن طابع العمل فى المشروعات التى تطبق النموذج الرأسمالى » . ومنرى فيما بعد أن التجارب التى أجريت على بعض الصناعات الحديثة قد أكدت أن الاهتمام « بالحالة المعنوية للعامل » كان عاملا أساسيا فى رفع الكفاية الانتاجية » .

وقد لاحظ دوركيم كذلك ان واجب رئيس العمل النابه والمجرب « الخاء العمليات التى لا فائدة منها » وتوزيع العمل بحيث يجد كل واحد ما يشغله بدرجة كافية ، وبذلك يرفع مستوى النشاط الوظيفى لكل عامل ، - وهذه الملاحظة الصائبة قد لا يتيسر تحقيقها بالدرجة التى توقعها دوركيم خصوصا فى مشروع كبير أو فى إدارة حكومية » .

ولكن دوركيم أضاف الى فكرة « النشاط » فكرة « الاستمرار » ، فالنقص الذى يمترى النشاط قد يؤثر فى استمرار العمل ، ويقطع حلقاته المتصلة » .

وبالعكس نجد أن ازدياد النشاط يؤدي في الوقت نفسه إلى ازدياد التضايق وذلك لأن وظائف أي كائن لا يمكن أن تكون أكثر مشاطا الا حين تؤدي عملها بصفة مستمرة ومتواصلة .

وفي الواقع فإن تقسيم العمل واستمراره يصحبهما في الصناعة الحديثة اليوم تقليل في محتوى الوحدة التي ينجزها العامل المتخصص . وقد كان انقاص ساعات العمل اليومي والانتقال من الشمول أو « الاتساع » في العمل Travail extensive ، إلى « التعمق » في العمل Travail intensive من الظواهر التي حللها « كارل ماركس » في صفحات غدت كلاسيكية من كتابه « رأس المال » . وبين كيف يؤدي هذا التطور إلى تركيز أكبر في مجهود العامل ، وإلى حله كامل لوقت العمل .

وإذا نظرنا بعين الاعتبار إلى المجهود الفردي الذي يتناسب تناسباً عكسياً مع الفترة التي يبذل فيها هذا المجهود فأننا نقرر بالضرورة أن هناك حداً مثالياً لطول يوم العمل . وفي نطاق هذا الحد تتحقق أعلى نسبة للكفاية الانتاجية . وقد ثبتت هذه الحقيقة تجريبياً من الأبحاث التي قام بها في إنجلترا « مركز أبحاث التعب في نطاق الصناعة .. Industrial Fatigue Research Board » .

ومن جهة أخرى فقد أتت عمليات القياس الزمني لحركات العمل Chronométrage التي قام بها « تايلور » إلى مطاردة ظاهرة التعطيل والوقت الضائع Unnecessary delays . وهو ما أطلق عليه ماركس ، من قبل في صورة مجازية اسم « مسام يوم العمل Les Pores » .

ويبدو أن فكرة « التعميق » في العمل التي أخذت أهميتها تزايد في الصناعة المنظمة تماماً علمياً — هذه الفكرة لم تخطر على بال دوركيم . ولذا فإنه لم يلاحظ أن التعمق في التخصصات الجزئية يمكن أن يسير جنباً إلى جنب مع خفض النشاط الوظيفي للعامل ، أي تقليل الجهد الذي يبذله من الساحة

المعضلية أو الجسمية - ويجب أن نزيل بعض اللبس الذى يتعلق بكلمة « التخصص » ، فإن العامل الذى يربط بعض « للصوميل » فى هيكل السيارة ، أو الذى يلقب بمتقارب بعض الثقوب فى ميثاء الساعات ، مثل هذا العامل لا يعتبر عاملا متخصصا ، بل انه يكتسب فقط سرعة الحركة بسبب الترابط الذى يحققه بين جهازه الممبى وجهازه الحركى ، وينتهى به الى الآلية والروتين - ومثل هذا النشاط لا يعتبر تطبيقيا لتدريب خاص ، أو لتعليم أساسى تلقاه العامل .
ومناك فرق كبير بين مثل هذا العمل ، وعمل الميكانيكى المتخصص الذى يقف امام « المخرطة » ليضع عجلة ذات قروس بقيقة .

وخلاصة القول انه بالرغم من الآراء الماثبة التى أوردنا دوركيم فى كتابه « تقسيم العمل » ، فإن ظاهرة العمل ، كما نشاهدنا اليوم ، وكما تمارس فى المصانع الحديثة ، وفى الإدارات الحديثة ، لم تعد تحمل السمات والمزايا التى عزاها إليها دوركيم .

الفصل الثانى والعشرون

العلاقات الانسانية فى الصناعة

يمكن القول ان الصناعة هى التى تشكل البيئة . وهذه تساعد على تشكيل الشخصية . او على الأقل توفر الظروف الضرورية التى تتفاعل فيها .

كما ان النظام الصناعى . فوق تأثيره فى الانتاج الاقتصادى . يؤثر ايضا فى اتجاه الثقافة . والثقافة بمجالاتها الفنية والفلسفية والعلمية . تؤثر بدورها فى الشخصية وتطبعها بطابعها . كما تؤثر فى تحديد نوع العلاقات بين الافراد .

ويدور موضوع هذا الفصل حول بحث الافكار والاتجاهات التى اسهم بها علم الاجتماع فى دراسة ظاهرة الصناعة باعتبارها ظاهرة اجتماعية .

فقد قام رجال الاقتصاد . وعلماء النفس . والمهندسون . وغيرهم من الخبراء ببحوث واسعة النطاق فى الصناعة . وكل فريق من هؤلاء كان يهتم بجانب من الجوانب التى تتصل بميدان تخصصه .

ثم جاء علم الاجتماع الصناعى ففتح فتحا جديدا فى دراسة العوامل الانسانية فى الصناعة . وقد كان ظهور هذا العلم نتيجة لعدة عوامل من اهمها :

١ - تطور علم الاجتماع العام . فنحن نعلم ان هناك فروعاً كثيرة لعلم الاجتماع ظهرت نتيجة للتطور الذى طرأ على ميدانه فى السنوات الأخيرة . ولقد اعتمد هذا التطور على حقيقة هامة . وهى ان الافراد يتفاعلون فى مجموعات اجتماعية كبيرة او صغيرة . تلقائيا او منظمة . اولية او ثانوية .

٢ - الاهتمام المتزايد بالصناعة والعوامل الاجتماعية التى تؤثر فى الانتاج . فالصناعة نفسها تنظيم اجتماعى ضخم يتكون من آلاف التنظيمات

الاجتماعية الصغيرة . - فلا بد انن من معرفة علمية دقيقة بالتنظيم الاجتماعى
للمل ومشكلات العلاقات الانسانية فى الصناعة .

ريهتم علم الاجتماع الصناعى ، على وجه الخصوص ، بدراسة جماعات
العمال ، وخاصة « جماعاتهم التلقائية » ، Informal groups ، لاعلى انها
ظاهرة منحرفة ، بل على انها ذات دلالة كبيرة فى تحديد سلوك العمال وارانهم
وملاحظاتهم عن العمل .

ثم يهتم علم الاجتماع الصناعى ، بعد ذلك ، بدراسة البيئة الاجتماعية
للمناعة من حيث جماعاتها المنظمة كالتقابات والاتحادات العمالية . كما يهتم
ايضا بدراسة الأوضاع والقيم والدوافع والاتجاهات الاجتماعية فى المنتجع
الصناعى .

واذا كان علم النفس الصناعى يركز اهتمامه على الفرد فى المصنع ،
فان علم الاجتماع للصناعى يهتم بتحليل العوامل الاجتماعية المؤثرة فى
عمليات الانتاج ، كما يهتم بدراسة العلاقة بين العمل وبين البيئة الاجتماعية
التي يعيش فيها العامل :

المحاولات الاولى :

ويعد « فريدريك تايلور » Taylor ، المؤسس الاول لعلم الاجتماع
الصناعى ، فهو الذى وضع بتجاربه وابحائه فى المدة بين عامى (١٨٨٠ -
١٨٨٩) اساس التنظيم الصناعى الحديث .

ولاشك ان الجهود التى بذلها « تايلور » فى ميدان العمل والعمال
والتجارب الكثيرة التى اجراها والتى تتعلق بدراسة طوائف العمال ، وتنظم
الاجور ، هذه الجهود والتجارب كانت من العوامل المباشرة التى ساعدت على
ابتكار طريقته المعروفة باسم « دراسة الوقت والحركة » Time and Motion

Study ، وهذه الطريقة لعبت دورا هاما فى تقدم التقنية الصناعية (١) .

وتتلخص دراسة الوقت والحركة فى تحديد حركات العمال . وذلك بتحليلها الى عمليات جزئية - وبعد دراسة هذه العمليات يمكن اختيار افضل الحركات الاولى اللازمة لادائها عن طريق قياس الوقت النهائى الذى تستغرقه كل حركة من الحركات . ومن هذا التحليل نستطيع ان نستخلص افضل الحركات والزمن الافضل للقيام بها .

ويمكن ان نلخص النقط الرئيسية التى كانت تدور حولها معظم ابحاث تايلور فى :

١ - اختيار افضل الأشخاص للعمل .

٢ - احاطتهم علما باحسن الطرق وافضلها لتحقيق الحد الاقصى من الكفاية الانتاجية .

٣ - منح مكافآت تشجيعية ، فى صورة أجور مرتفعة . لأحسن العمال .

وقد نجحت . الى حد كبير ، تطبيقات تايلور لهذه الأسس الثلاث فى شركة ، بثلم Betholem ، للصلب التى اشتغل فيها مهندسا . واستمرت تجاربه وبعوثة فى هذه الشركة اكثر من ثلاث سنوات .

ثم اجريت بعض التعديلات على دراسة الوقت والحركة . التى ابتدعها تايلور ، وكانت فى جملتها تحاول ان تصل الى اقصى انتاج باقل جهد . واسمهم ، فرانك جيلبرت Gilbert ، فى وضع هذه التعديلات ببحرته التى عرفت . فى تاريخ الدراسات الصناعية الحديثة باسم ، فسيولوجية العمل ، . لانها اهتمت بدراسة حركات جسم العامل اثناء العمل دراسة فسيولوجية دقيقة

(١) J.A.C. Brown, Social Psychology in Industry. p. 13.

لتخفيض التعب العضوى الى الحد الأدنى . وكان « جيلبرت » يهدف من ذلك الى الاقتصاد فى القوى البشرية .

ثم جاءت أبحاث شركة « هوثورن Hawthorne » ، التى قام بها « التون مايو E. Mayo » ، والتى أجريت على ٢١٠٠٠ عامل . فساعدت هذه الأبحاث على نمو الدراسة التكاملية المتعلقة بشخصية العامل ، كما أظهرت بوضوح أن درجة الرضا عن العمل ، وكفاية العامل الانتاجية تتأثران بثلاث مجموعات من العوامل توجد فى بيئة العمل الداخلية ، وتوجد كذلك فى البيئة الخارجية . وهذه العوامل هى :

(١) عوامل بيولوجية - (٢) عوامل سيكولوجية - (٣) عوامل اجتماعية (العلاقات الاجتماعية) ومن ثم ، لكى يمكن دراسة شخصية العامل دراسة متكاملة ، يجب أن ندرس من حيث تأثيره بهذه المجموعات الثلاثة من العوامل التى تلعب كل منها دورا هاما فى تشكيل شخصيته . ولدراسة هذه العوامل الرئيسية التى تؤثر فى سلوك العامل وتحدد شخصيته ، قامت ثلاثة علوم فى مجال الصناعة هى : علم الفسيولوجيا الصناعية ، وعلم النفس الصناعى ، وعلم الاجتماع الصناعى .

الفسيولوجيا الصناعية :

يطلق على هذا الاسم أحيانا اسم « الصحة الصناعية » وهو بذلك عبارة عن دراسة صحة وقدرة العامل الفيزيائية . وقد ظهرت أهمية هذا العلم التطبيقى ، بصفة واضحة ، فى العمليات الصناعية الخطرة . فالحوادث والأمراض ، وخاصة أمراض المهنة ، تعوق العامل فى محاولته للوصول الى المستوى المطلوب للكفاية الانتاجية ، بل تقف حجر عثرة فى محاولة العمال لزيادة أرباحهم ، وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم . ولقد اتجهت بحوث هذا العلم الى دراسة التعب والأمراض والحوادث والسموم الناتجة عن العمليات الصناعية .

علم النفس الصناعي :

يهدف علم النفس في تطبيقاته المهنية الى :

- (١) زيادة الكفاية الصناعية . (٢) زيادة توافق العامل مع عمله .
- (٣) ايجاد ثور من الاستقرار الصناعي بإزالة مصادر الشكوى والمنازعات في العمل .

وتتحقق هذه الاهداف بتطبيق الطرق السيكولوجية لموضع « العامل في العمل المناسب » بواسطة : الاختيار المهني Professional Selection والتوجيه المهني Professional Guidance

ويمكن القول . بصفة عامة ، ان الهدف الذي يهدف اليه علم النفس من تطبيقاته في الصناعة . هو ايجاد الطرق المناسبة لتحسين انتاج العامل . وزيادة امنه ورضاه عن العمل (١) .

علم الاجتماع الصناعي :

اكتشف هذا العلم فجأة وبطريق الصدفة . شأنه في ذلك شأن كثير من الاكتشافات . فقد أجريت في المجال الصناعي عدة تجارب كانت تهدف الى اختبار بعض فروض النظرية الكلاسيكية عن الكفاية الانتاجية للعامل . وهذه النظرية تهتم أساساً بالشروط الفيزيائية للعمل (كالأضاءة ، والتهوية ، وفترات الراحة الخ ..)

وفجأة أعلن « التون مايو » وزميله « روثليس برجر Roethlis Berger » ان أبحاثهما في أظهرت أنه في « أي نشاط متعلق بالعمل ، لا يعمل العمال كأفراد

(١) لمعرفة أهتمامات علم النفس الصناعي بالتفصيل . انظر يوسف مراد وآخرون . ميادين علم النفس النظرية والتطبيقية القاهرة ١٩٥١ . عثمان نجاشي . علم النفس الصناعي . القاهرة ١٩٦٠ .

وانما كجموعة ، وانتهى ، مايو ، بعد دراسة مستفيضة في هذا المجال الى تأكيد ان العمل « نشاط جمعى Group activity » ، وقال مايو في هذا الصدد :
 يشكل العمال أنفسهم في جماعة - سواء شعروا بذلك ام لم يشعروا - ، وهذه الجماعة لها عادات وواجبات وانظمة ، وحتى التنظيمات الرسمية والادارة قد تتجح أو تفشل حسب قبول الجماعة لها أو تدمرها منها ، (١) . ويضيف روثليس برجر قائلا : « اذا كان هذا حقيقة ، وان جميع الأبحاث التي أجريت في شركة « وسترن الكتريك » تشير الى هذا الاتجاه » الا يصح لدينا تفسير لأسس القلق في العمل ومنازعاته ؟ فمن المسلم به ان هذه المنازعات غالبا ما تذكر وهي منطقة بالأجور وساعات العمل ، وظروفه الفيزيكية . ليس من الممكن القول بأن هذه المطالب قد تكون واجبة تفى وراها اسبلا عميقة ، أو قد تكون عبارة عن « تعبير عرضي Symptomatic expression » عن مواقف انسانية عميقة الجنور لم تتعرف عليها ولم نفهمها ، أو تتمكن من السيطرة عليها حتى الآن ؟ » (٢) .

ومن هذا نجد ان « التون مايو » وزملاءه قد استخلصوا وجهة نظر جديدة من الأبحاث التي أجروها في ميدان العمل والعمال . وكان لهذه الأبحاث بريا عظيما في اوساط الصناعة الامريكية ، حيث كتبت عنها مجلة في عام ١٩٤٦ : « حقا ان الكثيرين يعتقدون ان « مايو » قد امسك بالمفتاح الذي يوصل الى السلام الصناعى » . (٣) .

ويمكن القول ان علم الاجتماع الصناعى قد بدأ يتقدم نتيجة لأبحاث « التون مايو » ، وينمو بنمو هذه الأبحاث التى وجهت الأنظار الى أهمية

(١) Miller and Form, Industrial Sociology. N.Y. Harper 1952.

(٢) المرجع السابق ص ٢٦
 (٣) «Indeed, many believe that Mayo holds the Key to Industrial Peace».

• حياة الجماعة فى تحديد الحافز الى العمل والانتاج • وقد كتب « مايو » فى عام ١٩٤٥ ، بعد اكتشافاته الهامة فى أبحاث مصانع « هوثرن » : « لسوء الحظ يتكلم رجل الاقتصاد دائما عن معدل الأجور ، والأسعار ، ويتكلم الميكولوجى فى مصطلحات خاصة بالاجهاد والتفنية • ولكن الى الآن لم يحاول أى منهم النظر بعين الاعتبار الى الجماعة ووظيفتها فى المجتمع كوحدة متماسكة متكاملة • ويتجاهل كل من الاقتصاد ، وعلم النفس ، والمسيولوجيا الحقيقة التى تقول بأن الارتباطات الجماعية المعقدة ، هى فى الواقع الصفة المميزة للكائن البشرى » •

دراسات التون مايو فى الميدان الصناعى :

اولا : دراسة اثر تغيير العمل على الانتاج •

من الأبحاث التى أجراها التون مايو استقصاء عن تغيير العمل فى قسم من اقسام مصنع للنسيج وكان المفروض أن العامل فى هذا القسم وهو قسم الغزل يتسلم مكافأة تشجيعية فى كل شهر يزيد فيه الانتاج عن ٧٥٪ • من مقدار معين يحسب بنقطة • فاذا وصل الانتاج الى ٨٠٪ يتسلم العامل مكافأة تشجيعية قدرها ٥٪ وهكذا • • • ولكن المكافأة التشجيعية ظلت مع ذلك فكرة نظرية ، وذلك لأن انتاج قسم الغزل لم يزد أبدا عن ٧٠٪ من مجمل حصة الانتاج • ودراسة ظروف العمل وتأثيرها على اتجاهات العمال لوحظ ما يأتى :

(١) أن تقدير العمال لعملهم كان سيئا Low Estimate فكانوا يقولون ليس على الغزال أن يبتذل مجهودا عقليا ، فكل ما يحتاجه هو أن يكون قوى السائقين •

(٢) كان العمل روتينيا تكراريا •

(٣) كان العمل انمزاليا بالضرورة نظرا لصوت الماكينات والضوضاء

التي تحدثها ، والمسابقات التي للفصل بين العمال وكانت تجعل أي نوع من الاتصال بينهم مستحيلا .

خطوات التجريبية :

(أ) بدأ مايو بتقديم فترات راحة وصلت إلى فترتين طول كل منهما ١٠ دقائق في الصباح ومثلها بعد الظهر ، كما كان يشجع العمال على الاسترخاء في هذه الفترات ، ولكن ذلك لم يكن مثيرا الا لثلث عمال القسم فقط ، وكانت النتائج طيبة ، إذ انخفض التثقل في العمل ، وارتفع الانتاج ، فمعد نهاية الشهر الأول وصلت الكفاية الانتاجية إلى حوالي ٨٠٪ ، وتسلم العمال مكافأتهم التشجيعية لأول مرة ، وبعد مدة أربعة اشهر وصل مستوى الانتاج إلى ٨٢٪ .

(ب) وعند هذا الحد بدأت تظهر صعوبات معينة ، فلم يلق النظام الجديد رضا ملاحظي القسم على الاطلاق ، وكان يبدو أنهم لا يحبون ذلك النظام الذي اعتبره تدليلا للعمال باسم العلم . وكانوا يعتقدون ان فترات الراحة يجب ان تكون مكتسبة (بمعنى انه يجب أن ينجز العمال أعمالا معينة قبل السماح لهم بالراحة) وعندما أصدرت الدير الإدارة أمرا بزيادة الانتاج تركوا نظام فترات الراحة تماما . وبعد خمسة أيام أعيدت ظروف العمل إلى ما كانت عليه عند بداية التجربة ، فانخفض الانتاج انخفاضاً كبيراً لمدة شهرين وازدادت نسبة التغيب عن العمل وانخفضت الروح المعنوية . فانزعج الملاحظون مما جعلهم يعيدون نظام فترات الراحة ثانية . ومرة ثانية فشل العمال في الاستجابة . وعاد الانتاج إلى ٧٠٪ وكان الموقف مخيباً لآمال الشركة طالما انه بدا ان الأوامر بزيادة الانتاج لن تنفذ ابدا .

(ج) ولكن في هذا الموقف تدخل رئيس الشركة الذي كان يتبع نصائح مايو وأمر بأن توقف الماكينات تماما أثناء فترات الراحة بحيث يجبر ذلك كل من في القسم على الراحة سواء كان عاملا أو ملاحظا .

(د) ظل الملاحظون متزعجين اذ بدا لهم انه من المستحيل تعويض الوقت الضائع من العمل ، ولكن نسبة حالات الغياب انخفضت مرة اخرى وارتفعت الروح المعنوية وزاد الانتاج الى ٧٧٪ .

• (هـ) سمحت التغييرات التالية بأن يختار الرجال فترات راحتهم في الوقت الذي يريدونه ، وكانت تختلف من وقت لآخر بحيث يمكن جعل الماكينات تعمل باستمرار دون توقف ، وكانت تلك المرحلة الاخيرة من التجربة ووصل الانتاج الى ٨٦٪ .

تفسير مايو لنتائج التجربة :

اجريت التجربة للسابقة في عامي - ١٩٢٢ ، ١٩٢٤ - وفي هذه الفترة كان مايو يعمل للتفسيرات السيكولوجية فكتب في « مذكراته الخاصة » ملخص نتائجه :

١ - اذا اجزيت عمليات النسيج بالطريقة العادية ، فانها تكون السبب في ظهور مظاهر التعب الفيزيقي نتيجة لوضع قامة العامل • كما ان النمطية النسبية في هذه الصناعة تسبب تشتتا في التفكير وحالات من السرحان التي تتصف غالباً بالنظرة التشاؤمية •

٢ - يؤدي تقديم فترات الراحة الى الاملثنان في هذه الحالة ويزيد من الانتاج بصورة كبيرة وذلك عن طريق :

(أ) استعادة الدورة الدموية الطبيعية والراحة من التعب العضوي •

(ب) التأثير في قطع احلام اليقظة للتشاؤمية •

٣ - يبدو عند تحليل احلام اليقظة هذه - ان العمال مدفوعون الى المشاغل الذهنية نتيجة لحالة عملهم •

وقد اعتقد مايو تبعا لهذا التفسير ان التكرار الروتيني للعمل قد ادى الى

وجود • يعود افعال تشاؤمية • فمن المحتمل أن كل شخص سواء اكان عاملا او اداريا يحمل في نفسه حزنا خاصا ، أو شعورا بعدم للراحة • وكلما كانت ظروف العمل غير ملائمة فيزيقيا أو عقليا يكون التأثير المباشر لهذه الضاخر ازدياد رد الفعل التشاؤمي أو المؤلم -

كما افترض أن التكرار في أداء حركات معينة لمدة طويلة ينشئ حالات من التعب العضوى ، وتعمل المنورة الدموية مما يؤثر تأثيرا سيئا على الكفاية ، وراى أن فترات الراحة يمكن أن تقلل هذه الحالات •

نقد هذا التفسير :

قويل هذا التفسير باعتراضات كثيرة من جانب المتخصصين في علم الاجتماع الصناعى ، بل وعلم النفس الصناعى كذلك • فإذا كان التعب العضوى هو الذى يؤثر تأثيرا سيئا على كفاية العامل الانتاجية ، فكيف نفس انخفاض نسبة انتاج العمال فى التجربة السابقة بالرغم من جعل فترات الراحة على اساس الاكتساب - كما وضحننا من قبل - لأنه بعد تطبيق هذه الطريقة انخفض الانتاج الى ٧٠٪ بالرغم من أن التأثير الفيزيقي الخاص بعد الراحة المكتسبة لا يمكن أن يكون مختلفا عن التأثير الذى تحدثه فترة الراحة غير المكتسبة (او الادارية) •

وهذا ما دفع للتون مايو نفسه فيما بعد أن يجد تفسيراً آخر عام ١٩٤٥ ، عند ما كتب كتابه ، « المشكلات الاجتماعية للمدنية الصناعية The Social Problems of an industrial civilisation » ، فبحث فى هذا الكتاب عن المؤثرات التى ربما أثرت على العمال كمجموعة • اذ لاحظ أن الاهتمام الذى اداه الرئيس والباحثون لرعاية العمال ربما يكون له دلالة هامة جدا فى تأثيره على الكفاية الانتاجية للعمال ، وقال أن مجرد إجراء البحث قد بين للعمال أن مشكلاتهم لم تكن مهمة ، بالإضافة الى أن رئيس الشركة كان محبوبا

من مستخدميه ، وازداد حيبهم له حينما وُقف في صف العمال ضد الملاحظين
ونك عندنا أوقفوا نظام فترات الراحة ، كذلك وجد التون مايو أن حشدا من
العمال المنفردين قد تحولوا الى جماعة ذات احساس بالمسؤولية الاجتماعية
عندما اعطى لهم حق التحكم في اوقات فراغهم بأنفسهم ، وقد ادى ذلك الى
تساؤل الجماعة بعضها مع بعض ، والى شعور بالمسؤولية تجاه الرئيس مباشرة،
وكانت التغيرات الاجتماعية العامة الناتجة مدهشة جدا حتى في العلاقات خارج
المصنع .

وهنا يجب أن نتساءل : ما الذي غير تفكير التون مايز بين عامي ١٩٢٤ ،

١٩٤٥ ؟

والاجابة على هذا السؤال تبدأ مع التجربة المشهورة في مصانع هوثرن
الناطقة لشركة وسترن الكتريك ، وهي التجربة التي كان من اهم نتائجها أن اهتم
مايو « بالظروف الاجتماعية في سلوك العمل » ، والتي تعتبر بحق بداية بحوث
علم الاجتماع الصناعي بمعناه الحقيقي .

ثانيا : تجارب مصنع هوثرن :

إن البحث الذي اجراه التون مايو عن « تغيير ظروف العمل في قسم الغزل
بين لنا ، مدى تأثيره بالنظرية الكلاسيكية للكفاية الانتاجية التي افترضت أن
مستوى الكفاية الانتاجية للعمال يتحدد مباشرة بمجموعة من المتغيرات التي
تعمل تحت اسم احوال العمل « Work Conditions » ، مثل الاضاءة
والتهوية والرطوبة وجدول العمل وساعات العمل وفترات الراحة وطريقة دفع
الاجور وما اليها من احوال العمل المادية .

ولقد كان جميع المهتمين بالبحوث الصناعية في ذلك الوقت متأثرين الى
حد كبير بهذه النظرية الكلاسيكية . وهذا يتضح من التجارب التي اجريت في
مصانع شركة هوثرن والتي اشترك فيها التون مايز . ولقد نجح بعض
الباحثين في اثبات وجود علاقة تجريبية Empirical relation بين التغير

فى بعض هذه الأحوال وبيّن التغير فى معدل الإنتاج - مثال ذلك الذى أجراه ماير عن تغيير العمل وعلاقته بالكفاية الإنتاجية -

غير أن النظرية لم تكن قد اكتملت بعد لكتمالا علميا ، فهى لم تعص على وجه التحديد جميع الأحوال التى تعمل تحت اسم «أحوال العمل» بل تحسب الأهمية النسبية لكل من هذه المتغيرات المتعددة بحيث تستطيع أن تتخذ من هذه النظرية أداة للتنبؤ فى معدل الإنتاج إذا أضلنا تغييرا معينا على أحوال العمل، إلا أن معظم الدراسات التى أجريت فى هذا المجال - كما ذكرنا - كانت متائرة إلى حد كبير بهذه النظرية . ومن هذه الدراسات دراسة الوقت والحركة Time and Motion Study التى قام بها فريدريك تايلور وغيره على نحو ما قيمنا .

ومن ثم كان على الإدارة التى تبحث فى افعال تعديل يزيد من الكفاية الإنتاجية ، أن تبحث عن تغيير طريقة أو أداء العمل بإجراء دراسة للوقت والحركة ، وأحداث تغيير فى جدول العمل كتقسيم يوم العمل أو زيادة فترات الراحة أو تغيير قرة الإضاءة أو درجة التهوية والرطوبة وما إلى ذلك من أحوال العمل المادية بصرف النظر عن دور العامل نفسه لأن العامل ذاته لم يكن يعد بين المتغيرات التى تؤثر فى الكفاية الصناعية - وإنما المشكلة كلها كانت تدور حول تنظيم طريقة أداء العمل المادية المحيطة بالعامل .

وبالجملة فإن الأتقان كانت متجهة إلى تحقيق الكفاية الإنتاجية عن طريق تحديد ساعات العمل أو تغيير ظروف العمل التى تؤدى إلى أكبر إنتاج يومي . ولكن ماذا عن للعامل نفسه ؟ وعن أثر استجابته للتغيير فى طريقة تنظيم العمل وفى أحوال العمل المادية ؟

بعد التجارب التى أجريت فى مصانع شركة هوثرين تبين أن هناك شيئا ما أهم بكثير من ساعات العمل والأجور وظروف العمل ، شيئا أثر فى الإنتاج تأثيرا بالغا ، بغض النظر عن ظروف العمل المادية ، وجاء اكتشاف هذا الشيء

بطريق الصلقة شان كثير من الاكتشافات ونتيجة غير متوقعة لتجارب كانت تهدف الى اختبار فروض النظرية الكلاسيكية . وهذا الشيء هو الروح المعنوية للعامل وشعوره بقوة انتمائه الى جماعة تربطه بها علاقات ودية .

(أ) تجربة الإضاءة :

اجريت هذه التجربة على ثلاثة اقسام فى المصنع ، اختيرت بعناية لهذا الغرض ، وروعى فى هذا الاختيار ضرورة اختلاف كل قسم عن الآخر فيما يتعلق بالعملية الانتاجية مع تساوى ظروف واحوال العمل بينها . وكان اختصاص القسم الأول المتفتيش على الجودة والقسم الثانى يختص بتجميع الكابلات ، والقسم الثالث يختص بلف هذه الكابلات .

واجريت التجربة بنفس الطريقة فى الاقسام الثلاثة ، وكانت هناك فترة تمهيدية يعمل فيها العمال تحت قوة الإضاءة السائدة قبل التجربة ، وترصد ارقام الانتاج ويستخرج متوسط معدلات الانتاج خلال تلك الفترة لتتخذ كأساس للمقارنة . ثم زيدت قوة الإضاءة فى حدود متفاوتة فى الاقسام الثلاثة خلال فترات منتظمة .

وكانت النتيجة فى القسم الأول ان الانتاج لم يتبع التغير فى الإضاءة ، وتقلب بين الصعود والهبوط .

وفى القسم الثانى ، استمر الانتاج فى الارتفاع حتى بعد تخفيض الإضاءة .

أما فى القسم الثالث ، فقد استمر الانتاج فى الزيادة لدرجة معينة ولكنه لم يهبط بعد إعادة الإضاءة العادية .

وكان الهدف الأساسى الذى من أجله صممت هذه التجربة هو اثبات وجود

• علاقة طردية بين قوق الإضاءة والكفاية الانتاجية للعامل (أ) •

ولكن بعد اجراء هذه التجربة بالطريقة التى وضعناها ، وجد القائمون بها ان معدل الانتاج لا يتمشى مع التغير فى كثافة الإضاءة زيادة او نقصا • ولم يمكنهم ان يجدوا ارتباطا مباشرا له دلالة احصائية بين المتغيرين • ولما كان ذلك يناقض ما توقعه القائمون بالتجربة فقد فسروا النتيجة بانها جاءت من فعل عوامل أخرى تؤثر فى معدل الانتاج •

ونظرا لأن هذه النتائج لم تثبت صحة الفرض الأول ، فقد عمد الباحثون الى اجراء تجربة ثانية اكثر احكاما من الاولى • وروى فيها ان تقتصر تجربة الإضاءة على قسم واحد فقط من الأقسام الثلاثة • وقسم عمال هذا القسم الى مجموعتين :

(أ) مجموعة تجريبية Experimental group تعمل تحت إضاءة

متغيرة •

(ب) مجموعة ضابطة Control group وتعمل تحت إضاءة

ثابتة •

وروى أن يتساوى عدد عمال المجموعتين وأن تتساوى الخبرة والتدريب بينهما • وكذلك تحقق القائمون بالتجربة من تساوى متوسط الكفاية الانتاجية للمجموعتين فى الفترة السابقة للتجربة • وكذلك روى وضع المجموعتين فى مكانين متباعدين فى المصنع لتلافى احتمال أية منافسة بينهما •

ونظرا لكثرة الاحتياطات التى روعيت فى تصميم هذه التجربة ، فلقد اعتقد القائمون بها انهم وحدوا ظروف العمل للمجموعتين واحكموا استبعاد

(١) غزاد شريف : العلاقات الصناعية للعبة الاولى . مطبعة دار نشر الثلاثة بالاسكندرية

« العوامل الأخرى » بحيث يمكن التعرف على أثر تغيير قوة الاضاءة فى الانتاج من مقارنة المجموعتين . ومن ثم يمكن أن يعزى الفرق المتوقع بين معدل الانتاج للمجموعتين الى متغير واحد هو تغير قوة الاضاءة فى المجموعة التجريبية . ويقائنها ثابتة فى المجموعة الضابطة »

تفاصيل تجربة الاضاءة فى المرحلة الثانية بمصانع هوثورن :

وأجريت التجربة بأن غيرت قوة الاضاءة للمجموعة التجريبية لمد كافية كالآتى : ٢٤ ، ٤٦ ، ٧٠ قدم / شمعنة على حين بقيت الاضاءة ثابتة للمجموعة الضابطة عند مستوى ٢٢ قدم / شمعنة فى المتوسط . فتبين من اجراء التجربة ان معدل الانتاج للمجموعتين قد زاد بنفس النسبة تقريبا . ولم يستطع القائمون بالتجربة ان يجدوا فرقا بين قيم معدل الانتاج للمجموعتين . ومن ثم فشلت التجربة مرة أخرى فى اظهار أثر التغير فى قوة الاضاءة على معدل الانتاج . ولذا اثارنت نتائج هذه التجربة تساؤلا جديدا : لماذا زاد النتاج للمجموعتين ؟

واستعرض القائمون بالتجربة جميع الاحتمالات التى يمكن ان تتدخل لمنع احكام التجربة ، فتحقق لديهم انهم استبعدوها جميعا ماعدا احتمال واحد هو « نوع الاضاءة » التى كانت مزيجا من الاضاءة الطبيعية والاضاءة الصناعية وأعيت للتجربة السابقة تحت اضاءة صناعية ، وانقصت قوة الاضاءة تدريجيا وعلى فترات فى المجموعة التجريبية من ، ١٠ الى ٣ قدم / شمعنة وظلت ثابتة فى المجموعة الضابطة . واتضح انه كلما نقصت كفاءة الاضاءة فى المجموعة التجريبية بعد كل فترة زاد الانتاج بمعدل بطيء ولكن مستمر بدلا من ان ينقص ، كما زاد فى المجموعة الضابطة أيضا . وعندما وصلت قوة الاضاءة فى المجموعة التجريبية الى ادنى مستوى ٣ قدم / شمعنة بدأ استياء العمال وتعدد شكاواهم من الاضاءة ، وعندئذ فقط بدأ معدل الانتاج فى الهبوط .

ومع ذلك ، كان هناك من الدلائل الكافية ما يدل على قدرة العمال
فى المحافظة على المستويات العالية للنتاج التى حققوها رغم الضيق والتعب
الناجمين من العمل تحت اضاءة غير كافية .

والى ان بلغت التجربة هذه المرحلة ، بدأ القائمون بها يتشككون فى صحة
العلاقة التقليدية بين قوة الاضاءة وبين الكفاية الانتاجية - تلك للعلاقة التى
افترضت صراحة وجود صلة ايجابية بين المتغيرين ، وافترضت ضمنا ان
هذه الصلة تنتج عن طريق « استجابة فسيولوجية » معينة من جانب العمال
للتغير فى قوة الاضاءة ، اى عن طريق اجهاد العين والاعصاب الناجم عن
العمل تحت اضاءة غير كافية .

النتائج النهائية لتجربة الاضاءة :

لقد كانت النتيجة اذن سلبية بالنسبة لافتراض وجود علاقة مباشرة بين
قوة الاضاءة وبين الكفاية الانتاجية . واخذ القائمون بالتجربة الامور على
ظاهرها واستنتجوا عدم وجود علاقة على الاطلاق بين كثافة الاضاءة وبين
الكفاية الانتاجية . ولكنهم ترددوا فى ذلك لعلمهم بصعوبة اختبار اثر متغير
واحد هو كثافة الاضاءة على ظاهرة معقدة كالكفاية الانتاجية التى تتأثر بعدد
كبير من المتغيرات من بينها ما لم يستطع القائمون بالتجربة التحكم فيه .

واذا كان رد الفعل الذى حدث فى معنوية العمال لعمل التجربة هو
المؤثر الاساسى فى نتائجها وليس مجرد التغير فى احوال العمل المادية ، فقد
جاء التساؤل : لماذا لا تعتبر « معنوية العمال » من بين المتغيرات التى تؤثر
على مستوى الكفاية الانتاجية ؟ بل لماذا لا تعتبرها المتغير الاساسى ؟

لقد اكتشف القائمون بالتجربة متغيرا جديدا هو معنوية العمال ، متغيرا
لم يروه من قبل لانهم شغلوا عنه يرصد التغير فى كثافة الاضاءة والتغير فى
الانتاج ، وبالنظر الى احوال العمل لا لى العامل نفسه .

ب - تجربة جدول العمل :

نظرا لفشل تجربة الاضاءة ، فقد أصبحت هناك رغبة ملحة لمعرفة واكتشاف ذلك الشيء الذى يؤثر فى ظروف العمل . ولذا استدعى التون ماير مع مجموعة من الباحثين لاكتشاف ذلك الشيء المجهول وكانت هذه المجموعة تتكون من :

ومن ثم مسمهؤلاء الباحثون تجربة اخرى فاختاروا فئاتين لهذه التجربة، وسالوهما ان تختارا اربعة فتيات اخريات وبذلك تكونت جماعة صغيرة من ست فتيات .

ومن المعروف ان النظرية الكلاسيكية افترضت ان الاجهاد يؤثر فى الكفاية الانتاجية للعامل تأثيرا سلبيا كلما زاد وقت العمل وقلت فترات الراحة .

فاستفاد القائمون بالتجربة من هذه الافتراضات الكلاسيكية . وعلى هذا بدأوا فى تصميم تجربة محكمة بقصد اختبار اثر التغيرات المخفضة للاجهاد التى تسببها على جدول العمل ، لانه فى هذه الفترة التى اجريت فيها التجربة كانت فكرة الاجهاد فى الميدان الصناعى فى العامل الاساسى فى تحديد الكفاية الانتاجية .

تصميم التجربة :

كان من اهم العوامل التى اتت الى فشل تجربة الاضاءة هو كبر عدد العمال الذين شملتهم التجربة . وكان هذا سببا فى عجز القائمين بالتجربة على التحكم فى سلوك المجموعة الكبيرة من العمال . ولذا صمموا على عزل عدد محدود من العمال فى غرفة اختيار منعزلة عن المصنع يشترط ان تتوافر فيها نفس ظروف العمل العادية السائدة فى المصنع .

وروى فى التجربة الا يترتب على عزل العمال احداث شعور معين يغير

من سلوكهم الطبيعي في العمل ، وقد تحقق القائمون بالتجربة من توفر هذا الشرط تماما . كما طلبوا الى العمال ان يعملوا بسرعتهم العادية لأن الغرض من التجربة ليس زيادة الانتاج وإن يترتب عليها تغيير بالنسبة لوضعهم في المصنع .

واختير عدد من العمال من بين مجموعة تؤدي عملا واحدا ، ودعى أن يكونوا على درجة كافية من الخبرة لاستبعاد اثر التدريب والرائ في التأثير على النتائج .

وعلى هذا الأساس اختار القائمون بالتجربة فتاتين عاملتين ممن يشتغلن بتركيب قطع جهاز التليفون ، وعهد اليهما باختيار أربع عاملات ليزامنهما في العمل وهذا أمر ظهرت أهميته فيما بعد بشكل واضح .

اجراءات التجربة :

تجلس الفتيات الست الى مائدة مستطيلة في حجرة خاصة ، ويجلس في نفس الحجرة ملاحظ يمثل هيئة البحث ليراقب حركاتهن ويسجل عليهن ملاحظاته . كما يجلس بجانبه موظفون يكتبون على آلة الكاتبة لتسجيل انتاج هذه المجموعة أولا بأول .

وعهد الى الملاحظ بأن يكون موجها وصديقا لفتيات الاختبار يمتثلن في امر التجربة ويستمع الى ملاحظاتهن عليها وشكاواهن بخصوصها . والجهاز الذي استخدم في هذه التجربة عبارة عن آلة صغيرة مركبة من ٤٠ قطعة ، اما عمل الفتيات فينحصر في التقاط هذه القطع الصغيرة التي تأتي اليهن في صواني ثم يتم تركيبها بعضها في بعض ولوحظ أن الفتيات يعملن في خفة عجيبة فتركب كل فتاة قطع الجهاز في دقيقة ثم تسقط في نجري حيث تقرم بعده آلة تحسب الانتاج بالساعة والنوم والاسبوع .

وتقوم فكرة التجربة على اساس جعل الفتيات يعملن كما لو كن في

حجرات المصنع العادية مع حساب عدد الأجهزة التي يتم تركيبها في زمن معين . وبعد ذلك يحدث المختصون تغييرات في ظروف العمل واحدا بعد الآخر ، ويلاحظون النتائج . فإذا قل عدد الأجهزة التي يتم تركيبها بعد حدوث تغيير معين كان هذا التغيير سيئا وإذا حدث العكس كان حسنا .

نتائج التجربة :

وكانت نتائج فترات الاختبار التي امتدت كل منها من أربعة أسابيع الى .

١٢ أسبوعا كما يلي :

الفترة الأولى والثانية : ظروف عادية - أسبوع ٤٨ ساعة بما في ذلك

المسبب ولا تعطى راحات أثناء العمل ، فكان انتاج كل فتاة حوالي ٢٤٠ جهاز في الأسبوع .

الفترة الثالثة : اشتملت الفتيات على اساس أجورهن بجملة انتاجهن

كمجموعة فزاد الانتاج تبعا لذلك .

الفترة الرابعة : بدأ الباحثون في تغيير جدول العمل بإدخال فترات راحة

قصيرة في الأوقات التي يتوقعون فيها ظهور أثر الاجهاد طبقا لافتراضات النظرية الكلاسيكية عن الاجهاد . وتوصلوا الى أن التوقيت السليم لفترات الراحة يقع عند الساعة ١٠ صباحا والساعة ٢ بعد الظهر . ولذا أعطيت الفتيات فترتي راحة كل منها ٥ دقائق أثناء العمل اليومي ، فزاد الانتاج كما كان متوقعا ، وذلك لأن العاملات قد شعرن بالرضى أثر إدخال هذا التعديل .

الفترة الخامسة : أعطيت كل من فترتي الراحة الى ١٠ دقائق فزاد الانتاج

زيادة عظيمة .

الفترة السادسة : جرب اعطاء ٦ فترات راحة مدة كل منها ٥ دقائق .

واستمر معدل الانتاج في التحسن ، وإن كانت العاملات لم يستسفن كثيرا هذا

النظام الجديد لفترات الراحة على أساس أن الفترات قصيرة وتعديدا يقلع سير العمل .

الفترة السابعة : عدل النظام السابق وأدخلت فترتان طويلتان للراحة أحدهما ١٠ دقائق بعد الضحى والأخرى ١٥ دقيقة بعد الظهر . وأصبحت نتائج امخال فترات الراحة كلها تشير الى اثر تناقص الاجهاد على تزايد معدل الانتاج طبقا لافتراضات النظرية الكلاسيكية .

الفترة الثامنة : مماثلة للفترة السابقة ، الا ان الخبراء بدأوا يختبرون اثر التمييز في طول يوم العمل . فطلت فترات الراحة على ما هي عليه في الفترة السابقة ، كما تقرر انقاص ساعات العمل اليومية بمقدار نصف ساعة عند موعد الانصراف بناء على تفضيل العاملات . وبذلك نقصت ساعات العمل الاسبوعية في هذه الفترة ١٠٪ عنها في الثلاث فترات التمهيدية ، ومع ذلك لم يهبط الانتاج الكلي وزاد معدل الانتاج في الساعة .

الفترة التاسعة : انقصت ساعات العمل اليومية بمقدار ساعة كاملة ، واختارت العاملات أن تكون بتأخير ابتداء العمل بدلا من الانصراف المبكر وبذلك بلغ النقص في ساعات العمل الاسبوعية ١٥٪ ، وكانت النتيجة أن معدل الانتاج في الساعة استمر في الزيادة ، الا أن الانتاج الكلي أخذ في الهبوط .

الفترة العاشرة : أعيد جدول العمل في الفترة العاشرة الى وضعه السابق في الفترة السابعة أي أعيدت ساعات العمل اليومية الى وضعها السابق مع الاحتفاظ بفترة الراحة ، وعلى الرغم من اطالة يوم العمل ساعة أخرى ، الا أن الانتاج زاد زيادة مذهمة .

الفترة الحادية عشرة : انقصت أيام العمل الاسبوعية الى خمسة ايام واستمرت فترات الراحة على ما هي عليه ، وبذلك بلغ النقص في ساعات

العمل الاسبوعية حوالي ١٢٪ وترتب على ذلك تزايد طفيف في معدل الانتاج في الساعة .

الفترة الثانية عشرة : سلبت الفتيات كل المميزات التي اكتسبناها في الفترات السابقة التي استقرت أكثر من ستة شهور . وأعيدت حالتهم الى ما كانت عليه في الفترة الثالثة ، فلا راحة اثناء العمل ، ولا نقص في ساعات العمل فقد عادت الى حالتها الأولى ٤٨ ساعة في الاسبوع بما في ذلك يوم السبت .

وقد ظهرت بوادر شعور الاستياء بين العاملين ، فلجأ الى الإبطاء المتعمد لمقتنع الادارة بمزايا فترات الراحة ، كما نظمن العمل بينهن بحيث يتاح لكل منهن فترة من الراحة غير الرسمية . وانعكست هذه العوامل على معدل الانتاج في تلك الفترة التي امتدت ١٢ اسبوعا فمال الى الهبوط ، لذا عمد الخبراء الى اعادة جدول العمل الى وضعه في الفترة السابقة . واستمر ذلك لمدة سبعة شهور فكانت بذلك اطول فترات التجربة .

ولقد رجحت العاملين كثيرا بهذا التعديل وظهرت علامات الشعور بالرضا واضحة وانعكست على ميل معدل الانتاج الى التزايد السريع في تلك الفترة .

ولقد بدا واضحا للقائمين بالتجربة أن كل تعديل يدخل على جدول العمل يرتبط بزيادة في معدل الانتاج ، عندما اخذ منحني الانتاج يظهر ميلا تصاعديا ، ولذا توقعوا عندما أعادوا جدول العمل الى وضعه الأصلي أن يهبط معدل الانتاج وأن يأخذ منحني الانتاج انحناءة نزولية ولكن شيئا من هذا لم يحدث . كيف نفسر هذه النتائج التي لا تتفق مع منطق النظرية الكلاسيكية ، فيما يتعلق باثر الاجهاد والملل ؟ او بمعنى آخر كيف يتفق استمرار معدل الانتاج في التزايد بعد اعادة جدول العمل الى وضعه مع منطق النظرية الكلاسيكية ؟

مناقشة نتائج التجربة :

من الواضح انه لا يمكن ان نغزو الزياد الطرد في معدل الانتاج الى تناقص اثر الاجهاد والسام بعد ادخال فترات الراحة وتقصير يوم العمل ، والا كنا حصلنا على هبوط في معدل الانتاج بعد اعادة جدول العمل الى وضعه الاصلى .

فالواقع ان انتاج كل فتاة قد وصل الى حد لم يصل اليه من قبل وهو ٢٠٠٠ جهاز في الاسبوع ، فما هي العوامل التي ادت الى ذلك ؟

الحقيقة ان هذه العوامل لم تكن متعلقة بظروف الانتاج ولكنها كانت عوامل متعلقة بالطبيعة البشرية . فالفحص الطبى المنتظم لم يكشف عن اى اعراض للتعب ، وتلقى الغياب عن العمل بنسبة ٨٠٪ وقد لوحظ ايضا ان كل فتاة اتبعت اسلوبا خاصا بها في تجميع الاجزاء وانها كانت احيانا تغير من هذا الاسلوب لتتقادم المسير على نمط واحد وان الفتاة الذكية هي التي كانت تلجا الى عدد اكبر من التغيرات .

ويرى « ستيوارت تشيز » في كتابه « الدراسة المثلى لنوع الانسان » ان فى ذلك نظيرا لاختصاصى دراسة الزمن والحركة Time and Motion Study وللمهندسين الذين يحاولون تقنين خطوات الانتاج بحيث يخفى كل ابتكار فردى (١) وقد كانت الفتيات على جانب كبير من الحرية فى طريقة العمل (اى طريقة تركيب الاجهزة) ، وفى الحركة اثناء العمل فى الحجرة ، وكان يشعرن بانهم لا رئيس مباشر لهن يقيدنهن فى حركاتهن ومكانتهن وطريقة تأدية عملهن . وبذلك كان مصدر النظام ذاتيا اى نابعا من داخل الجماعة . وكانت الفتيات ينظمن سلوكهن ، ولكن يعملن كفرقة متعاونة تساعد لحدادهن الاخرى .

(١) محمود ابراهيم القسوى ، الدراسة المثلى لنوع الانسان . مترجم عن الانجليزية
نؤلفه ستيوارت تشيز ١٩٥٢ من ١٧٩ وما بعدها .

وقد أصبح للفتيات اتجاه أو موقف Attitude اتخذته لأنفسهن • يدور حول مشاعرهن بالنسبة لعملهن وللجماعة التي يكنونها • فلقد اشعرهن اختيار الباحثين لهن بأهميتهن للمصنع • فبدلاً من أن يشعرن بأنهن كقطع منفصلة في آلة كبيرة أصبحن يشعرن بأنهن جماعة مؤتلفة تعاون الشركة وتحاول معها حل إحدى مشكلاتها • وترتب على ذلك الشعور بالطمأنينة والاستقرار القائم على أساس حاجة للشركة اليهن وأصبح المصنع مكاناً يشعرن بالانتماء إليه وبيان العمل الذي يؤديه ذو هدف واضح لهن ، ولذلك زاد انتاجهن زيادة كبيرة بنض النظر عن ظروف العمل •

وهنا وضع أن المشاعر لم تكن فقط أكثر أهمية من عدد ساعات العمل . بل كانت أهم من الأجر نفسها • ولكن ليس معنى هذا أن الباحثين قد وجدوا أن ساعات العمل والأجور وفترات الراحة والإضاءة ليست بذات قيمة ولكنهم استنتجوا من التجربة أنه ما دامت ظروف العمل مناسبة ، فإن المشاعر تصبح أعظم أهمية من ساعات العمل والأجور التي يحصل عليها الأفراد ، ولقد أثبتت البحوث فضلاً عن ذلك أن العامل لا يهتم أجره مهما كان عالياً بقدر ما يهتم • ألا يكون أجره أقل من أجر نظرائه • أو من يعتقد أنهم أقل منه (١) •

حدث إذن أن متغيراً جديداً هو مشاعر ومعنوية العمال ، اكتشف عن غير قصد من تجربة أحكمت فيها السيطرة على المتغيرات المادية التي يمكن أن تؤثر في الكفاءة الانتاجية • ولقد تبين للمقائمين بالتجربة أن الأهمية النسبية لهذا المتغير الجديد تفوق الأهمية النسبية للمتغيرات الأخرى التي أخضعها للتجربة • ولو كان موضوع التجربة شيئاً آخر غير الإنسان لما تدخل التغير ، ولكن الإدارة الصناعية كانت في حاجة إلى هذه التجارب الطويلة « لتكتشف هذا الإنسان » وتكتشف بالتالي علاقة بسيطة تبدو بديهية ويمكن استنتاجها

(١) لويس كامل عليك • سيكولوجية الجماعات والقيادة • القاهرة ١٩٥٩ •

من واقع الخبرة اليومية • وهي أن كفاية العامل الإنتاجية تتوقف الى حد كبير على معنويته أى على شعوره نحو عمله ونحو احوال العمل ونحو المجموعة التي يعمل فيها ونحو رؤسائه ، وأن هذه المشاعر تصدر عن نفس العامل ذاته وعن تفسيره لما يدور حوله • ولما بدأ القائمون بالتجربة يتساءلون عن العوامل التي تؤثر في الحالة المعنوية بدأ أنهم يدخلون ميداننا لم يمهده بعد أن حرّموا من أدوات التحليل التي تمردوا عليها •

وكان لهذه النتائج الأثر الذي غير السؤال الجوهري ، فقد كان السؤال الذي يهتم به أصحاب العمل يبحث عما يجعل العامل أكثر للتأجرا ، وأصبح السؤال في المرحلة الجديدة يبحث عما يجعل العامل أكثر استيعادا •

وهذا ما دفع « ميلار وفورم » الى القول بأن علم الاجتماع الصناعي قد بدأ نتيجة لأبحاث التون مايو وزملائه في مصانع شركة هوثرن •
ويلخص ميلار وفورم نتائج أبحاث التون مايو فيما يلي :

١ - أن العمل نشاط جمعي group activity •

٢ - تتركز حياة العامل الاجتماعية حول نشاط العمل وتتشكل وفقا له •

٣ - الحاجة الى التقدير recognition والأمن Security والشعور بالانتماء Sense of Belonging أكثر أهمية في رفع روح العمال المعنوية وزيادة انتاجهم من الظروف الفيزيائية التي يعملون فيها •

٤ - لا تكون الشكوى بالضرورة تقريرا موضوعيا للحقائق فهي في الغالب غرض يفصح عن اضطراب في مكانة الفرد •

٥ - العامل شخص تتحكم في اتجاهاته وسلوكه المطالب الاجتماعية التي تأتي من داخل الشركة التي يعمل بها ومن خارجها •

٦ - تمارس الجماعات التلقائية أو زمر العمال داخل العمل ضبطا اجتماعيا
قويا على عادات العمل واتجاهات العامل الفرد .

٧ - لا يحدث تماسك الجماعة عرضا ، بل لابد أن توضع له الخطط وإذا
ما تحقق تماسك الجماعة فإن علاقات العمل قد تصل الى درجة من القوة
تقاوم الآثار الهادمة التي تأتي من العوامل المعرضية .

من هذه النتائج نستطيع أن نستخلص أن جماعة العمل تلعب دورا هاما
في عملية الانتاج ، بصرف النظر عن الظروف للفيزيكية للعمل أو غيرها .
ويمكننا أن نقول أن المصنع يؤدي وظيفتين هامتين :

الأولى : اقتصادية تنحصر في انتاج السلع .

والثانية : اجتماعية تنحصر في اشاعة الارتياح بين من يعملون تحت
سقفه .

وقد اتجهت الأبحاث خلال أزمئة طويلة الى دراسة الوظيفة الانتاجية
للمصنع ولكن وظيفته الاجتماعية لم تدرس بعناية مماثلة الا منذ وقت قريب .
وكان بدء هذه العناية نتيجة للأبحاث التي أجريت في مصانع هوثرن - كما
ذكرنا - في شيكاغو في منتصف فترة ما بين الحربين .

الدراسات الحديثة في علم الاجتماع الصناعي :

بعد أن وقفنا على نتائج التجارب التي أجريت في مصانع شركة هوثرن
- نجد أن ظهور علم الاجتماع الصناعي كميدان للاستقصاء العلمي ، بدأ منذ
ربع قرن تقريبا . وقد بدأ كما رأينا نتيجة لأبحاث الترن مايو وزملائه ، تلك
الأبحاث التي لخصها الأستاذان ميللز وفورم في كتابهما « علم الاجتماع
الصناعي » .

وقد تناول الباحثون هذا الموضوع بعد ذلك بالدراسة والبحث ، واهتموا

على الخصوص بدراسة العلاقات الانسانية فى الميدان الصناعى - واكتشفوا ان المصنع هو فى الواقع « مجتمع فى ذاته » وذلك لأن الأفراد لا يهتمون فقط بالمال أو يتأثرون بالمظروف الفيزيقي كما نادت بذلك النظرية الكلاسيكية للكفاية الانتاجية ، بل انهم يهتمون ويتأثرون بالعلاقات التى تنمو بينهم .

وحتى ذلك الوقت لم يهتم علماء الاجتماع وعلماء الاثروبولوجيا الاجتماعية بدراسة الظواهر التى تنشأ فى داخل المصنع : وكان اعطاء علماء النفس الصناعى ينصب على اجراء التجارب المتعلقة بالكفاءة ، ومشكلات الاختيار ، وتحليل قدرات الفرد والتوجيه المهني ، وما الى ذلك من الدراسات .

وثناء اجراء تجارب لوسترن الكثرية ، كان التفكير المألوف عن طبيعة السلوك البشرى فى الصناعة محددا وفقا لبعض الأفكار التى نادى بها بعض الاقتصاديين والمهندسين الصناعيين . وكانت الفكرة العامة ، التى اشرنا اليها اثناء حديثنا عن النظرية الكلاسيكية للكفاية الانتاجية للمعامل تشير الى ان الفرد وخاصة فى الميدان الصناعى تسيطر على سلوكه بعض الدوافع الاقتصادية - فكانوا يقولون بان الفرد يستجيب بالنسبة للمكافآت المالية التى تقدم اليه او بالنسبة للتهديدات المتعلقة باسترجاع مثل هذه المكافآت .

ولكن لو أننا بهذا القول ، لتناقى ذلك مع مفهوم الجماعة كوحدة لها مميزاتها ومقوماتها - فالأفراد يعيشون فى مجتمع له خصائصه ومقوماته . وهم اثناء وجودهم فى المصنع يعيشون ويسلكون نفس السلوك الذى يسلكونه فى مجتمعاتهم او مجتمعاتهم الكبير . وعلى ذلك اذا كنا نريد ان نلق على طبيعة العلاقات التى تربط بين العمال الذين يعملون معا فى مثل هذا المجتمع الصناعى ، فيجب ان ننظر الى المصنع « كتنظيم اجتماعى » .

وفى الواقع ، لقد ساعدت هذه النتيجة على فتح المجال لميدان دراساتنا لعلم الاجتماع الصناعى .

وتاريخ الدراسات الصناعية يشير الى انه بالرغم من أن أبحاث الشركة الكهربائية الغربية قد بدأت في فترة مبكرة ، أي في حوالي عام ١٩٢٧ - إلا أن ميدان الدراسات الخاصة بالإدارة والعمل لم يظهر حتى عام ١٩٣٩ . ولكن قبل هذا الوقت ظهرت بعض الدراسات التي ساعدت على تشكيل مجال الدراسة التي أصبحت فيما بعد ميدانا لعلم الاجتماع الصناعي أو العلاقات الانسانية في الصناعة .

وكانت دراسات عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية « اللويد وارنر W. Lloyd Warner من أهم الأبحاث في هذا الميدان » فلقد قام بدراسة اجتماعية عن مدينة صناعية صغيرة ، وأطلق عليها اسم « دراسة اليانكي سيتي Yankee City » وقد عمل مستشارا للشركة الكهربائية الغربية ، وإلى يرجع الفضل في تحويل انتباه هيئة البحث في هذه الشركة إلى أثر التنظيم الاجتماعي « لجماعة توصيل الأسلاك ولحامها » ، وهي تجربة أجرتها الشركة بعد الانتهاء من تجربة جدول العمل .

وفي أثناء ذلك ، اتجه اهتمام علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية نحو الصناعة . فأوضح كل من « اليوت تشابل Chapple » ، وكونراد أرنسبرج Conrad Arensberg ، في كتابهما « قياس العلاقات الانسانية » عام ١٩٤٠ نظريتهما عن « التفاعل في التنظيم الاجتماعي » وعمل « تشابل » على تحسين نموذجة البدائي الذي سماه « الرسام التوقيتي للتفاعل Interaction Chronographe » وهي آلة سمعت لقياس العلاقات بين الأفراد .

ولقد تعاون كل من أرنسبرج وعالم النفس الاجتماعي دوجلاس ماك جريجور Mac Gregor في إجراء دراسة عن الحالة المعنوية للعامل وتأثيرها بالتنظيم الاجتماعي في شركة كهربائية ، وهي الدراسة التي أطلق عليها

اسم Determination of Morale in an Industrial Company (١) .

وتيسع تلك دراسة ارنسبرج عن الصناعة والمجتمع Industry and Society (٢) ولقد بذل كثير من العلماء جهودا جبارة لكي يجعلوا الأنثروبولوجيا علما تطبيقيا يهتم بالتطبيقات العملية لمناهجه ونظرياته المتعلقة بمشكلات المجتمع الصناعى الحديث . وظهر فى هذا المجال ثلاثة من كبار العلماء وهم : شابل ، وارنسبرج ، ورتشرسون الذين اهتموا بالدراسات الصناعية . ويرى شابل فى بحثه بعنوان « الأنثروبولوجيا التطبيقية فى الصناعة Applied Anthropology in Industry » ، ان موضوع الأنثروبولوجيا التطبيقية فى الصناعة غير محدد الى حد ما . وهو يرى انه بالرغم من الجهود والأبحاث المتعددة فى هذا الميدان ، الا ان هذه الأبحاث لا يمكن اعتبارها تطبيقية فى معناها الحقيقى ، اذ انها ترتبط اول ما ترتبط بفهم عمليات التغير فى نمط جزئى محدد من أنماط النظام الاجتماعى .

ويستهدف شابل من هذا البحث اعتبار الأنثروبولوجيا التطبيقية فرعا من الأنثروبولوجيا يدرس ويصف التغيرات الخاصة « بالعلاقات الانسانية » وربما كان من المؤكد ان ذلك التعريف يتضمن بالضرورة اختيارا لتلك العوامل التى تحكم فى امكانية تغيرات التنظيم الانسانى :

وتتطلب الأنثروبولوجيا التطبيقية - كما صورها شابل - مقبلة تفسيرية للزمن باعتباره بعدا رئيسيا للعلاقات الشخصية المتبادلة . وهى دراسة منهجية عبر التاريخ diachronic اكثر منها دراسة متزامنة Synchronic ، ويمكن ان نسميها انى دراسة تاريخية . ولكن يجب ان نتذكر جيدا انها تختلف عما

(١) وهذه الدراسة منشورة فى مجلة الأنثروبولوجيا التطبيقية مجلد (١) عام ١٩٤٢ من .

١٧ - ٢٤ .

(٢) وهى منشورة فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع مجلد ٤٨ عام ١٩٤٢ من ، ١ - ١٢ .

نسميه بالمدارس التاريخية فى الأنثروبولوجيا . اذ انها لا تهتم بالتاريخ
الا باعتباره سجلا لتتبع الأحداث وتسلسلها ودوران للزمن مع احتكاك الناس
والأفراد (١) .

وقد قامت لجنة « الصناعة النفسية » فى جامعة هارفارد بتريخيم
من مؤسسة روكفلر بدراسة « التعب » بين عمال الصناعة . وكان التون
مايو - كما سبق أن بينا - أحد الأعضاء البارزين فيها اذ كان اختصاصيا
سيكولوجيا . واهتم فى بادئ الأمر بتأثير المجتمع الصناعى الحديث فى
أحداث الاضطرابات النفسية ، واقتنع بأن معظم ما صنف تحت اسم « التعب
أو الشعور بالتعب » بين العمال فى الصناعة الحديثة ليس فسيولوجيا فى
أصله ، ولكنه كان نتيجة لما سماه « التون مايو » و « السرحان أو الذهول » .
ثم غير التون مايو اتجاه أبحاثه بين عامى ١٩٢٤ ، ١٩٤٥ على نحو ما نذكرنا
من قبل .

كذلك هناك مساهمة أخرى هامة فى تطور هذا الميدان ، وهى مساهمة
عالم النفس الاجتماعى « كيرت ليفن » الذى هاجر من ألمانيا أثناء الحكم
النازى . وبالرغم من أن نظرية ليفن لعبت دورا هاما فى ميدان ديناميات
الجماعة ، الا أنه من الواضح أن جرائب معينة من منهجه قد طبقت فى دراسة
المشكلات الاجتماعية . ولقد ساعدت نظرية ليفن على قيام بعض التجارب
عن « الأجواء الاجتماعية » فى الجماعات وتأثيرها على عدد من التغيرات
الهامة مثل الانتاج والروح المعنوية .

ومن البحوث التجريبية التى نذكرها أيضا فى هذا المجال ، تلك التى
قامت بها شركة « هاروود الصناعية Harwood Manuf. Company » واشرف

على أجزائها ، الكس بافيلاس Alex Pavlas ثم اخص نتائجها في مقاله

بعض مشكلات التغيير التنظيمي

Some Problems of organizational Change

وهكذا نما هذا العلم الجديد ، الذي بدأ يعمود للوسقن الكترك في
حوالى عام ١٩٢٧ ، ولم يصبح ميدانا للاستقرار العلمى الا بعد عام
١٩٤٠ .

فى عام ١٩٤٢ كون كل من جارنر Gardiner ، وروبرت هافيجرست
Havighurst ، ووارثر جمعية العلاقات الانسانية فى الصناعة وذلك فى
جامعة شيكاغو . واتسعت الجمعية بعد ذلك وللتحق بها كل من اليمون دافيز
Alison Davis ، واقرت هوجس Eeverette Hughes و فـ هـ هاريسون
Harrison وجوردج براون وكذلك وايم فـ وايت W.F. Whyte

فى عام ١٩٤٦ انشا عالم النفس الاجتماعى رينسيس ليكرت Rensis
Likert معهد البحث الاجتماعى فى جامعة متشجان . وبالرغم من ان هذا
المعهد قد قام باجراء كثير من البحوث فى ميادين مختلفة غير الميادين الصناعية
الا انه قد خصص بعض البحوث لدراسة للشكالات الصناعية والعمالية . ولقد
بنا المعهد عمله باجراء بعض البحوث المنظمة باستخدام « المسح الاجتماعى
Social Survey » والاستفتاء ، كما استخدمت التجارب فى بعض الأحيان .

وقد ادى نمو هذه الدراسات الى تعديلات تنظيمية وتغيرات منهجية فى
برامج الجامعات ، بحيث اصبح هناك مجال لظهور علم الاجتماع الصناعى
ودراسة العلاقات الصناعية . فى عام ١٩٤٥ انشء فى كورنل مدرسة
نيويورك للعلاقات الصناعية والعمالية ، وتبع ذلك انشاء مناهج دراسية

جديدة للعلاقات الصناعية فى جامعات « الينوى » و« كاليفورنيا » ومنذ حوالى
عشرين عاما لم يكن هناك فى المناهج الدراسية للجامعات اشارة الى علم
الاجتماع الصناعى . اما اليوم فقد أصبح هناك قسم على الأقل فى كل جامعة
لتدريس هذا العلم .

ولا شك ان هذا العلم الجديد ، قد فتح مجالا خصبا لم يطرقه أحد من
قبل ولكن لم تزل الجهود التى تبذل لخدمة هذا الميدان الجديد ضئيلة بالقياس
الى الميادين الأخرى . غير ان مرحلة النمو المنتظم فى هذا العلم قد بدأت منذ
فترة قصيرة . وأصبح من الواجب على عالم الاجتماع ان يبين أن التنظيم
الاجتماعى لا يوجد فى فراغ ، وإنما هو جزء من البنيان الاجتماعى للمجتمع
الكبير . وأصبحت النظرة العلمية تتطلب منه ان ينظر الى الصناعة على اعتبار
انها تنظيم اجتماعى له خصائصه ومقوماته شأنه فى ذلك شأن أى تنظيم
اجتماعى آخر .

أهم المراجع

أولاً - المراجع العربية :

- ١ - د. أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي ، الجزء الثاني (الانساق) ، دار الكتاب العربي ١٩٦٧ .
- ٢ - السيد أبي النصر الحسيني ، للثنية في الاسلام . القاهرة ١٩٥٢ .
- ٣ - د. السيد محمد بدوي ، مبادئ علم الاجتماع . دار المعارف . الطبعة الثالثة ١٩٧٢ .
- ٤ - أندريه جوسان ، طبقات المجتمع (ترجمة السيد محمد بدوي) . دار سعد مصر . ١٩٥٦ .
- ٥ - توماس مالتوس وآخرون ، مشكلة السكان (ترجمة محمد خزيك) سلسلة من المشرق والغرب . الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة .
- ٦ - د. حسن الساعاتي ، علم الاجتماع الصناعي . دار النهضة العربية . بيروت ١٩٧١ .
- ٧ - سيد قطب ، العدالة الاجتماعية في الاسلام . دار الكتاب العربي . القاهرة ١٩٥٢ .
- ٨ - شارل بتلهم ، التخطيط والتنمية (ترجمة د. إسماعيل صبري عبد الله) دار المعارف ١٩٦٦ .
- ٩ - د. غريب محمد سيد أحمد ، الطبقات الاجتماعية . دار الكتب الجامعية . الاسكندرية ١٩٧٢ .
- ١٠ - د. فاروق المادلي ، الاجتماع الصناعي . مطبعة القاهرة الحديثة . ١٩٧٠ .
- ١١ - د. فؤاد زكريا ، الإنسان والحضارة في العصر الصناعي . مركز كتب الشرق الأوسط . القاهرة ١٩٥٧ .
- ١٢ - د. محمد عبد الله أبو علي ، الصناعة والمجتمع . دار المعارف . القاهرة ١٩٧١ .
- ١٣ - د. محمد عبد الله دراز ، دراسات اسلامية . دار القلم . الكويت ١٩٧٢ .
- ١٤ - د. محمد علي محمد ، مجتمع المصنع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . الاسكندرية ١٩٧٢ .

ثانيا - المراجع الأجنبية :

1. Bartoli (H.), Science économique et Travail, Paris 1957.
2. Bergson, (H.), L'évolution Créatrice, P.U.F; Paris 1948: .
3. Bettelhem (C.), Economie Politique et Sociologie économique, Annales E.S.C. 1948.
4. Bouglé, Cours de Sociologie Economique, Paris 1937.
5. Brown, (J.A.), Social Psychology in Industry.
6. Challay (F.), Histoire de la Propriété, Collec. «Que sais-je ?» Paris 1947.
7. Cuisenier (J.), Fondements de la Sociologie Economique, Paris 1967.
8. Duret, Le Marxisme et les Crises, Callimard 1933.
9. Durkheim (E.), De la Division du Travail Social, Paris 1893.
10. Firth (R.), Social Change in Tikopia, 1959.
11. Friedman, Le Travail en miettes, Paris 1956.
12. Friedman, The scope and methods of Positive Economics Chicago 1953.
13. Friedman and Naville, Traité de Sociologie de Travail, colin, 1964.
14. Gide (Ch.), Principes d'économie politique, Paris 1930.
15. Goodfellow (M.), Principles of Economic Sociology 1939.
16. Gurvitch (G.), Industrialisation et Technocratie, Paris 1949

17. Halwachs (M.), *Morphologie Sociale*, Colin, Paris 1970.
18. Hobson, *Imperialism. A Study*, London 1902.
19. Lange (O.), *The Scope and methods of Economics*, 1945.
20. Lévy-Bruhl (L.), *Les fonctions mentales des Sociétés Archaiques* Paris 1920.
21. Maunier (R.), *L'économie Politique et la Sociologie*, 1910.
22. Marchal, *Systèmes et Structures économiques*, P.U.F. Paris 1968.
23. Malinowski, *Argonauts of Western Pacific* 1950.
24. Mauss (M.), *Essai sur le Don*, *Année Soci.* vol. 1, 1923-24.
25. Nicolai (A.), *Evolution et Problèmes actuelles de la Sociologie économique*. Paris 1954.
26. Redfield, *Regional Aspects of Culture* 1930.
27. Robinson, *Economic consequences of the size of Nations*, London 1960.
28. Roethlisberger and Dickson *Margement and the Worker*, Harvard 1939.
29. Sauvy (A.), *Richesse et Population*, Payot, Paris 1943.
30. Sauvy (A.), *Théorie générale de la Population*. P.U.F. 1952;
31. Sauvy (A.), *De Malthus à Mao-Tsé-Toung*, Denoel, Paris 1959.
32. Schumpeter, *Capitalisme, Socialisme, et Démocratie (Traduc. fr.)*, Payot, Paris 1950.

33. Schumpeter, *Sociologie de l'Impérialisme*, 1919.
 34. Simon (H.A.) *Administrative Behaviour*, N.Y. 1948;
 35. Solow (R.M.), *The chmical Progress*, in *Amer. econ. Rev.* 1962.
 36. Taboulet (H.), *La Stratégie de l'Entreprise*, 1967.
 37. Thurnwald, *l'économie, Primitive (Traduc. fr.)* 1937.
 38. Villey (D.), *Leçons de Démographie*, Paris 1960.
 39. Winslow (M.), *The Pattern of Impérialisme*, Colombia Univ. Press 1950.
 40. Wolff (J.), *Sociologie Economique*, édition Cujas, Paris 1973.
-

موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
تقديم الكتاب	٤
الباب الأول	
المنهج الاجتماعي ودراسة الظواهر الاقتصادية	٩
الفصل الأول	٣
أثر المنهج الاجتماعي في دراسة الظواهر الاقتصادية	١١
الفصل الثاني	
المدارس الاقتصادية والدراسات الرائدة في تطبيق المنهج الاجتماعي	٢٤
الباب الثاني	
الانتاج وعوامله المادية والبشرية	٤٥
الفصل الثالث	
تطور أشكال الانتاج	٤٧
الفصل الرابع	
المورفولوجيا الاجتماعية والايكولوجيا الانسانية	٥٩
الفصل الخامس	
العناصر البشرية في الانتاج - دراسة السكان	٧٢
الباب الثالث	
نظام الملكية وعلاقاته بالبناء الاجتماعي	١٢٩
الفصل السادس	
تطور نظام الملكية	١٣١

١٤٤	: الملكية والتبادل عند الشعوب البدائية	الفصل السابع
١٦٤	: الملكية وصلتها بالديانة العائلية في المجتمع اليونانى القديم	الفصل الثامن
١٨٧	: للمسيحية وحق الانتفاع	الفصل التاسع
٢٠٠	: الاسلام والعدالة الاجتماعية	الفصل العاشر
٢٢٨	: نظام الاقطاع فى العصور الوسطى	الفصل الحادى عشر
٢٤٤	: بدء حركة الاستعمار وظهور قوة المال	الفصل الثانى عشر

الباب الرابع

٢٥١	النظم الاقتصادية فى العصر الحديث	
٢٥٢	: الفكر الاقتصادى فى عصر الفلسفة	الفصل الثالث عشر
٢٧١	: نشأة المذاهب الاشتراكية - منهج سان سيمون	الفصل الرابع عشر
٢٩٢	: اشتراكية التعاون عند روبرت أوين وفورييه	الفصل الخامس عشر
٣١٨	: نقد المذاهب الاقتصادية الحرة ودعائم الرأسمالية	الفصل السادس عشر
٣٢٨	: تضخم النظام الرأسمالى خلال القرن التاسع عشر	الفصل السابع عشر
٣٤٢	: الملكية الفردية بين أنصار التحديد والاطلاق	الفصل الثامن عشر

الباب الخامس

٢٥٧ اجتماعية العمل

الفصل التاسع عشر : الطبقات الاجتماعية وعناصرها

٢٥٩ المتداخلة

٢٨٨ التحليل الاجتماعي لظاهرة العمل

الفصل الحادي والعشرون : الأسس الاجتماعية لظاهرة تقسيم

٤٦٦ العمل

٤٤٠ العوامل الانسانية في الصناعة

٤٧١ المراجع

